مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
GCC Centre for Translation, Arabisation and Promotion of Arabic

اللُّغَةُ والعَالَمُ

دِفَاعٌ عن المِثَالِيَّةِ اللُّغَوِيَّةِ

تأليف
ريتشارد جاسكن

ترجمة
آلاء بنت إسماعيل بن حِمْيَر الراشدية

١٤٤٧هـ/٢٠٢٥م
إصدار مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

آلاء بنت إسماعيل بن حِمْيَر الراشدية

اللُّغَةُ والعَالَمُ

دِفَاعٌ عن المِثَالِيَّةِ اللُّغَوِيَّةِ

١٤٤٧هـ/٢٠٢٥م
إصدار مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

اسم الكتاب: Language and World, A Defence of Linguistic Idealism
المؤلف: ريتشارد جاسكن
الناشر: Routledge

اسم الكتاب: اللُّغة والعالم، دفاع عن المثالية اللغوية
ترجمة: آلاء بنت إسماعيل بن حمّيَر الراشدية
الرقم الدولي: ٩٧٨-٩٩٩٩٢-١-٣٢٢-٦
رقم الإيداع: ٢٠٢٥/٩٦٢٨
الطبعة الأولى: ١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م
نُشِرَ في مسقط، سلطنة عُمان

الناشر:
مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص. ب (٥٣٩) - مسقط - سلطنة عُمان
هاتف: ٢٤٩٦٨٨٧٠ (٩٦٨+) فاكس: ٢٤٦٠٧٥٥٠ (٩٦٨+)
البريد الإلكتروني: ctapa@gccsg.org
الموقع الإلكتروني:
https://gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/GCCTAB/Pages/default.aspx

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويُمنَع استخدام أيٍّ من المواد التي يتضمنها الكتاب أو استنساخها أو نقلها كليًّا أو جزئيًّا في أي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي أَو التسجيل أو أي نظام من نظم تخزين المعلومات أو استرجاعها إلا بإذنٍ خطيٍّ من الناشر.

الإشراف العام:

أ.د. عبد الله بن سيف التوبي
مدير مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

تأليف الكتاب:

ريتشارد جاسكن

تـــرجـمـــة:

آلاء بنت إسماعيل بن حِمْيَر الراشدية

المتابعة والتنسيق الإداري:

أ. سالم بن محمد الحجري
رئيس قسم التعاون والعلاقات بالمركز

التَّحرير والمتابعة الفنية:

أ. عهود بنت خميس المخينية
خبيرة الترجمة والتعريب

الفهرس

الفهرس

الفهرس ٥
مقدمة المترجمة ١١
توطئة ١٥
الفصل الأول : مبدآ السياق والتركيبية ٢٥
(١) مبدأ السياق ٢٧
(٢) مبدأ التركيبية ٣٦
(٣) التركيبية التقدمية والتركيبية الرجعية ٤٩
الفصل الثاني: نظـــريــة المعنــى ٦٥
(٤) نظريات المعنى الديفيدسونية (١) ٦٧
(٥) الحساسية للسياق والإبهام ٧٣
(٦) مسألة المفارقة ٨٤
(٧) نظريات المعنى الديفيدسونية (٢) ٨٨
(٨) اعتراض إتشمندي على ديفيدسون ٩٦
الفصل الثالث : الإحالة والأنطولوجيا ١٠٧
(٩) المعنى والإحالة ١٠٩
(١٠) الإحالة والعَنِيَّة (aboutness) ١١٧

(١١) حُجَّة التبديل ١٢٩
(١٢) الإحالة والمنهجية النظرية ١٣٦
(١٣) الإحالة والسببية ١٤٥
الفصل الرابع : الإحالة والمضمون ١٥٧
(١٤) الإسناد والدلالة والمضمون ١٥٩
(١٥) إحالات المسندات والجمل ١٦٦
(١٦) المضمون والتعيين الشيئي (de re) ١٧٦
(١٧) المسندات والمفارقة ١٨٩
(١٨) الأسماء الفارغة والأسماء الوصفية ١٩٣
(١٩) التسمية الجامدة (Rigid Designation) والمعرفة المباشرة
(Acquaintance).. ٢٠٣
الفصل الخامس : القضايا ٢١٥
(٢٠) القضايا الرسلية ٢١٧
(٢١) تمييز القضايا ٢٢٣
(٢٢) التركيب النحوي ومستوى الصيغة المنطقية ٢٣٢
(٢٣) القضايا بصفتها علاماتٍ للعبارات في العالم الواقعي ٢٤١
(٢٤) مشكلة بنسراف والصيغة المنطقية ٢٤٩
(٢٥) القضايا الفردية ١: التكوين والكائنات المادية......................... ٢٥٥
(٢٦) القضايا الفردية ٢: الإمكانية (modality) والأدب (Fiction) ... ٢٧٠
الفصل السادس : الصدق والكذب والعالم ٢٨٩
(٢٧) اللغة والأنطولوجيا ٢٩١
(٢٨) السخاء الأنطولوجي ٣٠٠

(٢٩) المثالية اللغوية والمثالية الترنسندتالية ٣٠٨
(٣٠) الصدق والمطابقة وحالات الأمور ٣١٥
الفصل السابع :الواقعية والتداولية والمثالية اللغوية ٣٢٩
(٣١) الواقعية والتداولية والتواصل ٣٣١
(٣٢) التداولية والحقيقة الموضوعية ٣٤٠
(٣٣) دمج الواقعية بالمثالية اللغوية ٣٤٦
(٣٤) إزالة التنصيص (Disquotation) والقِيَمِيَّة (Normativity) ٣٤٨
(٣٥) إزالة التنصيص والمثالية اللغوية ٣٥٣
(٣٦) ما الفرق بين الصدق والكذب؟ ٣٦٤
(٣٧) الرجوع إلى التداولية ٣٧٨
الفصل الثامن : المشكلات والحلول ٣٨٩
(٣٨) مشكلات المثالية اللغوية (١) ٣٩١
(٣٩) مشكلات المثالية اللغوية (٢) ٤٠١
(٤٠) الحلول (١) ٤٠٥
(٤١) الحلول (٢) ٤١٦
(٤٢) الخاتمة ٤٢٦

مقدمة المترجمة

يُعَدُّ كتاب **اللغة والعالم: دفاعٌ عن المثالية اللغوية** لكاتبه ريتشارد جاسكن إسهامًا نظريًّا رصينًا ولَبِنَةً من لَبِنَاتِ الفلسفة اللغوية المعاصرة؛ إذ يُعيد تقويمَ علاقة اللغة بالعالم بتصوُّر فريدٍ للمثالية اللغوية التي ترتئي أن اللغة تُحْدِثُ العالم، وليست مجرد مرآةٍ له. ما يجعل تصوره متينًا هو أنه أقامه على أسس فلسفية راكزة استلهمها من فريجه وفيتجنشتاين وغيرهما؛ ثم شذَّبه حتى خلص إلى نسخةٍ مفادها أن العالم لا يُفهَم إلا باللغة؛ فما لا يمكن قوله، لا يمكن إدراكه. وأنَّ الجملةَ ليست مجرد أداة للتواصل أو وسيلة لنقل المعنى، بل هي تضطلع بوظيفةٍ مزدوجة؛ معرفيَّة وأنطولوجيَّة؛ فهي لا تُشَكِّلُ حجرَ الأساس لتشييد المعنى وحسب، بل تحدد بصدقها ما يُمْكِنُ أن يُعَدَّ موجودًا في حدود ما يمكن تصوره والتعبير عنه. لكن مع ذلك، لم يدَّعِ جاسكن أنَّ اللغة تُحيط بكل موجودٍ إحاطة مباشرةً، بل يُقِرُّ بمحدوديَّة أفقها وإمكانية إفلات بعض الموجودات من نطاقِ التعبير الصريح. ولهذا ارتأى أن يُمَيِّز بين مستويين: أساسي يُمَثِّلُ كل ما يُمكِنُ قوله صراحةً بجمل صادقة تُعَبِّرُ عن حقائق بعينها، وآخر مشتق ينضوي تحته ما لا يُقال صراحةً، لكنه يُفهَمُ أو يُستدل عليه ضمنًا بما أمكن التعبير عنه في المستوى الأساسي. لا يُقَوِّض هذا التمييزُ المثاليةَ اللغوية، بل يوسِّع مداها ويبيِّن مرونتها.

حظي هذا المؤلَّف باهتمام كبير في الأوساط الأكاديمية الأجنبية لتبنيه رؤية فلسفية مغايرة لما عُهِدَ في الأدبيات الراهنة، تجاوزت صلابة التصور الواقعي إلى منظور أكثر جرأةً يُصاغ فيه العالم من داخلِ اللغة لا خارجها، وهو يُدرِّس الآن في جامعة ليفربول حيث يعمل كاتبه؛ في المساقات التي تتناول فلسفة اللغة والميتافيزيقيا.

تمد ترجمة هذا الكتاب إلى العربية جسرًا بين الفلسفة العربية المتقدمة في التنظير اللغوي والمقاربات الفلسفية المتأخرة التي أعادت صياغة أسئلة اللغة والواقع. فقد كان فلاسفتنا من أوائل من نظروا في طبيعة اللغة ومنشئها ووظيفتها، وتداخلها مع العقل والدين والوجود. ويكفي أن نُشير إلى الجدل الغابر حول مسألتي التوقيف والاصطلاح، وإلى تحليلات الفارابي وابن سينا وابن حزم التي قاربت اللغة بوصفها نسقًا معرفيًّا وأداة لفهم العالم، لا مجرد وسيلة تواصل. ولهذا، يهمني أن أُبيِّن هنا أن ترجمتي هذه ليست استيرادًا لنقاشٍ محدث؛ بل استئنافًا لحوارٍ فلسفي ضاربٍ في التاريخ. وتسهم ترجمته في إغناء المكتبة العربية بنص تحليلي دقيق يطرح رؤية متماسكة للمثالية اللغوية، وإثراء النقاش العربي المعاصر، وتمكين الباحثين والمختصين من الوقوف على هذه النسخة المجوَّدة من المثالية اللغوية؛ لدراستها وتمحيصها ومساءلتها في ضوء مرجعياتهم الفكرية وأدواتهم التحليلية. وتُلبي أيضا حاجةً أكاديمية للطلاب ودارسي فلسفة اللغة؛ إذ تُيَسِّر لهم الاطلاع على فحوى هذه النظرية بلغة عربية سلسة لا توصد باب الفهم أمامهم.

ينتمي هذا الكتاب إلى جنس فلسفي تحليلي ينظر في مسائل معقدة من بينها المعنى والإحالة وغيرها في إطار ميتافيزيقي دقيق، واستدعت ترجمته مني بحكم طبيعته النظرية ونسقه الحجاجي الحزيم تحرِّي الدقةَ في الحفاظ على تسلسل أفكاره، وانتقاء مصطلحاته، دون أن أُخِلَّ بمضمونه من جهة،

ودون أن ألو جهدًا في التعريب الواعي والاجتهاد المصطلحي المدروس.

اعتمدت في ترجمتي على منهجيَّةٍ وسطيَّة توفِّق بين الأمانة للنصِّ المصدر وبين مراعاة خصوصيَّات النصِّ الهدف؛ أيْ لم ألتزم بنهجٍ يتعهد بالوفاء اللفظي للنص المصدر تمامًا بحيث يُورِثُ في نفس القارئ العربي الغربةَ جراء ركاكة في اللغة أو غموض، ويُثقل بذلك عليه الفهم، ولم أجنح في المقابل إلى نهجٍ تواصلي بحت قد تغيب في طيَّاته بعض الفروقات الدقيقة في المفاهيم الفلسفية. شكَّل ذلك بعض التحديات في الترجمة وأذكر هنا منها اثنين على سبيل المثال لا الحصر وهما: أولا: ندرة المصادر العربية المتخصصة التي يمكن الرجوع إليها وهو ما استلزم جهدًا جهيدًا في ترجمة الرموز مثلا سواء في سياق التحليل التركيبي أو التمثيلات المنطقية. وثانيًا: في ترجمة المصطلحات في ظلِّ غياب معاجم عربية تيسِّر لي المهمة.

راوحتُ في ترجمتي للمصطلحات بين التزامٍ بالترجمات الشائعة حين تفي بالغرض ولا يكون ثمة مسوغ لتجاوزها، مثلا بترجمة «قضايا» مقابل propositions، و«الأنطولوجيا» مقابل ontology؛ وبين تمييزٍ بين المصطلحات المتقاربة دلالةً، بالتفريق بين «معنى» و«مضمون» في مقابل meaning وsense، و«إحالة» بدلًا من «مرجع» لـ reference، تجنبا للخلط الدلالي؛ وصولًا إلى توليد ترجمات غير معهودة حين لم يوجد مقابلات عربية راسخة، مثلا في «مبدأ التركيبية» لـ compositionality principle، و«المثالية الترنسندنتالية» لـ transcendental idealism محافظةً على التسمية الفلسفية الكانطية المتعارف عليها. وهذا غيضٌ من فيض، إذ لا يتسع المقام لعرض جميع المواضع التي اقتضت عناية اصطلاحية إبان عملية الترجمة.

أتمنى أن تشرِّع هذه الترجمة بابَ النقاش حول علاقة اللغة بالعالم في

الوسط العربي. فإذا كانت اللغة هي «بيت الوجود الذي يسكنه الإنسان» حسبما يقول الفيلسوف الألماني هايدغر، أليس حريًّا بنا أن نسعى لأنْ نفهم كيف شُيِّدَ؟ ومَن شيَّده؟

ختامًا، إنه لمن دواعي سروري أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كل من ساندني لإتمام هذا العمل، وأخص بالذكر والديَّ العزيزين لما غرساه فيَّ من حبٍّ للعلم وصبر عليه، وأكرماني به من دعاء ودعم وتفهم، وأتوجَّه بالشكر الجزيل أيضًا إلى الأهل والأصدقاء، وكل من خصص من وقته الثمين ليسهم في مراجعة العمل أو تدقيقه، أو إبداء ملاحظاته البناءة.

والله ولي التوفيق والسداد

آلاء بنت إسماعيل بن حِمْيَر الراشدية
مسقط ـ ٢٠٢٥ م

توطئة

يناقِش هذا الكتاب إحدى نسخ المثالية اللغوية التي تفترض أن اللغة تُحدِث العالم؛ ويستند هذا الرأي إلى عدة إصدارات نشرتها سالفًا ودافعت فيها جزئيًّا أو كليًّا عن نسخ محدودة من المثالية اللغوية دفاعًا مبيَّنًا. بيد أنني أعتزم أن أخلُصَ هذه المرة إلى عملٍ أكثر شمولية وجوهرية في مسألة أنَّ اللغة توجِد الواقع. أدرك تماما أنَّ من الممكن أن يكون هذا العمل مرحَلِيًّا وغير جامعٍ أو فاصلٍ كفايةً، ولكن كل ما أرجوه مع ذلك أن يكون ذا جدوى. حاولت من باب الوضوح والإيجاز والمنهجية، عدم التطرق للمسائل التاريخية والتأويلية البحتة إلا بأقلِ قدرٍ ممكن إبان التحقيق في لُبِّ الموضوع، وأنوي تناول بعض منها في المستقبل. وعلى أن النقاش يتخذ نهجًا حجاجيًّا منذ البداية وحتى النهاية، إلا أنه نهج معقد ومتداخل، وارتأيت أن من الأفضل التمهيد لكل فصلٍ من الكتاب في هذه التوطئة وتتبعِ مسارِ الحجةِ الأساسية في كل منها بإيجاز. يشمل التلخيصُ رؤوس الأقلام للمواضيع التي يتناولها الكتاب عمومًا والنقاط المهمة فيه خصوصًا. إلا أنه قد يوجِّه القارئ إلى نقطة الانطلاقة والنقاط المرجعية المهمة أثناء القراءة.

الفصل الأول

التواصل باستخدام الجُملِ الصادقة والكاذبة أمرٌ مفروغ منه. في مرحلة ميتافيزيقية أولية، توجَد الجمل فقط وإمكانية التواصل بها. وتسبق هذه المرحلة كل النظريات. أما المرحلة النظرية الثانوية، ففيها تقسيمات عدة. أولا، هناك التقسيم الأفقي للجملة إلى مكونات لغوية أصغر؛ الكلمات والوحدات الصرفية على وجه التحديد. وثانيًا يأتي التقسيم الرأسي المعني بتخصيصِ معانٍ للمكوناتِ الهامة ذات الدلالة. تسهم هذه التقسيمات الأفقية والرأسية في نمذجة التواصل والاستعمال الإبداعي للغة على وجه التخصيص. تُعَدُّ المكونات الهامة ذات الدلالة في الجمل ومعاني كل الوحدات الدلالية الهامة بما في ذلك الجمل نفسها نتاجَ حركة نظرية فريدة؛ وهي افتراضات نظرية. يحكم المعنى مبدآن؛ مبدأ السياق ومبدأ التركيبية الذي ينشق إلى نوعين: تقدُّمي ورَجْعِي، لأنه يتوجب علينا أن نميّزَ أنه مثلما للجملة تبعية وظيفية مستمدة من أجزائها ذات الأهمية الدلالية، هناك تبعية تنشأ من الاتجاه المعاكس. قد يتراءى أنَّ مبدأ السياق من جهة، ومبدأ التركيبية من جهة أخرى متخالفانِ؛ بيد أنَّ اللبس يزول إن فُهِمَا جيدًا.

الفصل الثاني

يُرى معنى الكلمة على أنَّه مفهوم نظري. يكون للكلمات معانٍ فقط إن جاءت في سياق جملة، وأنَّ الجملة هي الوحدة الأساسية لفهم اللغة. يستدلُّ علماء الدلالة بالعلاقة بين عناصر اللغة من جهة ومعانيها من جهة أخرى لنمذجة للفهم اللغوي. يتيح لنا اتخاذ هذه الخطوة إدراج فكرة المعنى ضمن مشروع ديفيدسون لبناء نظرية منهجية للمعنى؛ أي نظرية تستخلص تحديدات للمعنى تخصُّ الجمل التامة بتحليل الجمل المُدخَلة إلى أجزائها المكوِّنة (الكلمات)، وتحديد معاني هذه الأجزاء، ثم تطبيق مقولات

تركيبية لاستخلاص معاني الجمل المُدخَلة. يتناول هذا الفصل جوانب مهمَّة من فكرة النظرية المنهجية، بما في ذلك التفسير الجذري، وقيد المواقف القضوية (PAC)، واستخدام نظريات الصدق في إيضاح المعنى، فضلًا عن مشكلات الإشارية، والإبهام، والمفارقة. يعرض الفصل أيضًا فكرة المقاربة الدلالية ذات المستويين، التي تكتسب أهمية في الفصول اللاحقة، ويفنِّد عددًا من الاعتراضات التي وُجِّهت إلى مشروع ديفيدسون، ولا سيما تهمة التفاهة التي تُوجَّه أحيانًا إلى نظرياته.

الفصل الثالث

إن «الإحالة» مصطلحٌ فنيٌّ، لذا لا بدَّ من تعريفه. يعتمد العديد من الفلاسفة المعاصرين على فكرة بديهية للإحالة، يعتمد كثير من فلاسفة اللغة المعاصرين على فكرة حدسية عن الإحالة (وعن «العَنِيَّة») غير أن ذلك لا يقلُّ بُطلانًا عن الاعتماد على فكرة حدسية عن القوة في الاشتغال بالفيزياء. تُعرَّف الإحالة هنا على أنها البعد الإدراكي الأساسي للمعنى؛ فهو ما يجب على الفاهم لتعبيرٍ ما إدراكه ليُعَدَّ فاهمًا له. أما الأنطولوجيا المرتبطة بها، فتظهرُ علمًا قائمًا على اللغة؛ بحيث «تنبثق» الأشياء من اللغة. يضمنُ مبدأ السياق أن الأشياء لا يمكن أن تسبق الإمكانية الترنسندنتالية للغة. ويوجِّهنا هذا نحو المثالية اللغوية؛ المذهب القائل إن العالم هو في الأساس نتاج للغة أو راسب من رواسبها. (إن ترنسندنتالية هذا الموقف غير كانطية؛ إذ لا علاقة لها بعالم الأشياء في حدِّ ذاتها (Dinge an sich). وبما أنَّ الإحالة جانب من جوانب المعنى، فهي تشترك معه في وضعه النظري، وعليه تكون المحالات إليها افتراضات نظرية. تتعزز هذه النقطة باختبارِ حجة التبديل، التي يمكن بموجبها تبديل التأويلات الميتالغوية للغة الموضوع دون الإخلال بالقيم الصدقية لجمل لغة الموضوع. وتجدر الإشارة إلى أن التمييز

بين لغة الموضوع والميتالغة هو تمييز بين مواقف المتحدثين المحتملة إزاء لغة طبيعية أو صُوَرِيَّة معينة. ويعتمد المرء منظور لغة الموضوع حين يتواصل ببساطة باستعمال الجمل، دون اتخاذ الخطوة النظرية المتمثلة في السؤال عن العلاقات الدلالية. إنَّ المفاهيم الدلالية ميتالغوية، لذا لا تُطْرَحُ أسئلة المعنى والمضمون والإحالة والإشباع، وما إلى ذلك، إلا عند اتخاذ موقف نظريٍّ ميتالغويٍّ إزاء لغة معينة؛ هي الآن لغة الموضوع. ويُنظر مراتٍ إلى إمكانية وجود تبديل ممنهج في التعيينات الإحالية الميتالغوية، وما يرتبط بها من عدم تحديد للمحال إليه، على أنها مؤشر للشك في المعنى، غير أن هذا يُعَدُّ خطأً في التقدير. إن غياب التحديد للمحال إليه ظاهرة ميتالغوية، وليست ظاهرة لغوية موضوعية؛ ولا تُخِلُّ بالتواصل في لغة الموضوع.

الفصل الرابع

يبدأ الفصل بتبرير المنهج المعتمد في معالجة الإحالة، في مقابل تصور تقليدي لا يزال شائعًا على نطاق واسع. ووفقًا للمقاربة المعتمدة في الفصل الثالث، تُصمَّم الإحالة على نموذج الفهم اللغوي؛ بينما ينصُّ التصور البديل على أن ما يُحيل إليه التعبير هو ما يُؤخذ في الحسبان لتحديد القيمة الصدقية. ويُجادل بأن هذا التصور الأخير لن يُجدي نفعًا. ثم تأتي مناقشة للطريقة التي ينطبق بها مفهومي المضمون والإحالة على الجملة وأجزائها ذات الأهمية الدلالية. أصاب فريجه حين ربط محالات المسندات بالمفاهيم، لكن كان عليه أن يعد محالات الجمل الخبرية قضايا رَسلية لا قيمًا صدقية. ويُنظر في مدى إمكانية تحديد محالات المسندات والجمل على نحو متتالٍ باستخدام ما يُعرف بالمضامين الكارنابيية. ثم تُناقَش الفروق بين دلالات الأسماء العلم الحقيقية والأوصاف المحددة، استنادًا إلى مفهومي الجمود (rigidity)

و«التعيين الشيئي» (de re). ويُجادَل بأن مفهوم الشيئية (من حيث الشيء de re يُعدُّ عنصرًا أساسيًّا في أي تفسير فلسفي مرضٍ للطريقة التي يمكن بها للفكر أن يستهدف عالمًا ما، غير أنه، ضمن التصور المفضل للإحالة، يُعَدُّ فائضًا تقنيًّا، بما أن جميع الإحالات فيه من نوع de re. ويُفَصَّلُ في الفروق بين الأسماء الحقيقية والأسماء الوصفية، ومن ثم يُختتم الفصل بتأمل موجز في دور علاقة المعرفة المباشرة (acquaintance) في الفكر المفرد.

الفصل الخامس

يُخَصَّصُ هذا الفصل للنظرِ في طبيعة القضايا الرسلية. ويُحاجَجُ بأن لهذه القضايا شروط هوية متفاوتة، وفقًا للسياق. فَعَلَى مُستوى تفصيلي، تتطابق مع علامات العبارة في الواقع الفعلي «re»، وهي مُرتبطات أنطولوجية للتمثيلات النحوية على مستوى الصيغة المنطقية. فعليًّا، تُسمى القضايا وفق المستوى التفصيلي مراتٍ «قضايا فائقة». ويمكن في سياقات التمييز الأكثر إجمالا، يمكن «تصنيف» القضايا الفائقة لإنتاج فئات تكافؤ مُجمَّعة ضمن علاقة ترادف مناسبة. يُدافَع عن أن مذهب القضايا المركَّبة لا يُواجَه بدحض قائم على الادعاء بأن مثل هذه الكيانات لا يمكن أن تكون لها قيم صدقية، أو أنها عاجزة عن أداء الأدوار المعهودة للقضايا (كأن تكون موضوعًا للمواقف القصدية، إلخ)؛ ولا تُشَكِّل صورة من صور ما يُعرف بـ«نقطة بنسراف» -ومفادها هنا أن هناك عددًا وافرًا من البُنى المرشَّحة المتكافئة وظيفيًّا التي يمكن تعريف القضية بها- تهديدًا جديًّا. ويدافع ما تبقَّى من الفصل عن فكرة القضية المفردة في وجه بعض الاعتراضات الحديثة على اتساقها، ويتناول مشكلة الجمل الوجودية المنفية المفردة.

الفصل السادس

إن الموقف الذي توصلنا إليه هو أن جميع الجمل تُحرِّك الأنطولوجيا، سواء أكانت صادقة أم كاذبة؛ وفي هذا الصدد، لا تُعطى الجمل الصادقة أفضلية. ولا تُعطى أي أهمية أنطولوجية خاصة لأي نوع معين من التعبيرات اللغوية، مثلما أرادَ الفريجيون الجدد؛ فجميع التعبيرات ذات الأهمية الدلالية تُشير إلى أشياء (بمعناها الأوسع). لذا، ستظهر الأرقام، مثلًا، في مكانٍ ما من الأنطولوجيا، سواء بصفتها أشياء بالمعنى الضيق لفريجه، أو أشياء بالمعنى الواسع، ربما محددات كمية عدديًا. لذلك، لا داعي للجدال حول وجود الأرقام على أساس أن تشير مصطلحات مفردة إليها في جمل صادقة. ينبغي أن نتَّبع سياسة السخاء الأنطولوجي، التي تُعد فيها حتى الأشياء «غير المفيدة» والمُزيَّفة جزءًا من أثاث العالم. يُعرَّف العالم بقضايا في مستوى الإحالة، صادقة أم كاذبة. ولا يفلح تعريفه على مستوى المضمون؛ لأنه سيلزمنا بالمثالية الكانطية الترنسندنتالية التي تنطوي على عالم نومينالي من الأشياء في ذواتها Dinge an sich. وبالمثل، وعلى خلاف أنصار نظرية المطابقة ونظرية صانعي الصدق، لا معنى لجعل موقع العالم في مرتبة أدنى من أدنى مستوى في الهرم الدلالي يشتمل على تركيبات قضوية بين الأشياء والخصائص؛ إذ لا يُعْقَلُ أن تكون الأشياء أو الخصائص غير المركبة كيانات ملائمة لأن تقع على طرف علاقة مطابقة أو علاقة صناعة للصدق، بينما تقف الكيانات المركبة قضويًّا على الطرف الآخر. ويفضي هذا بطبيعة الحال إلى نظرية الهوية في الصدق؛ فالقضايا الصادقة (على مستوى الإحالة) مطابقة للحقائق، لا صادقة بسببها. فالصدق خاصية داخلية للقضايا.

الفصل السابع

يستعرض هذا الفصل كيف تتسق المثالية اللغوية مع الجدل القائم بين الواقعية والتداولية. ويُجادَل فيه بأن التداولي مُحق، وفقًا لمعايير المثالي اللغوي، في عَدِّ التواصل أساسًا ميتافيزيقيًّا، لكنه مخطئ في الظن بأن الصدق يقوم على الاتفاق الجماعي. بل يكمن الدور الذي يلعبه كل من التواصل والاتفاق في تأسيس الترنسندنتالي للتمييز بين الصدق والكذب من الأساس؛ ولكن ما إن يُقام هذا التمييز ويأخذ مجراه حتى يستقل، ويغدو تقرير صدق الجملة أو كذبها شأنًا تحسمه العلوم العادية؛ أي، بعبارة أخرى، إن الواقعي مُحق في أن مكانة الصدق موضوعية ولا تُحَدَّدُ بقرارات بشرية. أما التداولية، لا سيما في صورها التجريبية الشائعة في كتابات رورتي وغيرِه، فمآلها إلى نسبية غير معقولة؛ وعلى هذا النحو، فإن الواقعي هو المنتصر في الجدل التقليدي بين الواقعية والتداولية. وينظر الفصل أيضًا في مدى صحة منظور إزالة التنصيص لتفسير طبيعة الصدق، وفي مدى انسجامها مع المثالية اللغوية. فالمسند «صادق» يزيل التنصيص، ويفعل المسند «كاذب» ذلك أيضا، إذا ما أُجري عليه بعض التعديلات والقيود. لذا، لا يكفي هذا المنظور لتفسير الفارق الجوهري بين الصدق والكذب، ولا لتبيين الأهمية الخاصة التي يكتسبها الصدق في حياتنا. نحن بحاجة إلى استحضار مبدأ الإحسان في التأويل عند ديفيدسون، بوصفه مبدأً منطقيًّا يحكم التواصل والاتفاق البشري. ولعلَّ هذا يزكِّي نمطًا من التداولية الترنسندنتالية.

الفصل الثامن

يُعرَض في هذا الفصل عدد من الاعتراضات على المثالية اللغوية، ويُقَرُّ بأن هذا المذهب يحتاج إلى نوع من التقييد كي يحتفظ بقدر من المعقولية؛ على ألا يكون ذلك تقييدًا يَنسف جوهره. تُوجد أنواع عديدة محتملة من الكيانات التي لا يمكن الإحالة إليها باللغة، وقد طُرحت في الأدبيات الفلسفية. ويمكن تقسيم هذه الكيانات إلى صنفين: كيانات غير قابلة للتمييز، وكيانات غير قابلة للتعريف. تشمل المجموعة الأولى كائنات توجد في بعض التماثلات الفيزيائية، أو الرياضية، أو اللغوية؛ أما المجموعة الثانية فتضم كائنات رياضية لا يمكن تعريفها، وربما بعض حالات اللاتحديديَّة الفيزيائية أو الإمكانية (modal underdetermination). ويُدافَع عن أن التناظرات الفيزيائية وبعض التناظرات الرياضية يمكن كسرها بإدراج البنى ذات الصلة في سياق أوسع. أما التناظرات الرياضية المستعصية، وكذلك التماثلات اللغوية، فهي تولِّد لاتحديديَّة إحالية (referential indeterminacy)؛ لكنها تظهر -على أي حال- في المستوى الميتالغوي، حسبما تُظهر حُجَّة التبديل (permutation argument)، ولا تشكِّل مشكلة للمثالية اللغوية. وذلك لأن هذه اللاتحديديَّات كامنة في طبيعة الأشياء؛ فالعالم، في ذاته، غير محدَّد من النواحي المعنية. وليس الأمر كأن اللغة تُطالَب بأداء شيء تعجز عنه، بل على العكس، يرغمنا وجود كيانات رياضية، وربما فيزيائية وإمكانية، لا يمكن تحديدها أو تعريفها، على تبني منهجٍ ذي مستويين في الأنطولوجيا. إذ يمكن القول إن المثالية اللغوية قائمة في المستوى الأساسي: حيث يمكن تسمية كل كيان وتمييزه ووصفه. لكن قد تظهر كيانات في مستوى ثانوي أو مشتق، لا يمكن تسميتها أو وصفها. غير أن هذه الكيانات المشتقة، مع ذلك، مبنية من مواد متاحة في المستوى الأساسي: فهي تعتمد جليًّا على

ذلك المستوى الأساسي. وهكذا، مع أن «نص» المثالية اللغوية لا يُحفَظ بصيغته العامة الكاملة، إلا أن اعتماد الكيانات المشتقة - التي قد يفلت بعضُها من قبضة اللغة - على الكيانات الأساسية التي يُطبَّق عليها المذهب دون تحفظ، يضمن أن تبقى أطروحة المثالية اللغوية صحيحة من حيث الجوهر والمضمون. يوجد، في الواقع، بُعدان رئيسيان للمنهج ذي المستويين الذي يتبناه هذا الكتاب: (١) تمييز بين مستوى أولي غير نظري للتواصل، نستخدم فيه الجمل الصادقة والكاذبة، ومستوى ثانوي تظهر فيه الأسئلة النظرية والدلالية، وتُفترض فيه الكيانات، بما في ذلك الأشياء (بالمعنى الواسع)، والقضايا، والعالم ذاته؛ (٢) لدينا مستوى أولي تُطبَّق فيه المثالية اللغوية بلا قيد (sans phrase) — فكل ما في أنطولوجيتنا يمكن أن يُسمَّى ويُوصَف؛ ولدينا مستوى ثانوي تُولَّد فيه كيانات جديدة من الموارد المتاحة على المستوى الأولي، بما في ذلك تلك التي تُفلِتُ من قبضة اللغة.

أثناء كتابة هذا الكتاب، كنتُ مدركًا أنني مدين فكريًّا جدًّا، ليس لعديد المنشورات فحسب، بما فيها تلك المدرجة في قائمة المراجع، ولكن أيضًا للمحادثات مع العائلة والأصدقاء والزملاء. أتذكر الحوارات العديدة التي دارت بيني ومايكل موريس حول مواضيع هذا الكتاب، والتي امتدت إلى عام ١٩٩١. لقد ألهمتني أيّما إلهامٍ. في السنوات الأخيرة، ناقشني زميلاي في ليفربول؛ باري داينتون ودانيال هيل، مرارًا وتكرارًا حول المثالية اللغوية، مما دفعني للتفكير مليًّا في ميتافيزيقيا موقفي ومنطقه؛ بالإضافة إلى ذلك، ساعدني دانييل مساعدة سخيةً في تصحيح البراهين. وأبدت عائلتي اهتمامًا مستمرًا وعميقًا بعملي. وبالطبع، لأساتذتي في الفلسفة فضلٌ أسبق، وخاصةً جون ماكدويل وديفيد ويغنز. أتقدم إليهم جميعًا بأحرِّ عبارات الشكر.

الفصل الأول

مبدآ السياق والتركيبية

(1) مبدأ السياق

يتناول هذا المبحثُ الفلسفي علاقة اللغة بالعالم. وعلى غرار المباحث الأخرى، لا بد من نقطة أبدأ منها؛ لذا سأحذو حذو عدد من الفلاسفة القدامى والمعاصرين[1] وأنطلق من وجود التواصل اللغوي؛ أي نقل الوحدات ذات الدلالة من الخطاب وفهمها. تتكون الجمل ذات الدلالة من وحداتٍ بنائية فرعية يضبط معناها ما يُعْرَفُ بمبدأ السياق حسبما أرى وأثبت عمَّا قليل. لقد صِيغَ هذا المبدأ بأساليب شتَّى إلا أن نسخة فريجه هي أكثرها شيوعًا؛ التي تنص على أن للكلمات معانٍ (تُحِيل) فقط إذا جاءت في سياق جملة ما[2]؛ أي أنها وُجِدَت خصيصًا لتُسْتَعْمَلَ في الجُمل والتي بدورها تسند إلى هذه الكلمات وظائفها ومغزاها. سأكرِّس جهدي تأسيًا بفريجه لدراسة الجمل الخبرية؛ لافتراضِ إمكانية تقليص وظائف بقية الجمل أو شرحها في ضوئها[3]. تُعَرَّف الجمل الخبرية منذ أرسطو وحتى اللحظة، على أنها مجموعة من الكلمات التي إما أن تكون صادقة أو كاذبة[4]. وعلينا أن نُنَقِّحُ هذه القاعدة في ظل افتراض ثبات المعايير السياقية، وأن ننحي بعض التعقيدات جانبًا (ربما حتى أرسطو نفسه رأى أنه يُحْتَمَلُ أن تشذ بعض الوقائع المستقبلية عن هذه القاعدة)[5]. سأتبنى هذا التعريف هنا مع الأخذ في الحُسبان الدور الذي ينهض به السياق دون استثناء الوقائع المستقبلية غير حتمية الحدوث. لا أُفرِدُ حديثي للجمل الخبرية لأنه أيسر الطرق فحسب، بل ما يهمني أكثر أن الصلة بالصدق والكذب الموسَّطة فيها جوهريةٌ ومميِّزة

للغة. لا ألحُّ أنه يجب أن يُتَلَفَّظَ فعليًا بأي مجموعة من الكلمات حتى تتخذ قيمًا صدقية(٦)؛ بل تُعَدُّ جملة كل مجموعة كلمات في اللغة ملائمة للاضطلاع بالوظيفة الدلالية للجملة سواءً نُطِقتْ (أو كُتِبت أو طرأتْ على بال) أو لا. لذا أتبنى هنا تعريفًا دلاليًا للجملة لا نحويًا؛ وهذه ممارسة معيارية في نظريات اللسانيات الحديثة، ولا ريب أن هذا التوجه في غاية الصعوبة؛ إذ يستحيل أن نركن إلى تعريف نحوي أو بنيوي صِرْف لتحقيق العمومية المطلوبة لضمانِ استيعاب الكيانات اللغوية ذات الصلة(٧). تُعَدُّ الجمل وحدات نحوية؛ بينما المعيار الذي يحدد إن كان تركيبًا ما بعينه جملةً دلالي؛ أي إن كان هذا التركيب يحقق الوظيفة التواصلية للجملة. يمكننا بـ «الكلمات» التي تكوِّن الجمل التي يحكمها مبدأ السياق فهم الوحدات الصرفية عمومًا، بما في ذلك جذور الكلماتِ واللواحق ذوات الدلالات المعنوية مثل «غيرِ (-un) وقابل (-able)(٨)» في اللغة الإنجليزية مثلا.

يذكر فريجه مبدأ السياق في كتابه «أسس الحساب» مرات عديدة ويشير إلى أهميته، لكنه بالكاد يتحدث عنه في هذا العمل أو غيره. وينبغي حتى نحصل على تفاصيل أكثر أن ننظر في مقالة جيرمي بنثام عن اللغة بدايةً ومن ثم في أعمال فيتجنشتاين: «رسالة منطقية فلسفية» و«تحقيقات فلسفية». لم يسبق بنثامُ فريجه في تناوله مبدأ السياق وحسب، بل دافع عنه وأشار إلى عبثية افتراض أنْ تكون الكلمات كيانات قائمة بذاتها أو أن يكون لها دلالات خارج إطار الجمل. إذ يرى بنثام أن الجملة هي الوحدة الأساسية في التواصل اللغوي، وأن الكلمات ومعانيها تُستَمَدُّ منه وهي نظريًا ثانوية. ويرى أن ما يثلبُ التقليد الأرسطي أنَّه رجَّح كفَّةَ الكلمات على الجمل؛ بعدِّها اللبنات الأساسية التي يمكن بها تحليل اللغة وفهمها. سيتحتم علينا، إن تمسَّكنا بهذا النهج وكان الفَيْصَلَ في فهمنا للغة، أن نفترض أنه عندما وُجِدت الكلمات، كان لكلٍ منها دلالة قائمة بذاتها قبل أن يستعملها أشخاصٌ أذكياء لصياغة القضايا(٩) التي

نطلق عليها الآن مسمى «جمل». بيد أن هذا الافتراض باطل؛ لأن الكلمات دائمًا ما تأتي مُحَمَّلَةٌ ببنية تركيبية ضمنية. إنها وحسبما جرت عليه الألسن من أجزاء الكلام؛ فالكلمة الإنجليزية «cat» اسم، والكلمة الفرنسية «naître» فعل، والكلمة الألمانية «wenn» حرف عطف وهلم جرًا. تحمل الكلمات في جوهرها وظائف تؤديها داخل الجمل. إذًا ما كان عملُ الأشخاص الأذكياء الذين أشار إليهم بنثام؟ لا شيء؛ لأن الكلمات التي وجدوها كانت تحمل فعليًا تراكيب نحوية ضمنية؛ أي أنها مهيَّأة أصلا لتدخل في الجمل. ولهذا يعارض بنثام النزعة الذريَّة التقليدية هذه(١٠).

تشكِّل الجملة حجر الأساس لفهم اللغة؛ فهي أصغر وحدة في الخطاب وبها يمكن للمرء أن ينفِّذ «حركةً في لعبة اللغة» حسبما يقول فيتجنشتاين؛ وهي في نهاية المطاف أصغر وحدة في الخطاب يمكنها أن تحمل قيمة صدقية(١١). ولا يُعفَى أي نوع من الكلمات من مبدأ السياق لا سيما أسماء العَلَم. وهذه وجهة نظر جزم بها فيتجنشتاين في مستهل كتابه «تحقيقات فلسفية»:

«لا يستطيع أن يسأل عن الاسم سؤالًا ذا معنى إلا من كان يعرف سلفًا كيف يتعامل مع الشيء أو يستخدمه؛ إذ ليست التسمية حركة في لعبة اللغة بعد، بل هي أشبه بوضع قطعة في مكانها على رقعة الشطرنج. ويمكننا القول: لم يحدث شيء عند تسميةِ شيء ما؛ إذ لا يتحصَّل الشيء على اسمٍ أصلًا إلا ضمن لعبة اللغة. وهذا ما قصده فريجه أيضًا عندما قال إن للكلمة معنى (إحالة) إذا جاءت في سياق جملة فقط(١٢)».

علاوة على ذلك، لا يقتصر مبدأ السياق وفق ما ألمحَ إليه فيتجنشتاين على الكلمات داخل الجمل فقط، بل يمتد أيضًا إلى الجمل داخل اللغات (سأعرِّج على هذه النقطة لاحقًا في القسم ٣)(١٣).

تأمَّل النهج الحجاجي الذي اتَّبعته حتى اللحظة؛ يرى ظاهرة التواصل اللغوي على أنها «حقيقةٌ يُسَلَّم بها ابتداءً» وهو ما يتعارض مع مبدأ السياق

الذي لم أفترضه، بل دافعت عنه متأسيًا بنهجي بنثام وفيتجنشتاين اللذين أقاماه على أساس حقيقة أن للكلمات في جوهرها خصائص نحوية. وتأمل أيضًا أن العلاقة التي رُسِمَتْ بين الجمل والقيم الصدقية هي حسبما ذكرتُ آنفًا التي جعلتْ الجمل الخبرية محوريةً في الخطاب. تتمتع الجُمَلُ منذ ظهور مبدأ السياق الفريجي بمكانة مميزة في التنظير عن اللغة والعالم؛ وذلك جزئيًا لأن الجمل وفق قول مايكل موريس: « تلفت انتباهنا ببساطة لكونها بطبيعتها وحدات مستقلة (صفحة١٠، ٢٠١٧)» بيد أن ثمة مسوِّغ لمركزية الجمل الخبرية في الدراسات الميتافيزيقية، وهو علاقتها الجوهرية مع القيم الصدقية.

أكّدتُ (مُتَّبِعًا فيتجنشتاين) أن الأسماء تخضع كليًا لمبدأ السياق مثلما هو حال أجزاء الكلام الأخرى. وهذه نقطة لم يعترف بها بيتر جيتش:

«ليستْ التسمية عملًا إخباريًا، فهي إما أن تكون صحيحة أو لا تكون؛ بالأحرى ومن باب الدقة إما صادقة أو كاذبة، ولكنها مع ذلك «تعبر عن فكرة كاملة» حسبما يقول النحاة عن الجمل، ولها دلالاتها المستقلة نوعًا ما. ولا يكون بطبيعة الحال معنى أي اسم يُسْتَعْمَلُ بهذه الطريقة مُنفَصِلًا عن اللغة أو عن الموقف الذي جعل هذا الاستعمال مناسبًا، ولكنه مُسْتَقِلٌّ عن أي سياق لفظي معبَّرٍ عنه أو مفهوم، وذلك بخلافِ العبارات المُجْتَزَأة التي تُجِيب عن سؤال منطوق أو غير منطوق (صفحة٤٦٢، ١٩٥٠).»

لكن كيف يكون فعل التسمية صحيحًا أو خاطئًا إن كان مستقلًا عن أي سياق لفظي معبَّر عنه أو مفهوم؟ ما الذي سيجعل اسم «سقراط» مجردًا عند نطقه أو كتابته صحيحًا أو خاطئًا؟ يبدو أنه لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال حتى ندعم ذلك بسياق جملة مناسب يُسْتَمَدُّ من خصائص لفظية صريحة أو ضمنية في لحظة النطق أو الكتابة التي أتى فيها ذكر اسم «سقراط». يبدو جليًا أن جيتش يسلم بهذه النقطة في الاقتباس حين أقر

أنـه «لا يسـتقل معنـى اسـم مـا... عـن الموقـف الـذي جعـل اسـتعماله مناسـبًا». ويُقِـرُّ فـي مواطـن أخـرى، أن التَلَفُّـظَ بكلمـة واحـدة أحيانًـا يختصـر جملـة كاملـة، ولكنـه يزعـم أن الأمثلـة التاليـة اسـتعمالات مسـتقلة للأسـماء: التحيـة باسـم المنـادى، وقصاصـات التسـمية الملصقـة علـى الأشـياء مثـل كتابـة «سُـم» علـى قـارورة، وبطاقـات الأسـماء التـي يرتديهـا الأشـخاص فـي المؤتمـرات، أو الهُتَافـات مثـل «ذئـب!» و«نار!»(صفحـة ٢٦، ١٩٦٢). ولكـن يتبيَّـن أيضًـا أن هـذه الاسـتعمالات هـي الأخـرى تختصـر جمـلًا؛ وهـي جمـل خبريـة قطعًـا. هـل ثمـة جملـة خبريـة ضمنيـة فـي كل كلمـة واحـدة مُتَلَفَّـظٍ بهـا؟ لا يظـن إيـان رومفيـت ذلـك؛ فعندمـا يصيـح رودولفـو: «ميمـي» قبيـل لحظـة إسـدال السـتائر علـى عـرض الأوبـرا «البوهيميـة»؛ فهـو يُنجِـزُ العمـلَ اللُغـوي «اسـتدعاء \in-voke» حبيبتـه، دون أن تحمـل كلمتـه تلـك مـا يُحْتَمَـلُ تقييمـه علـى أنـه صـادق أو كاذب (صفحـة٨٥٧، ١٩٩٥). بيـدَ أنـي قلـت سـالفًا إنـه يمكـن تقليـص الجمـل غيـر الخبريـة أو شـرحها فـي ضـوء الجمـل الخبريـة. يحـدث هـذا التقليـص غالبًـا بالأفعـال الإنجازيـة مثـل «أَعِـدُ» و «أطْـرُدُ» و«أُعَمِّـدُ» أو كمـا هـو فـي المثـال السـابق «أسـتدعي». تتميـز العبـارات الإنجازيـة أن صدقهـا يتأكـد بالتلفـظ بهـا (فـي السـياق المناسـب ومـن الشـخص المناسـب)، بينمـا تتطلـب الجمـل الخبريـة العاديـة فـي المقابـل مشـاركة العالـم الخارجـي للتثبـت مـن صدقهـا. ولا تُلغِـي هـذه الملاحظـة الدقيقـة فكـرة أن رودولفـو قـد عبَّـر (تعبيـرًا غيـر مباشـر ربمـا) عـن شـيء يمكـن تقييمـه علـى أنـه صـادق أو كاذب.

ولا غـرو أن تحظـى الجملـة بهـذه الأولويـة المنهجيـة حتـى وإن وُجِـدَتْ الكلمـات أولاً فـي التطـور التاريخـي للغـة. إذ يجـب حتـى مـع افتـراض الأسـبقية الزمنيـة للكلمـات المفـردة، أن تكـون تلـك العناصـر مـن «اللغـة البدائيـة» قـد انضـوت فـي جوهرهـا علـى قواعـد نحويـة(١٤). يكـون هـذا صحيحًـا حتـى عندمـا تُنطـق هـذه الكلمـات لوحدهـا؛(١٥)ناهيـك عـن نطقهـا ضمـن تراكيـب. جـادل ولفـرام هينـزن

أنه يمكن أن تكون العبارات الاسمية المركبة قد تطورت تطورًا مستقلًا في غياب الجمل، بل وحتى أن تكون قد وُظِّفَتْ في أفعال الكلام الإخبارية[١٦] (assertoric speech acts). أَقْبَلُ فكرة أرجحيةِ حدوث هذا إن لم يكن قد حدث حقًّا. لكن لا تعني إمكانية تطور اللغة بتلك الطريقة حسبما افترض هينزن أن بنية الجملة ومفهوم القيم الصدقية الملازم لها ليسا ضروريين للإخبار (assertion)، أو أن من الخطأ تَبَوُّؤ الجمل الخبرية مكانة أساسية في علم الدلالة؛ إذْ بإيجاز وتمهيدًا لما سآتي على التفصيل فيه فيما بعد، تُعَدُّ مكونات الإخبار قضايا صادقة أو كاذبة حتى وإنْ تأثرت باستعمال العبارات الاسمية استعمالًا مفردًا، وهذه القضايا هي أساسًا المُحالات إليها (referents) للجمل الخبرية. (سأناقش فحوى هذه المصطلحات الفنية بتفصيل أكبر في الفصول الثالث والرابع والخامس). أرى وغيري أيضًا أن فهم العبارات الاسمية المركبة مبنيٌّ قضويًّا[١٧]. لذا تكون استقلاليتها هذه ظاهريةً فقط لأنها وإنْ بَدَا أنها مستقِلّةٌ عن الجمل الخبرية؛ فهي لا تُفهَم إلا ضمن جملة خبرية تُبيِّن معناها أو وظيفتها.

اقترح جيمس هورفورد على غرار جيتش، أن هتافاتٍ مثل «آخ!» و«تبًّا!» لا تنضوي على مضمون وصفي، ولا تختصر جملًا، وهي لا تعدو أن تكون عدا صيحات يطلقها كائن حي[١٨]. لكن لا يقضي هذا الافتراض الوجيه أن نعفي مثل هذه الصيحات التي سبقت نطق الجمل الكاملة إبان تطور اللغة من مبدأ السياق؛ إذ يَسْهُلُ وفي أي مناسبة تُصدَر فيها صيحة مثل هذه أن يتعيَّن لها مضمونٌ وصفيٌّ يتحدد وفقًا للجملة التامة. غالبًا ما يكون من يطلقون مثل هذه الصيحات غير قادرين على التعبير عن ذلك المضمون بجمل. لذلك لا يستطيع الأطفال الرضع مثلًا التعبير عن ذلك المضمون ولا حتى الحيوانات؛ ونُسَلِّمُ جَدَلًا هنا أن أسلافنا لم يكونوا قادرين على فعل ذلك أيضًا، على الأقل إذا عدنا إلى مرحلة قَصِيَّة بما يكفي من

تطور الإنسان حينما (وفق افتراضنا) كان كل ما ينطق هو مجرد كلمات مفردة من «لغة بدائية». لكن لا تنتقص هذه الحقائق، بافتراض أنها حقائق، من مكانة الجملة في تنظيرِ اللغة. إذْ لطالما اعتمد معنى أي منطوق من كلمة واحدة مفاهيميًّا على معنى الجملة بأكملها وسيطل، ويمكننا التعبير عن هذه الجمل حتى وإن تعذر(١٩) ذلك على الكائنات الأخرى، التي نضطر للاعتراف أنها على الأقل وفي أحسن الأحوال تدرك فحواها. قارن أفعال الأمر ذات الكلمة الواحدة؛ إذ تنطق مفردة، وتكون وفق هذا المعنى «غير متكاملة نحويًا»، حسبما يقول هورفورد (٢٠١٢، ص. ٢٢١)، تمامًا مثل الصيحات ذات الكلمة الواحدة؛ ولكنها لا تُعَدُّ غير متكاملة نحويًا مع ذلك بأي معنى من المعاني(٢٠). تفترض أفعال الأمر هذه وجود بناءِ جملةٍ نحوي. قد تقول قياسًا بذلك إن أي جزء من خطاب مستقل كان غيرُ متكامل نحويًا؛ أو تقول إن اللغة البشرية المنطوقة كلها منذ وجِدت وحتى اللحظة، كانت غير متكاملة نحويًا. فكلما وسَّعنا نطاق الخطاب الذي ننظر فيه، قلَّ ترابطه وازدادت أجزاؤه تباعدًا. ولا تُعَدُّ انتقاصًا من مبدأ السياق ملاحظةُ أنك سينتهي بك الحال إنْ وسَّعتَ أكثر وأكثر إلى نقطة ينفد فيها السياق؛ إذْ لا يتعهد هذا المبدأ بتمددية سياقية لا نهائية.

تُوجَد إذًا كلمات اللغة البدائية حالها حال جميع الكلمات لأجل الجمل؛ فهي وحدات نحوية جوهريًّا. وأقر أنه يمكن ألا يكون ثَمَّ طائل من محاولة تحديد فئات نحوية ندرج تحتها هذه الكلمات المفردة إن استطعنا أن نَتَحَصَّلَ على أي منها(٢١). ويجب مع ذلك أن تُضَمَّ هذه الكلمات إلى جمل؛ أيْ يجب أن يتمكن متحدث افتراضي -إن لم تكن تلك اللغة البدائية لغته الأم- التعبير عن فحوى الكلمات المفردة في تلك اللغة، حسبما نُطِقَتْ في مناسبات معينة ضمن جمل تامة، أي في تراكيب لغوية معقدة (إذا كانت خبرية لها قيم صدقية. يمكن للمتحدثين باللغة البدائية الوصول إلى محتوى الجمل

-ومن ثم إلى المعنى اللغوي- ولكن فقط برجوعهم إلى الاستعمال الفعلي للجمل التامة أو المرجح للتعبير عن مغزاها. تعزى هذه الفكرة إلى الفلسفة الترنسندنتالية؛ أي أن يستند معنى أي منطوق من كلمة واحدة، ويشمل ذلك الكلمات التي يمكن تمييزها مثل «ذئب» و«نار» وصيحات الرضع والحيوانات وأسلافنا البشر قبل تكوين الجمل، إلى إمكانية التعبير عنه في جمل تامة.

يخبرنا بنثام أن الكلمات تشكلت من الجمل بعمليتي تجريد وتحليل: «يكون حديث كل إنسان يتكلم على هيئةِ قضايا ... والمصطلحات بمفردها هي نتاج ذلك التجريد وتحليل معقد، ولا بد أن هذا التحليل تمَّ منذ عهد بعيد»[٢٢]. وحسبما أسلفت حقيقةً، يقول لنا بنثام إن الكلمات هي نتاج نشاط نظري فريد. ويمكننا القول وفقًا للفيلسوف كواين، إن الكلمات هي افتراض نظري. وأعني هذا بالحرف الواحد؛ ليس الأمر أن لدينا تصورًا نظريًّا للكلمات بالإضافة إلى تصور معتاد غيره، بل أن مفهوم الكلمة نظري بحت. نتكلم هنا طبعا عن الكلمات في الأحاديث اليومية، ولكن لا يَشِي ذلك بأن لدينا تصورًا غير نظري للكلمات، بل بالأحرى أن «الدردشة» العادية عنها هي بحد ذاتها نظرية، حتى وإن كانت في شكلها البدائي. يمكن أن نرى هذه الحركة؛ أي الإصرار على الحالة النظرية للمكونات الدلالية في الجمل، على أنها إبداءٌ لتطبيق مبدأ السياق الفريجي بعد تنقيحه في أعمال فيتجنشتاين المتقدمة والمتأخرة[٢٣]. يقول فيتجنشتاين في كتابه «رسالة منطقية فلسفية»، إنه وفقًا للرمزية؛ لو بدا أن لكل علامة معنى (إحالة) فهي تحمل ذلك المعنى. تأمل هنا أن فيتجنشتاين افترض تصوُّرًا أن لكل علامة وفقًا للرمزية معنى، وهذا أمر موضوعي تمامًا. لا يتحدد معنى العلامات إذا بدا أن لها معنى بما إن اعتقد متحدث بعينه ذلك. ينبغي أن نُدْرِكَ أن ثمة فرق بين كيف تبدو الأمور وكيف هي فعليًا. ولكن ما

يهم هنا هو أن تحليل الجملة إلى وحدات رمزية أصغر هي حركة نظرية. ولذا من الأهمية بمكان قراءة أعمال فيتجنشتاين؛ إذ ينطلق من منظورين ميتافيزيقي ومفاهيمي ونحن نواجه جملًا لم تُحَلَّلْ بعد، إن بدا إن لكل شيء في الجملة كما لو أن له معنى، فهو يحمل ذلك المعنى فعليًّا. ومن هنا يمكن أن نشرع في العمل النظري لتحليل الجمل إلى مكونات أصغر ذات دلالة؛ أي وضع معجم غني بالقواعد النحوية.

ما الغرض الذي يخدمه وجود «الكلمات» في النظرية؟ الإجابة عن هذا السؤال معروفة. الكلمات ضرورية لشرح إنتاجية اللغة ونظاميتها؛ أي حقيقة أننا نملك القدرة على فهم عدد لا نهائي من الجمل الجديدة وصياغتها، بناءً على تدريب غير طويل نسبيًا على عدد بسيط نسبيًا من الجمل ومحدود بلا ريب؛ ويتضح أن فهمنا للغة نظامي ويمكن التنبؤ به، وليس ارتجاليًّا ومُكْتَسَبًا تدريجيًّا. ويتبين جليًّا أن هذه الحقيقة تُفَسَّرُ بإعطاء المتحدث قدرة فهم تركيب الجمل وإنشائها وتكراريتها. يُعَدُّ هذا تفسير استدلاليٌّ؛ فنحن بصدد نمذجة الظاهرة، ولا يعنينا هنا التفسير السببي.[٢٤]يقودنا هذا إلى مبدأ التركيبية، الذي نجده أيضًا في كتابات فريجه مع أنه لم يلتزم به دائمًا[٢٥]. يستطيع المتحدثون صياغةَ جمل جديدة وفهمها بطريقة نظامية[٢٦]، بالنظر إلى الجمل على أنها تكوَّنتْ من كلمات مألوفة لنا -مأخوذة من جمل واجهناها سالفًا- ارتبطت ببعضها بطرق مسموح بها بعمليات قابلة للتكرار. يحاول النقاد أحيانًا إنكار أن للغة نوعًا من النظامية المتجسدة في مبدأ التركيبية، على أساس أنها غنية ومنتجة على نحو لا يمكن توقعه. بيد أنه لا يُعْقَلَ أن نعدها غير قابلةٍ للتوقع من حيث المبدأ، لوجود استخدامات لغوية محددة غير متوقعة[٢٧]؛ بينما تسلك استخدامات اللغة (وحتى غير المسبوقة) مسارًا يمكن التنبؤ به. الآن إذا كنا سنشرح نحن المنظرون تكوين الجمل وفهمها، فينبغي ألا نتوقف عند مجرد افتراض أن الكلمات تجريد من الجمل؛ أيْ يجب

أن نربط هذه الكلمات بمعانٍ. يمكننا وقتئذٍ شرح معاني جمل كاملة استنادًا إلى معاني كلماتها المكونة لها والطريقة التي سُبِكت بها تلك الكلمات مع بعضها البعض. نستنبط بدءًا من فكرة الجملة ذات المعنى، بِعَدِّها حركة محورية في «لعبة اللغة» -أيْ وحدة أساسية للتواصل- أن الكلمات في بعد واحد (أفقيًّا، على سبيل المثال)، ومعانيها في بعد آخر (رأسيًا)، بصفتها فرضيات نظرية ضرورية لتفسير إنتاجية اللغة ونظاميتها.(٢٨)

(٢) مبدأ التركيبية

ينصُّ مبدأ التركيبية على أن معنى أي تركيب لغوي يتحدد بمعاني مكوِّناته كل على حِدة وكيفية ارتباطها مع بعضها نحويًّا(٢٩)، مع وجود استثناءات محددة تشذ عن هذا المبدأ. أيْ يتحدد عمومًا معنى أي تركيب لغوي داليًّا بمعاني مكوِّناته ذات الأهمية الدلالية ما عدا في حالات قليلة نسبيًّا؛ من بينها التعابير الاصطلاحية التي يجب دراستها حالة بحالة. لاقى هذا المبدأ مع معقوليته مقاومةً ملحوظة وتمحورت الاعتراضات عمومًا بشكل أو بآخر حول حساسية السياق. ولذا مثلًا، كتب ران لاهاف عن التراكيب النعتية:

«يختلف المعنى حين نستعمل الصفة «أحمر» لوصف طائر أو لوصف شيء آخر. حين نصف طائرا أنه أحمر (في الوضع الطبيعي)، فهذا يعني أن اللون الغالب على ريشه أحمر وليس بالضرورة أن يشمل ذلك منقاره وأرجله وعينيه وأعضاءه الداخلية أيضًا. ويجب علاوة على ذلك، أن يكون اللون الأحمر هو صبغة الله لذاك الطائر لننعته بأنه «أحمر» فعلا حتى وإن صُبغ بلون آخر. بينما تُعَدُّ منضدة الطعام «حمراء» حتى وإن كانت قد دُهنت باللون الأحمر الذي يغاير لونها الطبيعي والذي لنقل إنه أبيض. يكفي أيضًا أن يكون الجزء العلوي من المنضدة أحمر حتى نطلق عليها «حمراء» وليس بالضرورة أن يشمل ذلك أرجلها والجزء السفلي منها.

ينطبق الأمر أيضًا على التفاح الأحمر؛ هو أحمر لأن لونه الخارجي أحمر، بينما تكون القبعة الحمراءُ حمراءَ كليًّا من الجهة الخارجية حتى تكون حمراء، وحتى تكون البلورة حمراء فإنها ينبغي أن تكون كذلك من الداخل والخارج، وتكون البطيخة الحمراءُ حمراءَ من الداخل فقط (صفحة ٢٦٤، ١٩٨٩)»

وهلم جرًا. يمكننا أن نحذف الجزئية المتبقية من الفقرة التي تتطرق للاختلافات بين الأمثلة: كتاب أحمر وجريدة حمراء ومنزل أحمر وسيارة حمراء ونجمة حمراء، وطلاء أحمر، وعطر أحمر، وبودرة حمراء، وقلم أحمر، وننتقل مباشرة إلى الخلاصة:

«بإيجاز، يتفاوت السبب الذي يجعل «شيئًا ما» أحمر عما يجعل الأشياء الأخرى حمراء. بيد أن ثمة سمة مشتركة طبعًا بين كل تلك الأشياء وهي مسوِّغ ذلك النعت، وهو أنه يجب أن يكون جزءٌ منها «أحمر» كليًّا؛ حقيقة وليس مجازًا. ولكن لا يعدو هذا أن يكون مجرد شرط ضروري عام وغير كافٍ لنعد شيئًا ما «أحمر»». (نفس المصدر السابق)

يمكن حقيقةً استعمال مثال على غرار الطائر المطلي الذي أتى به لاهاف لدعم نظريته العامة الذي قد يكون مَحَلًّا للجدل وهو ما فعله تشارلز ترافيس فعلًا:

«اكتست أوراق شجرة القيقب اليابانية لبايا باللون الخمري. لكنها دهنتها باللون الأخضر اعتقادًا منها أنه لونها الحقيقي. «الأوراق الآن خضراء وهذا أفضل». وهي تقول الحقيقة. اتصل بها فيما بعد أحد أصدقائها وهو عالم نبات يبحث عن أوراق خضراء لإجراء دراسة عن كيمياء الأوراق الخضراء. قالت بايا: «الأوراق (في شجرتي) خضراء، يمكنك أن تأخذ منها». لكنها لم تكن صادقة هذه المرة (صفحة ١٢٩، ٢٠١٧).»

تُظهر تراكيب الاسم + الاسم (NN) القدر نفسه أيضًا من الإبداع الدلالي للتراكيب النعتية (AdjN). أجرَتْ باميلا داونينج دراسة لاختبار بداهة الناس ومدى فهمهم لتراكيب (اسم + اسم) مستحدثة، ووجدت أنهم تمكنوا من ذلك بسهولة ودون عوائق؛ قالت: «تكون حتى التراكيب التي يمكن إعادة صياغتها لتصف علاقات تناقضٍ بين المفاهيم، أو علاقات مؤقتة، أو عَرَضِيَّة، مقبولة في السياق المناسب لها (١٩٧٧، ص. ٨٤١).»

ماذا ينبغي أن نفعل إزاء هذه التفنيدات الجلية لمبدأ التركيبية؟ أعتقد أن الاستراتيجية الواضحة لمن يريد الدفاع عن المبدأ ضد هذه الأمثلة الداحِضَةِ المزعومة هي البدء من اعتراف لاهاف بأن ما تشترك فيه كل الأشياء الحمراء وما يميزها فقط هو أنها بطريقة ما حمراء، على نقيض كونها زرقاء أو مربعة أو قابلة للقسمة على ثلاثة دون باقي، أو محبوبةُ جين، أو قد تقصاها الاقتصاديون[٣٠]. (قد تتسم طبعًا بهذا أيضًا، ولكن لن تُنعَتَ عندئذ «حمراء» استنادًا إلى أيٍ منها.) يستبعد لاهاف عَدَّ هذه السمة للأشياء الحمراء شرطًا ضروريًّا، لكنها ضرورية وكافية. يعني وصف شيء ما بأنه «أحمر» تقديم معلومة تجريبية مهمة، وقد تُسْعِفُ في موقف حقيقي (مثلًا) لإنقاذ حياة أحدهم. يبيِّن لاهاف أن ثمة «تفاوت في المسوِّغات التي تجعل شيئًا ما أحمر بينَ نوعٍ وآخر». وقد نعقب أن هناك أيضًا تباين في الأسباب التي تجعل نوعًا محددًا من الأشياء أحمر بين سياق وآخر. هذه هي الحكمة من المثال الذي أدلى به ترافيس عن بايا وأوراقها المطلية. الفكرة هي أنه ليس بالضرورة أن يتغير الكائن الموصوف؛ بل أن يختلف ما يلزم شيءٌ معين (و) أن يتصف بصفة ما (مثل أن يكون أحمر) من سياق لآخر.[٣١] توحي الأمثلة التي أتى بها كل من لاهاف وترافيس أن هناك جوانب لغوية وتداولية لحساسية السياق؛ يمكن للمرء إذًا أن يرتئي أن الفرق بين قبعة وردية وبطيخة وردية دلاليٌّ، بينما الفرق بين الأوراق الخضراء الطبيعية وتلك المطلية بالأخضر تداولي.[٣٢]

لا تضعضع هذه النقاط مع ذلك مبدأ التركيبية، بل تدفعنا إلى أن نفصّل أكثر في عمله؛ يتنبأ هذا المبدأ أن وضع صفةٍ ما، لنقل «أحمر» مع اسم، لنقل «قبعة» يشكل لنا تركيبًا هو «قبعة حمراء» الذي يُستمد معناه من معاني «أحمر» و«قبعة». وهو ما خلصنا إليه فعليًّا؛ ينطبق على الشيء أن يكون «قبعة حمراء» إن كانت قبعة أيًّا كانت، وهي حمراء أيضًا أيًّا كانت خصائصها الأخرى. سيعرف من يحسنون فهم تركيب أي بناء وصفي مثل «قبعة حمراء»، أنه ينبغي ليكون الشيء قبعة حمراء(سأعود لهذه النقطة لاحقًا) أن تكون حمراء بمواصفات القبعات، وسيعرفون أيضًا بطبيعة الحال ما الذي يجعل القبعة حمراء في الظروف القياسية. يحتاج المرء لفهم («و» أحمر\حمراء) -إذ تشير الـ «ـو» إلى أي اسم- وتطبيقاتها على كل الأصعدة إلى معرفة ما الذي يعنيه أن تكون السيارة حمراء، أو أن يكون الكتاب أحمر، أو أن تكون التفاحة حمراء، وهكذا دواليك. يمكن أن تُرَى المعلومات التي نحتاجها في الممارسات الاعتيادية لاستخدام صفات عادية مثل «أحمر» على أنها موجودة في معجمنا منذ البداية؛ ولا يستلزم هذا أن تكون متطلبات معرفة ذلك «موسوعية» وفق ما أشار إليه جون كولينز (٢٠١١، ص. ٢٤). إذ تندرج الأشياء الحمراء واقعيًا ضمن عدد قليل نسبيًّا من المجموعات التي تتشابه في الصفات، وأن كل ما يحتاجه أي متعلم هو أن يعرف ما الذي يجعل سيارةً حمراء فقط حتى يتسنَّى له معرفة ما الذي يجعل باصًا ما أحمر، أو قطارًا أحمر، أو طائرة حمراء، وهكذا دواليك. لذا تُعَدُّ مهمة اكتساب الكفاءة في استخدام صفة نعتية مثل «أحمر» -بالنظر إلى أن الاسم الرئيس عادة ما يحدد ما يعنيه أن يُعد كل نوع من الأشياء الحمراء أحمر- مهمة يسيرة نوعًا ما. ويمكن التعامل مع الحالات الشاذة؛ أي تعلمها وإنتاجها تعاملًا ارتجاليًّا.

يبدو لي أن استراتيجية التمييز بين الاستعمالات الرئيسة لكلمة «أحمر» مثلا، عند النظر إليها من منظور أنها تندرج في مجموعة ضمن عدد يمكن التعامل معه من المجموعات التي تتشابه في الصفات، تتفوق على أي رد آخر لدحض حجة لاهاف وترافيس. تهدف حجتهما إلى تقويض مبدأ التركيبية بتقديم أمثلة لحالات مناقضة تتغير فيها القيمة الصدقية للجملة ومعناها باختلاف السياق مع ثبات قواعدها النحوية ومعاني الكلمات المكونة لها. أفنِّد هذا بأن نفرِّق بين الاستعمالات الأساسية لكلمة ما من جهة والتي تفرض عددًا صغيرًا، ومحددًا بلا ريب من المهام على متعلم اللغة، ومن جهة أخرى، التوسعات الارتجالية لتلك الاستعمالات، التي يجب - ويمكن أيضًا - تعلمها كلٌ على حدة ساعة تطرأ. ويمكن أيضًا أن نرد ردًّا آخرَ ساخرًا للدفاع عن مبدأ التركيبية بأخذ السياقية إلى أبعد مما يفعله معارضو المبدأ: فإذا افترضنا أن معاني الكلمات المفردة، لا الجمل فحسب، تمتثل امتثالًا جذريًّا للسياق، أمكن بذلك تحييد الأمثلة الاعتراضية المُفترضة، إذ إن اختلاف معنى الجملة بين السياقات المختلفة يمكن أن يُعزَى حينئذٍ إلى اختلاف معاني مفرداتها، فلا يعود ثمة ما يهدد مبدأ التركيبية.[٣٣] يتجلى الرد على المثال الاعتراضي الذي طرحه ترافيس، وفق هذه الاستراتيجية البديلة، في التمييز بين كلمتين متماثلتين في اللفظ تضطلعان بدور كلمة «أخضر»؛ تُطلق إحداهما (أخضر أ) على الأشياء التي تظهر بلون معين أو تعكس ضوءًا بطول موجي خاص في ظروف الرؤية العادية، وتدل الأخرى (أخضر ب) على ما يُقارب «أخضر أ في حالته الطبيعية». لذا كان في جملة بايا «الأوراق على شجرتي خضراء» لبس بين «الأوراق على شجرتي خضراء أ»، وهو ما كانت تقصده عندما قالت الجملة لنفسها والتي كانت صادقة وبين «الأوراق على شجرتي خضراء ب»، وهو ما فهمه عالم الأحياء منها في محادثتهما الهاتفية، وتلك جملة كاذبة. بما أن

لـ«أخضـر أ» و«أخضـر ب» معـانٍ مختلفـة، فـإن مثـال ترافيس لا يضعضـع مبـدأ التركيبيـة؛ تُحلـل الجملتـان اللتـان تحمـلان قيمتيـن صدقيتيـن مختلفتيـن، وبالتالـي غيـر متكافئتيـن، واللتـان تنطقهمـا بايـا فـي حديثيهـا علـى أنهمـا تتألفـان جزئيًّـا مـن أجـزاء مختلفـة بمعـانٍ مختلفـة. ومـع ذلـك، وعلـى أن هـذا الـرد قـد يكـون مناسبًا فـي حـالات معينـة، لكـن لا يمكـن عدُّه اسـتراتيجية عامـة، لأن العاقبـة التـي سـنتكبدها للدفـاع عـن التركيبيـة سـتكون وخيمـة؛ فهـي تهـدد بتوسـيع المعجـم إلـى مـا يتجـاوز قـدرة التعلـم. نظـرًا لأن السـبب الأساسـي الـذي جعلنـا نريـد التركيبيـة فـي المقـام الأول هـو نمذجـة قـدرة كائنـات معينـة بمـوارد محـدودة علـى إتقـان نظـام واسـع النطـاق، ولـذا فـإن الحـل البديـل المقتـرح متطـرف للغايـة.

تتجـاوز حساسـية السـياق حقيقـةً مـا أشـرنا إليـه حتـى الآن مـن ناحيتيـن. كان ردي علـى لاهـاف مؤطـرًا بالاسـتخدامات النعتيـة للصفـة «أحمـر» (سـيارة حمـراء، كتـاب أحمـر، إلـخ). لكـن تـؤدي هـذه الصفـات فـي سـياقات أخـرى وظائـف إسـنادية. قـد تعنـي عبـارة «فـأر كبيـر» فـي السـياق المعتـاد فـأرًا كبيـرًا وفقًـا لحجـم الفئـران المتعـارف عليـه، غيـر أن ثمـة سـياقات قـد يُـراد بهـا «فـأر كبيـر» وفـق معيـار مختلـف، بصـرف النظـر عـن نوعـه أو صنفـه أو مـا يُقـارَن بـه عـادةً. إذا غـزت الأرض فئـران شـريرة بحجـم الفيلـة، وركضـتَ نحـوي صارخًـا «احتـرس! هنـاك فـأر كبيـر قـادم»، لا أتوقـع أن أواجـه فـأرًا سـمينًا مقارنـة بفـأر الحقـل الهزيـل.[٣٤] يمكـن عـلاوة علـى ذلـك أن تكـون حساسـية السـياق أمـرًا أكثـر ارتجاليـة ممـا أشـرت إليـه حتـى الآن. تعنـي عبـارة «تفاحـة حمـراء» فـي السـياقات العاديـة، تفاحـةً ذات قشـرة حمـراء (طبيعيـة) علـى معظـم سـطحها الخارجـي، حيـث تؤخـذ جميـع الكلمـات المكونـة هنـا بمعناهـا الحرفـي، ولكـن فـي السـياقات غيـر العاديـة - تخيـل لعبـة فـي حفلـة أطفـال - يمكـن أن يكـون للعبـارة أي عـدد مـن التطبيقـات الغريبـة والرائعـة، بمـا فـي ذلـك أشـياء

لم تكن حمراء حرفيًّا، أو لم تكن تفاحًا حرفيًّا أصلا. لكنني لا أرى أن هذه الظواهر تشكل تحديًا لمبدأ التركيبية. يمكننا أن نفترض فيما يخص النقطة الأولى أن المعجم يحتوي مسبقًا على أن «و» الأحمر\ الحمراء هو\هي في الوضع الطبيعي شيئًا أحمر (حرفيًّا) لـ«و» من الأشياء. وهذا في الواقع ضربٌ من ضروب التسلسلية.[٣٥] يُعقَل أن يحمل المعجم فعليًّا معلومات عن هذه القيم الافتراضية: لا تعني «قبعة حمراء» ببساطة قبعة حمراء بطريقة أو بأخرى[٣٦]؛ ليست القبعة التي فيها ملصق أحمر من الداخل لكنها سوداء من الخارج قبعة حمراء. يمكن بمجرد أن يكون لدينا قيمة افتراضية، لقاعدة عامة واحدة أن تحدد أن تُلغى هذه القيمة، اعتمادًا على الإشارات السياقية المناسبة، بحيث تعود الصفة إلى وضعها الإسنادي. ستحدد فئة المقارنة (إذا كانت ذات صلة) في هذه الحالة الأخيرة، بطريقة أخرى بارزة سياقيًّا، كما في سيناريو الفأر السابق: هناك، الفأر الكبير الذي كان كبيرًا بالمقارنة مع الحيوانات عمومًا. بينما يُتَعامَلُ مع النوع الثاني من حساسية السياق الذي ذكرته، حيث تُستخدم عبارة «تفاحة حمراء» في لعبة لتشير مثلًا إلى كرة بينغ بونغ بيضاء موسومة بحرف «ر» أسود، بتضمين بندٍ إضافيٍّ يسمحُ للعناصر المعجمية بتلقي تعريفات وتطبيقات جديدة لمرة واحدة غير متكررة. يجب تقديم هذه التطبيقات الجديدة، وتعلمها كل حالة على حدة؛ ومع أن عدد السياقات التي يمكن فيها إدخال مثل هذه التركيبات غير محدود نظريًّا، فإن الفاهم يحتاج فقط إلى التعامل معها حين تطرأ، وهي مهمة قابلة للتنفيذ جليًّا استنادًا إلى تدريب محدود في لغة ذات معجم محدود وقواعد محدودة.

لا يحول شيء دون دمج دوال معينة، مثل تلك التي تشير إليها الصفة النعتية «أحمر»، في دالة واحدة أشمل تحدد معاني التركيب (⌐ و ⌐ + أحمر\حمراء) وفقًا للسياق الذي يرد فيه.[٣٧] ويمكن فيما يتعلق بمتطلبات

مبدأ التركيبية، أن تكون هذه الدوال الجامعة لانهائية؛ ولن ينتقص ذلك من نطاق المبدأ وصحته. أولاً، يُعقَل مجددا أن تندرج السياقات التي تعتمد عليها هذه الدوال تحت عدد صغير من فئات تتشابه بشكل أو بآخر. لكن يمكننا ثانيًا، حتى إذا لم يكن هذا هو الحال، أن نكون واثقين من أن الاستخدامات العادية لعبارة مثل «تفاحة حمراء» ستكون محدودة بعدد صغير ومحدود من المعاني المحتملة، بغض النظر عن حساسية السياق. لا يعد النطاق المحتمل غير المحدود للسياقات المختلفة التي يمكن أن يتغير فيها معنى «تفاحة حمراء» تحديًا لنظرية المعنى المحدودة؛ إذ يحتاج الفهم المسبق فقط إلى تتبع الاستخدامات العادية للعبارة؛ ووفقًا لما أتينا على ذكره آنفًا، عندما تطرأ استعمالات غير اعتيادية، تُفْهَمُ على أساس كل حالة على حدة. لذا يُعقَل أن أحتاج على سبيل المثال، لفهم «تفاحة حمراء» إلى معرفة: (١) ما يعنيه أن يكون شيء ما تفاحة حرفيًا في سياقات الاستخدام المعتادة؛ (٢) ما يعنيه أن تكون التفاحة حمراء حرفيًّا في سياقات الاستخدام المعتادة؛ (٣) أنه يمكن في سياقات الاستخدام غير المعتادة أن تعمل الصفة عملًا إسناديًّا بدلًا من النعت؛ وأنه (٤) يمكن تمديد التعريفات المؤقتة لما يعنيه أن يكون شيء ما أحمر (عمومًا)، أو تفاحة (عمومًا)، أو تفاحة حمراء (تحديدًا) على أساس كل حالة على حدة. تُعَدُّ البنود (١)-(٣) محدودة، وعلى أن عدد السياقات غير المعتادة المحتملة المشار إليها في (٤) غير محدود، تُضاف هذه إلى فهمي لعبارة «تفاحة حمراء» على أساس كل حالة على حدة (ثم تُنسى بعدما تؤدي غرضها المؤقت)، لذلك يتبين فيما يتعلق بالمتطلبات اللازمة للفهم، أن (٤) محدود أيضًا.(٣٨)

هناك حقيقة مهمة حول التراكيب النعتية والتراكيب الاسمية وهي أنه وبخلاف التراكيب التحليلية التي يكون فيها لكلا الجزأين وزن متساوٍ ويمكن من حيث المبدأ تقديمهما بأي ترتيب، مثل «علاقة حب-كراهية»، «روتين

الشرطي الجيد-الشرطي السيئ»، «مبرهنة بولزانو-فايرشتراس»[٣٩]، يتكون التركيب النعتي من اسم رئيس مع محدِّد (modifier) (يمكن أن يكون وصفيًّا أو اسميًّا)؛ يحدد الاسم الرئيس نوع الشيء المقصود، ثم يصف المحدد ذلك الشيء بمزيد من التفصيل. تعرف هذه الحالة بالتمركز الداخلي (endocentricity).[٤٠] نردف على ذلك أن البنية تخضع لقواعد محددة؛ يأتي المحدِّد على سبيل المثال، في اللغة الإنجليزية المعاصرة، عادةً أولاً ثم الاسم الرئيس. لذلك، فإن «شجرة الأحذية» تشير إلى نوع من الأشجار، وليس نوعًا من الأحذية، و«طريق السيارات» تشير إلى نوع من الطرق، وليس نوعًا من السيارات، و«تنبؤات الطقس» تشير إلى نوع من التنبؤات، وليس نوعًا من الطقس، وكلمة «مفك البراغي» تشير إلى نوع من الأدوات التي تحرك البرغي، وليس نوعًا من البراغي، وهلم جرًا. كان للعبارتين: «ثقب الرصاصة» و«أميرة البازلاء» في دراسة داونينغ، مجموعة واسعة من التفسيرات المختلفة (١٩٧٧، ص. ٨٢٠)، ولكن كان «ثقب الرصاصة» دائمًا نوعًا من الثقوب، وليس نوعًا من الرصاصات، و«أميرة البازلاء» نوعًا من الأميرات، وليس نوعًا من البازلاء.

يُعَدُّ التمركز الداخلي (endocentricity) ميزة مهمة للتركيب النحوي، لكنه يحتوي على استثناء واحد مهم للغاية، وهو الجملة التي تُعَدُّ استثناءً لأنها ومع أنها تستمد بعض خصائصها الدلالية الضرورية مثل الزمن، من أجزائها، وخاصةً من المكوِّن الرئيس وهو التركيب الفعلي، إلا أنها لا تستمد من أجزائها جميع خصائصها الدلالية الضرورية؛ وعلى وجه الخصوص؛ لا تكتسب الجملة قدرتها على الحصول على قيمة صدقية من أجزائها نهائيًّا. تُظهر الجملة من هذه الناحية، تمركزًا خارجيًّا (exocen-tricity)؛ أي قدرتها على أن تكون صادقة أو كاذبة، وبالتالي تعتمد تأدية حركة جُمَلِيَّة مميزة في لعبة اللغة على البنية المكتملة كليًّا، ولا تسقط من

الشجرة النحوية أي عقدة تابعة. لقد قضَّ هذا مضجع النحاة[٤١]، وحاولوا التخلص من هذا الوضع الاستثنائي للجملة، على الأقل رمزيًّا، عن طريق حذف الرمز القديم S(ج) من قائمة اختصاراتهم؛ لأنه عندما يُرفق بالجذر في الشجرة النحوية، يظهر وكأنه انبثق من العدم واستبداله ببديل ذي تمركز داخلي صريح، مثل TP «عبارة زمنية»، أو IP «عبارة إسنادية»، أو CP «عبارة متممة»، التي تحكم عقد الزمن T، أو الإسناد I، أو المتمم C. كانت الفكرة في كل حالة أن الجملة التي أعيد تسميتها يجب أن تكتسب، ويُنظر إليها على أنها تكتسب، حالتها الزمنية (الإسنادية، المتممة) لتغدو عبارة زمنية أو عبارة إسنادية أو عبارة متممة من مكون يمتلك تلك الخاصية من حيث المبدأ (*de iure*)(*)، ومن ثم يُسقطها تصاعديًّا إلى أعلى الشجرة حتى الجذر. (تذكر أن الأشجار النحوية مقلوبة). لكن هذه الاستراتيجية برمتها غير صائبة. كان النهج القديم صحيحًا، حيث كانت التسمية 'S'(ج) تُرفق بعقدة الجذر وتظهر فجأة ومن مدخلات غير جملية - لم تكن هناك عبارة جملية SP تهيمن على عقدة 'S'(ج)؛ لأن الجملة تظهر فجأة من أجزاء تفتقر إلى أهم خاصية من خصائصها الدلالية، وهي الحصول على قيمة صدقية. وبالتالي، يتميز جذر الشجرة عن عقدها الفرعية؛ إذ ستكون خاصيتها الدلالية الأساسية غير مسبوقة. وكان وسم «S» (ج) غير المُسقَط في التحليل القديم يُبرز هذه النقطة جليًّا، بينما تخفيها الأوسمة الحديثة التي تُسقِط الجملة من عبارات عُليا.

عادة ما يستخف معارضو مبدأ التركيبية بكمية المعلومات التي يمكن أن تكون موجودة، والتي بالفعل تُبنى في الإدخالات المعجمية للكلمات التي يحدد تجمعها معاني التعابير اللغوية المركبة. (إدخال المعلومات النحوية في

(*) كلمة لاتينية تُستخدم للإشارة إلى شيء معترف به رسميًا أو قانونيًا، بغض النظر عن الحالة الفعلية أو العملية (المترجمة)

المعجم ‹المعجمية الجذرية› هي ميزة خاصة لقواعد التصنيف النحوي).[٤٢] يقترح مثلا راي جاكيندوف (٢٠١٢، الصفحات ٦٨-٦٩) أن التركيبية تفنَّد بمثل الموجبات التالية: نفهم من الجملة «قفز جو حتى دق الجرس» أن جو قفز مرارًا وتكرارًا حتى دق الجرس؛ ونفهم في الجملة «قفز جو عندما دق الجرس» أن جو قفز مرة واحدة فقط، في اللحظة التي دق فيها الجرس؛ ونفكر حين نسمع الجملة «نام جو حتى دق الجرس» أن جو استمرَّ في النوم وليس مرةً واحدة أو كرر ذلك. يتساءل جاكيندوف من أين تأتي فكرة التكرار الموجودة في الجملة الأولى، وهي غير موجودة في الثانية أو الثالثة؟ لا يمكننا فهم أنها تأتي من معنى الفعل «قفز»؛ إذ يعني ذلك أنها يجب أن تكون موجودة في الجملة الثانية أيضًا؛ يبدو أن التكرار يتجاوز الجملة الأولى كُلًّا، بدلاً من أن يُشتق من أيٍ من أجزائها. لكن يبدو أنه ليس جانبًا من طريقة تركيب الجملة أيضًا، لأن الجملتين الثانية والثالثة لهما تكوينا الجملة الأولى نفسه. يبدو إذًا أن لدينا مثالًا مناقِضًا ظاهريًّا للتركيبية. يمكن الرد على ذلك بالقول إن معنى فعل على غرار «قفز» (لكن ليس فعلًا على غرار «نام»)، عند دمجه مع معنى حرف عطف مثل «حتى» (لكن ليس «عندما»)، يجعل جملتنا الأولى تعني أن جو قفز قفزات متكررة. (يمكن أن يُعد القفز مرة واحدة حالة مبسطة من القفز المتكرر؛ إذا كان جو، على سبيل المثال، على سطح القمر، فقد يتمكن فقط من القفز مرة واحدة قبل أن يدق الجرس). لا يوجد ما يمنع أن يكون معنى الكلمة متشعبًا. يقول لنا جاكيندوف، مع أخذه في الحُسبان مثل هذا الخيار، إن ذلك «ينتهك التركيبية الفريجية، لأن المعنى الإضافي لا يأتي من الكلمات» (نفس المصدر، ص. ٦٩)؛ لكن يتضح تمامًا أنه يمكن أن يأتي، بل ويأتي، من الكلمات. طالما أن الإدخالات المعجمية تُفهم على أنها غنية بما فيه الكفاية، فإن الحالات مثل التي نُظِرَ فيها لا تشكل تحديًّا

أمام التركيبية. وستكون الكثير من المعلومات التي تحتاج إلى أن تُنقل ذات طبيعة عامة حسبما أسلفنا. وهذه نظرية فعالة تعمم بقدر ما هو ممكن، وفي الحالة التي بين يدينا يعني ذلك أنها ستعمم على الفئات المتشابهة (معاني «سيارة حمراء»، «حافلة حمراء»، إلخ). لذا، فإن تقنية إدخال أكبر قدر ممكن من حساسية السياق في المعجم، مع أنها قد تبدو في البداية كما لو أنها تُتَفِّه التركيبية؛ لكن الأمر مغايرٌ لذلك؛ إذ يُمكِن أن يُفْهَمَ معنى الكلمة بالنظر إليها على أنها تجريد من الفئات المتشابهة التي تنتمي إليها، وبما أن الكلمات في كل فئة قليلة ومحدودة طبعًا من حيث العدد، مع وجود الاستثناءات والتمديدات التي يُتَعَامَلُ معها على أساس كل حالة على حدة، فإن إمكانية أن تتقنَ كائنات محدودة اللغة لا تتهدد بهذا. ما يحدث هنا هو الاستناد إلى مبدأ السياق في دعم مبدأ التركيبية، وسأفصل في هذه النقطة في القسم التالي.(٤٣)

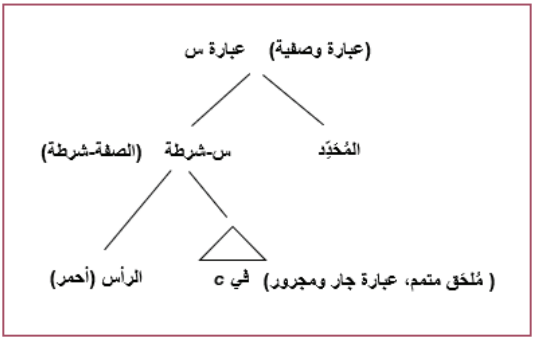

تتمثل الحركة التي عرضتها من الوجهة التقنية، في تطبيق أسلوب يُعرف بـ «نقض شونفينكل» (أو ما يُسمى أيضًا «فك التكويج»)، أي التحويل من سلسلة من التطبيقات الأحادية إلى دوال موحدة متعددة الوسائط. ويمكن بالتوسيط بالمعاملات (parametrization)، إدخال أي معاملات ضمنية تتحكم في التطبيق الصحيح لدالة ما ضمن نطاق دالة جديدة بوصفها وسائط صريحة؛ فإذا كان لدينا، في سياق معين c، دالة أحادية f بحيث

$f(x) = y$، فإننا نستطيع تعريف دالة ثنائية g تكون بحيث $g(x, c) = y$ بالضرورة. ويظهر متغير السياق وفقًا للمصطلحات النحوية، بوصفه متمما ملحقا (adjunct) للرأس. ويُناسب التعبير عن هذه الفكرة ضمن إطار نظرية س–شرطة (X-bar)، التي تعتمد تكوينًا من نوع: مُحدِّد – رأس – متمم، في تحليلها للبُنى النحوية، والتي تُمثَّل فيها المكونات غير الذرية ذات الأهمية التركيبية على هيئة إسقاطات متوسطة. (وقد كان هذا الإطار متضمَّنًا بالفعل في مناقشتي السابقة لمفهوم اللامركزية في الجملة[٤٤]). وما نكتشفه عند تطبيق هذا التصور، هو أن صفةً مثل «أحمر» تحمل البنية النحوية الضمنية الآتية[٤٥]:

انظر إلى عبارة الجار والمجرور (PP)، التي تتضمن المتغير السياقي c، بوصفها غيرَ مُمَثَّلَةٍ في مستوى النحو السطحي. أشرْ إلى أن المثلث في الرسم يدل على أن مدخل المتمم الملحق (adjunct) ذو بنية مركبة، وإنْ كان ذلك غير ذي صلة في السياق الحالي. ما يهم الآن هو إمكانية التعبير عن حساسية صفة مثل «أحمر» للسياق، بالإقرار بالحضور الضمني لبنية تركيبية أوسع مما يظهر على السطح. سنحتاج لأجل ذلك إلى مستوى أعمق من التمثيل التركيبي، كأن يكون مستوى الصيغة المنطقية (Logical Form (LF)).

استخدم اللسانيون في الأدبيات المتخصصة، ولا سيما في نظريتي الحكومة والربط (GB) والنحو الأدنى (Minimalism)، المصطلح «الصيغة المنطقية» بوصفه مصطلحًا فنيا يُحيل إلى مستوى من التحليل في توليد الجمل انطلاقًا من المعجم والقواعد، يلي جميع عمليات الحركة النحوية أو النسخ، ويُعرض فيه كل ما هو ذو صلة دلاليًّا، ولا يُعرض فيه غير ذلك. حدد هذا المفهوم في لُبِّه على هذا النحو، غير أن بعض النحاة يضيفون إليه عناصر أخرى بحسب توجهاتهم النظرية؛ فقد يُدرج أحدهم مثلًا، تحليلًا من نمط ديفيدسون للأفعال الحَدَثِيَّة في هذا المستوى ويظهر فيه التكميم على الأحداث.[٤٦]نكتفي بهذا التحديد العام لأغراض هذا

السياق.لنقل ذلك بعبارة أبسط: الصيغة المنطقية هي ذلك المستوى التركيبي والمعجمي الذي تُقدَّم فيه الجمل مباشرة للتفسير الدلالي.[٤٧] قد يستنتج المرء من هذه الصيغة المبسطة أن مصطلح «الصيغة الدلالية» أنسب للتسمية من «الصيغة المنطقية.»[٤٨] تجاهل أصل المصطلح حسبما يفعل النحاة، وتعامل معه بوصفه مجرد وسم لمستوى تركيبي يضطلع بالوظيفة التي أشرنا إليها. لا تفترض ابتداءً أن الصيغة الدلالية، حسبما يحددها أي تصور كافٍ لمعنى اللغة، ستتطابق مع ما يرغب الفلاسفة في عدِّه صيغة منطقية.[٤٩] لاحظ أن الفلاسفة، منذ رَاسِل، أرادوا للصيغة المنطقية أن تُمثِّل أنماط الاستدلال، بينما استخدمها اللسانيون في إطار النظرية النحوية. اسأل نفسك: هل من الضروري أن تتطابق الغايتان في نتيجتهما؟ أعلن ترددي في التمييز بين المهمتين -تمثيل الاستدلال وتحليل البنية- وسأعرض أسباب ذلك لاحقًا (في القسم٢٢)، لكن لا حاجة للخوض في ذلك الآن. عد إلى البنية المرسومة، المفهومة بعدِّها بنية عند مستوى الصيغة المنطقية وفق تعريفنا لها؛ سترى أن عبارة الجار والمجرور في c ملحقة بالصفة المعنية «أحمر». مَهِّد بهذه البنية لإمكانية التعميم على السياقات في جميع فئات التشابه، وإفساح المجال لإضافة شرطٍ يسمح بالاستثناءات الارتجالية والتوسعات الخارجة عن السياقات المألوفة. أدرِج المعامل السياقي في التمثيل المعجمي للكلمة «أحمر»، وبهذا تسوِّغ حساسيتها للسياق، سواء أكان سياقًا لغويًّا أم غير لغوي، وسواء أكانت قيمة المتغير الملحق منتظمة ومتوقعة أم استثنائية وارتجالية، بوصفها نتيجة لتطبيق مبدأ التركيبية.

(٣) التركيبية التقدمية والتركيبية الرجعية

هل يتعارض مبدأ السياق مع مبدأ التركيبية؟ يُقدِّم مبدأ السياق الجملة على الكلمة، ويُقر بأن الكلمات تُستخلص من الجمل، بينما يُقدِّم مبدأ التركيبية الكلمة (أو الصيغة الصرفية) على الجملة، ويزعم أن الجمل تُركَّب من الكلمات. أيهما الأسبق: الجملة أم الكلمة؟ يبدو أن كلا المبدأين يُفضيان إلى

إجابتين تناقض كل منهما الأخرى.(٥٠) يحسم مايكل داميت هذه المفارقة، في كتابه الأول عن فريجه، بقوله إن الجملة تتقدم الكلمة في «ترتيب التفسير»، بينما تتقدم الكلمة الجملة في «ترتيب الإدراك»: أي أن تحديد الكلمة نظريًا لا يتم إلا في ضوء موقعها من الجملة، بينما يعتمد إدراك المتكلم للجملة على إدراكه للكلمات التي تُركِّبها، وعلى بنيتها النحوية.(٥١) أتبنّى هذا التوفيق بين المبدأين، وأراه أولى بالقبول من الاستراتيجية التي مال إليها داميت لاحقًا.(٥٢) (تفترض الرواية المنقَّحة أن مبدأي السياق والتركيبية ينطبقان على درجات مختلفة من تعقيد الجملة: ينطبق الأول على الجمل البسيطة، والثاني على الجمل المركبة؛ غير أنه يتضح أن كِلَا المبدأين صالحان لكلا النوعين.)(٥٣) نقول وفق هذا المنظور، إن الجمل أسبق من الكلمات من حيث المفهوم، في حين تكون الكلمات أسبق من الجمل من حيث الممارسة. وإذا نُسب كل مبدأ إلى أحد هذين المنظورين، زال التعارض الظاهري بينهما. مَيِّزْ تمييزًا متكافئًا بين مستويين ينطبق عليهما المبدآن، استنادًا إلى طرح مانويل غارسيا-كاربينتيرو (٢٠١٠، ص. ٢٨٤): مستوى عام، وآخر خاص. طبِّقْ مبدأ السياق على المستوى العام، ومبدأ التركيبية على المستوى الخاص. افترضْ أن الكلمات ومعانيها تُستخلص من الجمل عمومًا؛ فالمعنى استعمال، ويتعلق معنى الكلمة بكيفية استخدامها في مجموع الجمل التي ترد فيها (أو معظمها). فلا تُنتَزَع الكلمة من جملة واحدة، بل من سياقات متعددة. وتُكَوَّن الجمل في المقابل حالةً بحالة؛ تُرَكَّب من الكلمات الداخلة فيها وطريقة سبكها. قلْ إذًا إن الكلمة، وإن سبقت كل جملة تظهر فيها ظهورًا ذا دلالة، إلا أنها لاحقة لمجموع الجمل التي تظهر فيها. وبهذا، تُفهَم الكلمة على أنها سابقة عمليًّا، لاحقة مفهوميًّا، للجملة.(٥٤)

تسير الأمور على خير ما يرام حتى هذه النقطة، لكن تظهر هنا إشكالية جديدة. يميز النقاش المعاصر في مسألة التركيبية بين مبدأين: مبدأ

التركيبية التقدمية، ومبدأ التركيبية الرجعية. ينص مبدأ التركيبية التقدمية (Forward Compositionality) على أن معنى التعبير اللغوي المركب يتحدد بوصفه دالةً لمعاني الكلمات المكونة له، وطريقة انتظامها النحوي؛ وهذا هو المفهوم الذي عُنيتُ به حتى الآن تحت اسم مبدأ التركيبية.(٥٥) صِغْ أيضًا مبدأً معاكسًا، هو مبدأ التركيبية الرجعية (Reverse Compositionality)، ويقضي بأن معنى الكلمة المندرجة ضمن تعبير لغوي مركب يتحدد بوصفه دالةً لمعنى ذلك التعبير الكلي وبنيته التركيبية.(٥٦) إذا صح المبدآن، فإن تحديد المعنى يسير في الاتجاهين: من البسيط إلى المركب بحسب التقدمية، ومن المركب إلى البسيط بحسب الرجعية. هل ينبغي علينا إذًا قبول مبدأ التركيبية الرجعية؟ أشيرُ الآن إلى الإشكال الذي كنتُ أعنيه في بداية الفقرة: قد يبدو أن قبول مبدأ التركيبية الرجعية يقوض الحل الذي قدمته سابقًا لرفع التعارض الظاهري بين مبدأ التركيبية -وتحديدًا التركيبية التقدمية- وبين مبدأ السياق. يفترض مبدأ السياق أن معنى الكلمة يتحدد بالرجوع إلى عدد كافٍ من الجمل التي ترد فيها، في حين يفترض مبدأ التركيبية الرجعية أن معنى الكلمة يتحدد وفقًا لكل جملة منفردة تظهر فيها. فإذا لم يكن معنى الكلمة سابقًا فحسب لمعنى جملة بعينها (حسبما تقتضي التركيبية التقدمية)، ولا لاحقًا لمعاني جمل عديدة (حسبما يقرر مبدأ السياق)، بل كان لاحقًا أيضًا لمعنى جملة واحدة محددة (وفقَ التركيبية الرجعية)، فإننا نبدو كمن يعود إلى تعارضٍ نظن أننا قد سويناه. يُمكن ببساطة حل هذه الإشكالية برفض التركيبية الرجعية. وقد دعا بعض النقاد إلى هذا المسلك، بطرح أمثلة يرونها حالات تنقض هذا المبدأ.(٥٧) لكن لم يُوَفّقوا يا للأسف في ذلك.

اقترح بعضهم مثلًا، أن بإمكان المتحدث أن يفهم تعبيرًا مركَّبًا لنقل «غواصة نووية» دون أن يعرف معنى «نووية»، أو أن يفهم استعمال الفعل

«يبني» في سياق جملي دون أن يعلم أن «يبني» فعلٌ غائي؛ أي أنه قد يفهم الجملة «كانت ماري تبني بيتًا» دون أن يدرك أن بناء البيت عملية تتجه نحو غاية، وأن المرء لا يُعَدُّ بانيًا لبيتٍ ما لم يبلغ تلك الغاية. ومن ثم تقوم الفكرة على أنه يمكن فهم الجملة «كانت ماري تبني بيتًا» دون فهم معنى «تبني».(٥٨) أقر أنه ينبغي إعطاء معارضي مبدأ التركيبية الرجعية بعض الحق؛ إذ قد يتيسر في ظروف معينة، لمتحدث يجهل معنى «نووي» أن يُكَوِّنَ مع ذلك قدرًا بدائيًّا من الفهم لعبارة «غواصة نووية»، ولشخصٍ لا يعرف أن «يبني» فعل غائي -دون أن يلزم اطلاعه على هذا الوصف النظري أو أي وصفٍ آخر- أن يمتلك مع ذلك فهمًا أوليًّا لجملة «كانت ماري تبني بيتًا». غير أنه لا يُعْقَل الإلمام بمعنى العبارة «غواصة نووية» أو «كانت ماري تبني بيتًا» إلمامًا تامًّا دون معرفة دلالة «نووي»، أو معنى «يبني» ووظيفته الغائية.

يتعلق السبب في هذا بنسخة موسعة وأكثر شمولية من مبدأ السياق أكثر مما استشهدنا به حتى الآن، على أنه ذُكِرَ بإيجاز في القسم (١) في الفقرة التي أُدرِج فيها اقتباس فيتجنشتاين هناك. تنص النسخة المبسطة من المبدأ على أن الكلمة لها معنى فقط في سياق الجملة؛ أما في النسخة الموسعة يُضَاف أن الجملة لها معنى فقط في سياق اللغة. ويستلزم هذا أن فهم الجملة ليس مواجهة معزولة بين المتحدث وتلك الجملة الفردية دون التفات لأي شيء آخر، بل هو شيء لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان المتحدث قادرًا على وضع تلك الجملة في شبكة من الجمل التي ترتبط بها بعلاقات متعددة؛ بالاستدلال والإثبات وغيرها. لذلك، لا يعدُّ المتحدث الذي لا يستطيع استخدام كلمة «نووي» وفهمها في سياقات أخرى غير «غواصة نووية»، أو الذي لا يستطيع استخدام كلمة «يبني» وفهمها بمعناها الغائي في مجموعة من الجمل الأخرى غير «كانت ماري تبني بيتًا»، فاهمًا لهاتين

العبارتين حتى. يستخف معارضو مبدأ التركيبية الرجعية ببساطة بالسياق والمرجعية المطلوبة لفهم تعبير لغوي مركب معين؛ ومما يلفت النظر أنهم يرتكبون الخطأ العكسي الذي يرتكبه معارضو مبدأ التركيبية التقدمية؛ الذين يستخفون حسبما رأينا بتعقيد المعنى الذي يمكن إدخاله مسبقًا في المعجم. لذلك، لا يعد استبعاد مبدأ التركيبية الرجعية خيارًا. ويعيدنا هذا إلى مشكلتنا السابقة؛ هل أصبح التعارض بين مبدأي السياق والتركيبية الآن أمرا حتميًّا؟

لا. إذ يمكننا على مستوى الكلمة المفردة والجملة المفردة، ببساطة قبول أن علاقة تحديد المعنى تسير في كلا الاتجاهين؛ من الكلمة إلى الجملة ومن الجملة إلى الكلمة، دون الإقرار بأن هذا التماثل ينطوي على أي نوع من تعارض المبدأ.[٥٩] يكون عند مستوى التعبير اللغوي المركب الفردي معنى الكل دالةً لمعاني أجزائه الدلالية المهمة وطريقة تركيبها، ومعنى كل جزء دلالي مهم هو دالة لمعنى الكل ونحوه. تتزامن معاني الأجزاء مع معنى الكل؛ إذ لا توجد مسألة أولوية لأي منهما. ولا يقلل هذا التزامن من شأن مبدأ السياق، إذْ يقول هذا المبدأ إنه بغض النظر عن كيفية تكون الجملة الفردية، حتى لو لم تكن هناك أولوية بين الجزء والكل في هذا السياق، فإن الجمل بوجه عام تسبق الكلمات. لذا نؤكد مجددًا على أن مبدأ السياق يعطي معنى مفاهيميًّا يجعل الجملة سابقة للكلمة، بينما تعطي مبادئ التركيبية (التي تشمل الآن كلًّا من التركيبية التقدمية والرجعية معًا) معنًى عمليًّا يجعل الكلمة سابقة للجملة. يبيِّن لنا مبدأ السياق أن الكلمات تُستمد من الجمل وتُوجَّه بها؛ أي أنها تجريدات من الجمل، وتستمد وظيفتها ومعناها من دورها في الجمل. بينما يخبرنا مبدأ التركيبية إنه يمكن فهم الجملة الفردية ليس فقط بمعرفة معاني كلماتها المكونة لها وكيفية تركيبها مع بعضها (التركيبية التقدمية)، بل إنه لا يمكن فهمها إلا على هذا الأساس (التركيبية الرجعية).

يُشير دوغلاس باترسون (٢٠٠٥أ، ص. ٣٢٩) إلى أن افتراض مبدأ التركيبية الرجعية وحده، دون الاستعانة بمبدأ التركيبية التقدمية، يُقوِّض إمكانية تعلم اللغة؛ إذ يجعل من العسير توليد عدد لا نهائي من الجمل السليمة انطلاقًا من قاعدة محدودة. وبالنظر إلى إبداعية اللغة، لا يوجد حد لما يمكن لأي لغة ذات بنية مرنة أن تُنتجه من تعابير مركبة، وإذا افترضنا الاكتفاء بمبدأ التركيبية الرجعية، فقد افترضنا ضمنًا أن يعتمد المتخاطبون في الفهم على تعابير لغوية مركبة، ما يقتضي أنهم يفهمون اللغة فهمًا مؤسَّسًا على قاعدة لانهائية. بعبارة أخرى: يُجبرنا تبني مبدأ التركيبية الرجعية بمعزلٍ عن مبدأ التركيبية التقدمية، على عد التعابير اللغوية المركبة وحدات دلالية بدائية، وهو ما يتنافى مع قابلية اللغة للتعلم. ويتأتى عن ذلك أن مبدأ التركيبية الرجعية لا يُقبَل إلا بوجود مبدأ التركيبية التقدمية. يبدو واضحًا فضلاً عن ذلك (خلافًا لما يذهب إليه باترسون) أن مبدأ التركيبية الرجعية يحتاج إلى مبدأ التركيبية التقدمية تمامًا مثلما يحتاج مبدأ التركيبية التقدمية إلى مبدأ التركيبية الرجعية؛ إذ إن الأسباب التي تدعو إلى هذا الاعتماد المتبادل واحدة في جوهرها. يحتاج مبدأ التركيبية الرجعية إلى مبدأ التركيبية التقدمية لأن اللغة، حسبما اتفقنا آنفًا، لن تكون قابلة للتعلم دونه؛ إذ لن يتمكن المتحدثون من احتساب معاني عدد لا نهائي من التعابير المركبة تركيبًا دلاليًّا، وسيُطالَبون بمهمة مستحيلة: أن يتعلموا معاني كل تعبير بمفرده. ويحتاج في المقابل مبدأ التركيبية التقدمية إلى مبدأ التركيبية الرجعية، إذ يعني افتراض أن اللغة تركيبية بالمعنى التقدمي فرض قيد على الفهم، وهو أن يُدرك المتحدثون تعقيد التعبير الذي يفهمونه. فيجب على من يفهم تعبيرًا مركبا ما أن يعرف كيف رُكِّب. ولن يكون بمقدوره إنْ فاته هذا الإدراك، وفقًا لمبدأ التركيبية التقدمية، أن يفهم عددًا كافيًا من التعابير ذات الصلة ليُعد فاهمًا لذلك التعبير ابتداءً.

افترض أن التعبير (هـ) يتألف من الأجزاء الدلالية المهمة (أ)، و(ب)، و(ج). فإذا تمكن المتحدثون من فهم (هـ): (١) دون تفكيكه إلى تلك الأجزاء، و(٢) دون معرفة معانيها، فلن يكونوا بالضرورة قادرين على فهم تعابير مركبة أخرى تتضمن هذه الأجزاء، وربما يعجزون عن إدراك علاقاتها التعبيرية أو الاستدلالية أو الإثباتية بالتعبير (هـ). وعندئذٍ، لن يصح القول إنهم فهموا (هـ) ابتداءً. تأمل مجددًا مثال «الغواصة النووية»: لا يُعَدُّ أحدٌ فاهمًا لهذا التعبير ما لم يكن يعرف معنى «نووي» في هذا السياق، وأيضًا في تراكيب أخرى. فإن عجز المتكلم عن إدراك هذه الروابط، فإن فهمه لا يتجاوز الفهم الاصطلاحي لعبارة «غواصة نووية»، كمَن يفهم عبارة «hoist with his own petard» بمعناها المجازي فحسب «من حفر حفرةً لأخيه وقع فيها»، دون أن يحيط بمعناها الحرفي الأصلي «أن يُطاح به في انفجارٍ لقنبلة كان هو من ألقاها.»

تشكل العبارة الاصطلاحية ببساطة كتلة غير مهيكلة من المعنى؛ فهي، إلى حد ما ذرية دلاليًّا. لا تُعدُّ مع ذلك عبارة «غواصة نووية» وحدة دلالية غير قابلة للتحليل، ومن يعاملها على هذا الأساس لا يُعَدُّ فاهمًا لها حقًّا. يجادل باترسون (٢٠٠٥أ، ص. ٣٤٠) بأنه نظرًا لأن التعابير مثل «الميكروويف» ليست عبارات اصطلاحية، فلا يمكن فهمها خطأً على هذا النحو؛ ولكن يمكن ذلك عمليًا، وهذا ما يحدث في حال استخدم شخص هذه الكلمة استخدامًا صحيحًا إلى حد ما، ولكنه لا يدرك أن «الميكروويف» مُكوَّن في مستوى ما من أجزاء دلالية مهمة. يفهمُ هذا الشخص عبارة «الميكروويف» فهمًا اصطلاحيًّا فقط، ويعني هذا أنه لا يفهمها فهمًا صحيحًا، ويتضح هذا عند استخدام العبارة في سياقات غير مألوفة (لذا فإن استخدامه يكون «إلى حد ما» صحيحًا). إذا قدمنا له مثلًا آلة تبدو وتعمل وتُشَغَّل تمامًا مثل فرن الميكروويف التقليدي، ولكنها تَسْتَخْدِمُ في الحقيقة

تقنيةً مختلفة تمامًا، وإذا قلنا له بعد ذلك إن هذا الجهاز «ليس ميكروويفًا في الحقيقة»، لعلاه الذهول ولما وجد سبيلًا إلى الفهم.

يحتاج مبدأ التركيبية التقدمية إلى مبدأ التركيبية الرجعية بقدر ما يحتاج الأخير إلى الأول. ويمكن ترسيخ هذه الفكرة في الأذهان بمزيد من الوضوح إذا تخيلنا تصورا يتضمن تبديلًا ميتالغويًا يؤثر في مواصفات المعنى لجمل لغة الموضوع.[٦٠] (سنتطرق إلى هذا النوع من التصورات أكثر في الفصل الثالث). افترضْ أن لدينا نظرية للمعنى في لغةٍ ما تستوفي مبدأ التركيبية التقدمية، ويُعبَّر عنها بالدالة التركيبية التقدمية الكلية ($\mathcal{F}$). فإذا ألحقنا بمخرجات هذه النظرية تبديلًا مناسبًا (g)، فستظل النظرية الناتجة ملتزمة بمبدأ التركيبية التقدمية؛ إذ تكون $\mathcal{F}$ ناتج تركيب الدالة التركيبية الأصلية (f) يتبعها التبديل g، بهذا الترتيب. لكن، لن تكون اللغة التي تصدق عليها هذه النظرية في غياب مبدأ التركيبية الرجعية، قابلة للتعلم؛ إذ لن تتوفر، دون هذا المبدأ، وسيلةٌ تمكن المتكلمين من احتساب معاني التعبيرات المركبة الجديدة التي يواجهونها. وقد تتخذ هذه التعبيرات الجديدة بحسب التبديل، أي معنى. ولئن كانت هذه المشكلة قائمة أصلًا في النظرية قبل إدخال التبديل، فإن إدراجه لا يُحدث تغييرًا جوهريًّا، بل يجعل الإشكال أكثر جلاءً. ففي كل من التصورين الأصلي والمطوَّر، إذا غاب مبدأ التركيبية الرجعية، توجب على المتكلمين تعلم معاني التعبيرات المركبة كلا على حدة، وهو عبء مستحيل على كائنات محدودة القدرة، ما دامت اللغة تولد عددًا غير محدود من تلك التعبيرات. لكن إذا أُضيف مبدأ التركيبية الرجعية بوصفه قيدًا إضافيًّا، انحلت مشكلة التعلم. أما التبديل (g) ذاته، حسبما أوضحتُ، فلا يفيد في مسألة التعلم ولا يضر، بل يزيد السياق تعقيدًا. افترضْ، في هذا التصور، أن لدينا دالة تركيبية تقدميةً كليةً($\mathcal{F}$) للغة ($\mathcal{L}$)، بحيث تتكون من الدالة الأصلية (f) يليها التبديل (g). فإذا أضفنا مبدأ

التركيبية الرجعية، اقتضى ذلك وجود دالة تركيبية رجعية كلية ($\mathcal{F}^{-1}$)، وهي تركيب من المعكوس التبديلي (g^{-1}) ثم معكوس الدالة الأصلية (f^{-1}) وفق ذلك الترتيب. فما دامت $\mathcal{F}$ موجودة، وإذا أمكن أيضًا ضمان وجود $\mathcal{F}^{-1}$ (وقد تتطلب هذه الخطوة تعديلات فنية محضة)، فالنتيجة أن لدينا مبدأي التركيبية التقدمية والرجعية معًا، وأن اللغة، من حيث المبدأ، قابلة للتعلم. ولا يؤثر في هذا الاستنتاج كون $\mathcal{F}$ و$\mathcal{F}^{-1}$ دالتين مركبتين؛ إذ ليس ذلك أمرًا يُفترض أن يُلِمَّ به متحدث لغة الموضوع أو يلاحظه. لا تُحدث التبديلات عمومًا (أو المناورات النظرية الأخرى) -وسأتناول هذه النقطة بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث- التي تُجرى في الميتالغة أثرًا في مخرجات نظرية المعنى للغة الموضوع؛ إذ لا يدرك المتحدثون الأصليون، بطبيعة الحال، أيًّا من هذه التحولات الميتالغوية، ولذلك لا تترتب عليها أي آثار تثير الشكوك في فهمهم لمعاني التعبيرات التي يستخدمونها.

يرى باترسون أيضًا (المرجع نفسه، ص. ٣٣٩) أنه يكفي فيما يتعلق بفهم التعبيرات المركبة الجديدة، للمتكلمين أن يتعاملوا مع نسخة نحوية صرفة من مبدأ التركيبية الرجعية. وتقوم الفكرة على أنه يكفي أن يستطيع المتحدثون تحليل هذه التعبيرات تحليلاً نحويًّا، واستخراج أجزائها البنيوية ذات الدلالة، دون أن يكونوا، في هذه المرحلة، مضطرين إلى معرفة معاني تلك الأجزاء (حسبما يقتضي مبدأ التركيبية الرجعية بصيغته التامة). ثم، يمكن في مرحلة لاحقة -زمنيًّا أو منطقيًّا- أن يُطبقوا مبدأ التركيبية التقدمية لاحتساب معاني التعبيرات المركبة التي سبق أن حللوها نحويًّا. لكن لا يصمد هذا الاقتراح طويلًا؛ لأنه لا يعقل أن يمكن التمييز بين مرحلة زمنية أو منطقية تُجرى فيها عملية «نحوية فقط» لتحليل الجملة وفق مبدأ التركيبية الرجعية. نَعْلَقُ وفق هذا السياق، في شَرَكِ معرفتنا السابقة باللغة، فنتوهم أن عملية التحليل النحوي أقل تعقيدًا مما هي عليه. لكن يتطلب

تفكيك وحدة لغوية مركبة إلى أجزائها البنيوية الدلالية أن نكون على معرفة مسبقة بالدور الدلالي لتلك الأجزاء ولو بدرجة معتبرة. يمكننا مثلًا أن «نفهم» قصيدة *Jabberwocky* للويس كارول (وهي قصيدة سريالية تحوي ألفاظًا مبتدعة لا وجود لها في اللغة الطبيعية)، لأن معظم الكلمات فيها مألوفة لنا، ولأن الإطار التركيبي المفهوم يسمح لنا باستنتاج البنية النحوية المقصودة للكلمات المبتدعة؛ فنحكم مثلًا أن «gimble» فعل لازم، وأن «slithy» صفة، وهكذا، ثم نسقط عليها معاني افتراضية ملائمة. لذا، لا تسبق عملية التحليل النحوي الصرف إسناد المعاني للأجزاء ذات الدلالة؛ فلا توجد مرحلة تحليلية «نحوية فقط» تأتي قبل تحديد المعنى. ويعد مبدأ التركيبية الرجعية، من حيث طبيعته، مبدأً نحويًّا ودلاليًّا في آن، وتُجرى عملياته النحوية والدلالية تزامنيًّا. وينطبق الشيء نفسه على مبدأ التركيبية التقدمية.

حين أقول إن من يفهم تعبيرًا مركبًا يجب أن يكون قادرًا على تفكيكه إلى أجزائه الدلالية ذات الصلة، وأن يعرف معاني تلك الأجزاء، أؤكد على أن الأجزاء الداخلة في التعبير المركب لا بد أن تكون ذات دلالة حقيقية. ونستبعد بذلك، من قائمة الأمثلة الناقضة المحتملة لمبدأ التركيبية الرجعية بعض أسماء العلم، مثل «مرض لو جيريج». يتساءل باترسون عما إذا كان من لا يعرف من هو لو جيريج، لا يمكنه أيضًا أن يفهم معنى «مرض لو جيريج»، «حتى لو كان يعلم أن عمه مصاب به، ويعرف أعراضه، وما إلى ذلك.» (المرجع نفسه، ص. ٣٤١) والجواب: يمكن أن يفهم المرء معنى «مرض لو جيريج» دون أن يعرف من هو لو جيريج، تمامًا كما يمكن أن يفهم معنى «دارتموث» دون أن يعرف ما هو نهر «دارت». يصبح الفهم ممكنًا لأن «لو جيريج» و«دارت» ليسا، أو لم يعودا، جزأين دلاليين من الاسمين «مرض لو جيريج» و«دارتموث». قد تكون مثل هذه الأسماء، في

بداياتها، أوصافا محددة مثل: «المرض الذي شَخَّصه أول مرة لو جيريج أو أصيب به» أو «المدينة الواقعة عند مصب نهر دارت»، أو ما شابه، لكنها مع مرور الزمن تحجرت إلى أسماء علم حقيقية؛ أي إلى أسماء لا تُختزل في أوصاف محددة، ولا تحل محلها. ويكمن الفرق الجوهري بين اسم العلم الحقيقي والوصف المحدد، في أن الأول لا يتكون من أجزاء دلالية، بينما يتكون الثاني من مكونات دلالية واضحة. (سأعود لشرح هذه النقطة والمصطلحات التي استخدمتها هنا في الفصل الرابع). ويدل على ذلك أنه لو اكتشفنا أن لو جيريج لم يكن له أي صلة بالمرض الذي سُمِّي باسمه، لما حكمنا بأن الاستخدامات السابقة لعبارة «مرض لو جيريج» كانت بلا معنى أو خاطئة. قد نُقدِم على تغيير الاسم لدواعٍ تتعلق بالدقة التاريخية، لكن ليس في علم الدلالة ما يوجب علينا ذلك. فبمجرد أن يدخل الاسم العلم الحقيقي حيز الاستعمال، يصبح أصلُه الوصفي -إن وُجد- غير ذي صلة بنجاحه التداولي بصفته اسمًا.(٦١)

ينبغي لنا إذًا، أن نُقِرَّ بمبدأي التركيبية التقدمية والرجعية معًا. بل غالبًا ما كانت المراجع قبل أن يُصاغ هذا التمييز تجمع بين الفكرتين دون تفريق.(٦٢) ينص مبدأ التركيبية التقدمية، حسبما رأينا، على أن معنى التعبير المركب يشتق من معاني أجزائه وطريقة سبكها، أو يتوقف عليها داليا. غير أن هذا المبدأ، في حد ذاته، لا يقتضي أن يُدرك المتلقي هذا المعنى المركب بوصفه مركبا فعليا من تلك الأجزاء. إذ لا يُسْتَبْعَدُ وفقًا لمنطق مبدأ التركيبية التقدمية، أن يكون معنى التعبير المركب بسيطًا، وأن يُفهَم بوصفه كذلك دون حاجة إلى تحليل. غير أن معظم من يتمسكون بفكرة التركيبية يقصدون بها أكثر من مجرد علاقة اعتماد دالي بين المركب والبسيط؛ إذ يفترضون ضمنًا أن المتلقي قادرٌ على تحليل التعبيرات المركبة إلى مكوناتها الدلالية، وفهم معاني تلك الأجزاء، والتعرف على معنى التعبير

المركب بوصفه مركبا فعليًّا من تلك المعاني، لا تابعًا داليا لها فحسب. لا ريبَ أن يكون مبدأ التركيبية التقدمية وافيًا لتفسير قدرة المتكلم على توليد عدد غير محدود من المعاني الجديدة المركبة، استنادًا إلى مخزون محدود من المعاني البسيطة؛ غير أنه لا يكفي وحده لتفسير القدرة على فهم هذا العدد غير المحدود من المعاني المركبة. ولا بُد لكي تعد اللغة قابلة للتعلم بحق، ويُطلَق العنان لاستخدامها الإبداعي، أن تُعزَى إلى المتلقي قدرتان متكاملتان: تأليف المعاني البسيطة على هيئة تراكيب، وتفكيك التراكيب إلى مكوناتها البسيطة. وإثبات هذا الشرط، في جوهره، هي دعوة إلى اعتماد كلٍّ من مبدأي التركيبية التقدمية والرجعية. أو بعبارة أخرى، لكي نؤدي حق التصورات التقليدية عن دور التركيبية في فهم اللغة، لا بد من الجمع بين نموذج دالي لمعنى الجملة، ونموذج كلي–جزئي: أي أن معنى الجملة ليس دالةً فحسب لمعاني أجزائها الدلالية وطريقة سبكها، بل هو كل مركب منها، تتخذ فيه الأجزاء دورًا بنيويًّا فعليًّا.[٦٣]

المصادر

(١) انظر: لير (Lear) ١٩٨٤، ص. ٢٣٠؛ ولمثال معاصر، انظر: مكجي (McGee) ٢٠٠٦، ص. ١٧٩.

(٢) فريجه (Frege) ١٨٨٤، الفقرة § ٦٢؛ وقارن الفقرة § ٦٠؛ انظر: داميت (Dummett) ١٩٩٧، الصفحات ١٢–١٣؛ هيل (Hale) ٢٠١٠، الصفحات ٤٠٨–٤٠٩.

(٣) انظر: لويس (Lewis) ١٩٨٣، الصفحات ١٧١–١٧٢، ٢٢٠–٢٢٦؛ ديفيدسون (Davidson) ١٩٩٩أ، الصفحات ١١٣–١١٤؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، الصفحات ٦–٨.

(٤) أرسطو (Aristotle)، في التأويل (De Interpretatione)، ١٧a٢–٣.

(٥) انظر: جاسكن (Gaskin) ١٩٩٥، الفصول ١–١٢.

(٦) قارن: داميت (Dummett) ٢٠٠٠، الصفحات ٩–١٠؛ ماكفارلين (MacFarlane) ٢٠١٤، ص. ٤٨. وعلى النقيض، انظر: كولنز (Collins) ٢٠١٧، ص. ١٥٢.

(٧) انظر: كينان وستابلر (Keenan and Stabler) ٢٠٠٣، ص. ١١، مع ص. ٣٩، هامش ٢؛ جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٢٥–٢٩؛ مور (A. Moore) ٢٠١٩، الصفحات ٦٤–٦٦.

(٨) قارن: هورويتش (Horwich) ١٩٩٨ب، ص. ١٥.

(٩) بنثام (Bentham) ١٨٤٣، المجلد السادس، الفقرة § ١.

(١٠) برونزو (Bronzo) ٢٠١٤، الصفحات ١–٢.

(١١) فيتجنشتاين (Wittgenstein) ١٩٧٧، الجزء الأول، الفقرة § ٤٩؛ داميت ١٩٨١، ص. ١٩٤.

(١٢) فيتجنشتاين ١٩٧٧، الجزء الأول، الفقرتان §§ ٣١ و ٤٩، ترجمة أنسكوم (Anscombe).

(١٣) انظر: ديفيدسون (Davidson) ١٩٨٤، ص. ٢٢؛ ريك (Reck) ١٩٩٧، الصفحات ١٧١–١٧٦؛ بيليتييه (Pelletier) ٢٠١٢؛ بوتون (Button) ٢٠٢٠، ص. ٣٧، هامش ١١.

(١٤) بيرلنغ (Burling) ٢٠٠٥، الصفحات ١٩، ٤٣، ١٢٨–١٣٠.

(١٥) قارن: هيرفورد (Hurford) ٢٠١٢، الصفحات ١٠٠، ١٦٤–١٦٥، ٣٤٨–٣٦٢، ٥٩٠، ٥٩٦–٥٩٧.

(١٦) هينزن (Hinzen) ٢٠٠٧أ، الصفحات ٨٧–٨٨؛ وقارن: ٢٠٠٧ب.

(١٧) كارستيرز-مكارثي (Carstairs-McCarthy) ١٩٩٩؛ جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٣٩٤–٤٠٥.

(١٨) هيرفورد ٢٠٠٧، الصفحات ١٧٥، ٢٣٦؛ ٢٠١٢، الصفحات ٢٠٥–٢٠٦، ٢٢٠–٢٢١.

(١٩) انظر أيضًا: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٦، الفصل الرابع.

(٢٠) انظر: جاسكن ٢٠١٨، الصفحات ٣٠٢–٣٠٣.

(٢١) هيرفورد ٢٠١٢، ص. ٦٠٩.

(٢٢) بنثام ١٨٤٣، المجلد السادس، الفقرة § ١.

(٢٣) انظر: بي. سوليفان (P. Sullivan) ٢٠٠٠، الصفحات ٧٨–٧٩، ٨٤–٨٥؛ ماكبرايد (MacBride) ٢٠٠٣، الصفحات ١١٩–١٢٠؛ برونزو ٢٠١٧، ص. ١٣٥٠؛ مور ٢٠١٩، الصفحات ٦٦–٦٧.

(٢٤) انظر في هذا السياق: سابو (Szabó) ٢٠٠٠ب، ص. ٧٥. ولكن تبدو لي التحفظات التي أبدها سابو بشأن وجاهة الاستدلال التفسيري (الصفحات ٧٦–٨٠) غير مقنعة.

(٢٥) انظر: يانسن (Janssen) ٢٠١٢، ص. ٣٦ وما بعده. حول أصول أخرى تاريخية لهذا المبدأ، انظر: هودجز (Hodges) ٢٠١٢، الصفحات ٢٤٥–٢٤٧. وللاطلاع العام على موقف فريجه من مبدأي السياق والتركيبية، انظر: بيليتييه (Pelletier) ٢٠٠١.

(٢٦)انظر: إيفانز (Evans) ١٩٨٥، الفصل الحادي عشر؛ ليبور وبيليتييه (Lepore and Pelletier) ٢٠١٢، ص. ٤١٣؛ بيليتييه ٢٠١٢، ص. ١٦٧؛ ركاناتي (Recanati) ٢٠١٢أ، الصفحات ١٧٥–١٧٦؛ سابو ٢٠١٢أ، الصفحات ٧٤–٧٧.

(٢٧) انظر، على سبيل المثال: سامبسون (Sampson) ٢٠١٧.

(٢٨) قارن: جاسكن ٢٠٠٨، ص. ٤٣؛ ساندو (Sandu) ٢٠١٢، ص. ٢٦٩؛ بلور (Bloor) ٢٠١٨، ص. ٣٤٢.

(٢٩) بيليتييه ١٩٩٤، ص. ١١؛ بارتي (Partee) ٢٠٠٤، ص. ١٥٣؛ ديفر (Dever) ٢٠٠٦، ص. ٦٣٨؛ سابو ٢٠١٢أ، ص. ٧١.

(٣٠) انظر: ماكدويل (McDowell) ٢٠٠٧، ص. ٣٦٤، هامش ٤.

(٣١) انظر في هذا السياق: غارسيا-كاربينتيرو (García-Carpintero) ٢٠٠٨، الصفحات ١٤٤–١٤٥.

(٣٢) قارن: بيتروفسكي (Pietroski) ٢٠٠٥، الصفحات ٢٦٠–٢٦٤؛ كولنز (Collins) ٢٠١١، ص. ٢٥.

(٣٣) انظر، على سبيل المثال: سابو (Szabó) ٢٠١٠، الصفحات ٢٦٥–٢٧١. وقارن: كينيدي وماكنالي (Kennedy and McNally) ٢٠١٠.

(٣٤) انظر: سابو ٢٠٠٠ب، ص. ١٠٥؛ ركاناتي (Recanati) ٢٠١٢أ، الصفحات ١٧٩–١٨٤.

(٣٥) قارن: رايمر (Reimer) ٢٠٠٢، الصفحات ١٨٨–١٩٠، اعتمادًا على كابلان (Kaplan) ١٩٨٩. و يبدو لي انتقاد كولنز (Collins) لرايمر في ٢٠١١، ص. ٢٤، في غير محله.

(٣٦) رغم ما ذهب إليه ساينسبري (Sainsbury) ٢٠١٢، ص. ٢٤٦.

(٣٧) بارتي (Partee) ٢٠٠٤، ص. ١٦١.

(٣٨)قارن تحليل ركاناتي لهذه السياقات في ٢٠١٢أ، الصفحات ١٩٠–١٩١.

(٣٩) داونينغ (Downing) ١٩٧٧، ص. ٨٢٤، الهامش ٩.

(٤٠) حول هذا، انظر، مثلًا: هيغمان (Haegeman) ١٩٩٥، الصفحات ١–٥١.

(٤١) انظر: كولنز (Collins) ٢٠٠٧، الصفحات ٨١١–٨١٢.

(٤٢) انظر: داوتي (Dowty) ٢٠٠٧، الصفحات ٤١–٤٢، ٥٢.

(٤٣) حول مسألة التفاهِيَّة عمومًا، انظر النقاشات في: زادرزني (Zadrozny) ١٩٩٤؛ كازمي وبيليتييه (Kazmi and Pelletier) ١٩٩٨؛ فيسترستول (Westerståhl) ١٩٩٨؛ بيليتييه ٢٠١٢، الصفحات ١٦٠–١٦٢؛ ساندو (Sandu) ٢٠١٢، الصفحات ٢٦٦–٢٦٨.

(٤٤) لفهم نظرية X-bar ودوافعها، انظر أي كتاب جيد في النحو، مثل: كارني (Carnie) ٢٠١٣، الجزء الثاني.

(٤٥) المعالجة التي أقدمها هنا تستعير جوانب من مقترح طرحه ستانلي وآخرون بخصوص التمثيل النحوي العام للاعتمادية السياقية في الصيغة المنطقية LF (انظر الهامش ٤٧). انظر المقالات المجموعة في ستانلي (Stanley) ٢٠٠٧ (بما في ذلك مقالات شارك فيها مع سابو وكينغ)، وباغين (Pagin) ٢٠١٢، الصفحات ٣١٢–٣١٩. الاقتراح الأصلي لستانلي في الفصلين ٢ و٣ من المرجع نفسه بأن تُعامل المتغيرات المستترة على أنها «تتشارك» العقد النحوية مع تعبيرات أخرى لا يصمد (كولنز ٢٠٠٧، الصفحات ٨٢٨–٨٣١)، ولذلك تبنى لاحقًا اقتراح معاملتها على أنها متممات Stanley ٢٠٠٧، ص. ٢٢٢، الهامش ١٥؛ وقارن الصفحات ٢٤٨–٢٤٩)، وهو ما أراه توجهًا صائبًا. ولم تقنعني الاعتراضات على هذا الطرح، مثل تلك التي قدّمها ركاناتي ٢٠٠٢ (بدعم من كولنز ٢٠١٧، الصفحات ١٦١–١٦٧)، وليبور (Lepore) ٢٠٠٤، الصفحات ٥٠–٥٩، وكولنز ٢٠٠٧، الصفحات ٨٣١–٨٣٤؛ غير أن تتبع هذه المسألة سيأخذنا بعيدًا، وهي على أية حال ليست ضرورية في هذا الموضع.

(٤٦) قارن: أوسترتاغ (Ostertag) ٢٠١٩، الصفحات ١٤٩٢–١٤٩٣.

(٤٧) انظر أيضًا: ماي (May) ١٩٨٥، الفصل الأول؛ هورنستاين (Hornstein) ١٩٩٥، الفصلان ١ و٤؛ كينان وستابلر (Keenan and Stabler) ٢٠٠٣، الفصل الأول؛ سابو ٢٠٠٠ب، الصفحات ٩٦–٩٧؛ ٢٠١٢أ، الصفحات ٦٥–٦٦؛ جاكوبسون (Jacobson) ٢٠١٢.

(٤٨) سابو ٢٠١٢ب، ص. ١٠٥.

(٤٩) انظر، مثلًا: كولنز ٢٠١٧، الصفحات ١٥٥–١٥٦.

(٥٠) انظر: نيمتس (Nimtz) ٢٠٠٢، ص. ٢٢٢؛ هيرفورد (Hurford) ٢٠١٢، الصفحات ٦٢٢–٦٢٤.

(٥١) داميت (Dummett) ١٩٨١، الصفحات ٤، ١٩٢–١٩٦. وانظر أيضًا: ديفيدسون (Davidson) ١٩٩٠، ص. ٣٠٠؛ هورويتش (Horwich) ١٩٩٨ب، ص. ١٦٥؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٢٥٧؛ لينّبو (Linnebo) ٢٠١٨، الصفحات ١٢١–١٢٢.

(٥٢) داميت ١٩٩١ب، الصفحات ٢٠٢–٢٠٣.

(٥٣) تنطبق ملاحظات مشابهة، مع التعديلات اللازمة، على اقتراح لينبو (Linnebo) ٢٠١٨، ص. ١١٢، القائل بإمكانية التوفيق بالتمييز بين النوع والمثال.

(٥٤) قارن: برونزو (Bronzo) ٢٠١٤، الصفحات ٢٣–٢٤، الذي يقدم تصورًا للتوفيق على هذا النحو بديلا لحل داميت المبكر؛ لكنه، في نظري، لا يختلف جوهريًّا عنه.

(٥٥) قارن: سابو ٢٠٠٠ب، ص. ١١.

(٥٦) حول المبدأين عمومًا، انظر: سابو ٢٠٠٠أ؛ فودر وليبور (Fodor and Lepore) ٢٠٠٢، ص. ٥٩؛ باغين وبيليتييه (Pagin and Pelletier) ٢٠٠٧، الصفحات ٤١، ٥٤–٥٧؛ باغين وفيسترستول (Pagin and Westerståhl) ٢٠١٠.

(٥٧) انظر، مثلًا: روبينز (Robbins) ٢٠٠٥؛ باترسون (Patterson) ٢٠٠٥أ؛ جونسون (Johnson) ٢٠٠٦.

(٥٨) باترسون ٢٠٠٥أ، ص. ٣٣٦؛ جونسون ٢٠٠٦، ص. ٤٢.

(٥٩) قارن: ويغنز (Wiggins) ١٩٨٠أ، ص. ١٥٩، الهامش ١٣؛ جاسكن ٢٠١٠، الصفحات ٣٠٦–٣٠٩؛ سابو ٢٠١٠، الصفحات ٢٥٦–٢٥٧؛ ٢٠١٢أ، ص. ٧٨؛ بليس (Bliss) ٢٠١٤، ص. ٢٤٨.

(٦٠) قارن: سابو ٢٠٠٠أ، ص. ٤٨٧؛ ٢٠٠٠ب، الصفحات ١٩–٢٥؛ ٢٠١٢أ، الصفحات ٦٧–٦٨.

(٦١) انظر: جون ستيوارت مل، نظام المنطق، الكتاب الأول، الفصل ٢، الفقرة ٥ (٢٠٠٦، المجلد ١، ص. ٣٣).

(٦٢) قارن: سابو ٢٠١٢أ، ص. ٧٧؛ كيلر وكيلر (Keller and Keller) ٢٠١٣، ص. ٣١٤.

(٦٣) حول دمج هذه النماذج، انظر الفقرة §٢٣.

الفصل الثاني

نظـــريــة المعنــى

(4) نظريات المعنى الديفيدسونية (1)

يُطرح مفهوم معنى الكلمة بوصفه مفهومًا نظريًا. لا تكتسب الكلمات معناها إلا في سياق جملة، وتعد الجملة الوحدة الأساسية للفهم اللغوي. يستند عالم الدلالة إلى العلاقة القائمة بين عناصر اللغة من جهة، والمعاني من جهة أخرى، لبناء نموذج نظري للفهم اللغوي. يتيح هذا التوجه إدراج فكرة المعنى ضمن الإطار الواسع للتأملات الدلالية التي استمدت إلهامها التاريخي من أعمال فريجه وتارسكي، والتي تابعها دونالد ديفيدسون متابعة دؤوبة، وخضعت لمراجعات وتنقيح في أعمال غاريث إيفانز، وجون ماكدويل، وغيرهم من الباحثين. يتحقق وفقًا للمسار الفكري الرئيس الذي تتخذه هذه التقاليد، أعمق فهم ممكن لفكرة المعنى بدراسة الشروط اللازمة لبناء نظرية منهجية للمعنى؛ أي نظرية تدخل بوصفها مدخلًا أسماء الجمل أو أوصافها البنائية في لغة الموضوع، وتنتج في المقابل تحديدات ميتالغوية لمعاني تلك الجمل، باشتقاقها انطلاقًا من معجم أساسي ونحو محدد. تأخذ مبرهنة هذه النظرية الشكل العام التالي:

(م) تعني س أن ق،

حيث ترمز س إلى جملة في لغة الموضوع، بينما تمثل ق جملة في الميتالغة تحدد معنى س. فإذا تلقت النظرية الجملة «سقراط حكيم»، أمكن لمسلمات النظرية أن تحدد معنى الاسم «سقراط» والمسند «حكيم»، ليشتق الجهاز الاستنباطي، عبر المسلمات التركيبية، تحديدًا للمعنى الكلي

للجملة «سقراط حكيم». تفترض إذًا نظرية المعنى بوصفها نظرية تشتق فيها تحديدات معاني الجمل الكاملة بتحليل الجمل المدخلة إلى مكوناتها (الكلمات)، وتحديد معاني تلك المكونات، ثم تطبيق قواعد تركيبية تؤدي إلى تحديد معنى الجملة بأكملها.

تتمكن نظرية من هذا النوع من نمذجة ظاهرة الإبداع التي ناقشتُها في الفصل الأول؛ إذ يمكن النظر إلى من يفهم جملًا جديدة على أنه يستخلص معانيها ببساطة من نظرية معنى تقوم على أساس محدود تخص اللغة المعنية. أو يمكن بصياغة أخرى القول إن ظاهرة الاستعمال الإبداعي للغة تقتضي أن تكون أي نظرية من هذا القبيل تركيبية ومتكررة (قابلة للحوسبة)؛ إذ سنُضْطَرُّ إلى افتراض وجود معجم محدود ونحو محدود، يتفاعلان بطريقة تسمح بتكوين عدد غير محدود من الجمل السليمة نحويًا، وذلك بتكرار تطبيق صور الجمع الممكنة بين المفردات الأولية وعلى نتائج تطبيقات سابقة لهذه الصور نفسها.[1] يمكن في هذه الحالة، أن نقول إن معرفة المتكلم بهذه النظرية، إلى جانب معرفته بأنها من هذا النوع، تكفي لفهم اللغة التي تمثلها النظرية. تهدف النظرية إلى نمذجة فهم المتكلمين؛ وقد تعيد إنتاج الآلية الفعلية -أي البنية المعرفية الحقيقية- التي تتيح للمتكلمين فهم لغتهم أو لا تعيد[2]. ويتضح على مستوى عالٍ كفاية من الوصف، أنْ ستعيد أي نظرية تحقق هذا الهدف وتنجح في محاكاة الفهم أيضًا إنتاج البنية المعرفية الواقعية؛ تمامًا كما يمكن لبرنامجين حاسوبيين يحققان النتيجة ذاتها (ن) أن يُعامَلا بوصفهما يعملان بالطريقة نفسها، ولو وُصفا بأبسط وصف ممكن، كأن نقول: «ينتجان ن.» غير أن النظرية المنهجية للمعنى لا تتعهد بإعادة إنتاج البنية المعرفية على نحو تفصيلي يكفي لجعلها قابلة للتطبيق العملي؛ فإذا بُنيت آلة تُجسِّد هذه النظرية (أي تنطق اللغة)، ستوفر النظرية بدرجة ما، توصيفًا لما تفعله الآلة بعد بنائها، لكنها قد لا تُجدي نفعًا يُذكر

فيما يخص مرحلة البناء ذاتها. ومع ذلك، لا تضع النظرية محاكاة البنية المعرفية الواقعية ضمن أهدافها، إلا في مستويات عالية من التجريد؛ فهي نظرية وصفية، لا إجرائية.(٣)

لا غرو ألا تكون كتابات ديفيدسون في المعنى متَّسِقة مع بعضها بعضًا، إذ كتبها على مدى عقود. وأتناول هنا -وأحذو حذو إيرني ليبور وكيرك لودفيغ (٢٠٠٥) في ذلك- مشروع ديفيدسون بإعادة تنظيم آرائه المعلَنة (أو بالأحرى انتقاء بعضها) بما يخدم المنحى الذي أفضله، دون أن أزعم التزامًا صارمًا بالدقة التفسيرية. وقد لاحظ القارئ المطَّلِع أني بدأت فعليًّا باتباع هذا النهج. إذ يُعَدُّ على سبيل المثال افتراض أن ديفيدسون يسعى إلى صياغة نظرية تُنتج في نهاية المطاف مبرهنات على غرار (م) قراءةً تأويلية كريمة؛ إذ تشير بعض نصوصه إلى أنَّه يرى، متأثرًا بكواين، فكرة المعنى برمتها بعين الشك، ولا يبتغي تحليلها بقدر ما يسعى إلى استبعادها.(٤) لا يشكل هذا النوع من الشكوك حول المعنى جزءًا من مشروعي. يمكن مع ذلك التماس جانب واحد في استناد ديفيدسون إلى كواين، يتمثل في تصوره أن السياق الأنسب لنظرية منهجية في المعنى هو ما يسميه «التفسير الجذري»، وهي عبارة استعارها من مفهوم «الترجمة الجذرية» عند كواين. طبق كواين فكرته عن الترجمة الجذرية على حالة يحاول فيها الأنثروبولوجيون وضع دليل ترجمة للغة جماعة يتواصلون معها لأول مرة. وطرح سؤالًا: كيف سننجز هذه المهمة لو كنا مكانهم؟ وعلى أي نوع من الشواهد سنعتمد؟ يُكمِل مشروع ديفيدسون في التفسير الجذري، على هذا النحو، ما بدأه كواين. تفترض هذه المقاربة أن أقصى ما يمكن كشفه عن مفهوم المعنى يتجلى حين نصف ما يلزم لبناء نظرية للمعنى من الصفر، في لغة يجهلها المفسرون تمامًا في البداية؛ لغة لا تعدو أن تكون في تلك اللحظة ضوضاء بيضاء أو رموزًا غريبة. لكن اتخذ كواين موقفًا تقليصيًّا وسلوكيًّا إزاء هذا المشروع؛ أي أنه افترض أن أي حقيقة

معتبرة حول المعنى لا بد أن تظهر على السطح المشاهد للسلوك، وأن تكون الحقائق السلوكية قابلة بدورها للاختزال إلى مفردات علمية خالية من أي صياغة قصدية. أبدى ديفيدسون في بعض المواطن، تعاطفًا مع تطلعات كواين التقليصية، لكنه فصل في أطروحات أكثر ترويا، مشروع التفسير الجذري عن هذا الطموح الذي يحتاج إلى مزيد من التمحيص بعد. وسار بعض من أبرز تلاميذه على خطاه في هذا الفصل، فتبنوا بوضوح مقاربة غير تقليصية في نظرية المعنى. ولا يكمن هدف هذه المقاربة البديلة في «تحليل» مفهوم المعنى، بل في ربطه بمفاهيم قصدية أخرى ذات صلة.(٥)

تبرز هذه الروابط في مبدأ يمكن عدُّه قيدًا موجِّهًا لنشاط التفسير الجذري. لنفترض أننا كُلِّفنا بوضع نظرية للمعنى تخص لغة لم تُفسَّر من قبل؛ يُعقَلُ حينئذٍ أن نخضع لما يُعرف بقيد المواقف القضوية (رمزه: ق-م-ق) الذي ينص على:

«ينبغي أن تندرج تحديدات المعنى لجمل اللغة المراد تفسيرها ضمن مشروع عام يهدف إلى فهم المتكلمين بها بأوسع صورة ممكنة. تؤدي هذه التحديدات إلى تعيين محتوى المواقف القضوية - وأبرزها: المعتقدات والرغبات - التي ننسبها إلى المتكلمين موضع الدراسة، وينبغي لهذا النسب أن يرتبط ارتباطًا سليمًا بسلوك المتكلمين، سواء كان لغويًّا أم غير لغوي، وكذلك بالوقائع المحيطة في العالم.(٦)»

تتمثل الفكرة الموجِّهة من قيد المواقف القضوية في أن فهم ما يقوله المتحدثون لا ينفصل عن مشروع أشمل، يتمثل في إحاطة تامة بهم بوصفهم ذواتًا لغوية. يتطلب هذا المشروع إدراج ما يقولونه -وفق تأويلاتنا- في السياق الكامل لحياتهم (وحياتنا)، إدراجًا يجعل تفسيراتنا لجملهم مفهومة في ضوء هذا السياق الأشمل، ويجعل هذا السياق في المقابل، مفهومًا بتلك التفسيرات. وقد يستدعي هذا منا شيئا من التعلم أو اكتساب تقدير

لطائفة جديدة من الحقائق. لا يبدو أن ديفيدسون نفسه قد أدرك تمامًا دلالة هذا القيد، وإن كان يصر على أن معتقدات المتكلمين ومعاني جملهم ينبغي تثبيتها معًا، بحيث لا يسبق أحدهما الآخر. غير أن تمسكه بمذهب كواين للترجمة الجذرية يُشير إلى أنه لم يُقَدِّر تمامًا شمولية هذا القيد. يفترض ذلك المذهب أنه يمكن تحديد سلوك الاتفاق مسبقًا، وأن بالإمكان استخدامه أداةً مستقلة في عملية التفسير.[٧] وهذا افتراض غير وجيه؛ إذ لا يمكن تحديد كيفية اتفاق المتكلمين على الجمل -أي الكلمات أو الإيماءات التي يستخدمونها عادة- قبل أن نبلغ تفسيرًا شاملًا لهم ولغتهم. ما يمكننا فعله هو أن نكتسب فهمًا لذلك بالتدريج، كلما تقدمنا في بناء تفسير يُدْرَسُ على امتداد اللغة وسلوك مستخدميها.[٨]

حين طرح ديفيدسون فكرة بناء نظريات منهجية للمعنى بوصفها سبيلًا لاستجلاء مفهوم المعنى، اتخذ خطوة غير متوقعة، فجعَل من الحقيقة (الصدق) لا المعنى المفهوم المحوري الذي تستند إليه نظرية التفسير. وقد دفعه إلى ذلك أنه أدرك أن نوع النظرية التي كان ينشدها -حيث تُحسب تحديدات المعنى للجمل الكاملة انطلاقًا من مسلمات معجمية أولية مقرونة بمسلمات تحدد أنماط التركيب المسموح بها-كان قائمًا فعليًّا، وإنْ كان تخطيطًا أوليًّا بعد. أوضح تارسكي، في بحثه الرائد المعنون «مفهوم الحقيقة في اللغات المرمزة» (١٩٣٥)، كيف يمكن بناء نظرية عن الحقيقة تخص لغات تمتلك بنية شكلية معينة. وقد اتخذت نظريته الشكل الذي رآه ديفيدسون ملائمًا لتكوين نظرية في المعنى تخص اللغة الطبيعية، حيث تولد نظرية غير نهائية من قاعدة محدودة بعمليات متكررة. بَيَّنَ تارسكي كيف يمكن بناء نظرية تُسنِد شروط المعنى -أو بالأحرى؛ شروط الإحالة والإشباع، وإن لم تكن هذه المفاهيم الدقيقة ضرورية الآن (وسَنُعَرِّجُ عليها لاحقًا) - إلى المكونات الأساسية للغة صُوَرِيَّة، ثم تستخلص، بالاستناد إلى

مسلمات تركيبية مناسبة، شروط الصدق للجمل الكاملة. أي أنه، يمكن في لغة موضوع محددة (ل)، اشتقاق مبرهنات من الصيغة:

(ت) الجملة **س** صادقة في اللغة **ل** إذا وفقط إذا كانت **ق**،

حيث تشير س إلى جملة في لغة الموضوع ل، وتشير ق إلى جملة في الميتالغة تصف شروط صدق س، وتُعَبِّر «إذا وفقط إذا»[٩] عن العلاقة الثنائية بينهما. لاحظ تارسكي أن الرمز (ل) الملحق بمسند الصدق ليس متغيرًا، بل اسمٌ للغة معينة، وهو، حسبما قال ديفيدسون (١٩٩٠، ص ٢٨٩)، «جزء لا ينفصل عن المسند». لم يكن تارسكي يسعى إلى الحديث عن الحقيقة عمومًا، بل عن الصدق في ل، أي في لغة بعينها. وتكمن أهمية ذلك، في نظر تارسكي، في أن التعامل مع (ل) بوصفها متغيرًا قد يفضي إلى توليد جمل تنطوي على مفارقة على غرار:

(ل) لا توجد لغة تجعل الجملة «ل» صادقة فيها $((\lambda)\ {\sim}\exists L\,(\mathrm{True}_L \ulcorner \lambda \urcorner).)$[١٠]

لكن سواء أفضت المسألة إلى مفارقة أم لا، لا يصحُّ أن نتجنب التعميم عند السعي إلى تفسير طبيعة الحقيقة، وقد علّق ديفيدسون على ذلك بقوله:

«لا بد أن يكون هناك ما هو أكثر [في مفهوم الحقيقة مما كشفه تارسكي]، إذ لا يظهر في عمله النظري ما يبين ما الذي تشترك فيه مسندات الحقيقة المختلفة، وينبغي أن يُعَدَّ هذا جزءًا من مضمون المفهوم.[١١]»

ومن ثم، يعد جزءًا ممَّا يجب أن تتناوله أي نظرية للصدق.

تعد المفارقة إحدى المشكلات التي يُفترض أن تواجهها نظرية المعنى التي تولد مبرهنات على غرار (ت)، والتي تُعرف بمبرهنات ت.[١٢] أما المشكلات الرئيسة الأخرى -أو لنقل: التعقيدات- فتتمثل في الحساسية للسياق والإبهام. أتناول هذه الهواجس الثلاثة في القسمين التاليين. وتُدْرَجُ أحيانًا الأسماء الفارغة ضمن الصعوبات التي تُعزى إلى (ت).[١٣] غير أنني لا أرى أن هذه الأسماء تُشكِّل تحديًا لنظرية (ت)، حتى على المستوى

الظاهري، وسأبين وجهة نظري في ذلك عند تناول دلالة الأسماء الفارغة في الفصل الرابع، وأُرجئ الخوض في هذا الموضوع إلى حينه.

(٥) الحساسية للسياق والإبهام

سأوجِز حديثي هنا عن الحساسية للسياق. فقد بدأتُ أقر بهذه الظاهرة حين أشرت، في صياغة مبدأ (ت)، إلى أن الصدق يُسند إلى الجمل نسبيًّا، أي بالنسبة إلى لغة بعينها. وقد يُظَنُّ أن هذه النسبية كامنة في مفهوم الجملة ذاته (وهذا حقيقةً هو المسار الذي سلكته عند صياغة مبدأ (م))، لكن، أيًّا كان موضع النسبية، ينبغي أخذها في الحسبان عند مناقشة معنى الجمل وصدقها. تُعَدُّ النسبية إلى اللغة بُعدًا واحدًا من أبعاد الحساسية للسياق، وهناك أبعاد أخرى كثيرة؛ وقد تناولت في القسم ٢ الموجبات السياقية المتعلقة بجملة من الاعتراضات التي وُجِّهت إلى مبدأ التركيبية. وقد يحاول البعض اقتلاع هذه المشكلة من جذورها، بِعَدِّ الصدق والمعنى خاصيتين من خواص الملفوظات، لا للجمل؛ إذ تحدث مع سياقها كاملًا[١٤] بخلاف الجمل. لكنني أوضحت في القسم ١ أنني لا أرى في التلفظ شرطًا لجواز إسناد المعنى أو القيمة الصدقية إلى تعبير ما؛ إذ يمكن للجملة، وإن لم تُنطق قط، أن تكون ذات معنى، وأن تُقيَّم بوصفها صادقة أو كاذبة، شريطة تثبيت كل ما فيها من متغيرات إشارية أو سياقية. لا شك أن التلفظ بجملة في سياق معين -ولا يحدث التلفظ إلا في سياق- يعد وسيلة كافية لتثبيت تلك المتغيرات. غير أن الآلة النظرية للغة تنتج من أنواع الجمل أكثر مما يُتلفظ به فعلًا، ولا يوجد ما يمنع من إسناد المعنى والقيم الصدقية إلى هذه الأنواع بالنظر إلى ما يقابلها من تثبيتات ممكنة لمعايير السياق. تستلزم هذه الصياغة الأخيرة توضيحًا؛ فقد يتبادر إلى الذهن خطأً، أن المقصود هو عملية فعلية لتثبيت المتغيرات السياقية وإسناد المعاني والقيم الصدقية،

يجريها فاعلون حقيقيون في الزمن الفعلي. لكن يتعلق الأمر هنا بفكرة شكلية خالصة، عن أنواع جمل مجردة، تُتصوَّر كما لو أنها قائمة في «عالم أفلاطوني»، ويُفترض لكل منها مجموعة من التجليات الممكنة لمعاييرها السياقية، بحيث تحمل هذه الجمل معها معاني محتملة وقيم صدقية ممكنة. تقوم فكرة تثبيت المعايير بصورة مجردة على تعميم معاملة مألوفة تمامًا لنا في سياق تفكيرنا اليومي في الحالات الشرطية المخالفة للواقع؛ فحين نقول مثلًا: «لو أنك تلفظت بتلك الجملة حينها، لكانت خاطئة». يُحدِّد هذا الحكم بطبيعة الحال، جملةً معيَّنة وطريقةً بديلة معينة لتثبيت معاييرها. غير أن الفكرة الجوهرية فيه قابلة للتمديد لتشمل أنواع الجمل التي لم تُنطَق قط، ولم تُحَدَّد أصلًا، بل وحتى تلك التي لا يمكن للبشر أن يُحدِّدوها أصلًا لطولها أو تعقيدها.

لا أنوي التوسع عمومًا في ظاهرة الحساسية للسياق[١٥] باستثناء إعطاء بعض التعليقات الجانبية والتذكيرات العرضية؛ إذ ستؤدي معالجتها معالجة دقيقة إلى تعقيد عرضي تعقيدًا كبيرًا[١٦]، دون أن يترتب على ذلك، في حدود مقصدي، أي مكسب نظري يُذكر أو توضيح ذي قيمة. فمن الطرق الممكنة لاستيعاب هذه الظاهرة أن تُصوَّر مدخلات النظرية المنهجية للمعنى على أنها أسماء (أو أوصاف) لأزواج مرتبة تجمع بين الجمل الخبرية تحديدًا (وقد أُزِيلَ اللبس عنها آنفًا)، وسياقات الاستعمال الممكنة. (ويعني شرط إزالة الغموض أننا، من حيث المبدأ، نتصوَّر أن النظرية تعمل على مستوى البنية المنطقية للجملة وفق تعريفي له في القسم ٢.)[١٧] يُفضي التفصيل في هذه التعقيدات برأيي إلى تعقيد فني لا طائل منه، دون أي جدوى نظرية تذكر. أعد مبدأ السياق أمرًا جوهريًّا في أي فلسفة ذات قيمة للغة، لكن يظهر أثره في مستوى عالٍ جدًا من العمومية. ولهذا، أُعْرِضُ هنا عن ذكر التفاصيل الدقيقة المتعلقة بحساسية الجمل المفردة للسياق، وأمضي مكتفيًا

بتذكير عابر بأن أي عرضٍ شامل ينبغي أن يتسع لهذه الظاهرة ويتعامل معها بما يلائمها. (ويتطلب العرض الكامل لحساسية السياق أيضًا الإقرار بأن التفاعل بين السياق والمضمون يسير في اتجاهين: لا يتحدد الفعل التواصلي بسياقه فحسب، بل يُعيد تشكيل ذلك السياق. وتكتسب هذه الفكرة أهميتها في بعض المعالجات للمفارقات الدلالية[١٨]، لكنني لن أحتاج إليها هنا، ولذا أنحيها جانبًا. فأنا أنظر إلى الحقيقة والمعنى بوصفهما خاصيتين من خواص الجمل المضبوطة سياقيًّا، لا للمنطوقات.)

يشيع في النقاشات العامة حول النظريات المنهجية للمعنى أن تُطرَح جانبًا، إلى جانب مسألة الحساسية للسياق، الصعوبات التي تُثيرها مبرهنات (ت) جراء وجود الإبهام[١٩] في اللغة الطبيعية. لكنني أرى أن هذا الموضع يستدعي مزيدًا من التوضيح. أستطيع مع ذلك، أن أحصر النقاش ضمن حدود معقولة بالاستناد إلى معالجاتٍ في الأدبيات تبدو لي سائرة على النهج السليم. تكمن المشكلة في أنه إذا صحَّ ما ذهب إليه كثيرون من أن الجمل الغامضة ليست صادقة ولا كاذبة، فإن ذلك يُفضي على ما يبدو إلى فشل مبدأ (ت) عندما يُقدَّم له مدخل مبهم؛ إذ يُرَجَّحُ أن يكون طرفه الأيسر كاذبًا، وطرفه الأيمن لا صادقًا ولا كاذبًا، مما يجعل الجملة الشرطية الثنائية غير صادقة على أقل تقدير.[٢٠] (لكن يتوقف ذلك حقيقة على الدلالة الدقيقة التي نعتمدها للشرطية الثنائية؛ فهناك قراءة ضعيفة تتيح عد الجملة من نوع (ت) صادقة إذا كان طرفها الأيسر كاذبًا، وطرفها الأيمن لا يملك قيمة صدق محددة. غير أنني أفترض هنا قراءة أقوى للشرطية الثنائية، تقضي بألا تُعَدُّ الجملة صادقة إلا إذا اتفق طرفاها في القيمة الصدقية.)[٢١]

تقوم وجهتي في التعامل مع ظاهرة الإبهام في اللغات الطبيعية على اقتراحات قدمها عدد من الباحثين، من بينهم فان مَكغي وهارتري فيلد (على الأقل في مرحلة من تطوره الفكري، مع أنه غير موقفه لاحقًا).[٢٢]

ويشبه هذا الطرح الطريقة التي فسَّرا أمونيوس وبوثيوس بها موقف أرسطو من الاحتمالات المستقبلية.[٢٣] وفقًا لهذه المقاربة، يجري استيعاب الإبهام بالاعتراف بوجود عامل (ربما ضمني) في لغة الموضوع، سأرمز له بالرمز Δ، ويُفَسَّر بمعنى «على نحو محدد» أو «بصورة مؤكدة»، ويتبع هذا العامل نظيرًا للمنطق الموجه الضعيف المعروف بـ KT، إذ نُقِرُّ بنظائر لما يلي:

- الميتا-قاعدة (قاعدة الإلزام)

إذا كانت الجملة «أ» مسلَّمًا بصحتها، فحينئذٍ يُسلَّم أيضًا بأنها مؤكدة (أي: Δأ):

رمزيًّا: $\text{If} \vDash A \text{ then} \vDash \Delta A,$

- لمقولة ت (T-axiom)

إذا كانت الجملة «أ» مؤكدة (Δأ)، فإنها بالفعل صادقة (أ).

رمزيًّا: $\vDash \Delta A \rightarrow A,$

- ولمقولة ك (K-axiom)

إذا كان من المؤكد أن «أ يستلزم ب»، فإن تأكيد «أ» يستلزم تأكيد «ب»

رمزيًّا:

$\vDash \Delta(A \rightarrow B) \rightarrow (\Delta A \rightarrow \Delta B).$[٢٤]

يتوزع العامل Δ حاله حال العامل □ في المنطق (KT) على العطف، ولكنه لا يمتد على النفي أو الفصل. وعند نقل فكرة من نظرية التقييم الفائق[٢٥] (supervaluationism)، نُقِرُّ بأن الجملة ⌜Δ أ⌝ تكون صادقة فقط إذا كانت ⌜ أ ⌝ «فائقة الصدق»؛ أي صادقة في جميع التفصيلات المشروعة الممكنة (precisifications). وفقًا لمناصري التقييم الفائق، يُعَرَّف الصدق بأنه هو نفسه الصدق الفائق، بحيث تُعلَّق قاعدة الثنائية، وتُفرض قيود على عدد من قواعد الاستدلال المتقدمة[٢٦]، نظرًا لكون

الجمل المبهمة لا صادقة ولا كاذبة على نحو فائق. أما وفقًا للاستراتيجية التي أدافع عنها لمعالجة الإبهام، فيُعرَّف الصدق الفائق أنه الصدق المحدد، وليس الصدق المطلق، وبهذا يمكننا الاحتفاظ كليًّا بكل من المنطق المتقدم والدلالة المتقدمة. يمكننا خصوصًا، الاستمرار في التمسك بكلٍّ من قانون استبعاد الثالث ومبدأ الثنائية، بحيث تكون الجملة المبهمة إما صادقة أو كاذبة، بل ومحددة الصدق أو الكذب أيضًا. لكن لا يمكننا حسبما أشار المفسرون الأرسطيون «تقسيمها» والقول إنها إما صادقة تحديدًا أو كاذبة تحديدًا. لذا، نتمسك، في أقصى درجات العمومية، بكلٍّ من:

- قانون استبعاد الثالث (Law of Excluded Middle)

ينص على أنه لكل عبارة «أ»، إما أن تكون «أ» صادقة أو أن يكون نفيها ~أ هو الصادق.

رمزيًّا: $\vDash A \vee \sim A,$

- ونظير إلزامه:

ينص على أن من المؤكد أن كل عبارة «أ» إما أن تكون صادقة أو أن يكون نفيها هو الصادق.

رمزيًّا: $\vDash \Delta(A \vee \sim A);$

لكن في حالة العبارة المبهمة ⌐ أ ⌝، لا يمكن التسليم بأنها إما مؤكدة الصدق أو مؤكدة النفي.

رمزيًّا: $\vDash \Delta A \vee \Delta \sim A.$

ويصبح عندنا مجددًا

- مبدأ الثنائية الصدقية (Principle of Bivalence) في عموميته الكاملة،

كل عبارة لها قيمة صدق محددة: فهي إما صادقة أو أن نفيها هو الصادق.

رمزيًّا: $\vDash TA \vee T\sim A,$

ونظير إلزامه:

إذا كانت العبارة «أ» إما صادقة أو أن نفيها صادق، فمن المؤكد أن إحدى هاتين الحالتين قائمة.

رمزيًّا: $\vDash \Delta(TA \vee T{\sim}A)$;

لكن في حالة عبارة مبهمة مثل ⌐ أ ¬، لا يمكن الجزم بأنها مؤكدة الصدق أو أن نفيها مؤكد الصدق.

رمزيًّا: $\vDash \Delta TA \vee \Delta T{\sim}A$ (٢٧)

يُطلق فيلد على هذا النهج اسم «اللاتحديدية الكلاسيكية» (٢٠٠٨، ص. ١٥١).

لكنه، وبعد أن أيد سابقًا شيئًا شبيهًا بهذا الاتجاه، انتقده لاحقًا زاعمًا أنه «يبدو وكأنه محاولة للحديث كما لو أن قانون استبعاد الثالث مقيَّد، دون أن يكون هناك أي تقييد فعلي له» (المصدر نفسه، ص. ١٥٥) أما في دراستي عام ١٩٩٥ عن إشكالية الاحتمالات المستقبلية في فلسفة أرسطو ومن تلاه (١٩٩٥، ص. ١٤٨–١٤٩)، فقد قدمت دعوى معاكسة مفادها أن أمونيوس وبوثيوس علّقا عمليًّا مبدأ الثنائية، مع أنهما أبديا التزامًا ظاهريًّا به. لكنني أعتقد الآن أنهما ربما كانا يشيران إلى موقف «اللاتحديدية الكلاسيكية» بشأن الاحتمالات المستقبلية؛ وهو موقف، سواء صح أم لا في ذلك السياق (وهي مسألة آمل مناقشتها لاحقًا)، إلا أنه متماسك من حيث البنية، وينطبق في رأيي انطباقًا سليمًا وكاشفًا على حالة الإبهام. ولا أرى بخلاف ما قاله فيلد لاحقًا وما قلته أنا في وقت مضى، أن هذا الموقف ينطوي على ازدواجية سواء لقانون استبعاد الثالث أو مبدأ الثنائية؛ إذ يُقال إن كلا المبدأين محفوظان، وهما كذلك فعلًا. ما لا يترتب هنا هو استدلال من الحالة المحددة للجملة التخييرية إلى الحالة المحددة لكلٍّ من طرفيها على حدة؛ ولكن، في حالة الإبهام، ما الذي يُوجِب أصلًا توقع نجاح هذا الاستدلال؟

يُجادل مايكل داميت -وإن لم أرَ له برهانًا صريحًا- بأن مبدأ الثنائية لا يكفي عمومًا لجعل الجمل صادقة أو كاذبة؛ بل لا بد أن تكون صادقة تحديدًا أو كاذبة تحديدًا[٢٨]. أظن أن المسألة هنا مسألة مصطلحية فحسب؛ فعلى كل حال، سيكتفي مبدأ الثنائية في صيغته المعتدلة بالقول إن الجملة الخبرية -مع تثبيت أي مؤشرات أو معايير سياقية أخرى- إما أن تكون صادقة أو كاذبة. وهذا يترك الباب مواربًا أمام الاحتمال الذي أوظفه هنا، وهو أنه قد تكون لحالة مفردةٍ ما قيمة محددة (أي أن جملةً ما تأخذ إحدى القيمتين)، دون أن تكون هذه القيمة محدَّدة تحديدًا تامًّا. (لاحظ أننا لا نحصل، عمومًا، على:

لا يستلزم صدق الجملة «أ» أن تكون صادقة تحديدًا.

رمزيًا: $A \nvDash \Delta A$[٢٩]

ولهذا، لا حاجة لتقييد مبرهنة الاستنتاج (Deduction Theorem)، التي تنص على:

إذا كانت المجموعة ف مع القضية أ تستلزم ب، فإن هذا يعادل أن ف تستلزم: «إذا كانت أ، فإن ب».

رمزيًا: $\Gamma, A \vDash B \Leftrightarrow \Gamma \vDash A \rightarrow B;$

الاتجاه الأيمن من هذه المعادلة الفوقية هو قاعدة «البرهان الشرطي» (Conditional Proof)، والتي تخضع عادةً لتقييد في المنطقيات غير الثنائية[٣٠]. وبما أن «التحديد» لا يتوزع على الجمل التخييرية، فإنه لا يتبدل أيضًا مع أداة التكميم الوجودي؛ إذ يمكن أن توجد صيغة محددة Δ بحيث تُستلزم منها صيغة وجودية محددة ($\exists\Delta \vDash \Delta\exists$) وليس أن الصيغة الوجودية المحددة تستلزم منطقيًّا وجود صيغة محددة ($\Delta\exists \nvDash \exists\Delta$) في سلسلة من عينات الألوان تتدرج من الأحمر إلى البرتقالي، قد يصح تحديدًا في بعض المراحل أن تكون العينة في المرحلة ن حمراء، والعينة في المرحلة ن + ١

برتقالية. ولا توجد مع ذلك مرحلة واحدة ن يمكن الجزم فيها تحديدًا بأن العينة عندها حمراء والعينة التالية مباشرةً (ن+١) برتقالية.

يشبه الموقف الذي أدافع عنه صياغيًّا ذلك الذي طرحه تيموثي ويليامسون (١٩٩٤)، إلا أنه يُفَسِّر العامل المنطقي Δ تفسيرا معرفيًّا (بمعنى «قابل للمعرفة») وإنْ كان ذلك على نحو غير مباشر، بينما أفسره أنا تفسيرًا ميتافيزيقيًّا («تحديدًا» أو «يقينًا»)، دون أن أميز بين دلالات هذين الطرفين، لأن الإبهام حسبما أرى ظاهرة ميتافيزيقية لا معرفية؛ إنها مسألة تتعلق بكيفية كون الأشياء، لا بمدى ما نعرفه عنها.[٣١] لا يثير الإبهام وفقًا لهذا التوجه، أي إشكال أمام مبدأ الصدق (ت). فإذا كانت (ق) في الطرف الأيمن من الصيغة مبهمة، فهي لا تكون صادقة تحديدًا ولا كاذبة تحديدًا، لكنها مع ذلك إما أن تكون صادقة أو كاذبة، وبلغة أوضح، حسبما قلنا سالفًا، إما أن تكون صادقة تحديدًا أو كاذبة تحديدًا؛ أما القيمة الصدقية في الطرف الأيسر، فستسير بالتماشي مع قيمة (ق)، مهما كانت (ولو أنها قد تكون غير محددة). لاحظ أن هذا التوجه لا يُجبرنا على التخلي عن خاصية التركيب في صيغة (ت)، ولا عن خاصية وظيفة الصدق في عبارة «إذا وفقط إذا.[٣٢]» (↔) فماذا نقول إذن عن القيمة الصدقية للجملة: «هاري أصلع إذا وفقط إذا كان ذلك الكتاب أحمر»، حيث إن كِلتا الجملتين تتناولان حالتين مبهمتين؟ حسنًا، بافتراض الدلالة «القوية» للشرطية الثنائية التي أشرنا إليها سابقًا، نقول ما نقوله دائمًا عن الجمل التكافؤية، وهو أن هذه الجملة تكون صادقة فقط إذا كان طرفاها كلاهما صادقين أو كلاهما كاذبين، وإلا فهي كاذبة. وكل من الطرفين إما أن يكون صادقًا أو كاذبًا (ما دام مؤطرًا بسياق مناسب)، لكن دون تحديد أي الاحتمالين هو الواقع. لذا، تكون الجملة التخييرية الثنائية إما صادقة أو كاذبة، ولكن من غير المُحدد أيهما.

ويُقابِل هذا ما نجده في الجملة: «هاري أصلع أو ليس أصلعًا»، فهي صادقة تحديدًا (= فائقة الصدق).

وحسبما ذكرتُ سابقًا، أيَّدَ فيلد هذا النهج في مرحلةٍ ما؛ ثم ظلَّ يطرح مشكلات تتعلق به، وفي النهاية تخلى عنه لصالح إستراتيجية محدثة. ولكن تبدو لي مسوِّغات تحفُّظه وتغيير رأيه زائفة؛ والأمر سيَّان فيما يخص حجج ويليامسون[٣٣]. يعتقد كل من ويليامسون وفيلد (بعد تغييره لموقفه) أنه إذا كان لدينا:

تلزم منطقيًّا الجملة «أ أو ليس أ»، $(\vDash A \vee {\sim}A,)$

وكذلك، بناءً على نظير التلزيم الضروري،

تلزم الجملة «تحديدًا: (أ أو ليس أ)»، $(\vDash \Delta(A \vee {\sim}A),)$

لكننا، بوجه عام، لا نحصل على

«تحديدًا: أ أو تحديدًا: ليس أ» $(\vDash \Delta A \vee \Delta{\sim}A,)$

فيعقل مع ذلك، في الحالات المبهمة، أن نتساءل أيُّ العبارتين ⌝ أ ⌜ أو ⌝ ~ أ ⌜ هي الصادقة، ما دام لا بد أن تكون إحداهما كذلك، ونتساءل أيضًا أيٌّ منهما سيصدقها كائن علَّامة (أو مُلِمٌّ معرفيًّا بما يكفي). ولكن تكمن قوَّة الحجة حقيقةً فيما يخص الحالة ⌝ أ ⌜ إذ لدينا:

لا يُقال تحديدًا إن أ صادقة، ولا يُقال تحديدًا إن نفي أ صادق. $({\sim}\Delta A \,\&\, {\sim}\Delta{\sim}A)$

في أنه لا يكون هناك معنى للتساؤل ما دام أنه إحدى العبارتين ⌝ أ ⌜ أو ⌝ ~ أ ⌜ صادقة، عن أيٍّ منهما هي الصادقة؛ فإن حفنة رملٍ مثلا التي تُعَدُّ حالة إبهام من حيث كونها «حفنة» حقيقةً أو لا، هي تحديدًا إما «حفنة» أو ليست «حفنة»، لكنها ليست تحديدًا حفنة، أو لا تحديدًا ليست حفنة.

يسوغ القول إنه يمكن معرفة الصدق المحدد، ولا غرو أيضًا أن يبدو الموقف الذي أتخذه هنا مشابهًا ظاهريًّا للنزعة المعرفية؛ ولكن لا يلزم، خلافًا لما يظنه ويليامسون، أن تنهار المعالجة الميتافيزيقية للإبهام التي عرضتُها خشية الوقوع في التناقض إلى تبنٍّ للنزعة المعرفية. إذ تتطابق النزعتان - اللاتحديدية الكلاسيكية، والمعرفية- حتى هذه النقطة الأخيرة فقط: تفسير العامل «Δ». لكن إن فُسِّر هذا العامل على أنه يدل على «الصدق صدقًا محددًا» فله دلالة، وإن فُسِّر على أنه يدل على «الصدق صدقًا قابلًا للمعرفة» فله دلالة أخرى. لا يتطابق معنى «صادق صدقًا محددًا» مع «صادق صدقًا قابلًا للمعرفة». إذ يتَّصل الصِّدق المحدَّد بالفعل الكلامي للإخبار بنفس الطريقة التي يتصل بها الصِّدق القابل للمعرفة؛ أي يوافقان كلاهما على المبدأ الذي ينص على أنه لا ينبغي للمرء أن يُثبت إلا ما هو معلوم (أو صادق صدقًا محددًا، بطبيعة الحال). لكن يستلزم الصدقُ القابل للمعرفة الصدقَ المحدد، وليس العكس(٣٤). إذ لا يوجد ضمان قبلي أن كل ما هو صادق صدقًا محددًا في كل الصيغ الدقيقة الممكنة، هو صادق صدقًا قابلًا للمعرفة أيضًا. فهذان ضربان مختلفان من الصدق.

حاول ويليامسون أن يحدد وضعًا يُسمى «صادقًا صدقًا غير محدد»، ثم تراجع عنه بالقول (إن كان صادقًا، فهو صادق؛ فلماذا لا يكون إذًا صادقًا صدقًا محددًا؟). لكن هذه الإستراتيجية مغلوطة؛ إذ ليس هنالك حالة ميتافيزيقية -وهو ما يمكن أن يدركه علّام الغيوب ﷻ وحده- يكون فيها الشيء صادقًا دون أن يكون صدقه محددا (صادقا في ذاته)، تماما مثلما يوجد وضع يكون فيه الشيء صادقا دون أن يكون صدقه قابلا للمعرفة. لا يوجد على الأقل هذا الوضع إن كان ويليامسون يقصد ب

«صادقا صدقا غير محدد» استبعاد كون الشيء كاذبًا. يرتبط الصدق غير المحدد في حالة ⌝ أ ⌜ المبهمة فعليا بـ ⌝ أ ⌜ من حيث ⌝ ~ أ ⌜ والعكس صحيح؛ إحداهما صادقة (والأخرى كاذبة) ولكن لا يمكن تحديد أي منهما. وقد عرَّجت على ذلك آنفًا إبان مناقشتي شُرَّاح أرسطو، حين قلت إن الصدق غير المحدد ليس ضربًا من الصدق. أتى جون بورنهولد بالفكرة نفسها حينما كتب أن الصدق غير المحدد « تخييري لا يقبل الاختزال.»(٣٥) يمكنك إن شئت أن تقول عن الجملة المفردة ⌝ أ ⌜ (تليها ⌝ ~ أ ⌜) أنها «صادقة صدقًا غير محدد» فقط إذا كنت تُقِرُّ أن يستلزِم هذا الصدق غير المحدد الكذب غير المحدد ويستلزمها. (هذه النسخة الدلالية التي تكون فيها ⌝ أ ⌜ حالة حَدِّيَةً إذا وفقط إذا كانت ⌝ ~ أ ⌜ حالة حَدِّيَةً أيضًا.)(٣٦) ولا ينطبق الأمر على نقيض هذا أن يكون ما هو صادقٌ صدقًا قابلا للمعرفة أيضًا كاذبًا كذبًا غير قابل للمعرفة، إلا إن كنتَ ممن يتبنون الدياليثية (dialetheism). يُعَدُّ الصدق القابل للمعرفة خاصية أحادية، بينما يقوم الصدق غير المحدد سواء كان قابلًا للتحديد أم على علاقة لا يمكن اختزالها وفق ما خلصنا إليه. وهذا هو الفيصل الجوهري بين المصطلحين. وقد أدرك شُرَّاح أرسطو هذا المعنى المعقد لمفهوم «الصدق غير المحدد» إدراكًا بيِّنًا. فقد لخص ريتشارد سورابي (١٩٩٨، ص ٩–١٠) موقفهم بأن الصدق غير المحدد لا يتوزع في الجمل التخييرية. بيد أن هذا التفسير مُضَلِّل؛ فقد أثبتُّ أن القيم الصدقية تتوزع فعليا بين الجملتين ⌝ أ ⌜ و⌝ ~ أ ⌜ ضمن ⌝ ~ أV أ ⌜؛ إنما ما لا يتحدد هو الاتجاه الذي توزع فيه هذه القيم. العبرة من هذا أننا لا يمكن أن نصيغ هذا دون الاستعانة بعامل «التحديد».

(٦) مسألة المفارقة

قدَّم تارسكي التمييز بين لغة الموضوع والميتالغة، وهو تمييز جوهري في مشروع بناء نظرية منتظمة في المعنى للغة طبيعية (أو صورية) يمكنها التعامل مع مفارقة الكذاب. إذا أدرجنا في قاعدة (ت) جملة متناقضة حسبما هو الحال في حالات الإبهام، مثل:

(ق) (ق) كاذبة،

سيبدو أن النظرية الناتجة غير سليمة.[٣٧] وقد عالج تارسكي هذه المشكلة بأن حصر ما عُدَّ مفردات دلالية - خصوصًا الإحالة، والإشباع، والصدق- في الميتالغة. فبرزت هنا الحاجة إلى اعتماد تسلسل هرمي للغات لتجنب تكرار المفارقة على مستوى الميتالغة نفسها، يُسمح فيه للمفردات الدلالية أن تظهر في أي مستوى باستثناء المستوى الأدنى، شريطة أن تكون مصنفة بحسب المستوى، مما يجعل (ق) غير سليمة من حيث الصياغة، لأنها تستلزم أن تكون في مستوى أعلى من نفسها. ويجب أن توجد الجملة، بحسب المعايير المثبتة، في «المستوى المناسب لها»، حسبما صاغها شاول كريبك. فلكل جملة، هناك حد أدنى من المستوى يمكن أن تُدرج فيه، بشرط ألا يكون في الجملة عنصر يتطلب مستوى أعلى مما هي فيه.[٣٨]

تكمن الصعوبة في فكرة التسلسل الهرمي للميتا لغات عند تارسكي في أنها، حالها حال أي نظرية للأنماط، تضطر إلى مخالفة قواعدها الخاصة في الصياغة التفسيرية التي ترافق تأسيسها. إذ لا يُفترض من الناحية الرسمية أن يكون لدينا متغير يشمل جميع مستويات التسلسل الهرمي؛ فهذه هي الفكرة الجوهرية في نظرية الأنماط. إذ يفضي وجود مثل هذا المتغير إلى توليد جمل متناقضة من قبيل: «ليست هذه الجملة صادقة في أي مستوى من مستويات التسلسل الهرمي»؛ تمامًا وفق ما رأينا في تعميمنا السابق على قاعدة (ت) في القسم ٤، حيث عومل الرمز

«ل» بوصفه متغيرا، مما أدى إلى إنتاج الجملة المتناقضة (ل). إلا أننا نضطر مع ذلك، وبرغم هذا القيد الرسمي، صراحة أو ضمنًا، إلى التعميم على جميع المستويات عند وصف كيفية عمل النظرية؛ وهو ما فعلته في شرحي لها.(٣٩) ومع أن التسلسل الهرمي نفسه يسهم في نشوء المفارقة، إلا أنه يستعسر تجاوز التمييز بين لغة الموضوع والميتالغة إذا كان الهدف هو التعامل مع المفارقات الدلالية الأصلية؛ وهو ما اعترف به كريبك في محاولته البناءة لمعالجة هذه المفارقات.(٤٠) أتبع أنا الآن ديفيدسون في تبني التمييز التارسكي بين لغة الموضوع والميتالغة بوصفه يخدم مشروع بناء نظرية منهجية للمعنى، غير أن مسوغي لذلك يختلف عن الدافع الذي حرك تارسكي إلى بناء نظريات صدق هرمية للغات الصورية. إذ لا يُعد تجنب المفارقات غاية مباشرة في مشروعه، ولا ينبغي له أن يكون كذلك. نخلص هنا إلى أن يُفْرَضُ شيٌ يشبه التسلسل الهرمي التارسكي للمستويات بالضرورة على علم الدلالة، لأن هذا هو، في جوهره، لب هذا العلم. إذ تُعنَى الدلالة بإسناد المضامين إلى العناصر اللغوية، ويكمن التمييز بين لغة الموضوع والميتالغة في هذه الفكرة ذاتها. ومن ثم، يكمن أيضًا في مشروع التنظير الدلالي. وتظل الحقيقة مع ذلك، وبرغم أن المشروع الدلالي بطبيعته منظم هرميًا، أن التسلسل الهرمي للمستويات صُمِّم عمدًا، ووضع تارسكي حجر أساسه، لتفادي المفارقات. ولعلَّه نجح في ذلك. لعلَّه. وربما لم ينجح كثيرًا(٤١)، حسبما رأينا أعلاه. هل يهم هذا؟ سأركز الآن على المفارقات الدلالية تحديدًا.(٤٢)

نحتاج برأيي إلى نهج ذي مستويين(٤٣): يتكوَّن من مستوى لغوي أساسي لا تندرج فيه أي مفردات دلالية، وهو مستوى لا تنشأ فيه مفارقات دلالية أصلًا. وفي هذا المستوى، لا داعي لتقييد المنطق أو الدلالات الكلاسيكية؛ إذ يمكننا الاحتفاظ بقانون استبعاد الثالث ومبدأ الثنائية كلاهما دون قيد. تُعد

اللغة في هذا المستوى كافية بمعنى أنها تفي بوصف العالم الخارجي بأكمله دون الحاجة إلى مسند الصدق أو سائر المفردات الدلالية، إذ لا يُستعان بهذه المفردات إلا لأغراض التعميم والاختصار.[٤٤] وحسبما قال مكَغي: «يمكننا التعايش في العالم دون الحاجة إلى أي نظرية دلالية نهائيًّا» (١٩٩١، ص ٨١). ويتضح جليًّا ووفقَ تصور تجريبي أن اللغة لم تتطور لتتحدث عن ذاتها أو عن علاقتها بالعالم، بل لتتحدث حصريًا عن العالم الخارجي غير اللغوي؛ لقد تطوَّرت لتكون شفافة. وبهذا، لا تمثل المفارقات الدلالية تهديدًا حين يتعلق الأمر بتفاعلنا البسيط والأساسي مع العالم. لكن، قد نعترف نحن المنظرين بوجود مستوى مشتق إلى جانب المستوى الأساسي، يضم كل ما في المستوى الأول، ويضيف إليه إمكانية توظيف المفردات الدلالية. وتندرج غالبية اللغات الطبيعية في هذا المستوى، قبل أن تُقنَّن أو تُقيَّد، نظرًا لاشتمالها على مفردات دلالية، وما ينشأ عنها من مفارقات. أميل في هذا المستوى الثانوي، إلى تبنِّي استجابة غير كلاسيكية للمفارقات؛ وهي استراتيجية التناقض الجزئي، التي تُعلِّق بعض قواعد الاستدلال الكلاسيكية التي تشمل قاعدتا القياس المنفصل والاستدلال من التناقض.[٤٥] وأرى أن اللجوء إلى مثل هذه المناورة أمر لا مفر منه على هذا المستوى؛ لكنني لا أرى فرقًا نافذا بين اختيار منطق التناقض الجزئي أو المنطق الجزئي لمعالجة جمل من قبيل مفارقة الكذاب وما شابهها، إذ يرتبطان المنهجان بدلالات تحتية وفوقية، على التوالي[٤٦]، في علاقة تبادلية. (يمكن القول بدلًا من ذلك، إن مثل هذه الجمل تؤدي وظيفة معطلة، وبالتالي لا تشكِّل استثناءً من المبدأ الذي ينص على أن لكل جملة خبرية صيغت جيدًا، ذات مضمون، وغير مبهمة، ومؤطَّرة في سياق، قيمة صدقية واحدة. غير أنني لا أرتضي هذا القول، لأسباب سأبيِّنها في القسم ١٧)[٤٧]

يهم هنا أن نلفت النظر إلى أن المستويين الأساسي والثانوي غير متساويين؛ إذ يقوم المستوى الثانوي على المستوى الأساسي، لا العكس؛ ومن هنا جاءت التسمية. إذ يقتصر المستوى الأساسي على المفردات غير الدلالية، بينما تُدرج المفردات الدلالية في المستوى الثانوي. ويماثل هذا التمييزُ التمييزَ بين الجمل «المعطاة» الصادقة أو الكاذبة، حسبما ورد في القسم ١، والتنظير الذي يتناول هذه الجمل لبناء نظرية رسمية للمعنى؛ فهما وجهان لعملة واحدة. وتظهر المفردات الدلالية، وعلى رأسها لغة الصدق والإحالة (وسأفصل في مفهوم «الإحالة» في الفصل الثالث)، في هذا الطور الثانوي من الخطاب. وينبغي لهذا ملاحظة أن الجمل «المحددة» تُوصَف بالصدق أو الكذب، لكن مفهومي الصدق والكذب ذاتهما مفهومان نظريان. (وسأعود إلى هذه المسألة في الفصل السابع). يجدر أن نشير أيضًا إلى أن التمييز بين المستويين، بالمعنى المقصود هنا، يختلف عن التمييز بين لغة الموضوع والميتالغة. فبينما استند تارسكي إلى التسلسل الهرمي للغات لاقتلاع المفارقات الدلالية من جذورها، لا أعتزم فعل ذلك. وهذا ما يميز تمييزي عن النموذج التارسكي. صحيح أن المستوى الأساسي في تصوري يشترك مع لغة الموضوع التارسكية في خلوِّه من المفردات الدلالية، إلا أن النموذج الذي أعتمده يكتفي بمستويين فحسب، ولا يفترض تسلسلاً هرميًا لا نهائيًّا. ويُسمح في هذا النموذج، بظهور المفارقات في المستوى الثانوي، حيث يُتسامَح معها بدلًا من أن تُلغَى. وقد رأينا أن النهج التارسكي لم ينجح في بلوغ مرامه؛ إذ يتطلب انتهاكًا لقواعد نظرية الأنماط عند تقديم وصف غير رسمي للتسلسل الهرمي. وبالتالي، يمكن القول إن المستوى الثانوي عندي يستوعب جميع المستويات فوق الأدنى في التسلسل الهرمي التارسكي -أي المستوى الفوقي، والفوقي الثاني، وهكذا- ويحتضن المفارقات التي تنشأ هناك. ولا يمكن إلغاء المفارقات الدلالية أو منع

ظهورها، لكن يمكن حصرها في هامش الخطاب. والواقع أنها كذلك حقًا. إذ لا تنتمي المفارقات إلى ذلك الجزء من اللغة الذي يُعنى بالأغراض الوصفية والتواصلية الأساسية.[٤٨] ويهدف التمييز بين المستويين إلى نمذجة هذه الحقيقة.

(٧) نظريات المعنى الديفيدسونية (٢)

سعى تارسكي إلى تقديم تعريف للصدق، دون أن يكون معنيًّا بتفسير المعنى. ولهذا، رأى أنه لا ضير في استخدام مفهوم غير محلَّل للمعنى في القيود التي وضعها على ما يعده تعريفًا ناجعًا للصدق. وكان الأهم من بين هذه القيود، ما سماه شرط الكفاية المادية، الذي ينص على الآتي:

« يكون تعريف الصدق للغةٍ ما كافيًا من الناحية المادية إذا كان يستلزم جميع الحالات الفردية لقاعدة (ت)، حيث تشير (ق) إلى جملة من لغة بعينها، وتكون «ق» موضعًا لتلك الجملة نفسها (إذا كانت الميتالغة امتدادًا للغة الموضوع) أو لترجمتها (إذا كانت الميتالغة مختلفة عنها).[٤٩]

ويظهر من هذا الشرط أن تارسكي اعتمد دون تحليل دقيق على مفهوم الترجمة، وبالتالي على مفهوم المضمون، إذ يشترط تعريف الصدق الكافي أن تحمل الجملة المستعملة في الميتالغة لبيان شروط صدق جملة من لغة الموضوع نفس مضمون تلك الجملة في لغة الموضوع؛ سواء كانت هي نفسها الجملة الأصلية أم ترجمتها.

لكن لا يمكننا في إطار مشروع ديفيدسون، الذي يرمي إلى توضيح مفهوم المضمون توضيحًا منهجيًّا، أن نعدَّ مفهوم الترجمة أمرًا بديهيًا مفروغًا منه. يتبيَّن أننا لا نمتلك فهمًا مسبقًا له.[٥٠] بل نُفَسِّر نحن على النقيض الترجمة في ضوء تطابق المضامين.[٥١] ويقترح ديفيدسون الآن إمكانية تجاوز هذه الإشكالية بعكس ترتيب الاعتماد في نظرية تارسكي[٥٢]؛

فبدلًا من تثبيت مفهوم المضمون واستخدامه لتفسير مفهوم الصدق، يمكننا تثبيت مفهوم الصدق، وجعله أساسًا لتفسير المضمون. بعبارة أخرى، نوجب أن تتخذ نظرية المضمون صيغة تعريف تارسكي للصدق، ولكن من دون أن يُفترَض مسبقًا أن تترجم جملة الميتالغة من لغة الموضوع. إننا نود لو نتحصَّل على هذا التماثل، لا ريب، لكن يُفترض أن يكون نتيجة للنظرية، لا افتراضًا سابقًا عليها. تقوم الفكرة على أنه إذا كانت نظريتنا منسجمة مع النموذج التارسكي، وتحقق شروط الصدق للجمل وفقًا لصيغة قاعدة (ت)، أي تُنتج مقولات من نمط (ت)، فإننا نكون -مع مراعاة أن تتقيد النظرية بمشروع التفسير الجذري- قد أنجزنا، وفقًا لديفيدسون، ما يلزم لتقديم نظرية للمضمون للغة معينة. فشروط الصدق التي تقدمها نظريتنا للجمل المسلم بها هي التي تحدد مضامين تلك الجمل، ومن ثمَّ فإن نظرية الصدق تؤدي وظيفة تفسيرية. وبإيجاز: المضامين هي شروط الصدق، في ظل قيود مناسبة. (يرجى ملاحظة أنني أجرد هذا العرض من الجوانب السياقية التي تشمل المؤشرات السياقية ونحوها.) ويعنى تقديم نظرية للمضمون بصورة نظرية للصدق مَد جسر ضروري ومثير للاهتمام بين هذين المفهومين الأساسيين، وتجنُّب الوقوع في شَرَكِ استدعاء مفهوم المضمون ضمن إطار النظرية نفسها.[٥٣] (أشدد على أن النظرية تتحاشى الافتراض المسبق لمعنى الجملة، لأنها تستند إلى مفاهيم الإحالة الجزئية والإشباع؛ غير أن هذه المفاهيم تندرج ضمن الآليات النظرية، ولا تُفترض مسبقًا بحسب تصور غير مؤَطّرٍ نظريًا بعد. وسأتناول الوضع النظري لكل من الإحالة والإشباع بالتفصيل في الفصلين الثالث والرابع). تُعزَى فكرة التطابق بين مضمون الجملة وشروط صدقها إلى فريجه وفتجنشتاين في كتابه رسالة منطقية فلسفية[٥٤]، غير أنها لم تُطبَّق تطبيقًا منهجيًا ملموسًا إلا في كتابات ديفيدسون.[٥٥]

جعل ديفيدسون الصدق محورًا لنظرية المعنى لأسباب تتجاوز ما استعرضناه لتوِّنا، ولا يُلزم من يقر بأن على نظريات المعنى أن تتخذ صورة نظريات الصدق، كليًّا أو جزئيًّا، أن يتبنى جميع هذه الدوافع. وقد رأى ديفيدسون أن المعاني لا يمكن التصريح بها مباشرة، بل تُظهَر إظهارًا غير مباشر ببيان شروط الصدق. غير أن هذا الموقف أوقعه في مأزق: فإذا كانت لدينا نظرية صدق تفسيرية، فلا مانع من إضافة خطوة تؤدي إلى إعادة صياغة مقولات (ت) لتكون على هيئة (م).[٥٦] أراد هو أن يتفادى معضلة وحدة القضية (أو الجملة)، وهي المعضلة التي خشي أن تكون مستعصية إذا نُسبت معانٍ مباشرة للجمل وكل أجزائها ذات الدلالة. وبدلًا من ذلك، رأى أنه ينبغي تحديد كيفية تأثير الكلمات تأثيرًا منهجيًّا، في شروط صدق الجمل التي تَرِد فيها، ومن ثمَّ في معاني تلك الجمل؛ وكان يرى أنه يمكن -بل يجب- استبعاد فكرة أن تكون القضايا هي معاني الجمل، رأسًا منذ البداية.[٥٧] ولكن ليس ثَمَّة مبرر لقلقه هذا، وهذا ما أوضحته مسبقًا. أولًا، إن تحديد كيفية مساهمة الكلمات في شروط صدق الجملة التي ترد فيها هو في ذاته يحدد لها معناها؛ وبالتالي، إذا كان هذا النهج يمس وحدة الجملة، فإن النهج الذي يُفترض أن يتفاداه يمسها كذلك. ثانيًا، لا يوجد في الأصل ما يدعو إلى افتراض وجود تحدٍّ للوحدة. مع أن هذا القلق أزلي من أن يؤدي عد الكلمات أسماءً لمعانيها إلى تفكيك وحدة الجملة أو القضية[٥٨]، إلا أنه واهٍ ولا أساس له. بل يمكن القول بخلاف ذلك إن الكلمات، بل وجميع العناصر ذات الدلالة في الجملة؛ بما في ذلك ما يُعَدُّ غير إحالي بطبيعته ويشمل ذلك علامات الترقيم، والحركات الإعرابية، وترتيب الكلمات، وسائر المبادئ الهيكلية ذات الدلالة، يمكن عدها أسماءً لمعانيها من غير أن يترتب على ذلك أي تقويض لوحدة الجملة أو القضية.[٥٩] يزعم

ديفيدسون بأنه إما أنه لا طائل من افتراض وجود أنطولوجيا للمعاني أو أن هذا الافتراض «لعبٌ بالنار»، وهو يناقض نفسه بهذا، إذ تؤدي كل الطرق التي اعْتَقَدَ أنها «حتمية وآمنة» في الحقيقة إلى النتيجة ذاتها؛ أي افتراض وجود هذه الأنطولوجيا. يجدر ألا نعد افتراض وجود أنطولوجيا للمعاني أمرًا خطيرًا؛ وهو ليس كذلك. يمكن للقضايا أن تحتفظ بمكانتها المألوفة بصفتها مضامين للجمل الخبرية، وأن تُعامَل بوصفها افتراضات نظرية، شأنها شأن سائر المعاني. وتفشل محاولة ديفيدسون الانتقال من (م) إلى (ت) بغرض التخلص من القضايا، لأن شروط الصدق التي ترد في الجانب الأيمن من (ت) يُعبَّر عنها بجملة خبرية تُقدِّم قضية ما.[٦٠] ولكنني سأرجئ الدراسة المعمقة للقضايا إلى الفصلين الرابع والخامس.

دار كثير من النقاش حول مقترح ديفيدسون عن الأمثلة المضادة المزعومة، التي يُقال إنها تُشكِّل تحديًا للنهج القائم على شروط الصدق في فهم المعنى. وتبدو هذه الأمثلة كما لو أنها تقدم معلومات صادقة من حيث شروط الصدق، لكنها مع ذلك لا تعبِّر عن معاني الجمل. فعلى سبيل المثال، احتجَّ بعضهم على أن تتضمن مخرجات نظرية سليمة للغة نظريات من نمط (ت) تكون صحيحة شكليًا، لكنها لا تُقدِّم معنى حقيقيًا، كما في:

١-«الثلج أبيض» صادقة إذا وفقط إذا كان العشب أخضر.

لكن يُستبعد توليد مثل هذه الأمثلة في السياق الذي يُبنى على الشمولية التي تعتمدها النظرية؛ إذ لا يمكن ففي سياق شمولي أن تُشتق نظريات خاطئة مثل (١)، إلا إذا كانت المسلمات الأساسية للنظرية تربط بين «ثلج» و«عشب»، وبين «أبيض» و«أخضر»، بوصفها مفردات دلالية متطابقة في الإحالة، وهو ما يؤدي بدوره إلى توليد كثير من الجمل الكاذبة في نتائج النظرية، من قبيل:

«يذوب الثلج في الشمس» صادقة إذا وفقط إذا كان العشب يذوب في الشمس.

وتُعد هذه إجابة عن الإشكالات من نمط (١). غير أن هذه الإجابة لا تصلح للتعامل مع الحالات التي تُنتج نظريات (ت) من قبيل:

٢. «الثلج أبيض» صادقة إذا وفقط إذا كان الثلج أبيضَ (سواء أكانت السماء تمطر أم لا).

تُضاف بهذا المثال حقيقة ضرورية عشوائية إلى قاعدة (ت)، مع أن هذه النظرية سليمة من جميع النواحي. ولا نستطيع إذا كانت مرجعية المنطق هنا كلاسيكية، منعَ توليد نظريات من هذا القبيل لمجرد الإصرار على اشتقاق النظريات من المسلمات الأساسية والمنطق وحدهما. ولا يمكن أيضًا منع توليد مثل هذه الصيغ بالإصرار – وهو ما فعله ديفيدسون أحيانًا- على أن تكون مقولات (ت) شبيهة بالقوانين؛ إذ إن إلحاق حقيقة ضرورية عشوائية بنظرية من هذا النوع لا يغير من طابعها القانوني. وينبغي لمنع التوليد التلقائي لمقولات (ت) مثل (٢) وأشباهها، تضمين شرط بأن تكون عملية الاشتقاق ذات طابع معياري. ومن جملة ما يترتب على هذا، فرض قيد الحد الأدنى على الاشتقاقات (أي إلزامها بأن تكون أبسط ما يمكن.)[٦١]

ولكن ما الباعث وراء فرض شرط المعيارية في عملية الإثبات؟ لا يمكن أن يكون ذلك لمجرد الرغبة في استبعاد الحالة (٢) وأمثالها، بدعوى أنها خاطئة، إذ سيكون ذلك دورانًا في حلقة مفرغة. نحن بحاجة إلى مسوغ مستقل يحضنا على الاعتقاد بخطأ (٢)، ومن ثم إلى قيد مستقل يُفرَض على أي مبدأ معياري قد يُستعمل لاستبعادها. علينا أن نتذكر هنا أن بناء نظرية رسمية للمضمون هو جزء من مشروع التفسير الجذري (انظُر القسم ٤). ويُحدِث قيد الموقف القضوي نوعًا من التقييد على ما يُعد من نظريات الصدق المقبولة تفسيريًّا.[٦٢] وتظهر إحدى صور هذا القيد في

النقطة التالية: مع أن نظريات (ت) امتدادية من حيث بنيتها؛ إلا أن كثيرًا من الجمل المسلم بها التي تُحدَّد بها شروط الصدق تنطوي على قصدية (intensionality)(٦٣)، ويجب التعامل مع هذه القصدية بوصفها عنصرًا أساسيًا، لا مجرد شيء يُحلّل أو يُتخلَّص منه.(٦٤) ويجب أن نأخذ هذه النقطة في الحسبان - وهنا أحتاج إلى استباق الحديث عما سآتي على ذكره لاحقًا - إذا أردنا أن نُميِّز بين الطرق البديلة لتحديد المُحال إليه (المرجع) لأي اسم بدائي. فقد تكون هذه البدائل متكافئة من حيث صدقها، لكن لا توحي بالمعنى نفسه. لنتخذ مثلا اسمي كوكب الزهرة؛

٣. تُحيل «هِسبرُس» (Hesperus) إلى هِسبرُس،

٤. وتُحيل «هِسبرُس» إلى فسفورُس (Phosphorus).

سنود أن نقول في سياق نكون فيه بصدد تفسير متحدثين قد لا يعلمون أن هِسبرُس هي نفسها فوسفورُس، إن هاتين المقولتين، مع أنهما صادقتين، إلا أنهما لا تؤديان الوظيفة نفسها بالقدر ذاته وفق نظرية المعنى؛ فالمقولة (٣) تُحدد مضمون اسم «هِسبرُس» وإحالته معًا، بينما تحدد المقولة (٤) الإحالة فقط دون المضمون. (وسأناقش الفرق بين المضمون والإحالة نقاشًا مفصَّلًا في الفصل الرابع، أفترض في الوقت الحالي أنك تُلِمُّ وإن إلماما بسيطًا به.) وما يجعل نظرية الصدق لدينا تتيح لنا اختيار ما نراه مناسبًا بين (٣) و(٤) هو أننا، إذا اخترنا الخيار الخاطئ، فإن ذلك سينعكس في مواضع أخرى من النظرية؛ أي سنخطئ خطأً امتداديًّا في تحديد شروط الصدق للجمل التامة. إذا اخترنا مثلا (٤) مقولةً لاسم «هِسبرُس»، فسنتمكن (مع وجود الآليات الإضافية المناسبة) من اشتقاق نظريات من نمط (ت) مثل:

٥. « يعتقد سِيث أن هِسبرُس هو هِسبرُس» صادقة إذا وفقط إذا كان سِيث يعتقد أن هِسبرُس هو فوسفورُس.

لكن يمكننا أن نتصور مواقف تكون فيها الجملة الواردة في الجانب الأيسر من (٥) صادقة، بينما تكون الجملة في الجانب الأيمن كاذبة؛ مما يجعل الجملة كلها كاذبة. وكون الجانب الأيمن كاذبًا معناه أن إسناد الاعتقاد إلى سِيث بأن هِسبرُس هو فوسفورُس يتعارض مع قيد الموقف القضوي؛ أي إننا بذلك نفشل في إضفاء المعقولية عليه.

ينطبق الأمر نفسه على المسندات التي تتساوى في الامتداد اتفاقًا، ومن بينها مثلا «يملك كلية» (is renate) و«يملك قلبًا» (is cordate). إن تفوّق نظرية تُسنِد المعنى «يملك كلية» إلى «is renate»، والمعنى «يملك قلبًا» إلى «is cordate»، على نظرية تُجري الإسنادين على نحوٍ معاكس، لن يظهر في تحديدات المعنى ضمن السياقات الشفافة. ولكن ما إن نُدرج في النظرية جملًا أكثر تعقيدًا من لغة الموضوع، تتضمن تراكيب قصدية أو موديالية، حتى يمكننا التمييز بين نظريتي الصدق المقترحتين؛ إذ ستُنتج النظرية الثانية شروط صدق خاطئة - من حيث الامتداد - للجمل المعطاة من هذا النوع الأكثر تعقيدًا، في حين ستستمر النظرية الأولى في توليد مقولات (ت) صادقة، مهما بلغت الجمل المعطاة من التعقيد. ومن الطبيعي أن تكون «is renate» و«is cordate» على الأرجح اختصارات لمسندات مركبة، ومن ثم تعمل النظرية على تحليلها أولًا قبل إسناد المعاني للجمل. لكن ينطبق هذا أيضًا على المسندات البسيطة والمتساوية في الامتداد -بل وحتى المتساوية ضرورةً- مثل «is a woodchuck» (قنفذ الأرض) و«is a groundhog» (خنزير الأرض)؛ إذ سيتبين مرة أخرى في مناقشة الفصل الرابع أن لهذين المسندين الإحالة نفسها، لكنهما تختلفان في المضمون؛ ولذا، يجب ألا تخلط بينهما نظرية الصدق التي ينبغي أن تتعامل مع جمل مدخلة تحتوي على سياقات قصدية وامتدادية، وأن تقدم تعريفًا

كافيًا للصدق فيها.

يمكننا الآن العودة إلى مسألة المعيارية (*canonicity*) التي أُثيرت سابقًا. لقد كان القلق الذي تناولناه قبل أن أطرح فكرة المعيارية مستمدًّا من فكرة بدت وجيهة، وهي أن الصدق، بصفته مفهومًا امتداديًّا صرفًا، ضئيل المحتوى بحيث لا يكفي لتوضيح المفهوم القَصدي للمعنى. وسيبدو الأمر إذا نجحت الإستراتيجية الديفيدسونية، كما لو أننا نحصل على شيء من لا شيء. وتُدفع هذه الإشكالية بأن تضمن متطلبات النسقية، والتكرارية، والشمولية في النظرية الصورية، إلى جانب الإصرار على معيارية إجراءات الإثبات في استنتاجاتها، أن تكون مقولاتها من نمط (ت) محدِّدة للمعنى، مع طابعها الامتدادي، ومن ثم سيمكن اللجوء إلى مفهوم الصدق لتوضيح مفهوم المعنى. ما المعيار المستقل الذي نحتكم إليه فيما يتعلق بشرط المعيارية؟ لدينا معياران مستقلان، فيما أظن: أولًا، تُضبَط فكرة المعيارية باشتراط اتساقها مع القيود التفسيرية العامة؛ فالمشروع العام للتفسير الجذري يمنحنا أساسًا نميز به ما يُعد إجراءً إثباتيًّا معياريًّا وما لا يُعد. لذا، فنحن لا نحصل على شيء من لا شيء؛ إذ لا تنبثق فكرة القصدية من العدم، بل تتأتى عن عملية التفسير الجذري التي ينضوي تحتها بناء نظرية صورية للصدق. ثانيًا، يمكننا بطبيعة الحال الاحتكام إلى القيود الصورية العامة التي تحكم النظريات العلمية؛ ومن بينها مبادئ الاقتصاد، والبساطة، والعمومية، وغيرها. وعليه، فعندما نجيب عن السؤال: لماذا تستبعد إجراءات الإثبات المعيارية مقولات مثل (٢)؟ لسنا مضطرين إلى تفسير الماء بالماء أن ما يجعل الإجراء معياريًّا هو أنه يستبعد (٢).[٦٥]

(٨) اعتراض إتشمندي على ديفيدسون

جادل جون إتشمندي أنه «لا علاقة لغايتنا حين نسعى إلى توصيف الخصائص الدلالية للغة ما؛ أي معاني جملها أو شروط صدقها مثلا، بمرام تارسكي»، وذلك لأن «تارسكي أراد إلغاء المفاهيم الدلالية - التي كانت موضع شك من حيث الاتساق- واستبدالها بمفاهيم تركيبية ونظرية-مجموعاتية» (١٩٨٨، ص. ٥٧). وتقوم الفكرة هنا على أن تارسكي سعى إلى تعريف مسند يمكن أن يؤدي وظيفة مسند الصدق في المنطق والرياضيات دون أن يوقعنا في المفارقات الدلالية. ولم يكن بحاجة لتحقيق هذا الغرض، إلا إلى تعريف مسند يتطابق امتداديًّا مع مسند الصدق في اللغة العادية. وهذا ما فعله تحديدًا. لم يكن بصدد تحليل المسند العادي أو تفسيره من الناحية الدلالية. ولهذا السبب، فإن المسند الذي عرَّفه تارسكي عديم الفائدة لأغراض علم الدلالة. ولكن، لماذا؟

لنفترض أننا نتعامل مع لغة محدودة تحتوي على جملتين فقط هما (س) و(ر) مثلا، وتعنيان على التوالي: «إنها تثلج» و«إنها تمطر». قبل أن نقدِّم تعريفًا تارسكيا للصدق، من الطبيعي أن نعدَّ الصيغتين التاليتين من مقولات (ت):

٦. (س) صادقة إذا وفقط إذا كانت تثلج.

٧. (ر) صادقة إذا وفقط إذا كانت تمطر.

كأنهما تعبِّران عن حقائق دلالية مهمة عن اللغة. فمن الطبيعي أن نرى هاتين الجملتين بعدِّهما تصفان شروط الصدق للجملتين اللغويتين لدينا. ولا غرو أن تكونا (٦) و(٧) صادقتين بسبب معاني (س) و(ر)؛ وهي، إن وُجدت، حقيقة دلالية بامتياز. لكن، عندما نقدِّم تعريفًا تارسكيا لعبارة «صادق»، تتحول هاتين المقولتين إلى حقيقتين في المنطق والتركيب النحوي هما:

٨. [(س = س وكانت تثلج) أو (س = ر وكانت تمطر)] إذا وفقط إذا كانت تثلج.

٩. [(ر = س وكانت تثلج) أو (ر = ر وكانت تمطر)] إذا وفقط إذا كانت تمطر.

ويتبين أن هاتين الجملتين الأخيرتين لا تحملان أي معلومات عن الخصائص الدلالية للغتنا، ولا حتى لشروط الصدق لجملها.[٦٦]

يُعَدُّ اعتراض جون إتشمندي على تعريف تارسكي للصدق من أبرز الانتقادات التي وُجِّهت لهذا التعريف في سياق فلسفة اللغة والمنطق. إذ يرى أن تعريف تارسكي يُنتج مقولات من نمط (ت) تكون تحليلية أو صورية، مثل:

١٠. جملة «الثلج أبيض» صادقة إذا وفقط إذا كان الثلج أبيض.

في حين تتطلب النظرية الدلالية مقولات ذات محتوى تجريبي حقيقي حول معاني التعبيرات اللغوية على غرار:

١١. جملة «الثلج أبيض» صادقة إذا وفقط إذا كان الثلج أبيضَ.

أو

١٢. جملة «الثلج أبيض» صادقة في اللغة العربية إذا وفقط إذا كان الثلج أبيض.

الآن تُعَدُّ (١٠) حقيقة ضرورية (تحصيلُ حاصل)؛[٦٧] وتُعَدُّ كل من (١١) وخصوصًا (١٢) أحيانًا ضروريتين أيضًا، وقد ذكرت أن ديفيدسون يميل إلى معاملتهما على أنهما أشبه بالقوانين، لكن الأمور هنا أكثر تعقيدًا. يتحدد ما إذا كانت النظريتان (١١) و(١٢) حقيقتين ضروريتين (ثابتتين ولا يمكن أن تكونا غير صادقتين) أو عَرَضِيَّتين (قد تكونان صادقتان أو لا، بناءً على الظروف) بكيفية تعريف الجمل واللغات؛ وتحديدًا، بمدى ارتباط الجمل بلغة ما ومعناها الفعلي في تلك اللغة بشروط هويتها. يمكن تعريف الجمل واللغات بطريقة تُظْهِرُ إحدى (١١) و(١٢) أو كلتيهما على أنهما حقيقتان ضروريتان؛ ولكن يمكن أيضًا تعريفهما تعريفًا أكثر عمومية، حيث لا تُدرج معاني الكلمات والجمل، وحتى انتماءاتها إلى لغات محددة، في شروط هويتها. يمكن أيضًا تمييز اللغات بدرجات متفاوتة من الدقة، مما يسمح لها بمجالات أوسع أو أضيق من التغيرات الافتراضية. سيكون الارتباط بين الجملة ومعناها في ظلِّ اتخاذ نهج مرن كفايةً، عرضيًّا فقط.[٦٨] إذا كنَّا

مستعدين للتجريد بما يكفي، فسنصل حتمًا إلى مستوى من التمييز تُرَى فيه الكلمات والجمل على أنها علامات لم تُسند إليها معانٍ بعد (منطقيًّا)؛ وهذا هو المستوى الذي يمكننا فيه القول مثلا إن العلامة «nun» نفسها تعني «الآن» في اللغة اليونانية والألمانية، ولكنها تعني «راهبة» في اللغة الإنجليزية، ولها معانٍ أخرى في لغات أخرى. يمكن إذًا أن يُفهما (١١) و(١٢) بقراءات عرضية، حيث يمكن أن تعني العبارة «الثلج أبيض» أن «العشب أخضر» في اللغة الإنجليزية أو في لغة أخرى.[٦٩] يتبين جليًّا أن ما يهم عند بناء نظرية دلالية تعتمد على شروط الصدق هي القراءات العرضية تلك؛ أي ما تعنيه العبارة «الثلج أبيض» في لغة معينة، وليس بما يجب أن تعنيه وفق معايير محددة.

يشير إتشمندي إلى أن المثال (١١) يمثل نمطًا غير مألوف من العرضية (وينطبق الأمر على (١٢) أيضًا)، إذ إنه يعطي معلومة جوهرية لا يمكن الإفادة منها إلا في حال كنتَ في وضعية لا تحتاج فيها إليها أصلاً؛ أي أنك، لكي تفهم (١١)، وبالتالي تحصل على ما تقدمها من معرفة، ينبغي أن تكون قد فهمت سلفًا الجانب الأيمن منها. ويتضح أنك إذا كنت تفهم الجانب الأيمن، فستكون تعرف سلفًا أن (١١) صادقة. يعني هذا أنك لا تستطيع استخدام (١١) لفهم معنى الجملة «الثلج أبيض» ومعنى «صادقة» معًا؛ فالمعادلة تتضمن حينئذ عددًا من المتغيرات المجهولة. تكررت الإشارة إلى هذه النقطة كثيرًا لا سيما من داميت[٧٠]؛ وهي صائبة إلى حد بعيد، لكنها لا تقوِّض مصداقية النظريات الدلالية القائمة على شروط الصدق، ولا تستلزم أيضًا أنه لا يمكن أن تستقى معرفة المعنى من معرفة شروط الصدق.[٧١] يشيع سوء فهم في هذا الشأن حقيقة؛ إذ يذكر محررو مجموعة مقالات حديثة عن الصدق أن النتيجة التي يُستخلص منها أن تكافؤيات من نمط ⌐ أ ⌐ و ⌐ يصدق أن أ ⌐ يمكن أن تمثل أساسًا تفسيريًا (مع فرض

إمكانية تعميم الفكرة لتشمل تكافؤيات تنطوي على صعود دلالي، من قبيل: «الثلج أبيض» و«جملة «الثلج أبيض» صادقة») هي أن «لا تضطلع شروط الصدق بدور جوهري في تفسير المعنى أو المضمون، وذلك تفاديًا للوقوع في مزلق الحلقة المفرغة».(٧٢) ما هي هذه الحلقة المفرغة؟ حسنًا، كما قلت سالفًا، لا يمكنك استخدام (١١) مثلاً، لشرح معنى «الثلج أبيض» ومعنى «صادقة» لشخص يجهل اللغة العربية في الوقت نفسه. لكن لا تؤثر هذه الحقيقة في الترابط المفاهيمي بين المعنى وشروط الصدق؛ فهما متداخلان، ولا ضير في هذا الترابط المتبادل؛ فمعرفة معنى جملة خبرية يعني معرفة شروط صدقها.(٧٣)

يعتمد مدى ارتباط شروط الصدق بتفسير المعنى على المقصود تحديدًا بـ«تفسير المعنى». هل نتحدث عن نشاط معلِّم اللغة؟ أو عن عمل الفيلسوف؟ يمكن في الحالة الأولى، أن يفضي تفسير معنى الجملة من حيث شروط صدقها إلى ازدياد حجم الحلقة المفرغة؛ لأن شروط الصدق هي المعاني نفسها؛ لذا مثلًا، سيكون من غير المجدي تفسير معنى جملة من لغة غير مألوفة بتحديد شروط صدقها في تلك اللغة؛ إذ سيغدو الأمر بمثابة تفسير الماء بالماء؛ أي تكرارًا للجملة ذاتها. والحال أن تكرار الجملة قد يكون بحد ذاته وسيلةً لتحديد شروط صدقها. بينما يسعى الفيلسوف في الحالة الثانية إلى مدِّ جسورٍ متينة بين مفهومي المعنى والصدق وبالتالي تكون هذه الحلقة أساسية وبنيوية. قارن مثلا بين العلاقة التعريفية بين كون الشيء أحمر وبين مظهره الأحمر. لن يكون مجديا أن نشرح لشخص لا يعرف معنى «أحمر» قائلين إن شيئا ما «يبدو أحمر»، ومع ذلك، على المستوى المفاهيمي، لا تكون الحلقة التي تربط بين هذين المفهومين مفرغة، بل أساسية لكون الشيء أحمر (من جهة) ولمظهره الأحمرَ (من جهة أخرى). ولا يتعارض المنظور التبسيطي للصدق -الذي يرى أن «هي صادقة» مجرد مسند تفكيكي- مع نظرية المعنى القائمة على شروط الصدق. ذلك

أن هذه النظرية تتبع نهج ديفيدسون لا تارسكي؛ فهي تفسر المعنى استنادًا إلى مفهوم الصدق، لا العكس، مع أنه يُفهم هنا بوصفه مسندًا تبسيطيًّا.

وعليه، قد تكون (١١) بناءً على درجة الدقة في تمييز الجمل، ضرورية أو عرضية؛ وقد تكون بالمثل قابلة للمعرفة بعد التجربة أو قبْلها.(٧٤) وإذا كانت عرضيةً قابلةً للمعرفة قَبْليًّا، فإنها ستكون شبيهة بطول عصا القياس الخاصة بكريبكه، أو بصِدْق قول: «أنا هنا الآن»، أو «أنا بهذا الطول» حين يُقال بينما يضع المرء يده على رأسه.(٧٥) لا يمكن بطبيعة الحال معرفة مضمون (١١) قبليًّا بمعنى مطلق، بل فقط بالقياس إلى فهم المرء للغة العربية؛ فإذا كان أقصى ما يعرفه المرء هو أن (١١) جملة ذات معنًى في لغة ما، فبوسعه أن يعرف قبليًّا أنها تُعبِّر عن حقيقة، وإن لم يعرف أيَّ حقيقةٍ بالتحديد تُعبِّر عنها. لكن لا تمثل هذه النسبية إشكالًا؛ فكل معرفة قبلية إنما هي نسبية لشروط معرفية سابقة. وبقدر ما يمكن للمرء أن يعرف قبليًّا ما تُعبِّر عنه (١١) (أو أنها تُعبِّر عن حقيقة ما)، فإن ذلك لأن (١١) جملة تفكيكية الصيغة، بل تفكيكية بالمعنى الدقيق؛ إذ تظهر الجملة عينها (المُميَّزة بحسب انتمائها للغة ذاتها) في الجانب الأيسر من عبارة التكافؤ، ومُستخدَمة في الجانب الأيمن. (يمكننا أن نسمح بمعنى أكثر مرونة لـ «تفكيكية» لا تكون الجملة غير المفككة وفقًا له بالضرورة مطابقة للجملة المفككة؛ سيكون هذا مهمًا لاحقًا في القسم ٣٤). إن المقولات التفكيكية بالمعنى الدقيق، وإن كانت قد تُسجِّل معلومات جوهرية وعرضية، إلا أنها لا تصلح وسيلة لنقل هذه المعلومات إلى من لا يعرفها بعد.(٧٦) والنقطة الأساسية هنا أن (١١) تحتمل قراءة عرضية، مثلها في ذلك مثل (١٢)، بخلاف (١٠). أما دعوى إتشمندي، فهي أن مقاربة تارسكي تُنتِج نوعًا خاطئًا من النتائج - أي حقائق ضرورية تتعلَّق بمضامين القضايا، أو بالجمل المُفردة بدقة- بدلًا من الحقائق العرضية التي تتعلّق بدلالة الجمل عند تمييزها على نحو أكثر تساهلًا.

لكن يبدو لي أن هذا الحجة غير موفقة إذ لم يأخذ إتشمندي في الحسبان جيدًا الطريقة التي تُولَد بها مقولات (ت) في إطار نظرية تركيبية وعَوْدِيَّة.(٧٧) أشار هو إلى أن حجته هذه لا تستند إلى ما إذا كان تعريف الصدق التارسكي «يتخذ شكل قائمة تَفِهَةٍ من الجمل، أو إن انطوى على تقنيات أخرى مثيرة للاهتمام وعَودِيَّة» (١٩٨٨، ص. ٥٧). بيد أن هذا التعليق مُضَلِّل. إذا بُنِي تعريف الصدق بناءً منهجيًّا انطلاقًا من مسلمات تُسند معاني إلى العناصر اللغوية (ما دون الجملة) ذات الدلالة الجزئية، ستكون النظريات المُولَدَة إذا شارِحة للدلالة فعليًّا. أقول «فعليًّا» لأن تلك النظريات قد تبدو تافهةً ظاهريًّا؛ (٨) و(٩) مثلا، لكن إذا وِلّدتْ بطريقة صائبة، فإن ذلك يترتب عليه، في «تتساقط الثلوج الآن» مثلا أن نخلص إلى شروط صدق (س) (ومضمونها أيضًا.) وهو محق في الإصرار على أن نظرية قائمة على هيئة قائمة كـ (٨) و(٩) لا تُعطينا بحد ذاتها معلومات دلالية؛ لكن إذا كانت النظرية قد جُرِّدت بالطريقة الصحيحة، فسواء قُدِّمت مقولاتها بصيغ مثيرة للاهتمام وغنية بالمعلومات مثل (٦) و(٧)، أو بصيغ باهتة ومفتقِرة إلى المعنى الظاهري مثل (٨) و(٩)، فإنها ستُقدِّم لنا معلومات دلالية جوهرية حقًّا. ف إذا نُظِّمت طريقة توليد مقولات نظرية الصدق تنظيمًا كافيًا، فحتى إن بدا شكل المقولات تافهًا، إلا أنها ستكون في الحقيقة ذات قيم معرفية كبيرة. إذ يمكن أن ينتهي بنا الأمر إلى تقديم مقولات نظرية ديفيدسونية للمعنى في لغة ما على هيئة قضايا تحليلية مثلما هو حال (١٠)، لكن لا يعني هذا أننا لا نتحصل على معلومات دلالية حقيقية. قد لا تقدم (١٠) هذه المعلومات بذاتها، لكن حريٌّ بوصف الطريقة التي وُلِّدَتْ بها ضمن النظرية أن يفعل.

المصادر

(١) انظر: باغين (Pagin) ٢٠١٢، الصفحات ٥٠–٥١.

(٢) قارن: ديفيدسون (Davidson) ١٩٨٤، الصفحات ١٧٢–١٧٣.

(٣) رغم ما ذهب إليه إيفانز (Evans) ١٩٨٥، المقالة ١١، لا سيما ص. ٣٣١؛ انظر أيضًا حول هذه النقطة: باغين ٢٠١٢، الصفحات ٥٣–٥٦.

(٤) انظر في هذا السياق: إيبس (Ebbs) ٢٠١٢.

(٥) انظر، على سبيل المثال: ماكدويل (McDowell) ١٩٩٨أ، المقالتان ١ و٨؛ ساينسبري (Sainsbury) ٢٠١٢، لا سيما ص. ٢٢٥؛ ويغنز (Wiggins) ٢٠١٧.

(٦) انظر هنا بخاصة: ماكدويل ١٩٩٨أ، الصفحات ٣–٩، ١٧١–١٧٣؛ ٢٠٠٧، الصفحات ٣٥١–٣٥٢؛ وقارن: ديفيز (Davies) ١٩٨١، الصفحات ٧–١٨؛ رومفيت (Rumfitt) ١٩٩٥، الصفحات ٨٥٨–٨٥٩.

(٧) حول كواين (Quine)، انظر: ١٩٦٠، الفصل الثاني. وحول ديفيدسون، انظر: ١٩٨٤، الصفحات ٢٧، ٦٢، ١٣٥، ١٤٤، ١٦١–١٦٢، ١٩٥–١٩٦. وقارن: شانتس (Schantz) ٢٠١٢، ص. ٢٧١.

(٨) ماكدويل (McDowell) ١٩٩٨أ، الصفحات ١٠٣–١٠٤، ٣٣٨، ٣٥٢. وانظر أيضًا: ليبور ولودفيغ (Lepore and Ludwig) ٢٠٠٥، الصفحات ١٥٧، ١٧٦، ٣١٦–٣١٧.

(٩) شروح مفيدة ومناقشات لمشروع تارسكي (Tarski) تجدها في: هاك (Haack) ١٩٧٨، الفصل ٧؛ ماغي (McGee) ١٩٩١، الفصل ٣؛ سوامز (Soames) ١٩٩٩، الفصل ٣؛ شير (Sher) ٢٠٠٢؛ ويغنز (Wiggins) ٢٠١٧.

(١٠) انظر: ماغي ١٩٩١، ص. ٨١.

(١١) ديفيدسون (Davidson) ١٩٩٠، ص. ٢٩٥. وقارن: ديفيدسون ١٩٩٩أ، ص. ١١٠؛ ٢٠٠٥ب، الصفحات ١١–١٢، ٢٦؛ ماكدويل ١٩٩٨أ، ص. ٤؛ غلوك (Glock) ٢٠٠٣، الصفحات ١٠٩، ١١٣؛ م. ويليامز (M. Williams) ٢٠٠٥، الصفحات ٣٠٤–٣٠٥؛ غلانزبرغ (Glanzberg) ٢٠١٣، ص. ١٦٦.

(١٢) ماكغراث (McGrath) ١٩٩٧، ص. ٧٨.

(١٣) انظر، على سبيل المثال: بيال (Beall) ٢٠٠٥، ص. ٨؛ ماغي ٢٠٠٥، ص. ١١٢، الهامش ٣.

(١٤) كابلن وليبور (Cappelen and Lepore) ٢٠٠٥.

(١٥)قارن: ماغي ١٩٩١، الصفحات ٨–٩.

(١٦) انظر: نيل (Neale) ٢٠٠١، الصفحات ١٧٣–١٧٦.

(١٧)انظر: لويس (Lewis) ١٩٨٣، الصفحات ١٧١–١٧٢؛ ساينسبري (Sainsbury) ٢٠١٢، ص. ٢٣٠؛ رومفيت (Rumfitt) ٢٠١٥، الصفحات ٢٠–٢١.

(١٨) انظر، مثلًا: سيمونز (Simmons) ٢٠١٨، الفصل ٢. وهو يستند إلى ستالنكر (Stalnaker) ١٩٩٩ ولويس ١٩٨٣، الفصل ١٣.

(١٩) انظر، مثلًا: ماغي وماكلوكلين (McGee and McLaughlin) ١٩٩٥، الصفحات ٢١١–٢١٢؛ هورويتش (Horwich) ١٩٩٨أ، الصفحات ٤٠–٤٢؛ فيلد (Field) ٢٠٠١، ص. ٢٢٢، الهامش ٢؛ دود (Dodd) ٢٠٠٨، ص. ١٣٣، مع الهامش ٢؛ سوامز ٢٠٠٩، المجلد ٢، ص. ٣٢٦، الهامش ٢.

(٢٠) قارن: داميت (Dummett) ١٩٧٨، ص. ٢٣٣؛ شابيرو (Shapiro) ٢٠٠٦أ، ص. ٢؛ غرينوف (Greenough) ٢٠١٠، ص. ١١٧.

(٢١) للتفصيل حول هذه النقطة، انظر: رايت (Wright) ١٩٩٤.

(٢٢) انظر: ماغي ١٩٨٩، لا سيما ص. ٥٣٥؛ ١٩٩١، لا سيما الصفحات ٢١٩–٢٢٠؛ فيلد ٢٠٠١، خاصة الصفحات ٢٢٥–٢٣٤، ٢٨٦–٢٨٩. وانظر أيضًا: ماغي وماكلوكلين ١٩٩٥؛ ١٩٩٨؛ ٢٠٠٤، الصفحات ١٢٥–١٢٩؛ إكلوند (Eklund) ٢٠٠٢؛ ماغي ٢٠٠٥؛ بارنز (Barnes) ٢٠١٠. يجادل سيمونز (١٩٩٣)، الصفحات ٧٢–٨٠) بأن هذه الاستراتيجية لا تحل مفارقة الكاذب، حسبما يأمل ماغي، وأنا أتفق معه في هذه النقطة، لكن لا أظن أنه ينبغي لنا محاولة حل مفارقة الكاذب ومشكلة الإبهام في آنٍ واحد، إذ تتطلب كل منهما أساليب مختلفة.

(٢٣) انظر: جاسكن (Gaskin) ١٩٩٥، الفصل ١٢.

(٢٤) تتوفر بالطبع أنظمة أقوى من KT، مثل: KTB، وS٤، وS٥ (وغيرها من الأنظمة الوسيطة). وتكمن الفروق الرئيسة بين هذه الأنظمة في طريقة تناولها للإبهام الأعلى رتبة؛ فمثلًا، S٥ لا يجيزه. لكن يمكننا هنا إغفال هذه التفاصيل؛ انظر للنقاش: ويليامسون (Williamson) ١٩٩٤، الصفحات ١٥٧–١٦١؛ ١٩٩٩؛ رايت ١٩٩٧، الصفحات ٢٢٨–٢٣٥؛ كيف (Keefe) ٢٠٠٠، الصفحات ٢٠٨–٢١١؛ شابيرو ٢٠٠٦أ، الفصل ٥؛ بوبزين ورومفيت (Bobzien and Rumfitt) ٢٠٢٠.

(٢٥) حول المنهج الفائق في التعامل مع الإبهام، انظر: كيف ٢٠٠٠، الفصلان ٧ و٨؛ غارسيا-كاربينتيرو (García-Carpintero) ٢٠١٠ب (حول التعقيدات المطلوبة لمعالجة عدم شفافية الإحالة). وقد طوَّر هذا المنهج في الأصل فان فراسن (van Fraassen) (انظر: ١٩٦٩)، حين طبقه على حالات الأسماء التي لا تُحيل إلى شيء في الواقع. لكنني أتفق مع ماكدويل (١٩٩٨أ، المقالتان ٨ و٩) في أن الجملة التي لا تعبر عن قضية بسبب اشتمالها على كلمة بلا معنى لا تمثل تحديًا جديًّا لمبدأ الثنائية الصدقية، شأنها شأن أي سلسلة لفظية لا معنى لها. وسيناقش هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفصلين الرابع والخامس.

(٢٦) انظر، على سبيل المثال: كيف ٢٠٠٠، الصفحات ١٧٤–١٨١؛ فيلد ٢٠٠٨، الصفحات ١٥٠–١٥٥.

(٢٧) انظر: بارنز ٢٠١٠، الصفحات ٦١١–٦١٢، ٦٢٠؛ وقارن: ماغي ١٩٨٩، ص. ٥٣٦.

(٢٨) داميت ١٩٩١أ، الصفحات ٧٤–٨٢. وانظر أيضًا: رايت ١٩٩٤، ص. ١٤٥؛ بوبزين ورومفيت ٢٠٢٠، §٤.

(٢٩) ماغي ١٩٨٩، ص. ٥٣٧؛ رايت ١٩٩٤، الصفحات ١٤٣–١٤٦. قارن: ماكفارلين (MacFarlane) ٢٠٠٨، الصفحات ٨٨–٨٩.

(٣٠) تنطبق ملاحظات مماثلة على قاعدتي حذف «أو»(Vel Elimination) و الرد إلى المحال (Reductio ad Absurdum)؛ انظر: فيلد ٢٠٠٨، ص. ١٦٢.

(٣١) ضد النزعة المعرفانية (epistemicism)، انظر: رايت ١٩٩٤؛ ٢٠٠٣، الصفحات ٨٧، ٩٠؛ ماغي وماكلوكلين ١٩٩٨، الصفحات ٢٣٢–٢٣٣؛ ٢٠٠٤، الصفحات ١٢٣–١٢٤؛ شيفر (Schiffer) ١٩٩٩؛ كيف ٢٠٠٠، الفصل ٣.

(٣٢) قارن بين تركيبيّة عامل التحديد (the definitely operator) في: ماغي (McGee) ٢٠٠٥، الصفحات ١٤٧–١٤٨؛ شابيرو (Shapiro) ٢٠٠٦أ، ص. ٧.

(٣٣) انظر أعمال فيلد (Field) من عام ٢٠٠١، الصفحات ٢٨٩–٢٩٠؛ ومن عام ٢٠٠٣، الصفحات ٢٧٤–٢٧٥ و٢٨١–٢٨٢؛ ومن عام ٢٠٠٨، الصفحات ١٥١–١٥٣؛ وأيضًا ويليامسون (Williamson) ١٩٩٤، لا سيما الصفحات ١٦٤، ١٩٤–١٩٥، ٢٠٠–٢٠١؛ و١٩٩٥؛ و١٩٩٦، خاصة الصفحات ٤٣–٤٥؛ وكذلك فاين (Fine) ٢٠١٧، الصفحات ٣٧١٨–٣٧١٩.

(٣٤) قابل ذلك بما أورده ويليامسون (١٩٩٥، ص. ١٧٦).

(٣٥) انظر: جاسكن (Gaskin) ١٩٩٥، ص. ١٥٥؛ بورنهولت (Bornholdt) ٢٠١٧، ص. ٣١.

(٣٦) بوبزين ورومفيت (Bobzien and Rumfitt) ٢٠٢٠، القسم الثالث.

(٣٧) غلانزبرغ (Glanzberg) ٢٠٠١، ص. ٢٢١؛ جاغو (Jago) ٢٠١٨، الصفحات ٣٤–٣٨.

(٣٨) كريبكه (Kripke) ٢٠١١، ص. ٨٠. وقارن: شير (Sher) ٢٠٠٢، الصفحات ١٤٦–١٤٧؛ سيمونز (Simmons) ٢٠٠٢، الصفحات ١١٧–١١٩؛ لايكن (Lycan) ٢٠١٢، ص. ١٤٠؛ بيال وآخرون (Beall et al.) ٢٠١٨، الصفحات ٦٤–٦٩. حول توليد المفارقة انطلاقًا من مفهومي الإحالة والتحقيق، انظر ماغي (McGee) ١٩٩١، ص. ٣٣.

(٣٩) تُناوِلَتْ هذه النقطة بإسهاب؛ انظر على سبيل المثال: ماغي ١٩٩١، ص. ٨١؛ سيمونز ١٩٩٣، ص. ٧؛ سوامز (Soames) ١٩٩٩، الصفحات ١٥١–١٥٨؛ ويليامسون ١٩٩٨أ، الصفحات ٦–٩؛ ٢٠٠٣، الصفحات ٤٢٧–٤٢٨؛ بريست (Priest) ٢٠٠٦، الصفحات ١٩–٢٠.

(٤٠) كريبكه ٢٠١١، ص. ٩٧. انظر أيضًا: سيمونز ١٩٩٣، الصفحات ٥٢–٥٣ مع الهامش ١٥؛ ٢٠٠٢، الصفحات ١١٩–١٢١؛ ٢٠١٨، الصفحات ١٤٧–١٥١ و١٦٩–١٧٠ مع الهامش ٨٩؛ بورغس وبورغس (Burgess and Burgess) ٢٠١١، الصفحات ١٢٠–١٢٣.

(٤١) قدّم ويليامسون (١٩٩٨أ، الصفحات ١٥–٢٢) محاولة مثيرة للاهتمام، مستعينًا ببورج (Burge)، لوضع مقاربة هرمية لا تقع في فخ الكاذب الانتقامي بصيغتها: « ليست هذه الجملة صادقة على أي مستوى.» الفكرة هي أن سلسلة العلامات الواحدة تغير معناها من مستوى إلى آخر مع توسع اللغة. ويليامسون محق في القول إننا لا نستطيع التنبؤ بجميع المعاني الممكنة التي قد تتخذها سلسلة علامات معينة مع تقدّمنا في التسلسل الهرمي. ولكن لنفترض أننا اجتزنا التسلسل الهرمي دفعة واحدة—في هذه اللحظة مثلًا. حينها تكون الجملة المقتبسة مفارقة بما لها من معنى راهن.

(٤٢) حول التمييز بين المفارقات الدلالية والمفارقات النَّظرية المجموعية، والعلاقات بينهما، انظر: ماغي ١٩٩١، ص. ٣٢، الهامش ١٣؛ سيمونز ٢٠٠٢، الصفحات ١١٥–١١٧؛ ٢٠١٨، الصفحات ٣–٥، و٨٥–٨٨.

(٤٣) أتبع عمومًا ما ذهب إليه بيال (Beall) ٢٠٠٩ (مع بعض التباينات غير المؤثرة هنا). قارن أيضًا: فيلد ٢٠٠٤، ص. ٨٣؛ سيمونز ٢٠١٨، ص. ٢١٣ (الذي يرفض هذا التوجه).

(٤٤) انظر: كواين (Quine) ١٩٨٦، الصفحات ١٠–١٣؛ ماغي ١٩٩١، الصفحات ٧٩–٨١؛ فيلد ٢٠٠٨، الصفحات ١٣٨–١٣٩؛ دود (Dodd) ٢٠١٣، الصفحات ٢٩٨–٢٩٩؛ سيمونز ٢٠١٨، الصفحات ٢٠٣–٢٠٧.

(٤٥) انظر: بيال ٢٠٠٩، ص. ١٦. لا تبدو لي محاولة سيمونز استخدام الكاذب الانتقامي حجةً ضد استراتيجية التناقض الجزئي (٢٠١٨، الصفحات ١٧٣–١٨١) ناجحة؛ إذ تعتمد حجته على افتراض أن «كل جملة لا يمكن أن يكون لها إلا مجموعة قيمة صدقية واحدة» (ص. ١٧٤)، وهو بالضبط ما ينكره خصمه.

(٤٦) حول مفهوم «التقويم الجزئي» (subvaluation)، انظر هايد (Hyde) ١٩٩٧؛ ٢٠٠٨، خصوصًا الفصل الرابع. وقارن: كيف (Keefe) ٢٠٠٠، الصفحات ١٩٧–٢٠٠؛ فارزي (Varzi) ٢٠٠٠؛ فيلد ٢٠٠١، الصفحات ١٤٥–١٤٦. ترفض كيف، التي تفضل مقاربة التقييم الفائق (supervaluationism)، هذا المنهج لأنه يفرض قيودًا غير مقبولة على قاعدتَي إدخال العطف والاستدلال بالنفي، لكنها في الواقع تقابل تمامًا قيود النهج الفائق على قاعدتَي حذف «أو» والإثبات الشرطي. النهجان في جوهرهما صيغتان رمزيتان متكافئتان؛ انظر: بيال وآرمور-غارب (Armour-Garb) ٢٠٠٣، الصفحات ٣١٧–٣١٨؛ فيلد ٢٠٠٨، الصفحات ٧٠–٧٢، و١٤٢–١٤٩؛ بورغس وبورغس ٢٠١١، ص. ١٢٤.

(٤٧) ثمة صيغ مختلفة لهذا الطرح، الذي كان غودل (Gödel) يؤيده؛ انظر: سمايلي (Smiley) ١٩٩٣؛ لايكن ٢٠١٢، الصفحات ١٤٥–١٤٦؛ رومفيت (Rumfitt) ٢٠١٤، الصفحات ٣٦–٥٢؛ جاغو ٢٠١٨، الصفحات ٣١١–٣١٤. ويبدو لي أن ما يطرحه سيمونز من تصور «الفردية» (مثلاً ٢٠٠٢، الصفحات ١٢٦–١٢٩) هو ضرب من حلول «خلل الجملة الكاذبة»، رغم أنه يُبدي مواقف متناقضة إزاء ذلك؛ قارن ١٩٩٣، الصفحات ٩٤–٩٦ مع ١١٦–١١٧.

(٤٨) وقد أصابت غروفر (Grover) ٢٠٠٥ في هذا الشأن، انظر الصفحات ١٧٨ و١٨٤–١٩٣.

(٤٩) انظر: تارسكي (Tarski) ١٩٩٩، ص. ١٢٦. وقارن: هاك (Haack) ١٩٧٨، ص. ١٠٣.

(٥٠) كثيرًا ما يخطئ الشراح في هذه النقطة؛ انظر على سبيل المثال: ليبور ولودفيغ (Lepore and Ludwig) ٢٠٠٥، الصفحات ٧٣، ١٣٧.

(٥١) انظر: ديفيدسون (Davidson) ١٩٨٤، الصفحات ١٣٢–١٣٤، ١٥٠، ١٧٢، ٢٠٤؛ وويغنز (Wiggins) ٢٠١٧، ص. ٣٨.

(٥٢) ديفيدسون ١٩٨٤، ص. xiv. وانظر: كولبل (Kölbel) ٢٠٠٢، الصفحات ٨٢–٨٣؛ م. ويليامز (M. Williams) ٢٠٠٥، ص. ٣١١؛ بورغس وبورغس ٢٠١١، ص. ٨٨؛ غارسيا-كاربينتيرو (García-Carpintero) ٢٠١٢، الصفحات ٤٠٣–٤٠٤؛ راي (Ray) ٢٠١٤، لا سيما الصفحات ٨٧، ٩٥، ٩٧ (مع التنويه إلى أن راي لا يميز تمييزًا كافيًا بين مشروع ديفيدسون ومشروع تارسكي)؛ هيل (Heal) ٢٠١٧، ص. ٣٠٤.

(٥٣) انظر في هذا السياق: فوستر (Foster) ١٩٧٦، الصفحات ٦–٧.

(٥٤) فريجه (Frege) ١٩٩٨، الجزء الأول، الفقرة ٣٢؛ فتجنشتاين (Wittgenstein) ١٩٢٢، الفقرة ٤,٠٢٤. انظر أيضًا: دامِت (Dummett) ١٩٧٨، ص. ٧؛ ماكدويل (McDowell) ١٩٩٨أ، ص. ١٧١؛ ويغنز ٢٠١٧، ص. ٢٩.

(٥٥) فوستر ١٩٧٦، ص. ٨.

(٥٦) انظر: كولبل ٢٠٠٢، الصفحات ٧٤–٨١.

(٥٧) انظر، على سبيل المثال: ديفيدسون ١٩٨٤، الصفحات ١٧–٢١؛ ٢٠٠٥أ، الصفحات ١٥٥–١٥٦. وقارن: سوامز (Soames) ٢٠٠٩، المجلد الأول، الصفحات ٢٤٢–٢٤٣؛ ٢٠١٠، الصفحات ٣٣، ٤١.

(٥٨) لأحدث صياغة لهذا الطرح، انظر: هوفويبر (Hofweber) ٢٠١٦، الصفحات ٢٠٧–٢٠٨.

(٥٩) انظر: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، لا سيما الصفحات ١٩٥–٢٠٧؛ ٢٠١٣ب. وقارن: شانتس (Schantz) ٢٠١٢، الصفحات ٢٦٣–٢٦٤.

(٦٠) استخدام ديفيدسون لما يسمى «حجة المقلاع» (slingshot argument) ضد القضايا، وهي لا تزال تُطرح مثلًا في عمله لعام ١٩٩٩أ، معروف بأنه مغلوط، ولا حاجة للوقوف عنده هنا؛ انظر: راسموسن (Rasmussen) ٢٠١٤، الصفحات ١٧٨–١٧٩، ١٨٧–١٨٩ (رغم أن حله يعتمد على صيغة من نظرية المطابقة في الصدق، وهي ما أرفضه؛ انظر المزيد في الفقرة §٣٠)؛ ديفيد (David) ٢٠١٨، الصفحات ٢٥٥–٢٥٦؛ جاسكن ٢٠٢٠، الفقرة §٥,٣.

(٦١) حول النقاط الواردة في هذه الفقرة، انظر: إيفنز وماكدويل (Evans and McDowell) ١٩٧٦، الصفحات xiii–xv؛ فوستر ١٩٧٦، الصفحات ١٣–١٤؛ ديفيز (Davies) ١٩٨١، الصفحات ٣٣–٣٤؛ ديفيدسون ١٩٨٤، ص. xiv، ص. ٢٦ مع الهوامش ١٠ و١١، والصفحات ١٤٩–١٥٢، ١٧٤؛ لارسون وسيغال (Larson and Segal) ١٩٩٥، الصفحات ٣٤–٣٧؛ هورويتش (Horwich) ١٩٩٨ب، الصفحات ٧٣–٧٤؛ ماكدويل ١٩٩٨أ، الصفحات ١٧٢–١٧٣؛ سيغال (Segal) ١٩٩٩، الصفحات ٤٩–٥١ (مع رد ديفيدسون: ١٩٩٩ب، ص. ٥٧)؛ ٢٠٠٦، الصفحات ٢٠١–٢٠٢؛ نيل (Neale) ٢٠٠١، الصفحات ١٥٥–١٦٧؛ كولبل ٢٠٠٢، الصفحات ٨–٩ وأماكن أخرى؛ ليبور ولودفيغ ٢٠٠٥، الصفحات ١١٠–١١٢، ١٨٥؛ هيك (Heck) ٢٠٠٧، الصفحات ٣٥٠–٣٥٧؛ سوامز ٢٠٠٩، المجلد الأول، الصفحات ٢٠٨–٢٢٠، ٢٣٠–٢٣٢؛ ٢٠١٠، الصفحات ٣٦–٣٨؛ شانتس ٢٠١٢، الصفحات ٢٦٧–٢٦٩، ٢٧٣؛ رومفيت (Rumfitt) ٢٠١٤، الصفحات ٢٩–٣٤؛ هيل ٢٠١٧، الصفحات ٣٠٤–٣٠٥؛ ويغنز ٢٠١٧، الصفحات ٣٠–٣١.

(٦٢) ديفيدسون ١٩٨٤، ص. ١٣٩؛ شانتس ٢٠١٢، الصفحات ٢٧١–٢٧٢.

(٦٣) نيل ٢٠٠١، الصفحات ١٦٤–١٦٥؛ ليبور ولودفيغ ٢٠٠٥، ص. ١٠٦.

(٦٤) حسبما يحاول ديفيدسون في بعض مقالاته المبكرة؛ قارن ١٩٨٤، ص. ١٧٦. ويدعمه في هذا فوستر ١٩٧٦، ص. ١٦.

(٦٥) يمكن التعبير عن مغزى هذه الفقرة بالقول إن مفهومي الصدق وشروط الصدق ليسا -أو لا يلزم أن يكونا بالضرورة- امتداديَّين؛ فالإكراهات التي يفرضها التفسير الجذري تتيح لنا التمييز بين شروط صدق تمتلك الامتداد نفسه، لكنها تختلف من حيث بنيتها أو طريقتها. سأعود إلى هذه الفكرة في الفقرة §٢١.

(٦٦) إتشيميندي (Etchemendy) ١٩٨٨، الصفحات ٥٦–٥٧ (بتصرف). وقارن: رومفيت ١٩٩٥، الصفحات ٨٣٠–٨٣١؛ سوامز ١٩٩٩، الصفحات ١٠٢–١٠٧.

(٦٧) زالتا (Zalta) ٢٠١٤.

(٦٨) قارن: بيكل (Pickel) ٢٠١٧، ص. ٤٧٢.

(٦٩) انظر: ماكغراث (McGrath) ١٩٩٧، الصفحات ٧٩–٨١.

(٧٠) انظر، على سبيل المثال: دامِت ١٩٧٨، ص. ٧؛ ١٩٨١، ص. ٤٥٨؛ ١٩٩١أ، الصفحات ٦٧–٧٢؛ ٢٠٠٠، الصفحات ١٧–٢٣؛ ٢٠٠٧، ص. ٣٧١. ولمزيد من الإحالات والنقاش، انظر: لارسون وسيغال ١٩٩٥، الصفحات ٣١–٣٢؛ فيلد ٢٠٠١، الصفحات ٢٢٤–٢٢٥؛ ٢٠٠٨، الصفحات ٣٥٤–٣٥٥؛ كونّه (Künne) ٢٠٠٣، ص. ٢١٨، الهامش ١٣٧؛ غوبتا (Gupta) ٢٠٠٥، الصفحات ٢١٤–٢١٥؛ باترسون (Patterson) ٢٠٠٥ب، ص. ٢٧١؛ بار-أون وسيمونز (Bar-On and Simmons) ٢٠٠٦، الصفحات ٦٢٠–٦٢٢؛ دود (Dodd) ٢٠٠٨، الصفحات ١٤٢–١٤٣؛ ٢٠١٣، الصفحات ٣١٧–٣١٨؛ سوامز ٢٠٠٩، المجلد الثاني، ص. ٣٢٦؛ ماكفارلين (MacFarlane) ٢٠١٤، الصفحات ٩٧–١٠١؛ أ. مور (A. Moore) ٢٠١٩، ص. ٨١، الهامش ٣٦.

(٧١) انظر، مثلًا: دود ٢٠١٣، الصفحات ٣١٧–٣١٨.

(٧٢) بيال وآرمور-غارب (Beall and Armour-Garb) ٢٠٠٥، ص. ٢، الهامش ٢. وقارن: داميت (Dummett) ١٩٩٧، الصفحات ١٦–١٧.

(٧٣) انظر في هذا السياق: ماكدويل (McDowell) ٢٠٠٧، الصفحات ٣٥٢–٣٥٥.

(٧٤) قارن: راتيكينن (Raatikainen) ٢٠٠٨، ص. ٢٦٠؛ أ. مور (A. Moore) ٢٠١٩، ص. ٨١.

(٧٥) إيفانز (Evans) ١٩٨٥، الفصل السابع؛ غارسيا-كاربينتيرو (García-Carpintero) ١٩٩٧، ص. ٥٤؛ فان فراسن (van Fraassen) ١٩٩٧، الصفحات ٣٥–٣٦؛ نيمتس (Nimtz) ٢٠١٧، ص. ٩٥٢.

(٧٦) انظر: غارسيا-كاربينتيرو ١٩٩٨، ص. ٣٨.

(٧٧) قارن: غارسيا-كاربينتيرو ١٩٩٦أ، الصفحات ١٣٣–١٣٧؛ ١٩٩٩، الصفحات ١٣٤–١٣٥؛ راتيكينن ٢٠٠٨، الصفحات ٢٥٢–٢٦٠.

الفصل الثالث

الإحالة والأنطولوجيا

(9) المعنى والإحالة

استهللتُ الفصل الأول بالحديث عن ركيزتين أساسيتين هما أن هناك شيئًا يسمى «التواصل اللغوي»، وأن الجمل الخبرية هي صاحبة الحركة المحوريَّة في لعبة اللغة، ومن ثم استخلصت الكلمات ومعانيها على أنها افتراضات نظرية. وقد وردت هذه الفكرة؛ أي النظر إلى معاني الكلمات على أنها كيانات نظرية لنمذجة العلاقة بين اللغة والعالم، بشكل أو بآخر في كتابات ويلارد فان أورمان كواين، ودونالد ديفيدسون، وجون ماكدويل، الذين أجمعوا أنه ينبغي أن يُرَى مغزى الجمل على أنه مبدئي مفاهيميًّا، وبأننا نخطو فيما بعد خطوة نظرية لتقديم فكرة أن للكيانات اللغوية المنفردة معاني، ذلك لنتمكن نحن «بصفتنا منظِّرين» من نمذجة ما يحدث إبان فهم المتحدثين للجمل.[1] ثمَّ ناقشت في الفصل الثاني كيف تتفق هذه الفكرة مع مشروع بناء نظرية منهجية للمعنى في اللغة. بيد أنني لم أتطرق رسميًّا بعد للمضمون (sense) والإحالة (reference)، اللذين يعدَّان دعامتين أساسيتين للمعنى (meaning) في سياق مشروع كهذا. لكنني أشرت إليهما مراتٍ متفرقة، وذكرتُ بعض الملاحظات التي وجب تناولها الآن تمهيدًا لمناقشتها فيما سيأتي من الفصول. سأرجِئ حديثي عن المضمون إلى الفصل الرابع، وأشرع في الحديث الآن عن الإحالة، وسآتخذ نهجًا افتراضيًّا لأسباب ستتجلى لاحقًا. لنطلق على البُعد الإدراكي الأساسي للمعنى «إحالة»؛ وبالتساوي، يُطلق على هذا الجانب من المعنى غالبًا اسم «الدور الدلالي».

في هذا الفصل، سأتقصَّى الفكرة التالية: بما أن الإحالة هي في جوهرها مفهوم نظري، فإن الأنطولوجيا التي تتوافق معها نظرية أيضًا. بمعنى آخر، تُستخلص الأشياء أو الكيانات نظريًّا؛ أي تستنبط من الجمل ومكوناتها الدلالية بصفتها افتراضات نظرية. علاوة على ذلك، تُعَدُّ الكيانات جوهريًّا متعلقات في علاقات الإحالة، مما يعني أنها جوهريًّا أيضًا معانٍ. (تُسمَّى المتعلقات في علاقة الإحالة اليوم «المُحال إليها» (referents). وينبغي من بابِ الدقة ووفقًا لعلم أصل الكلمة (etymology) أن تستعمل «المُحال إليها» للإشارة إلى مصدرِ علاقة الإحالة، لا إلى الهدف، بيد أن العادة جرت على استعمالها لما قد يُسمَّى المتعلقات، وسأحذو حذو هذا الاستعمال النموذجي من بابِ مُكْرَهٌ أخاك لا بطل.

وهنا اقتباسٌ جيِّدٌ يبيِّن فيه كواين الوضع النظري لعلاقة الإحالة بالطبيعة الاشتقاقية للأنطولوجيا، الذي يمدنا فعلًا بالأصول الميتافيزيقية التي تخبرنا كيف تكوَّنَ كل شيء في العالم:

«ليست الأنطولوجيا هنا لبَّ الموضوع. وقد نبَّهت حين تحدثت عن الأجسام لأول مرة أنها نظريةٌ هي الأخرى. توجَد كل الكيانات النظرية، وذلك من باب التغاضي، إلا أنها جميعًا نظرية. ولم تكن المصطلحات قابلة للرصد، بل الجُمَل. الجمل بصدقها وكذبها هي الأصل، بينما الأنطولوجيا هامشية فقط. تتضح الرؤية أكثر عندما نتأمل في تعدد التفسيرات المحتملة لأي نظام صُوَرِي متسق. نعيد النظر في نظامِ الترميز مَلِيًّا، الذي يحتوي على معجم من المسندات المفسرة ونطاقٍ ثابت لقيم المتغيرات الكمية. تحافظ الجمل في هذه اللغة على صدقها في ظل عدد لا يحصى من تفسيرات المسندات، وتعديل نطاق قيم المتغيرات مِرارًا. في الواقع، يمكن استخدام أي نطاق بنفس الحجم عن طريق إعادة تفسير مناسبة للعلاقات. إذا كان نطاق القيم لا نهائيًّا، فيمكن استخدام أي نطاق لا نهائي؛ وهذه هي

نظريـة سـكولم-لوفينهايم. تحافـظ الجمـل علـى صدقهـا تحـت ظـل كل هـذه التغيرات. ربما ينبغـي إذًا أن نَصُبَّ جام اهتمامنـا فـي صـدق الجمل وشـروط صدقهـا، عـوضَ إحالـة المصطلحـات. إذا تبنينـا هـذا الموقـف، تغـدو مسـألتا الإحالـة والأنطولوجيا ثانويتَين تمامًـا. ويمكـن للضوابط الكيانيـة أن تـؤدي دورًا فـي شـروط صـدق الجمل النظريـة، لكـن يمكـن أن تـؤدي هـذا الـدور عـدد مـن الضوابـط الكيانيــة البديلـة. (١٩٧٧، ص. ١٩٠-١٩١)

فـي البدايـة كانـت الجمـل. الجمـل جلُّهـا؛ الصـادقة والكاذبـة، ثـم كان مـا بعدهـا مجـرد بنـى فوقيَّـة نظريـة أو تحتيـة إن شـئت. تعكـس فكـرة التبديـل المنهجـي للمجـال، التـي يشـير إليهـا كوايـن فـي هـذا المقطـع، طبيعـة النظريـة لعلاقـة الإحالـة؛ وأعـود إلـى هـذه الفكـرة لاحقًـا فـي هـذا الفصـل.

وقـد عـزَّزَ فكـرة أنـه ينبغـي أن تنبثـق الأنطولوجيا ببسـاطة مـن اللغة كل مـن بـوب هيـل وكريسـبين رايـت وهـي تُعَـدُّ جـزءًا مـن برنامـج أوسـع للحركتيـن الفلسـفيتين: « النيوفريجيـة» و«النيولوجيسـية».[٢] النيوفريجيـة هـي صـورة مـن أفلاطونيـة الأعـداد، بينمـا النيولوجيسـية هـي نسـخة مُجَـدَّدة ومعدَّلـة مـن مذهـب المنطقيـة الـذي يفيد بأنـه يمكـن بنـاء علـم الرياضيـات علـى أسـس منطقيـة فقـط دون الحاجـة إلـى افتراضـات خارجيـة. (لاحـظ أن النيوفريجيـة تأتـي تحـت مظلـة النيولوجيسـية؛ وليـس العكـس. ولهـذه النقطـة أهميتهـا فـي الفصـل السـادس.) انطلاقًـا مـن مبدأ السـياق، يجـادلان هيـل ورايـت بـأن علينـا تصـور الأنطولوجيا علـى أنهـا قائمـة علـى النحـو. ويتبعـان فـي ذلـك مايكـل داميـت، الـذي رافـع فـي مواضـع عديـدة عـن منهـج أنطولوجـي ذي مقاربـة موجهـة مـن اللغـة.[٣] يلاحـظ داميـت أن المذهـب الاسـمي عنـد كوايـن يتعـارض مـع مبـدأ السـياق، بحيـث أنـه علـى أن كوايـن (علـى الأقـل فـي بعـض الأحيـان) يؤكـد علـى الوضـع النظـري لعلاقـة الإحالـة، كمـا رأينـا للتـو، فإنـه لا يشـتق هـذا الوضـع مـن مبـدأ السـياق كمـا ينبغـي.[٤] (وهـو مـا جعلـه يحيـد بيـن الحيـن والآخـر عـن الطريـق.)[٥] إن

هفوة هذا المذهب وفقًا لداميت هي محاولته رؤية ما وراء اللغة ومراقبة العالم مجرَّدا دون أن تَمَسَّهُ هذه اللغة، لمعرفة أي الكيانات موجودة فعلًا. وقد يتجلى لنا من منظور المذهب الاسمي الفريد أنَّ الأرقام مثلًا لا توجَد في العالم فعليًّا بخلافِ الأشياء المادية الأخرى؛ وهو ما قد نرجِّحه بعد تقصٍ بسيط للُّغة، وهذا ما يدفعنا إلى التفكير أنَّ في العالم موجوداتٍ ليس لها تمثيلٌ في اللغة أو تعبيرٌ. إنْ استمالنا هذا الوهم الفلسفي؛ أي وهم مواجهة مع الواقع دون وساطة اللغة أو بمعزل عنها، وإن حذونا حذو داميت وظننا أننا مخوَّلين لإدراكِ كياناتِ العالم إدراكًا آنيًّا، ثمَّ بعد أن نتخيَّرَ كيانًا بهذه الطريقة غير اللغوية، ونُلصِقه باسم نستعمله فيما بعد في لغتنا، إذًا وبحسب إطار التفكير هذا، سيبدو لنا أن أسماء العلم وهي اللبَناتُ الأولى في اللغة لا تشكِّل جزءًا منها رأسًا.(٦) وإن لم تكن الأسماء جزءًا من اللغة، فلماذا لا نتساءل - بخلاف توجيهات فريجه (١٨٨٤، ص. س) - عن معنى اسم ما بمعزل عن الجملة التي ورد فيها؟ يوجَد كيان ما أولًا، ثم نُسقِط اسمًا عليه إسقاطًا عَرَضيًّا. ما الإشكالية في هذا؟ تكمن الإشكالية في أننا سنجد - ويا للعجب! - بأن للأسماء التي أسقطناها على كيانات ما إسقاطًا عشوائيًّا قواعدَ نحوية، وذلك حتى نتمكن من استعمالها في جمل مفيدة (سواء كانت صادقة أو كاذبة) تصف ذلك الكيان المحدد، وأنَّ لها أهمية جوهرية لنتمكن من استعمال تلك الأسماء في الجمل. من أين ستأتي إذًا تلكم القواعد؟

يتجلَّى هنا أن ما يحدث هو نقيض ذلك؛ لا يمكن أن يُستَخرج النحو من أشياء مادية بحتة، فالنحو ذو طبيعة لغوية تمامًا؛ وإن كانت توجَد الكيانات أولًا ثم توضَع لها الأسماء فيما بعد، إذًا ستكون القواعد النحوية التي تضبط استعمالات الكلمات من غير أساس وغير مقبولة؛ إذ يتحتم علينا البحث عن أساس هذه القواعد في طبيعة الأشياء المادية، وهو ما لا يمكن حصوله بأي شكل من الأشكال. عند إعادة النظر في الأمر، يتطلب منا الأمر

جليًّا تحولًا جذريًّا؛ ينبغي أن نقرَّ أنه وفقًا للأولويات الميتافيزيقية، توجَد الكلمات وقواعدها النحوية أولا، ثم تنشأ الكيانات بصفتها «محالات إليها» لهذه الكلمات. ليست حقيقة أن يظهر العالم على أنه يتكون من كيانات وخصائص أمرًا مستغربًا؛ فهي ما تمخضت عنه القواعد اللغوية. يقع هذا الموقف الاسمي الذي طرحته في الفقرة السابقة في نفس الخطأ الذي نقدته في القسم ١ بالاستعانة ببنتام وفيتجنشتاين. ولتوضيحه مجازيًّا، يشبه الأمر افتراض أن بإمكاننا أن نحدد قطعة خشبية ذات شكل معين لتكون «القلعة» (في لعبة الشطرنج)، ثم نبتكر قواعد اللعبة من الصفر. إنه خطأ أن نفترض أن شيئًا ما يمكن أن يكون كائنًا - وهذا يعني: شيئًا من نوع معين - قبل أن يُثار موضوع قابليته للتسمية أو الوصف في اللغة؛ أو، عوضًا عن ذلك، ولكن بما يؤدي الغرض نفسه، بعد أن يُعطى له اسم من نوع ما، ولكن قبل أن يتحدد أن هذا الاسم هو عنصر من عناصر اللغة. وعلى النقيض، يجب أن نؤكد هنا أنه يوجَد اسم محتمَلٌ للشيء في لغة محتملة بمجرد وجوده. لا يوجد تكوين للأشياء يسبق اللغة أو يكون خارج إطارها. (سيشذَّب هذا التأكيد العام في الفصل الثامن؛ ولكن تشذيبًا لا يقوض الحجة الحالية عند إلقاء نظرة إلى الوراء)

نخلص أنفسنا من بدعة الاسمية بإدراك أن الأسماء، حالها حال جميع الكلمات، محكومة بمبدأ السياق؛ فهي في جوهرها كيانات نحوية. وبالتالي، لا يوجد منظور يسمح بمواجهة مجرَّدة مع الواقع؛ أي مُتحرِّرَة من اللغة، كما يفترض هذا المذهب. يُعَدُّ أي تفاعل مع الواقع يفترض أننا نستطيع الإشارة فيه إلى شيء ما أو تحديده بأي معنى كان، مشهدًا ينضوي على أن ذلك الشيء قد سُمِّي فعليًّا، أو قيد التسمية، أو ثمة احتمالية لتسميته. سنصرف النظر عن افتراض أن الأعداد ليست كيانات - فهي لا تختلف عن الناس أو الطاولات أو البنايات في خاصية تخولها لتكون كائنات، بمجرد

أن نتحصَّل على معرفة أنه حتى في حالة أفضل الأسماء التي رشحها الاسميون لتسمية كيانات حقيقية - أسماء الأشياء الملموسة التي لها وجود مادي فعلي في العالم وليست المجردة - كان ما يجعل هذه الكيانات المسماة حقيقية هي قابليتها للتسمية بالعناصر اللغوية الخاضعة لمبدأ السياق تماما مثلما هي الأعداد. وكما ذكرت سالفًا، جادل داميت في مواطن عديدة في كتاباته هذه الشؤون، بيد أنه أبدى، ويا للأسف، حياديته فيما يخص هذه النقطة وهو ما سيتبين لنا قريبًا في القسم (١٠).

إذًا العِبرة من مبدأ السياق أنْ ثمَّة علاقة اعتماد متبادلة بين الكلمات والأشياء؛ تشير الكلمات إلى الأشياء، ويمكن أن يشار إلى الأشياء بالكلمات. من الضروري للأشياء، على الأقل عمومًا ووفقًا للمبدأ، أن تكون قابلة للإشارة إليها بالكلمات؛ وهذه الإشارة كافية بمعنى أنها تحدد الأشياء في واقعها وكليتها. لكن الكلمات الآن هي كائنات نحوية تستقي هويتها من دورها في الجمل، ولهذا وفي حين يربط المنظرون الأشياء بصفتها «محالًا إليها» بالكلمات، فذلك يعني أن هويَّة الأشياء عينها تستند إلى اللغة. إذا كانت الكلمات تُرَبَّى في حضن النحو، فإن الأشياء تُنَشَّأ في كنفها. يوضِّح رايت في مناقشة كلاسيكية أن مبدأ السياق لفريقه يدعم «أطروحة الأولوية النحوية» التي تنص على:

«الأطروحة التي تقول إن مفهوم الكائن يأتي لاحقًا في ترتيب الشرح عن المصطلح الفردي؛ وأنه لا يمكن تقديم تفسير عام أفضل لمفهوم الكائن إلا بمفاهيم المصطلح الفردي والإحالة؛ وأن صحة السياقات الجملية المناسبة التي تحتوي على ما يُرَى - وفقًا للمعايير النحوية - مصطلحًا فرديًّا، كافية لتتكفل -إن جاز التعبير - بإحالته... لا يمكن أن يكون هناك علم فلسفي للوجود، ولا محاولة راسخة لرؤية ما وراء فئات التعبير لدينا واستبصار الطريقة التي يُعمَّر بها العالم حقًّا. (١٩٨٣، ص. ٢٤، ٥٢)

يتَّصِل مفهوما الوجود والإحالة ببعضهما بعضًا؛ يُشار إلى الكيانات جوهريًّا بالمصطلحات الفردية؛ وتشير المصطلحات الفردية جوهريًّا إلى الكيانات. ستبدو هذه الأطروحة كما لو كانت أضيق إلى حد ما من تلك التي كنت أطرحها، التي تفيد بأن علاقة الاعتماد المتبادلة بين الكيانات من جهة والعناصر اللغوية من جهة أخرى تشمل جميع الكلمات في الجانب اللغوي من العلاقة. (وتذكر أنني أعني بـ «الكلمات»، المكونات اللغوية للجمل التي يحكمها مبدأ السياق؛ أي الصيغ اللغوية عمومًا). ويطلق رايت على الكلمات التي يرى أن الأشياء ترتبط بها «المصطلحات الفردية». ما هي؟ أكتفي الآن بالقول إن هذه المصطلحات هي أدوات لغوية لتحديد الكيانات الفردية -أي ضِدَّ الكيانات العامة- في العالم. ولكنني سأعود لاحقًا إلى القضايا الاصطلاحية والفلسفية التي تطرأ هنا، وأدافع عن فهمي الأوسع لنطاق مبدأ السياق في وقت أنسب.

أفهم الأهمية الفلسفية لمبدأ السياق على أنها تشير إلى مذهب المثالية اللغوية، الذي، ووفق فهمي، هو الأطروحة التي تقول بأن اللغة هي التي تشكِّل العالم، وأن الكائنات تولَد من رحم اللغة، وبالتالي فهي معانٍ في جوهرها، وأنه يمكن أن يُعبَّر عن كل ما هو موجود بالكلمات.(٧) وبما أن اللغة، من بعض النواحي، وحسب ما نعلم، هي اختراع بشري ولم تنشأ إلا أخيرًا نسبيًّا في تاريخنا التطوري، فقد يبدو هذا الرأي، وهو في الواقع كذلك، وجهة نظر فريدة. لكن المعنى الذي تُعدُّ فيه اللغة ابتكارًا حديثًا من صنع الإنسان هو معنى تجريبي، في حين يقدِّم المثاليون اللغويون أطروحة ميتافيزيقية؛ تحمل اللغة في طياتها معاني العالم بوصفها كذلك؛ أي للغة الفعلية والمحتملة. (أليس من الممكن -أو حتى موجودًا بالفعل- أن تكون هناك كيانات، حتى وإن كانت غامضة مثل مجموعات ضخمة وعشوائية التكوين، لا تتمكن اللغة من الوصول إليها، حتى من حيث المبدأ؟ سأرجيء مناقشة هذه المسألة إلى الفصل الثامن).

يجدر بالذكر أن الفلسفة الترنسندنتالية لموقفي من المثالية اللغوية لا تستند إلى الفلسفة الكانطية. دعني أوضح لك. ارجع إلى حديث رايت عن محاولة لا أساس لها لرؤية ما وراء فئات تعبيرنا ولمحة عن الطريقة التي ينشأ منها العالم حقًّا. قد يميل المرء إلى تفسير هذا الحديث على أنه يوحي بوجود حقيقي لطريقة ينشأ منها العالم فعليًّا وتتجاوز بطبيعتها متناول اللغة (وهو في الواقع عالمٌ كانطي لا يمكن إدراكه). قد يفترض المرء في هذه الحالة، أن المثالي اللغوي ملزم بنوع من المثالية الترنسندنتالية الكانطية. لا أعتقد أن هذا ما يقصده رايت في المقطع المقتبس[٨]؛ على أي حال، ليس جزءًا هذا من استراتيجيتي. على العكس تمامًا؛ ستقوض أي مثالية ترنسندنتالية من هذا النوع في الأساس مذهب المثالية اللغوية وفق فهمي لها، لأن الأصل في هذا المذهب هو أن اللغة هي الأساس الذي يتشكَّل منه العالم دون أي استثناءات. لا يوجد عالم خفي للأشياء في ذاتها لا يمكن إدراكه باللغة. والذين وقعوا في فخ كانط هم دعاة الفلسفة الاسمية لا المثاليون اللغويون.

في المقطع المقتبس، يُلاحظ أن رايت يحصر رأيه في فكرة أن النحو هو الذي يُشكِّل دراسة الكيانات ووجودها في المصطلحات الفردية. وفي مواطن غيرها، يستعمل هذا المفهوم على المصطلحات التي تقدم «كيانات مجردة تمامًا»، وأخيرًا أكَّدَ هو وهيل أن مبدأ الأنطولوجيا الموجَّه من النحو ينطبق على المسندات أيضًا.[٩] إليك بيان تمثيلي لهيل حول هذا المذهب الموسع:

«إذا كانت الكيانات التي تنتمي إلى فئة أنطولوجية معينة هي بالضبط ما تمثله تعابير من فئة منطقية معينة، فيمكننا الدفاع عن وجود كيانات من هذا النوع بحجة أن هناك عبارات صادقة تتضمن تعابير من النوع المعني. على سبيل المثال: إذا كانت هناك عبارات صادقة تتضمن تعابير تعمل بصفتها مصطلحات فردية، فهذا يعني وجود كائنات من نوع مقابل

لهذه المصطلحات. إذا كانت المصطلحات الفردية تشير إلى الأعداد، فهذا يعني أن هناك أعدادًا. وإذا كانت هناك عبارات صادقة تتضمن تعابير تعمل بصفتها مسندات، فهذا يعني وجود خصائص من نوع ما المقابل لهذه المسندات. إذا كانت المسندات تشير إلى خصائص عقلية، فهذا يعني أن هناك خصائص عقلية؛ وينطبق الشيء نفسه على الحالات الأخرى. وفقًا للنهج الفريجي، تتحول الأسئلة المتعلقة بوجود كيانات من هذا النوع أو ذاك إلى أسئلة تتعلق بالصدق والصيغة المنطقية؛ هل هناك عبارات صادقة تتضمن تعابير من النوع المنطقي المناسب؟»(١٠)

على الرغم من التوسع التدريجي في وجهة نظرهما، إلا أن هيل ورايت حصرا مرارًا نطاق السياقات الجملية المناسبة لتوليد الأنطولوجيا في تلك التي تكون صادقة فقط، إلى الجمل التي تكون «خالية من جميع أشكال المفردات التي يمكن أن تضعف الوظيفة الإحالية المباشرة، مثل المفردات المعرفية، والنمطية، والاقتباسية، وغيرها» (٢٠٠١، ص. ٨). لكن لا يوجد شيء في المقاربة الموجهة من النحو للأنطولوجيا يبرر أيًّا من هذه القيود، وسأعيد النظر فيها وأتخلى عنها في الفصل السادس.

(١٠) الإحالة والعَنِيَّة (aboutness)

إذا كانت الإحالة مفهومًا نظريًّا، فإنها مصطلح تقني كذلك يقدِّمه منظِّرو المعنى وله دلالة تحكمها بالكامل وظيفته في خدمة النظرية المعنية. وبالتالي، فإن مصطلح «الإحالة» محصور بين جدران النظرية فقط. فهو لا يشبه مصطلحات الأنواع الطبيعية مثل «الذهب» أو «الماء»، التي لها وجود داخل النظرية وخارجها؛ فالكلمة التي لها استخدام معتاد «شعبي» قد تُطوِّعها النظرية وتُعطيها تعريفًا دقيقًا، لكنها تظل مرتبطة بهذا الاستخدام الشعبي. تشبه الإحالة مصطلح «القوة» وفق وظيفته في النظرية الفيزيائية،

حيث يؤخذ الاستعمال الصائب للكلمة بحسب النظرية، ولا يؤخذ باستعمالاتها الشعبية الأخرى. أقول تُشبه «الإحالة» مصطلحات النظرية الفيزيائية أكثر من شبهها بالمصطلحات العادية للأنواع الطبيعية مثل «الذهب»، لكن هناك تباينات جوهرية وواضحة بين المصطلحات والمواقف النظرية في الفيزياء، على أي مستوى، وتلك في النظرية الدلالية.[11] ثمة نقطتان مهمتان خصوصًا، أولاً: قد تعيش مواقف نظرية فيزيائية معينة خارج أسوار النظرية المحددة - قد يمكن الوصول إليها من نظريات أخرى - في حين أنه في الحالة الدلالية لا يوجد شيء خارج أسوار النظرية بهذه الطريقة؛ ستلزمنا الفكرة القائلة إن النظرية الدلالية قد تأخذنا إلى مجال من الكائنات التي يمكن الوصول إليها بطرق أخرى بوجود العالم النومينالي الكانطي الذي رفضناه. توجد الكائنات (بديهيًّا) على الطرف الآخر من علاقة الإحالة، ولا يمكن الوصول إليها بأي طريقة أخرى. ثانيًا، يحكم قيد الموقف القضوي مواقف النظرية الدلالية (القسم ٤)؛ إنها ملزمة بمتطلبات التفسير. لكن يعني هذا بدوره أنها تنطوي على «مسؤوليات أخلاقية» ومعيارية؛ لأن مهمة فَهْمِ المتحدثين تحكمها المعايير والقيم الإنسانية، ولا يمكن اختزالها إلى تفسيرات فيزيائية بحتة.[12]

يمكننا أن ننظر إلى أهمية «الإحالة» كونها جديرة لأنْ تكون موضوعًا لدراسة لغوية عوضَ التعامل معها على أنها مصطلح تقني. ستتقصى هذه الدراسة استخدامنا الفعلي للفعل « يحيل» ومشتقاته. وللأسف، هذه الاستخدامات عديدة ومختلفة، وليس من الواضح أن هناك أي شيء مشترك مثير للاهتمام في معاني «يحيل» ومشتقاته بينها، والتي تشمل: استخدام كلمة «أرسطو» للإشارة إلى أرسطو، واستخدام ‹أنا› للإشارة إلى نفسي، استخدام «شيرلوك هولمز» للإشارة إلى شيرلوك هولمز، وإحالة المستمع أو القارئ نحو شيء في ذهن المتحدث، إحالة الجمهور إلى إجابة قيلَتْ

سابقًا، والبحث في مرجع، إحالة مريض إلى استشاري، إحالة أطروحة دكتوراه، والشعور بألم محال. يهتم فلاسفة اللغة اهتمامًا كبيرًا بالعناصر الثلاثة الأولى من هذه القائمة، وهامشيًّا بالعنصرين التاليين، ولا يلقون بالًا البتة للأربعة الأخيرة؛ ولكن بتقييد استخدامهم لمصطلح «الإحالة» بهذه الطريقة، فإنهم بالفعل يعاملونه بوصفه مصطلحًا فنيًّا. ويا للأسف كثيرًا ما يُغضُّ البصر عن هذه النقطة. على سبيل المثال، في مؤلَّف أكاديمي حديث بعنوان «كتاب الإحالة» (ثمَّة تورية في هذا العنوان)، يبدو أن جون هوثورن وديفيد مانلي يعاملان «الإحالة» رسميًّا على أنها نوع طبيعي، ويعترفان فقط اعترافًا عابرًا وفي حاشية متأخرة بأن «الإحالة» في تطبيقهما على غرار تطبيقات فلاسفة آخرين، هي في الواقع «مصطلح فني».(١٣)

إذا كانت «الإحالة» في فلسفة اللغة مصطلحًا فنيًّا، فإنه يحتاج إلى تعريف محدد؛ إذ سيكون من غير العلمي أن يستند الفيلسوف إلى «فهم بديهي» لماهية الإحالة تمامًا كما سيكون من غير العلمي أن يعتمد الفيزيائي على فهم بديهي لماهية القوة. لكن ما نخلص إليه هو أن المناقشات حول الإحالة غالبًا ما تنتهك هذا المبدأ الأساسي، وتبحثُ المفهوم دون الاعتماد على أكثر من البداهة العشوائية. يشيع أن يفترض الكتَّاب أن الإحالة لا يجب أن تكون ببساطة مكافئة لفكرة الدور الدلالي النظري (بحيث يكون المحال إليه من كلمة ما هو نفسه قيمتها الدلالية)، ولكن يجب كذلك أن تكون مقيدة أو محكومة بزعمِ أن الأسماء العلم للأشياء المادية هي تعبيرات إحالية مثالية. وهما بتبنيهما هذا النهج يُمسكان بالخيط ذاته الذي أمسكه داميت، وهو نهج يبدو أنه يتعارض تعارضًا جليًّا مع نقده الحازم للفكر الاسمي المذكور آنفًا. في بعض الأحيان، حسبما رأينا، يهاجم داميت الاسميين بحجة أن الفهم الصحيح لمبدأ السياق يُظهر أن تحفظاتهم بشأن المجردات لا أساس

لها؛ بينما في أوقات أخرى يبدو أنه يتجاوز مبدأ السياق ليسجل تحفظاته الخاصة -وهي اسميَّة واقعيًّا- حول استحقاق الكائنات المجردة أن تُعَدَّ كيانات أصيلة.(١٤) ربما هناك ازدواجية مشابهة لأهمية مبدأ السياق لدى فريجه.(١٥) (أحيانًا يُقترح أن داميت لم يكن متناقضًا في هذا الصدد بقدر ما أن وجهات نظره تغيَّرت مع مرور الوقت.(١٦) لم يعترف داميت نفسه بأي تغيير في موقفه، على حد علمي، ويبدو لي أن تفسير ذلك على نحو حسن النية هو تفسير مفرط في التسامح).

توماس هوفويبر أحد الفلاسفة الذين يحذون حذو داميت في افتراضهم أن أسماء العلم هي تعبيرات إحالية نموذجية والذي يرى أن الإحالة «هي بامتياز العلاقة التي تربط بين الاسم العلم والشيء الذي يسميه». وعلى النقيض من ذلك، يضيف هوفويبر أن «الجمل التي تبدأ بـ (that-clauses) لا تبدو للوهلة الأولى أسماء. فهي لا تشير إلى شيء ظاهري، بل تحدد مضمون اعتقاد ما». وفي مواضع أخرى، يذكرنا بأن «لا شيء»، و«جدا»، و«كثيرا»، و«إذا»، و«عدد قليل من الكلاب التي تنبح» هي تعبيرات غير إحالية.(١٧) هنا نرى المحاولة المستميتة للاعتماد على الحدس أو البداهة ضمن مسألة نظرية بحتة؛ يؤكد هوفويبر، دون تبرير أو تفسير، أن ثمة تعبيرات معينة تمثل أشياءً وأخرى لا تفعل. ما معنى «تمثل»؟ لا يُخبرنا بذلك. إذا كانت العبارة تُستَعملُ بمعنى تقني، فنحن بحاجة إلى تعريف هنا؛ ولكن إذا كانت تُستخدم بمعناها المعتاد، فإن الحجة تُقوَّض، لأن في المعنى العادي لـ«تمثل»ـــ وهو يحل محل، أو يقوم مقام، لا يُمثل أي علامة، أي شيء. لا تحل الأسماء العلم محل الأشياء أكثر مما تفعل الجمل التي تبدأ بـthat (أن). سيكون ذلك بمثابة نظرية لاغادو للإحالة، التي كانت محل تندُّر عند سويفت؛ على أن أرسطو وديكارت كانا قد تبنياها، وأعاد إحياؤها فيتجنشتاين في كتابه «رسالة فلسفية منطقية»، إلا أن هذه الرؤية فقدت

مصداقيتها منذ زمن بعيد.[١٨] يجعل ربط الإحالة عمليًّا بفكرة «نموذجية» عن «التمثيل» عديمة الفائدة لأغراض فلسفية.

مرة أخرى، يكتب ريتشارد هيك، بعد أن وافق على أن مبدأ السياق معقول فيما يتعلق بالمضمون، قائلًا: «عندما يُفهم بصفته مبدأ يتعلق بالإحالة، فإن مبدأ السياق يغدو أقل وضوحًا بكثير» (٢٠١١، ص. ٢٠١). ولكنه لم يخبرنا ما هي الإحالة، فكيف يمكننا الحكم؟ إذا كان، كما اعتقد فريجه، المضمون وسيلة عرض الإحالة، فمن المتوقع أن ينطبق مبدأ السياق المتعلق بالمضمون تلقائيًّا على الإحالة أيضًا. وكما ذكرتُ، فإنني سأرجئ مناقشتي المفصلة حول المضمون للفصل التالي؛ النقطة التي نحتاجها هنا هي مجرد الملاحظة العامة أنه إذا كانت «الإحالة» مصطلحًا تقنيًّا يشير إلى الجانب المعرفي الرئيس للمعنى، كما حددته سالفًا، الذي يُعرف أيضًا بـ«الدور الدلالي»، فإن أي مبدأ سياق ينطبق على المعنى عمومًا، وتحديدًا على ذلك الجانب من المعنى الذي يؤدي إلى القيمة الدلالية، كما هو الحال مع الدور الدلالي، فمن الطبيعي أن ينطبق على الإحالة أيضًا. ومن غير المجدي أن يُقال لنا إن «القيمة الدلالية للمصطلح المفرد هي المحال إليه فقط»[١٩] إذا كان هذا القصد منه أن يكون مفيدًا وليس مجرد تحديد، كما سيكون بالنسبة لي (على أن هذه الصياغة مضللة بتقييدها بالمصطلحات المفردة؛ القيمة الدلالية لأي عنصر لغوي ذي دلالة هي بديهيًّا المُحال إليه). وليس من الحكمة في شيء أن يُقال لنا أن «أ» هو «ب»، حيث «أ» و«ب» كلاهما مصطلحات تقنية غير معرفة بعد. يحاول داميت التعامل مع هذه المعضلة بتحديد القيمة الدلالية للاسم العلم على أنها «حامِلُه».[٢٠] ويعطي هذا انطباعًا بأنه مفيد معرفيًّا، لأن «الحامل» على عكس «محال إليه»، هي كلمة عادية تستخدم في الحياة اليومية. ولكن هذا الانطباع مضلل، لأن «حامل» في هذا السياق يعمل بصفته مصطلحًا تقنيًّا. القيمة الدلالية للاسم

العلم هي حامله: حسنًا. وما هو ذلك؟ نحن بحاجة إلى نظرية تخبرنا.

قد يكون هناك تقدير عام لحقيقة أنه، كما يقول مانويل غارسيا-كاربينتيرو: «ماهية الكلمات هي مسألة نظرية محضة، ولا يجب أن تحدد بناءً على بداهة المتحدثين العاديين» (٢٠١٨، ص. ١١٤٥، التأكيد لي). ويا للأسف، لا يغطي هذا الإدراك، إذا كان موجودًا عند فلاسفة اللغة فعلًا، النظرية المتعلقة بعلاقة الإحالة. قد يوافق العديد من الفلاسفة على تأكيد مايكل غلانزبرغ أن «الدلالات تعين القيم الدلالية تعيينًا أوسع بكثير مما توحي به الفكرة الحدسية للإحالة» (٢٠٠٩، ص. ٢٨٧)، بدلاً من أن يقدروا أنه، إذا كان ثمة فكرة «حدسية» للإحالة، وأشك في ذلك، فإنه ليس لها دور تلعبه في الدلالات الصورية، تمامًا كما أن الفكرة الحدسية لـ«الكتلة» (والتي توجد) ليس لها دور في الفيزياء. في تكملة الجملة المقتبسة في الفقرة السابقة، يلاحظ هيك أنه «ليس من السهلِ أبدًا معرفة لماذا يجب أن تكون حقيقة أن «ستة» تسهم إسهامًا معتادًا في مدلولات الجمل التي ترد فيها تدل على أن لها إحالة في جوهرها» (٢٠١١، ص. ٢٠١). قدَّم راسل نفس التمييز بالضبط بين المعنى والإحالة.[21] الرد على كل من راسل وهيك هو أن ترك «الإحالة» غير معرفة، على أساس أننا نفهمها بديهيًّا، هو إجراء غير سليم؛ ولكن عندما يُحدد «المحال إليه» لعنصر لغوي على أنه قيمته الدلالية، ذلك الكيان، سواء كان ملموسًا أو مجردًا، الذي يخصصه المنظر لكلمة في نمذجة البعد الإدراكي الأساسي للفهم، فإنه (كما أشرت في القسم ٧ في سياق نقدِ ديفيدسون)، إذا كانت الكلمة «ستة» تسهم اعتياديًّا في مدلولات الجمل التي ترد فيها، فإن ذلك يعني أنها تمتلك إحالة في جوهرها.

لقد كنت أندد بميل فلاسفة اللغة إلى التحدث عن مفهوم غير تنظيري للإحالة. بيد أن الوضع حقيقةً أدهى وأمر. وليس ذلك لأن علاقة الإحالة

في المناقشات النظرية مجرَّد أمر يُدرَك بديهيًّا؛ ولكن لأن الأمر يمتد حتى إلى «التعيين الشيئي (de re)»، والذي يُعَد مفهومًا تقنيًّا لا لبس فيه كما قد نظن. على سبيل المثال، يقترح روبين جيشيون في نهاية مقال حول «الإيمان التعييني » (de re belief)، والذي لم تُعرف فيه عبارة «de re» ولو لمرة واحدة، أننا يمكننا «الحفاظ على الفهم الحدسي الأساسي للإيمان التعييني بصفته إيمانًا بشيء معين، مع الاعتراف بإمكانية وجود إيمان تعييني دون وجود شيء للإيمان به.»[٢٢] ولكن إذا كان كل ما نعتمد عليه هو فكرة أن الإيمان التعييني «يتعلق بشيء معين»، فلا عجب أننا سنشعر أننا قادرون على الاستنتاج بأن الإيمانات التعيينية قد لا ترتبط بكيان معين تشير إليه (مادي أو ملموس)، لأن مفهومنا الأولي عن «التعيين» كان غامضًا جدًّا لدرجة أنه لم يقدم لنا أي توجيه حول هذه المسألة؛ فبعد كل شيء، ينطبق التحليل المقترح ، بمعنى حدسي تمامًا، على مجموعة واسعة من الإيمانات، بما في ذلك تلك التي تتضمن أوصافًا محددة،[٢٣] وأوصافًا غير محددة، وكميات وجودية، وحتى كميات كليَّة؛ وهناك معنى جيد يجعل كل هذه التعبيرات، دون أن تفقد قابليتها للفهم، غير مرتبطة بشيء ملموس.

حسبما رأينا للتو، يفسر جيشيون فكرة التعيين الشيئي (de re) من حيث علاقة «العَنِيَّة»؛ وهذا هو الملاذ المعتاد للفلاسفة الذين يعدُّون الإحالة مفهومًا بديهيا بدلاً من تعريفه.[٢٤] وحتى غاريث إيفانز استهلَّ عمله الرائد «الإحالة وأشكالها» باقتباس قول بيتر فريدريك ستراوسون: «مهمة منع السؤال [«عن ماذا (من، أي واحد) تتحدث؟»] هي مهمة الإحالة»، وعلى أن إيفانز حقيقة عرَّف الإحالة في متن ذلك العمل.[٢٥] يكتب ستيفن يابلو (وهو يدرس ما إذا كانت تحيل الأسئلة غير المباشرة إلى شيء معين):

« لا أعني بسؤالي، «هل هي إحالية؟» «إن كان هناك نحاة مونتاغيون أو علماء دلالات رسمية آخرون في مكان ما قد ابتكروا قيمًا دلالية معقدة لها،

مثل وظائف من العوالم إلى وظائف من العوالم والأزواج المرتبة للأشياء إلى قيم الحقيقة؟» ستكون الإجابة عن هذا السؤال نعم تقريبًا بغض النظر عن نوع الكلمة الذي تتحدث عنه - بما في ذلك الروابط وحروف الجر والفاصلة العليا (الأبوستروف 's'). بل أعني، هل هي إحالية تمامًا كما هي المصطلحات المفردة؟ بحيث يمكن القول قولا معقولا أن الشخص الذي يستخدم سؤالًا غير مباشر يتحدث عن محال إليه؟، أو يدعي أنه يتحدث عن محال إليه مزعوم؟»[٢٦]

بيد أن هذا النهج المباشر ينمُّ عن إلقاء للكلام على عواهنه؛ تُعَدُّ فكرة «*العَنِيَّة*» أو «عن ماذا نتحدث» فضفاضة للغاية وغير رسمية في تطبيقاتها العادية وآثارها بحيث لا تبرر افتراضنا أنها تنحصر في نطاق مخصوص من التعبيرات اللغوية، وربما على المصطلحات المفردة (بغض النظر عن كيفية تحديدها).[٢٧] إذا قلت «سقراط حكيم» وسُئلت «عمن/عن ماذا تتحدث؟»، قد ترد، اعتمادًا على السياق، بأي من «سقراط»، «الحكمة»، و«الكينونة الوصفية (التجسيد)». في السياقات المناسبة، قد تشارك الروابط وحروف الجر وحتى الفاصلة العليا في فعل «*العَنِيَّة*» أيضًا؛ إذا قلت «القطة على السجادة»، قد أتحدث، استنادًا إلى السياق، بالضبط عن العلاقة بين شيء ما فوق شيء آخر؛ وإذا قلت «هذا الكتاب لماري»، قد أتحدث، مرة أخرى اعتمادًا على السياق، بالضبط عن الملكية (العلاقة بين شيء ما وملكه لشخص ما). في الواقع، ليس هناك حاجة لإضافة عبارة «اعتمادًا على السياق» في هذه الحالات؛ قد يدفعني السياق إلى التركيز على علاقة الفوقية أو الملكية، ولكن ثمة معنى وجيه يجعلني أتحدث عن كل هذه الأمور في جميع السياقات التي أستخدم فيها الجمل المطابقة. (لاحظ، على سبيل التباين مع أحد قيود هيل ورايت على الوجودية الموجهة من النحو، أن هذه النقطة تنطبق بغض النظر عما إذا كانت الجمل المعنية صادقة أو كاذبة).[٢٨]

لذا يمكننا القول إنه إذا كانت قائمة القيم الدلالية لدى مونتاغيو أو أي منظر آخر، سواء كانت معقدة جدًّا أو غير ذلك، تنجح في تمثيل ما يحدث عندما نستخدم الجمل للتواصل، فإن تلك القيم الدلالية هي ببساطة ما نتحدث عنه.[٢٩] وهذا ما يؤكد على أن الإحالة هي علاقة نظرية. «العَنِيَّة»، بالمعنى الذي يدرسه منظِّرو المعنى، هو علاقة بين شيء لغوي وما تخبرنا به النظرية أن هذا العنصر اللغوي يحيل إليه. قد يكون المحال إليه كائنًا ماديًّا عاديًّا أو مجردًا، ولكنه يكتسب صفته مُحالًا إليه من النظرية - وذلك، بالنظر إلى الموجِبات الأنطولوجية التي نوقِشت سابقًا حول عدِّه كيانًا ما. ولا يوجد ما يمنع النظرية من تعيين إحالة لأي عناصر صرفية تحمل دلالة معنوية؛ لذا سيُعَيَّن محال إليه للفاصلة العُليا + ال (s)، وينطبق الشيء نفسه على علامات الترقيم.[٣٠] ينطبق ما قلته عن «العَنِيَّة» تمامًا على مفهوم يُزعم أنه أكثر تقييدًا والذي يحاول الفلاسفة أحيانًا العمل به، وهو مفهوم «العَنِيَّة المباشرة». يذكر ترينتون ميركس، متبعًا كيت فاين، أن «العَنِيَّة المباشرة بكائن هو أن يكون الكائن نفسه هو محور الحديث، وليس حسبما يوصف ذلك الكائن أو يُقدَّم.»[٣١] بيد أن هذا القيد لا يُعدُّ عائقًا حقيقيًّا؛ «هذا الكتاب لماري» يتعلق مباشرة بالملكية؛ و«القطة على السجادة» تتعلق مباشرة بعلاقة الفوقية، وهكذا. في بعض السياقات، تكون الطريقة التي يُقدَّم بها الكائن في اللغة (المعنى الفريجي) مهمة، لكن في العديد من السياقات، وربما في معظمها، نكون مهتمين فقط بالمحال إليه، بغض النظر عن كيفية تقديمه.[٣٢] وينطبق هذا على كائنات مثل الملكية والفوقية بقدر ما ينطبق على الأشخاص والمباني. (التباين المقصود، عندما يستند الكُتَّاب إلى مفهوم «العَنِيَّة المباشرة»، غالبًا ما يكون مع الطرق الوصفية لتقديم الكائن؛ ولكن في الفصل الرابع سأجادل بأن الأوصاف لا تشير إلى الكائنات التي تفي بها).

يمكن الشعور بأفضلية النهج المبني على الدلالات في حلِّ الأسئلة الأنطولوجية مقارنةً بالمنهجية التي تستخدمها الميتافيزيقا التقليدية. وإليك ما يقوله ثيودور سايدر:

«تأمل في مسألة وجود الثقوب. لا الثقوب السوداء، بل الثقوب العادية، مثل تلك الموجودة في الجبنة السويسرية. قد يجيب أحد ما: «بالطبع الثقوب موجودة؛ لدي ثقب في جوربي الآن». فيرد الفيلسوف: «حسنًا، أرى الجورب، وأرى أن فيه «ثقبًا»، إذا جاز التعبير. ولكن لماذا نعتقد أنه بالإضافة إلى الجورب، يوجد كيان آخر حقيقي، وهو الثقب؟ ما نوع هذا الكيان الغريب؟ لماذا لا نعتقد بدل ذلك أن ما يوجد فقط هو الجورب المثقوب؟ (٢٠١١، ص. ١٦٦).»

لماذا يضيف الفيلسوف في قصة سايدر عبارة «إذا جاز التعبير» بعد قوله «أرى أن في [الجورب] ‹ثقبًا›؟» بافتراض أن في الجورب ثقبًا فعلًا، يمكن للفيلسوف، مثل أي شخص آخر، أن يرى ببساطة أن فيه ثقبًا.(٣٣) ومعنى الجمل مثل «يحتاج هذا الجورب إلى رقع؛ انظر إلى هذا الثقب!» (مع الأخذ في الحُسبان تحديد المعايير السياقية المناسبة) يضمن أن هناك أشياء مثل الثقوب. قد يرد سايدر بأن تجربتنا ستكون هي نفسها إذا كان هناك فقط الجورب المثقوب، وليس الثقب بالإضافة إليه؛ ولكن النقطة هي أن الثقب ليس إضافة إلى الجورب المثقوب. يعد الاقتراح بأن الحديث عن ثقب في الجورب بدلاً من الحديث عن جورب مثقوب يحمل التزامًا أنطولوجيًّا إضافيًّا وغير ضروري اقتراحًا مغلوطًا. (هذا، كما أرى، هو الحدس النيوفريجي الأساسي). إذا كان لديك جورب مثقوب، فإن الثقب فيه يأتي تلقائيًّا، من الناحية الأنطولوجية. يؤدي النهج المبني على مبدأ السياق إلى إزالة الغموض عن السؤال الفلسفي «هل توجد ثقوب؟» بحيث يصبح سؤالًا عاديًّا حول ما إذا كانت بعض الجمل اليومية المتعلقة بالثقوب ذات

معنى. يسمي سايدر هذا النهج «الأنطولوجيا السهلة» (٢٠١١، ص ١٨٩-١٩١)، وكان هذا اللقب، الذي قُصِد به أن يكون نوعًا من الانتقاد، قد التصق به، ولكنه سيحقق غرضه الانتقادي فقط إذا كانت الأنطولوجيا السهلة طريقة خاطئة لممارسة الأنطولوجيا - إذا كانت هناك طريقة أخرى، أكثر تعقيدًا، أفضل - ولكن الدرس الذي نستفيده من مبدأ السياق هو أن الأنطولوجيا السهلة هي السبيل الأمثل.(٣٤)

يميز ديفيد تشالمرز (٢٠٠٩) بين ما يسميه النهجين «الخفيف» و «الثقيل» في الأنطولوجيا؛ المقصود بـ الواقعية الخفيفة هو أن تتوافق تقريبًا مع استراتيجية موجَّهة من اللغة تتعامل مع الأسئلة الأنطولوجية بصفتها أسئلة وجودية عادية، لتُحَلَّ بإجراءات استقصائية مناسبة؛ بينما تميِّز النزعة الإسمية الثقيلة بين الادعاءات الوجودية «العادية» و«الأنطولوجية». (هذا التمييز هو امتداد لتمييز كارناب بين الأسئلة الداخلية والخارجية، حسبما يشير تشالمرز: المرجع نفسه، ص. ٨٠). يسمح المُنَظِّر الذي يتبع النهج الثقيل بعبارة مثل «هناك أعداد أولية لا نهائية» أن تكون صادقة بالمعنى العادي، وأن تستلزم «وجود أعداد» بالمعنى العادي نفسه؛ ولكن في المعنى الأنطولوجي الخاص، يُسمح لمن يتبع المذهب الاسمي أن يَعُدَّ هذا الادعاء الأخير (وبالتالي الأول أيضًا) كاذبًا. في المقابل، يرفض الواقعيون متخذو النهج الخفيف، أو يجب أن يرفضوا، اتساق التمييز نفسه بين الأسئلة العادية والأنطولوجية؛ فجميع الأسئلة الوجودية من وجهة نظرهم هي أسئلة عادية.(٣٥) بينما لا توجد قيمة فلسفية للفئة «الأنطولوجية» الخاصة هنا.

وهنا أحتاج أن أضع بعض النقاط على الحروف. أرى أن الأنطولوجيا والإحالة مفهومان نظريان مترابطان، وأن الكيانات بالتالي هي فرضيات نظرية. لكنني أيضًا أسير في رِكاب الواقعي «الخفيف»، الذي يرى أن أسئلة الوجود هي أسئلة عادية. هل يمثل هذا الجمع بين الآراء مشكلة؟

لا. تُعَدُّ أسئلة الوجود عادية بالمعنى الحالي للكلمة لأنها تُطرح في حياتنا اليومية، التي تشمل في هذا السياق بحوثنا العلمية، وغالبًا ما تكون ذات أهمية كبيرة لنا، وأحيانًا تكون مهمَّة لبقاء النوع البشري. بدءًا من السؤال عما إذا كان هناك مصدر غذائي موجود في المنطقة المجاورة، إلى ما إذا كان هناك بركان نشط، من السؤال حول وجود تغير مناخي من صنع الإنسان إلى ما إذا كان هناك كويكب كبير في مسار تصادم مع الأرض في القرنين المقبلين، هذه الأسئلة هي ذات أهمية بالغة لنا. ولكن موضوع «الكيانية» هو أمرٌ مختلف؛ لا يقلق أحد في سياق الحياة اليومية أو في ممارسات العلوم العادية ما إذا كان مصدر الغذاء، إذا وُجد، كيانًا أم لا. إذا كان الثقب في جوربك يحتاج إلى رقْعٍ، فلن يكون من المفيد أن يخبرك أحدهم أنه، حتى مع ذلك، ليس كيانًا. تقسيم الأشياء التي نتحدث عنها إلى كائنات وغير كائنات هي خطوة فارقة فلسفيًا.

أ: ما يشغلني حاليًّا هو مكان خرطوم الحديقة؛

ب: لحظة، هل يُعَد مكان خرطوم الحديقة حقًّا كيانًا؟

وهذه محادثة لن يتناهى إلى سمعك مثلها من سقيفة مزرعة جارك. يقع العلم العادي وفرضياته في الجانب غير النظري من التمييز بين ما هو نظري وغير نظري الذي اعتمدت عليه فيما يتعلق بادعائي أن الإحالة علاقة نظرية، على أن البحث العلمي هو، بمعنى آخر للكلمة، نشاط نظري. وبيت القصيد الذي نرمي إليه في بداية هذه الفقرة هو أننا نتعامل هنا مع معنيين لكلمة «نظرية»، أحدهما ميتافيزيقي والآخر علمي. في البداية كانت الجملة ذات المعنى؛ هذا هو المعطى، وكل شيء آخر يُفترض نظريًّا بمعنى أنه يُستنتج تجريديًّا شرطًا ضروريًّا من واقع الجمل المعطاة. تُفترَض الكلمات ومعانيها، وتلك المعاني هي كيانات. لكن، بمجرد الدخول في نطاق الكيانات المستنتجة تجريديًّا - وبمجرد انتهاء الجزء الميتافيزيقي

من العملية، إذا جاز التعبير - يمكننا إجراء تمييز إضافي بين النشاط العادي والنشاط النظري، حيث يشمل الأخير الآن العلم.

(II) حُجَّة التبديل

لقد قلنا إن نظرية المعنى تعمل عن طريق ربط كلمات لغة الموضوع بكيانات محددة في الميتالغة بصفتها محالات إليها. الآن، إذا اتسع نطاق التكميم في الميتالغة اتساعًا واسعًا بما فيه الكفاية، فإن من السهل إثبات أنه يمكن أن يمتثل لتبديل منتظم وغير تافه، دون أن تتغير القيم الصدقية للجمل في لغة الموضوع. يقول هيلاري بوتنام:

«إذا حدث أن ساوى عدد القطط عدد حباتِ الكرز، فإنه يتبع من النظريات في نظرية النماذج (حسبما يلاحظ كواين في المقطع المقتبس أعلاه في القسم (٩)) أن هناك إعادة تفسير للغة بأكملها تترك جميع الجمل دون تغيير في القيم الصدقية، مع تبديل الامتدادات لكلمتي «قطة» و«كرزة». (١٩٨١، ص. ٤٤)»

الفكرة هي أننا نقدم ما يسميه كواين دالة الوكيل (function proxy)، التي تربط مجال الكائنات بنفسه ربطًا غير تافه (أي أننا لا نأخذ التطابق في الحسبان)، والتي تربط جميع العمليات لتلك الكائنات بعمليات مكافئة على المجال المُبدَّل، مكافئة بالمعنى المحدد، أي أنها تؤدي إلى نفس توزيع القيم الصدقية على جمل لغة الموضوع.[٣٦] تربط دالة الوكيل كل مسند بمسند مختلف له نفس عدد العناصر في الامتداد. بدلاً من أن نقول عن كائن x إنه G، نقول عن كائن f(x) في المجال المُبدَّل، حيث f هي دالة الوكيل، إنه f(G)، حيث تُعَرَّف الدالة بحيث أن الكائن الهدف f(x) يحقق المسند الهدف f(G)، فقط إذا كان الكائن الأصلي x يحقق المسند الأصلي G. قد يكون المجال محدودًا أو غير محدود. هذه هي النقطة من إشارة

كوايـن، فـي المقطـع الطويـل المقتبـس فـي بدايـة هـذا الفصـل، إلـى مبرهنـة سـكولم-لوفينهايم، والتـي أشـار إليهـا أيضًـا بوتنـام فـي المقطـع المقتبـس للتـو. وفقًـا لهـذه المبرهنـة، يمكـن لنظريـة مـن الدرجـة الأولـى القابلـة للعـد والتـي تحتـوي علـى نموذج غير محدود أن تُمَثَّلَ فـي مجال بـأي عدد غير محدود. لـذا، مهمـا كانـت عدديـة العالـم، بشـرط أن تكـون غيـر محـدودة، يمكـن إعطـاء أي نظريـة مـن الدرجـة الأولـى القابلـة للعـد، التـي يوفـر العالـم نموذجًـا لهـا، نموذجًـا بديـلًا غيـر متماثـل. (مـن الاتجـاه المعاكـس، بمـا أن أي نظريـة مـن الدرجـة الأولـى المتسـقة والتـي تحتـوي علـى نمـوذج لا نهائـي قابـل للعـد يمكـن تمثيلهـا فـي مجـال بـأي عـدد غيـر محـدود، فمـن المفتـرض أن يكـون لهـا نمـوذج بعـدد مكافـئ لعـدد العالـم، بحيـث يمكـن جعلهـا بتحويـل تناظـري بسـيط صادقـة للعالـم)[٣٧] ولكـن الإشـارة إلـى مبرهنـة سـكولم-لوفينهايم علـى أنهـا شـائعة فـي مناقشـات حجـة التبديـل، هـي فـي الواقـع تضليـل إلـى حـد مـا، لأن تلـك الحجـة لا تحتـاج إلـى أن تُدمـج فـي منطـق مـن الدرجـة الأولـى، فـي حيـن أن مبرهنـة سـكولم-لوفينهايم تفعـل ذلـك (فهـي تفشـل فـي المنطـق مـن الدرجـة العليـا)، لـذا فـإن الفكرتيـن غيـر متصلتيـن جوهريًّـا.[٣٨]

فـي سـياق التفكُّـر فـي مشـروع بنـاء نظريـة منهجيـة للمعنـى فـي لغـة معينـة، يُعتقـد أحيانًـا أن إمكانيـة تعريـض مجـال الميتالغـة (اللغـة التحليليـة) للتبديـل يثيـر مشـكلة للأطروحـة التـي تقـول إن الإحالـة مفهـوم نظـري.[٣٩] لمـاذا ذلـك؟ بصفتنـا مُنَظِّريـن نسـعى إلـى الوصـول إلـى تفسـير للغـة الموضـوع، نواجـه فـي البدايـة جمـلًا تامـة، وغرضنـا الأخيـر هـو توفيـر تحديـدات للمعنـى لهـذه الجمـل. لتحقيـق هـذا الهـدف، نحتـاج إلـى اتبـاع طريقـة متسـقة وكافيـة تجريبيًّـا لتفكيـك جمـل لغـة الموضـوع المدخلـة إلـى كلمـات (تذكـر أن هـذا يعنـي: إلـى مكونـات أساسـية ذات أهميـة مورفولوجيـة (صرفيـة)). لنفتـرض أن لدينـا مثـل هـذه الطريقـة. ولنفـرض أيضًـا أننـا نعـرف القيـم الصدقيـة لجمـل مدخلـة محـددة،

في الواقع، يمكننا أن نفترض جَدَلًا أننا نعرف القيم الصدقية لكل جمل لغة الموضوع (تعميم مثالي لسيناريوي الميتافيزيقي الأساسي في القسم ١). إلى أي مدى تقدمنا في مشروعنا التفسيري؟ قد نتخيل أننا تقدمنا تقدمًا كبيرًا - وسأقترح فعلًا أن هذا صحيحًا – لكن توضح حجة التبديل أنه إذا كانت الإحالة مفهومًا نظريًا بحتًا، وفق ما ذهبت إليه، فإننا لا نملك معلومات كافية لتحديد مخطط إحالة فريد للجمل والكلمات التي نريد تحديد معانيها. وإذا كان الأمر كذلك، فقد يبدو أنه لا يمكن أن تكون هناك إجابة محددة للسؤال عما إذا كانت جملة لغة الموضوع تدور حوله، أو ما الذي كان المتحدثون الذين يستخدمون تلك الجملة يتحدثون عنه.

قد يكون مجديًا ضرب مثال لتوضيح هذه النقطة. يطلب منا بوتنام أن نفكر في الجملة

(١): القطة على حصيرة

والتي نفترض أنها تتكون من الكلمات «القطة»، «على»، «حصيرة». سَتُعَيِّن نظريتنا في المعنى محالًا إليه لكل من هذه الكلمات. لغرض هذا النقاش، لا يهم بالضبط كيف نفعل ذلك، طالما أن تعييناتنا تضمن أنها (١) صادقة في جميع العوالم الممكنة وفقط في العوالم التي تجلس فيها على الأقل قطة واحدة على حصيرة ما. الآن، فكر في تفسير غير قياسي وفقًا له تكون (١) تعني نفس ما تعنيه الجملة

(٢): *قطة *على حصيرة**

حيث تُعرَّف المصطلحات ذات الصلة كما يلي:

تعريف «قطة»:*

(س) هي قطة* إذا وفقط إذا كانت بعض القطط على بعض الحصائر وكانت بعض الكرزات على بعض الأشجار، و(س) هو كرز؛ أو كانت بعض القطط على بعض الحصائر ولم تكن أي كرزات على أي شجرة،

و(س) هي قطة؛ أو لم تكن هناك أي قطط على أي حصائر و(س) هي قطة.

تعريف «حصيرة*»:

(س) هي حصيرة* إذا وفقط إذا كانت بعض القطط على بعض الحصائر وكانت بعض الكرزات على بعض الأشجار، و(س) هي شجرة؛ أو كانت بعض القطط على بعض الحصائر ولم تكن أي كرزات على أي شجرة، و(س) هي حصيرة؛ أو لم تكن هناك أي قطط على أي حصائر و(س) هي حصيرة.[٤٠]

استنادًا إلى هذه التعريفات، ستتطابق شروط الصدق للجملة (١) مع شروط الصدق للجملة (٢) في جميع العوالم الممكنة، لأنه في كل عالم ممكن تكون قطة على حصيرة إذا وفقط إذا كانت قطة* على حصيرة*. ولكن بعد ذلك، وفقًا لحجة التبديل، إذا واجه مُنَظِّرٌ الجملة (١)، وإذا كان كل ما يُعرف عنها هو قيمتها الصدقية -ويمكننا أن نضيف أن قيمتها الصدقية معروفة بالنسبة لجميع العوالم الممكنة- إلى جانب التحليل المفترض للجملة (١) إلى كلماتها المكونة، فلن نتمكن من تقييد تفسيرها. ليس لدينا معلومات كافية لنقول إن «قطة» تحيل إلى «القِطِّية» بدلاً من «القِطَّ*ية*».

قوبِلَتْ حجة بوتنام بالكثير من الريبة. وفقًا لاعتراض شائع عليها، إذ تفشل لأن المواقف التي ينطق فيها المتحدث جملة مثل (١) هي عادةً مواقف تكون فيها القطط، وليس الكرز، هي البارزة إدراكيًّا أو بشكل آخر، وبالتالي سيكون لدى المفسر سبب وجيه لربط (١) بشروط الصدق القياسية بدلاً من الشروط غير القياسية.[٤١] الفكرة الباعثة لهذا الاعتراض هي أن المفسرين سيحتاجون إلى، ويمتلكون، أدلة أكثر تحت تصرفهم من مجرد القيم الصدقية للجمل المدخلة، إلى جانب تحليل تلك الجمل إلى كلماتها المكونة. لأنه إذا كان مشروع بناء نظرية منهجية للمعنى قابلاً للتطبيق، فيجب أن يكون جزءًا من بحث أوسع بكثير، يهدف إلى فهم المتحدثين

عمومًا. هذه النقطة صحيحة بالطبع، كما رأينا في القسم ٤، حيث قلت إن التفسير الجذري يتضمن تطبيق قيد الموقف القضوي. يدعي النَّاقد أنه عندما نأخذ تشغيل هذا القيد في الحسبان تشغيلا صحيحًا، سيكون لدينا الموارد الكافية لاستبعاد التفسيرات غير القياسية مثل تلك التي قدمها بوتنام لكلمتي «قطة» و«حصيرة»، لأنه من أجل فهم شامل للجمل المنطوقة مثل (١)، يُفترض أننا بحاجة إلى رؤية المتحدثين ذوي الصلة وهم يتفاعلون مع القطط، وليس الكرز، ومع الحصائر، وليس الأشجار.

بالتأكيد، يُعدُّ قيد الموقف القضوي أداة لا غنى عنها من أدوات المفسر؛ وعلى هذا الأساس، ولذا فإنَّ حجَّة ذلك الناقد راسخة. ومع ذلك، تُدحَض حجته لأن مثال بوتنام، مثل أي تبديل كافٍ، قد اختيرَ بدقة لذلك. فالمواقف التي تكون فيها القطط والحصائر بارزة، وتحديدًا تلك التي تؤثر فيها القطط والحصائر إدراكيًّا على المتحدثين بحيث تدفعهم إلى الموافقة على الجملة (١)، هي بالضبط نفس المواقف التي تكون فيها «القطط*» و«الحصائر*» بارزة، والتي تؤثر فيها «القطط*» و«الحصائر*» في المتحدثين، والتي تدفع المتحدثين إلى الموافقة على الجملة (٢).[٤٢] في الواقع، يحاول الناقد استخدام الإدراك لتجاوز اللغة؛ فكرته الدافعة، لكن المغلوطة، هي أن العلاقات الإدراكية هي أكثر أساسية ميتافيزيقيًّا من القيم الصدقية للجمل. (سأعود إلى هذه النقطة في القسم التالي). بالطبع، إذا أدرجنا مثال بوتنام البسيط في سياق أوسع دون توسيع التبديل، فسنتمكن من إيجاد فجوة بين، مثلًا:

(٣) أرى قطة

و

(٤) أرى قطة*

دون تعديل إضافي، قد تكون (٣) صادقة في موقف معين و(٤) كاذبة. ولكن يتضح أن حجة بوتنام مقصود بها أن تكون عامة في شكلها. نلوذ

ببساطة للتعامل مع الاختلاف بين (٣) و(٤)، إلى تعقيد التبديل، بطريقة تجعل، مع أن القيمة الصدقية للجملة (٣) قد تختلف بالفعل عن (٤) في سياق معين، إلا أنها ستتطابق دائمًا مع القيمة الصدقية لـ «أرى* قطة*» حيث تُعطَى «أرى*» تعريفًا مختلفًا يتماشى مع التعريفات المختلفة لـ «قطة*» و«حصيرة*». كانت هذه نقطة انطلاقتنا؛ يحافظ التبديل على ثبات جميع القيم الصدقية.

لكن هل تثير هذه الخلاصة القلق؟ بالتأكيد لا؛ إنها تُظهر فقط جانبًا من جوانب النظرية في علاقة الإحالة. وفقًا للغة الموضوع، يمكننا القول إنه لا يوجد غموض حول ما نعنيه عندما نستخدم كلمة «قطة»؛ نحن نعني القطط، وليس الكرز أو أرقام غودل أو أي شيء آخر. ويمكننا التأكد من ذلك، لأننا في لغة الموضوع نقول أشياء مختلفة تمامًا عن القطط والكرز وأرقام غودل. ولكن من المنظور الميتالُغوي، هناك غموض حول إحالية تعابير لغة الموضوع، في الواقع، لا يوجد (بمعنى معين) تحديد قاطع لإحالتها. سيحقق أي تفسير كافٍ من الناحية التجريبية غرضه التفسيري، ونعلم من حجة التبديل أنه إذا تمكنا من إنتاج تفسير واحد فقط من هذا النوع، فسيكون من الممكن بعد ذلك توليد متغيرات تكون كافية من الناحية التجريبية مثل الأصل. إذا كانت النظرية الأصلية للمعنى تفسيرية، فستكون هذه النظريات المتغيرة تفسيرية أيضًا.

يقبل ديفيدسون حجة التبديل[٤٣]؛ ولكن هل هناك تعارض بين أهمية تلك الحجة والتوصية التي دعمتها (في القسم ٧) بأن تتبع نظرية الحقيقة التفسيرية إجراء إثبات قياسي؟ اقترح روبرت ويليامز (٢٠٠٨) أن إدخال تبديل في نظرية الصدق يجعل إجراء الإثبات غير قياسي. أجد أنه من غير الواضح لماذا يجب أن يكون هذا كذلك. في نهاية المطاف، لن يكون هناك خطأ في النظرية التي تنتج العبارة:

(٥) «الثلج أبيض» صادقة إذا وفقط إذا كان العشب أخضر

إذا كانت ناتجة عن نظرية كافية من الناحية التجريبية والشمولية. أي أنه إذا كانت نظرية الصدق التي أنتجت (٥) في نظريات (ت) للجملة المدخلة «الثلج أبيض» قد أدت أداءً جيدًا على جميع المستويات، فإن تلك النظرية ستُعَدُّ تفسيرية، وبالتالي ستكون (٥) بالفعل تفسيرية. ولكن إذا كانت تفسيرية، فلن يهم كيف تُوُصِّلَ إليها، سواء بتبديل نظرية «قياسية» أو بغير ذلك. (أضع «قياسية» بين علاماتي تنصيص لأوضح أن الفكرة هنا هي أنه بمجرد أن ندرك مغزى حجة التبديل، فإن هذا المصطلح لا يكون منطقيًّا بالفعل). يفترض ويليامز أن تفسيرًا مبدلاً يجب أن يكون إنشاؤه جزءًا من عملية بناء؛ الفكرة أي أن هذه العملية تتضمن بناءً من هذا النوع تجعل العملية برمتها غير قياسية. لكن لا توجد صعوبة في افتراض أن لدينا تفسيرًا ميتالُغويًّا يعين شروط صدق «غير قياسية» مباشرة على جمل لغة الموضوع. ستتطابق تلك الشروط بالفعل مع ناتج بعض التبديلات غير التافهة (لذلك تُعَدُّ «غير قياسية»، بافتراض مؤقت أن هذا التوصيف منطقي)، ولكننا نفترض أنه لم يُتَوَصَّل إليها بهذه الطريقة؛ بالتطبيق الحرفي لدالة التبديل. بمعنى آخر، الجانب البنائي من حجة التبديل غير ذي صلة بالنقطة الجوهرية؛ كل ما يهم هو أن التبديلات موجودة. مجرد وجود تفسيرات ميتالُغوية بديلة، وجيدة بنفس القدر، للغة الموضوع هو كل ما تريده وتحتاجه حجة التبديل لأغراضها. التبديلات موجودة ببساطة؛ لا يلزم إنشاؤها.

(١٢) الإحالة والمنهجية النظرية

عندما وُضِعت حجة بوتنام لأول مرة على الطاولة، انهال عليها وابلٌ من الانتقادات. وطالت ردة الفعل هذه استعمال بوتنام لها ضد ما أسماه الواقعية الميتافيزيقية. وفقًا لهذا الموقف، هناك علاقة إحالية محددة وثابتة -عادةً ما يعد الواقعيون الميتافيزيقيون هذه العلاقة سببية- تربط الكلمات بالكائنات في العالم.(٤٤) أكد بوتنام أن حجة التبديل تُظهر أنه لا توجد مثل هذه العلاقة، وأن أي محاولة لبناء وصف لعلاقة تلبي احتياجات الواقعي الميتافيزيقي ستكون ببساطة «مجرد نظرية أخرى»، وهي نفسها عرضة لتقلبات التفسيرات المعدلة كما هي الجمل في النظرية الأصلية.(٤٥) احتجَّ النُّقاد وعلى رأسهم مايكل ديفيت وديفيد لويس(٤٦)، أن بوتنام قد أساء الفهم. بالاستناد إلى السببية، على سبيل المثال، كالعلاقة التي تثبت إحالية الكلمات إلى أجزاء محددة من العالم، قالوا إن الواقعي الميتافيزيقي لا يقترح مزيدًا من النظريات، بل يحاول تقييد النظرية التي بين أيدينا. الاستناد هنا هو للعلاقة السببية نفسها، وليس إلى الجمل التي تشير إلى العلاقة السببية؛ سيمهد هذا الاستناد الأخير فعلا كما أُقِر ذلك، الدرب لتكرار حجة التبديل؛ ولكن الاستناد الأول، كما وضحنا، لا يفعل ذلك. بإصرار أثار دهشة النقاد، رفض بوتنام باستمرار رؤية أي قوة داحضة في هذا النقد، إذ يقول إن الناقد هنا «يتجاهل موقفه المعرفي الخاص.»(٤٧) في الواقع، رد بوتنام هو أنه لا يمكن أن يستند المرء إلى علاقة السببية دون فعل ذلك في إطار لغة ما؛ في الحالة المطروحة، ستكون هذه اللغة هي الميتالغة التي يحاول فيها الشخص تحديد إحالية تعابير لغة الموضوع. يرد النقاد بأن لا يمكن أن يُطلب من المنظرين أن يثبتوا إحالية تعابير الميتالغة في لغة ميتا-ميتالُغوية قبل أن يُسمح لهم باستخدام الميتالغة لتحديد إحالية تعابير لغة الموضوع.

ولكن، يمكن القول، أن هذا بالضبط ما يطالب به بوتنام؛ وبالطبع لا يمكن استيفاء هذا الشرط كونه إحاليًّا.

ثمة بصيص أمل لتسوية هذا النزاع باستعماله في السياق الحالي عوضَ السابق. عندما نأخذ في الحسبان الجانب النظري الجوهري لعلاقة الإحالة، نرى أن بوتنام على حق، ونقاده مخطئون؛ لا يمكن ببساطة افتراض أن التعبيرات الميتالُغوية التي نحاول بها وصف علاقة الإحالة بين كلمات لغة الموضوع وأجزاء من العالم تكون ذات معنى في حد ذاتها. وبالتالي، يضطر الواقعيون الميتافيزيقيون إلى الإدلاء ببعض التبريرات لافتراض المعنى، ولا يمكنهم فعل هذا، لأن إمكانية تطبيق حجة التبديل على جزء معين من الخطاب تُظهر أن الإحالة غير محددة جذريًّا. ولكن بينما تكون هذه النتيجة معضلة -أو هدَّامة- تعترض الواقعية الميتافيزيقية كما حُدِّدتْ، فإنها لا تمثل أي تحدٍّ، حيث إني أرى الإحالة على أنها علاقة نظرية بحتة، غير محددة جذريًّا على أي حال، دون أن يؤثر ذلك في قدرتنا بصفتنا متحدثين على التحدث عن الأشياء اليومية في حياتنا (القطط، والحصائر، ومبدأ التراكب، والعدالة، والقداسة، وما إلى ذلك). هناك معنى وجيه يمكن أن نفهم فيه أن هذا اللاتحديد ما هو إلا انعكاس ميتالُغوي للاتحديد الذي ناقشناه سابقًا فيما يتعلق بإبهام لغة الموضوع في مسندات مثل «أحمر» و«حفنة» (في القسم ٥).[٤٨] قلنا في ذلك السياق إن الحفنة الحدية تكون إما حفنة أو لا «تحديدا»، ولكن ليست حفنة تحديدا، وليست غير حفنة تحديدا، يمكننا أن نقول أيضا هنا إنه عندما أتحدث عن القطط، فإنني أحيل تحديدًا إما إلى «قطية»، أو إلى «قط*ية*»، أو ... [يلي ذلك قائمة بالتفسيرات الميتالُغوية المقبولة للمسند «هي قطة»، وفقًا للتبديلات المناسبة]، ولكنني لا أحيل تحديدًا إلى «قطية cathood»، ولا أحيل تحديدًا إلى «قط*ية cat*hood» أو ... إلخ.

ما تُظهره حجة بوتنام هو أن السببية لا يمكن الإحالة إليها تحديدًا؛ أي أنه من منظور الميتالُغوية، لا يوجد تحديد واضح لما تُحيل إليه تعابير لغة الموضوع، وبالتالي لا يوجد تحديد واضح لما تحيل إليه كلمة «سبب» في لغة الموضوع، على سبيل المثال. في سياق لغة الموضوع، على النقيض من ذلك، لا يوجد شيء يشكك في قدرتنا على التحدث عن القطط، أو السببية أو الأرقام أو أي شيء آخر. ذلك لأنني، بصفتي متحدثًا بلغة الموضوع، عندما أحاول التحدث عن القطط أو السببية أو الأرقام، فإنني أهدف إلى التحدث عن أي شيء تكون الجمل المتعلقة بالقطط أو السببية أو الأرقام صادقة بشأنه. يُنسب هذا الهدف إلى كوني متحدثًا. والآن، بما أن هناك شيء تكون الجمل المعنية صادقة بشأنه؛ بمعنى، بما أن هناك شيء يمكن تفسيره من منظور الميتالغة على أنه ما تُعد الجمل صادقة بشأنه، وبالطبع من البديهي أن هناك مثل هذا الشيء، نظرًا لأنه يُفترَض أن تكون جمل لغة الموضوع ذات معنى، والإحالة ليست إلا علاقة ميتا تُستخدم لتوضيح هذا المعنى؛ طالما أن هذا الشرط، الذي هو مجرد شرط لكون اللغة ذات معنى قائم، فإنه ثمة معنى وجيه في أنني، أيْ متحدثًا بلغة الموضوع، لا أهتم بماهية الشيء الذي أتحدث عنه. أي أنني لا أهتم بما يُحدده ذلك الشيء من منظور الميتالغة. عندما أتحدث عن القطط، كما نقول، هناك معنى في أنني لا أعرف ولا أهتم بما أتحدث عنه، أتحدث عن أي شيء تكون جمل القطط الخاصة بي صادقة بشأنه (أو يمكن تفسيرها على أنها صادقة بشأنه)، سواء كان ذلك يتعلق بـ «القطة»، أو «القطة*» أو عدد أو أي شيء آخر. لا يوجد منظور فائق يمكن لشخص ما - الواقعي الميتافيزيقي ربما- أن يرى منه ما أتحدث عنه «فعليًّا»؛ لا أتحدث، بهذا المعنى، عن أي شيء على نحو «فعلي».[٤٩] قد تقول إنني أتحدث تحدُّثًا محددًا عن شيء ما، لكن من منظور الميتالُغة، لا يوجد شيء يمكنني أن أتحدث عنه تحديدًا. فكرة

المنظور الفائق الذي يكشف عن كائن مميز هي مجرد أسطورة؛ هناك منظور ميتالُغوي على لغة الموضوع، وهناك منظور ميتا-ميتالُغوي على هذه اللغة الميتالُغوية، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية. سيكون من الخطأ القول إنه لا توجد طريقة للخروج من هذه السلسلة اللانهائية من اللغات ذات المستويات الأعلى ومشاهدة السلسلة بأكملها من الخارج - فهذا بالضبط ما أفعله هنا والآن - ولكن لا يمنحني هذا الموقف «الخارجي» منظورًا فائقا بالمعنى المستخدم هنا، أي بالمعنى الذي قد يساعد الواقعي الميتافيزيقي، الذي يتوق إلى إيجاد منظور يظهر بوضوح ما تحيل إليه كلماتنا حقًّا.

يكتب أوري سيمشين: «عندما نواجه أنظمة إحالية ميتالُغوية منافِسَة، فإننا (نحن الذين نرغب في الحفاظ على موقف واقعي إزاء الحقائق الدلالية، سنعدُّ واحدة فقط من هذه البدائل صادقة». ويعترض روبرت ويليامز على فكرة أن لغتنا قد تكون خاضعة لتفسير منهجي «فيثاغورثي»، بحيث يُنظر إلينا من المنظور الميتالُغوي على أننا نتحدث عن الأرقام.(٥٠) لكن يتطلع هؤلاء الفلاسفة إلى المنظور العلوي الذي رفضته. بعبارة أخرى، يقيِّمون نتائج الميتالغة من منظور لغة الموضوع(٥١)؛ بالتأكيد، من منظور لغة الموضوع، عندما تقول «القطة على الحصيرة» فأنت تتحدث عن القطط وليس عن أرقام غودل؛ نحن نعرف ذلك لأنك كما أسلفت ستوافق على صدق جملة «تخرخر القطط» ولكنك لن توافق على صدق جملة «تخرخر أرقام غودل»، وإذا طُعِن في ذلك، ستقول أشياء مثل «أنا أتحدث هنا عن القطط، وليس عن الأرقام». ولكن من المنظور الميتالُغوي، فإن تفسيرًا «بديلًا» العلى غرار التفسير «الفيثاغورثي»، الذي يكون كافيًا من الناحية التجريبية، ستتبدل إحالة «تخرخر» وكذلك «القطط»، بحيث تصبح هذه الجملة، مثل «القطة على الحصيرة»، تتعلق بالأرقام، وكذلك جملة «تخرخر أرقام غودل». وطالما أن التفسير كافٍ من الناحية التجريبية،

سنجد أن الجملة «نظير الفيثاغورثي» لجملة «تخرخر القطط» صادقة، في حين أن الجملة «نظير الفيثاغوري» لجملة «تخرخر أرقام غودل» كاذبة. ولن تكون هناك مشكلة في الاعتراف بصدق جملة «أنا أتحدث عن القطط، وليس عن الأرقام»، رغم أن الاستراتيجية الفيثاغورثية ستجعل هذه جملة (صادقة) تتعلق بالأرقام، والتي -بتطبيق معكوس التبديل- «تقول» إنني أتحدث عن القطط وليس عن الأرقام، كما في سيناريو بوتنام الأصلي عندما يقول شخص ما بحق «أنا أتحدث عن القطط وليس الكرز»، فإن صدق الجملة لا يتأثر بالتبديل.

ثمَّة شَرَكٌ هنا ينبغي تفادي الوقوع فيه. إن منظوري لغة الموضوع والميتالغة هما منظوران يمكن للمتحدث أن يتخذهما، ولكن ليس في الآن ذاته؛ طالما أنك في لغة الموضوع، لا يمكنك التعبير عما يحدث في الميتالغة أو اللغات الميتالُغوية. إذا تجاهلنا هذه النقطة، فقد نجد أنفسنا نتفق مع ديفيدسون عندما يكتب عن تفسيرين ميتالُغويين لجملة في لغة الموضوع -مثاله هو «روما مدينة في إيطاليا»- وهما تفسير «قياسي» وتفسير مُبدَّل:

«إذا كان التفسيران . . . صحيحين بنفس القدر، فلماذا نشعر أن أحدهما هو الصحيح؟ أعتقد أن الإجابة الكاملة معقدة جدًا، لكن الإجابة البسيطة هي أننا نقبل الطريقة القياسية، وفي هذه الحالة الأسهل، للترجمة حرفيًّا. بالطبع، عندما يكون دليل الترجمة المتماثلة صوتيًّا أحد الأدلة المتاحة، فإننا سنستعمله.»(٥٢)

لكن المعضلة التي يفترض ديفيدسون أننا نواجهها، والتي يعتقد أنه يحلها باختيار الخيار «الأسهل»، هي مجرد وهم. من منظور المتحدثين بلغة الموضوع، لا يوجد مثل هذا الخيار على الإطلاق؛ نحن ببساطة نتحدث بوضوح عن روما وإيطاليا، دون أن نعبأ بما يمكن أن نُفسر على أننا نتحدث عنه من منظور ميتالُغوي، ولا تطرأ أي مشكلة. لكن من هذا

المنظور الميتالُغوي، فإن المعايير التي تؤثر في أي اختيار بين البدائل ستكون داخلية ضمن إطار النظرية ولا علاقة لها بأي علاقة مزعومة بين لغة الموضوع واللغة الميتالُغوية. من هذا المنظور الميتالُغوي، يمكن أن يُعَدَّ تفسيرًا مبدلًا - بغض النظر عن كيفية الوصول إليه - متفوقًا من حيث المبدأ على التفسير «القياسي»، إذا كان هناك تفسير قياسي أصلًا. أو بالأحرى، كما يُلمح إليه التذييل في الجملة الأخيرة واستخدامي لعلامات الاقتباس، وكما أشرت سابقًا، من المنظور الميتالُغوي لا يوجد تفسير قياسي؛ لا يوجد أي معنى فعلي يشير إلى أن نظريات (ت) المتجانسة صوتيًّا أسهل من تلك المتغايرة صوتيًّا. الفكرة بأن نظريات(ت) المتجانسة صوتيًّا هي «قياسية» أو «أسهل» من غير المتجانسة صوتيًّا هي وهم يطرأ من محاولة شَغْل كل من منظور لغة الموضوع والمنظور الميتالُغوي في الوقت نفسه.

التباين بين التجانس الصوتي (homophony) والتغاير الصوتي (het-erophony) سطحي تمامًا في هذا السياق. فكر في الأمر بهذه الطريقة: لنفترض أن هناك مجموعة من الكائنات الفضائية تتحدث لغة تبدو وتُسمع كما لو كانت إيطالية تمامًا. هل يُسهِّل هذا الأمر على الكائنات الفضائية إذا زارت روما وحاولت تفسير ما يقوله سكانها؟ هل يُساعد ذلك المتحدثين بالإيطالية على تفسير ما يقوله الفضائيون؟ لا، على الأقل ليس في بادئ الأمر. في البداية، لا يمكن لأي من الطرفين أن يفترض أي شيء؛ يجب على كلا الطرفين أن يبدآ من الصفر مثل أي مفسر جذري، بتطبيق قيد الموقف القضوي والبناء على الفرضيات المؤقتة للوصول إلى نظرية كاملة. (بالطبع، إذا تبيَّن بعد الاختبارات الأولية، وبمحض الصدفة، أن «الإيطالية» الفضائية لا تختلف دلاليًّا عن الإيطالية الأرضية، أو يكاد لا يكون هناك فرق بينهما، فيمكن لكلا الطرفين استغلال تلك المصادفة في تفسير بعضهما بعضًا؛ لكن ما يزال عليهما أن يكونا مستعدين لأن تتعثر

هذه الصدفة في وقت لاحق). ينبع خطأ ديفيدسون من اتِّباعه كواين، الذي كتب أننا «نضع في الممارسة العملية حدًا للتراجع في اللغات المرجعية [أي اللغات الميتالُغوية] في مناقشات الإحالة، بالرضوخ للغتنا الأم وأخذ كلماتها بقيمتها الظاهرية» (١٩٦٩، ص ٤٩). يخلق هذا خطأً في التصنيف. ليس للكلمات في لغة الموضوع قيمة ظاهرية؛ لأنها ليست لها قيمة مطلقًا.[٥٣] يعني كواين بـ «القيمة» القيمة الدلالية (فماذا يمكن أن يقصد غير ذلك؟)؛ ولكن لكي يكون للكلمة قيمة دلالية معينة، يجب التعامل مع الكلمة بعدِّها من مكونات لغة الموضوع وتعيين تلك القيمة لها في اللغة الميتالُغوية. بالفعل هناك معنى يمكن القول فيه أننا «نرضخ للغتنا الأم» عندما تُرى على أنها لغة موضوع. حسبما أسلفت، عندما أتحدث عن القطط، لا يهمني كيف يمكن تفسير ما أتحدث عنه من منظور ميتالُغوي. لكن في هذا الصدد، ليس ثمة شيء خاص باللغة الأم وحدها. أنت «ترضخ» لأي لغة عندما تتحدث بها بنفس الطريقة التي «ترضخ» بها للغتك الأم. لكن مجددًا، يمكن أن يعني «الرضوخ» للغة فقط الرضوخ لها بصفتها لغة موضوع، ولا يعني الرضوخ للغة الموضوع تعيين أي قيمة - سطحية أو غير ذلك - لكلماتها؛ سيكون ذلك بمثابة خطوة ميتالُغوية.

يترتب على ذلك - وهذه حقيقة مألوفة صدقًا، أو يجب أن تكون كذلك - أن التمييز بين لغة الموضوع والميتالغة منفصل تمامًا عن التمييز بين أي لغتين طبيعيتين (أو اصطناعيتين)، مثل الإنجليزية والألمانية.[٥٤] عندما يدرِّس معلمٌ تلاميذَ الفلسفة، يجد نفسه يقول تعليقات مثل: «نظرية المعنى المتجانسة صوتيًّا هي تلك التي تكون فيها لغة الموضوع هي نفسها الميتالغة- الإنجليزية مثلًا - في حين أن النظرية المتغايرة صوتيًّا هي التي تكونان فيها مختلفتين؛ على سبيل المثال، قد تكون لغة الموضوع هي الألمانية والميتالغة هي الإنجليزية». ولكن بغض النظر عن القيمة التربوية لمثل هذه الصياغات (آمل أن تكون لها قيمة، على الأقل مثل جسر هُجِر بعد

استعماله زمنًا)، فهي معيبة من الناحية الدقيقة؛ سيكون من الأدق أن نقول إن لغة الموضوع هي جزء من لغة طبيعية أو اصطناعية (ل) L، يُتعامَل معها على هذا النحو (بصفتها لغة موضوع)، والميتالغة هي بالمثل، جزء من لغة طبيعية أو اصطناعية -إما نفس لغة (ل) أو لغة مختلفة- ونضيف مجددًا أنها جزء من تلك اللغة يُتعامَل معها بصفتها لغة ميتالُغوية. لغات الموضوع واللغات الميتالُغوية هي تراكيب نظرية تقسم أجزاءً من اللغات الطبيعية أو الاصطناعية وتعامل هذه الأجزاء بطريقة معينة. قد تستخدم لغة الموضوع جزءًا مناسبًا من لغة طبيعية، أو لغة اصطناعية وُجِدَت لتقليد جزء مناسب من لغة طبيعية، على غرار تطبيق تارسكي الأصلي للتمييز، أو قد تستولي على تلك اللغة كلها لخدمة أغراضها؛ وينطبق الشيء نفسه على اللغة الميتالُغوية. لكن في كلتا الحالتين، ليست لغة الموضوع، بصفتها لغة موضوع، متطابقة مع اللغة الطبيعية أو الاصطناعية التي تُستخدم فيها. سيود أي شخص يستخدم التسلسل الهرمي التارسكي للغة لمواجهة المفارقات، على سبيل المثال التوصية كما يفعل ويليام ليكان، بأن «نميز داخل الإنجليزية بين الجزء غير الدلالي، الذي يحتوي على كلمات عادية، ولكن بدون تعابير ميتالُغوية مثل «صادق»، وجزء ميتالُغوي يشمل تلك التعابير». ويردف: «يمكننا القول إن الإنجليزية حقيقةً هي مزيج من لغتين منفصلتين، ونحن ماهرون في التحدث بكلتيهما معًا» (٢٠١٢، ص ١٣١). ما أرمي إليه هنا هو أنه يمكن للمتحدثين باللغة الإنجليزية (مثلًا) اتباع إما منظور تشاركي (لغة موضوعية) أو منظور نظري (لغة ميتالُغوية)؛ إذ ستظهر المفردات الدلالية فقط في اللغة الميتالُغوية، وليس -على الأقل ليس رئيسيًا، أو ليس في المقام الأول-بصفتها وسيلة لتجنب المفارقات، ولكن ببساطة لأن علم الدلالة نظري. حسبما قلت، تُنطَق الجمل – أيْ يحدث التواصل أولًا دون وعي ذاتي- ثم يكون ما دون ذلك نظريًّا.

ما قلته حتى الآن في هذا القسم له تأثير مهم في مبدأ يطرحه كل من كواين وديفيدسون، وهو أن الترجمة أو التفسير الجذري «يبدآن من المنزل.»(٥٥) فكرتهما هي أننا ننخرط في التفسير الجذري ليس فقط عندما نتولى دور عالم الأنثروبولوجيا الذي يدرس قبيلة جديدة اكتُشِفتْ في حكايات فلسفية، بل أيضًا عندما يتواصل المتحدثون في مجتمع لغوي معين مع بعضهم البعض بلغتهم الأم المشتركة. حتى في هذه الحالة الأخيرة، يُقال إن المتحدثين يجب أن «يترجموا» أو «يفسروا» ما يقوله زملاؤهم الناطقون بلغتهم الأم. ولكن المشكلة في أن التفسير الجذري «يبدأ من المنزل» هي أنه يهدد بإضعاف علنية اللغة ويقودنا نحو الديكارتية غير المقبولة؛ أي نحو فكرة أن المتحدثين الأفراد يعطون كلماتهم معاني خاصة، ونحو عدم تناظر معرفي متبادَل العلاقة يفترض أنه بينما أعلم يقينًا ما أعنيه بكلماتي، فإنك تستطيع فقط أن تخمن ما أعنيه، والعكس بالعكس. ولكن علينا رفض إمكانية أن تكون اللغة خاصة بهذا المعنى، والإصرار على علانيتها الجوهرية. عندما يستعمل المتحدثون الكلمات، فإنهم يفعلون ذلك مع النية المنسوبة لاستخدام الكلمات بالمعاني التي تمتلكها استخداما موضوعيًّا في اللغة، وليس بمعاني خاصة تُضْفى شخصيًّا على تلك الكلمات من فرد بعينه. عندما ينضم المتحدثون إلى مؤسسة اللغة، فإنهم ينضمون إلى نادٍ، كما لو كان، له وجود وحياة مستقلة تمامًا عن عضويتهم فيه. وبالتالي، فإن الميل الفردي الذي يجسدانه كواين وديفيدسون عندما يطرحان نظرية أن التفسير الجذري «يبدأ من المنزل» لا يمت للصحة بصلة.(٥٦)

ومع ذلك، أؤكد مجددا أن ثمَّة فرق بين وجهتي نظر: الأولى تشاركية أو عملية، والثانية نظرية، يمكن لأي متحدث أو مجموعة من المتحدثين تبنيها تجاه أي لغة طبيعية أو اصطناعية. نحن نقبل اللغة كما هي وفقًا للمنظور العملي (حسب لغة الموضوع)، ولا نتساءل عما تحيل إليه كلماتها؛ فهذا موضوع،

بوصفنا متحدثين بلغة الموضوع، لا نتبنى أي وجهة نظر إزاءه ولا نهتم به (وفقًا للتعريف). يظهر السؤال فقط على مستوى النظرية -مستوى اللغة الميتالُغوية- عن مرجعيات تعابير لغة الموضوع. يمكننا تبني كلا المنظورين بحرية. نتبنى منظور لغة الموضوع عندما نُبصِر العالم باللغة؛ ونتبنى منظورًا ميتالُغويًا عندما نفكر في العلاقة بين لغة الموضوع والعالم. وبالطبع، لمَّا تُطوى صفحة الانتقال إلى الميتالغة بعد؛ هناك دائمًا إمكانية الارتقاء إلى لغة ميتا-ميتالُغوية، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية. تاريخيًّا، كانت الغاية من التمييز بين لغة الموضوع والميتالغة هي تقديم معالجة متسقة للمفارقات الدلالية؛ لكن اكتسب هذا التمييز سبب وجود جديد في نظرية المعنى، وهدفي من استحضاره هنا هو نمذجة وجهات النظر المختلفة -غير النظرية: العملية والتشاركية من جهة، والنظرية والواعية من جهة أخرى- التي يمكن للمرء تبنيها إزاء لغة طبيعية أو اصطناعية معينة.

(١٣) الإحالة والسببية

من الجدير الخوض في مسألة السببية، التي نوقشت نقاشًا موجَزًا في القسم السابق، بتفصيل أكبر قليلًا، نظرًا لأنها أثارت الكثير من الجدل في الأدبيات. سأتقصى في ذلك اعتراضات جيمس فان كليف ضد بوتنام (١٩٩٢)، التي تُعد نموذجية إلى حد ما ولكنها مقدمة بطريقة تسترعي الاهتمام. يجادل فان كليف بأنه كما أن الخارجي المعرفي (epistemological externalist) سيصر على أن هناك عوامل ذات صلة بتكوُّن الحالة العقلية لتغدو حالة معرفة، ولكنها ليست معروفة بحد ذاتها، فإن للخارجي الدلالي (semantic externalist) الحق أيضًا في القول إن العلاقة العالمية -السببية، على سبيل المثال- يمكن أن تشكل علاقة الإحالة دون الحاجة إلى أن يُشار إليها بحد ذاتها، وبالتالي دون إحداث اللا تعيين

القائم على التبديل الذي يشير إليه بوتنام. أحاول هنا الإشارة إليها لتوضيح هذه النقطة، لكن لا يجب أن يُشار إلى علاقة السببية لكي تؤدي دورها في تشكيل علاقة الإحالة؛ هذه على الأقل هي الفكرة. يضرب فان كليف مثالًا بمقارنة مع حجة قياسية لصالح الاستقراء، والتي تشير ببساطة إلى أن الاستقراء يحقق الهدف. يعتقد فان كليف أن اعتراضًا من نوع بوتنام قد يعد هذه الحجة حلقة مفرغة، وقد يقترح أن الاستقراء المعاكس؛ أي الاعتقاد بأن إذا كان س٪ من (أ) هي (ب) في الماضي، فإن (١٠٠ – س)٪ من (أ) سيكون (ب) في المستقبل، يمكن أن يكون مدعومًا ذاتيًّا؛ ففي نهاية المطاف، تُعَدُّ حقيقة أن الاستقراء المعاكس قد فشل دائمًا في الماضي، للمؤمن بالاستقراء المعاكس، حجة قوية على أنه سينجح في المستقبل. يعتقد فان كليف أن لديه ردًّا داحضًا:

«على افتراض أن عالمنا هو عالم يعتمد فيه على الاستقراء (وليس الاستقراء المعاكس)، وعلى افتراض أن الموثوقية بدل عكسها هي التي تعطي التبرير، سيكون الاستقراء مبررًا ولن يكون الاستقراء المعاكس كذلك، حتى لو كان كلاهما ذاتي الشمول. إذا كان صحيحًا أن المعتقدات الموثوقة هي المعتقدات المبررة وأن الاستقراء موثوق، فإن الباب موصَدٌ في وجه أتباع الاستقراء المعاكس. وبالمثل، إذا كان صحيحًا أن للسببية دورًا مهمًا في الإحالة، بينما السببية* لا، فإن الباب موصد في وجه منظري السببية* كذلك. ستكون نظريتهم غير موفقة مع أنها ذاتية الشمول (المصدر نفسه، ص.٣٥٣).».

بيد أن فان كليف لم يوفق في التشبيه الذي وضعه بين التعيين الإحالي من جهة، والخارجية المعرفية والموثوقية الاستقرائية من جهة أخرى.

السبب في فشل هذا التشبيه هو أننا نتعامل مع المعنى في حالة الإحالة، وليس مع المعرفة أو الاستقراء. وهذا يحدث فرقًا شاسعًا، لأن الحقائق التي

يرغب فان كليف في عدّها تشكل علاقة الإحالة وقبل أن تثار أي أسئلة حول كيفية الإشارة إلى تلك الحقائق -فهو، مثل ديفيت ولويس، يقول في الأساس إن السببية قد تشكل علاقة الإحالة تشكيلًا مستقلًّا عن أي وسيلة قد نمتلكها أو لا نمتلكها للإشارة بنجاح إلى تلك العلاقة السببية - غير ثابتة. النقطة هي كالتالي: لمعارضي بوتنام الحق في القول إن العلاقة العامة يمكن من حيث المبدأ أن تشكل علاقة الإحالة قبل أن يتطرق أي شخص للحديث عنها في الواقع، وهذا ما حدث في الواقع، وتاريخيًّا. على الأقل، إذا كانت التكهنات الحالية حول أصل اللغة (بعضها ذُكر في القسم١) دقيقة إلى حد ما، فإن أسلافنا أحالوا إلى الأشياء (يمكننا القول من منظور ميتالُغوي) قبل مدة طويلة من تأملهم في طبيعة الإحالة. ومن المفترض أيضًا أن العلاقة العامة قد تشكل علاقة الإحالة دون أن تُذكَر فعليًّا. ومع ذلك، يجب أن تكون تلك العلاقة قابلة للإحالة إليها، إذا كان لها أن توجد إطلاقا. لأن هذا ما قلنا إنه الكائن هو شيء يمكن الحديث عنه في اللغة. وهذا ما يعيد بوتنام إلى الواجهة؛ لأنه يمكنه أن يسأل بحق، ما هذه العلاقة التي يمكن الإحالة إليها بعدها تشكل علاقة الإحالة؟ كيف يمكن أن تكون تلك العلاقة نفسها -عكس تحويل مُبَدَّل- هي تحديدا ما يُشار إليه ضمنيًا عندما يُقال إنها مُؤسسة في طبيعة الأشياء كالكائن الذي يشكل الإشارة؟ وتلك العلاقة يُشار إليها ضمنيًّا عندما تُؤسس في طبيعة الأشياء كالكائن الذي يشكل الإحالة، لأنه عندما تتأسس على هذا النحو، فإنها تتأسس بوصفها موضوعًا محتملًا للإحالة. يمكن أن تكتسب المعرفة صفتها على أنها معرفة مستقلة عن معرفتنا بالحقائق التي تشكلها كذلك، والاستقراء يمكن أن يكون موثوقًا دون الحاجة إلى حجة لبرهنة الموثوقية، ولكن لا يمكن أن تكون الإحالة محددة إلا إذا كان من الممكن الإشارة إلى الشيء الذي يجعلها محددة. أو، بإعادة الصياغة؛ إذا كانت الإشارة محددة بواسطة شيء ما، فيجب أن يكون من

الممكن، من حيث المبدأ، الإحالة إلى ذلك الشيء الذي يجعلها محددة. لأن الإحالة لا يمكن أن تكون محددة إلا إذا كان ما يجعلها محددة موجودًا على نحو ثابت؛ ولكن الشيء الذي يمكن الإحالة إليه فقط هو الذي يمكن أن يوجد على نحو ثابت.

علاوة على ذلك، إذا كان من الممكن الإشارة إلى الشيء الذي يُزعم أنه يجعل الإحالة محددة، فإنه يمكن الإشارة إليه تحديدًا؛ فإن أسلوب الإحالة نفسه -أي الإحالة المحددة- الذي يفترض أن ذلك الشيء يجعله متاحًا لنا عمومًا حتى نتمكن من الحديث تحديدًا عن أشياء أخرى، يجب بالضرورة أن يجعله متاحًا لنا بحيث يمكننا التحدث تحديدًا عن ذلك الشيء نفسه. ولكن الآن، إذا كانت حجة بوتنام تهدف إلى إظهار أن علاقة السببية لا يمكن الإشارة إليها تحديدًا، فإنه ولا يمكن لتلك العلاقة -أو تعميمًا لأي شيء آخر أن يكون الكيان الموجود بثبات والذي يُزعم أنه يجعل الإحالة محددة. إذا كان ينبغي انتقاد بوتنام، فلا ينبغي انتقاده لعدم تأثره بهجوم معارضيه، بل لفشله في رؤية العلاقة التي تربط بين حجته المتعلقة بالتبديل ومبدأ المثالية اللغوية -المبدأ الذي ينص على أن العالم هو في الأساس موضوع للخطاب- الذي يظهر هنا. لأنه، على حد علمي، فإن أي رفض معقول للانتقادات يجب أن يعتمد ضمنيًّا على تلك المثالية، التي تقول إن أي كائن -ومن ذلك تجسيد معين لعلاقة السببية، على سبيل المثال- يمكن أن يوجد فقط إذا كان من الممكن الإحالة إليه. يجب أن تكون تلك المثالية في موضعها إذا أردنا دحض فكرة أن علاقة الإحالة المحددة (التي يُزعم أنها تفلت من حجة التبديل) قد تؤمن على نحو مستقل باتصال سببي بين العالم واللغة. وردًّا على ذلك، ولإرضاء معارضيه، يجب أن تكون أي علاقة سببية من هذا النوع بعيدة عن الإحالة؛ لأنها قد تؤدي إلى زعزعتها. ولكن في هذه الحالة، لن تتمكن تلك العلاقة من الوجود أيضًا.

الموقف الذي يدافع عنه فان كليف هو ما يسميه التفوقية الدلالية؛ تعتمد الحقائق الدلالية على الحقائق غير الدلالية. يجب على أي شخص يرفض هذه الأطروحة إما أن يعتقد أن الحقائق الدلالية تعتمد على حقائق دلالية أخرى، أو أنها لا تعتمد على أي حقائق إطلاقًا. قد يكون فان كليف محقًّا في أن بوتنام سيرفض الاحتمال الأخير، على أساس أنه يؤدي إلى نظرية «سحرية» للإحالة. ولكن ما هي المشكلة في الاحتمال الأول -وهو أن الإحالة، وفق قول فان كليف (بهدف السخرية من هذا الرأي)، «تولد فقط من الإحالة» (نفس المرجع، ص. ٣٥٩)؟ الاعتراض الذي يقدمه هو أن هذا النهج يؤدي إلى سلسلة لانهائية. أيْ تؤدي أربعة افتراضات إلى سلسلة لانهائية (نفس المرجع، ص. ٣٥٧–٨):

١. هناك شيء يُسمى الإحالة.

٢. إذا أحال كيان إلى آخر، فهناك حقيقة أخرى تجعل هذا الكيان يحيل إلى ذلك الآخر.

٣. تلك الحقيقة التي تجعل الإحالة تحدث يجب أن تكون إما حقيقة تتعلق بالإحالة أو يجب أن يُحال إليها بنفسها.

٤. لا يمكن أن تكون هناك دوائر في الإحالة.

وفقًا لفان كليف، علينا تجنب السلسلة اللانهائية التي تتضمنها هذه الافتراضات برفض الافتراض الثالث، حسبما هو مذكور، يرى أن الحقائق الدلالية تعتمد على حقائق غير دلالية. ولكننا رأينا، في الواقع، أن رفض الافتراض الثالث ليس خيارًا؛ لأن ما يجعل العلامة تُحيل يجب أن يكون نفسه قابلًا للإحالة إليه، وبالتالي بمعنى ما يجب أن «يتعلق بالإحالة». بدلاً من ذلك، علينا الإبقاء على الافتراضات الأربعة جميعها وقبول السلسلة اللانهائية. يفترض فان كليف ببساطة أن هذا الحل سيكون غير جذاب لقرائه، ولكن لا ينبغي أن يكون كذلك؛ إذْ هناك العديد من السلاسل اللانهائية

غير الضارة، وهذه سلسلة أخرى منها.(٥٧) دعونا نرى كيف.

ليست الإحالة - كونها نظرية بحتة- ظاهرة من ظواهر لغة الموضوع، حسبما كنت أصر على ذلك. الإحالة ميتالُغوية؛ يجب أن تكون محددة، إذا كان من الممكن تحديدها، في الميتالغة. ولكننا رأينا أنه لا يمكن تحديدها هناك، نظرًا لأنه ستكون ثمة استراتيجيات ميتالُغوية بديلة بنفس الكفاءة لتحديد إحالات مصطلحات لغة الموضوع دائمًا متاحة. الآن افترض أننا استقرينا (عشوائيًّا) على استراتيجية ميتالُغوية معينة؛ أي افترض أن الفرضية (٢) في حجة فان كليف تصبح صحيحة بجمل ميتالُغوية مثل:

(٦) تُحيل هِسبرُس إلى كوكب الزهرة

ثم، وفقًا للفرضية (٣)، الحقيقة المسجلة في (٦) إما «تتعلق بالإحالة أو يحال إليها»، أي بطريقة أخرى غير الحقيقة الإحالية المسجلة في (٦) نفسها. وهذا هو الحال بالفعل، لأن (٦) يستخدم الاسم «كوكب الزهرة» للإحالة إلى كائن معين، وبذلك المعنى فإنه «يتعلق بالإحالة». يمكننا إبراز ذلك بملاحظة ذكرتها مسبقا، أن الاستخدام الميتالُغوي لـ«كوكب الزهرة» في (٦) قابل للتفسير في لغة ميتا-ميتالُغوية، وهكذا دواليك. لذلك تنشأ سلسلة تفسيرات في اللغة الميتالُغوية، ثم الميتا-ميتالُغوية، وما إلى ذلك فعلًا ولا يمكن إيقافها. لكنها غير مؤذية، حيث تشكل أساسًا لطبيعة الإحالة النظرية التي كنت أصر عليها. إنها ليست سلسلة عملية تتطلب من الفاهمين مجموعة من المهام المعرفية المنفصلة التي يجب عليهم استحالةً العمل عليها قبل أن يوجَد الفهم اللغوي؛ بل إنها سلسلة ميتافيزيقية تشكل فهم المتحدث اللغوي(٥٨). ومن ثم، يتبين أن هناك معنى وجيهًا بأن الإحالة «تتولد فقط من الإحالة».

لقد كنت أبحث هنا في نظرية سببية للإحالة تأسيًّا بتلك التي استخدمها نقاد بوتنام في محاولة لتخفيف الآثار اللاتحديدية لحجة التبديل؛ وقد

رفضت تلك المحاولة. هناك أسباب وجيهة لرفض النظريات السببية للإحالة عمومًا[٥٩] بخلاف ميول العديد من النقَّاد (بمن فيهم ديفيدسون أحيانًا).[٦٠] أختتم هذا الفصل بذكر سببين من هذه الأسباب.

أولاً، لنفترض أن شخصًا حاول الجمع بين تفسير سببي للإحالة والتفسير الذي قُدِّم هنا، والذي ينص على أن الإحالة هي نتاج النظرية الدلالية. ولدرء أي محاولة لمثل هذا الجمع، توجد وجهة النظر الفيتجنشتاينية التي تقول إنه سيكون لدينا معياران متميزان لعلاقة الإحالة، ويمكن أن يتعارضا في التطبيق.[٦١] يفترض أن تتناسب علاقة الإحالة مع مشروع المنظِّر الدلالي لنمذجة إنتاجية اللغة؛ هنا، يجب على المنظِّر بالطبع احترام القيم الحقيقية للجمل، ولكن بخلاف ذلك فإن الإحالة تابعة فقط للموجبات النظرية. إذا كنا، ملزمين علاوة على ذلك بالاعتراف بقيود سببية مستقلة على وجود علاقة الإحالة وتشغيلها، فسنواجه احتمال تعارض القيود؛ قد يجد تطبيق المعيار الدلالي وجود علاقة الإحالة في حالة معينة حيث يجد تطبيق المعيار السببي أنها غير موجودة، أو العكس. سيكون لدينا تناقض في علاقة الإحالة.

ثانيًا، لنفترض أنه، بناءً على هذه النقطة، حاول المرء حل المعضلة بالتخلي عن الوضع النظري لعلاقة الإحالة، ووضعها بصفتها نتاجًا للمشروع اللغوي الدلالي، والاحتفاظ بنظرية سببية بحتة للعلاقة. حسنًا، أولاً، ستظهر حينها الموجبات المعروفة المتعلقة بالمعيارية الكريبكية؛ إذا افترضنا أن نظريتنا السببية أوجدت محالات إليها للتعابير اللغوية التي لا معنى لها، فسوف نتجاهلها. لماذا من الصائب أن نطلق على «الأحمر» أي شيء يكون أحمر على الأقل مثل شيء أحمر بوضوح؟[٦٢] ليس لأننا نتحدث بهذه الطريقة بسبب سبب معين، يمكن بسهولة تخيل مواقف يكون فيها الأفراد متصلين بطريقة تجعلهم يتفاعلون تفاعلًا مختلفًا. ليست السببية

النوع الصحيح من الأشياء لنمذجة أي ظاهرة تتضمن المعيارية. نقطة أخرى ضد نظرية السببية البحتة هي أن هناك العديد من المرشحين ليكونوا العلاقة السببية التي تشكل الإحالة. يتفاعل المتحدث مع مجموعة واسعة -وربما جميع- الأشياء المادية في الكون. أي من هذه العلاقات هي علاقات إحالية أو مناسبة للإحالة؟[٦٣] مثل هذا التفسير إما أن يكون خاطئًا من حيث الامتداد، أو إذا كان صحيحًا، فسوف يكتسب هذا الوضع بالغش -باللجوء، ربما ضمنيًّا، إلى الشيء ذاته الذي يحاول تفسيره (وهو نمط معروف). لا توجد طريقة سببية بحتة تنجح في تضييق المجال. على سبيل المثال، عندما يكتب سيمشين أن «الإحالة إلى تفاحة معينة تعتمد في ثروتها الدلالية على نية المتحدث للإحالة إلى التفاحة، التي تعتمد بدورها اعتمادا معقولا على رابط سببي-تاريخي من النوع الصحيح بين المتحدث والتفاحة» (٢٠١٧، ص. ٥١)، يجب أن نسأل: ما الذي يحدد «النوع الصحيح» من العلاقة السببية؟ لتضييق المجال ومنع الأمثلة المناقضة، سيضطر المنظِّر السببي إلى تحديد المحلل، وهو العلاقة السببية المطلوبة، بمصطلحات قصدية، أي بمصطلحات تستند إلى مفهوم المعنى الدلالي. تنطبق نقطة مشابهة بوضوح على اللجوء إلى فكرة لويس حول «مغناطيسية الإحالة»، أي الفكرة التي تقول إن بعض الكيانات «المتميزة ميتافيزيقيًّا» تجذب علاقة الإحالة إليها.[٦٤] يجب أن تعني «تجذب» هي أنها «تجذب سببيًّا» إذا كان التفسير لا يدور في حلقة مفرغة، لكن مرة أخرى لن يكون من الممكن توضيح العلاقة السببية المطلوبة بشروط لا تفترض النتيجة مسبقًا.

المصادر

(١) انظر، على سبيل المثال: كواين (Quine) ١٩٧٧، الصفحات ١٩٠–١٩١ (وسيُعاد الاستشهاد به لاحقًا)؛ ١٩٩٢، الصفحات ٢٣–٣٦؛ ديفيدسون (Davidson) ١٩٨٤، الصفحات ٧٤، ١٣٣–١٣٧، ١٩٣، ٢٠٨–٢١٠، ٢١٩–٢٢٥ (وفي ص. ٢٢١ يُنصح القارئ بالرجوع إلى ديفيدسون ١٩٨٠، ص. ١٣٦، لاستكمال نص محذوف من النسخة المعاد طبعها؛ شانتس (Schantz) ١٩٩٦، ص. ١٧٨، الهامش ١)، والصفحات ٢٣٥–٢٣٦؛ ١٩٩٠، الصفحات ٢٩٩–٣٠٠؛ ٢٠٠١أ، الصفحات ٧٨–٧٩، ١٣١–١٣٤؛ ٢٠٠٥أ، الصفحات ٣٤–٣٦؛ ماكدويل (McDowell) ١٩٩٨أ، الصفحات ١٤٤–١٤٩، ١٩٦–١٩٨؛ وقارن: ١٩٩٧، الصفحات ١٥٨–١٥٩، مع الهامش ١؛ ١٩٩٨ب، الصفحات ٤٠–٤١؛ ٢٠٠٩، الصفحات ١٧٦–١٧٨. وانظر أيضًا: شانتس ٢٠٠١، الصفحات ٢٧٠–٢٧٤؛ نيمتس (Nimtz) ٢٠٠٢، الصفحات ٢١٧–٢٢٢؛ م. ويليامز (M. Williams) ٢٠٠٥، الصفحات ٣١٣–٣١٩؛ غلانزبرغ (Glanzberg) ٢٠١٣، الصفحات ١٦٢–١٦٣.

(٢) انظر: هيل (Hale) ٢٠١٠، متضمنًا البيبليوغرافيا الكاملة. النصوص الأساسية هي: رايت (Wright) ١٩٨٣، لا سيما الفصلان ١ و٢؛ هيل ١٩٨٧، الفصلان ٢ و٧؛ هيل ٢٠١٣، الفصل ٤؛ هيل ورايت (Hale and Wright) ٢٠٠١، لا سيما المقالات ١–٦، ٨، ١٢؛ ٢٠٠٩أ. ولمناقشات مفيدة، انظر المقالات المجموعة في إبيرت وروسبرغ (Ebert and Rossberg) ٢٠١٦، وليِنّبو (Linnebo) ٢٠١٨.

(٣) انظر، مثلاً: داميت (Dummett) ١٩٧٨، ص. ٤١؛ ١٩٨١، الصفحات ٥٥، ٦٩، ٤٩٦–٤٩٧، ٥٢٩؛ ١٩٩١ب، الصفحات ١٥٦، ١٨٢، ٢٠١–٢٠٨، ٢٣١. وقارن: ديوك (Duke) ٢٠١٢، الصفحات ٦١–٦٨.

(٤) انظر: داميت ١٩٧٨، المقالتان ٣ و٤؛ ريك (Reck) ١٩٩٧، الصفحات ١٥٦–١٥٩؛ ماكبرايد (MacBride) ٢٠٠٣، ص. ١٠٨، الهامش ٨؛ رايو (Rayo) ٢٠١٣، الفصل ١.

(٥) قارن النص المقتبس مع كواين (Quine) ١٩٨٠أ، ص. ١٦٤.

(٦) داميت ١٩٧٨، ص. ٤١؛ ١٩٩١ب، ص. ٢٠٣.

(٧) جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٦، الفصل السادس؛ ٢٠٠٨، لا سيما الفقرتان §٩، §٥٣؛ ٢٠١٣أ، الفصل ١؛ ٢٠١٨، الفصل ٦. وقارن: أنسكوم (Anscombe) ١٩٨١، الصفحات ١١٢–١١٨؛ رايو ٢٠١٦، الصفحات ٢١٢–٢١٥؛ بلور (Bloor) ٢٠١٨، ص. ٣٣٤.

(٨) انظر: هيل ورايت (Hale and Wright) ٢٠٠٢، الصفحات ١٢٢–١٢٣. لكن في مواضع أخرى، قد لا تكون الصورة التفسيرية بالوضوح نفسه؛ انظر: جاسكن ٢٠٠٦، الصفحات ١٤٤–١٤٥، الهامش ٣٧. وقارن: رايو ٢٠١٣، ص. ٢٥.

(٩) انظر: رايت (Wright) ١٩٩٢، الصفحات ١٨١–١٨٢؛ هيل ورايت ٢٠٠٩أ، الصفحات ١٩٨–٢٠٠، ٢٠٧.

(١٠) هيل ٢٠١٠، ص. ٤٠٦؛ وقارن: هيل ورايت ٢٠٠١، الصفحات ١٢٨–١٢٩.

(١١) على خلاف ما ذهب إليه ديفيدسون (Davidson) ١٩٨٠، ص. ١٣٧؛ ١٩٩٠، ص. ٣٠٠. انظر أيضًا: شانتس ٢٠٠١، ص. ٢٧٢؛ ٢٠٠٧، ص. ١٧٠؛ ر. ويليامز (R. Williams) ٢٠١٣، ص. ٢٧٧.

(١٢) انظر لمناقشة هذه النقطة: جاسكن (Gaskin) ٢٠١٤.

(١٣) هوثورن ومانلي (Hawthorne and Manley) ٢٠١٢، الصفحتان ٢٤٣، ٢٤٥، الهامش ٧.

(١٤) حول هذه النقاط، انظر: رايت (Wright) ١٩٨٣، الصفحات ٦٤–٨٤؛ هيل (Hale) ١٩٨٧، الصفحات ١٤٧–١٦٢؛ هيل في هيل ورايت (Hale and Wright) ٢٠٠١، الصفحات ٢٠٠–٢٠٥؛ داميت (Dummett) ١٩٨١، الصفحات ١٨٠–١٨٦، ١٩٠–٢٠٣، ٢١٠، ٢٢٣–٢٢٦، ٤٧١–٥١١؛ ١٩٩١أ، ص. ٢٤؛ ١٩٩١ب، الصفحات ١٩١–١٩٩، ٢٠٤–٢٠٨، ٢٣١–٢٤٠؛ ١٩٩١ج، الصفحات ٣٨–٣٩، ٨٤–٨٥؛ ١٩٩٨، الصفحات ٣٨٤–٣٨٦؛ ٢٠٠٧، الصفحات ٣١٠–٣١١؛ جاسكن ٢٠٠٨، ص. ٣٤، الهامش ١٥٠، والصفحات ٢٤١–٢٤٥؛

ديوك (Duke) ٢٠١٢، على امتداد العمل، لا سيما الصفحات ٨٧–٩٨، ١٠٧–١١٦؛ إيبرت (Ebert) ٢٠١٥، الصفحات ٣١–٤٨.

(١٥) انظر في هذا السياق: داميت ١٩٨١، الصفحات ٥٦–٥٧، ١٩٨–٢٠٣؛ جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٦٥، ٣٠١–٣٠٢؛ ديوك ٢٠١٢، الصفحتان ٢٧–٢٨؛ لينّبو (Linnebo) ٢٠١٨، الصفحات ٢٢–٢٦.

(١٦) انظر، على سبيل المثال: لينّبو ٢٠١٨، ص. ٩١.

(١٧) هوفويبر (Hofweber) ٢٠١٦، ص. ٢٠٥ (وقارن الصفحات ١٢٣–١٢٤، ١٨٦–١٨٨)؛ ٢٠١٩، ص. ٧٢٠.

(١٨) انظر: جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٢٤٤–٢٤٥؛ ٢٠٠٩، الصفحات ٥٣–٥٥.

(١٩) لينّبو ٢٠١٨، ص. ١٤٤.

(٢٠) انظر الإحالات الواردة في الحاشية ١٤.

(٢١) راسل (Russell) ١٩٣٧، ص. xiv؛ وقارن: جاسكن ٢٠٠٨، ص. ١٩٧.

(٢٢) جيشيون (Jeshion) ٢٠٠٢، ص. ٧٣. وقارن: ساينسبري (Sainsbury) ٢٠٠٤، ص. ٣٧٦؛ كرين (Crane) ٢٠١١، الصفحات ٢٨–٢٩.

(٢٣) انظر: إيفانز (Evans) ١٩٨٢، ص. ٣٢٦، الهامش ٢٣.

(٢٤) انظر، على سبيل المثال: أليستون (Alston) ٢٠١٢، الصفحات ٣٦–٣٧؛ جاغو (Jago) ٢٠١٨، ص. ٢٦٨.

(٢٥) ستروسن (Strawson) ١٩٧١، ص. ١٧؛ إيفانز ١٩٨٢، الصفحتان ٢، ٤٩.

(٢٦) يابلو (Yablo) ١٩٩٦، ص. ٢٦٠؛ وقارن: ساينسبري ٢٠٠٥، ص. ٦٢.

(٢٧) قارن: ويليامسون (Williamson) ٢٠٠٧، الصفحات ٢٦–٢٨.

(٢٨) لمناقشة هذه النقطة، انظر: سيمشِن (Simchen) ٢٠١٧، الصفحات ٧١–٧٤. وسأعود إلى هذه المسألة في الفصل السادس.

(٢٩) رغم ما ذهب إليه سيمشِن ٢٠١٧، الصفحات ٧٥–٧٧، ٨٠–٨١.

(٣٠) جاسكن ٢٠٠٨، الصفحتان ٢٠١–٢٠٢؛ وعلى النقيض، انظر: باتن وولش (Button and Walsh) ٢٠١٨، ص. ١٤، الهامش ١٠.

(٣١) ميركس (Merricks) ٢٠١٥، ص. ١٦١؛ وقارن: فاين (Fine) ٢٠٠٧، ص. ٥٤.

(٣٢) انظر: إيفانز ١٩٨٢، ص. ٤٠٠؛ شيفر (Schiffer) ٢٠٠٦، الصفحات ٢٧٩–٢٨٠؛ جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٥٩–٦٩؛ لينّبو ٢٠١٨، الصفحات ٨٥–٨٦

(٣٣) قارن: جاغو ٢٠١٨، الصفحات ١٥٢–١٥٣.

(٣٤) تدافع توماسون (Thomasson) عن «الأنطولوجيا السهلة» في عملها لعام ٢٠١٥، ولكن، حسبما يشير باتن (Button) ٢٠٢٠، ص. ٤٤، الهامش ٢٥، فإنها لا تذكر الدور الجوهري لمبدأ السياق في توجيه النقاش الأنطولوجي.

(٣٥) انظر: تشالمرز (Chalmers) ٢٠٠٩، الصفحات ١٠٠–١٠١؛ وقارن: شافر (Shaffer) ٢٠٠٩، الصفحات ٣٥٦–٣٦٢.

(٣٦) انظر، على سبيل المثال: كواين (Quine) ١٩٨١أ، الصفحات ١٥–٢٣؛ ١٩٩٢، الصفحات ٣١–٣٣. ولمناقشة «حجة التبديل» (permutation argument) في كتابات كواين وديفيدسون وبوتنام، مع الإحالات المفصلة، انظر: شانتس ١٩٩٦؛ نيمتس (Nimtz) ٢٠٠٢، لا سيما الصفحات ١٠٠–١١٠، ٢٠٣–٢١٠، ٣٣٨–٣٤٣؛ كيمب (Kemp) ٢٠١٧. وانظر أيضًا: ماغي (McGee) ٢٠٠٥، الصفحات ١٥٠–١٥٢؛ ر. ويليامز (R. Williams) ٢٠٠٨، الصفحتان ٩٥–٩٦؛ ٢٠١٣، الصفحتان ٢٦٩–٢٧٠؛ سيمشِن ٢٠١٧، الصفحات ٤٠–٤٢.

(٣٧) قارن: سيمشِن ٢٠١٧، الصفحات ٩، ٤٧–٤٨.

(٣٨) انظر: بوتون (Button) ٢٠١٣، ص. ٢٣؛ هيل ورايت (Hale and Wright) ٢٠١٧، الصفحتان ٧٢٤–٧٢٥؛ باتن وولش ٢٠١٨، الصفحات ١٥٣–١٥٦.

(٣٩) انظر، على سبيل المثال: شانتس ٢٠٠١، الصفحتان ٢٧٦–٢٧٧؛ باتن وولش ٢٠١٨، ص. ٤٧.

(٤٠) بوتنام (Putnam) ١٩٨١، الصفحتان ٣٣–٣٤ (بتصرف). وقارن: نيمتس ٢٠٠٢، الصفحتان ٣٣٩–٣٤٠.

(٤١) انظر، على سبيل المثال: بلاكبيرن (Blackburn) ١٩٨٤، ص. ٣٠١؛ هيل ورايت ٢٠١٧، ص. ٧١٩. وقارن: هودز (Hodes) ١٩٨٤، الصفحتان ١٣٤–١٣٥؛ هانسن (Hansen) ١٩٨٧، ص. ٨٥؛ جاكمان (Jackman) ١٩٩٦، ص. ٣١٨؛ شانتس ٢٠٠١، الصفحتان ٢٧٨–٢٧٩؛ بايز (Bays) ٢٠٠٧، الصفحتان ٤٢٣–٤٢٤؛ هوثورن (Hawthorne) ٢٠٠٧، الصفحتان ٤٣١–٤٣٢.

(٤٢) هيل ورايت ٢٠١٧، الصفحتان ٧١١–٧١٢. وقارن: نيمتس ٢٠٠٢، الصفحتان ٣٨٥–٣٨٦.

(٤٣) انظر الحاشية ٣٦.

(٤٤) انظر الإحالات المجموعة في: نيمتس ٢٠٠٢، ص. ٣٨٣، الهامش ٧٣.

(٤٥) انظر، على سبيل المثال: بوتنام ١٩٧٨، ص. ١٢٦؛ ١٩٨٣، ص. ١٨. ولمزيد من النقاش والإحالات، انظر: نيمتس ٢٠٠٢، الصفحات ٣٥٢–٣٦٦؛ باتن ٢٠١٣، الفصول ٤–٧.

(٤٦) ديفيت (Devitt) ١٩٨٣؛ لويس (Lewis) ١٩٩٩، الصفحات ٥٦–٧٧. وانظر أيضًا: فان كليف (van Cleve) ١٩٩٢، ص. ٣٤٩؛ غارسيا-كاربينتيرو (García-Carpintero) ١٩٩٦ب؛ بايز (Bays) ٢٠٠١، الصفحات ٣٤١–٣٤٨؛ نيمتس ٢٠٠٢، ص. ٣٦٣؛ بريست (Priest) ٢٠١٦، الصفحتان ١٤٣–١٤٤؛ سيمشن (Simchen) ٢٠١٧، الصفحتان ١٥–١٦؛ باتن وولش (Button and Walsh) ٢٠١٨، ص. ٤١.

(٤٧) بوتنام (Putnam) ١٩٨٣، ص. xi؛ ١٩٩٠، ص. ١١٣؛ وقارن: باتن ٢٠١٣، ص. ٢٩.

(٤٨) انظر: ماغي (McGee) ٢٠٠٥، الصفحات ١٤٨–١٥٢؛ باتن وولش ٢٠١٨، الصفحات ٤٧–٤٩.

(٤٩) قارن: فان فراسن (van Fraassen) ١٩٩٧، الصفحات ٣٦–٣٩؛ كيمب (Kemp) ٢٠١٧، ص. ١٦٣.

(٥٠) سيمشن ٢٠١٧، ص. ٤٤؛ وقارن الصفحات ٧٧–٨٠؛ ر. ويليامز (R. Williams) ٢٠٠٧، ص. ٣٩٢.

(٥١) قارن: جاسكن (Gaskin) ٢٠١٨، الصفحات ٣١٤–٣١٥.

(٥٢) ديفيدسون (Davidson) ٢٠٠١أ، ص. ٧٩؛ وقارن: داميت (Dummett) ١٩٨١، ص. ٣١٩ (ضمن مقطع سأبحثه في الفصل السابع).

(٥٣) قارن: إكلوند (Eklund) ٢٠٠٧، ص. ١٢٤.

(٥٤) قارن: ويليامسون (Williamson) ٢٠٠٣، ص. ٤٤٥.

(٥٥) كواين (Quine) ١٩٦٩، ص. ٤٦؛ ديفيدسون ١٩٨٤، ص. ١٢٥.

(٥٦) انظر، على سبيل المثال: ديفيدسون ١٩٨٤، ص. ١٢٥، حيث تبرز بوضوح اللوازم الفردانية والذاتانية لذلك الموقف؛ وقارن: باغين (Pagin) ٢٠١٣، ص. ٢٢٦. وينطبق نقد مماثل على عرض ماغي لمشروع تارسكي في ٢٠٠٥، الصفحات ١٢٠–١٣٥.

(٥٧) انظر: جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٣٧٤–٣٧٩.

(٥٨) حول هذا التمييز، انظر: جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٣٤٨–٣٥٠؛ وقارن: كيف (Keefe) ٢٠٠٠، الصفحات ٢٠٧–٢٠٨.

(٥٩) قارن: هورويتش (Horwich) ١٩٩٨أ، الصفحات ١١٣–١١٧.

(٦٠) لدعم مثل هذه النظريات، انظر، على سبيل المثال: ديفيدسون ٢٠٠١أ، الصفحات ٤٤–٤٦؛ ٢٠٠١ب، الصفحات ٢٨٨–٢٩٠؛ فيلد (Field) ٢٠٠١، الفصل الأول، وعلى امتداد العمل، مثل ص. ٢٦٦ (وقارن: سوامز (Soames) ٢٠٠٩، المجلد ٢، ص. ٣٠٩)؛ شانتس (Schantz) ٢٠٠١، ٢٠٠٧، و٢٠١٢؛ كابوانو (Capuano) ٢٠١٢؛ ديفيت (Devitt) ٢٠١٢ و٢٠١٥؛ دي. تايلور (D. Taylor) ٢٠١٧، ص. ٦٤؛ باتن ووالش ٢٠١٨، الصفحتان ٤١، ٥٧؛ إدواردز (Edwards) ٢٠١٨، الصفحات ٨٩–٩١.

(٦١) انظر في هذا السياق: جاسكن ٢٠١٤، الصفحات ٢٤٥–٢٥١.

(٦٢) قارن: ساينسبري (Sainsbury) ١٩٩٧، ص. ٢٦٣.

(٦٣) انظر حول هذه النقطة: ماغي وماكلوكلين (McGee and McLaughlin) ٢٠٠٠، الصفحتان ١٣٩–١٤٠؛ باتن ٢٠١٣، ص. ٢١؛ وقارن: كابوانو ٢٠١٥، الصفحتان ١٦٧–١٦٨؛ توماسون (Thomasson) ٢٠١٥، ص. ٩٥؛ غودمان (Goodman) ٢٠١٨، الصفحات ٢٠٧–٢١٠.

(٦٤) انظر: لويس (Lewis) ١٩٩٩، ص. ٦٥؛ شافر (Shaffer) ٢٠٠٩، ص. ٣٧١.

الفصل الرابع

الإحالة والمضمون

(14) الإسناد والدلالة والمضمون

تهدف النظرية التي تنتمي إليها فكرة الإحالة -حسبما ذكرت- إلى نمذجة الفهم اللغوي، أي نمذجة ما نفعله عندما نتواصل باللغة تواصلًا ناجعًا. تساعد علاقة الإحالة في توضيح ما يحدث بتقديم الأشياء بصفتها محالات إليها للتعبيرات اللغوية؛ ويُعد فهم هذه المحالات إليها بصفتها كذلك للعناصر المقابلة في اللغة شرطًا ضروريًّا وكافيًا لفهم تلك الأجزاء من اللغة. أود أن أردف ملاحظة مصطلحية مهمة: عندما أقول «أشياء» هنا أعني ما سأطلق عليه لاحقًا «الأشياء بمعناها الواسع»، والتي لا تشمل فقط التي صنفها فريجه على أنها «أشياء»، بل أيضًا الكيانات التي كان يصنفها على أنها مفاهيم، أو خصائص، أو دوال، أو عمليات؛ وربما يتبين ذلك بإدراج هذه العناصر الأربعة كلٌ على حدة، على أن فريجه (وأنا أتفق معه) يعد المفاهيم والعمليات ضربًا من ضروب الدوال[1]، وفي رأيي (وليس رأي فريجه) لا يوجد سبب وجيه للتمييز بين المفاهيم والخصائص (سأعود إلى هذه النقطة في القسم التالي). تتساوق ما أسميها «الأشياء بمعناها الواسع» مع ما كان راسل يسميها في كتابه *مبادئ الرياضيات* «المصطلحات» (١٩٣٧، الفقرة ٤٧)، ولكنني سأستمر، وهو ما فعلته حتى الآن، في استخدام «مصطلحات» للإشارة إلى العناصر اللغوية، وهو المتعارف عليه. يمكننا استئنافًا للسياق الحجاجي نمذجة فهم العناصر اللغوية المركبة بفهم مكوناتها الأبسط وطريقة تركيبها؛ نخصص محالات إليها لكل من المكونات المركبة والبسيطة،

ونحدد التبعية الوظيفية لكلا الطرفين على حد سواء، وفقًا لمبادئ التركيبية التي تقصَّيناها في الفصل الأول. تتَّسق الإحالة وفقًا لهذا النهج تقريبًا مع ما كان يسميه الفلاسفة في العصور الوسطى *الدلالة* (*significatio*) ويعتمد النهج البديل على الفكرة القروسطية عن *الإسناد* (*suppositio*) ويربط مفهومها بالقيم الصدقية.[٢] يؤكد ماركساينسبري على سبيل المثال، والذي يكتب وفقًا للنهج الأخير وأشار إلى الصلة بنظرية الإحالة في العصور الوسطى (٢٠٠٤، ص. ٣٧٤) أن «كينونة التعبير الإحالي تتعلق بالمحال إليه في الواقع، فهو إن وجد، يحدد صدق مجموعة من الجمل أو العبارات التي يظهر فيها أو كذبها.[٣]

لقد شاع نهج *الإسناد* في تاريخ الفلسفة، بدءًا من أوكام ومعاصريه وصولاً إلى فريجه ومن بعده؛ ولكنه انطوى على معضلة كبيرة معه - وهي تشبه هيكليًّا إحدى المشكلات التي تواجه النظريات السببية للإحالة التي حددتها في ختامِ الفصل السابق - وهي أنه ينتج عددًا كبيرًا جدًا مما يمكن أن يرشح ليكون محالًا إليه لتعبير محدد. يريد أتباع هذا النهج عادة أن يقولوا إن الرقم «٢» يشير إلى العدد اثنين وليس إلى العدد ثلاثة، ولكن يمكن الاعتراض على ذلك، مستندين إلى عبارة ساينسبري، بأن حالة الرقم ثلاثة مهمة للعبارات التي تُقال «عن» الرقم اثنين بقدر أهمية حالة ذلك الرقم الأخير؛ إذ يبدو جليًّا أنه لو لم تكن حالة الرقم ثلاثة كما هي عليه تمامًا من الناحية الحسابية، فإن الجمل «عن» الرقم اثنين، مثل «٢ + ٢ = ٤»، لن تكون لها القيم الصدقية المعتادة. أقول يبدو هذا جليًّا، على أن ما ينبغي قوله بالضبط حول القيم الصدقية للعبارات ذات الصلة يعتمد على كيفية تحديدنا لدلالات الشرطيات المخالفة للواقع ذات المقدمات المستحيلة ، وهو أمر يمكن أن يكون محلًّا للخلاف منطقيًّا.[٤] لكن ربما يمكنني تجاوز هذه المسألة هنا؛ لأنه بغض النظر عن كيفية تحديد دلالات

تلك الشرطيات ذات المقدمات المستحيلة، ثمة حقيقة فحواها وفقًا للبنيوي الرياضي، أن يعتمد عدد معين في وجوده وخصائصه على وجود الأعداد الأخرى وخصائصها.(٥) وهذا يعني أن العلاقات الاعتمادية ذات الصلة تدور في حلقة مفرغة؛ بيد أنني لا أرى في ذلك حجر عثرة.(٦) أتخذ موقفًا مشابهًا في حالة المجموعات وأعضائها؛ يريد بعض الفلاسفة القول إن المجموعات تعتمد وجوديًّا على عضويتها، وليس العكس(٧)، ولكنني لا أرى أي مبرر لمثل هذا التباين؛ يبدو جليًّا أن المجموعات وأعضاءها تتمتع بعلاقات متبادلة من الاعتماد الوجودي على بعضها البعض. وتنطبق هذه المقاربة الموازية على العبارات المتعلقة بالكائنات المادية أيضًا، وهنا تكون الشرطيات أكثر وضوحًا نسبيًّا. إذ يتمتع أي كائن مادي محدد، مثل سقراط، بعلاقات مع كائنات مادية (ومجردة حقيقةً) أخرى بحيث لو لم تكن موجودة ولم تكن على النحو التي هي عليه، لما كان سقراط على النحو الذي هو عليه، وربما لما كان موجودًا أيضًا. وفي نهاية المطاف، علَّمنا لايبنتس أن حال الأشياء مع كائن مادي معين لا ينفصل عن حالها مع مجمل متعدد الفضاء-الزمان. والخلاصة هي أنه إذا كنت تتبع نهج *الإسناد*، بمعنى آخر، إذا كنت تحاول تحديد المحال إليه سواء لجملة أو لأحد مكوناتها ذات الأهمية الدلالية على أساس معيار مثل «ما يؤثر في القيمة الصدقية»، ستجد نفسك بين المطرقةِ والسندان لكثرةِ الخيارات المتاحة. ويكفي هذا في الوقت الحالي لتفنيد نظرية الإحالة؛ إذْ قدمت في هذه الفقرة دحضًا لذلك المبدأ في نسخته البدائية، وفق ما تلخَّص في اقتباس ساينسبري. ولكن سنرى في القسم ١٥ أنه سيعود إلى الساحة بنسخة أكثر تطورًا، وأنه ينبغي إيجاد حجة مغايرة لإفحامه والتي سأقدمها في القسم ١٦.

لاحظ فريجه أنه لا يكفي الاعتداد بمفهوم الإحالة لنمذجة المعنيين اللغوي والمعرفي؛ ففي بعض السياقات، قد تكون الطريقة التي يُقدم بها المحال

إليه متصلة بذلك المعنى. وهذا يأخذنا إلى فكرة المضمون (sense)، التي عرَّفها فريجه بأنها «طريقة تقديم المحال إليه». كان لفريجه تصوران للمضمون؛ تصور معرفي متين، وآخر دلالي بسيط،[٨] بيد أنه لم يرسم يا للأسف تمييزًا واضحًا بينهما. سأعرضهما بالترتيب. يُتَطَلَّبُ التصور المعرفي للمضمون لأن الاعتداد بعلاقة الإحالة وحدها هي أداة بدائية جدًّا لنمذجة الفهم اللغوي في بعض السياقات. استخدم فريجه المضمون بهذا الفهم المعرفي لحل لغز فوسفورُس / هِسبرُس؛ حيث عرفه هنا على أنه «طريقة تقديم»، وكانت الفكرة هي أن الاسمين فوسفورُس / هِسبرُس يقدمان مرجعهما المشترك الذي هو كوكب الزهرة بنحوينِ متغايرين؛ أي ظهوره في الصباح وظهوره في المساء على التوالي. يمكن لطريقتين لتقديم الشيء نفسه أن تجسدا محتويَيْن معرفيَيْن متبايِنَيْن كليًّا، حسبما رأينا في هذا المثال، بحيث يكون بإمكان شخص ما أن يفكر في الكائن المشترك بإحدى طريقتي التقديم دون الأخرى، وأن يفعل ذلك على نحو منظَّم؛ وبمنطقية صِرفَة (مع احتمالية وجود نقص في المعلومات ذات الأهمية). في الواقع، إن هذه الإمكانية هي التعريف الفعلي للفرق بين مضمون معرفي وآخر. وهكذا يُضبَطُ المضمون المعرفي بما أطلق عليه جاريث إيفانز «المعيار البديهي للاختلاف»:

«يجب أن تختلف الفكرة المرتبطة بمضمون الجملة (ج) S عن تلك المرتبطة بالجملة 'S(ج') ؛ إذا كان من الممكن لشخص ما أن يفهم كلتا الجملتين في وقت معين بينما يتبنى وجهتي نظر متغايرتين إزاءهما باتِّساق؛ أي أن يقبل (يرفض) إحداهما بينما يرفض (يقبل) الأخرى أو يبقى محايدًا تجاه الأخرى.»[٩]

(لاحظ أن كلمة «إذا» في هذا السياق لا يمكن تعزيزها لتكون «إذا وفقط إذا»؛ فهذا اختبار للاختلاف، وليس للتشابه في المضمون.)[١٠] اعتقد راسل

أن بإمكانه أن يتجاوز الحاجة إلى مفهوم «المضمون» (sense) بنظريته «الأوصاف المحددة» (وهي تعابيرُ على شكل⌐ الـو ⌐، حيث⌐ و ⌐مصطلح عام)، ولكن تظهرُ الحقائق من النوع نفسه التي دفعت فريجه إلى إدخال مفهوم المعاني للأسماء الصحيحة أيضًا في حالة المسندات، وكذلك في حالة الأوصاف المحددة التي تُبنى من المسندات (خذ مثلاً «قنفذ الأرض الذي رأيته أمس» و«خنزير الأرض الذي رأيته أمس»).[11] تطرأ ظواهرُ تحضُّنا على تقديم معانٍ للأسماء الصحيحة أيضًا لأي عنصر لغوي له أهمية دلالية، وبالتالي لأي عنصر في اللغة تحدد له نظريتنا للمعنى محالًا إليه.

بيد أن هذا يقودنا إلى تصور متميز لـ«المضمون»؛ إذ لا يعتمد مشروع بناء نظرية المعنى في المقام الأول على تصور معرفي غني له، حيث يُعدُّ طريقةً ربما ثرية للتفكير في المحال إليه، وإنما على تصور بسيط ودلاليٍ بحتْ، حيث يكون وجود مضمون للتعبير اللغوي مجرد مسألة إحالته إلى شيء ما بطريقة لغوية معينة، أيًّا كانت تلك الطريقة.[12] (يحذو إيفانز حذو فريجه ويستخدم كلا التصورين؛ وأيضًا لا يفلح في التمييز الواضح بينهما مثله). وقد شرح مايكل داميت هذا التصور للمضمون بمصطلحات استلهمها من فيتجنشتاين:

«حتى عندما عزم فريجه على أن يقدم مضمون كلمة أو رمز ما، فإنه في الواقع وضَّح ما يكون المحال إليه. ... وفي حال كان عرض مضمون تعبير ما أو تحديده بؤرةَ اهتمامنا، فإننا سنتخيَّر الوسيلة التي نوضح بها المحال إليه الذي يكشف ذلك المضمون. دعنا نستعير هنا شفعًا شهيرًا من المصطلحات من كتاب رسالة منطقية فلسفية، ونقول إنه وفقًا لفريجه، نحن نقول ما هو المحال إليه للكلمة، ومن ثم نظهر ما هو مضمونها.»[13]

يمكن أن نرى التصور الدلالي للمضمون بمثابة تجريد من التصور

المعرفي؛ بدءًا، تقدِّم التعبيرات اللغوية مسارات معرفية إلى ما تحيل إليه، وقد تتفاوت هذه المسارات في درجة ثرائها وأهميتها التواصلية؛ وعندما نُجرِّدُ هذه الجوانب، نصل إلى تصور مبسَّط للمضمون؛ حيث يعني وجوده لتعبير ما أنه يقدِّم أي مسار معرفي إلى المحال إليه. يقتصر هذا التصور البسيط والدلالي فقط على ارتباط المحال بالمحال إليه، حيث تأخذ كلمة «محال إليه» هنا ثقلها بصفتها اسمًا فعليًّا(verbal noun).(١٤)

سيكون وفقًا للتصور الدلالي للمضمون لأي تعبير يُعيِّن له محال إليه، مضمونًا، بما في ذلك، وفقا لما ذكرناه سابقًا في القسمين (٧ و١٠)، علامات الترقيم وعلامة الملكية (s’). وحتى للمتغيرات مضامين وفقًا لهذا التصور؛ إذ تُعين لها محالات إليها تحت تفاسير معينة، ويجب أن يتم هذا التعيين بطريقة ما؛ لا يمكن تقديم الأشياء (بما في ذلك الأشياء المتغيرة) من دون أي طريقة محددة.(١٥) يقول كواين: «تُستخدم المتغيرات فقط للإشارة إلى الإحالات المتقاطعة لمواضع مختلفة من التكميم». (١٩٨١ب، ص. ٧٠) ولكن لا يغير هذا شيئًا هنا. وليست المتغيرات في جوهرها سوى أنماط لغوية؛ ولكن ينطبق الأمر نفسه على الكلمات العادية. يرى تيم باتون وشون والش أن وجهة نظر كواين حول المتغيرات تعارض وجود محالات إليها لها، ويطبقان الاستنتاج نفسه على علامات الحصر مثل الأقواس المعقوفة.(١٦) ومع ذلك، فإن للأقواس دلالة دلالية، وبالتالي يجب برأيي أن يكون لها أيضًا مضامين وإحالات. (إنها تشير إلى ترتيبات، وذلك بطريقة معينة). لا تُظهِر حقيقة أن عنصرًا لغويًّا معينًا أو ظاهرة أو حالة هي في الأساس نمط أو شبكة من العقد المترابطة أن العنصر المعني يفتقر إلى محال إليه -سيحرم التفوُّه بهذا مفهوم المحال إليه تمامًا من التطبيق- بل تُظهر أن الأنماط والشبكات اللغوية يمكن أن يكون لها بالفعل مضامين وإحالات. يمكننا أن نلاحظ أن باتون ووالش أردفا فيما بعد في النص نفسه تقييدًا بسيطًا، ولكنه حقيقة حاسمٌ لادعائهما بشأن المتغيرات. يقولان:

«ليست للمتغيرات قيمٌ دلالية حين تأتي منفصلة» (٢٠١٨، ص. ٢١؛ مع إضافة التوكيد). لذا، يتضح أن للمتغيرات قيمًا دلالية في النهاية؛ ولكن حين لا تكون بمعزل عن السياق. حسنًا، يكفي هذا برأيي؛ لا يمكننا أن نقول أكثر من ذلك عن أي عنصر لغوي ذي دلالة دلالية.

إذا سألنا ما إذا كان يجب على متحدثَيْن أن يتَّفقا في المضامين ليُعدَّ تواصلهما ناجحًا، فإن الإجابة حسبما أشار فريجه في مقاله المتأخر «الفكرة: بحث منطقي» (Der Gedanke)(١٧) تعتمد على السياق. من البديهي أن يربط متحدثو لغة مشتركة التعابير بمضامين بذاتها وفقًا للتصور الدلالي للمضمون، لأن كل ما يتعلق بالمعنى الدلالي للتعبير هو تقديمه للمحال إليه بالطريقة اللغوية الخاصة التي يقدمه بها، ويتشارك متكلمو اللغة المشتركة في ذلك افتراضًا. ولكن ليس ثمة داعٍ للإصرار على أن المتواصلين يجب أن يتشاركوا عمومًا المعاني المعرفية – وذلك مما لا يقبله عقل -؛ طالما أن طرق وصولهم إلى المحال إليه تتقارب لنفس الكائن، فإنه غالبًا لا يهم إذا كانوا يفكرون في ذلك المحال إليه بطرق مختلفة؛ أو تُعدُّ مختلفة وفقًا المعيار البديهي للاختلاف.(١٨)تُعَدُّ الأسماء العَلَم خير برهان على هذه النقطة، لأن وظيفتها الأساسية هي تمكين المتحدثين من التفكير في المحال إليه نفسه بأي طريقة تقريبًا. قد لا يتشارك المتحدثون الذين يتواصلون باستخدام اسم علم مشترك سوى للاسم ذاته (بالطبع يجب أن يفكروا جميعًا في المحال إليه حسب التصنيف الصحيح)، لكن يضمن هذا القاسم المشترك بما أن للاسم مضمونًا، أن يتشارك هؤلاء المتحدثين المضمون الدلالي لهذه الكلمة. وبالتالي، لدينا تصوران مختلفان للمضمون رغم ارتباطهما ارتباطًا وثيقًا. فحوى الحديث في هذا السياق هي أن مضمون فريجه، سواء فُسِّرَ دلاليًّا أو معرفيًّا، هو جزء من البناء النظري -جزء من الآلية الداخلية لنظرية نظامية للمعنى- حاله حال المحال إليه.

توجَد علاقة الإحالة (أو تُفتَرَض) لنمذجة المعنى اللغوي، حسبما ذكرنا. وبالتالي، سيبقي مستوى الإحالة المحالات إليها لجميع التعبيرات اللغوية ذات الدلالة، وستشمل كلًّا من الأشياء المادية (concreta) والأشياء المجردة (abstracta). نستند وفقًا للنهج القائم على مفهوم الدلالة «sig-nificatio»إلى فكرة المحال إليه لنمذجة ما يجب على المتلقي أن يفكر فيه ليُعَدَّ فاهِمًا التعبير اللغوي، وإلى مفهوم المعنى لنمذجة الطريقة التي يفكر بها فيه. ويتأتى عن هذا النهج أن يكون لكل تعبير لغوي ذي دلالة دلالية مضمونٌ وإحالة؛ والأسماء العَلَم هنا سواء مع المسندات وحروف العطف والأقواس، وأي نوع آخر من التعبيرات التي لها دلالة دلالية، بما في ذلك بالطبع الجمل نفسها. وبهذا نصل إلى تعميم للرؤية الدلالية التي رسمها فريجه في رسالته الشهيرة إلى هوسرل بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٩١، والتي تقدم مستويات اللغة والمضمون والإحالة.[١٩] تنضوي تحت خريطة فريجه ثلاث كيانات لغوية فقط: الجمل والأسماء العلم والمسندات أو المفاهيم بالإضافة إلى الكيانات المقابلة لها في مستويات المضمون والإحالة؛ ولكن وفقًا للنهج الخاص بالإحالة الذي دافعت عنه هنا، ليس ثمة داعٍ لتقييد فئة أنماط التعبير ما دون الجملة التي لها مضامين وإحالات على النوعين المختارين لفريجه فقط. لكل شيء في الجملة ذي دلالة دلالية إحالة بديهيًّا، ويجب بديهيًّا أيضًا تقدَّم تلك الإحالة بطريقة ما.

إلى ماذا تحيل المسندات؟ تحيل المسندات وفقًا للنهج القائم على مفهوم الإحالة، والذي دعمه فلاسفة معاصرون من بينهم كواين وبوتنام وديفيدسون، إلى الكائنات التي تحقق الخاصية التي ينسبها المسند، أو تكافؤًا إلى وظائف (في الامتداد) تربط الكائنات بالقيم الصدقية؛ تحديدًا تلك التي تربط جميع الكائنات التي تنتمي إلى امتداد المسند فقط بـ «الصدق».[٢٠] بيد أنه لن

يكون من الممكن وفقًا لنهج *الدلالة* تحديد هذه المطابقة. إذ لا يتطلب فهم المسند عمومًا، ولا يكفي أن يفكر المتلقي في الكائنات التي تحقق الخاصية التي ينسبها المسند (إن وجدت). قال ديفيدسون في إحدى كتاباته: «لن تفهم جملة إذا لم تكن مدركًا لامتدادات مسنداتها (١٩٩٩أ، ص. ١١٣) إذا أخذنا هذا الادعاء بظاهره، فهو باطلٌ جليًا. نستخدم المسندات طوال الوقت دون أن ندرك امتداداتها؛ على الأقل، ليس إذا كان هذا الإدراك ينطوي على دراية، أو حتى أن نعرف بوجود جميع أو حتى بعض الكائنات في امتدادات تلك المسندات. يُحتَمل في الحقيقة أن الغالبية العظمى من المسندات المستخدمة في الحديث العادي هي من النوع الذي لا يستطيع المستخدمون تعداد سوى عدد قليل جدًّا من الكائنات في امتداداتها (التي تكون غالبًا جليَّة)؛ وليس من الضروري عمومًا لفهم المسند أن يكون الشخص قادرًا حتى على ذكر عضو واحد من امتداده. طالما يستطيع المتحدث أن يستخدم المسند استخدامًا صحيحًا، فإنه يُخال مدركًا له؛ فذاك هو المطلوب كله وكافٍ لفهم كلمة. ويعتمد الاستخدام الصحيح للمسند على معرفة شرط العضوية في امتداده، وليس على معرفة الكيانات التي توجد في ذلك الامتداد. إذا نظرنا إلى الأمر برمَّته، بعض المسندات لها امتدادات فارغة؛ ولكننا لا نريد أن نقول إن جميع المسندات التي لها امتدادات فارغة تعني الشيء نفسه، وأن فهمها جميعًا يتطلب نفس القدرة. تصح نسخة محدودة من بيان ديفيدسون بلا شك فيما يخص المسندات الملاحظة؛ إذ تحتاج لفهم «أحمر»، مثلاً، إلى القدرة على تحديد الكائنات على أنها تنتمي أو لا تنتمي إلى امتدادها، على الأقل في ظروف الرؤية العادية. ولكن حتى في قضية الملاحظة، ليس من الضروري فعليًّا أن تكون على دراية أو أن تعرف بوجود كائن واحد في امتداد المسند؛ ويكفي أن تكون لديك القدرة على التعرف على الأمثلة في ظروف الرؤية العادية.

إذن، ليس المرشح الذي يقدِّمه نهج *الإسناد* ليكون محالًا إليه للمسند مرضيًا وفقَ التصور المفضل لدي، وهو تصور *الدلالة*. ومن المثير للاهتمام أننا نجد أن فريجه وعلى التزامه العام بنهج *الإسناد*، إلا أنه حادَ عنه في حالة محددة تتعلق بإحالة المسند إلى نهج *الدلالة*. فقد عدَّ أن المسندات، التي عرفها بما أطلق عليها «الكلمات المفاهيمية» (Begriffswörter) عمومًا؛ تحيل إلى ما أسماه مفاهيم (Begriffe).تذكر (من القسم ١٤) أنني هنا لا أميز بين المفاهيم والخصائص؛ عدَّ فريجه التمييز بينهما أمرًا بالغ الأهمية لحل مشكلة وحدة القضية، لكنني جادلت مطولًا في مكان آخر (٢٠٠٨، الفصل ٣) أنه كان مخطئًا في ذلك. وعلى أنني أتبعه (ضد التوجه التصنيفي الحالي) في وضع المفاهيم في مستوى الإحالة بدلاً من مستوى المضمون، إلا أنني لا أميز بينها والخصائص، وأعاملها معاملة الأشياء بمعناها الواسع؛ أي بصفتها موضوعات متاحة علنًا للفهم اللغوي. وبالمثل، لا أميز بين تعبيرات المضمون والمسندات. لذا فهم المسند 'is a dragon' (هو تنين) مثلًا، هي مسألة تعرف على مفهوم (خاصية) أن يكون الكائن تنينًا، إلى جانب التفكير في هذا المضمون بصفته معنى ذلك المسند بعينه، وهو ما ينطوي على معرفة ما يعنيه أن يكون شيء ما تنينًا، وهو إنجاز لا يتطلب القدرة على الإشارة إلى أي أمثلة لحسن الحظ في هذه الحالة، نظرًا لعدم وجود أمثلة. يتضمن فهم المسند 'is red' (هو أحمر) القدرة على التعرف على الأشياء الحمراء حسبما هي (في ظروف الرؤية الطبيعية)؛ هذا هو ما يعنيه التعرف على مفهوم (خاصية) «الأحمر»، والتعرف على هذا المضمون بصفته معنى 'is red'. وهكذا دواليك.

لكن ما هي المفاهيم بالضبط؟ نحتاج هنا إلى التمييز بين المفاهيم البسيطة والمفاهيم المركبة؛ أي بين المحالات إليها لتعبيرات المضمون البسيطة دلاليًّا والمركبة دلاليًّا على التوالي. يمكن تحديد المفاهيم البسيطة بما يُعرف

بالمضامين الكارناييبية المناسبة، وهي تجعل منها دوالًا من مؤشر واحد أو أكثر -ولا سيما العوالم الممكنة والأزمنة- إلى مجموعات من الأشياء، أي إلى مجموعات تحتوي فقط على الأشياء التي تُحقق المفهوم في المؤشرات المعنية.(٢١) يمكن بعد ذلك عدُّ المفاهيم المركبة هياكل مناسبة تُبنى بعمليات تركيب قياسية من المفاهيم البسيطة.

يجب ألا نحدد المفاهيم المركبة مباشرة بالوظائف الكارناييبية الخاصة بتعبيراتها المقابلة، لأننا سنحصل على نتيجة غير مرغوب فيها مفادها أن المفاهيم المركبة التي تشترك في نفس المضمون الكارناييي، مثل «مثلثي» و«ثلاثي الأضلاع»، ستكون بنفس المضمون تمامًا، نظرًا لأن المسندات المقابلة صحيحة بالنسبة لنفس الكائنات فيما يتعلق بنفس المؤشرات. يمكن على النقيض وبسهولة تحديد المفاهيم البسيطة التي تشترك في نفس المضمون الكارناييي، مثل «قنفذ الأرض» و«خنزير الأرض»، مع بعضها بعضًا، بحيث يظهر أي اختلاف بين معاني تعبيرات المضمون «هو قنفذ الأرض» و«هو خنزير الأرض» ليس على مستوى الإحالة، بل حصريًّا على مستوى المضمون. سيشكِّل التعرف على الوظائف الكارناييبية لتعبيرات المضمون البسيطة -والتعرف عليها بصفتها محالات إليها لتعبيراتها المقابلة- ما يُفهم من تلك التعبيرات. لا يجب تفسير هذا التعرف على أنه يتطلب القدرة على تحديد الوظائف ذات الصلة تحديدًا مستقلا وامتداديا (وهو ما سيكون غالبًا مستحيلًا). بدلًا من ذلك، الفكرة هي أنه إذا فهمت مسندًا بسيطًا، فإنك بذلك تُعدُّ تلقائيًّا على دراية بوظيفته الكارناييبية؛ أنت تعرف ما يعنيه أن يحقق كائن ما ذلك المسند فيما يتعلق بالمؤشرات ذات الصلة.

قد يتساءل المرء عند هذه المنعطف -وأنا الآن أتناول النسخة الأكثر تعقيدًا من نهج *الدلالة* الذي قلت في القسم ١٤ إننا سنحتاج إلى النظر فيه- ما إذا كان بإمكان المدافع عن نهج الإسناد أن يخطو خطوة مماثلة ويرى

أن «إدراك امتداد مسند»، وفقًا لعبارة ديفيدسون، لا يعني القدرة على تعداد أعضاء هذا الامتداد، بل يعني عمومًا فهم شرط العضوية فيه. سيتعين على هذه الخطوة لتكون وافيةً، خاصة فيما يتعلق بالسياقات الزمنية والاحتمالية أن تصل إلى حد تحديد المحال إليه للمسند مع وظيفته الكارناييبة الكاملة، بحيث يتطابق النهجان، في الكائنات التي يحددانها محالات إليها للمسندات. بالطبع، ستكون المبررات التي تستند إليها كلتا المدرستين في اختيار تلك الكائنات مختلفة. سيكون مبرر نهج *الإسناد* لتحديد محال إليه لمسند معين مع وظيفته الكارناييبة أن تلك الوظيفة هي ما يهم للقيم الصدقية للجمل التي يظهر فيها المسند. لاحظ أن حديث ديفيدسون عن الإدراك بامتداد المسند مضلل فيما يتعلق بهذا النهج، سواء كان مبسطًا أو معقدًا. ووفقًا لهذا النهج، فإن المحال إليه للمسند هو ما يتعلق بالقيم الصدقية للجمل التي يظهر فيها ذلك المسند؛ ولا يتطلب أن يدرك المتلقي ذلك المحال إليه، أو أن يحضر في ذهنه. وأنه ببساطة لا علاقة للإدراك بالإحالة؛ فلا يتعيَّن حضور المحال إليه لمسند ما في ذهن الشخص الذي يفهم ذلك المسند؛ إذ تنطوي كل جوانب الإدراك تحت مظلَّة المضمون.

على النقيض، إذا حدد منظِّر *الدلالة* محالًا إليه للمسند بوظيفته الكارناييبة، فإن ذلك يعني أن الإدراك العقلي لهذه الوظيفة يُعَدُّ جزءًا أساسيًّا من فهم المسند. سيكون هذا التحديد بمثابة مناورة بعدية. تعد خاصية الحكمة المحالَ إليه للمسند «is wise» (هو حكيم)؛ لأن تعرف هذه الخاصية تحديدًا (والتعرف عليها بصفتها محالًا إليه ذا صلة) هو وفقًا لهذا المنظِّر، شرطٌ ضروري وكافٍ لفهم المسند. حتى الآن، بالكاد تجاوزنا البديهيات، حيث إن خاصية (مفهوم) الحكمة هي بالضبط ذلك الشيء الذي تُعدُّ معرفته ضرورية وكافية لفهم المسند «is wise». ولكن بمجرد أن تُتخذ هذه البنية، يكون لمنظِّر الدلالة الحرية في تحديد خاصية الحكمة بوظيفة كارناييبة

معينة، وتفسير فهم المسند على أنه تعرف على تلك الوظيفة تحديدًا. تنفذ في هذا الوضع، الوظيفة العقلية إلى عقل المتلقي؛ حيث تُدمج في عقله بمضمون معين، ومن الأجزاء الأساسية لهذه الصورة للفهم أن يصل عقله فعلًا إلى المحال إليه ويستوعبه.

الآن، إذا ارتقى نهج *الإسناد* إلى الوضع الأكثر تعقيدًا الذي وضّحته للتو، فإن حجّتي ضده في القسم ١٤ دُحِضَتْ جليًّا؛ لأن تلك الحجَّة كانت على النسخة الساذجة للنظرية وصياغتها غير دقيقة، وليست النسخة الأكثر تعقيدًا التي نتناولها الآن. وفي الواقع، بافتراض أنه وفقًا لنهج *الإسناد*، يكون المحال إليه للمسند -تعقيبًا على هذه الحالة بعينها، مع أنه يجب تعميم النهج في نهاية المطاف- الشيءَ الذي يحدد القيم الصدقية لجميع الجمل التي يظهر فيها المسند، فإن الوظائف الكارنايبية، إذا رُشِّحتْ لتكون محالات إليها للمسندات، فإن النسخة الحديثة ستتجاوز الحُجَّة الاحتمالية البحتة التي أدليتها سالفًا، تحديدًا لأن للوظائف الكارنايبية تباين احتمالي مدمج في هوياتها. سيُحَدَّدُ بعد ذلك المحال إليه لمسند محدد ويكون ثابتًا على اختلاف العوالم الممكنة. (سيُحَدَّد فقط حتى مستوى التبديل في الميتالغة، بيد أنَّ درجة عدم التحديد هذه في المحال إليه تنطبق، حسبما رأينا، على جميع التعبيرات على أي حال). كان الاعتراض على النسخة الساذجة من النظرية هو أنه إذا كنا نسأل عن الكائنات والخصائص التي «تؤثر في» القيمة الصدقية لجملة مثل «سقراط حكيم»، فسيكون هناك العديد من المرشحين المتنافسين؛ حيث تؤثر جميع أنواع الأشياء في القيمة الصدقية لتلك الجملة في العالم الفعلي. ولكن إذا كان السؤال هو: ما هي الخصائص (مع تسليط الضوء على إحالة المسند) التي تحدد القيم الصدقية لجميع التنبوءات التي تحتوي على «هو حكيم» «is wise» عبر العوالم الممكنة؟ فإنه يحق لمنظِّر الإحالة أن يقدم وظيفة كارنايبية محددة تحل المشكلة حلًّا فريدًا (في ظل التغاضي

عن موجبات التبديل). إذا قدمت وظيفتان كارنابيتان الحل نفسه لمشكلة ما فإنهما ستكونان متطابقتين بموجب شروط الهوية. وبالتالي، سيعوز نهج *الدلالة* حجَّة أخرى لدحض النسخة المحسنة من الإحالة. لقد ألمحت في هذه الفقرات الثلاث الأخيرة إلى كيفية بناء هذه الحجة، لكنني لست مُخوَّلًا لطرحها طرحًا مناسبًا حتى نهاية القسم التالي، لذلك يجب أن أترك البابَ مواربًا حتى حين.

ألمحت في الفقرة السابقة إلى أن فكرة المضمون الكارنابيي (Carnapian intension) يمكن تعميمها لتتجاوز حالة المسندات. ويمكن تطبيقها على الجمل خصيصًا؛ وسننظر في هذه الحالة إلى الوظائف التي تربط العوالم الممكنة بالقيم الصدقية. (تضمن المضمون الكارنابيي المرتبط بالمسند أيضًا متغيِّر الزمن؛ هل نريد ذلك للجمل أيضًا؟ أعتقد أن الإجابة هي لا، ولكن هذا تفصيل يمكن التغاضي عنه هنا)[٢٢]لاحظنا في حالة المسندات، أنه في نهج *الدلالة*، كان التعريف العام وغير الدقيق للمفاهيم أو الخصائص التي لها مضامين كارنابيية بدائيًّا للغاية، وينطبق نفس المبدأ على الجمل؛ لا يمكن تعريف المحال إليه للجملة الخبرية ليكون مجرد مجموعة العوالم الممكنة التي تكون فيها صحيحة؛ لأن جملتي «هذا الشكل مثلث» و«هذا الشكل ثلاثي الأضلاع» صحيحتان في نفس العوالم الممكنة (بافتراض أن كل «هذا» مرتبط بنفس المحال إليه). ولكن، بافتراض مبدأ التركيبية (الرجعية) للإحالة، فإن هاتين الجملتين تختلفان في الإحالة وينطبق الأمر نفسه على المسندين «مثلث» و«ثلاثي الأضلاع». سيؤدي التعريف المقترح الغرض فقط للجمل التي لا تتألف إلا من كلمات بسيطة دلاليًّا. (يمكن أيضًا تسمية المضامين الكارنابيية بـ«الامتدادات الفائقة (hyperextensions)»، حيث تُمَيَّزُ المجموعات والعوالم الممكنة والوظائف ذات الصلة على أساس امتدادي).[٢٣] لذلك، لا تشير الجمل وفقًا لنهج *الدلالة* - عمومًا على الأقل

وفي المقام الأول (انظر القسم ٢١)- إلى مضامينها الكارنايبية، بل إلى كيانات أغنى من هذه الوظائف في محتواها المعلوماتي. وبطبيعة الحال، فهي لا تشير - كما كان يعتقد فريجه - إلى القيم الصدقية، التي تحتوي على معلومات أقل بكثير حتى من المضامين الكارنايبية.[٢٤] (بالطبع، قد يرد فريجه بصفته مُنَظِّرًا من منظري الإحالة أنَّه كان يقتصر على حصر المحتوى المعلوماتي بالكامل تقريبًا في مستوى المضمون).

نحتاج للتعبير تعبيرًا وافيًا عن صعوبة الفهم في هذه الحالة إلى أن يعكس المحالُ إليه للجملة في بنيته وتركيبه جميعَ الأجزاء ذات الأهمية الدلالية في تلك الجملة وطريقة تركيبها. بمجرد أن نُفكِّكَ الجملة إلى أجزائها البسيطة دلاليًّا، ستكون المحالات إليها لتلك الأجزاء هي مضامينها الكارنايبية بالفعل؛ ولكن لن يكون المحال إليه للجملة كاملة، ولأي مكونات مركبة ذات أهمية دلالية في الجملة، هو مضامينها الكارنايبية نفسها، بل بنيات من تلك الوظائف. دعونا نطلق مسمى «القضايا» (propositions) على أي كيانات منظمة قادرة على أداء هذا الدور. يمكننا بعد ذلك أن نعد الشخص الذي يفهم الجملة (بافتراض أن معايير السياق ثابتة) عارفًا معرفة تأسيسية بالقضية التي تحيل إليها الجملة، وبذلك الكيان محالًا إليه للجملة. لا يجعل بالطبع إدخال القضايا في مستوى الإحالة لتكون محالات إليها للجمل مستوى المضمون غير ضروري؛ بل على العكس، سنحتاج إلى مضامين ذات بنى قضايا للجمل، والتي أطلق عليها فريجه «الأفكار» (Thoughts أو Gedanken بالألمانية)؛ وتُكتب الكلمة الإنجليزية بحرف كبير عند استخدامها لترجمة كلمة فريجه «Gedanke»؛ وذلك للتعبير عن حقيقة أن الجمل تقدم القضايا بطرق معينة قد تكون ذات أهمية إدراكية. ستخص تلك الطرق الجمل المعنية، ولكن ليس القضايا المقدمة. إذ تحدد المضامين الفردية المحالات إليها الفردية، ولكن ليس العكس صحيحًا؛

يأتي أسلوب التقديم مع الكيان الذي يقدمه، وليس العكس؛ وفق قول راسل (١٩٥٦، ص. ٥٠) في عبارة شهيرة: «لا سبيل للرجوع إلى الوراء» من الإحالة إلى المضمون.

يتوجب علينا التمييز تمييزًا واضحًا بين القضايا على مستوى الإحالة، والتي غالبًا ما يُطلق عليها «القضايا الرَّسِلية(Russellian propositions)» تيمنًا بوجهة نظر راسل إبان كتابته كتاب *مبادئ الرياضيات* (١٩٠٣)، والأفكار الفريجية (Fregean Thoughts)، التي هي أيضًا كيانات ذات بنى قضوية (أو بنية مسندية) ولكنها توجد على مستوى المضمون لا على مستوى الإحالة. غالبًا ما يُفترض في النقاشات عن القضايا أننا لا نستطيع أو لا نريد كلا النوعين من الكيانات، أي كيانات ذات بنى قضوية على مستوى المضمون (الأفكار الفريجية) وكيانات ذات بنى قضوية مميزة على مستوى الإحالة (القضايا الرسلية)؛ إذْ يُفترض أن تتنازع الأفكار الفريجية والقضايا الرسلية ميتافيزيقيًّا.

بيد أنَّ هذه كبوة حسبما أشرت في الفقرة السابقة؛ لأن الموجِبات التي تُلزمنا بالاعتراف بوجود كل من المضامين والمحالات إليها للأسماء العلم مثلًا، بل ولأي نوع من التعبيرات اللغوية دون الجملة، تُلزمنا أيضًا بذلك للجمل. لذلك، نصل إلى رؤية هجينة تدمج بعض عناصر راسل وفريجه، لكنها تُقْصِي عناصر أخرى من أنظمتهما؛ إذ لم يعترف فريجه بوجود القضايا الرسلية، ولم يعترف راسل بوجود الأفكار الفريجية.[٢٥] تعطينا هذه الرؤية كيانات ذات بنى قضوية (أي الأفكار الفريجية) على مستوى المضمون، وتقدم كيانات متميزة ولكن أيضًا ذات بنى قضوية (أي القضايا الرسلية) على مستوى الإحالة. وهكذا، فإن القضايا الرسلية مثل غيرها من المحالات إليها، هي افتراضات نظرية.[٢٦] (توجد القضايا الرسلية بالضرورة فقط على مستوى الإحالة، وتوجد الأفكار الفريجية بالضرورة

فقط على مستوى المضمون بصفتها جهات تقديم للقضايا الرسلية. ولكن يمكن أيضًا الإشارة إلى المضامين بصفتها محالات إليها، وعندما يحدث ذلك فإنها تُعدُّ كائنات في مجال الإحالة. عندما يُعَدُّ المضمون موضوعًا للإحالة، فإنه يُحال إليه بطريقة معينة، مما يؤدي إلى نشوء معنى جديد. لا يمكن للمضمون المُحْدَث أن يقدم نفسه).

نظرًا لأنه يشيع جدًّا الافتراض بأننا عند وصف معنى الجمل، إما يجب أن نكتفي، أو يمكننا أن نكتفي، بالأفكار الفريجية (Fregean Thoughts) على مستوى المضمون، وإما لا ينبغي لنا أو لسنا بحاجة إلى الرجوع إلى القضايا الرَّسِلية (Russellian propositions) على مستوى الإحالة أيضًا، فإنه من الجدير التوقف هنا برهة للتأكيد على أننا نحتاج إلى كليهما فعليًّا ونريدهما. بالإضافة إلى الأسباب التي تطرقنا لها فيما سبق، نضع في الحُسبان أننا إذا صمَّمنا على وضع جميع المضامين الجملية ذات بنى القضايا على مستوى المضمون فقط، فإننا بذلك نحرم أنفسنا من إمكانية التعامل مع أي منها بطريقة امتدادية. ومع ذلك، ثمة سياقات عديدة ستجعلنا نود لو نفعل ذلك. على سبيل المثال، بينما قد نريد لغرضٍ ما أن نقول إن الكيان ذا بنية القضية أن هِسبرُس هي فوسفورُس هو كيان متميز عن الكيان ذي بنية القضية أن هِسبرُس هي هِسبرُس، (هنا نعرِّف الكيانات وفقًا للأفكار الفريجية) إذا كنا نحاول مثلًا توضيح ما اكتشفه البابليون القدماء دون التقليل من أهمية اكتشافهم، فإنه في سياقات أخرى قد لا يكون لدينا اهتمام للتمييز بين الكيانات ذات بنى القضايا أن هِسبرُس هو كوكب و أن فوسفورس هو كوكب»[٢٧]. سيكون هذا صحيحًا في مواقف منها على سبيل المثال، عندما ينقل شخص موقفًا أو وجهة نظر متحدث، ولا يكون هناك أي تأثير، سواء في المتحدث أو في جمهور الناقِل، في حال لم يستعمل الكلمات نفسها التي

استعملها ذلك المتحدث. وليس من الضروري عمومًا أن يقتضي النقل العادل استعمال الكلمات ذاتها التي استعملها الشخص موضوع التقرير؛ الشروط التي يتطلب النقل العادل فيها الاحتفاظ بنفس الصياغة تمامًا، أو حتى استعمال مخطط ترجمة متسق، هي في الواقع ظروف خاصة جدًّا. في العديد من السياقات، يمكنني أن أنقل تصريحًا نقلًا عادلًا بأن (أ) هي (و) كما أن (ب) هي (و) على افتراض أن (أ) هي (ب) إذا كان، على سبيل المثال، جمهوري يعرف الاسم الذي أستعمله، ولكنه لا يعرف الاسم الذي استعمله المتحدث الأصلي، وإذا كان استبدال الاسم المستعمل من قبل المتحدث باسم مألوف للجمهور لن يؤدي إلى إيحاءات مضللة حول مواقف المتحدث تجاه الكيانات ذات الصلة. في مثل هذه الحالات، على أن ما قاله المتحدث فعليًّا كان (بصورة تخطيطية) ⌐ أ هي و ⌝ ، فإنه يمكن نقله عنه بأنه عبَّر عن القضية (ب) هي (و)، حتى وإن كانت الجمل التخطيطية ذات الصلة تعبر عن أفكار فريجية مميَّزة (أي بناءً على المعيار البديهي للاختلاف).[٢٨] يظهر هذا أننا نحتاج إلى مفهوم للقضية يعتمد على الامتدادات فقط؛ أي أننا يجب أن نحدد كيانات ذات بنى قضوية موجودة على مستوى الإحالة، بالإضافة إلى مفهوم للكيانات ذات بنى قضوية (الأفكار الفريجية) الموجودة على مستوى المضمون.

(١٦) المضمون والتعيين الشيئي (de re)

اكتسبت أطروحةٌ شهرة واسعة بفضل كتاب غاريث إيفانز الذي نُشر بعد وفاته بعنوان *أنواع الإحالة*، وكذلك كتابات جون ماكدويل، وهي: يكون لبعض التعبيرات اللغوية، وأبرزها أسماء العلم والإشارات التوضيحية، على الأقل في بعض السياقات، مضامين شيئية (de re senses). يُعرَّف المضمون الشيئي (de re sense) على أنه مضمون يرتبط بالشيء نفسه

(object-involving)؛ لا يحدد هذا المضمون المحال إليه فقط للتعبير ذي الصلة؛ بحيث تنطبق القاعدة «محال إليه مختلف، مضمون مختلف»، بل يحتويه فعليًّا، مع ما يترتب على ذلك من (١) أن المضمون يعتمد وجوديًّا على الكائن الذي يحيل إليه التعبير اللغوي المعني[٢٩]، و(٢) أن تسمح الجملة التي تحتوي على تعبير بمضمون شيئي أيًّا كان موقعه داخل الجملة، بتعميم وجودي واسع النطاق على ذلك الموقع؛[٣٠] تاريخيًّا، كان مصطلح *الشيئية* يُطبق تحديدًا على النقطة (٢)، بحيث ترتبط فكرته (بفكرة القوليَّة *de dicto* المتناقضة معها) بمسائل النطاق.[٣١] ولكن أصبح تعبير الشيئية منذ أمد، يُطلَق على المحتوى المرتبط بالشيء ذاته، وأُدرجت النقطة المتعلقة بالنطاق بصفتها نتيجة مترتبة عليه؛ وأنا أتبع هذا الاستخدام الأحدث هنا. هناك نقطة إضافية تتعلق بالمصطلحات، وهي أن عبارة *de re* غالبًا ما تُستخدم بالتبادل مع *الفردي* (singular)، على النقيض من *العام* (general): وهذا إرث يعود إلى زمنٍ قبل أن يأخذ الفلاسفة الإحالة الجمعية في الحسبان، وينبغي لنا حقا أن نتحدث عن محتوى *de re* (فردي) ومحتوى *de rebus* (جمعي)، وكلاهما يكون على نقيض المحتوى العام.[٣٢] لا يُعَدُّ الفاعل في الجملة « ألَّفا راسل ووايتهد كتاب *الأصول الرياضية*» مصطلحًا فرديًّا ولا عامًّا، بل مصطلحًا جمعيًّا. ومع ذلك، سأتجنب بعد الإشارة إلى هذا التقييد في المصطلحات التقليدية استعمالَ المصطلح القديم، وأستمر في الحديث (بالتبادل) عن الشيئية، أو المضمون الفردي، أو الإحالة، أو الفكرة، مع الأخذ في الحسبان الحالة الجمعية (*de rebus*) المضمنة في هذا المصطلح، والمميزة عن المضمون العام أو الإحالة العامة أو الفكرة العامة. ولن تتأثر النقاط التي أطرحها بهذه الصياغة الاصطلاحية.

لاحظ أن استخدام كلمة «الفردي» الذي أجيزه هنا (لوصف «المعنى» أو «الإحالة» أو «الفكرة») يختلف عن الاستخدام الذي كان في الفصل الثالث،

حيث وردت الكلمة في سياق ما يُسمى «المصطلحات الفردية». وحسب ما تقتضيهِ أهدافي، تُعَدُّ فئة المصطلحات الفردية غير دقيقة للغاية بحيث لا يمكن الاعتماد عليها، وبالتالي لن أستخدمها: العقبة الكؤود هنا هي أن الفلاسفة الذين يستخدمون مصطلح «المصطلح الفردي» غالبًا ما يقصدون به تضمين كل من أسماء العلم والأوصاف المحددة ضمن فئات فرعية. لكنني أرتئي أن من الضروري التمييز بين دلالات هذين النوعين من التعبيرات، وأي تعبير شامل يغطي كليهما لن يفضي إلا إلى تعقيد أكبر؛ لا سيما تعقيد الأمور في كثير من النقاشات المعاصرة حول الإحالة.[٣٣] يتعلق الأمر الآن، في حالة مضمون مصطلح عام ما -أيْ جوهريًّا تعبير وصفي أو كمي- بمخطط أو مواصفة يمكن لكيان أو مجموعة من الكيانات أن تحققها أو لا تحققها. بمعنى لا يعتمد وجود مضمون عام ووجود محال إليه عام على وجود كيانات فردية تُحقق هذا المعنى أو تشهد عليه أو عدم وجودها. بينما يعتمد المضمون على النقيض من ذلك، في حالة المضمون الشيئي، حسبما قلنا، وجوديًّا على وجود كائن فردي مناسب ليعمل بصفته محالًا إليه؛ فإذا لم يكن هناك مثل هذا الكائن، فلا يمكن تقديمه بأي شكل البتَّة، وبالتالي لا يوجد مضمون أيضًا. (تذكر أن الحالة الجمعيَّة —*de rebus*— تندرج ضمن هذا التعميم). ينطبق بالطبع هذا الشرط فقط على الكائنات ممكنة الوجود، أما الكائنات ضرورية الوجود فتُحقق الشرط بديهيًّا. ولكن تنطبق النقطة التي تفيد بأن معنى *الشيئية* يحتوي على المحال إليه المناسب على الكائنات ضرورية الوجود كما تنطبق على الكائنات محتملة الوجود.[٣٤]

يترتب على ذلك أنه بقدر ما يحاول المتحدثون استخدام تعبير فارغ(*) يُفترض أن له مضمونا شيئيًّا بهدف الإحالة إلى محال إليه مزعوم والتفكير فيه، فإن المحاولة ستفشل؛ لن يُقال شيء، ولن تُثار أي فكرة[٣٥]؛ سيفشل

(*) تعبير ليس له محال إليه حقيقي في الواقع. (المترجمة)

هؤلاء المتحدثون والمفكرون في قول ما حاولوا قوله بدقة، وفي التفكير فيما حاولوا التفكير فيه بدقة. ولكن من المحتمل أن تكون هناك بعض الأفكار «القريبة» من الفكرة التي حاولوا الوصول إليها (وربما العديد منها لكنها غير متاحة[٣٦]؛ أفكار يمكن التفكير فيها، ويمكننا، أثناء محاولتنا فهم المتحدثين، أن نعزوها إليهم بصورة صحيحة. وبالتالي، يمكن عادةً تفسير سلوك الأشخاص المخدوعين بسهولة بالأفكار التي يحملونها ويحق لهم تبنيها. لنضرب مثلًا قدَّمه بيتر كاروثرز: افترض أن يعاني جامع فراشات (نوع من البشر ربما انقرض الآن، نأمل ذلك) من هلوسة تتعلق برؤية فراشة فيندفع للإتيان بشبكة؛ يقترح كاروثرز أنه وفقًا لنظريَّة الشيئية، فإن «المرشح الوحيد» للفكرة الدافعة للموضوع هو محتوى الجملة: «يجب أن أضيف تلك الفراشة إلى مجموعتي»؛ ومع ذلك، «يُقال إن تلك الجملة بلا محتوى» (١٩٨٧، ص. ١٩). لكن ليست جملة كاروثرز المرشح الوحيد؛ لدينا مثلًا: «هناك فراشة أمامي ويجب أن أضيفها إلى مجموعتي». هنا، الضمير «ها» هو متغير مرتبط؛ والمتغيرات حسبما أسلفنا تُحيل؛ ولكن «ها» في هذه الجملة لا تحيل إلى فراشة، سواء كانت هلوسةً أم لا.[٣٧] تتوافر للشخص الذي يعاني من الهلوسة، إلى جانب الفكرة الوجودية، أفكار وصفية وعامة تتعلق بمحتوى الفراشة، وتتحول الأفكار التي يُفترض أنها تتعلق بكائن غير موجود، والتي تكون متاحة للشخص المخدوع، بشكل ضروري إلى أفكار عامة، وبالأخص أفكار وصفية أو وجودية أو كونية. بالطبع، ستتضمن مثل هذه الأفكار العامة غالبًا -وربما يجب أن تتضمن- إحالات شيئية لكائنات لا يخطئ الشخص بشأن وجودها. يتطلب أي تفكير يتعلق بعالم معين أن يكون له ارتكاز الشيئي (*de re anchorage*) في ذلك العالم. يفقد التفكير استحقاقه لأن يُعَدَّ حتى فكرة عامة إذا لم يكن له ارتباط مباشر بمحال إليه حقيقي، ولا يُعد ما يسمى «تفكيرًا» تفكيرًا حقيقيًّا

رأسًا إذا عازَه هذا الارتباط الواقعي (سأعرِّج لاحقًا على هذه النقطة مرة أخرى). على النقيض من ذلك، ليست المضامين الشيئية بطبيعتها عامة، وليست وصفية خصوصًا.(٣٨) (يؤسف أنه لا يزال من الشائع جدًّا الاعتقاد حتى مع وجود أعمال إيفانز وماكدويل، أن المعاني الفريجية يجب أن تكون وصفية).(٣٩) إذا كانت مثل هذه المضامين عامة، فإن وجودها حسبما قلنا آنفا، لن يكون في هذه الحالة مرتبطًا بوجود كائن يستوفي الشروط أو شاهد على ذلك؛ لكن يعتمد وجود مضمون شيئي (أو de rebus) كليًّا على وجود الكائنات ذات الصلة.

بينت مناقشتي للمضمون الشيئي في هذا القسم حتى الآن أن الفكرة ذاتها التي تنضوي تحت هذا المفهون تُجبرنا على التمييز بين الإحالة (reference) منجهة، والتحقيق (satisfaction) والشهادة (witnessing) من جهة أخرى. تُسمى هذه العلاقات جميعًا «علاقات دلالية» بحسب الدارج تقليديًّا، لكن إذا سمحنا باستخدام هذه الكلمة بهذا الاتساع، فيجب علينا في الوقت نفسه أن نؤكد أن الإحالة من جهة، والتحقيق والشهادة من جهة أخرى، هي علاقات دلالية تختلف عن بعضها اختلافًا تامًّا من حيث الطريقة. تعني كلمة دلالي (semantic)أساسًا كل ما له علاقة بالمعنى، وبالتالي، كل ما له علاقة بالفهم، خصوصًا فهم العلامات اللغوية. لكن أصبح من المعتاد أيضًا منذ أعمال تارسكي وظهور نظرية النماذج استخدام الكلمة للإشارة إلى حالة القيم الصدقية والحالات المشتقة منها مثل الصلاحية (validity). اتبعتُ هذا الاستخدام الأخير في مناقشتي لما يُسمى بالمفارقات الدلالية في القسم ٦، مع أنني كنت عمومًا أستخدم كلمة «دلالي» بمعناها الصحيح اشتقاقيًّا، الذي يتَّصل بالمعنى والفهم. الآن، إذا قصدنا بـ«دلالي» ذلك المضمون المرتبط بالمعنى والفهم، فإن الإحالة، وفقًا لمنهج *الدلالة* ، هي العلاقة الدلالية البارزة؛ بينما يُعد كل من التحقيق والشهادة

في هذا السياق علاقات غير دلالية، لأنك لا تحتاج عمومًا إلى التفكير في الكائنات المحققة أو الشاهدة أو معرفتها لفهم المصطلحات مثل الأوصاف المحددة أو الكميات، التي ترتبط بها علاقات التحقيق والشهادة.[٤٠] سيكون من الخطأ تمامًا في هذا السياق، القول، مثلما فعل ديفيدسون، إن التحقيق هو «شكل أعمُّ من الإحالة».[٤١] ولكن في المعنى الآخر لـ «دلالي»، الذي يرتبط بالصدق والمفاهيم ذات الصلة، من الصائب معاملة التحقيق على سبيل المثال، معاملة علاقة دلالية.[٤٢] وحسبما أشار تارسكي، عندما يُنظر إلى التحقيق بصفته علاقة بين الجمل المفتوحة ومتتاليات الكائنات، يمكن عدُّ الصدق حالة خاصة من التحقيق. ولن تتجلى أي عوائق طالما أننا لا نخلط بين هذين المعنيين لـ «دلالي».

الآن، تُحقق الأوصاف المحددة بالكائنات؛ ولكن وفقًا لنظرية *الدلالة*، فإنها لا تحيل إلى الكائنات التي تُحققها إن وُجِدتْ. وبالمثل، تُشهَدُ العبارات الوجودية المكممة (existentially quantified statements) بالكائنات؛ لكنها لا تحيل إلى الكائنات التي تشهد عليها إن وُجِدتْ. يعزى السبب في أن يصنِّف المنظرون في معنى «الدلالي»(semantic) التحقيقَ والشهادةَ إلى علاقات غير دلالية وفق المعنى الأول الذي حددته، إلى أنه ليس من الضروري عمومًا وفق ما أشرت، على الشخص الذي يفهم وصفًا محددًا أن يفكر في الكائن أو الكائنات التي تحقق هذا الوصف إذا وُجدت، أو أن يكون على علم بوجودها، وكذلك الحال بالنسبة لمن يفهم عبارة وجودية؛ ليس ضروريًّا أن يفكر أو يكون على علم بوجود الكائن أو الكائنات التي تشهد عليها إن وُجِدتْ. وينطبق الشيء نفسه بالطبع مع تغيير ما يلزم تغييره (*mutatis mutandis*)، على العبارات الكونية المكممة (universally quantified statements). هذه الخلاصة هي ثمرة حقيقة أننا نتعامل مع تصور *الدلالة*، الذي يرتبط جوهريًّا بالفهم، ولكنه لا يحدد القيم الصدقية

جوهريًّا. يجب على الشخص لفهم عبارة مُكممة، سواء كانت وصفية أو وجودية أو كونية أو من نوع آخر، أن يدرك الدالة من المستوى الثاني (second-level function) التي تمثل معنى التعبير اللغوي المهيمن، وتُعد هذه الدالة بالتالي محالًا إليه للمصطلح العام المقابل. الآن، على نقيض هذا التصور، يرتبط كل من التحقيق والشهادة جوهريًّا بالقيم الصدقية ذات الصلة؛ وهي علاقات دلالية وفق المعنى الثاني، النموذجي النظري (*model-theoretic*) لكلمة «دلالي». لذلك، تعتمد القيمة الصدقية لجملة من الشكل ⌝ و هي ز ⌜ على كيفية ارتباط الأمور بكائن مميز، إذا وُجد، والذي يُحقق الوصف المحدد ⌝ الـ(و) ⌜، وليس على المحال إليه (المفاهيمي المركب) لهذا الوصف.

تستلزم النقطة الأخيرة هذه توضيحًا أكثر. يتخلى منهج *الدلالة*، على النقيض من منهج الإسناد، عن أي ارتباط جوهري بين الإحالة والقيم الصدقية، مما يرغمنا عند تحديد الإحالة وفقًا للأول أن نتوخى الحذر في صياغة شروط الصدق للجمل الوصفية والوجودية والكونية؛ تكون الجملة ⌝ ال(و) هي ز ⌜ صادقة فقط إذا كان لـ ⌝ و ⌜محقق وحيد هو (ز) و(ليس محالًا إليه لـ ⌝ الـ(و) ⌜) ؛ وتكون الجملة⌝ بعض و هي ز ⌜ صادقة فقط إذا كان لـ ⌝ و ⌜شاهد، وكان هذا الشاهد هو (ز) وليس محالًا إليه لـ ⌝ بعض و ⌜؛ وتكون الجملة ـ⌝ كل و هي ز ⌜ صادقة فقط إذا كان كل كائن في امتداد ـ⌝ و ⌜ هو (ز) وليس محالًا إليه لـ ⌝ كل و ⌜. تُعَدُّ المحالات إليها من ⌝ الـ(و) ⌜ و⌝ بعض و ⌜و⌝ كل و ⌜ كيانات مفاهيمية مركبة وليس مرجحًا أن تكون من الفئة المناسبة؛ وفي كل الأحوال، لا يُقال عن الجمل المقابلة أنها (ز)[٤٣]. (تُفضي شروط الصدق المقررة للجمل الوصفية والوجودية والكونية إلى تسلسلات رجعية جلية، لكنها تبقى بلا ضرر يُذكر[٤٤]) قارن ذلك بحالة الأسماء العلم، حيث لا يوجد مثل هذا

الفارق بين المحال إليه والمحقق؛ ويكون المحال إليه للاسم العلم الحقيقي هو محققه. (تذكر من نهاية قسم ٣ أن استخدامي لـ «اسم العلم الحقيقي» يشير إلى اسم علم لا يُختصر أو يؤدي وظيفة وصف محدد بطريقة أخرى) بمعنى أن محقق الجملة المفتوحة ـ⌐ س هي ن ⌐. حيث «ن» هو اسم علم حقيقي، وهو المحال إليه لهذا الاسم.

يجدر بنا هنا أن نُذَكِّرَ أنفسنا أن فكرة الشيئية تختلف تمامًا عن فكرة الجمود الكريبكي[٤٥] (Kripkean rigidity). ويمكن تحويل الوصف المحدد إلى وصف جامد بإضافة المعدِّل «الفعلي»، مع الاشتراط بأن «الفعلي» لا يشير، في أي عالم يقيَّم فيه، إلى ذلك العالم، بل إلى هذا العالم؛ العالم الذي نعده واقعيًا حسبما هو الحال الآن. يُحَقِّقُ الوصفَ مثلا «المنتصر الفعلي في معركة بوزورث» نفسُ الكائن (هنري تيودور) في جميع العوالم التي يُحقق فيها، أي العوالم التي يوجد فيها ذلك الرجل تحديدًا. (وبالتالي، تكون الجملة «كان من الممكن أن يكون المنتصر الفعلي في معركة بوزورث ريتشارد الثالث» كاذبة، بل كاذبة استحالةً، مع أنها قد تكون صادقة إذا أزلنا كلمة «الفعلي» التي تجعل الوصف جامدًا). ومع ذلك، لا يحيل هذا الوصف الجامد الشيئيةَ إلى هنري؛ فهو لا يحيلها إليه لأنه لا يحيل إليه نهائيًّا. إنه تعبير لغوي مركب يحيل، وفقًا لمبدأ التركيبية، إلى كيان مركب يتكون من المحالات إليها لمكوناته الدلالية المهمة بطريقة تعكس تركيبتها؛ يحيل وفق ما أسلفت، إلى كيان مفاهيمي مركب.

تبلورت فكرة المضمون الشيئي على يدي إيفانز وماكدويل بهدف نمذجة الطبيعة المرتبطة بالأشياء في اللغة والتفكير. يتَّضح أن لكل من الفيلسوفين توجهه المناهض للنظرة الديكارتية؛ إذ اقترحا أنه لا ينبغي أن نتصور العقل والتفكير بصفتهما كيانين منفصلين عن العالم، بحيث يتطلب الأمر العبور على جسور للوصول إلى الأشياء. بل يجب أن يُنظر إلى العقل والتفكير

على أنهما يحتضنان العالم ويحتويانه.[٤٦] إن اقتراح (الذي قدمه ساينسبيري عام ٢٠١٨، ص. ٢١) إبراز أهمية العلاقة الشيئية عند إيفانز وماكدويل مدفوعٌ بموجبات منطقية هو اقتراح بعيد عن الصواب؛ إذ تمثل هذه العلاقة، عند هذين الفيلسوفين (وأنا أوافقهما في هذا)، نقطة تواصل جوهرية بين اللغة، والعقل، والعالم. (تخدم فلسفةُ العقل فلسفةَ اللغة).[٤٧] في المقابل، وفقًا لمفهوم وصفي ودامِيتي لفكرة المضمون الفريجي، والذي يراه مجرد مخطط أو مواصفة، أي مجموعة من التعليمات العامة التي قد تؤدي أو لا تؤدي إلى شيء («أن تعرف معنى اسم ما هو أن تعرف الشرط الذي يجب أن يتحقق لأي كائن معين ليكون محالًا إليه لذلك الاسم»)[٤٨]، والذي يمكن استيعابه بغض النظر عما إذا كان يؤدي إلى شيء أو لا، فإن العقل سيكون منفصلًا انفصالًا جذريًّا عن العالم؛ منفصلًا مفاهيميًّا، وليس فقط معرفيًّا. لكن ليس المضمون مسارًا إدراكيًّا إلى المحال إليه على نحو وسيط منطقي مستقل عن هدفه؛ إنه ليس نقطة توقف خوارزمية أو زمنية يمر بها المفكر في طريقه إلى الإحالة، التي يمكن نظريًّا أن يتوقف عندها، إما برفض أو بعجز عن المضي قدمًا، ويمكن أيضًا عمومًا التوقف عند توافر شرط، برفض أو بعجز عن التحقيق فيما إذا كان الشرط ينطبق على شيء. بل المضمون هو مسار حتمي إلى الإحالة، وضروري في الاتجاهين: إدراك المضمون هو إدراك المحال إليه الذي يقدمه المضمون؛ ويجب على المضمون أن يقدم محالًا إليه، بل أن يقدم المحال إليه بعينه الذي يقدمه، ويُدرَكُ المحال إليه بطريقة معينة، وهي الطريقة التي يقدم بها المعنى المحال إليه. وبالمثل، يُدرَك المحال إليه بمعنى ما (بطريقة معينة)، ومع ذلك يمكن الوصول إلى نفس المحال إليه بمضامينَ مختلفة.

يمكن لهذه المضامين، وفقًا للمفهوم الداميتي لها، بصفتها شروطًا وصفية، أن تكون فارغة، حسبما أشرتُ؛ فقد لا يوجد أي شيء يفي بالشرط المرتبط

بها في أي حالة محددة. يمكن تلخيص النقطة الواردة في الفقرة السابقة بالاحتجاج على أنه إذا كان من الممكن أن تكون المضامين فارغة (أي إذا كان يمكن أن يوجد مضمون دون محال إليه)، فمن المستحيل أن نفهم كيف يمكن لهذه المضامين أن تكون تامة إطلاقًا، وكيف يمكنها أن تقدم لنا عالمًا أبدًا. ترتبط بالطبع بعض الأفكار (الوصفية والوجودية والكونية) بالكيانات ارتباطًا غير مباشر، بالإحالة إلى مفاهيم (وهي مرحلة لا يمكن تجنبها) تكون قابلة للتحقيق أو الشهادة بأشياء، لكنها قد لا تُحقق أو تُشهد بأي شيء عمليًّا. ولكن إذا كان التفكير كله على هذا النحو؛ إذا كان التفكير كله شرطيًّا أو وصفيًا؛ فلن يكون ثمة شيء حسبما أشرتُ «هناك out there» (وفق ما نضطر إلى إبدائه) لكي يرتبط به التفكير رأسًا. يجب أن ينال التفكير مرامه في البداية بحلقات ذهنية مرتبطة بالأشياء؛ وبعد ذلك، يمكن أن يكون التفكير عن العالم غير مباشر، ويمكن للمفكرين أن يحاولوا -وسيفشلون- في تناول الأفكار المباشرة. (من الجلي أن العبارات المؤكدة في هذه الجملة الأخيرة مقصودة قصدًا منطقيًّا، وليس زمنيًّا). يوجد بالضرورة هيكل هرمي من مستويين للعلاقة بين التفكير والعالم. وأؤكد هنا أن النوع الذي أسميته هنا التفكير غير المباشر لا يتضمن مضمونًا دون محال إليه؛ لا يوجد شيء اسمه مضمون بلا محال إليه. بل يشمل هذا النوع من التفكير المضمون مع المحال إليه؛ الإحالة إلى شيء مفاهيمي، يكون بعد ذلك قابلًا للتحقيق أو الشهادة (أو لا) من قبل الكائنات.

تُعد فكرة *الشيئية* أساسية لأي تفسير فلسفي وافٍ للطريقة التي يمكن للتفكير بها أن يرمي إلى عالمٍ ما.[٤٩] ولكن يتضح عندما نرى فكرة المضمون الشيئي من زاوية الوضع النظري لعلاقة الإحالة -وهو ما أفعله هنا- أن الوصف التقني لهذا المصطلح في الواقع أمر لا طائل من ورائه. إذ يكون للتعبيرات اللغوية ذات المعنى (بما في ذلك علامات الترقيم وعلامة

الملكيـة) مضمونًـا شـيئيًا لمجـرد أنهـا مخصصـة بمحـالات إليهـا وفـق النظريـة الدلاليـة. ويُعزَى ذلك إلـى حقيقة أن جميع هذه التعبيرات تقدم المحـالات إليها بطريقـة مـا، علـى الأقل بطريقة لغويـة (لا توجد إحالـة بـدون مضمون)؛ وأننـا إذا غيَّرنـا المحـال إليـه فإننـا بالضـرورة نغير المضمـون (المضامين مرتبطـة بالمحـالات إليها بعلاقة متعددة-إلى-واحد)؛ وأنـه إذا لـم يكـن هنـاك شـيء يمكـن تحديده محـالًا إليـه للتعبير، فلـن تكـون هنـاك طريقـة لغويـة لتقديمـه، وبالتالـي لـن يكـون هنـاك مضمونًـا أيضًـا (لا توجـد إحالـة بـدون مضمـون). ويصـح أيضا عنـد جميع هـذه التعبيـرات أن تحتـوي المحـالات إليهـا الخاصـة بهـا. افتـرض أن مفهومًـا مـا قـد خُصِّـصَ محـالًا إليـه لمسـند. يمكننـا القـول إذًا إنـه إذا غيرنـا ذلـك المحـال إليـه فإننـا نغيـر بالضـرورة مضمـون المسـند، وإذا لـم يوجـد هـذا المضمـون الـذي خُصِّصَ محـالًا إليـه لهـذا المسـند، فسـيعوز المسـند المضمـون، وبالتالـي يضحـي بـلا معنـى. وفقًـا لذلـك، إنْ نقـول إن جميـع التعبيـرات ذات المعنـى لهـا محـالات إليهـا هـي حقيقـة بديهيـة، فـإن هـذا يعنـي أن يكـون لجميـع هـذه التعبيـرات لهـا مضاميـن شـيئية هـو أيضًـا بديهـي. أؤكـد هنـا باسـتخدام كلمـة «دلالـي» وفـق المعنـى الأول الـذي حددتـه، أن اللغـة تصـل إلـى العالـم وصـولًا مباشـرًا قـدر الإمـكان فـي كل نقطـة ذات أهميـة دلاليـة؛ فـأنْ يرمـي إلـى محـال إليـه مُحْكَم وأنْ يحتويـه ليس مقتصـرًا علـى بعض التعبيرات، مثـل الأسـماء العلـم وأسـماء الإشـارة. يكـون لجميـع التعبيـرات ذات المعانـي -وليـس قلـة قليلـة منهـا فقـط- مضاميـن شـيئية وإحـالات، وكل المضاميـن هـي مضاميـن شـيئية. لـذا يعـد هـذا الوصـف التقنـي غيـر مُجْدٍ.

تبيِّن مناقشـة هـذا القسـم، عـلاوةً علـى ذلـك، أنـه عنـد اسـتبدال مفهـوم الإحالـة بمفهـوم الدلالـة أساسًـا لنظريـة المعنـى، فإننـي لا أغيِّـر -علـى عكـس مـا قـد يقلـق بعـض القـراء- بمجـرد تغييـر اصطلاحـي. لفهـم السـبب فـي أن نزاعـي مـع نظريـة الإحالـة، سـواء فـي شـكلها البسـيط المذكـور فـي بدايـة هـذا الفصـل

(في القسم ١٤) أو في نسختها الأكثر تطورًا التي ناقشتها مؤخرًا (في القسم١٥)، ليس نزاعًا لفظيًّا، بل جوهريًّا، وربما من المجدي التفصيل في الاتهام الموجَّه إلي في الأسطر القادمة. سأبدأ بالفرضية التي تنص على أنَّ المضمون يرتبط بالفهم؛ فمعنى التعبير هو ما يجب على الفرد استيعابه ليُعَدَّ فاهمًا لذلك التعبير. يمكن حتى الآن الاتفاق على هذا بين مُنَظِّري *النهجين* لكن، بينما يُصر منظِّرو *الدلالة* على أن الإحالة (حالها حال المضمون)، ترتبط بالفهم، بحيث يصبح المضمون مسارًا إدراكيًّا إلى الإحالة، وبإدراك المضمون يدرك الفرد المحال إليه، فإن منظِّرو *الإسناد* يرون أن مستوى الإحالة يتعلق بالقيم الصدقية ولا علاقة له بالفهم.

والآن أدلي بالاتِّهام الموجه إلي؛ قد يزعم البعض أنني برفضي *لمنهج الإسناد* لصالح *الدلالة*، أعيد تسمية مستوى المضمون الفريجي، ليكون مستوى الإحالة، ثم أدخل مستوى إضافيًّا من «المضمون» (طريقة تقديم الإحالة، حسبما أفهمها الآن) إلى الصورة. وفقًا لهذه التهمة، يقال إنني بدلاً من الهيكل الدلالي الثلاثي لفريجه، الذي يتألف من مستويات التعبير اللغوي والمضمون الفريجي والإحالة الفريجية، حيث يرتبط المضمون الفريجي فقط بالفهم، وتُحدَّد الإحالة الفريجيه بـ*منهج الإسناد*، قدمت صورة تحتفظ بهذه المستويات الثلاثة مع وظائفها، لكنني أضفت مستوى إضافيًّا من «المضمون» بين المستويين الأولين، أي بين اللغة وما عدَّه فريجه مضمونًا. ولكنني سأناقش هذا لتفنيد هذا الرأي.

أحذو حذو فريجه في تحديد الأشياء والمفاهيم (التي أُعرِّفها على أنها خصائص بخلاف فريجه) عند مستوى الإحالة، وطرق تقديم هذه الكيانات عند مستوى المضمون. سقراط ومفهوم الحكمة (خاصية الحكمة) هما كيانان على مستوى الإحالة؛ ولا يمكن تحديد أي منهما بالمضامين الفريجية. الآن، بينما يشمل مستوى الإحالة لدى فريجه القيم الصدقية المقابلة للجمل

عند مستوى اللغة وللأفكار عند مستوى المضمون، ولكنه لا يشمل أي كيانات مبنية بناءً قضويًّا؛ إذ يشتمل مستوى الإحالة عندي، بصفته محالًا إليه للجملة الخبرية، على أبنية للأشياء والمفاهيم في شكل قضايا رسلية (*Russellian propositions*).

علاوة على ذلك، ولأسباب أناقشها لاحقًا (في القسم ٢٩)، أُعرِّف العالم بمستوى الإحالة، حسبما هو مفهوم هنا، وليس بمستوى المضمون، تأسيًّا بماكدويل. ولكن النقطة التي نحتاجها هنا هي أنه لكي يلتقي العقل والعالم، يجب أن يلتقيا عند مستوى دلالي يعمل لكليهما، كما لو كان وسيطًا بينهما؛ عند مستوى يحتوي كلًا من الكيانات الذهنية والكيانات الواقعية الملموسة؛ أي المعاني والأشياء التي تكوِّن العالم أيًا كانت، وليس مجرد طرق تقديم لهذه الأشياء الأخيرة. (وفقًا لفريجه، هذه الكيانات الملموسة هي في المقام الأول الأشياء والمفاهيم؛ وبالنسبة لي، هي في المقام الأول القضايا، وفي المقام الثاني الأشياء والمفاهيم التي تحتويها القضايا). نحتاج إلى مكان يلتقي فيه العقل والعالم، مكانًا يكون في الوقت نفسه معبرًا عنه وواقعيًا.

لا تفي الإحالة الفريجيه الآن بما نقصده، لأنها تفصل بين هذين المطلوبين على مستويين منفصلين؛ مستوى المضمون ومستوى الإحالة على التوالي. مستوى المعنى هو مستوى الإدراك، أيْ يرتبط بالفهم ولا علاقة له بالقيم الصدقية؛ بينما مستوى الإحالة هو مستوى الواقع، حيث تُحدد القيم الصدقية، ولا يحدث فيه أي شيء إدراكي أو مرتبط بالفهم. على العكس، في النموذج الذي أطرحه، أدمج هاتين الوظيفتين في مستوى الإحالة. تُعَدُّ الأشياء والمفاهيم والقضايا التي تشغل هذا المستوى في الوقت نفسه محتويات الحالات الذهنية ومحددات أو حائزات للقيم الصدقية. يجب بطبيعة الحال، أن تظهر هذه الكيانات على مستوى الإحالة في الذهن بطريقة أو بأخرى؛ ومن هنا تستمر الحاجة إلى مستوى المضمون لتسجيل طريقة تقديم المحال

إليه. لكن ليس مستوى المضمون، وفقًا للتصور الدلالي الواضح والبحتِ له (المذكور في القسم ١٤)، إلا وسيلة تأخذنا مباشرة (بقدر الإمكان) إلى نطاق الإحالة، وهو النطاق الذي يدور فيه العمل (أو معظمه). يوجد الجانب الموضوعي من طرق التقديم التي تشكل المضامين؛ أي الأشياء (بمعناها الواسع) التي تقدمها هذه الطرق، في الذهن، إلى جانب المعاني نفسها. إذا لم يكن الأمر كذلك، لن يتفاعل العقل مع العالم، بل على الأكثر مع بدائل أو وسطاء. (هذا ما قد نميل إلى قوله على الأقل، مع أنه لن يكون ثمَّة مسوِّغ حتى لتصور هذه الكيانات بصفتها وسطاء، لأن الطرف الذي يخص العالم في العلاقة سيكون قد انهار).

تخيَّر من أسماء المستويات الدلالية ما تشاء؛ ما يهم هو أنك لفهم لغة تحتاج أن تدرك كيانات (بطريقة ما) تكون ملموسة وذهنية في الوقت ذاته؛ يكون البعد الأساسي للمعنى اللغوي -ما أسميه الإحالة- هو النقطة التي يدخل فيها العالم إلى الذهن، حيث يلتقي العقل بالعالم. لذا، فأنا لا أضيف ببساطة مستوى آخر من المضمون إلى الخريطة الدلالية الفريجية؛ فذاك سيُبقي على عيبها الأساسي دون تغيير، وهو فصل الوظائف بين مستويي المضمون والإحالة، والنتيجة المتمثلة في فصل العقل عن العالم. لا يصل العقل وفقًا لفريجه إلى الأشياء والمفاهيم والقضايا الرسلية التي تشكل العالم؛ بينما أرى أنني أقوِّم ذلك الاعوجاج.

(١٧) المسندات والمفارقة

وفقًا للنهج القائم على مبدأ السياق الذي أتبناه في الأنطولوجيا، فإنه يترتب على ذلك أنه إذا نجحنا في التواصل باستخدام مسند، فإنه يصبح هو *بذاته* ذا معنى. ويُعَدُّ هذا المسند بمشاركته في عملية التواصل محالًا إليه وفقًا للتصور النظري للإحالة الذي نرتئيه، حيث تشكِّل الإحالة ببساطة

نموذجًا للفهم لغوي. سيكون هذا المحال إليه مفهومًا أو خاصية (تذكر أنني أرى هذين الشيئين متطابقين). قد تكون الخاصية طبيعية ومثيرة للاهتمام علميًّا، مثل خاصية السفر بسرعة الضوء، أو قد تكون عديمة الفائدة، وربما تكون مركبة وغير طبيعية مثل خاصية القابلية للقسمة على ثلاثة أو الحكمة أكثر من سقراط. وقد تكون خاصية لا تحققها أي كائنات، مثل خاصية كونها طائر العنقاء؛ أو قد تكون خاصية يستحيل تحققها نهائيًّا، مثل خاصية كونها مربعًا دائريًّا؛ وقد تكون حتى خاصية متناقضة، مثل خاصية كونها غير ذاتية التمثيل (heterological)، التي تولد مفارقة غريلينغ. ومع ذلك، فإنها ستظل خاصية حقيقية تمامًا؛ لأن النهج القائم على مبدأ السياق، حسبما هو متجسد في تصور *الدلالة*، لا يُقدِّم أساسًا لاستبعاد الخصائص غير المفيدة أو المستحيلة أو المتناقضة من الأنطولوجيا.[٥٠] على النقيض، انظر إلى مسند بلا معنى مثل «gimbles» في الإنجليزية؛ لم يُعْطَ هذا المسند أي معنى، والجمل التي تحتويه على نحو يفترض استخدامه (وليس ذكره) تصبح بالتالي بلا معنى. وينطبق الشيء نفسه على اسم العلم أو تعبير إشاري في فحواه إشارة إلى كائن مادي في العالم الواقعي لكنه يفشل في ذلك لعدم وجود كائن مناسب. تفتقر كل هذه التعبيرات إلى الإحالة، وبالتالي إلى المضمون. (ومع ذلك، قد تكون هناك طرق وصفية لإنقاذ معقولية الأسماء الفارغة، وهو ما سأدرسه في القسم التالي). لكن تُنشَأ المسندات مثل «هو مربع دائري» ‹is a round square› وحتى «هو غير ذاتي التمثيل» ‹is non-self-exemplifying› بطريقة نظامية تمامًا من مكونات ذات معنى، وبالتالي تُعَدُّ ذات معنى بموجب مبادئ التركيبية القياسية.

يلتزم منهج *الدلالة* بالتالي بنسخة ما من التناقض الجزئي (paraconsistency) أو الاكتمال الجزئي[٥١] (paracompleteness). وقد أشرت فعلًا عمومًا في القسم (٦) إلى الطريقة التي أعتقد أننا يمكن أن

نستوعب بها هذا الالتزام بنهج متعدد المستويات يقتصر حالات فراغ القيم الصدقية أو تضاربها على مستوى ثانوي، بينما نحافظ على المنطق والدلالات في المستوى الأساسي وفق القواعد الكلاسيكية. قد يبدو هذا التطور صعبَ المأخذ، لكنني لا أعتقد أن أي شخص يتبنى نهجًا لغويًّا أنطولوجيا، ويقبل بالمبادئ التركيبية الطبيعية، له الحق في إنكار وجود مفاهيم مثل مفهوم عدم التمثيل الذاتي (non-self-exemplifying).(٥٢) إذا كان المبدأ الحاكم لدينا هو أن الأشياء تنبع من اللغة، فعلينا قبول ما تنتجه اللغة؛ وإلا، فإننا سنكون عمليًّا قد سلَّمنا ميتافيزيقيتنا إلى موجِباتٍ أنطولوجية مستقلة. ولا يمكن رفض خطوة من حجة ما فقط لأن الحجة إجمالًا تؤدي إلى نتيجة «غير مقبولة». لماذا ترفض هذه الخطوة بالذات وليس غيرها؟ ولماذا لا تقبل النتيجة ببساطة؟ لكي ترفض مقدمة معينة، تحتاج إلى العثور على سبب مستقل يعضد اعتقادك بأنها خاطئة، وهو سبب يمنحك أساسًا أفضل لرفض المقدمة بدلاً من قبول النتيجة.(٥٣) لكننا لسنا ملزمين عند إدخال مفاهيم متناقضة في الطيِّ الأنطولوجي، بجعلها تتمتع بنفس وضع المفاهيم الأخرى. وفقًا للنهج متعدد المستويات الذي اتبعناه في معالجة المفارقات الدلالية في القسم ٦- هنا نتعامل مع «الدلالي» بالمعنى الثاني للنظرية النموذجية- أستنزل المفاهيم المتناقضة إلى مستوى ثانوي من الخطاب؛ هذه الكيانات هي بالفعل مفاهيم حقيقية، مكونة من أجزاء لا استثناء لها(٥٤)، لكنها ليست ضرورية للتواصل، وبالتالي لا تنتمي إلى المستوى الأساسي. لا توجد في المستوى الأساسي أي مفردات دلالية بأي من معنيي كلمة «دلالي». يُعَدُّ الحديث عن المعنى والصدق، إلى جانب الحديث عن مفاهيم ذات صلة مثل التحقيق والشهادة الدلاليين، والتمثيل، والانتماء إلى المجموعة، حديثًا نظريًّا لا ينتمي إلى لغة الموضوع، بل إلى الميتالغة (أو الميتا-ميتالغة، وهكذا دواليك). والحقيقة هي أنه يُنجِم

عن التطبيق الاعتيادي لمبادئ التركيبية ببساطة العديد من العناصر على مستويات اللغة والمضمون والإحالة التي لها دور ضئيل أو لا دور لها في الخطاب العادي، ومن بين هذه العناصر المسندات المتناقضة، ومضامينها، والمحالات إليها منها.

لذلك، لا يتيح النهج المستند إلى مبدأ السياق في التعامل مع الإحالة، مثلما يتجسد في مفهوم الدلالة، أي أساس لاستبعاد أي نوع من الخصائص من نطاق الأنطولوجيا، بما في ذلك الخصائص المستحيلة أو حتى المتناقضة. إذا كان للتعبير اللغوي مضمونا، فإن له محالًا إليه؛ وإذا لم يكن هناك محال إليه، فلا يوجد شيء يمكن تقديمه في اللغة أو التفكير بشأنه. ومن هنا تأتي الشعارات: «لا شيء، لا مضمونا شيئيا» و«لا شيء، لا تفكير»، التي ترتبط غالبًا بموقف إيفانز-ماكدويل. ليس الغرض من هذه الشعارات تقويض التصور النظري للإحالة أو الوضع التابع للأنطولوجيا -كما لو أننا نستطيع وصولًا مستقلًا إلى مفهوم الكينونة قبل أي تدخُّل اللغة أو التفكير؛ وكما لو أنه يجب وجود الكيان أولًا قبل أن تتمكن اللغة أو التفكير من الالتصاق به- بل لتسليط الضوء على حقيقة أننا في بعض الأحيان نعتقد أن تعبيرًا ما يحمل معنى بينما هو ليس كذلك، أو نعتقد أنه يحمل نوعًا معينًا من المعنى بينما يحمل نوعًا آخر. يمكن أن يبدو للشخص مثلا كما لو أنْ يكون لاسم علم أو تعبير إشارة محالًا إليه موضوعيًّا في العالم الواقعي، بينما لا يوجد ذلك المحال إليه في الواقع، إما لأن الشخص يهلوس، أو بسبب سوء فهم لمعاني الكلمات ذات الصلة. لسنا معصومين من الخطأ، سواء فيما يتعلق بمعاني الكلمات التي نستخدمها، أو، إذا كانت تلك الكلمات ذات معنى، فيما يتعلق بنوع المعنى الذي تحمله؛ وهي نقطة سأتطرق إليها في القسم التالي. إذا فُهِم اسم علم أو تعبير إشارة مثلًا على أن له

مضمونا شيئيا -لكننا الآن يمكننا التخلي عن هذا الوصف لأنه، حسبما قلت، كل المضامين هي مضامين شيئية- وكان يحيل إلى شيء في العالم الواقعي، لكنه لم يصب أي شيء في المنطقة المستهدفة، فإن ذلك الاستخدام للاسم أو تعبير الإشارة لا يقول شيئًا، ولا يُفَكِّرُ في شيء من النوع الذي كان المتحدث يحاول التعبير عنه.

(١٨) الأسماء الفارغة والأسماء الوصفية

لا تُستَحضَرُ أي فكرة من النوع الذي حاول المتحدث التعبير عنه تمامًا؛ ولكن، حسبما قلت، قد يستحضر المتحدث أفكارًا أخرى قريبة من الفكرة التي حاول التفكير فيها وفشل. وفي كثير من الحالات، يمكننا – وفي الواقع نفعل ذلك – أن نُسْعِفَ معنى الاسم الفارغ ببساطة عن طريق تحليله بصفته اسمًا وصفيًّا. وهنا نحتاج إلى توضيح اصطلاحي؛ كيف يُعرَّف «الاسم الفارغ» في هذا السياق؟ حسنًا، بما أنني أسمح بأن تكون بعض الأسماء الفارغة ذات معنى، فيجب تعريف هذه الأسماء ليس بصفتها أسماء يعوزها المحال إليه – لأن جميع التعبيرات ذات المعنى (بديهيًّا) لها محالات إليها – ولكن بصفتها أسماء لا تحققها أي كائنات. أي أنه إذا كان «ن» اسمًا فارغًا، فإن الجملة المفتوحة ⌐ س هي ن ⌝ لا تجعلها أي كائنات صادقة. لكن يمكن أن تظل هذه الجملة المفتوحة (ومتمماتها) ذات معنى، طالما أن «ن» يُحلل بصفته اسمًا وصفيًّا. الاسم الوصفي هو اختصار لوصف محدد؛ ويعطي الوصفُ المحددُ الاسمَ معناه.

هل يمكن أن «يثبت الوصف إحالة» الاسم المرتبط به؟ بالمعنى الشائع لهذه العبارة[٥٥]، لا يمكن ذلك، لأنه وفقًا لتصور الإحالة الذي نعمل به، لا يحيل الوصف المحدد المرتبط إلى الكائن، إن وجد، الذي يحقق هذا الوصف[٥٦]، ويتبنى الاسم ببساطة هذه السمة من الوصف. لكن بالطبع،

وفقًا لمعناي لهذه العبارة، يثبت الوصف فعلًا إحالة الاسم؛ يثبته إلى الكيان المفاهيمي المركب الذي يُعَدُّ المحال إليه للوصف نفسه. وبالتالي، يعطي الوصفُ المناسبُ الاسمَ الوصفي المرتبط به معناه.[٥٧] ما لا يحدده الرابط بين الاسم والوصف التحليلي هو الكائن، إن وجد، الذي يحقق الوصف. قارن ذلك مع اسم علم حقيقي، حيث كما قلنا (انظر القسم ١٦)، لا توجد فجوة بين المحال إليه والمُحقق؛ فالمحال إليه لاسم العلم الحقيقي هو محققه. لا يمكن في حالة التعبير اللغوي الذي يُدَّعى أنه اسم علم حقيقي، إسعاف معناه إذا كان فارغًا؛ إذا لم يكن هناك محال إليه (أي مُحقق)، فإنه لن يكون هناك مضمونا (طريقة تقديم المحال إليه) أيضًا. لكن في الممارسة العملية، غالبًا ما يكون إنقاذ معنى اسم فارغ أمرًا سهلًا؛ عندما نكتشف أن الاسم فارغ، قد نقرر أن الاسم هو في الحقيقة، وكان دائمًا، اسمًا وصفيًّا.

هذا ما حدث في قضية «فولكان» المعروفة. ربما اعتقد لو فيرييه، الذي افترض وجود كوكب داخل مدار عطارد (intramercurial)، أنه يكوِّن أفكارًا فردية عن كوكب حقيقي، وأنه حدده بناءً على تأثيراته الجاذبية المفترضة، حسبما فعل سابقًا عندما حدد موقع كوكب نبتون تحديدًا دقيقًا. لسوء الحظ، لم تتكرر نجاحاته السابقة: لم تكن هناك أفكار من هذا النوع الفردي يمكن تكوينها عن «فولكان»؛ لأنه لم يكن موجودًا، وعليه يكون الاسم «فولكان» فارغًا. إذا عاملنا «فولكان» على أنَّه اسم علم حقيقي، فإنه سينهار بصفته جزءًا من لغة يُفترض أنها ذات معنى وسيصبح مجرد كلمة لا معنى لها. (وسيكون ما أعلنته «فولكان غير موجود» أيضًا بلا معنى؛ سأعرِّج على هذه النقطة في الفصل التالي). لكن إذا عاملناه على أنه اسم وصفي، فيمكنه أن ينجح؛ لأننا نستطيع تفسير بيان يفيد بأن «فولكان» هو (و) على أنه يعني أن الكوكب الذي يمتلك خصائص معينة هو (و). وهذا القول ذو المعنى والفكرة المرتبطة به ممكنان حتى في غياب أي كوكب

من هذا النوع[٥٨]، تمامًا كما يمكنني أن أكون أفكارًا عن أطول شخص في العالم حتى عندما لا يوجد مثل هذا الشخص (لنفترض أنه ثمَّة تساوٍ)، أو حتى أفكارًا عن كيانات مستحيلة الوجود بالضرورة، مثلًا أكبر عدد أولي. مأتى أنني أستطيع فعل ذلك هو أن التفكير الوصفي لا يعتمد على وجود محققين، بل يعتمد فقط مثل أي تعبير لغوي آخر، على وجود المحالات إليها، والتي تكون في حالة الأوصاف (كما في التعبيرات الكمية عمومًا) مفاهيم مركبة، وليست الكائنات التي تحققها (إن وجدت). لذلك، لا يجب أن يكون الاسم الفارغ بلا معنى؛ إذا فُسر على أنه اسم وصفي، فإنه يكتسب معنى ومحالًا إليه منتظمين.

يعارض ساينسبري فكرة أن «فولكان» يحيل إلى مفهوم مركب، مستندًا إلى أن ذلك سيجعل علم الفلك سهل المرامِ. لنفترض أن المضمون المعني كان شيئًا مثل «الكوكب المسؤول عن انحراف مدار عطارد»:

«في أواخر القرن التاسع عشر، حقَّقَ علماء الفلك تحقيقًا جادًّا في الفرضية التي تقول إن «فولكان» هو في الواقع مجموعة من الكويكبات وليس كوكبًا. إذا كانت وجهة النظر المركبة [أي الوصفية] صحيحة، لما اضْطُرَّ علماء الفلك إلى استخدام تلسكوباتهم؛ إذ كان سيكشف مجرد «تحليل» مفهوم «فولكان»، أي تحديد المكونات التي يتكون منها، أن «فولكان» كان كوكبًا (٢٠١٨، ص ١٥٥).»

حسنًا، ربما ليست عبارة «الكوكب المسؤول عن انحراف مدار عطارد» المعنى الوصفي الصحيح لكلمة «فولكان». ما أعنيه هو؛ ربما تقدم هذه العبارة تفسيرًا خاطئًا لما كانت تعنيه الكلمة لمستخدميها في القرن التاسع عشر. تخيَّر في هذه الحالة تفسيرًا أنسب. يمكننا أن نجرب: «الظاهرة (أو الظواهر) الفلكية المسؤولة عن انحراف مدار عطارد»، قد يكون هذا التفسير الآن فضفاضًا جدًا، لكنه يكفي للنقطة التي أريد توضيحها، وهي

أنه مع التفسير الجديد، لم تعد عبارة «فولكان كوكب» تحليلية، وكان من الممكن تمامًا -لو كان فولكان موجودًا- أن يتبين (من وجهة نظر معرفية) أنه مجموعة من الكويكبات. عوضَ ذلك، ربما كان تفسيرنا الأول صحيحًا، وفي هذه الحالة، وعلى عكس ما يزعمه سانسبري في المقطع المقتبس، لم يكن علماء الفلك (بصرف النظر عما كانوا يعتقدون أنهم يفعلونه) يتحرون ما إذا كان فولكان مجموعة من الكويكبات، بل يتحرون ما إذا كان سبب انحراف مدار عطارد مجموعة من الكويكبات بدلًا من كوكب. في كلتا الحالتين، فإن معنى (المحال إليه) «فولكان» هو مفهوم مركب.

ميَّز إيفانز في الواقع بين نوعين من الأسماء الوصفية[٥٩]: (١) أسماء مثل اسم «يوليوس» الذي يرتبط به وصف من نوع «المخترع الفعلي لسحَّاب الثياب»، حيث تعمل كلمة «الفعلي» بالطريقة الصارمة التي أشرت إليها سابقًا، و(٢) أسماء تختصر أوصافًا اختصارًا أبسط «مخترع سحَّاب الثياب». يُحَقَّقُ هذان النوعان من الأسماء بطريقة صارمة وغير صارمة على التوالي؛ أي سيكون مُحقِّق النوع (١) من «يوليوس» في أي عالم تقييم الشخصَ الذي اخترع السحَّاب في هذا العالم، العالم الفعلي، وليس في عالم التقييم إذا كان مغايرًا للعالم الفعلي؛ بينما سيكون مُحقِّق النوع (٢) من «يوليوس» أي كائن يحقق الوصف في عالم التقييم. بالطبع، إذا قصرنا فئة أسماء العلم على الكيانات التي لا تتضمن أي بديل وصفي، فإن «يوليوس» لا يُعدُّ اسم علم حقيقي، وعلى هذا الأساس، سيكون قبول إيفانز لفئة دلالية واسعة تشمل كلًا من الأسماء الحقيقية والأسماء الوصفية كبوةً.[٦٠] ولكن يمكننا أن نميز وفقًا لغرضي هنا، بين نوعين من الأسماء: الحقيقية والوصفية، طالما أننا نفصل بينهما، ولا نسمح لأنفسنا بأن يُوجَّه تفكيرنا لنرى النوع الأول بعدسة الظواهر التي تنطبق فقط على النوع الثاني.

يمكن أن يبدأ الاسم مشواره بصفته اسمًا وصفيًّا، لكنه قد يصبح في مرحلة لاحقة اسمًا حقيقيًّا.(٦١) وهذا ما حدث على الأرجح في حالة «نبتون»، الذي حُدِّدَ في البداية بناءً على تأثيراته السببية، ثم رُئيَ لاحقًا بالتلسكوب. (يمكن أن يحدث العكس أيضًا، حسبما سأشير في القسم ١٩، يبدأ اسم الشخص عادةً اسمًا حقيقيًّا، ولكن في مرحلة لاحقة، عندما يموت جميع «مُحدِثي» الاسم ويبقى «المستهلكون» فقط، يصبح الاسم وصفيًّا إذا استمر استخدامه). عندما تنضم الأسماء الوصفية إلى اللغة بصفتها أسماءً وصفية، فإنها غالبًا ما تؤدي وظيفة استباقية؛ يُتصور أنه سيتحقق في مرحلة ما اتصال إدراكي مع محقق الوصف المرتبط، وعندها يمكن أن يتولى الاسم الوصفي وظيفة اسم حقيقي بدلًا من ذلك، كما حدث في حالة «نبتون»، أو يمكن استبداله باسم حقيقي آخر، ربما يكون اسمًا أُطلِقَ مسبقًا على الكيان المعني. يتحقق التصور الأخير أحيانًا في أسماء مثل «جاك السفاح»، التي يخترعها الشرطة أو العامة للإشارة إلى مجرمين سيئين السمعة يمكن تحديدهم مبدئيًا فقط بتحديد آثارهم.(٦٢) (يمكن أيضًا إدخال الأسماء الوصفية لأغراض أخرى، مثل السخرية).(٦٣) يعتقد فرانسوا ريكاني (٢٠١٢ب، ص. ١٦١–١٦٢) أن الاسم الوصفي الذي يُقَدَّم استباقيًّا يمكن أن يمهد الطريق للتفكير الفردي؛ ولكن من المهم أن ندرك أن هذا خطأ. غُرِّرَ بريكاني بسبب بيان خاطئ لما يحققه تقديم الاسم الوصفي وهو: «يقدِّم الاسم الوصفي، بموجب الإجماع، بصفته اسمًا لكائن معين أ» (المصدر نفسه، ص ١٦١). لا؛ يُقدَّم الاسم الوصفي بصفته اسمًا لأي شيء يحقق الوصف المرتبط. في الحالة الاستباقية، لا يوجد كائن معين، على الأقل ليس بعد؛ إذا وُجد كائن معين، فلن تكون هناك حاجة لاسم وصفي، ويمكننا الانتقال مباشرة إلى اسم حقيقي، مثلما يفعل ريكاني فعليًّا باستخدامه «أ»، الذي (يُفْتَرَضُ) أنه اسم حقيقي.

قد نودُّ بالطبع القول إن اتصال لو فيرييه مع نبتون كان جيدًا بما يكفي منذ البداية ليُعَدَّ «نبتون» اسمًا حقيقيًّا.(٦٤) عوضًا عن ذلك، قد يسلك البعض الاتجاه المعاكس ويقولون إن الرؤية بالتلسكوب فقط (إذ لا يمكن رؤية نبتون بالعين المجردة)، أو عمومًا باستخدام أدوات تنتج صورة وسيطة، ليست كافية لتمكين فكرة فردية عن الجسم الذي يُرى رؤيةً غير مباشرة، بل على الأكثر فكرة وصفية، فكرة عما يُسبب ظهور الصورة (وهو ما يمكن أن تكون عنه أفكار فردية) على العدسة الموضوعية. ثمة مسائل دقيقة تنجم عن هذا التمييز، لكن وفقًا لأغراضي هنا، لا حاجة للفصل فيها؛ ما أحتاجه فقط هو التمييز الأساسي بين: الأفكار المباشرة الفردية غير الوصفية عن شيء ما من جهة، والتي تستند عادةً (ولكن ربما ليس حصريًا) إلى اتصال إدراكي فوري مع ذلك الشيء؛ ومن جهة أخرى، الأفكار عن أي شيء قد يكون موجودًا هناك، إذا كان موجودًا، ويحدث أن يحقق تحقيقًا فريدًا وصفًا معينًا أمتلكه. التفكير في لوحة المفاتيح التي أراها أثناء كتابة هذه الكلمات هو مثال واضح على النوع الأول من الاتصال بالواقع، والتفكير في أقرب كوكب في الكون يدعم الحياة الذكية هو مثال واضح على النوع الثاني. سيكون رسم الحدود بين هذه الأشكال من الاتصال بلا شك غير واضح ومحل خلاف، وستكون هناك حالات وسطى، لكن التمييز نفسه بَيِّن.

يتضح مما قلناه أن الحالات التي يُزعَم فيها أنَّ اسم علم يحيل إلى كائن مادي، ولكنه في الواقع فارغ لأنه لا يوجد كائن هدف، يجد المفسرون أنفسهم أمام خيارين من حيث المبدأ: إما أن يحافظوا على معنى الاسم بعدِّه اسمًا وصفيًّا، أو أن يحكموا عليه بأنه بلا معنى. سيعتمد الخيار الذي يختارونه في أي حالة معينة على تفاصيل تلك الحالة، ولكن يُفْتَرَض أنهم لن يحيدوا إلى الخيار الثاني إلا إذا حاولوا الأول وفشلوا فيه. قد تبدو أنواع أخرى من التعبيرات اللغوية، مثل المسندات، أقل تطلبًا بمعنى أنها تفرض

مطالب أقل على العَالَم وبالتالي هي أقلُّ عرضةً للخطر[٦٥]؛ ولكن يجب أن نتوخى الحذر هنا. صحيح أن المسندات تحيل إلى خصائص، بصرف النظر عن مدى غرابتها أو تعقيدها، لمجرد تحقيق النجاح في التواصل، في حين لا تضمن كلمة يُزعَمُ أنها اسم علم حقيقي لكائن مادي الإحالة إلى الكائن الذي يُزعَمُ أنها تحيل إليه لمجرد تحقيق النجاح في التواصل، كما يوضِّح مثال «فولكان». قد يكون الاسم المزعوم وصفيًّا، وسيلزم أن يكون وصفيًّا أو بلا معنى إذا لم يكن هناك كائن ذو صلة. ولكن إذا كان اسمًا وصفيًّا، وبالتالي ذا معنى، فإنه سيضمن تحقق الإحالة؛ يتمتع كل تعبير لغوي ذي معنى بهذا الضمان. بالنظر إلى مفهوم الإحالة الذي نعمل به، هذا أمر بديهي. ولكن سيكون المحال إليه لاسم وصفي (حسبما هو الحال مع أي وصف) كيانًا مفاهيميًّا مركبا. ما يعوز «فولكان» عندما يُعَدُّ اسمًا وصفيًّا ذا معنى، هو المحقق؛ ولكنه لا يفتقر إلى المحال إليه.[٦٦]

هذا هو المكان الأنسب لأعرِّج على بعض الاعتراضات التي وُجهت إليَّ، والتي قد تكون أثارت قلق القارئ. سينطوي التعامل مع هذه الاعتراضات على بعض التكرار؛ ولكنني آمل أن يكون ذلك مفيدًا. الاعتراض الأول هو التالي: معاملة الأسماء الفارغة على أنها أسماء وصفية، للحفاظ على معناها، حسبما اقترحتُ (وفي الممارسة العملية يحدث ذلك أحيانًا)، قد يُقال إنه غير مدعوم دعمًا وافيًا. فلا يوجد، بعد كل شيء، فرق على مستوى التركيب السطحي بين «نبتون» و«فولكان»؛ ومع ذلك أريد أن أحلل الأول بعدِّه اسمَ علم حقيقي، والثاني بعدِّه اسمًا وصفيًّا. دعني أطرح الاعتراض بطريقة أخرى، يبدو هو ذاته في جوهره كما لو أنني أسمح لـ«كيفية حال العالم»، وبالتحديد ما إذا كان كائن معين موجودًا أم لا، أن تحدد دلالات الكلمة؛ ولكن بالتأكيد، قد يفكر المرء، أن كيفية عمل الكلمة دلاليًّا، ومسألة ما يحتويه العالم، هما أمران منفصلان تمامًا. ردي في هذا الشأن هو أن

الأسئلة التي يعدها المعترض منفصلة هي في الواقع غير منفصلة: لدينا هنا، جوهر الثورة الفيتجنشتاينية (التي لا تزال غير مفهومة جيدًا) في فلسفة العقل، مع أنني سأشرع في تعليل ردي على الاعتراض بعبارات غير فيتجنشتاينية.(٦٧)

أصابَ المعترض كبد الحقيقة في أنه لا يوجد فرق بين «نبتون» و«فولكان» على مستوى التركيب السطحي؛ ولكن هناك فرق على مستوى البنية المنطقية، أي على مستوى التحليل التركيبي الذي ينظم التعبيرات المدخلة للتفسير الدلالي (انظر في القسم ٢). على مستوى البنية المنطقية، يحصل «فولكان» على تحليل وصفي؛ أما «نبتون» فلا، بل هو أساسي. هذه الخطوة (في جوهرها) هي ما يجده المعترض إشكاليًا، وأتفق أن المعترض محق في أن العالم لا يتداخل مع التركيب السطحي؛ بهذا المعنى، لا يمكن التمييز بين «نبتون» و«فولكان». ولكن يتداخل العالم مع الدلالات؛ مع ماذا وكيف تعني هذه الكلمات ما تعنيه. وهذا ما يبرر تخصيص تمثيلات بنيوية مختلفة لها. المغزى هنا هو أن ما في ذهنك عندما تستخدم اللغة بفهم هو المعنى؛ ولكن المعنى مرتبط بالعالم؛ وبالتالي ما في ذهنك هو العالم. وهذا يضعضعُ نوعًا معينًا من الشك حول اتصالنا بالواقع، ولكن له ثمن، أو بالأحرى؛ ما قد يسجله بعض الداخليين (internalists) ثمنًا؛ وهو أنه لا يمكن للفرد أن يهيمن على محتويات عقله. قد تعتقد أنك تستوعب نوعًا معينًا من الأفكار؛ فكرة فردية على سبيل المثال، تنطوي على كائنٍ معينٍ (تحتويـ)ـه. ولكن إذا لم يكن هناك كائن ذو صلة موجودًا -وهذا ليس أمرًا يمكن تحديده فرديًّا- إذن لا توجد مثل هذه الفكرة التي يمكنك استيعابها، مما يعني أنك ببساطة مخطئ بشأن تكوين عقلك. قد تكون هناك مع ذلك أفكار وصفية متاحة للاستيعاب، وقد نتمكن نحن؛ مجتمع المفسرين، من فهمك بنسب مثل هذه الأفكار إليك. إذا كنا على حق؛ ومن جوهرية هذا النهج الخارجي أنه يمكننا أن نكون على حق؛ فإنه ليس

بإمكانك دحض وجهة نظري؛ فإن «كيفية حال العالم» تؤثر في محتويات عقلك، بتأثيرها في دلالات التعبيرات اللغوية التي تستخدمها أو قد تستخدمها للتعبير عن أفكارك. (لاحظ أنني لا أقصد هنا أي ضرب من الجماعية البدائية أو التقليدية؛ فالمجتمعات يمكن أن تخطئ تمامًا كما يمكن للأفراد أن يخطئوا؛ فحوى الأمر هو أن تحديد دلالات الكلمة بطبيعته مسألة عامة).

الادعاء بأن المعنى اللغوي هو مسألة داخلية بحتة تتعلق باللغة هو، في فحواه محاولة لإحياء فلسفة ديكارتية وتجريبية للعقل قد أثبتت فشلها. بالطبع، الفكرة التي تقول إن الاسم الفارغ لا يمكن أن يكون اسمًا حقيقيًّا هي فكرة تعريفية. الادعاء الجوهري هو أن العديد من الأسماء المستخدمة فعليًّا هي أسماء علم حقيقية، مما يجعل خطر الفشل حقيقيًّا. يحاول الداخلي أن يسيج مجالًا خاصًّا صغيرًا حيث لا يحمل التفكير أي خطر للفشل. وإذا تجرأ أحدهم على السؤال عن كيفية تمكن الشخص من اختراق جدار هذا الحيز المميز للوصول إلى العالم «الخارجي» خارجه، حسنًا، يُصرَف هذا المتسائل بتأكيد أن هذه مسألة منفصلة تمامًا، وأن التحقيق فيها يمكن تأجيله بأمان إلى وقت لاحق. يسمح الخارجي (externalist) برفضه لهذا النهج بالكامل، لخطر الفشل بالتأثير في كل فكر. والسبب وراء الخطوة الخارجية هو أن مسألة «الانخراط في العالم» التي يُفترض أنها منفصلة ليست كذلك. ليس الداخلي مخولًا حتى بالمحتوى الذي يعتقد أنه عنده؛ إذ يجب على المرء قبول خطر الفشل لتحقيق المحتوى أصلًا؛ فكما يذيع: «لا بدَّ دون الشهد من إبرِ النحل». يتطلب تحقيق النجاح في استيعاب الأفكار أن يحاول المفكرون التفكير في العالم وقبول المخاطر المترتبة عن إمكانية الفشل. فإذا حاول المرء بذل جهد جهيد لتحصين نفسه ضد احتمال الفشل، فإنه يتنازل عن فرصة للنجاح؛ وإذا حاول الالتجاء إلى جبل ديكارتي، فإنه سيكتشف في النهاية أنه لا عاصم له من ذلك الطوفان. (جوهر الحجة الفيتجنشتاينية هنا هو التالي: سيكون على الديكارتي، في نهاية المطاف، أن يعبِّر عن

حقائق حول المجال الداخلي المُدَّعى والمفترض أنه متميز، بلغة خاصة، وهي لغة غير مفهومة منطقيًّا لأي شخص آخر؛ لكن لا توجد، ولا يمكن أن توجد، مثل هذه اللغة).

لكن قد يثير المعترض ضربًا آخر من الاعتراضات ذات الطابع الشخصي (ad hominem). فمن المفترض أن يساعد توظيفي للإستراتيجية الفيتجنشتاينية في تعزيز مثالية لغوية تقول إن الأشياء هي بمعنى ما، نتائج -أو منتجات- اللغة؛ لكن كانت تشير الحجة في الفقرات القليلة السابقة إلى أن الدلالات ليست شأناً داخليًّا بحتًا للغة، بل إن نوع المعنى الذي يحمله التعبير يتحدد، جزئيًّا على الأقل، بما تكون عليه الأمور في العالم. فهل ثمة تعارض بين هذين الالتزامين؟ الجواب: لا.

يُعَدُّ المضمون الذي تكون فيه الأشياء منتجات للغة ترنسدنتاليًّا؛ الأشياء هي في جوهرها إمكانيات للإحالة. (مرة أخرى، يجب أن أُضيف توضيحًا بأن هذه الأطروحة ستحتاج إلى بعض التقييد في الفصل الثامن؛ ومع ذلك، لن يؤثر ذلك التقييد في النقطة الحالية). ولكن الطريقة التي يُحدد بها العالم جزئيًّا دلالات تعبير معين هي طريقة تجريبية؛ مثلًا، يعتمد ما إذا كان اسم علم معين اسمًا حقيقيًا أو وصفيًا على التكوين الفعلي للمجال. إذا لم يكن هناك كائن في النطاق الهدف للاسم -إذا كان الاسم يزعم الإحالة إلى شيء غير موجود- فإن الاسم يكون فارغًا، وبالتالي لا يمكن أن يكون حقيقيًا، بل في أفضل الأحوال وصفيًا (أو قد يكون بلا معنى). الأشياء هي في جوهرها أشياء للإحالة؛ ولكن الكلمات هي التي تحيل إلى الأشياء وأي أنواع من الأشياء؛ وبالتالي، واشتقاقًا، لا تحدد الفئات النحوية للكلمات (في البنية المنطقية) بموجبات داخلية للغة (بمعنى البنية السطحية). يمكن أن تفشل اللغة؛ أي أن الاستخدامات المحددة للغة قد تفشل في تحقيق هدفها. ولكن إمكانية وجود عالم هي إمكانية نجاحها.

(١٩) التسمية الجامدة (Rigid Designation) والمعرفة المباشرة (Acquaintance)

قلنا آنفا إنه لجميع التعبيرات اللغوية ذات المعنى محالات إليها، بافتراض وجود سياق مناسب، وستتضمن المعاني التي تقدم بها هذه التعبيرات المحالات إليها الخاصة بها الأشياءَ (بالمعنى الواسع لكلمة «أشياء»). وبذلك، فإنها ستكون أيضًا تسميات جامدة: تشير إلى المحالات إليها الخاصة بها في جميع العوالم الممكنة التي توجد فيها الأشياء ذات الصلة (مع تثبيت المعنى وفق المعتاد في العوالم الممكنة). ولكن أصبح جليًا أننا بحاجة ماسَّة لتوخي الحذر عند تحديد تلك المحالات إليها لتجنب الخلط بينها وبين المحققات (أو الشواهد).

لا يحيل الوصف المعرَّف (definite description) مثلا إلى محققه، إن وُجِد، بل يحيل إحالةً جامدة إلى كيان مفاهيمي مركب. وبناءً على ذلك، يمكننا قبول تصريح ريكاني بأن « التعبير الإحالي يدل بذاته على كونه مُعَيِّنًا جامدًا. » (١٩٩٣، ص ١٩)، لكن ليس بالمعنى الذي يقصده. يقصد ريكاني تعريفه للتمييز بين العلاقة بين الاسم الحقيقي والمحال إليه، وبين العلاقة بين الوصف المعرَّف ومحققه. ولكن يفشل التعريف في هذا السياق؛ فوصف مثل «الجذر التكعيبي الفعلي والحقيقي لـ٢٧» تدل على أنه يحققه الكائن نفسه، إن وجد، في جميع العوالم الممكنة؛ لكنه ليس اسمًا حقيقيًا ولا يحيل إلى ذلك الكائن المحَقِّق. ومع ذلك، فإنه يحيل إلى كيان مفاهيمي مركب إحالة جامدة. يقول ريكاني إن من الجملتين ⌐ الجذر التكعيبي لـ ٢٧ هو و ⌐ و ⌐٣ هي و ⌐ ، «تنقل الجملة الثانية فقط [الافتراض] بأنه يوجد (س) بحيث تكون الجملة صادقة إذا وفقط إذا كانت س هي (و).»[٦٨] ولكن هذه المقولة الأخيرة هي عامة تمامًا وهي بالضبط ما (أو على الأقل جزء مما) تنقله الجملة الأولى. بالطبع، نظرًا لأن الرقم ٣ هو موجود ضروري،

وبناءً على طريقة تفسير دلالات الافتراضات الشرطية المعاكسة للواقع ذات المقدمات المستحيلة، قد يتضح أن معنى «الجذر التكعيبي لـ٢٧» يعتمد اعتمادًا لا جدوى منه على وجود ذلك الرقم، وبالتالي، لمنع ذلك الوصف من الإحالة إلى ٣ شيئيًا، سنحتاج إلى تفسير فكرة الشيئية بالطريقة التي أدليت بها من قبل: لا يحدد المضمون الشيئي المحال إليه وحسب -إذا اختلف المحال إليه، اختلف المضمون- بل يحتويه فعليًّا. يُسَجَّلُ الاعتماد الوجودي للمضمون على المحال عليه حينئذ ليس بصفته جزءًا من تعريف الشيئية، بل نتيجة مترتبة عنها.[٦٩] حتى لو تحققت هذه النتيجة تحققًا لا معنى له في حالة موجود ضروري، مثل الرقم ٣، لا يحيل «الجذر التكعيبي لـ٢٧» إلى ذلك الرقم بالمضمون الشيئي، لأنه لا يحيل إليه إطلاقًا. وفقا لمنهج *الدلالة*، لا يحتاج المتلقي للوصف إلى التفكير في رقم معين، ولا يحتاج إلى معرفة ما هو الجذر التكعيبي لـ٢٧، ويصبح الأمر أكثر وضوحًا في حالة الأمثلة الأكثر تعقيدًا، مثل «الجذر التكعيبي لـ٥٤٣٨»، الذي لا يحتاج المرء إلى حسابه لفهمه. ولكن في كل الأحوال، ذكرت مسبقا أنه وفقا لهذا النهج، تصبح فكرة الشيئية غير ضرورية؛ لأن جميع الإحالات هي بمعنى ما شيئية. ولنفس السبب، يتضح أن لغة الجمود غير ضرورية[٧٠]؛ يُسَمِّي كل تعبير ذي معنى المحال إليه الخاص به تسمية جامدة، تمامًا مثلما يفعل المضمون الشيئي؛ لا تضيف هذه الإضافات شيئًا إلى الفكرة الأساسية للتعبير ذي المعنى -وبالتالي المحال- بافتراض أن الإحالة تُفهم وفقا لنهج الدلالة. وتفقد الفكرة المقابلة للتسمية غير الجامدة تطبيقها المأمول، تُسَمِّي الأوصاف المحددة خصوصا مفاهيمها المركبة تسمية جامدة، وليس محققيها (إن وُجد) نهائيًّا. أفضل ما يمكننا فعله لنسعف وصف «غير جامد» هو القول إن التحقيق هي علاقة غير جامدة أحيانًا.[٧١]

من البديهي أن يحيل كل تعبير ذي معنى، بافتراض وجود سياق مناسب، إلى شيء من نوع ما، سواء كان ملموسًا أو مجردًا؛ ومن البديهي أيضًا أنه عندما يفهم المتلقُّون تعبيرًا ما، فإنهم يدركون ما يحيل إليه، الذي يَحضُرُ في فكرهم بطريقة معينة، على الأقل بالطريقة اللغوية المحددة لذلك التعبير، وأنهم يدركون ذلك المحال إليه بصفته المحال إليه لذلك التعبير. لقد تأسيثُ براسل في الحديث عن هذه العلاقة بوصفها علاقة معرفة مباشرة (acquaintance)؛ لكن ما الذي تنطوي عليه هذه المعرفة؟ حتى الآن، استخدمتُ هذه الكلمة في الواقع بعدِّها وسمًا لأي علاقة تشكل إدراك المحال إليه بصفته محالًا إليه، دون أن تتضمن خلفها قصة معرفية دقيقة ومعمقة عن هذه العلاقة. في الواقع، وفقًا لغرضي هنا، لا يهم كثيرًا كيف تسير تلك القصة، سواء عمومًا أو في حالات معينة (على أنه يتضح أنني لا أتبنى النظرية المعرفية الكارتيسية لراسل). يكفي أن نلاحظ أن هناك تفسيرات أكثر عمقًا لعلاقة المعرفة المباشرة وأقل، والسؤال المهم هو ما إذا كان المتحدث بحاجة إلى أن يكون على معرفة مباشرة بالمحال إليه عندما تُفهم العلاقة بمعنى جوهري نوعًا ما. يُفْتَرَضُ أن يكون هناك طيفٌ من التصورات المختلفة، تتراوح بين حالات تكون فيها العلاقة المعرفية للموضوع مع الشيء المعني قوية معرفيًّا، إذا كان الهدف هو أن يُعَدَّ ذلك الشيء جزءًا حقيقيًا من الفكر، وحالات يمكن أن تكون فيها تلك العلاقة ضعيفة نسبيًا. وإذا كان هذا هو الحال، فسيتضح أيضًا وجود حالات وسيطة.(٧٢) يمكن حسبما ذكرت تجاوز هذه المشكلة في السياق الحالي نظرًا للطبيعة غير المعرفية إلى حد كبير لهذا التحقيق. لكن هناك ثلاث نقاط جديرة بالذكر قبل أن نستدرك الحديث.

أولًا، لا أرى بخلاف ريكاني (وآخرين)، أي قيمة في تفسير فكرة المعرفة المباشرة أو فكرة التفكير المفرد حول الأشياء عمومًا من حيث فتح الشخص «ملف ذهني» وفهمه.(٧٣) فلا يوجد في مفهوم الملف الذهني بحد ذاته ما

يمنع أن تكون محتوياته وصفية بحتة[٧٤]، ويصف ريكاني نفسه أحيانًا حقيقةً محتويات الملف بمصطلحات عامة.[٧٥]

ثانيًا، يتضح جليًّا أنه بينما توجد قيود معرفية تحكم التفكير في المحال إليه المفاهيمي المركب للوصف، فإنه لا توجد على الأقل عمومًا، مثل هذه القيود على التفكير الوصفي بشأن الكائنات المحققة؛ لذلك، في الحالات التي يُعدُّ فيها الاسم علمًا وصفيًّا بدلاً من كونه علمًا حقيقيًّا، فليست تلك حجةٍ ضد مؤيدي علاقة المعرفة أن يُشار إلى أن الشخص لا يحتاج إلى أن يكون على معرفة مباشرة بالكائن المحقق للاسم لفهمه. هذا صحيح، لكنه غير ذي صلة، يمكن الرد بالقول إن الشخص لا يزال بحاجة إلى أن يكون على معرفة مباشرة بالمحال إليه للاسم. تتهاوى العديد من الأمثلة التي طُرحت في الأدبيات لتقويض أي متطلب للمعرفة المباشرة لفهم المحال إليه أمام هذه الملاحظة. ومن بين هذه الأمثلة مثال ديفيد كابلان وهو «نيو مان ١\الرجل الجديد١» (١٩٧١، ص. ١٣٥)، الذي يُتصوَّر أن يكون اسمًا للطفل الأول المولود في القرن القادم. هذا اسم وصفي[٧٦]؛ لذا، فمن الطبيعي ألا يحتاج الشخص إلى أن يكون على معرفة مباشرة بالمحقق المستقبلي للوصف (إن وجد) ليُعَدَّ فاهمًا لهذا الاسم الآن؛ ولا يحتاج الشخص إلى أن يكون على معرفة مباشرة بأي محقق لوصف ما لكي يفهمه. دارت الكثير من النقاشات الحديثة حول المعرفة المباشرة وحول إحالة «المصطلحات المفردة» عمومًا وبطريقة لا تصيب الهدف الأساسي، وذلك بالتركيز في أسماء أو تعبيرات أخرى هي في الواقع وصفية.[٧٧] لا تمكِّننا هذه التعبيرات من التفكير بطريقة مفردة حقيقية حول محققاتها (إن وجدت)، ولا تخلق أفكارًا جديدة؛ تعيد هي ببساطة تصنيف أفكار غابرة.[٧٨] تجمِّع هذه التعبيرات المحالات إليها المفاهيمية المركبة من مفاهيم مبسطة، ويُعَدُّ فهم هذه المحالات إليها المركبة مسألة فهم للمفاهيم البسيطة المكونة وطريقة تركيبها، وليس معرفة مباشرة بالكائنات (إن وُجدت) التي تحقق المفاهيم البسيطة أو المفاهيم

المركبة. (ويجدر الذكر أن عملية تركيب المفاهيم لتكوين مفاهيم مركبة، مثل مفهوم «حصان مجنح»، لا تحتاج إلى أن تُفهم وفقًا للخطوط التجريبية، كما هو الحال في التمييز الهيومي بين الانطباعات والأفكار، وهو ما يبدو أن ساينسبري يعتقده (٢٠١٨، ص. ١٥١–١٥٦).

يمكن الإشارة هنا عرضًا، إلى أن عامل«ذلك الـ...» «that» الخاص بكابلان يسقط أيضًا أمام هذه النقطة؛ فاستخدام هذا العامل هو محاولة لتحويل تعبير وصفي إلى اسم حقيقي بمجرد فرضِه. لكن لا يمكن تحقيق هذا. تظل فكرة «ذلك الـ...» مثل التفكير الوصفي، ولكن بخلاف الفكرة المفردة الحقيقية، هي متاحة في غياب وجود كائن مناسب(٧٩)، لأن جوهره الوصفي يظل نشطًا دلاليًا. لا يهم هذا الأمر سواء فُسِّر «ذلك الـ...» على أنه عامل، وهو ما فعلتُه، أو (حسبما يفضل كابلان بعد التفكير) على أنه جهاز لتشكيل المصطلحات(٨٠)، طالما أن جوهره الوصفي ليس خاملًا دلاليًّا، فإنه، بغض النظر عن الطريقة التي نتصور بها عمل بادئة «ذلك الـ...» نحويًا، سيظل هذا الجوهر متاحًا لتوفير محتوى فكرة في غياب كائن مناسب.

حاول كابلان تجنب هذه النتيجة باستيعاب الجمع بين «ذلك الـ...» + الوصف المحدد إلى اسم إشارة عادي «ذلك» مصحوبًا بإيماءة غير لفظية (١٩٨٩، ص. ٥٨١)، وهو اسم علم حقيقي، وفقًا لمصطلحاتي (أو على الأقل يُفترض أن يكون كذلك). لكن يتقوض هذا الاستيعاب طالما أن الوصف المحدد المصاحب يعمل عملًا دلاليًّا حقًّا؛ لأن هذا العمل هو عمل وصفي وليس إدراكي، وهذا الفرق أساسي في هذا السياق.

ثالثًا، يصبح لدينا سؤال جوهري وصعب عما إذا كانت سلاسل التواصل الممتدة كافية لتأسيس علاقة معرفة أو الحفاظ عليها، وما إذا كانت تمكِّن المتحدث من استحضار فكرة مفردة حقيقية عن كائن ما. تُثار هنا مسألة ما إذا كانت مجرد المشاركة في ممارسة استخدام الأسماء، على سبيل

المثال، كافية لإحداث المعرفة بالكائن المعني وتمكين الفكرة المفردة.(٨١) يجب أن نتذكر أن العديد من عناصر سلاسل التواصل ذات طابع وصفي؛ حيث تُنقل الأسماء عبر هذه السلاسل، كما في الصورة الأصلية لكريبكه، وتكون هذه الأسماء عادةً وصفية. أشار إيفانز إلى تمييز مفيد بين المنتجين للأسماء والمستهلكين لها فقط.(٨٢) يتمتع المنتجون لاسم حقيقي بضربٍ قوي من الاتصال المعرفي مع المحال إليه له؛ مثل إدراكه بصريًا. بعد أن يُدخَل اسم حقيقي بهذه الطريقة، يتعلم المستهلكون غير المنتجين هذا الاسم من منتجيه. لا يملك هؤلاء المستهلكون أي وسيلة أخرى للوصول إلى المحال إليه؛ بل يقفون في علاقة تفويض دلالي مع المنتجين. لم يذكر إيفانز صراحةً أن أسماء المستهلكين وصفية، لكن ذلك مستنتج ضمنيًا من طرحه. تشمل الأوصاف ذات الصلة، في أبسط الحالات، الإحالة إلى المجموعة المنتجة لذلك الاسم. ومع ذلك، في الحالات الأكثر ضعفًا، يمكن أن يكون هناك مستهلكون بعيدون، لديهم فقط وصول وصفي إلى المنتجين، أو وصول وصفي أو إحالي فقط إلى مستهلكين آخرين. يمكن، من الناحية النظرية، أن يوجد أي عدد من هذه المراحل الوسيطة، لكن يجب في النهاية أن ترتبط السلسلة إحاليًّا بالمنتجين الحقيقيين.

عندما تُحكى لي قصة عن شخص يُدعى «جون»، ولا أعرف عنه شيئًا سوى ما تخبرني به ماري، فإن أقصى ما يمكنني فعله هو استحضار فكرة وصفية عن الشخص المعني، ويكون الوصف ذو الصلة في البداية على الأقل، شيئًا مثل «الشخص الذي تسميه ماري «جون»». أشير هنا إلى ماري، لكن ليس إلى جون، وإذا استخدمت هذا الاسم لاحقًا، ربما بسؤالي لماري: «وماذا فعل جون بعد ذلك؟»، فإنني أستخدم الاسم على نحو تفويضي، ويعمل بالنسبة لي بصفته اسمًا وصفيًّا.(٨٣) يستلزم ذلك أن تكون العديد من الأسماء التي نتعامل معها، وخصوصًا أسماء الشخصيات

التاريخية، وصفية. يستتبع ذلك أيضًا، نظرًا لأن دلالات أسماء المستهلكين وأسماء المنتجين تختلف عادةً، أن الأسماء غالبًا ما تغير دلالاتها عندما تنتقل من الإنتاج إلى الاستهلاك. لم يبيّن إيفانز تبيينًا وافيًا الطبيعة المزدوجة لدلالات التفويض؛ على سبيل المثال، يجب أن نضيق نطاق تصريحه بأنه «قد يستغل الفرد أداة لغوية لا يفهمها هو نفسه جيدًا» (١٩٨٢، ص ٩٢)، إذ لا يوجد مسوِّغ عام للقول إن استخدام المستهلك لاسم وصفي ينطوي على نقص في الفهم. يمكن للمستهلكين أن يكونوا، وغالبًا ما يكونون، على دراية كاملة بعلاقتهم التفويضية بالمجموعة المنتجة ذات الصلة. يتضح أيضًا أن الاسم إذا بدأ بصفته اسمًا وصفيًّا، فإنه سيظل بطبيعة الحال عندما ينتقل من المنتجين إلى المستهلكين اسمًا وصفيًّا، لكنه لن يحتفظ بالضرورة بالوصف الأصلي المرتبط به بعدِّه مضمونه. يستخدم المنتجون لاسم «يوليوس»، على سبيل المثال، الاسم بمعنى «مخترع السحَّاب»، لكن المستهلكين الأوائل للاسم قد يقصدون به «الشخص الذي يقصده أ باسم «يوليوس»»، حيث يحيل «أ» إلى (أو يصف) المجموعة المنتجة. وقد يستخدم المستهلكون البعيدون طرقًا أخرى لتحديد المجموعات (المستهلكة) التي اكتسبوا الاسم منها. تتحول الأسماء الحقيقية إلى وصفية عندما تنتقل من المنتجين إلى المستهلكين؛ بينما تبقى الأسماء الوصفية وصفية تحت ظل هذا الانتقال (وفي التحولات اللاحقة بين المستهلكين)، ولكن يتغير النص المرتبط بوصفها غالبًا.(٨٤)

المصادر

(١) حول العمليات بوصفها دوال، انظر: داميت (Dummett) ١٩٨١، ص. ٣٢٤.

(٢) لمزيد من النقاش حول هذين النهجين، بما في ذلك ممثلوهما في العصور الوسطى والحديثة، انظر: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، الصفحات ٣٣–٤٢، ١١٩–١٢٧.

(٣) ساينسبري (Sainsbury) ٢٠٠٦، ص. ٣٩٤؛ وقارن: ماكفارلين (MacFarlane) ٢٠١٤، ص. ٨٧؛ ليّنبو (Linnebo) ٢٠١٨، ص. ١٤٤.

(٤) انظر، مثلًا: لويس (Lewis) ١٩٧٣، الصفحات ٢٤–٢٦؛ بارنز (Barnes) ٢٠١٠، ص. ٦١٠.

(٥) انظر: شابيرو (Shapiro) ٢٠٠٠، ص. ٢٥٨؛ ليّنبو ٢٠٠٨، الصفحات ٦٧–٧٢؛ ٢٠١٧، ص. ١٦٤.

(٦) انظر الحاشية ٥٩ في الفصل الأول.

(٧) انظر، مثلاً: ليّنبو ٢٠٠٨، الصفحات ٧٢–٧٩ (وقارن ٢٠١٧، الصفحات ١٤٥–١٥٠، ١٦٤)، بالاستناد إلى فاين (Fine) ١٩٩٤.

(٨) حول هذا التمييز، انظر: ماكدويل (McDowell) ١٩٩٨أ، الصفحات ١٧٤–١٧٦؛ وقارن: هيك وماي (Heck and May) ٢٠٠٦، الصفحات ٢٧–٢٨.

(٩) إيفانز (Evans) ١٩٨٢، الصفحات ١٨–١٩.

(١٠) خلافاً لهيل في هيل ورايت (Hale and Wright) ٢٠٠١، ص. ١٩٤؛ انظر: جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٣٠٣–٣٠٩.

(١١) انظر: جاسكن ٢٠٠٦، ص. ١٧٩، الهامش ٣٩؛ ٢٠٠٨، الصفحات ٨١–٨٢؛ ساينسبري ٢٠١٨، ص. ١١.

(١٢) قارن: إيفانز ١٩٨٢، الصفحات ٣٨٢–٣٨٣؛ غارسيا-كاربينتيرو (García-Carpintero) ٢٠١٨.

(١٣) داميت ١٩٨١، ص. ٢٢٧؛ وقارن: ١٩٩١أ، ص. ١٤٩؛ إيفانز وماكدويل (Evans and McDowell) ١٩٧٦، ص. xiii؛ إيفانز ١٩٨٢، ص. ٢٦.

(١٤) انظر: ماكدويل ١٩٩٨أ، الصفحات ١٧٤–١٧٦.

(١٥) انظر في هذا السياق: تشرش (Church) ١٩٥١، ص. ١٠٢، مع الهامش ١٠؛ إيفانز ١٩٨٢، ص. ٦٢؛ ركاناتي (Recanati) ٢٠٠٢، ص. ٣٣٨؛ جاسكن ٢٠٠٦، الصفحات ٢١٤–٢١٥؛ ٢٠٠٨، ص. ٧٤.

(١٦) باتن وولش (Button and Walsh) ٢٠١٨، ص. ١٤، الهامش ١٠؛ وقارن: لافين (Lavine) ٢٠٠٠، الصفحات ٤–٦؛ ستانلي وسابو (Stanley and Szabó) ٢٠٠٠، ص. ٢٩٨؛ هيك وماي ٢٠٠٦، ص. ٣٣.

(١٧) انظر في هذا السياق: ماي (May) ٢٠٠٦، ص. ١٢٣.

(١٨) إيفانز ١٩٨٢، ص. ٤٠٠؛ جاسكن ١٩٩٧، الصفحات ١٣٢–١٣٥؛ ٢٠٠٨، الصفحات ٥٩–٦٤.

(١٩) للتفاصيل والنقاش، انظر: جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٦٩–٨١.

(٢٠) كواين (Quine) ١٩٦٠، الفقرات §§١٩–٢٢؛ بوتنام (Putnam) ١٩٧٨، الصفحات ١٠–١١، ٣٠، ١٠٤؛ ١٩٨١، الصفحتان ٣٣، ٤٣؛ ديفيدسون (Davidson) ٢٠٠٥أ، ص. ٣٠؛ وقارن: ١٩٨٤، الصفحات ٢١٦–٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٩. وانظر أيضًا: كارناب (Carnap) ١٩٥٦، الفقرة §٢٩؛ هيرفورد (Hurford) ٢٠٠٧، ص. ١٤١.

(٢١) انظر أيضًا: جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٨١–٩١؛ يسبرسن (Jespersen) ٢٠١٠، ص. ٩٨؛ ساندو (Sandu) ٢٠١٢، الصفحات ٢٧٥–٢٧٦.

(٢٢) لتبرير الجواب السلبي، انظر: إيفانز ١٩٨٥، الفصل ١٢؛ كينغ (King) ٢٠٠٧، الفصل ٦؛ جاسكن ٢٠٠٨، ص. ١٧، الهامش ٨٧. ولمزيد من النقاش، انظر: ماكفارلين ٢٠٠٣؛ ٢٠٠٧، لا سيما ص. ٢٤٢؛ ٢٠٠٨، لا سيما الصفحات ٩٤–٩٦؛ ٢٠١٤، الصفحات ٤٩–٥٢، ٨١–٨٨؛ ركاناتي ٢٠٠٨؛ رايت (Wright) ٢٠٠٨، الصفحتان ١٧٤–١٧٥.

(٢٣) يسبرسن ٢٠١٠، ص. ١٠١.

(٢٤) انظر: جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٦٦–٦٩.

(٢٥) انظر: جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٥٦–٥٨؛ وقارن: أ. سوليفان (A. Sullivan) ١٩٩٨.

(٢٦) قارن: ديفيد (David) ١٩٩٤، ص. ١٢؛ كابلان وتيلمان (Caplan and Tillman) ٢٠١٣، الصفحات ١٢٣–١٢٤؛ كولنز (Collins) ٢٠١٤، الصفحات ١٦٧–١٧١. يتَّسم كينغ (King) بعدم الاتساق في هذه المسألة؛ قارن: ٢٠١٣أ، الصفحتين ٧٦٧–٧٦٨، مع ٢٠١٣ب، ص. ٨٣، الهامش ١٨.

(٢٧) قارن: زالتا (Zalta) ١٩٨٨، الصفحات ١٦٦–١٧٢.

(٢٨) قارن: كنيل وكنيل (Kneale and Kneale) ١٩٦٢، الصفحتان ٦٠٩–٦١٠؛ ج. مور (J. Moore) ١٩٩٩، الصفحات ٥–١٢؛ سوامز (Soames) ٢٠٠٩، المجلد ٢، الصفحتان ٥٤–٥٥.

(٢٩) انظر: إيفانز ١٩٨٢، لا سيما الفصول ١–٥، ٩، ١١؛ ماكدويل ١٩٩٨أ، لا سيما المقالات ٨–١١؛ ٢٠٠٩، المقالة ١٠؛ جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٣٨، ٧٠–٧١، ٧٤–٧٥، ١٧٠؛ ركاناتي ٢٠١٠؛ ٢٠١٢ب، الصفحات ٣–١٤؛ رومفيت (Rumfitt) ٢٠١٤، ص. ٣٩.

(٣٠) قارن: ساينسبري ٢٠٠٥، الصفحات ٨٣–٨٤.

(٣١) انظر: غارسيا-كاربينتيرو (García-Carpintero) ٢٠١٠ب، الصفحات ٣٥٢–٣٥٨؛ كرين (Crane) ٢٠١١، الصفحات ٢٩–٣١.

(٣٢) عزوني (Azzouni) ٢٠١١، الصفحات ٤٨–٥١؛ وقارن: باخ (Bach) ٢٠٠٤، ص. ١٩١، الهامش ٢.

(٣٣) انظر، مثلًا: هوفويبر (Hofweber) ٢٠١٦، الصفحات ٢٥–٢٧، ١٨٦–١٨٨، ٢٠٨.

(٣٤) انظر في هذا السياق: ماكدويل ١٩٩٨أ، ص. ٢١٤؛ غليك (Glick) ٢٠١٨، الصفحتان ١٠٥٣–١٠٥٤.

(٣٥) قارن: إيفانز ١٩٨٢، ص. ٤٦؛ ويليامسون ٢٠٠٣، ص. ٤٢١؛ باخ ٢٠٠٤، ص. ٢١٥.

(٣٦) ماكدويل (McDowell) ١٩٩٨أ، ص. ٢٣٦.

(٣٧) يُضلِّلان تيلمان وسبنسر (Tillman and Spencer) القارئ في هذا الموضع: ٢٠١٢، ص. ١٢٣.

(٣٨) ركاناتي (Recanati) ٢٠١٠، ص. ١٤٧.

(٣٩) انظر، مثلًا: باخ (Bach) ٢٠٠٢، ص. ٧٥؛ إكلوند (Eklund) ٢٠٠٢، ص. ٢٦٥؛ فاين (Fine) ٢٠٠٥، الصفحات ٢٣–٢٤؛ سالمون (Salmon) ٢٠٠٥، ص. ٦٠؛ كابلان (Caplan) ٢٠٠٦، ص. ١٧٣؛ ديفيت (Devitt) ٢٠١٢، ص. ٧٤؛ كابوانو (Capuano) ٢٠١٥؛ هانكس (Hanks) ٢٠١٥، الصفحات ١١٣–١١٦؛ نيمتز (Nimtz) ٢٠١٧، ص. ٩٥٤.

(٤٠) انظر في هذا السياق: باخ ٢٠٠٢، ص. ٨٤؛ ٢٠٠٤، ص. ١٩٨ مع الهامش ٨؛ ٢٠٠٦، الصفحات ٥٢٢، ٥٢٦، ٥٣٦؛ ٢٠١٠، ص. ٥٠، الهامش ١٤؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، الصفحات ٦٩–٨١.

(٤١) ديفيدسون (Davidson) ١٩٩٠، ص. ٢٩٦؛ ٢٠٠٥أ، ص. ٣٠. وانظر أيضًا: نيل (Neale) ٢٠٠١، ص. ١٦٨؛ جاسكن ٢٠٠٨، ص. ٣٧؛ بورغس وبورغس (Burgess and Burgess) ٢٠١١، ص. ١٨.

(٤٢) انظر، مثلًا: ر. ويليامز (R. Williams) ٢٠١٣، ص. ٢٦٧.

(٤٣) هذه الحاشية تتعلق بمشكلة ناقشها شيفر (Schiffer) ٢٠٠٣، الصفحات ٢٧–٣٠.

(٤٤) جاسكن ٢٠٠٨، الصفحات ٧٩–٨١.

(٤٥) انظر: باخ ٢٠٠٤، الصفحات ٢١٠–٢١١؛ ٢٠٠٦، ص. ٥٣١؛ بروك (Brock) ٢٠٠٤، ص. ٢٨٨؛ ساينسبري (Sainsbury) ٢٠٠٥، ص. ٨٣؛ أ. سوليفان (A. Sullivan) ٢٠٠٥، ص. ٥٨٠؛ مولدوفان (Moldovan) ٢٠١٥، الصفحات ٨٥–٨٦؛ ستانلي (Stanley) ٢٠١٧، الصفحات ٩٣٣–٩٣٥.

(٤٦) انظر: إيفانز (Evans) ١٩٨٢، لا سيما الصفحات ١٩٩–٢٠٣؛ ماكدويل ١٩٩٦ و١٩٩٨أ، لا سيما المقالات ٨–١١؛ لينّبو (Linnebo) ٢٠١٨، ص. ١٨١.

(٤٧) انظر مزيدًا من النقاش في جاسكن ٢٠١٩أ.

(٤٨) داميت (Dummett) ١٩٩١أ، ص. ١٤٤؛ وقارن: كابوانو ٢٠١٥. إنّ منهج داميت التحققي في الإحالة خاطئ من حيث المبدأ، وهو غير دقيق تأويليًا لفريجه: إيفانز ١٩٨٢، ص. ١٧، الهامش ١٧؛ ص. ٩٤.

(٤٩) في مسألة ما إذا كان يمكن نمذجة المضامين الشيئية بأزواج مرتبة من الكائنات وأنماط عرض غير مشروطة بالكائنات، انظر: سيغال (Segal) ١٩٨٩، الصفحات ٤٧–٤٨؛ ركاناتي ١٩٩٣، الصفحات ٩٧–١٠٣، ١٩٤–٢٠٨. النقطة الأساسية هي أنه إن قبلنا بهذه النمذجة، فعلينا التأكيد على أن فكرة المضمون المشروط بكائن تظل أساسية من الناحية المفهومية، وأن الطريقة الثنائية في تمثيلها ما هي إلا تجريد مستخرج منها. ينطبق كلام مشابه على المقاربات التي توظف الدلالات البُعدية الثنائية. ولا حاجة هنا لمناقشة هذه المقاربات بالتفصيل، ولكن يمكن القول إن الدلالة الثنائية حسبما طوّرها كابلان وتلاميذه لا تتعارض مع مركزية اللغة والفكر المشروطين بكائنات؛ فهي فقط تجريد لإمكانات إبستيمية معينة ونمذجة لها (انظر، مثلًا، تشالمرز [Chalmers] ٢٠٠٦). إنها تجريد من حقيقة مفادها أني إذا اعتقدت أن «كوكب هِسبرُس ساطع» فلا يعني ذلك eo ipso أني أعتقد أن «كوكب فوسفورُس ساطع»، مع أن ولوجي المعرفي إلى الزهرة في كلا الحالتين قد يكون مشروطًا بكائن.

(٥٠) قارن: فيلد (Field) ٢٠٠٨، ص. ٣.

(٥١) قارن: ليبسمن (Liebesman) ٢٠١٥، ص. ٥٦٣.

(٥٢) خلافًا لهيل (Hale) ٢٠١٣، الصفحات ١٦٧–١٦٨؛ وشيفر ٢٠٠٣، الصفحات ٦٧–٧١، ١٩٦–١٩٨. وانظر أيضًا: كينغ (King) ١٩٩٥، الصفحات ٥٣٠–٥٣١؛ هيل ورايت (Hale and Wright) ٢٠٠١، الصفحات ١٧–١٨؛ فيلد ٢٠٠٨، الصفحات ٣–١٤؛ توماسون (Thomasson) ٢٠١٥، الصفحات ٢٥٩–٢٦٢.

(٥٣) انظر: بريست (Priest) ٢٠٠٦، الصفحات ٥، ١٣–١٤؛ بيرتو (Berto) ٢٠٠٧، الصفحات ٣٠، ١٨٥.

(٥٤) قارن: شنايدر (Schnieder) ٢٠١٠، ص. ٣٧٦.

(٥٥) هذا المعنى مستقى من كريبكه (Kripke) ١٩٨٠، الصفحات ٥٥–٥٦، ٧٩–٨٠.

(٥٦) باخ ٢٠٠٦، ص. ٥٥٠.

(٥٧) خلافا لكريبكه ١٩٨٠، ص. ٥٥؛ وقارن: تيلمان وسبنسر ٢٠١٢، ص. ١٢٠.

(٥٨) قارن: رومفيت (Rumfitt) ٢٠٠٣أ، ص. ٢٠٦؛ على خلاف ما يرى ساينسبري ٢٠٠٦، ص. ٤٠٣.

(٥٩) إيفانز ١٩٨٢، الصفحات ٣١، ٥٠–٥١، ٦٠–٦١؛ وقارن: هيل ورايت ٢٠٠١، ص. ١٢٨، الهامش ٢٣.

(٦٠) ويغنز (Wiggins) ١٩٩٩، الصفحات ٢٧١، ٢٨٣–٢٨٥، الهامش ١؛ وقارن: ماكدويل ١٩٩٨أ، ص. ٢١٣، الهامش ٣٠.

(٦١) ركاناتي ٢٠١٠، ص. ١٧٥؛ وقارن: ص. ١٨٤.

(٦٢) حول الوظيفة التوقعية للأسماء الوصفية، انظر: ركاناتي ١٩٩٣، ص. ١٨٠؛ ٢٠١٢ب، الصفحتان ١٥٧–١٥٨. لا تبدو التحفظات التي أثارتها جيشيون (Jeshion) في هذا السياق (٢٠٠٤، الصفحات ٦٠٥–٦٠٧) لي وجيهة.

(٦٣) انظر: رايمر (Reimer) ٢٠٠٤، ص. ٦٢٧–٦٢٩.

(٦٤) انظر أيضًا: كابوانو (Capuano) ٢٠١٥، ص. ١٦٨.

(٦٥)يتجاهل كثير من الكُتَّاب خيار حفظ دلالة الأسماء الفارغة باللجوء إلى التوصيف؛ انظر مثلًا: سلمون (Salmon) ٢٠٠٥، ص. ٥٩–٦٠، وهوامش ص. ١٩. حول هذه المقاربة انظر: رايمر (Reimer) ٢٠٠١، خاصة ص. ٢٣٩.

(٦٦) قارن: ستروسن (Strawson) ١٩٦٤، ص. ١٨٠–١٨٦؛ هيل ورايت (Hale and Wright) ٢٠٠١، ص. ١٢٨–١٢٩؛ هيل (Hale) ٢٠١٣، ص. ١٦٦.

(٦٧) إن إمكانية «التصدير» لأسماء تقع في سياقات اعتقادية لا تضمن، حسبما يذهبان هوثرن ومانلي (Hawthorne and Manley ٢٠١٢، ص. ٥٢)، أحادية المحتوى؛ إذ يمكن أيضًا تصدير الأسماء التوصيفية التي تحققت أوصافها. ولا يصح مبدؤهما في «الانسجام» أيضا (٢٠١٢، ص. ٣٨)، الذي يتطلب تطابق نمط التفكير لدى المُبلِّغ والمبلَّغ عنه، على الأقل بمعنى مباشر؛ إذ توجد سياقات كثيرة يُسمح فيها بالإبلاغ عن فكرٍ توصيفي باستخدام جملة تعبِّر عن فكرٍ مفرد، والعكس. قارن: ريكاني (Recanati) ٢٠١٠، ص. ١٦٧–١٦٨؛ ٢٠١٢ب، ص. ١٥٢–١٥٣.

(٦٨) ريكاني (Recanati) ١٩٩٣، ص. ٢٥ هامش ١٨، ٢٧؛ وقارن: ٢٠١٢ب، ص. ١٥.

(٦٩) قارن: فاين (Fine) ١٩٩٤، ص. ٤.

(٧٠) قارن: نيمتز (Nimtz) ٢٠١٩، ص. ٣٣٥–٣٣٦.

(٧١) قارن: إيفانز (Evans) ١٩٨٢، ص. ٦١.

(٧٢) سيدلي (Sedley) ٢٠٠٤، ص. ١٢٠–١٢١؛ ريكاني (Recanati) ٢٠١٠، ص. ١٦٩؛ ٢٠١٢ب، ص. ١٥٠–١٥١؛ كرين (Crane) ٢٠١١، ص. ٣٧–٣٨؛ مولدوفان (Moldovan) ٢٠١٥، ص. ٩٠–٩١.

(٧٣) انظر: ريكاني (Recanati) ٢٠١٠، ٢٠١٢ب، ٢٠١٤؛ وقارن: جيشيون (Jeshion) ٢٠٠٢، ص. ٦٧–٧٠؛ ٢٠٠٤، ص. ٦١١–٦١٢؛ ٢٠١٤، ص. ٨٢–٨٤.

(٧٤) باخ (Bach) ٢٠١٠، ص. ٥٧؛ غودمان (Goodman) ٢٠١٨، ص. ٢١١–٢١٤.

(٧٥) انظر مثلًا: ريكاني (Recanati) ٢٠١٠، ص. ١٥٦، ١٥٩.

(٧٦) انظر: باخ (Bach) ٢٠٠٤، ص. ١٩١، ٢٠٨–٢١٢؛ ٢٠٠٦، ص. ٥٥٠–٥٥١.

(٧٧) انظر مثلًا: وليمسون (Williamson) ١٩٩٨أ، ص. ١٠ («مينيموس»)؛ ساينسبري (Sainsbury) ٢٠٠٢، ص. ٢٠٩؛ ٢٠٠٦، ص. ٤٠٥؛ ٢٠١٠، ص. ١٢٧؛ ٢٠١٨، ص. ٢٢، ٦٠–٦٥ («سانتا»، «هومر»، «ماري جين»، «بيغاسوس»، «الحياة الأبدية»، «زيوس»)؛ جيشيون (Jeshion) ٢٠٠٢، ص. ٥٨؛ ٢٠١٠، ص. ١١٦–١١٧؛ ٢٠١٤، ص. ٧٧ («فولكان»، «مفجر الجامعات»، «فتنة الصحراء»، «فوضى الميتافيزيقا»، «أمي»)؛ هوثرن ومانلي (Hawthorne and Manley) ٢٠١٢، ص. ٢٨–٣٣، ٤٤–٤٧، ١٤٦–١٤٨ («هنري غريس آه ديو»، «ذلك المحرك»، «نيبتون»، «إيكا-ألومنيوم»، «نيومان١»، «الغد»، «إحداثيات الشبكة»).

(٧٨) إيفانز (Evans) ١٩٨٢، ص. ٥٠؛ باخ (Bach) ٢٠٠٤، ص. ٢١٢؛ وقارن: كابلان (Kaplan) ١٩٨٩، ص. ٥٦٠ هامش ٧٦.

(٧٩) كابلان (Kaplan) ١٩٩٦؛ وقارن: إيفانز (Evans) ١٩٨٢، ص. ٣٢٦؛ باخ (Bach) ٢٠٠٤، ص. ٢٠٨–٢٠٩.

(٨٠) كابلان (Kaplan) ١٩٨٩، ص. ٥٧٩–٥٨٢؛ نيمتز (Nimtz) ٢٠١٧، ص. ٩٦٧ هامش ١٠.

(٨١) للمناقشة، انظر: جيشيون (Jeshion) ٢٠١٠؛ ك. تايلور (K. Taylor) ٢٠١٠؛ غودمان (Goodman) ٢٠١٨.

(٨٢) إيفانز (Evans) ١٩٨٢، الفصل ١١. انظر أيضًا: غارسيا-كاربينتيرو (García-Carpintero) ٢٠١٨، ص. ١١٣٣؛ غودمان (Goodman) ٢٠١٨، ص. ٢١٩–٢٢١.

(٨٣) ضد: هوثرن ومانلي (Hawthorne and Manley) ٢٠١٢، ص. ١٣٧–١٣٨؛ مولدوفان (Moldovan) ٢٠١٥، ص. ٩١.

(٨٤) لتجاهل احتمال تغير الوصف الملازم، انظر مثلًا: جيشيون (Jeshion) ٢٠٠٤، ص. ٥٩٧، ٦٠٥–٦٠٦؛ ٢٠١٤، ص. ٧٥–٧٦؛ ساينسبري (Sainsbury) ٢٠٠٥، ص. ١٠٤–١٠٥؛ أزوني (Azzouni) ٢٠١١، ص. ٥٩؛ تيلمان وسبنسر (Tillman and Spencer) ٢٠١٢، ص. ١٢٢–١٢٣؛ ديفت (Devitt) ٢٠١٥، ص. ١٣٦؛ وقارن: رايمر (Reimer) ٢٠٠٤، ص. ٦١٧–٦١٨.

الفصل الخامس

القضـــايا

(20) القضايا الرسلية

استنبطتُ في الفصل السابق ضرورة التفكير في المعنى اللغوي من منظور *الدلالة* بدلًا من الإسناد، وأوضحت أن الدلالة تشمل المضمون والإحالة. تحمل جميع التعبيرات اللغوية ذات المعنى معانٍ وإحالات، وتقدم المحالات إليها تقديمًا جامدًا وشيئيًّا؛ هذا على الأقل ما يجب قوله إذا أردنا الاستمرار في استعمال هذان المصطلحان الفنيان. ولكن لا يؤدِّي في الحقيقة أيًّا منهما دورًا فعَّالًا ضمن إطار الدلالة. يعتمد كل من المضمون والإحالة على الكائنات أو الأشياء؛ وهنا نستخدم مصطلح «الأشياء» بمعناه الواسع ليشمل الخصائص (المفاهيم) والعمليات؛ أي الوظائف عمومًا.

فإذا زُعِمَ أن لعبارة ما معنى، ولكن لم يكن هناك شيء في الموضع الذي يُفترض أن يكون فيه المحال إليه، فلا يوجد إذًا محال إليه ولا مضمون، مما يعني أن العبارة في الواقع بلا معنى. يُطبق هذا المبدأ بصفة عامة. ومع ذلك، في حالة الأسماء العلم، إذا اكتشفنا أن الاسم فارغ، ولكننا شعرنا بالرغبة في الاستمرار في التفكير بأنه مفهوم – حسبما هو الحال مع «فولكان» على سبيل المثال – فذلك لأن الاسم المعني هو في الحقيقة اسمٌ وصفي وليس اسمًا حقيقيًّا؛ يُحدد معناه وصف محدد، وليحيل الوصف المحدد إلى الشيء الذي قد يحققه، إن وجد، بل يشير إلى كيان مفاهيمي مركب مكوَّن تكوينًا ملائمًا من المحالات إليه لأجزائه ذات الدلالة الدلالية. وبالتالي، لا يتأثر معناه (على الأقل عمومًا) بوجود شيء يحقق الوصف

أو عدم وجوده. يمكن لأي وصف محدد مزعوم أن يكون بلا معنى، تمامًا مثل أي تعبير لغوي مزعوم آخر، وذلك إذا لم يوجد أي مفهوم مركب تُزعم الإحالة إليه؛ على سبيل المثال، إذا فشل أحد مكوناته الأساسية دلاليًّا في الإحالة إلى مفهوم. ومع ذلك، هناك معنى يمكن وفقًا له خفض سقف المعيار الأنطولوجي للأشياء المجردة مثل المفاهيم مقارنةً بالأشياء المادية التي يتطلب وجودها توفر ظروف سببية ملائمة. نجد عند مستوى الإحالة المحالات إليها لجميع التعبيرات اللغوية ذات المعنى، وتشمل (حسبما ذكرنا في (١٥) مزيجًا من الكيانات المادية والمجردة التي تتضمن مفاهيم بدرجات متفاوتة من التعقيد. يوجد للجمل أيضًا محالات إليها، إذ تنطبق الموجبات التي تدفع إلى افتراض وجود محالات إليها في حالة التعبيرات دون الجملية مثل الأسماء والمسندات -الحاجة لنمذجة الفهم اللغوي- بالمقدار نفسه على الجمل الكاملة. تُسمى المحالات إليها للجمل (الخبرية) عادةً «القضايا»، وذلك لتمييزها عن الأفكار الفريجية المرتبطة بالمضمون. تُعد هذه الأفكار أيضًا كيانات ذات بنى قضوية، ولكن الفكرة الفريجية والقضية الرسلية التي تقدمها هما كيانان متغايران بالضرورة.

قُدِّمتْ القضايا الرسلية بصفتها محالات إليها للجمل الخبرية (مع تثبيت المعايير السياقية)، ولكن بمجرد ضمها في النقاش، يمكن النظر إليها على أنها تؤدي أدوارًا إضافية، مثل نمذجة الترادف بين اللغات وداخل اللغة الواحدة، واستضافة الصفات المعيارية، وكونها موضوعًا لما يُعرف بالمواقف النفسية أو القضوية[١]. ووفقًا لمبدأ التركيبية للإحالة، غالبًا ما يُنظر إلى القضايا الرسلية على أنها تتكون من المحالات إليها للتعبيرات الفرعية داخل الجمل التي تكوِّن الجمل المقابلة لها، وتهيكلها، وهذا هو النهج الذي كنت أتبناه بنفسي. قد يتساءل البعض عن مقدار ما تخبرنا به هذه التحديدات حول طبيعة القضايا الرسلية وهويتها[٢]. أعتقد أنها تخبرنا

الكثير، وأنه يمكن استعمالها لمواجهة الإشكالات التي طرحها المعلقون فيما يخص مفهوم هذه القضايا، حسبما سأتقصى الآن. (سأستعمل مصطلح «القضية» من الآن فصاعدًا للإشارة إلى القضية الرسلية، مع التذكير بها بين الفينة والأخرى).

من الأهمية بمكان بدايةً أن نشير إلى أن القضايا معانٍ، وليست وسائط للمعنى. ينتشر الخلط بين هذين المفهومين انتشارًا واسعًا[٣]، ولكن يعتمد الكثير في فلسفة اللغة على التمييز بينهما وتطبيقه تطبيقًا صحيحًا. تفيد هذه الحقيقة أن ثمة تساؤل حظي باهتمام كبير في الأدبيات، وهو كيفية تفسير ما يُزعم أنه تمثيليَّة القضايا -أي التحقق من كيف تكتسب القضايا شروط صدقها ومن أين[٤]- وهو مبني على مغالطة. لا تُضاف شروط الصدق إلى القضايا؛ وليس للقضايا شروط صدق، بل هي نفسها شروط الصدق[٥]. للجمل شروط صدق؛ الجمل، وليس للقضايا، فهي التي تمثل ولديها خصائص تمثيلية[٦]. وبالتالي، يُعَدُّ تفسيرُ القضايا مثل تفسير جيفري كينج[٧]، الذي يسعى إلى شرح كيفية اكتساب الجمل، وأيضًا القضايا، للتمثيلية (شروط الصدق)، هو تفسير مكرر وغير ضروري، بل ومغلوط. وهي تراجعي صراحةً، وهذا التراجع الذي يلوح في الأفق مَعِيبٌ منطقيًّا لأنه عملي يتطلب من فاهِم اللغة إنجاز مهمة خارقة (غير قابلة للإتمام في وقت محدود.)[٨] يرى كينج أن الجمل تكتسب معانيها من النشاط التفسيري البشري، وأن معانيها هي القضايا. ولكنه بعد قوله هذا، يعتقد أنه علينا بعد ذلك التساؤل عن كيفية اكتساب القضايا لمعناها، ويُعيد الإجابة نفسها، مرة أخرى أنه بالاستناد إلى النشاط التفسيري البشري. لا يقول كينج إن ثمة علاقة جُمَلِيَّة تُمثِّل التحقق الفردي (instantiation)؛ (التمثيل، الإسناد) فحسب، بل أن هناك علاقة قضوية تمثله أيضًا. وفي كلتا الحالتين، نحتاج إلى طرح السؤال والإجابة عنه بشأن كيفية نشوء هذه العلاقة المعنية

بتمثيل التحقق الفردي. في نهاية المطاف، يعطي كينج الإجابة نفسها عن السؤالين، وهي أن البشر مبرمجون بيولوجيًّا على تفسير هاتين العلاقتين – الجملية والقضوية – بالطريقة التي نفعلها، أيْ تمثيل للتحقق الفردي. ولكن هذا كله مكرر بلا داعٍ، فضلًا عن كونه تراجعي إلى حلقة مفرغة، لأن القضايا وفقًا لتفسير كينج يجب أن تُفسر قبل أن تُستخدم لتفسير الجمل.

ثمة مغالطة حددناها سالفًا؛ ألا وهي الاعتقاد بأن للمعاني نفسها معانٍ؛ فهي معانٍ وحسب. تؤكد فكرةَ أن القضايا هي شروط الصدق (وليست تمتلكها)، نقطةٌ أشار إليها جون ماكدويل، عندما لاحظ باتباعه نهج فريجه، أن «نظرية المضمون... هي نظرية صدق». ويقصد حسبما جاء في السياق، أنه عندما تقدم نظريةُ المعنى وفقًا للخطوط المنهجية لتارسكي وديفيدسون معاني الجمل الخبرية المدخلة، فإنها تفعل ذلك في شكل مواصفات تأخذ الشكل العام:

(م) س تعني ق،

حيث تشير «س» إلى جملة في لغة الموضوع، و«ق» تمثل جملة في الميتالغة توضح معنى «س». لكن يمكن أن تستبدل «تعني»، إذا افترضنا صحة نظرياتنا، بعبارة «تكون صادقة إذا وفقط إذا» دون الإخلال بصحة النظريات. (يعكس هذا ترتيب ديفيدسون ويعود إلى شيء أقرب إلى الخطة الأصلية لتارسكي). لذلك، إذا كانت نظرية المعنى تقدم القضايا بصفتها معانٍ للجمل الخبرية، فإن (من البديهي) أن تكون القضايا ببساطة هي شروط الصدق. ونصل إذا أضفنا نظرية الهوية للصدق إلى السياق -وهي مذهب ينص على أن الحقائق متطابقة مع القضايا الصادقة (سأناقش هذه النظرية وأدافع عنها في الفصل السادس) - إلى شيء قريب من موقف فيتجنشتاين في كتابه *رسالة منطقية فلسفية*، حيث تكون الحقيقة هي شرط الصدق المتحقق.[٩]

يمكننا برأيي أن نوسع استخدام كلمة «تمثيلي» من الجمل إلى القضايا، إذا أردنا، وأن نعزو شروط الصدق إلى الأخيرة، إذا كان كل ما نعنيه بذلك هو الإشارة إلى ظاهرة إزالة التنصيص (disquotation)، أو وفقًا لمصطلحات لغة الموضوع، الإشارة إلى حقيقة أن قاعدة (ت) لتارسكي:

يصدق أن ق إذا وفقط إذا ق

تنطبق على القضايا (مع مراعاة الموجبات التي نوقشت في القسمين ٦ و١٧). يستخدم بعض المعلقين لغة التمثيل وشروط الصدق بهذه الطريقة[١٠]، ولكن هذه الإستراتيجية غير مستساغة، لأنها تهدد بتمييع الفرق بين الجمل والقضايا. بالنظر إلى أن الجمل هي وسائط للمعنى، يكون ارتباطها بمعانيها الخاصة (شروط الصدق) عند مستوى معين -أي بدرجة كافية من التجريد- مجرد ارتباط عَرَضِيّ. ناقشناها هذه نقطة سابقًا في سياق اعتراض إتشميندي على نظريات تارسكي للمعنى (في القسم ٨)، والتي سأعود إليها لاحقًا (في القسم٣٥). على نقيض ذلك، القضايا هي بذاتها معانٍ (شروط الصدق)، وبالتالي فإن علاقتها بتلك المعاني هي علاقة ضرورية؛ علاقة تطابق تحديدًا.[١١] لذلك، ليس ثمَّ تساؤل عن كيفية «امتلاك» القضايا لشروط صدقها؛ ولا عن كيفية «اكتساب» أي كيان لخصائصه الأساسية، كما لو أنه يمكن أن يوجد قبل (زمنيًّا أو منطقيًّا) أن تُضاف تلك الخصائص إليه.

تبيّن فقرة كتبها سكوت سومز اللبس الذي ما فتئتُ أحذِّر منه. يبدأ بداية جيدةً بأنْ يشير إلى أنه:

« ليست القضايا بحسب راسل أشياء لها معانٍ أو نحن من نفسرها؛ بل هي المعاني التي تأتي الجمل للتعبير عنها عندما نعطيها المعنى في البداية، أو تلك التي نكتشفها عندما نفهم الجمل التي أُعطِيتْ هذا المعنى مسبقًا. (٢٠١٤، ص. ٣٠)»

يسير كل شيء على ما يرام إلى الآن. لكن يسترسل سومز بعد ذلك قائلًا:

«تكمن المشكلة الحقيقية في تصور راسل للقضايا في أنه يجعل من الصعب أو المستحيل الإجابة عن سؤال لا يمكن تحاشيه: «ما الذي يجعل القضايا تمثيلية، وبالتالي حاملة للصدق، وموضعًا للمواقف العقلية، ومعانيًا للجمل؟ (المصدر نفسه)».

يُعدُّ مع ذلك سؤال سومز، وبعيدًا عن كونه لا يمكن لراسل تجنبه، غير مقبولٍ واقعًا بناءً على النقطة الصحيحة التي أشار إليها سومز في البداية، وهي أن القضايا عند راسل (في عام ١٩٠٣)، هي معانٍ (وليس لديها معانٍ). تُعرَّف القضايا ببساطة على أنها معاني الجمل الخبرية، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك سؤال مثير للاهتمام حول كيفية تحولها إلى مثل هذه الأشياء. وثمة جانب آخر من الميل المغلوط للتفكير في القضايا على أنها جمل بديلة (proxy sentences)، تحتاج حالها حال الجمل نفسها، إلى تفسير (أي تحتاج إلى إسناد شروط صدق إليها)، وهو الاستعمال المتكرر للغة «العَنِيَّة» بطريقة توحي أن القضايا مثل الجمل، عن شيء أو أشياء.[١٢] ولكن، بينما يمكن القول بشرعيَّة إن الجمل تتحدث «عن» الأشياء والخصائص التي تحيل إليها مصطلحاتها المكونة، تتضمن القضايا (الرسلية) فعليًّا تلك الأشياء والخصائص. يعرِّض تطبيق مصطلح «العَنِيَّة» على كل من الجمل والقضايا لمحذور اللبس بين العلاقات المختلفة تمامًا التي تربط الجمل بالمحالات إليها والقضايا بها. يفضَّل لذلك بصفتها مسألة سياسة اصطلاحية، اقتصار لغة «العَنِيَّة» على الجمل، وأن نتحدث في حالة القضايا عن احتوائها على الأشياء ذات الصلة.

(٢١) تمييز القضايا

يُرْفَضُ أحيانًا تحديد القضايا بشروط الصدق على أساس أن القضايا تُميز تمييزًا أدق من شروط الصدق.[١٣] ولكن سواء كان ذلك صحيحًا أم لا فهو يعتمد على كيفية تمييز شروط الصدق نفسها. بالتأكيد، إذا عُدَّتْ شروط الصدق مجرد مجموعات من العوالم الممكنة، فلا يمكن، حسبما رأينا فعليًّا (في القسم ١٥)، تحديدها تحديدًا معقولًا بالقضايا، حسبما يحدث أحيانًا[١٤]، نظرًا لأن المغزى الأساسي من وجود القضايا هو نمذجة المعنى.[١٥] حسبما لاحظنا، تُعَدُّ الجملتان «أ هو مثلث» و«أ ثلاثي الأضلاع» صادقتين في ذات العوالم الممكنة، لكنها تختلف في المعنى؛ فهي لا تحيل إلى القضية الرسلية نفسها ولا تعبر عن الفكرة الفريجية نفسها. (ونظرًا لاختلافهما في الإحالة، فهما تختلفان بالضرورة أيضًا في مضامينهما). عمومًا، قلت سابقًا (المصدر نفسه)، إن المضامين الكارناپيية (دوالٌّ تربط كل عالم ممكن بفرد، أو مجموعة من الأفراد، أو قيمة صدقية) غير دقيقة جدًّا لنمذجة المحالات إليها للتعبيرات اللغوية المركبة مباشرةً. لكن لا يلزم تحديد شروط الصدق بمجموعات من العوالم الممكنة، أو تحديد القضايا بدوال تربط العوالم الممكنة بالقيم الصدقية.[١٦] يمكن مع ذلك التمييز بين مجموعات شروط الصدق التي تتحقق بالضرورة دائمًا معًا بعدِّها شروط صدق.[١٧]

ويثير هذا سؤالًا عامًا: ما درجة الدقة التي ينبغي أن نميز بها بين القضايا؟ أرى أن نهجنا النظري إزاء الإحالة يضطرنا للقول إن للقضايا الرسلية شروط هوية متغيرة.[١٨] تمثل القضايا معنى الجملة، وبالتالي فهي تمثل الترادف، الذي يعني تماثل المعنى. ولكن تختلف أحكام الترادف من سياق إلى آخر، حسبما إذا كان السياق المحدد يتطلب تطبيق معايير أكثر صرامة أو أكثر تساهلا؛ وسيكون بالتالي تمييز القضايا أيضًا نسبيًّا حسب السياق. إذا أردنا، في سياق ما، أن نقول إن جملتين (من اللغة ذاتها أو من

لغات مختلفة) مترادفتان، يمكننا تمثيل هذا الترادف بالقول إنهما يحيلان إلى القضية نفسها ربما، وليس ضروريًّا (مرة أخرى، سيحدد السياق ذلك)، بأفكار فريجية مختلفة. وقد نرغب في سياقات أخرى، في التمييز بين معنيي الجملتين ذاتهما؛ سنقول في هذه الحالة إما إنهما تحيلان إلى قضايا مختلفة (بالضرورة بأفكار فريجية مختلفة، حسبما قلنا)، أو إنهما تحيلان إلى القضية نفسها بأفكار فريجية مختلفة، والخيار الذي نتبناه سيتحدد بناءً على السمات المختلفة للسياق المحدد. لا يبدو أن هذا التفاوت بين تمييز القضايا الرسلية تمييزًا إجماليًّا نسبيًّا (coarse-grained individuation) أو تمييزًا تفصيليًّا نسبيًّا (fine-grained individuation) يمثل مشكلة[١٩]؛ إذ يتطلب فقط أن نكون مرنين في كيفية تمييز القضايا من مناسبة إلى أخرى. دعونا نفصِّل في هذه النقطة أكثر.

يجب وفقًا لكينج، عند مستوى التمييز التفصيلي تمييز القضايا بحيث:

«تعبِّر جملتان من اللغة نفسها أو من لغات مختلفة عن القضية نفسها إذا وفقط إذا: (١) كان لهما البنية التركيبية نفسها عند المستوى النحوي الذي تُعرَّف عنده الدلالات للغة ما (أو اللغات) (ويُفترض أن تكون الصيغة المنطقية)، و(٢) كانت فيهما تعابير تحمل نفس القيم الدلالية وتظهر في العقد النهائية نفسها في الشجرة النحوية المشار إليها في النقطة (١)، و(٣) كان للتسلسل النحوي عند كل نقطة في الشجرة لكل جملة الأهمية الدلالية نفسها في لغتي الجملتين.[٢٠]

لنسترجع ما ذكرناه في القسم ٢، أن الصيغة المنطقية هي مستوى التحليل النحوي الذي يتصل مباشرة بالتفسير الدلالي. ويُعد المستوى المناسب لإسناد القضايا إلى الجمل، لأن القضايا بصفتها معانٍ، تحتاج إلى أن تُسنَد إلى جمل لا إبهام فيها (انظر القسم ٥)، وليس إلى الجمل السطحية. (ينظم المستوى البنيوي المنطقي الجمل الغامضة نحويًّا مثل «يحب كل أحد أحدًا

ما» و«أعرف رجلاً بساق خشبية يُدعى «سميث»»، والتي تحتاج إلى معالجة نحوية قبل أن يمكن تفسيرها دلاليًّا). لذلك، دعونا نتفق مع نقطتي كينج (١) و(٢)، على الأقل في الوقت الحالي (ولربما أجوِّد رأيي لاحقًا). لكن يمكننا تبسيط تعريفه بإزالة النقطة (٣): هذا الشرط غير ضروري، لأن القيد الذي يضعه مضمَّن بالفعل في النقطة (١). أضاف كينج النقطة (٣) لأنه يعتقد أنها ضرورية للتمييز بين الإنجليزية ولغة اصطناعية يُطلق عليها اسم «ن-إنجليزية» (Nenglish)، حيث تعني الجمل بصيغة «أ هو و» أن «أ ليس و»، وتعني الجمل بصيغة «أ ليس ف» أن «أ هو ف». (وبالتالي، تعكس لغة « ن-إنجليزية» التأكيد والنفي في اللغة الإنجليزية). لكن تحلُّ النقطة (١) هذا الإشكال، إذ يختلف التنظيم النحوي على مستوى الصيغة المنطقية لجملة معينة بين الإنجليزية و«ن-إنجليزية». ستضيف التنظيمات النحوية على مستوى الصيغة المنطقية للجمل الإنجليزية وجمل « ن-إنجليزية» عوامل النفي وتحذفها حسب الضرورة، اعتمادًا على ما إذا كانت الميتالغة هي الإنجليزية أو «ن-إنجليزية» (أو غير ذلك). سأعود إلى التمييز بين هاتينِ اللغتين في الفصل السابع، حيث سيكون هذا مهمًّا في سياق التمييز بين الصدق والكذب.

حريٌّ بنا أن نؤكد النقطة التي تفيد بأن مجرد تحديد القضايا بعدِّها شروط صدق لا يحسم في حد ذاته شروط هوية القضايا؛ لأن ذلك يعتمد على كيفية تمييزنا لشروط الصدق، نظرًا لأن الكُتَّابَ غالبًا ما يفترضون ببساطة أننا نعرف كيف نميِّز بين شروط الصدق (أي بطريقة عامة تعتمد على مجموعات من العوالم الممكنة)، ومن ثم ليس هناك أي خيار آخر. يقف بيتر باجين مثلًا ضد مسألة تحديد القضايا بشروط الصدق بقوله:

خذ الجملتين «ر (أ ب)» ور′ (ب أ)»، إذ تحيل كل من «ر» و «ر′» إلى علاقتين متعاكستين متبادلتين، و«أ» و«ب» هما اسمين. يرى باجين

أن شروط صدقهما متطابقة، ولذلك إذا كانت القضايا هي ببساطة شروط الصدق، ستكون القضيتان ر(أ، ب) ور′(ب، أ) متطابقتين. لكننا نعلم أنهما ليستا متطابقتين، لأننا نعلم عمومًا، أن «ر» ليست هي «ر′».(٢١) المشكلة في هذا المنطق هي افتراضه أن شروط الصدق لكل من «ر (أ ب)» ور′ (ب أ)»متطابقة؛ تقوِّض هذه النقطة الحجةَ لأنه ليس من الضروري أبدًا تبني هذا الافتراض، ويمكننا تفادي ما ترمي إليه الحجة ببساطة بعدم قبوله؛ إذ لدينا الحرية في التعامل مع شروط الصدق بطريقة غير امتدادية. لننظر إلى المثال الذي بين أيدينا: لنفترض أن الجملة «أ مثلث» صادقة، يختلف ما يجعلها صادقة؛ أي خاصية «مثلثية أ»، عما يجعل الجملة «أ ثلاثي الأضلاع» صادقة، وهو خاصية «ثلاثية الأضلاع ل(أ)». هنا، لم يكن ضروريًّا أن أطلب من القارئ افتراض صدق الجملة «أ ثلاثي الأضلاع» عندما ذكرت هذه الجملة، لأن افتراض صدق الجملة «أ مثلث» يعني أننا التزمنا بالفعل ضمنيًّا بصدق الجملة «أ ثلاثي الأضلاع»، نظرًا لأن هاتين الجملتين صادقتين في العوالم الممكنة نفسها. لكن لا يلزم وفقًا لحقيقة أن الجملتين صادقتان في العوالم الممكنة نفسها، أن يكون لهما شروط الصدق ذاتها؛ يمكننا تمييز شروط الصدق بدقة أو مضمونيًّا، بقدر ما هو ضروري لأغراضنا. وستستدعي السياقات المختلفة حلولًا متفاوتة.

عند مستوى التمييز التفصيلي، ستُمَيَّزُ القضايا تمييزًا لا تقل دقته عن التمييز بين الجمل السطحية؛ بل أكثر دقة حقيقة، جرَّاء وجود الإبهام النحوي. نحتاج هذه الدرجة العالية من التمييز عند المستوى الإجمالي؛ إذْ نريد نحن المنظِّرين للمعنى أن نسمح مسبقًا (لأي جملتين تختلفان بأي شكل من الأشكال في تركيبهما السطحي أو تركيب مفرداتهما) أن توجد سياقات تضطرنا لتمييز معانيهما على مستوى الإحالة، وليس فقط على مستوى المضمون. قد تُعَدُّ مثلا العمليات والعلاقات التي نفترض عادةً أنها غير

حساسة للترتيب، مثل «و» عند المنطقيين أو «=» عند الرياضيين، حساسة للترتيب وفقًا للسياق. ووفقا لما أشار إليه كينج وآخرون، تكون الأفعال مثل «يستنتج» و«يحسب» حساسة للبنية التركيبية، بحيث يكون استنتاج «ب و أ» من «أ و ب» مختلفًا عن استنتاج «أ و ب» من «أ و ب».[٢٢] وبالتالي، عندما تتصدر هذه الأفعال جملًا تحتوي على «أن» وتقدم القضايا، قد تتطلب منا، بناءً على السياق، التمييز بين القضية أن أ و ب والقضية أن ب و أ (أو القضية أن أ = ب والقضية أن ب = أ). إذا طلبت منك أن تثبت وفقا لنظام استنتاج طبيعي شديد الحساسية للترتيب، أن «ب و أ» تستنتج من الافتراض «أ و ب»، فقد طرحت عليك مسألة تتطلب بضع خطوات إضافية وهي أقل بداهةً من إثبات «أ و ب» من الافتراض نفسه. يكون في هذا النوع من السياقات للجملتين «أ و ب» و«ب و أ» معنيانِ متغايران، وبالتالي تمثيلان مختلفان على مستوى الصيغة المنطقية، وقد تحيلان إلى قضيتين مختلفتين. عند مستوى التمييز التفصيلي بين القضايا، يكون الإسناد من تمثيلات الجمل على المستوى البنيوي المنطقي إلى القضايا بالضرورة كليًّا وواحديًّا. (هل هو شامل أيضا؟ هذا سؤال جوهري يأخذنا إلى لُبِّ مشكلة المثالية اللغوية؛ لأن السؤال حقيقةً هو ما إذا كانت هناك قضايا لا يمكن التعبير عنها في اللغة. سيكون هذا موضوع الفصل الثامن). يوجد المستوى البنيوي المنطقي لنمذجة جميع السمات الدلالية ذات الأهمية للجمل السطحية؛ وفي المثال المذكور، افترضنا أن الترتيب كان ذا أهمية دلالية.

قد يحتج البعض هنا بأنه قد تكون صياغة النقطة المتعلقة بحساسية الأفعال مثل «يستنتج» للتركيب السطحي من منظور القضايا مضللة[٢٣]؛ فقد يُقال إن الاستنتاج يتعلق بالجمل، وليس القضايا، وبالتالي كل ما نحتاج إلى فعله، لبلوغ الحقائق في المثال المُعطى، هو الالتزام بالتمييز النحوي بين الجملتين السطحيتين «أ و ب» و«ب و أ»، أو في أقصى حد الاعتراف

بالتمييز بين مضموني هاتين الجملتين؛ لكننا لسنا مضطرين للانتقال إلى مستوى الإحالة وإيجاد التمييز هناك أيضًا، بين القضيتين اللتان تعبران عنهما هاتان الجملتان. وهذه حجَّة لا أصل لها لأنها تنضوي على إساءة فهم لدور القضايا ووظائفها. القضايا هي وفقا لما عرَّجنا عليه آنفًا افتراضات نظرية تهدف إلى نمذجة معقولية الجمل الخبرية. توجَد القضايا لتيسير التحليل النظري، ويرجع الأمر إلينا لنقرر مدى دقة تمييزها. لا يعني هذا أن الأمر تعسفي؛ بل على النقيض، ستكون القرارات هنا مقيدة بمصالح نظرية بعيدة كل البعد عن التعسف؛ لكن المغزى هنا أن هذه المصالح ستختلف من سياق إلى آخر. إذا تطلبت نمذجة استخدام الجمل في سياق معين منا التمييز بين الخصائص النحوية للجمل المفيدة ذات الصلة، فإننا نميز معانيها بالضرورة، وإذا كانت المعاني المعنية هي القضايا الرسلية، فإننا سنميز بين هذه القضايا المختلفة على مستوى الإحالة الذي يتوافق مع جملنا المختلفة نحويًّا. المُحتَجُ محق تمامًا في أن الاستنتاج يحدث أولًا في الجمل السطحية.(٢٤) لكن تُعَد الجمل التي يمكن الاستنتاج منها ذات معنى، على الأقل بصيغة صُوَرِيَّة. عندما نتعلم المنطق القضوي، يُقال لنا إن المعاني المحددة المُسندة إلى رموز الجمل ليست مهمة ولا تلعب دورًا في الحساب؛ لكن ما يهم هنا هو افتراض أن هذه الجمل النموذجية ذات معنى؛ فلا يمكن الاستنباط من جملٍ بلا فارغة من المعنى. ويستورد هذا الافتراض القضايا (على الأقل، القضايا الصُوَرِيَّة)، ويمكن نتيجة لذلك، للقضايا نفسها أن تدخل في عمليات الاستنباط، وإن كان ذلك اشتقاقًا فقط. وبالتالي، ليس من المضلل صياغة استنباط الجملة «ب و أ» من الجملة «أ و ب» على أنه استنباط للقضية أن ب و أ من القضية أن أ و ب. يضطرنا التمييز بين هذا الاستنباط واستنباط أن أ و ب من أن أ و ب حينها على التمييز بين القضيتين أن ب و أ و أن أ و ب.

لكن قد يصر المحتج: لماذا لا يكفي، لالتقاط ما يحدث في هذا النوع من التصورات الاستنباطية، أن نميز بين مضامين الجمل المحددة؟ لماذا نكون ملزمين بتمييز ما تحيل إليه أيضًا؟ حسنًا، كلي استعداد للاعتراف أن من الممكن أن تكون سياسة إيجاد تباين في المضمون في حالة الفعلين «يستنبط» و«يحسب»، التي استقيتها من كينج، مع تطابقهما في الإحالة، وافيةً حقًّا لنمذجة الحقائق المتعلقة بالمعنى، دون الحاجة إلى تمييز القضايا المقابلة في مستوى الإحالة أيضا. لكن هناك نقطتان يجب أخذهما في الحُسبان لتأطير هذا التنازل وتبريره. أولاً، ليس لدينا ضمان مسبق بأن هذه الإستراتيجية ستنطبق دائمًا مع أزواجٍ من الجمل التي تختلف نحويًا بطريقة تؤثر في المعنى. لذا، نحتاج من حيث المبدأ إلى أن نكون مستعدين للاعتراف، على مستوى التمييز التفصيلي، بقضايا مميزة تتبع الجمل المختلفة على مستوى التركيب السطحي. أو بالأحرى نحتاج إلى أن نكون مستعدين لتمييز القضايا، إذا لزم الأمر، على مستوى فائق الدقة؛ حيث تكون القضايا في الواقع قضايا فائقة (hyperpropositions).[٢٥] ثانيًا[٢٦]، ليست العمليات أو (عمومًا) العلاقات التي لا تعتمد على الترتيب سوى حالة خاصة من العمليات والعلاقات عمومًا؛ يجب أن يميز تفسيرنا العام للعلاقات بين علاقة مثل «ر(أ، ب)» وعكسها «ر′(ب، أ)».[٢٧] الآن، يُحدِث الاختلاف بين الجملة ذات الصلة وعكسها التفاضلي فرقًا فقط إذا جاز التعبير، في حالة العلاقات الحساسة للترتيب؛ لكن بما أن تفسيرنا العام يجب أن ينطبق بطبيعة الحال على أعلى مستوى ممكن من التجريد، فإننا نضطر للتعامل أولًا مع تمييز عامٍ وصُوَرِيٍّ بين دلالات التعبير المعطى ودلالات ما يُعَد من الناحية الشكلية عكسه التفاضلي، بغض النظر عما إذا كان ترتيب أطراف العلاقة ذا أهمية دلالية في حالة فردية معينة أم لا. يمكننا بعد ذلك التعامل مع العلاقات غير الحساسة للترتيب على أنها حالة خاصة من المعارضة

التفاضلية؛ أي من التمييز بين على سبيل المثال: «ر(أ، ب)» و«ر′(ب، أ)»، بحيث تكون الحالة التي يكون فيها تأثير التبديل بين العناصر المرَتَّبَة دلاليًّا صفرًا. (قد نجد أنفسنا حتى ننزل إلى مستوى الوحدة (token). في المنطق الرمزي القياسي، يُفترض أن الوحدات المكررة في ذات السياق والتي لها الشكل الكتابي نفسه هي وحدات من نفس النوع (type)؛ ويُفترض أن ترمز العلامات التي نضعها على الورق أو الشاشة إلى أنواع، وليس وحدات فردية. لكن يمكن أن نجعل هذا الافتراض مَرِنًا، وفي هذه الحالة، إذا أراد المرء استخدام زوج من الوحدات لترميز نفس النوع، فإنه يجب ضمان اتساق المحال إليه بينهما بتحديد شروط؛ وهو إجراء تراجعي لكن لا ضير من ذلك طبعًا.[٢٨]

تذكر ما أدرجته في القسم ١٤، أنه وفقًا لاختبار غاريث إيفانز لتمييز الأفكار الفريجية، والمعروف بـ «المعيار البديهي للاختلاف»

«يجب أن تختلف الفكرة المرتبطة بجملة ما (س) بصفتها مضمونها، عن الفكرة المرتبطة بجملة أخرى (س′) بصفتها مضمونها، إذا كان من الممكن لشخص أن يفهم كلتا الجملتين في وقت محدد، بينما يتبنى مواقف مختلفة إزاءهما على نحو متسق، أي أن يقبل (أو يرفض) إحداهما بينما يرفض (أو يقبل) الأخرى، أو يراوده الشك بشأن الأخرى.»[٢٩]

اقترحتُ في كتاب *وحدة القضية* (٢٠٠٨، ص ٣٠٧)، توسيعًا لهذه الفكرة؛ وكان أن نُطلق على الأفكار الفريجية «متشابهة حدسيًّا» إذا استوفت الشرط الضروري لتطابق المضامين الذي حدده معيار إيفانز؛ أي أنه لا يمكن للشخص أن يتبنى مواقف معرفية مختلفة منطقيًّا تجاه الأفكار المعنية، ولكنه ليس بالضرورة شرطًا كافيًا. وحسبما أشرت عند تقديم هذا الاقتراح، قد تُدْخِلُ الأفكارُ في مستوى المضمون التي تكون غير متطابقة، ولكنها متشابهة حدسيًّا قضايا رسلية مختلفة في مستوى الإحالة. هذه هي إحدى

الحالات الممكنة (والأخرى أن تُدخل نفس القضية الرسلية) التي ينبغي وفق حجاجي في الفقرة السابقة، أن نأخذها في الحسبان. سنقول هنا إن الكيانات على مستوى المضمون التي تعبر عنها تلك الجمل، وهي الأفكار الفريجية، مميزة؛ بل هي مميزة بالضرورة، لأنها تقدم قضايا مختلفة، ولكنها متشابهة حدسيًّا. ولا يعدو أكثر من كونه امتدادًا طبيعيًّا آخر للمصطلح أن نطبق لغة «التشابه الحدسي» على القضايا نفسها، مع تطويع التعريف ليناسب حالة الأفكار. لا يمكن للشخص منطقيًّا أن يتبنى مواقف معرفية مختلفة إزاء القضيتين أ = ب و ب = أ. جادلتُ مع ذلك، أننا سنحتاج على مستوى التمييز التفصيلي، عمومًا إلى التمييز بين المحالات إليها بالإضافة إلى المضامين، للجملتين المعنيتين. نميّز في مثل هذه الحالات مجددًا بين القضايا بدقة قصوى؛ يمكننا القول إنه مع عدم تطابق القضيتين أن أ = ب و أن ب = أ، إلا أنهما متشابهتان حدسيًّا. (يمكننا بعد ذلك استخدام هذه المواد لحل مفارقة التحليل؛ يمكننا ببساطة القول إنه عادة ما يعبر كل من المحلَّل (analysandum) وتحليله (analysans)؛ المعرَّف (definiendum) وتعريفه (definiens) عن قضايا متشابهة حدسيًّا، ولكنها غير متطابقة).[٣٠]

بمجرد أن نميز القضايا بدقة قصوى بحيث تتبع تفاصيل التركيب السطحي بدقة، وتصبح (على الأقل) مميزة بدقة مثل هذه الجمل، يمكننا بعد ذلك أخذ هذه الكيانات القضية فائقة الدقة وتصنيفها ضمن فئات تكافؤ تحت علاقة مناسبة من الترادف.[٣١] غالبًا ما يُصرَف النظر عن هذا الخيار؛ إذْ يُفترض عادةً أن يضطر المُنَظِّر الذي يتعامل مع القضايا المركبة إلى تمييز القضايا في كل سياق بأقصى درجة ممكنة من الدقة.[٣٢] بيد أنه ليس ثمَّ داعٍ لهذا الإلزام. على سبيل المثال، مع أنني انكببت في الفقرة السابقة لإفساح المجال لسياقات نميز فيها بين القضيتين أن أ = ب و أن ب = أ، إلا أنه حقيقةً في العديد من السياقات

(وربما معظمها) التي نتحدث فيها عن هذه القضايا أو قضايا مشابهة، لن نكون مهتمين بإجراء مثل هذا التمييز. يمكننا ببساطة في هذه السياقات التعامل مع القضية التي نهتم بها؛ بصرف النظر عما إذا أحيل إليها بـ «أ = ب» أو «ب = أ»، على أنها فئة تكافؤ تضم جميع القضايا المميزة بدقة التي تُجمَع تحت علاقة الترادف المستخدمة. (ومن ثم، عادةً ما تُضَمُّ الجمل المترادفة غير الحساسة للترتيب برموز أخرى إلى هذه الفئة). يختلف التسامح مع الترادف بين العناصر المأخوذة من لغات مختلفة على نطاق واسع من سياق إلى آخر. تدخل هوية اللغة نفسها في بعض السياقات المتخصصة في تمييز القضايا، بحيث لا يمكن للجمل من لغات مختلفة أن تعبر عن القضية نفسها بغض النظر عن مدى تطابقها في المحتوى والتركيب (لغويًّا ونحويًّا). بيد أننا نسمح في سياقات أخرى أكثر مرونة، للجمل من اللغة ذاتها أو من لغات مختلفة بالتعبير عن نفس القضية، ربما بأفكار فريجية مختلفة. وقد نرتئي في سياقات أكثر مرونة حتى السماح لجمل مختلفة، سواء من اللغة نفسها أو من لغات مختلفة، بالتعبير عن نفس القضية الرسلية ونفس الفكرة الفريجية (وفي هذه الحالة، سيكون شرط الفهم لهذه الجمل هو تبني نفس الموقف المعرفي تجاهها).

(٢٢) التركيب النحوي ومستوى الصيغة المنطقية

يمكننا الآن أن نرى أن كينج أخطأ في صياغة البندين الأولين لشروط هوية القضايا (في القسم ٢١) اللذين ينصان، من باب التذكير، على ما يلي:

تُعَدُّ جملتان من اللغة نفسها أو لغات مختلفة عن القضية نفسها إذا وفقط إذا:

١. كان لديهما نفس البنية النحوية على المستوى الذي تُعرَّف فيه الدلالات للغة (أو اللغات) (ويُفترض أن يكون ذلك على مستوى الصيغة المنطقية.

٢. كانت لديهما تعبيرات ذات قيم دلالية متطابقة تظهر في نفس العقد النهائية في الشجرة النحوية المشار إليها في البند الأول.

ستطرأ هنا الآن إشكالية في هذه الصياغة وهي أنها لا تبدو مهيأة بالطريقة الصحيحة للتعامل مع مستويات مختلفة (لا سيما المستويات الدقيقة جدًّا) لتمييز القضايا؛ يمكننا تمييز القضايا بدقة تفصيلية أو إجمالية على امتداد طيف من الدقة، وستنشأ روابط مختلفة اعتمادًا على كيفية فعلنا لذلك، بين الصيغة المنطقية ومستوى القضايا. لا شك أن هناك طرقًا بديلة يمكن استعمالها لمناقشة هذه النقطة، من الناحية التصنيفية؛ أفترض هنا أن تمييز كيانات الصيغة المنطقية يُجرَى بأقصى درجة من الدقة. أيْ يمكن التمييز بين جملتين مختلفتين بأي طريقة قد تُحدِثُ فرقًا في المعنى في سياق ما، في مستوى الصيغة المنطقية؛ بحيث يُمَثَّلُ كل جانب قد يكون مميزًا للقضايا دائمًا على مستوى الصيغة المنطقية. (لأغراض مناسبة، يمكننا بعد ذلك «تصنيف» البُنى على مستوى الصيغة المنطقية لتحقيق درجات أقل دقة من التمييز). في الواقع، لقد افترضت فعلًا هذه الطريقة الدقيقة في تمييز تمثيلات الصيغة المنطقية في القسم السابق، حين قلت إنه عند مستوى التمييز التفصيلي للقضايا، تكون العلاقة بين تمثيلات الجمل على مستوى الصيغة المنطقية، والقضايا بالضرورة كلية وواحدية. تَخْلُصُ هذه السياسة إلى أن أي جملتين مختلفتين بأي شكل كان في المفردات أو النحو ترتبطان بالضرورة بتمثيلات مختلفة على مستوى الصيغة المنطقية؛ لأن أي اختلاف من هذا النوع قد يكون ذا صلة دلالية في سياق معين. لذا، تصحُّ صياغة كينج من وجهة نظري تمامًا في إشارتها إلى أنه ستعبِّر جملتان عن القضية نفسها إذا عُولِجَتا بنفس الطريقة على مستوى الصيغة المنطقية، ومن ثَمَّ لا يمكن أن يحدث هذا وفقًا لمعالجتي لمستوى الصيغة المنطقية إلا إذا كنا نعني بـ«جملتين» جملتين «منسوختين» (tokens). بينما ستكون أي

جملتين من نفس النوع المرتبطتين بتمثيل الصيغة المنطقية واحد في الواقع جملة واحدة من نفس النوع. لكن يرمي كينج جليًّا في البندين الأولين من صياغته إلى ترك مساحة لتطابق الإحالة القضوية بين جملتين مميزتين من نفس النوع تتطابقان نحويًّا ومفرداتيًّا. هذا مقبول في مستويات أقل دقة من التمييز، وليس عند مستوى الدقة التفصيلي.

إذن، الموقف هو التالي؛ تكون العلاقة بين الجمل السطحية و الصيغة المنطقية عند مستوى التمييز التفصيلي، كلية وشاملة لكنها ليست وظيفية. يمكن لهذه العلاقة أن تربط جملة معينة بتمثيل واحد أو أكثر على مستوى الصيغة المنطقية، لكنها لا يمكن أن تربط جملتين أو أكثر بتمثيل واحد في الصيغة المنطقية. أيضا، عند هذا المستوى، تكون العلاقة بين تمثيلات واحد والقضايا، حسبما ذكرنا، كلية وواحدية. تبنينا هذا التوجه لأننا لا نستطيع استبعاد احتمال أن تستدعي معايير تمييز القضايا في سياق معين (من بين أمور أخرى) تطابق الجمل ذات الصلة نفسها. وبالتالي، مهما كانت الجمل متطابقة نحويًّا و/أو مفرداتيًّا، قد تختلف في المعنى ضمن سياق معين، وبالتالي تتوافق مع تمثيلات مختلفة على مستوى الصيغة المنطقية، وتعبر عن قضايا مختلفة. ويمثل هذا، في الواقع، مشكلة في اتجاه «إذا» في صياغة كينج؛ أما اتجاه «فقط إذا» فيفشل للسبب التالي: يمكننا بمجرد أن نحدد التمييز التفصيلي الذي وصفته «تصنيف» القضايا ضمن فئات تكافؤ (تمامًا كما فعلنا مع تمثيلات الصيغة المنطقية)، تجمعها علاقة ترادف مناسبة، تتحدد بالسياق. يمكننا وقتئذٍ السماح عمومًا بأن تتوافق جمل مختلفة، بل وحتى جمل ذات تراكيب نحوية مختلفة ومفردات متغايرة، مع القضية العامة نفسها؛ أي مع نفس فئة التكافؤ للقضايا المميزة بدقة، التي تُجمَع بموجب علاقة الترادف المناسبة. نسمح بذلك لتمثيلات مختلفة في الصيغة المنطقية أن تعبر عن نفس القضية (المميزة إجماليًّا)؛ عند هذا المستوى، إذ

نسمح بوجود خريطة متعددة-إلى-واحدة من الصيغة المنطقية إلى مستوى الإحالة. هذه هي الحالة التي نقول فيها إن لدينا جملتين سطحيتين مختلفتين في المضمون لكنهما متطابقتين في الإحالة؛ لا تزال اختلافاتهما مشفرة على مستوى الصيغة المنطقية (الذي يمثل المعنى الفريجي في هذه الحالة)، لكن تُعَدُّ القضايا المميزة بدقة «مصنفة» في مستوى الإحالة. إذا خطونا خطوة «تصنيف» تمثيلات في الصيغة المنطقية، فإننا، في الواقع، نمثل الحالة التي تتطابق فيها الجمل السطحية المختلفة في المضمون (تعبر عن نفس الفكرة الفريجية) وأيضا في الإحالة.

يفيد إصرارنا على أن الهوية القضوية متغيرة وتعتمد على متطلبات السياق أننا لسنا بحاجة إلى القلق بشأن مشكلة أثارها جون كولينز لأي شخص يعتقد أن القضايا تتبع حدود التركيب النحوي، وهي السؤال عن مقدار النحو المطلوب لتمييز القضايا تمييزًا صحيحا. يعتقد كولينز أن هناك مشكلة شبيهة بمشكلة «غولديلوكس»(*)؛ ثمَّة تحدٍ محتمل أن تقدم لنا النظرية النحوية إما أكثر مما ينبغي أو أقل مما هو مطلوب؛ فكيف نعرف متى تقدم التمثيلات النحوية لجملة على مستوى الصيغة المنطقية المقدار المناسب تمامًا من التفاصيل والتعقيد لتوليد قضية؟(٣٣) لكن يمكننا الآن أنَّ نرى بأن هذا التحدي المزعوم لا يعدو أن يكون إلا كسراب بقيعة. عند مستوى التمييز التفصيلي، تكون كل التفاصيل والتعقيدات التي تُمَيَّز على مستوى الصيغة المنطقية ذات صلة؛ وهذه حقيقة بديهية، لأنه هو ببساطة المستوى من التحليل النحوي الذي نجد فيه بحكم التعريف، كل

(*) يستخدم الكاتب «Goldilocks’ problem» استعارةً للإشارة إلى التحدي المتمثل في إيجاد التوازن المناسب بين شيئين متناقضين: الكثير جدا أو القليل جدا. المصطلح مستوحى من قصة الأطفال الشهيرة «Goldilocks and the Three Bears» (غولديلوكس والدببة الثلاثة)، حيث تبحث غولديلوكس دائمًا عن الشيء الذي يكون «مناسبًا تمامًا» بالنسبة لها، لا ساخن جدا ولا بارد جدا، لا كبير جدا ولا صغير جدا. (المترجمة)

البنية والمحتوى للجملة الذي يرتبط بالمعنى فقط. لكن يقع هذا المستوى التفصيلي من الدقة في أحد طرفي طيف الحالات، وحسبما اتفقتُ، لن نكون في العديد من السياقات مهتمين بتمييز القضايا بدقة مثلما نفعل في الطرف الأقصى من طيف الدقة-العمومية. لذا فإن الإجابة عن سؤال كولينز هي أن مقدار النحو ذي الصلة بتمييز القضايا يعتمد على السياق والأغراض اللحظية لدينا؛ أيْ ستكون ثمة دواعٍ في بعض السياقات إلى تفصيل أكثر في النحو، وفي سياقات أخرى إلى القليل. يتطرق كولينز حقيقةً إلى نقطة مشابهة بنفسه عندما يلاحظ أنه في سياقات مختلفة نقبل صيغًا مختلفة، تتفاوت في الصرامة و/أو الدقة التاريخية، لما يُسمى عمومًا «نظرية غودل»(*) (٢٠١٤، ص. ١٥٨). مع تقدم الرياضيات، غالبًا ما نقدم صيغًا أكثر -وأحيانًا أقل- تعقيدًا لنظرية قديمة مقارنةً بما قدمه مؤلفها الأصلي؛ ونضع صيغًا للنظرية قد لا يتعرف عليها أو يفهمها المؤلف نفسه. قد تُعَدُّ هذه الصيغ وفقًا للسياق بيانات مقبولة للنظرية. في سياق نفترض فيه تمييزًا إجماليا نسبيًّا للقضايا ذات الصلة، نحن في الواقع «نصنف» القضايا المميزة بدقة أكبر ضمن علاقة ترادف مناسبة؛ وليس غروًا أن يتوافق ما نصل إليه مع مستوى وسطي معين من التحليل النحوي الذي يقدِّم المقدار المناسب تمامًا، وبالتالي الدرجة المناسبة تمامًا من الدقة في تمييز القضايا لأغراضنا الحالية؛ لأننا رتبنا الأمور ترتيبًا دقيقًا لتؤدي هذا الدور.

يصح وفقًا لكولينز (٢٠٠٧، ص. ٨٠٨–٨١٦)، أن تحتوي الاشتقاقات النحوية عادةً على تفاصيل وبنية أكثر مما هو ضروري لتمييز القضايا، حتى عند مستوى التمييز الأدق؛ ولكن حسبما أشرنا عند تقديم مفهوم

(*) نظرية عدم الاكتمال لغودل والتي تكشف عن قيود أساسية في الأنظمة الرياضية، مؤكدةً أن هناك دائمًا حقائق رياضية لا يمكن إثباتها داخل أي نظام رسمي، وأن أي نظام رياضي متماسك لا يستطيع إثبات تناسقه الذاتي. (المترجمة)

الصيغة المنطقية (في القسم٢)، فإن تمثيلاته تظهر في اشتقاقات الجمل ذات المعنى بعد حدوث الحركات والنسخ. تجرد هذه التمثيلات من تفاصيل الاشتقاق. يُنسَخ مثلًا في اشتقاق نموذجي لجملة «يبدو أن بيل يحب ماري» الذي يقدمه كولينز (المصدر نفسه، ص. ٨١٥)، «بيل» مرتين وبالتالي يظهر ثلاث مرات في السطر الأخير من الإثبات؛ لكن من المفترض أن يظهر «بيل» مرة واحدة فقط في القضية. وعمومًا؛ إذا افترضنا، بغيةَ التوضيح، أن نمثل الاشتقاق النحوي لجملة ما بهدف الوصول إلى سطر نهائي يأخذ الشكل التخطيطي العام:

س.ف...[س'...[ف.س...[ف'...]]]

مع تكرارات عشوائية لتقديرات «س-شرطة» وحركاتها العشوائية ونسخها، فإن النقطة الأساسية هي أن التمثيل البنيوي المنطقي يُجرد من كل هذه التفاصيل. وتنطبق نقطة مشابهة على نموذج المراحل (phase-based) للاشتقاق النحوي، الذي ذاع صيته على يد تشومسكي. لا تؤثر الحقيقة (إذا كانت كذلك) أن «النحو يتقدم على مراحل، دون مستوى بنيوي مصمم فقط لتشفير العلاقات ذات الصلة بالمعنى» (المصدر نفسه، ص. ٨١٦) في تمييز تمثيلات الصيغة المنطقية، التي يمكن أن يُنظَر إليها ببساطة على أنها تختار العناصر ذات الصلة الدلالية من الاشتقاقات وتتجاهل الباقي. لا يتعارض لذلك النهج القائم على المراحل في التمثيل النحوي مع فكرة تمثيل ثابت للنحو ذي الصلة الدلالية على مستوى الصيغة المنطقية، حيث نصل إلى الأخير بتجريد الأول.[٣٤]

ليست الجمل التي تُظهر أوجه التشابه والاختلاف التي تحدد تشابه القضايا واختلافها هي التي نجدها على مستوى النحو السطحي، بل هي التنظيمات التي تظهر على مستوى الصيغة المنطقية الذي يمثل مستوى من التحليل النحوي، وهذا يعني، وهو ما يجب ملاحظته، أن البنى التي

تُمَيِّز في هذا المستوى تنتمي فعليًّا إلى اللغة التي تخضع للتحليل. يقع وفقا لهذا السياق، كولينز فيما أعتقد أنه خطأ مثير للاهتمام ومفيد لفهم الموضوع. يكتب كولينز:

«إذا كان المقصود بـ «الصيغة المنطقية» هو البنية المفروضة بتطوير نظري لمعنى اللغة الطبيعية، فإننا ... [بمنح الشرعية لمثل هذه المناهج، نمنح وجود مستوى للصيغة المنطقية]، ولكن ليس هذا المستوى [الصيغة المنطقية] بالتالي خاصية للغة الطبيعية؛ بل هو خاصية للنظريات. اللغة الطبيعية ظاهرة حقيقية؛ فهي ليست مصممة اعتباطًا بأمر أو توجيه. (٢٠١٥، ص. ٩٥)»

بيد أنني أرى أنَّه سوء فهم للطبيعة الأساسية للنظريات العلمية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع البُنى التي تُميزها والكيانات التي تفترض وجودها. إذْ توجد البُنى التي تُميزها النظرية العلمية والكيانات التي تفترضها في العالم. لا توجد هذه البُنى والكيانات داخل النظرية نفسها؛ ما لم تكن النظرية (جزئيًّا) تتحدث عن نفسها. وبالتالي، فإن حقيقة أن مستوى الصيغة المنطقية هو نتاج نظرية لا يقلل من كونه خاصية حقيقية للغة، وبالتالي للعالم، أكثر مما تقلل حقيقة أن الكتلة والقوة هما افتراضين نظريين من حقيقة وجودهما الفعلي في العالم. لذا، لا مجال للحديث عن «تصميم مفروض»، إلا إذا اعتقد المرء، كما اعتقد بعض منظري القرن الثامن عشر، أن اللغة البشرية كانت في الأصل خلقًا إلهيًّا. ولكن بافتراض -وآمل أن نتفق في هذا- أن اللغة البشرية تطورت تطورًا طبيعيًّا، فإن الحديث عن «تصميمها» لا يمكن إلا أن يكون مجازيًّا فقط. بالطبع، أرى بصفتي «مثاليًّا لغويًّا»، النقطة التي أثيرها في هذه الفقرة مفرطة البرهنة؛ تعد المثالية اللغوية الكائنات، بل والعالم نفسه، افتراضات نظرية؛ ومع ذلك، لا يعني هذا أن العالم ليس حقيقيًّا. لكن تبقى الحجة ضد كولينز قائمة بصرف النظر عن

صحة المثالية اللغوية من عدمها.

لقد قلت إن العلاقة بين الجمل السطحية ومستوى الصيغة المنطقية عند التمييز التفصيلي تكون علاقة واحد-إلى-متعدد، وليست متعدد-إلى-واحد. وهي علاقة واحد-إلى-متعدد لأن الجمل السطحية تُظهر غموضًا من النوع الذي نراه في عبارة «يحب الجميع شخصًا ما» (غموض الكمية الكلية/الجزئية: ∀∃ / ∃∀).[٣٥] وكما لاحظنا على مستويات التمييز الأكثر إجمالية، هناك أيضًا علاقات متعدد-إلى-واحد بين البنية السطحية ومستوى الصيغة المنطقية. تنشأ مثل هذه العلاقات في سياقات نعد فيها جملتين مختلفتين متطابقتين في المعنى الفريجي (وبالتالي في الإحالة أيضًا). على مستوى التمييز الأدق، تتوافق جملتان مختلفتان بالضرورة مع تمثيلات مختلفة على الصيغة المنطقية، ولكن يمكن بعد ذلك «تصنيف» هذه الكيانات المختلفة في فئات تكافؤ تحت علاقة ترادف مناسبة، وعندما نفعل ذلك في الواقع، فإننا نُمثل تطابق المضمون. (ومرة أخرى، عندما نحافظ على تمايز تمثيلات لجملتين، ولكن «نصنف» مراجعها، فإننا نُمثل اختلاف المضمون، ولكن تطابق الإحالة). يمكن الإشارة هنا عرضيًا إلى أن سياسة التسامح مع العلاقات غير الواحدية (non-injective) بين البنية السطحية ومستوى الصيغة المنطقية-حسبما ذكرت، والعلاقة بين البنى السطحية وتمثيلاته هي (مضمونة أن تكون) كلية وشاملة- مع سياسة ربط علاقة الإحالة بمستوى الصيغة المنطقية بدلًا من البنية السطحية، تتطلب منا رفض ما يُعرف بمبدأ الإحالة (Reference Principle)، الذي ينص على أنه يجب أن تتطابق التعابير ذات المرجعية المشتركة نحويًّا على مستوى البنية السطحية. ولا ينضوي تحت الإطار الذي أقدمه أي ضمان لذلك نهائيًّا؛ ويسهل حقيقة أن نرى أنه لن يتحقق مثل هذا التطابق في عديد من السياقات. لذلك، يتطلب هذا النقاش رفض مبدأ الإحالة، وهو ما فعلته في مواطن غيرها.[٣٦] إذا

كنت تتناول تصورًا غير نظري للإحالة، حسبما يفعل العديد من فلاسفة اللغة (انظر القسم١٠)، فلن يكون لديك ببساطة أي مؤشر على الموقف الذي يجب أن تتخذه إزاء مبدأ الإحالة (وبالتالي يتبع أنه لا ينبغي اتخاذ أي موقف تجاهه). تحتاج إلى البدء من رؤية نظرية مناسبة حول الغرض من مفهوم الإحالة للاهتداء إلى فكر أقوم في هذا الشأن. ما جعلني أتَّخذ موقفي من مبدأ الإحالة في البداية هي حقيقة أن منهج *الدلالة* للإحالة لا يتطلبه؛ ثم تحضُّ الموجبات التي تطرقت لها هنا على رفضه.

قد تكون الانحرافات عن الخرائط الواحدية (one–one mappings) بين البنية السطحية ومستوى الصيغة المنطقية مدفوعة نحويًّا في البداية، ولكنها ستكون مدفوعة دلاليًّا في النهاية، لأن جميع الاختلافات على مستوى الصيغة المنطقية تكون في النهاية مدفوعة دلاليًّا. يعترض كولينز على إستراتيجية السماح للموجبات الدلالية بتحديد النظرية النحوية.(٣٧) لكن ليس هذا الاعتراض في محله؛ يُعَدُّ إنتاج نظرية نحوية تمرينًا في الهندسة العكسية (reverse engineering)، مما يعني أن ما يدخل في النظرية التي نضعها يتحدد في النهاية بالموجبات الدلالية؛ فنحن نهدف إلى بناء نظرية نحوية تُنتج النتائج الدلالية الصحيحة. يجب أن نردف هنا، من باب التعقيد، أن النتائج الدلالية الصحيحة تحددها النظرية أيضًا. وهذه كانت أساسًا نقطة انطلاقي؛ الجمل - التي ينبغي الآن أن نوضح أنها الجمل السطحية، الجمل التي تولدها اللغة فعليًّا - هي الأمر المسلَّم به؛ وكل شيء عدا ذلك بما في ذلك مستويات الصيغة المنطقية والمعنى (المضمون والإحالة)، هو افتراض نظري. لذا، ستكون الصورة الصحيحة هي تلك التي تُظهر النحو والدلالة بصفتهما هيكلين نظريين متكاملين. الآن، حين ننظر إلى الأمور من منظور تطوري، يبدو جليًّا أن السماح للموجبات الدلالية بالتأثير في النظرية النحوية يُعَدُّ ترتيبًا عكسيًّا للأمور؛ وهذه هي النقطة التي رمى إليها كولينز.(٣٨)

فعندما أتحدث عن «النتائج الدلالية الصحيحة»، فإنني أعني النتائج الدلالية التي يمكن أن تُعَدَّ بعد إمعان النظر صحيحة. ولكن بالطبع، نفترض أن النحو تطور تطورًا مستقلًّا وعشوائيًّا، دون معرفة وجهته الدلالية، إن جاز التعبير؛ فلا يوجد «صواب أو خطأ» في تطور النحو، بل فقط ما ينجح (يبقى) وما لا ينجح (لا يبقى). (ستتأكد هذه النقطة، التي أعدها بديهية على أي حال، تأكيدًا مذهلًا إذا كان أندرو كارستيرز-ماكارثي (١٩٩٩) مُحِقًّا في أن تنظيم البنى النحوية وفقًا لنظرية س-شرطة ليس سوى امتداد للتنظيم الهرمي للمقطع الصوتي (syllable)، الذي تكون مكوناته بلا معنى. عندئذٍ، ستبين ظواهر س-شرطة النحوية بصفتها حالة خاصة لظاهرة بنيوية أكثر عمومية؛ وعديمة المعنى في ذاتها). ومع ذلك، لا يدرس النحويون النظرية التطورية؛ بل ينظرون إلى نتائج التطور. إنهم يقصدون إعادة بناء الطريقة التي يجب أن تكون عليها الأمور عند مستوى الصيغة المنطقية، إذا كان من المفترض أن تكون النتائج صحيحة؛ أي إذا كانت النتائج تعكس الكيفية التي تكون عليها الأشياء بوضوح في الطبيعة. وبالتالي، تكون الطريقة التي يستخدمونها، وهي الهندسة العكسية، بالضرورة غائية، حتى لو لم تكن الطبيعة، التي يدرسونها، كذلك. ولنوجِز هنا، تُعَدُّ الهندسة العكسية حتمًا عند التفكير فيها ترتيبًا عكسيًّا للأمور.

(٢٣) القضايا بصفتها علاماتٍ للعبارات في العالم الواقعي

إذا كان من المفترض أن تُميز القضايا في البداية بطريقة شديدة الدقة، فإن هذا يجعلها كيانات تحاكي البنى النحوية للجمل (على مستوى الصيغة المنطقية). في كتابي «وحدة القضية»، أطلقت على هذه الكيانات اسم «علامات العبارات في العالم الواقعي»[٣٩]. كان الهدف من هذا المصطلح مزدوجًا: أولًا، الإشارة إلى أن القضايا هي كيانات حقيقية؛ وثانيًا، الإشارة

إلى أنه، مهما حددنا طبيعتها بالتفصيل، فهي على الأقل كيانات تتساوق بنيويًّا مع علامات العبارات التي نستعملها لتمثيل النحو الخاص بالجمل، وخصوصًا الجمل على مستوى الصيغة المنطقية، وهو المستوى ذي الصلة بالتحليل النحوي. لذا، فهي بنى تمثل الموازيات الأنطولوجية للأشجار النحوية. ركزت في كتاب «وحدة القضية»، على نقطة تتعلق بهذه البنى؛ إذا فكرنا فيها من حيث العلاقة بين الدالة والحجة، حسبما هو متعارف عليه[٤٠]، فعلينا الجمع بين هذا النهج ونموذج يعتمد على العلاقة بين الجزء والكل.[٤١] يُعتقد عادةً أن هذين النموذجين للتعامل مع العلاقات متعارضان؛ وخصوصًا إذ يُلاحظ غالبًا أن قيمة الدالة لحجة معينة لا ترمز عادةً إلى تلك الحجة أو الدالة نفسها، بينما نتوقع أن تكون أجزاء الكل قابلة للاسترجاع من وصف الكل نفسه. على سبيل المثال، إذا أعطيتك الرقم ١٧ وأخبرتك أنه نتيجة العملية الحسابية س + ص، فلن يكون لديك وسيلة لاسترجاع الحجتين الفريدتين (س و ص). وإذا أخبرتك فقط أن ١٧ هو قيمة دالة معينة د مع الحجتين س وص، فلن تتمكن من استرجاع الدالة الفريدة أيضًا. عادةً، عندما تُطبق الدوال على حججها، تختفي دون أثر، تاركة فقط «قيمتها» وراءها[٤٢]. لكن، يجب التفكير في القضايا بصفتها قيمًا لدوال مطبقة على حججها بطريقة ترمز إلى الدالة والحجج داخل القيمة الناتجة، مما يجعلها قابلة للاسترجاع منها. في الواقع، نحن هنا نستلهم ببساطة مبادئ التركيبية -إلى الأمام والعكس- التي دافعت عنها في القسم ٣، ونؤكد على أن القضايا تتوافق مع كلا الاتجاهين. لا يوجد اعتراض عام وجيه على الجمع بين النماذج الوظيفية ونماذج الجزء-الكل للتركيب؛ إذا كان هناك اعتراض، فسيُطبق على عوامل مثل «و (&)» -حيث تكون، وفقا لمايكل دامت (١٩٨١، ص. ٣٢٤)، العمليات حالات خاصة من الدوال- التي تحتوي قيمها على حججها، وبالتالي تجعل فهمنا لجمل على غرار ¬ أ و

ب ٣ إشكالا لا مبرر له.[٤٣]

أرتئي أن أبسط طريقة وأكثرها فعالية لنرمز إلى كل من الدالة والحجج داخل القضية، هي تنظيم المحالات إليها لجميع المكونات ذات الدلالة اللغوية المهمة في الجملة، مع ترتيبها النحوي؛ أو بالأحرى العقد والبنية الخاصة بعلامة العبارة في العالم الخارجي، بصفتها مجموعة من الحجج، تُدمَجُ بعد ذلك في قضية بدالة توحيد مخصصة؛ يمكن عد هذه الدالة بدورها محالًا إليه لـ «رابط منطقي» في الجملة، حيث تكون هذه العبارة مجرد تسمية لحقيقة أن الجملة وحدة واحدة، وليست مجرد قائمة. تُعَدُّ هذه الطريقة أفضل من الطريقة الفريجية التي تحدد جزءًا معينًا من الجملة (أو القضية) على أنه «غير مشبع»؛ أي يشير إلى (أو في حالة القضية، يكون) موضع قوة التوحيدية. وهي أفضل لأن الإستراتيجية الفريجية تعسفية. ففي حالة الجملة البسيطة المكونة من اسم ومسند، اختار فريجه المسند ومفهومه المقابل ليكونا عاملَي التوحيد؛ ولكن لماذا تُختَار هذه العناصر بدلاً من الاسم والشيء المقابل له؟ لا يوجد سبب لتحديد جزء معين من الجملة دون غيره، بمضمونه وإحالته، لتأدية دور التوحيد. يتضح أن الوحدة لا يمكن أن تكون إسهامًا يختص به جزء محدد من العنصر المُوَحَّد قيد المناقشة، سواء كان جملة أو قضية (أو فكرة، ولكنني سأستبعد هذا الجانب من باب التبسيط)؛ بل يجب أن تتجاوز بطريقة ما الكل بأكمله. ففي نهاية المطاف، يقتضي مبدأ السياق أنه إذا كنا نستخدم الاستعارة الكيميائية لفريجه بشأن (عدم) التشبع فيما يتعلق ببنية الجملة (أو القضية)، فإن يجب أن تُعَدَّ جميع المكونات الفرعية للجملة (أو للقضية) غير مشبعة بالتساوي. أو يمكننا القول بالمصطلحات التقليدية إنه على مستوى ما دون الجملة، تنهار التفرقة بين المكونات المستقلة والمكونات المساعدة: يوضح لنا مبدأ السياق في الواقع أن جميع هذه العلامات هي مكونات مساعدة.[٤٤]

جادلت في كتاب «وحدة القضية»، أن إستراتيجية إسناد مهمة التوحيد في القضية (للتركيز على هذا المثال) إلى دالة مخصصة هي إستراتيجية تنطوي على تراجع منطقي متسلسل، لأن تلك الوظيفة التوحيدية نفسها يجب أن تُعرَّف بصفتها مكونًا من مكونات القضية، وبالتالي تحتاج هي الأخرى إلى دالة توحيدية إضافية لربطها ببقيةِ المكونات. لكنني أكدت أن هذا التراجع لا يسبب أي إشكالية حسبما كان يُفترض على نطاق واسع وما زال، بل هو يشكل اللحظة التي تتحقق فيها وحدة القضية. وبمعنى آخر، يضمن ظهور هذا التراجع أن القضية هي وحدة واحدة. لكنني لن أعود هنا إلى مسألة الوحدة. ما أود قوله هنا هو أنه يجب علينا إذا عددنا العقد النهائية لعلامة العبارة في العالم الواقعي، مع إسقاطاتها القصوى (أي العلاقات البنيوية العليا)، حججًا لدالة توحيد شاملة تكون قيمتها في النهاية علامة العبارة الكاملة في العالم الواقعي، أن نعد أيضًا هذه الحجج وهذه الدالة؛ أو بالأحرى الدوال؛ جميع الدوال التي تُشكل هذا التراجع، أجزاءً يمكن تمييزها (يُرمَز إليها) داخل الكل، وهو القضية المكتملة. يمكن أن نُعبِّر عن الأمر ذاته على مستوى التمييز التفصيلي، بأنْ نقول إن القضايا الرسلية لا تُمَيَّز فقط من حيث المحتوى، بل أيضًا إجرائيًّا بالعمليات التي تُبنى بها هذه القضايا أو جملها الأم. وتُمَيَّز هذه العمليات جزئيًّا، حالها حال الإجراءات والبراهين، بناءً على نتائجها (في الواقع، العمليات والبراهين هي إجراءات).[٤٥]

ولكن قد يتساءل المرء كيف يمكن لعلامات العبارات في العالم الواقعي أو البنى المماثلة أن تكون لها الخصائص التي نتوقعها من القضايا. يعبر العديد من النقَّاد عن نسخ من هذه المخاوف؛ يفعلون ذلك فيما يتعلق بالبنى النظرية للمجموعات التي عُرضت إما بصفتها بدائل مقبولة للقضايا الرسلية أو مرشَّحات لما تكون عليه هذه القضايا فعليًّا. إليكم ما كتبه سوامز في

هذا الشأن:

«لا نفهم كيف يمكن لأيٍّ من البُنى التي قد تُحدد على أنها قضايا أن تكون، بطبيعتها، تمثيلية، وبالتالي حاملة لشروط الصدق (وهو ما يجب أن تكون عليه، إذا كان من المفترض أن تكون تفسيرات للجمل، بدلًا من أن تكون مجرد أشياء أخرى تتطلب التفسير في حد ذاتها. القضية التي تُعبر عنها [«أ يختلف عن ب»] هي شيء يُمثل أ على أنه يختلف عن ب) جرَّاء حقيقة أن الاختلاف يُنسب إليهما. ولكن ليس هناك أي شيء في ... المجموعات أو التسلسلات ... أو في البُنى الشجرية أو في أي بنية مجردة قد ننشئها أو نحددها صراحةً [لتكون مطابقة لهذه القضية]، يشير بطبيعته إلى أن أي شيء يُسنَد إلى شيء آخر.»(٤٦)

لا أرى أن الإشكالية التي أشار إليها سوامز في هذا الاقتباس هي بالشكل الذي صاغها فيه، لأنني رفضت الرأي الذي يعد القضايا «تمثيلية» و«حاملة لشروط الصدق». إذْ أرتئي وفقا لما أكدته سالفًا أن القضايا هي كيانات مُمَثَّلة وليست مُمَثِّلة، وأنها هي شروط الصدق نفسها وليست حاملة لشروط الصدق. لذلك، لا أواجه مشكلة سوامز نفسها تمامًا؛ أرى أنها واهمة حقيقةً. ومع ذلك، قد يبدو أن ثمة مشكلة شبيهة تظهر لي، وهي؛ كيف يمكن لعلامات العبارات في العالم الواقعي أن تكون هي نفسها شروط الصدق، وأن تكون لها قيم صدقية وخصائص نمطية، أو أن تكون مواضيع للمواقف القضوية؟ كيف يمكنها أن تؤدي الأدوار المعتادة والمتوقعة للمعاني القضوية (المحالات إليها) في الجمل الخبرية؟ أثار هذا السؤال العام الكثير من الجدل، ولكن الإجابة عنه في الواقع بسيطة جدًّا. إنها مُتضمنة فعلًا في الملاحظة التي تقول إن القضايا ليست موضوعات لتقصٍ تجريبي، بل هي افتراضات نظرية. دعونا نسترجع ما يعنيه هذا.

من زاوية نظرية، نتعامل أولًا مع الجمل التي تُسند إليها القيم الصدقية

إسنادًا بدائيًّا. نتواصل نحن المتحدثون في الحالة الأولية التي تكون ذات طبيعة ميتافيزيقية، بنجاح باستخدام هذه الجمل؛ أي أننا نفهمها. ومن ثم، نفترض بصفتنا منظرين دلاليين، أن القضايا محالات إليها للجمل (مع أفكار فريجية وسيطة) بهدف نمذجة الفهم اللغوي. (كلمة «ثم» هنا تُستَعمل بمعنييها: المنطقي والزمني، ووفقًا للمعنى الزمني، يُفترض أن فترة طويلة من الزمن التطوري مرت بين المرحلة البدائية غير النظرية والمرحلة النظرية التي تلتها). للقضايا الآن أيضًا قيم صدقية. ليست الجملة «القطة على الحصيرة» صادقة وحسب، بل أيضًا القضية التي تقول إن القطة على الحصيرة صادقة. في الحقيقة، تشتق القيم الصدقية للجمل من القيم الصدقية للقضايا المقابلة لها؛ وذلك لأن القيم الصدقية تُرفق بالجمل فقط بقدر ما تُحَدَّد معاييرها الدلالية (أي بقدر ما تُسنَد إلى سياق معين) والقضايا هي التي تُنمذِج هذا التحديد.(٤٧) على الأقل، هذا هو المكان الذي تكمن فيه الأولوية الميتافيزيقية، على أنه يمكننا القول أيضًا، بالاستعانة بتمييز داميت بين ترتيب الشرح وترتيب التعرف (في القسم٣)، أنه في ترتيب الشرح تكون القضايا أسبق من الجمل والقيم الصدقية الخاصة بها أيضا، بينما يكون العكس في ترتيب التعرف. علاوة على ذلك، على أن كلًّا من الجمل والقضايا لها قيم صدقية، إلا أن القضايا حقيقة هي شروط الصدق، في حين أن الجمل تمتلكها فقط. (لا تقلق من حقيقة أن القضايا، وفقًا لتفسيري، هي شروط الصدق ولها أيضًا قيم صدقية، وتتساءل كيف يمكن لشروط الصدق أن يكون لها قيم صدقية. الشروط، عمومًا، يمكن أن تتحقق أو لا تتحقق؛ لذا يمكن لشروط الصدق أن تتحقق أو لا تتحقق؛ تكون صادقة إذا تحققت، و تكون كاذبة إذا لم تتحقق.)

يسير كل شيء على خير ما يرام حتى الآن. افترض أنه وفقًا لنظريتنا، نحدد القضايا ببُنى من نوع ما، وهو الذي أفعله. لا يهم في هذه المرحلة

بالضبط نوع البنية التي تكونها قضية معينة، سواء كانت مجموعة كائنات نظرية - وإذا كان الأمر كذلك فما نوع هذا الكائن- أو شيئًا آخر. أيًّا كانت البنية التي تحدد القضية بها، فإنه من غير الملائم تمامًا الاعتراض على أن هذه البنية لا يمكن أن تكون لها قيمة صدقية، أو أن تكون موضوعًا لمواقف قضوية، أو أن تؤدي أدوارًا غيرها للقضايا. ستكون الإجابة عن هذا الاعتراض بمثابة رد بسيط ومباشر: نعم، يمكنها ذلك. قارن ذلك بالجمل الفردية (token sentences)؛ بصرف النظر عما تعتقد أن تكونه هذه الجمل (قد تختار تعريفات مختلفة لأغراض مغايرة)، فإنها ستكون حتمًا حالات من أشياء؛ ربما أصوات، أو نقوش، أو مجموعات (أو اندماجيات من مثل هذه الأشياء، أو ربما تركيبات منها، أو تجريدات عنها، وليست هذه الأشياء عمومًا صادقة أو كاذبة.[٤٨] ولكننا مع ذلك نرغب في القول إنه عندما تُرَكَّب هذه الأشياء على أنها جمل، فإنها تكون فعليًّا صادقة أو كاذبة. ليست الضوضاء صادقة أو كاذبة عمومًا، ولكن الجملة المنطوقة هي كذلك؛ ليس أثر الحبر أو وحدات البكسل المضيئة صادقًا أو كاذبًا، ولكن الجملة المكتوبة. افترض جدلًا، أن القضايا هي مجموعات من نوع معين. حسنًا إذن، بينما يمكننا الاتفاق على أنه ليست العديد من المجموعات (وربما معظمها، بمعنى عام، ولكنه بديهي) صادقة أو كاذبة، إلا أن هذه المجموعات بعينها هكذا. ويستنتج هذا ببساطة من حقيقة أنها تُحدد بالقضايا، والقضايا إما صادقة أو كاذبة. لذا، يمكن للمجموعة المحددة التي هي القضية «القطة على الحصيرة»، على سبيل المثال، أن تكون صادقة، وأن أؤمن بها، وأن تكون لها سمات نمطية، وما إلى ذلك.[٤٩]

نظرًا لأن هذه الإشكالية كانت محل خلاف رئيسي، يُستَحسَنُ أن أدلي بآراء معارِضِيَّ. إليكم ما قاله مارك ساينسبري بعد أن قدم شخصية تُدعى «والتر»، الذي يشعر بالقلق بشأن رهنه العقاري، يعمد ساينسبري إلى مهاجمة الموقف

التالي الذي يُعَدُّ قريبًا بما يكفي من موقفي ليخدم الغرض الحالي:

القلق بشأن ما يجب فعله حيال الرهن العقاري هو ببساطة القلق بشأن السؤال: ما الذي يجب فعله حيال الرهن العقاري؟ يمكن عَدُّ الأسئلة مجموعات من الجمل الاستفهامية المتكافئة دلاليًّا. طالما أن علاقة التكافؤ ليست إشكالية (ولنفترض أنها ليست كذلك)، فإن الأسئلة هي أشياء مألوفة تمامًا، هي تحديدا مجموعات، وقلق والتر هو إحداها (ساينسبري ، ٢٠١٨، ص. ٤٩).

عندما يقول ساينسبري «قلق والتر هو إحداها [المجموعات]»، أفهم أنه يقصد أن ينسب إلى خصمه الرأي القائل بأن موضوع قلق والتر هو مجموعة. ويأتي دحض ساينسبري لهذا الموقف باقتضاب: «المشكلة هي أنه إذا رأينا أن قلق والتر مجموعة، فإنه يكف عن أن يكون ما كان يقلقه» (المصدر نفسه). لماذا ذلك؟ لم يُوضح لنا السبب، ولكن الفكرة على الأرجح هي أنه وفقًا لساينسبري ، ليست المجموعات من النوع الذي يمكن القلق بشأنه. وكتب في الجزء الذي يليه مباشرة: «حتى لو كان السؤال: «ماذا نفعل بشأن الرهن العقاري» مجموعة، فإن «ماذا نفعل بشأن الرهن العقاري» هو ما كان يقلقه، وليست المجموعة. فهو قلق بشأن الرهن العقاري، وليس بشأن السؤال.» لكن يتضح هنا أن الأمور حادَتْ عن مسارها الصحيح، لأن الاقتراح بأن والتر ليس قلقًا بشأن سؤال هو غير صحيح جليًّا: السؤال هو بالضبط ما يقلقه، أي السؤال «ماذا نفعل بشأن الرهن العقاري؟». وإذا كانت الأسئلة مجموعات، فإنه يتبع ذلك أنه قلق بشأن مجموعة. لماذا يجب عَدُّ ذلك إشكالًا؟ بالاستناد إلى افتراضي، أعتقد أن السبب وراء اعتراض ساينسبري وآخرين على هذه الفكرة هو أنهم يفكرون في المجموعات بصفتها كيانات نظرية بحتة، ويتساءلون بدهشة: «كيف يمكن لأي شخص أن يقلق بشأن {{Ø, {Ø}}}؟!» صحيح،

عندما أفكر في كل تلك المسلسلات التلفزيونية الجديرة بالمشاهدة (ولا تغيب عن بالي) من طفولتي في السبعينيات، لا يبدو مسلسل «دكتور هو ورعب الأعداد الترتيبية الصغيرة» مألوفًا، ولكن ربما لم يغتنم أحد الكتاب القدماء الفرصة، لأن من الممكن بالتأكيد ابتكار مجموعة من الظروف التخيلية (آه، انظر؛ يبدو أنه يمكن ابتكار المجموعات) حيث، على سبيل المثال، كانت {{Ø, {Ø}} موضوعًا للرعب. أقرُّ أن الأشخاص المتزنين عقليًّا لا يقلقون بشأن مثل هذه الكيانات عند دراسة نظرية المجموعات. هذا هو النوع من التصورات الذي يدور في ذهن ساينسبري ، مما دفعه إلى الاستنتاج: « ليست المجموعات أشياء يُقلق بشأنها» والإجابة الصحيحة عن ذلك هي: «ليس ثَمَّ جواب قطعي بل لكل حالة ظروفها». يمكن أن تكون أي مجموعة مصدرًا للقلق؛ وكل ما يتطلبه الأمر هو وضعها في السياق المناسب (أو غير المناسب). وإذا كانت الأسئلة مجموعات، فإن بعض المجموعات هي ببساطة موضوعات للقلق. في اللغة العادية نقول أشياء مثل: «هذه مجموعة مقلقة جدًّا من الموجبات» خذ تصوروا تكون فيه هذه الجملة صحيحة وأقولها. هل سيعلق ساينسبري قائلاً: «لا يوجد شيء مقلق بشأن المجموعة!»؟ إذا فعل ذلك، سيكون مخطئًا؛ ربما يكون كل موجِب بمفرده غير مُشكِل؛ لكن ما يُثير قلقنا هي المجموعة.

(٢٤) مشكلة بنسراف والصيغة المنطقية

ذكرت في كتاب «وحدة القضية»، أن وحدة الدالة مع حجتها (أو حججها) تتجسد في التراجع الذي ينشأ عندما يُعَدُّ تطبيق تلك الدالة على حجتها (أو حججها) دالة جديدة. يمكن تكرار عملية التوحيد هذه إلى ما لا نهاية؛ بل يجب أن تُكرر (أي: بالضرورة تتكرر) في أي بنية وظيفية، وإلا

فإن ذلك يؤدي إلى كارثة كونية على غرار كارثة إمبيدوكليس(*)، حيث لا تنفصل الدالة الأصلية وحججها فقط، بل ينفر كل شيء من كل شيء آخر. لقد جادلت أن وحدة الدالة مع حجتها (أو حججها)، التي تتجسد في هذا التراجع، تتزامن منطقيًّا وأنطولوجيا وتترابط مع وحدة القضية، التي تتجسد بدورها في التراجع (نسخة من تراجع برادلي) الذي ينشأ عندما ندرك أن علاقة التحقق (instantiation relation) التي توحد الخاصية مع الموضوع في القضية (أي في القضية بصفتها كيانًا، سواء كانت صادقة أو كاذبة) هي في حد ذاتها كيان آخر يحتاج إلى علاقة تحقق إضافية لتوحيدها مع الخاصية والموضوع الأصليين.(٥٠) («القضية بصفتها كيانًا»: عندما أقول إن علاقة التحقق توحد الخاصية والموضوع في القضية بصفتها كيانًا، أعني أن القضية تأخذ الشكل - في أبسط الحالات، وللتعبير عنها تخطيطيًّا - «أن أ يحقق ف». قد تكون القضية بهذا الشكل صادقة أو كاذبة؛ إذا كانت كاذبة، فإن «أ» لا يحقق في الواقع «ف»؛ ولا تتحقق تلك الحالة المحددة من التحقق، إلى جانب نظيراتها في التراجع. لكن يظل أن أ يحقق ف محتوى القضية، وهي وحدة سواء كانت صادقة أم كاذبة. سأعرِّج على مسألة التمييز بين الصدق والكذب في الفصلين السادس والسابع.

ثم اقترحت أن الوحدات التي تربط بين الدالة وحجتها من جهة، والقضية، من جهة أخرى، هي وحدات أعمق - منطقيًّا وتفسيريًّا أسبق من - وحدة المجموعة. ولكنني أخذت في الحسبان أيضًا إمكانية أن تكون الوحدات الثلاث جميعها، عند مزيد من التحقيق، متزامنة منطقيًّا وتفسيريًّا، جميعها تنتمي إلى نفس المستوى الأساسي، ولا يتمتع أي منها بأولوية منطقية أو تفسيرية

(*) كارثة إمبيدوكليس تشير إلى الفوضى الناتجة عن تفكك العناصر بسبب غياب قوة الجذب التي توحدها، كما وصفها الفيلسوف الإغريقي إمبيدوكليس في نظريته عن العناصر الأربعة وقوى الحب والكراهية. يُستخدم المصطلح مجازيًا للإشارة إلى الانهيار أو الفوضى في الأنظمة عند غياب التوحيد أو الانسجام بين مكوناتها. (المترجمة)

على الأُخَرْ. وجادلت أنه إذا لم يُوجَد ترتيبٌ منطقيٌ وتفسيري بين الدوال والقضايا والمجموعات، بما يخالف تفضيلي الخاص الذي يربط الأولوية بوحدتي القضية والدالة مع الحجة، والتعقيبية بوحدة المجموعة، فإن ذلك لن يقوض تفسيري لوحدة القضية تقويضًا محوريًّا. أريد هنا ولدواعي الوصول إلى الكمال، أن أتحفظ بكلتا الإمكانيتين قيد الدراسة -الترتيب الهرمي الذي أفضله والمساواتي (egalitarian) البديل- إبان الرد على اعتراض رئيسي طُرِحَ ضد تحديد القضايا بأي نوع من البنى النظرية للمجموعات، وهو ما يُعرف باسم «اعتراض بنسراف»، تيمنًا ببول بنسراف الذي صاغه فيما يتعلق بفكرة تحديد الأعداد الطبيعية بالمجموعات.(٥١) يُفيد هذا الاعتراض أنه إذا فضلنا مثل هذا التحديد، فلن يكون هناك مجموعة فريدة أو مميزة يمكن تحديد رقم معين بها؛ أو، في حالتنا قضية معينة. يمكن للعديد من المجموعات المختلفة أداء المهمة بالتساوي. الآن، إذا كانت المجموعات (حسب اعتقادي) منطقية وتفسيرية لاحقة للقضايا، لن يكون اعتراض بنسراف ذا تأثير، لأن القضايا لن تُحدد بالمجموعات، بل على الأكثر ستُمَثَّل بها، وفي هذه الحالة، لا تُعَدُّ وفرة الخيارات إشكالية نهائيًّا؛ اختر أي بنية نظرية مناسبة وظيفيًّا تريدها واستخدمها لنمذجة القضايا. على النقيض، إذا عُدَّت القضايا متطابقة مع المجموعات، ربما على أساس أن وحدة القضية هي وحدة المجموعة، فإننا نبدو وكأننا نواجه مشكلة بنسراف. وعلى أنني أقول إن اعتراض بنسراف لا يُؤثر في ترتيبي الهرمي للنظام الميتافيزيقي للدوال والقضايا والمجموعات، إلا أنني متردد بما يكفي بشأن ثبات هذا النهج لأشعر بالحاجة إلى التساؤل عن كيفية تأثير الاعتراض في النزعة المساواتية، في حال اتضح أنه صحيح.

نحن نفترض في الوقت الحالي صحة النزعة المساواتية، ونفترض تحديد القضايا - أو الأعداد، في هذا السياق - بالمجموعات. كانت نقطة بنسراف

هي أنه لا يوجد سبب لتفضيل تحديد الأعداد الطبيعية بترتيبات فون نيومان (حيث يُحدد الرقم اثنان، على سبيل المثال، بالمجموعة {Ø, {Ø}}) بدلًا من ترتيبات زيرميلو (حيث يُحدد الرقم اثنان بـ{{Ø}}). في سياق النقاش الحالي، إذا كنا نحدد القضية الرسلية أن سقراط حكيم مثلًا بزوج مرتب يتكون من سقراط والحكمة (بالطبع هذا تمثيل مبسط للغاية، لكن لا تؤثر التعقيدات المطلوبة في فحوى المبدأ)، فلن يكون هناك سبب لتفضيل الزوج المرتب <سقراط، الحكمة> على <الحكمة، سقراط>. علاوة على ذلك، فإن الترتيبات-ن(ordered n-tuples) ذاتها لها اختزالات بديلة إلى مجموعات أساسية (غير مرتبة)؛ وتُعدُّ طريقة كوراتوفسكي الأكثر شيوعًا، لكنها ليست الخيار الوحيد، مما يعني أن الترتيبة-ن المعطاة ليست مجموعة فريدة من نوعها، إلا بموجب اتفاق تعسفي.[٥٢] يتضح جليًّا أن هذا ينطبق على المخططات الشجرية أيضًا، التي تُعَدُّ مجموعات مرتبة، والتي نحدد بها (وفقًا للسياسة التي أبحثها الآن) علامات العبارات في العالم الواقعي.

ما يبدد الصعوبة سواء في حالة القضايا أو الأعداد هو الانخراط في عملية التجريد؛ أو حسبما وصفتها: «التجميع التصنيفي».[٥٣] فيما يخص الأعداد، الفكرة هي أننا لا نحدد سلسلة الأعداد الطبيعية بسلسلة فون نيومان بدلاً من سلسلة زيرميلو، أو العكس، أو بأي سلسلة أخرى (مناسبة وظيفيًّا)؛ بل نقول إن سلسلة الأعداد الطبيعية هي ما تشترك فيه جميع هذه السلاسل المختلفة (المناسبة وظيفيًّا)، وهو كونها جميعًا تقدمات لا نهائية من نوع معين (قابل للتكرار). لالتقاط هذا العنصر المشترك، نُجري عملية «التجميع التصنيفي» لتشكيل فئة التكافؤ لجميع السلاسل التكرارية المناسبة؛ كان هذا هو النهج الأساسي لديديكايند.[٥٤] (ربما ليس لجميع البُنى التي نهتم بها في أي حالة معينة شيء مشترك؟[٥٥] ولكن لديها كلها أعضاء في فئة تكافؤ تُجمع تحت علاقة تكافؤ مناسبة).[٥٦] في الواقع، يطرح بنسراف نفسه نقطة

«التجميع التصنيفي» (١٩٨٣، ص. ٢٩١)، ويُقر بأن الأعداد الطبيعية هي أدوار في تقدمات؛ أي إنها ما تشترك فيه المواضع المتماثلة في تقدمات مناسبة، بدلًا من أن تكون عناصر لأي تقدم معين. ولكن لا يستتبع من هذا، حسبما يزعم، أن الأعداد «ليست كائنات»؛ بل على العكس، إنها كائنات من نوع مميز محدد.[٥٧] (في الواقع، ما يقوله بنسراف في الفقرة المُقتبسة هو أن الأعداد «ليست كائنات أساسًا»، مما يظهر، في اعتقادي، أن قوله «ليست كائنات» لا يمكن تفسيره بطريقة دقيقة على أنه يعني أن الأعداد هي كائنات من نوع خاص.)[٥٨] يفترض بنسراف أنه لكي يكون الشيء كائنًا، يجب أن تكون له خصائص غير علاقية بالإضافة إلى الخصائص العلائقية؛ ولكن يمكن أن يكون الكائن مكوَّنًا بالكامل من موقعه في شبكة، بحيث تكون خصائصه علائقية بطبيعتها. ربما كان الأمر كما اعتقد لايبنتز أن هذا النوع من البنيوية ينطبق على جميع الكائنات.[٥٩] (حتى لو لم يكن ذلك صحيحًا، فإن حجة التبديل تُظهر أنه يمكن وصف أي كائنات في الميتالغة فقط «حتى حد التماثل البنيوي»؛ لذا فإن حقيقة أن تنطبق نقطة مماثلة على الأعداد لا تضعها في وضع أنطولوجي أدنى.)[٦٠]

لهذا، نعامل العبارات عن الأعداد معاملة العبارات المبهمة؛ باستعمال عامل «تحديدًا» في لغة موضوع، إذ نعامل عبارات الأعداد نفس معاملتنا للعبارات المبهمة في الفصل الخامس. في هذه الحالة، سنقول إن سلسلة الأعداد الطبيعية متطابقة «تحديدا» مع إما ترتيب فون نيومان، أو ترتيب زيرميلو، أو...، ولكنها ليست متطابقة تحديدا مع أحدها بعينه. ستكون العبارة المنفصلة مثلا «العدد اثنان متطابق مع المجموعة {Ø، {Ø}}، أو مع المجموعة {{Ø}}، أو...» بافتراض وجود تكملة مناسبة (!) صادقة تحديدا، مع أنه لن تكون أي عبارة منفصلة صادقة تحديدا. وينبغي لنا بدورنا بالمثل في حالة القضايا، بعد تحديد قضية معينة، على مستوى

التمييز الأكثر دقة، بعلامة عبارة في العالم الواقعي، (بافتراض أفترضه لغرض النقاش، أن علامات العبارات في الواقع هي مجموعات) تحديد هذا الكيان بأي واحد، ولكن ليس بواحد محدد أو معين، من أعضاء فئة التكافؤ لجميع الكائنات النظرية للمجموعات المناسبة وظيفيًّا وبنيويًّا، التي تُجمع تحت علاقة ترادف مناسبة على مستوى الجملة المقابلة. أؤكد أن هذه الملاحظات تتعلق بالإعداد الأكثر دقة للتمييز بين القضايا؛ على مستويات أقل دقة، تصبح البُنى النظرية للمجموعات المطلوبة أكثر تعقيدًا، لأن فئات التكافؤ اللازمة ستجمع قضايا تُعَدُّ في سياق الخطاب ذي الصلة متطابقة، مع أنها متميزة على مستوى التمييز الأكثر دقة. لذا، على مستويات أقل دقة للتمييز، ستحدد القضية بأعضاء غير محددين لفئة تكافؤ من فئات التكافؤ، أي بأي عضو من هذه الفئة الأخيرة من فئات التكافؤ، ولكن ليس بواحد محدد.

هذا ما يتعلق بمشكلة بنسراف. يتبين مما قيل إن القضايا الرسلية، في منهجيتي، ومع أنها كيانات مُنظمة، إلا أن لها صيغة منطقية (بالمعنى الفلسفي) اشتقاقًا فقط.[٦١] (تذكر أن الصيغة المنطقية بالمعنى الفلسفي، سواء كانت متميزة نهائيًّا عن الصيغة المنطقية عند النحويين أم لا، فتهدف إلى تمثيل أنماط الاستدلال). وبالمثل، فإن لتمثيلات الصيغة المنطقية، بالمفهوم الفلسفي، اشتقاقيًّا فقط. يُثْبَتُ كون القضايا كيانات مُنظمة بكونها كُليات تتألف من عناصر المعنى (المحالات إليها للأجزاء ذات الدلالة في الجملة المقابلة) التي تُبنى منها. يمكننا بالتعبير عنها من منظور إجرائي، القول إن القضايا ترمز بـ الصيغة المنطقية إلى الأصول المورفولوجية والنحوية للجمل التي ترتبط بها إحاليًّا. الصيغة المنطقية هي حالة نظرية ترتبط أساسًا بالجمل.[٦٢] تنبع حقيقة أن القضايا لا تمتلك أساسًا صيغًا منطقية من حقيقة أنه يمكن عَدُّ القضية الواحدة في سياق خطابي مناسب، محالًا

إليه لجملتين أو أكثر تختلفان في صيغهما المنطقية. ويعبر هذا بدوره عن حقيقة أن معاييرنا لتحديد الترادف بين الجمل متغيرة وتعتمد على السياق: ففي ظروف متخصصة، نصر على أن أي تباين نحوي أو معجمي يُبطل الترادف، بينما في ظروف أخرى نكون أكثر مرونة، مما يسمح بعَدِّ جمل متباينة نحويًّا ومعجميًّا وصرفيًّا مترادفة. ونقول لطرح الفكرة طرحًا مغايرًا إن القضايا تمتلك صيغًا منطقية متغيرة، حسب مدى دقة تمييزها سياقيًّا. لذا، لن تكون هناك إجابة مطلقة للسؤال: «ما هي الصيغة المنطقية للقضية التي تقول إن أ = ب؟» ستعتمد الإجابة على (من بين أمور أخرى) ما إذا كانت القضية أن أ = ب في السياق المعني مميزة عن القضية أن ب = أ؛ إذا كانت مميزة، فستمتلك صيغة منطقية معينة؛ وإذا لم تكن كذلك، فستمتلك صيغة مختلفة.

(٢٥) القضايا الفردية ا: التكوين والكائنات المادية

يمكننا انتقاء بدائل مختلفة لجملة معينة أيًّا كانت البُنى المجردة التي نختارها لتحديد القضايا الرسلية - وفي سياقات مختلفة، كما ذكرت - إذْ ستتضمن القضايا ذات الصلة الكائنات المادية والمجردة على أنها عناصر مكونة لها والتي تشير إليها المكونات الدلالية للجملة الرئيسية. ستكون القضايا التي تحتوي على كائنات مادية إلى هذا الحد، فردية (أو جمعًا)، إذ يمكن أن تكون الكائنات المادية محالات إليها فقط للأسماء الحقيقية والتعبيرات الإشارية، وليس للأوصاف المحددة المحضة أو (عمومًا) التعبيرات الكمية، التي تكون المحالات إليها الخاصة بها مجردة. هنا قد يكون من المجدي التذكير ببعض النقاط التي أُثيرت حول الأسماء والأوصاف في الفصل السابق. تُعرَّف الأسماء «الحقيقية» على أنها أسماء عَلَم نحوية تتطابق المحالات إليها الخاصة بها مع مُحققيها؛ أي أن الاسم «فلان» يُعَدُّ حقيقيًّا إذا

(وفقط إذا) كان المحال إليه هو مُحقق المسند «... هو فلان» وينطبق الأمر نفسه على التعبيرات الإشارية مع إجراء التعديلات اللازمة. تختلف الأسماء الحقيقية عن الأسماء الوصفية، التي تُعطيها أوصافًا محددة معانيها. لا تشير الأسماء الوصفية والأوصاف المحددة إلى الكائنات المحققة لها، إذا وُجدت؛ بل تشير إلى مفاهيم مركبة، وهي تلك المفاهيم التي يُطلب من المتحدث فهمها، وفهمها كما هي (بصفتها محالات إليها للتعبيرات ذات الصلة)، لكي يفهم التعبير الرئيسي؛ أما فهم مُحقق الوصف المحدد، إذا وُجد، فليس مطلوبًا عمومًا، لا بصفته شرطًا ولا بأي شكل آخر. ينطبق الأمر نفسه على التعبيرات الكمية عمومًا، وعلى الكائنات التي تشهد عليها. يتأتى هذا ببساطة عن مفهوم الإحالة «الدلالية» الذي نعمل به، حيث تنمذج الإحالة الفهم، وليس التحقيق والشهادة. وبالتالي، بالعودة إلى النقطة التي انطلقت منها في هذه الفقرة، في هذا النهج، ستكون القضايا التي تحتوي على كائنات مادية، إلى هذا الحد، فردية (أو جمعًا)، حيث تكون الكائنات المادية، بعدِّها معانٍ، محالات إليها للأسماء الحقيقية (أو التعبيرات الإشارية)، وليس للأوصاف أو الكميات الأخرى؛ وستكون الكائنات المادية التي تشير إليها الأسماء الحقيقية بدورها مكونات حرفية للقضايا ذات الصلة. (وبعد أن أشرت في هذه الفقرة عرضيًا إلى أن الإشارة الجمعية، وكذلك الفردية، قد تكون واردة، سأنحِّي هذا جانبًا، وهو ما فعلته في المناقشة السابقة).

لقد أكدت للتو أن القضايا الفردية فقط هي التي تحتوي على كائنات مادية. فهل نرغب في إضافة أن جميع القضايا الفردية تحتوي على كائنات مادية؟ هل يمكن أن تكون هناك إشارة فردية حقيقية إلى كائنات مجردة، أم أن أي عنصر لغوي يُزعم أنه يشير إلى كائن مجرد معين (مثل «المجموعة الفارغة»، «العدد اثنان»، «صفة الرحمة»، «القضية القائلة إن القطة على الحصيرة»، وما إلى ذلك) يحلل بالضرورة إلى تعبير وصفي

(أو على الأقل كمي) يتحقق أو يشهد عليه الكائن المعني بدلًا من الإحالة إليه؟ يبدو لي من المعقول أن تكون هناك إحالة فردية حقيقية إلى كائنات مجردة، وبالتالي يمكن أن توجد قضايا فردية تحتوي على كائنات مجردة فقط. قد تكون حالة الإحالة الفردية الحقيقية إلى كائن مجرد تعبيرًا من الشكل القضية أن ص، حيث تشغل «ص» مكانًا لوصف معياري للقضية المعنية، أي وصف يُعطي محتواها الجوهري، بدلًا من أي خاصية عرضية لها. لذلك، يُعَدُّ وصفًا مثل «القضية إن القطة على الحصيرة» تعبيرًا يحيل إحالة فردية حقيقة، على عكس التعبيرات مثل «القضية التي أفكر فيها الآن» أو «القضية التي أحال إليها جون في الساعة ٢:٤٠ مساءً بالأمس»، وكلاهما يُعدَّان وصفان محددان. لأنه في حالة الأوصاف المعيارية على غرار «القضية أن ص»، يبدو أن المحال إليه والمحقق يتطابقان، وهو الحال مع أسماء العلم الحقيقية. ولكن يمكننا القول إن هذا التعبير هو اسم علم حقيقي وليس وصفًا محددًا. لاحظ أن معيارية الوصف مسألة تتعلق بالفهم وليس بالحالة الميتافيزيقية. لذلك، عندما أقول إن الوصف المعياري للقضية، على سبيل المثال، هو وصف يُعطي محتوى القضية الجوهري بدلًا من أي خاصية عرضية لها، فإنني لا أعني بـ «عرضية» أنها «تُضاف عرضيًّا» (تذكر النقاش حول ريكاني في القسم ١٩). يُعَدُّ تعبير مثل «العدد الزوجي الأول» وصفًا محددًا - ليس مُحققه هو المحال إليه الخاص به - مع أن المفهوم (الخاصية) الذي يُحيل إليه، وهو كونه العدد الزوجي الأول، يندرج بالضرورة ضمن مُحققه، العدد اثنان؛ في السياق الحالي، يُعَدُّ كون العدد الزوجي الأول خاصية عرضية لهذا العدد. وينطبق الأمر نفسه، مع التعديلات اللازمة، على التعبير «المجموعة الفارغة»، إذا افترضنا، على سبيل المثال، أننا عرفنا المجموعة الفارغة على النحو التالي: «مجموعة العناصر س بحيث إن س ≠ س»[٦٣]، حسبما يشيع. تحيل بالطبع الأوصاف

المحددة والتعبيرات غير الفردية الأخرى إلى كائنات بمعنى عام، حسبما قلنا، أي إلى مفاهيم. تحتوي جميع القضايا التي نعرفها على بعض الكائنات المجردة؛ وهذه تكون المحالات إليها للتعبيرات اللغوية العامة أو الكلية؛ ولكن ليست القضايا التي تحتوي على هذه المحالات إليها فردية إلى هذا الحد. تكون القضية فردية إلى الحد الذي تحتوي فيه على كائنات (بالمعنى العام، بما في ذلك المفاهيم) التي يُحال إليها إحالةً حقيقية في الجملة الرئيسية، بحيث تكون هي المحقق والمحالات إليها للمكونات الجملية ذات الصلة.

يختلف التكوُّن (Constituency) عن الجزئية (Parthood)؛ على الأقل وفقًا للفهم القضوي المعياري لعلاقة التكون، ووفقًا للفهم الميريولوجي المعياري. هذا لأن التكون والجزئية، وفقا لما هو مفهوم، يختلفان في خصائصهما: على سبيل المثال، الجزئية متعدية، ولكن العنصرية ليست كذلك. ونخلص إلى أن القضية أن جون جائع، مع أنها تحتوي على جون (بافتراض أن «جون» اسم علم حقيقي وليس وصفيًّا)، إلا أنها لا تحتوي على معدته.(٦٤) من الطبيعي وفق المنظور الإبستمولوجي ربط مفهومي القضية الفردية والمعرفة المباشرة بالطريقة التالية: لفهم قضية فردية بعدها محالًا إليه لجملة ما، يتطلب ذلك أن تكون على معرفة مباشرة بهذه القضية، وهو ما يتطلب بدوره معرفة مباشرة بجميع الكائنات (المادية والمجردة) التي تحتويها. يسمح جوشوا أرمسترونغ وجيسون ستانلي (٢٠١١) للمفكر الذي لديه وصول وصفي فقط إلى قضية فردية بأن يكون على معرفة بها؛ لكن لا يمكنك فهم قضية فهمًا فرديًا إذا كان وصولك الوحيد إليها يحدث عبر وصف مثل (في قصتهم) «القضية التي يشير إليها جون».(٦٥) لا يمكنك أن تكون على معرفة مباشرة بأي كيان، بمعنى كلمة «المعرفة المباشرة» المستعملة هنا، إذا كان وصولك إليه يكون فقط

عبر وصف عرضي (بالمعنى الوارد في الفقرة السابقة) من الشكل ⌐الـ ف⌐، وبما أن المسألة هنا تتعلق بمصطلحات، يبدو من المنطقي إرفاق مصطلح «المعرفة المباشرة» بالارتباط المعرفي الوثيق الذي يتمتع به العقل مع العالم عندما يحتوي العقل فعليًّا على الكائن المُدرك؛ أما إذا كان لدي اتصال وصفي فقط مع كائن ما، بوصف أو مخطط، فإن عقلي لا يحتوي على ذلك الكائن، بل فقط على المفهوم الذي يشير إليه الوصف. قد يحقق ذلك المفهوم أو لا، وتبقى الفكرة الوصفية متاحة في كلتا الحالتين؛ بينما، إذا فشلت فكرة فردية حقيقية في تحقيق مُحققها (= المحال إليه)، فلا توجد فكرة تُطرح. تنطوي الفكرة الفردية الحقيقية على خطر الفشل الذي لا تنطوي عليه الفكرة الوصفية (في القسم ١٨). أو بالأحرى، تنطوي جميع الأفكار المُحَاوَلَة على تهديد بالفشل؛ إن جرَّبت فكرة عامة بحتة، يمكن ألا توجد واحدة أو أكثر من الخصائص أو الكيانات المفاهيمية التي أزعم أنني أشير إليها. ولكن يكون التهديد بالفشل في حالة الفكرة الفردية الحقيقية، وخاصة الفكرة الفردية حول الكائنات المادية، أكثر حدة. وفقا لما ذكرت في (القسم ٢٠)، فإن العتبة الوجودية أقل للكائنات المجردة مقارنة بالكائنات المادية، التي يتطلب وجودها توافر ظروف سببية مواتية. لذا، بينما ينطبق النقاش الذي قدمته سابقًا في هذه الفقرة، وهو أن فهم قضية فردية بعدها محالًا إليه لجملة يتطلب معرفة مباشرة بتلك القضية، وهو ما يتطلب بدوره معرفة مباشرة بجميع الكائنات (المادية والمجردة) التي تحتويها، على فهم أي قضية، فإنني أولي اهتمامي هنا للقضية الفردية بصفتها الحالة الأكثر إثارة للاهتمام والجدل.

يقترحان أرمسترونغ وستانلي أن الفردانيين سيواجهون صعوبة إذا اتبعوا منهج مونتاغيو وتعاملوا مع أسماء العلم الحقيقية على أنها تحيل إلى وظائف مجردة.(٦٦) لا أريد أن أخوض كثيرًا في تفاصيل قواعد مونتاغيو،

التي ناقشتها في مواطن أُخَر[٦٧]، قد يكفي ما يلي لتوضيح السياق الحالي للأمر. تحدد قواعد مونتاغيو الفكرة الأساسية عند فريجه، وهي أنه يمكن تخصيص تعبيرات اللغة والمحالات إليها لمستويات من التسلسل الهرمي اللغوي والأنطولوجي على التوالي.[٦٨] سيكون وفقًا لفريجه هناك أيضًا تسلسل هرمي موازٍ للمضمون؛ لذا، يولد كل من المستويات الدلالية الثلاثة (اللغة والمضمون والإحالة) تسلسلًا هرميًّا. (لاحظ أن هذه التسلسلات الثلاثة تختلف تمامًا عن التسلسل الهرمي التارسكي الذي يضم اللغة الموضوع والميتالغات). وتُصنَّف التعبيرات وما تحيل إليه (يمكننا تجاهل المضمون هنا، تأسيا بمونتاغيو) إلى أنواع نحوية ودلالية تعكس خصائصهما المشتركة. يوجد نوعان أساسيان من الأنواع النحوية: **ص** و**ك**، ولكلٍ منهما نوع دلالي مطابق، **ص** و**ك** على التوالي. وتُبنى الأنواع النحوية الأكثر تعقيدًا، وأنواعها الدلالية المقابلة، على أساس هذين النوعين الأساسيين. يشير النوع الدلالي **ص** إلى قيم الصدق (مثل «صادق» أو «كاذب»)، بينما يشير النوع الدلالي **ك** إلى الكيانات الأساسية (مثل الأشخاص أو الأشياء). وينتميان رسميًّا إلى المستوى الصفري من التسلسل الهرمي الأنطولوجي. في المستوى الأول، لدينا على سبيل المثال خصائص من النوع <ك، ص>، أي دوال من الكيانات الأساسية إلى قيم الصدق. في المستوى الثاني من التسلسل الهرمي، لدينا على سبيل المثال خصائص من النوع <<ك، ص>، ص>، أي دوال من خصائص أحادية من المستوى الأول إلى قيم الصدق، وهكذا دواليك. تحتوي الفئة الدلالية **ك** على الكائنات المادية الأساسية، لكن مونتاغيو ترك الفئة النحوية **ك** فارغة ووضع أسماء العلم الحقيقية في المستوى الثاني من التسلسل الهرمي اللغوي لضمان التوافق مع العبارات الاسمية الأُخَر.[٦٩] وبالتالي، رأى مونتاغيو أن أسماء العلم الحقيقية لها محالات إليها مجردة من النوع <<ك، ص>، ص>.

لنأخذ حالة الفكرة الفردية عن كائن مادي. يقترح كل من أرمسترونغ وستانلي أنه على أن الفردانيين وفقًا لمنهج مونتاغيو قد يرون أن هذا النوع من الأفكار يخضع لشرط المعرفة المباشرة - أي أن المفكر يجب أن يكون على معرفة مباشرة بالكائن المعني - إلا أنهم لا يستطيعون التمسك بمبدأ راسل القائل إن القضايا الفردية تحتوي فعليًّا على الكائنات المادية المعنية. بل، يؤكدان إن هذه القضايا تحتوي على اختزالات مجردة لتلك الكائنات، وهي وظائف من النوع << ك، ص>، ص>، وليس الكائنات المادية نفسها. لكن يتجاهل هذا الاعتراض ببساطة الأفلاطونية الجذرية للموقف قيد النقاش (أو على الأقل لأحد نسخ هذا الموقف)، والتي ترى أن الكائنات المادية هي في جوهرها كائنات مجردة من نوع معين. وبناءً على ذلك، سيعد الأفلاطوني المعرفة المباشرة بكائن مادي هي نفسها المعرفة المباشرة بكائن مجرد مناسب، وأن القضايا الفردية هي ببساطة قضايا تحتوي على مجريات مناسبة لهذا النوع من الكائنات المجردة. لتلخيص ذلك تلخيصًا موجزًا وبرسمية أكثر: << ك، ص>، ص> هي مجرد شكل «مرفوع» من ك. (في تسلسل هرمي بأسلوب فريجه للدوال وحججها، يمكن رفع أي كيان من أي مستوى إلى المستوى الذي يعلوه بمستويين؛ حجة تكون في المستوى ن تغذي وظيفة موجودة في المستوى ن + ١، يمكن رفعها إلى المستوى ن + ٢، لتصبح دالة جديدة، بينما تصبح الدالة القديمة هي الحجة الجديدة. يمكن أن يستمر هذا التدرج بلا حدود، بحيث ينخرط التسلسل الهرمي بأكمله في نوع من «سباق نحو القمة»؛ مع الأخذ في الحُسبان أنه لا توجد قمة[٧٠]). وبالتالي، لا يمكن أن تكون على معرفة مباشرة بكائن مادي من الفئة ك إذا لم تكن على معرفة مباشرة بالكائن المجرد المقابل من الفئة <<ك، ص>، ص>، أو -حسبما يمكن لأتباع مونتاغيو الأفلاطوني القول- إن العكس صحيح.[٧١]

يطرح ترينتون ميركس عددًا من الاعتراضات على فكرة أن القضايا الفردية قد تحتوي على الكائنات المادية المحال إليها في الجمل المقابلة لها. سأناقش أربعة من هذه الاعتراضات. يتعلق الأول بالكائنات التي لم تعد موجودة (٢٠١٥، ص. ١٧٠–١٧٣). نرغب في أن تكون القضية أن أبراهام لينكولن غير موجود موجودة (وصادقة)، ولكن كيف يمكن لهذه القضية أن تكون موجودة إذا كان شرط وجودها الضروري هو أن تحتوي على الكائن لينكولن، الذي لم يعد موجودًا؟ يمكن الرد على هذا الاعتراض بنقطتين. تتطلب الأولى أن نتذكر التمييز بين منتجي الأسماء ومستهلكيها. المنتجون هم الأشخاص الذين يكونون على اتصال معرفي قوي مع المحال إليه للاسم؛ على سبيل المثال، يدركونه إدراكًا مباشرًا. أما المستهلكون، فيتعلمون الاسم من المنتجين وليس لديهم وصول مباشر إلى المحال إليه؛ بل يعتمدون على المنتجين من الناحية الدلالية. تكون أسماء المستهلكين وصفية، وتشتمل الأوصاف المعنية، في أبسط الحالات، على الإشارة إلى المجموعة المنتجة لذلك الاسم. النقطة الأولى التي نرد بها على ميركس هي أن أسماء الشخصيات التاريخية هي بمثابة أسماء وصفية لنا الآن، لأننا مستهلكون لهذه الأسماء؛ لا يتضمن استخدامنا لاسم «لينكولن» الإحالة إلى الرجل نفسه، بل إلى منتجي الاسم، الذين يحيلون إليه. عندما نقول «لينكولن»، فإننا نعني «الشخص الذي يحيل/أحال إليه المنتجون باسم ‹لينكولن›»، حيث يمثل المنتجون المجموعة الأصلية التي استخدمت الاسم. (أو، على بواقعية أكبر في هذه الحالة، قد تكون علاقتنا بالمنتجين متوسطة بعدة روابط دلالية و/أو وصفية). نحن نرى أن القضية أن لينكولن غير موجود ليست فردية.

لكنني لا أريد استبعاد إمكانية الإحالة عمومًا، إلى الكائنات التي لم تعد موجودة. ليس اسم «لينكولن» مرشحًا معقولًا لمثل هذه الإحالة، لكن من

المؤكد أنني أستطيع أن أكون على اتصال بأفكار فردية حول والديَّ، اللذين توفيا، الآن بالذاكرة، ويمكنني التعبير عن هذه الأفكار بقضايا فردية. لقد كنت، وما زلت، منتجًا لاسمي والدي. لذلك، النقطة الثانية هي أنه يجب أن يقول المدافع عن القضايا الفردية إنه بمجرد وجود كائن، تظل الإحالة إليه ممكنة من حيث المبدأ بعد أن يتوقف عن الوجود؛ ويمكن للقضايا الفردية نفسها أن توجد حتى بعد توقف وجود الكائنات التي تتألف منها.(٧٢) يمكن مقارنة ذلك بالمجموعات، والتي أرى أنها قادرة، مثل القضايا والذكريات، على احتواء كائنات لم تعد موجودة. يمكن للقضية، مثل الذاكرة أو المجموعة، أن تمتد، إذا جاز التعبير، إلى الماضي، وأن «تمسك» بأي كائن كان موجودًا في أي وقت مضى؛ بمجرد أن يصبح الكائن محالًا إليه ممكنًا، فإنه يبقى محالًا إليه ممكنًا دائمًا. تُظهِر الكائنات الإحالية الممكنة نسخة مما يسمى بخاصية «فندق الصراصير»(*) (Roach Motel): بمجرد أن ترتبط بأفكار معينة، لا يمكنها أن تكف عن ذلك أبدًا؛ تحتفظ الكائنات التي أصبحت ذات يوم أهدافًا ممكنة للإحالة بذلك الوضع إلى الأبد. ووفقًا للمثالي اللغوي، يتطلب هذا الوضع بصفته هدفًا ممكنًا للإحالة، وجود لغة فعلية أو مجرد محتملة؛ ومن ثم، بالنسبة للكائنات التي تأتي إلى الوجود -أي جميع الكائنات المادية وبعض الكائنات المجردة (مثل الأعمال الفنية) - فإنها تصبح أهدافًا ممكنة للإحالة بمجرد حدوث ذلك. أما الكائنات المجردة المتبقية، فهي لا تكتسب هذه الحالة أبدًا لأنها كانت دائمًا تمتلكها. (أما الكائنات المستقبلية - أي الكائنات التي ستوجد لأول مرة في المستقبل - فهي مختلفة تمامًا في هذا الصدد؛ لا يمكن الإحالة إليها بعد، ولكن يمكن على الأكثر تحديدها بأوصاف ما.)(٧٣)

(*) «Roach Motel property» استعارة تشير إلى خاصية الكائنات التي، بمجرد أن تصبح مراجع محتملة للإحالة، تحتفظ بهذه الحالة دائمًا ولا تفقدها، على غرار الإعلان الشهير لفنادق الصراصير التي «تدخلها الصراصير ولا تخرج». (المترجمة)

يعيد ميركس طرح النقاش حول «لينكولن» باستخدام اسم «نومان»، الذي يُعَدُّ اسمًا لفرد كان من الممكن أن يوجد، ولكنه لم يوجد أبدًا؛ يُفترض أن يكون «نومان» النتيجة الافتراضية لاتحاد الحيوان المنوي «س» والبويضة «ع»؛ و«س» و«ع» موجودان هنا والآن في العالم الفعلي، وبالتالي يمكن الإحالة إليهما دون أي إشكالية؛ مع فهم أنه مع أن «س» لا يخصِّب «ع» فعليًّا، فإنه كان من الممكن أن يفعل ذلك (المرجع نفسه، الصفحات ١٧٣–١٧٨). ماذا يمكن للفرداني أن يقول عن القضية التي تعبر عنها الجملة «نومان غير موجود»؟ في هذه الحالة لدينا إجابة واحدة فقط؛ ولكنها وافية، وهي أن «نومان» اسم وصفي، وبالتالي فإن الجمل التي تحتوي على هذا الاسم لا تعبر في هذا السياق عن قضايا فردية.[٧٤] (قد تحتوي بالطبع على مكونات أخرى تجعل القضايا التي تعبر عنها فردية). يجب أن يكون «نومان» اسمًا وصفيًا، لأنه بخلاف ذلك ستكون الجملة «نومان غير موجود» عديمة المعنى، وبالتالي لن تحيل إلى قضية، ولكن في قصة ميركس هذه الجملة واضحة المعنى وفعليًّا صادقة. (يعتمد معنى الجملة التي تأخذ الشكل «أ غير موجود» على كون الاسم وصفيًّا: سأفصِّل في هذه النقطة أكثر في القسم ٢٦.) يعني «نومان» في قصة ميركس، الفرد الذي كان سيولد بعد اتحاد الحيوان المنوي «س» والبويضة «ع» (أي إذا حدث هذا الاتحاد). يناقش ميركس الاقتراح القائل بأن «نومان» اسم وصفي؛ وبالتالي فإن القضية التي تعبر عنها الجملة «نومان غير موجود» ليست فردية، ومن ثم، مثل مثال لينكولن، ليست ذات صلة بقضيته، ولكن رده غير كافٍ. رده هو أنه على أنه في العوالم الممكنة القريبة حيث يخصب الحيوان المنوي «س» البويضة «ع»، يكون «نومان» هو النتيجة، هناك عوالم ممكنة بعيدة «يتحد فيها س وع، ويحدث التوأم، وينتج عنه شخصان، أحدهما على الأقل ليس نومان. لذا، يبدو أنه لا يوجد مسوِّغ مبدئي لإنكار

إمكانية أن يتحد س وع وينتج عنهما فقط ذلك الشخص «الآخر»، أو على الأقل شخص آخر غير نومان. (المرجع نفسه، الصفحة ١٧٧). بناءً على ذلك، يخلص ميركس إلى أن «نومان» لا يعني الفرد الذي كان سينتج عن اتحاد «س» و«ع». لكن ثمة مغالطة في استنتاجه هذا.

أولًا، لاحظ أننا هنا نتعامل مع عوالم بعيدة، حسبما يقرُّ ميركس؛ ففي العوالم القريبة حيث يتحد الحيوان المنوي «س» والبويضة «ع»، يكون الناتج هو «نومان». لذا، فإن الشرط المعاكس للواقع «لو أن س وع قد اتحدا، لنتج شخص آخر غير نومان» خاطئ. ثانيًا، إذا اتحدا س وع وأنتجا بويضة ملقحة واحدة فقط، فإن هذا الناتج هو نومان؛ وإن كان توأمًا، فلن يكون أي منهما نومان، إذْ يتضمن الوصف المرتبط بالاسم («الفرد الذي كان سينتج عن اتحاد س وع») التفرد، وبالتالي لا يتحقق في عالم لا يوجد فيه ناتج فريد. يمكننا أن نسمح، في وضع افتراضي حيث يُخلق التوأم، ولكن تنجو إحدى البويضتين الملقحتين فقط، بأن يكون هذا الناجي هو نومان، لأننا قد نفهم الوصف المرتبط على أنه ينطوي ضمنيًّا على كلمة «في النهاية»: «الفرد الذي كان سينتج في النهاية...». (ستكون بالتأكيد هناك حدود زمنية حول مدى استعدادنا لتمديد هذا الافتراض، لكنها ليست ذات صلة هنا). ليس ثَمَّ طائل من التصور الذي يحتاجه ميركس لدعم حجته ضد الوصفية في حالة «نومان»، وهو سيناريو يُخَصَّب فيه «س» «ع»، وينتج فردًا واحدًا (إما فورًا أو في النهاية)، ولكن ليس هذا الفرد نومان. هذا ببساطة غير منطقي؛ إذا كان هناك فرد واحد فقط ناتج عن س وع، فإن الوصف المرتبط باسم «نومان» ينطبق تلقائيًّا (يُحققه) على هذا الفرد، ولا يوجد شيء يمكن أن يفعله ميركس ليمنع ذلك. وهو يطلب لبن العصفور بوضع علامتي التنصيص المتشككة لـ «الشخص الآخر» في الفقرة المذكورة في نهاية الفقرة السابقة. ما يحتاجه ميركس لدعم حجته

هو أنه بعد التوأم، يكون أحد التوأمين (الذي يمكن اختياره من حيث المبدأ بواسطة اسم حقيقي) هو نومان، وليس الآخر كذلك. لكن تظهران علامتي التنصيص أنه على مستوى لا شعوري يدرك أن هذا غير قانوني: إذا كان هناك اثنان (ويستمران في الوجود)، فلن يكون أي منهما نومان، وبالتالي لا يمكن أن يكون أحدهما «الشخص الآخر.»

يقدم ميركس حجة ثالثة (المرجع نفسه، الصفحات ١٧٩–١٨٠) تتعلق بالجمل الوجودية السالبة الفردية التي قد تكون صادقة، مثل: «بول هيوسون غير موجود»، حيث نفترض أن هيوسون موجود فعليًّا، لكنه موجود وجودًا عارضًا. بناءً على هذه الافتراضات، فإن القضية أن هيوسون غير موجود موجودة وهي، مع كونها كاذبة، قد تكون صادقة. ولكن، يرى أنصار القضايا الفردية حسبما يعرض ميركس مذهبهم في الأمر، أنه إذا وجدت قضية فردية، فإن من الضروري أن تكون عناصرها أيضًا موجودة. لذا، يبدو أننا مضطرون لاستنتاج بأنه من الممكن أن يكون هيوسون موجودًا وأن تكون القضية أن هيوسون غير موجود صادقة؛ وهو استنتاج عبثي. ولكن تسقط هذه الحجة جراء مغالطة التغاير الرباعي في الحدود (أي وجود أربع مصطلحات في القياس المنطقي)، حيث في المقدمة التي يحصل ميركس فيها على قبول من أنصار القضايا الفردية، وهي أنه إذا وُجِدتْ قضية فردية، فإن عناصرها موجودة، قد لا تتشاركان المقدمة والنتيجة بالضرورة نفس النطاق؛ أو بعبارة أخرى، يجب على أنصار القضايا الفردية القبول بأن النطاق قد يختلف بين المقدمة والنتيجة بصفته شرطًا مقابل الموافقة على هذه العلاقة الشرطية. إذا وضعنا هذه النقطة في سياق العوالم الممكنة، فإن المقدمة التي يحتاجها ميركس لدعم حجته، والتي لا يوجد سبب وجيه لأن يقبلها أنصار القضايا الفردية، هي أنه من الضروري أنه إذا كانت قضية ما موجودة في عالم معين (ع)، فإن عناصرها أيضًا يجب أن تكون

موجودة في العالم نفسه (ع). على العكس، يجب على أنصار القضايا الفردية القول إنه إذا كانت قضية موجودة في عالم معين، فإن عناصرها يجب أن تكون موجودة في عالم ما؛ وربما تحديدًا في العالم الفعلي @ (أي أنه قد تكون هناك قيود إضافية ينبغي فرضها على العالم أو العوالم التي يجب أن تقطنها المكوِّنات) ولكن ليس بالضرورة في العالم نفسه الذي توجد فيه القضية.(٧٥) هنا نفترض أن هيوسون موجود في العالم الفعلي @؛ وعليه، فإن القضيتين أن هيوسون موجود وأن هيوسون غير موجود كلاهما موجودتان في العالم الفعلي @. ولكن يجب على أنصار القضايا الفردية تقبل أن هذه القضايا يمكن أن توجد في عوالم ممكنة أخرى، بما في ذلك تلك التي لا يوجد فيها هيوسون. وفي المقابل، يمكنهم الاستفادة من التمييز المعياري بين أن تكون القضية صادقة في عالم ما وبين أن تكون القضية صادقة عن عالم ما(٧٦)، والقول مثلا إن القضية أن هيوسون غير موجود صادقة عن عالم لا يوجد فيه هيوسون، لكنها ليست صادقة في ذلك العالم.

يطرح ميركس حجة رابعة ضد مؤيدي القضايا الفردية (المرجع نفسه، الصفحات ١٦٦–١٦٩) تتعلق بالأزواج من القضايا التي يُفترض أنها تحيل إلى بعضها بعضًا. (يمكن توسيع الحجة لتشمل حلقات إحالية تضم ثلاثيات أو رباعيات أو أكثر؛ ولكن يكفي هنا النظر في الحالة الأبسط فقط). يَسعى ميركس إلى إرباك أنصار القضايا الفردية بإلزامهم بالنتيجة التي يُفترض أنها غير مقبولة، وهي إمكانية وجود قضيتين فرديتين تحتوي كل منهما الأخرى. في الواقع، لا تنجح حجة ميركس ضد القضايا الفردية، ولسبب مشابه للذي قوَّض حججه السابقة حول «لينكولن» و«نومان»؛ مرة أخرى، يعتمد اعتمادا غير ذي صلة على قضايا عامة بدلاً من القضايا الفردية لدعم موقفه. على سبيل المثال، يحاول «تثبيت الإحالة» لاسم القضية ⌐ ق ⌝، باستخدام الوصف المحدد «أول قضية عَبَّرَ عنها جون يوم الثلاثاء». الفكرة

هنا هي أنه إذا تمكنا من جعل «أول قضية عَبَّرَ عنها جون يوم الثلاثاء» تحتوي على القضية التي تعبر عن ق، فإننا سنكون قد أنشأنا دوامة إحالية مثيرة للحيرة. ولكن، حسبما رأينا، يضمن «تثبيت الإحالة» لـ(ق) باستعمال وصف محدد أن القضية ليست فردية، بل عامة، مثل الوصف نفسه. لذلك، لا تنشأ تلك الدوامة.

قد يتساءل المرء مع ذلك عما إذا كان من الممكن بناء نسخة من حجة ميركس لا تفشل بنفس الطريقة. لكي تنجح هذه الإستراتيجية، يجب أن تتضمن تصورا تكون فيه كل واحدة من جملتين تحتوي على اسم علم حقيقي يحيل إلى القضية التي تعبر عنها الجملة الأخرى؛ قد يسمح ذلك بإلصاق النتيجة التي تبدو غير مقبولة بالسياق الفردي، وهي أن القضيتين في التصور الخاص بنا تحتوي كل منهما على الأخرى. تُعيد هذه المشكلة إحياء مسألة ناقشتها في بداية هذا القسم؛ هل يمكن أن تكون هناك إحالة فردية حقيقية إلى المفاهيم المجردة؟ ما نحتاج إلى حسمه هنا هو ما إذا كانت القضايا، التي هي كائنات مجردة (سواء احتوت على كائنات مادية أم لا)، يمكن أن تكون مكونات لقضايا أخرى. ولكي يحدث هذا، وفق ما أشرت إليه، سنحتاج إلى قبول نوع من أسماء العلم الحقيقية التي تشير إلى القضايا. في المناقشة السابقة، تسامحت مؤقتًا مع إمكانية أن تتحقق الإحالة الفردية إلى الكائنات المجردة في حالة الأسماء المتعارف عليها (Canonical Names)، واقترحت أن تعابير مثل ⌐ القضية أن ق ⌝ قد تُعدُّ، إذا كانت متعارفًا عليها، بمثابة أسماء علم حقيقية تشير إلى القضايا، وليست أوصافًا محددة تتحقق منها. لذلك، انظر إلى زوج القضايا ⌐ أن ق ⌝ و⌐ أن ص ⌝ التي تُعطى محتوياتها تخطيطيًّا على النحو التالي:

- (القضية) أن ق = (القضية) أن ⌐ ص ⌝ هي و؛
- (القضية) أن ص = (القضية) أن ⌐ ق ⌝ هي ز.

هل يبدو هذا معقولًا؟ إذا كان كذلك، فيبدو أن التصور الذي يستهدفه

ميركس، حيث تحتوي كل واحدة من القضيتين على الأخرى، يمكن أن ينشأ بالفعل في سياق الفردية.

لن تكون تلك النتيجة في حد ذاتها لافتةً للنظر خصوصًا؛ ولكن النية التي يضمرها ميركس هي أنه إذا سمح الفرديون بمثل هذا التصور، فلن يتمكنوا بعد ذلك من منع وقوع المفارقات. لقد اقترحتُ بالفعل أنه مع أننا لا نستطيع فعليًّا منع المفارقات الدلالية من الظهور في اللغات الطبيعية (في القسمين ٦، ١٧)، يجب علينا بصفتنا منظِّرين أن نَحُدَّ من نطاق هذا التنازل باتباع نهج «المستويين»؛ بحيث نقيِّدُ المفردات الدلالية بالمستوى الثانوي، مما يسمح بظهور المفارقات الدلالية هناك، مع الإبقاء في الوقت نفسه على المستوى الأساسي خاليًا من المفارقات. ومن ثم، تظهر المفارقة الواضحة الناتجة عن الزوج المذكور من القضايا الفردية المفترضة التي تحيل كل منهما إلى الأخرى، شريطة أن تكونا منظمتين تنظيمًا صحيحًا، وهي المفارقة التي تحدث إذا استُبدِل الحرف الدال على المسند «و» بـ«صادق»، و«ز» بـ«كاذب»، فقط على المستوى الثانوي. لذلك، إذا كان صحيحًا أن الحجة الرابعة لميركس يمكن إعادة بنائها بهذه الطريقة لتوليد قضايا تحيل كل منهما إلى الأخرى، فهذا لا يكدِّر لي صفوَ بال. هناك معنى واضح يشير إلى أن هذه الظاهرة ثانوية، وتعتمد على مستوى أساسي لا يمكن أن يحدث فيه مثل هذا الأمر. وعلاوة على ذلك، أمعن النظر: إذا كانت القضايا مجموعات، وهي إمكانية تركتها مفتوحة سابقًا (في القسم٢٤)، فإن التكوُّن سيكون هو الانتماء إلى مجموعة. يعترض ميركس على هذه النتيجة (المصدر نفسه، ص. ١٦٩) على أساس أنه إذا سمحنا للقضايا بأن تحتوي بعضها البعض أو أن تحتوي نفسها، فإننا ننتهك مسلمة الانتظام. وحتى إذا (برأيي) لم تكن القضايا متطابقة حرفيًّا مع المجموعات، بل تُستَعمل فقط وكيلًا عنها، سنظل مُلزمين بتخفيف أي نظير لمسلَّمة الانتظام

الذي قد يُعَدُّ أنه ينطبق على علاقة التكوُّن (constituency)، مما يسمح بتكوين ذاتي أو تكوين متبادل لحلقات مكونة من ن من القضايا حيث2≤ ن. ولكن، مرة أخرى، لن تظهر هذه الظواهر إلا على المستوى الثانوي، وفي هذا المستوى يمكن تمامًا الجمع بين الاتساق الجزئي ونظرية المجموعات التي لم تُبنَ على قواعد راسخة.(٧٧)

(٢٦) القضايا الفردية ٢: الإمكانية (modality) والأدب (Fiction)

ليس من الضروري لأغراض النقاش الحالي، أن نقرر ما إذا كانت القضايا الفردية موجودة ضرورةً دائمًا. يرى ميركس أنها كذلك، لكن ليس لحججه التي توصل بها إلى هذا الاستنتاج أساسٌ متينٌ، ولا حاجة لمناقشتها هنا.(٧٨) يمكننا بدلًا من ذلك اعتماد وجهة نظر بديلة، ولكنها لا تزال تميل جزئيًّا إلى الضرورية، وهي أن مجموعة فرعية منها، تلك التي تحتوي على كائنات فعلية، موجودة بالضرورة.(٧٩) ويمكننا عوض ذلك أيضًا (وهو الرأي الشائع غالبًا) أن نقول إن القضايا الفردية ممكنة إذا كان بعض (أي واحد أو أكثر) مكوناتها كائنات ممكنة الوجود.(٨٠) علاوة على ذلك، مع أنني في القسم السابق وافقت مؤقتًا على افتراض ميركس بأن «هيوسون» كائن ممكن الوجود، إلا أنه ليس من الضروري أن نعرب عن موقفنا إزاء هذه النقطة أيضًا. سيرفض الشخص الذي يدافع عن ضرورة شاملة - أي شخص يرى أن جميع الكائنات موجودة بالضرورة - الحجة الثالثة لميركس بإنكار أن القضية <u>أن هيوسون غير موجود</u> يمكن أن تكون صادقة. على سبيل المثال، سيقول تيموثي ويليامسون إن ما هو ممكن ليس وجود «هيوسون» بحد ذاته ولكن وجوده بصفته كائنًا ماديًا. ليس من الأهمية بمكان أن نحسم موقفنا إزاء هذه النقطة هنا (ستتقوض حجة ميركس على أي حال)، ولكن يجدر أن نذكر عَرَضًا أن دفاع ويليامسون الأكثر شهرة عن الضرورية يشوبه خطأ مشابه للحجة الثالثة لميركس. إذا بقينا

مع «هيوسون»، الذي يُفترض أنه ممكن الوجود في العالم الفعلي، يمكن تقديم حجة ويليامسون على النحو التالي:(٨١)

١) بالضرورة، إذا لم يكن «هيوسون» موجودًا، تكون القضية أن هيوسون غير موجود صادقة.

٢) بالضرورة، إذا كانت القضية أن هيوسون غير موجود صادقة، فإن القضية أن هيوسون غير موجود موجودة.

٣) بالضرورة، إذا كانت القضية أن هيوسون غير موجود موجودة، فإن «هيوسون» موجود.

إذن:

٤) بالضرورة، إذا لم يكن «هيوسون» موجودًا، فإنه موجود.

وبالتالي:

٥) بالضرورة، «هيوسون» موجود.

تُعد هذه الحجة صحيحة، ولكن في البند (٣) لبس في تحديد المجالات، على غرار الحجة الثالثة التي قدمها ميركس ضد أنصار القضايا الفردية. تتطلب صحة البند (٣) أن يكون «هيوسون» (وفقًا لمصطلحاتي) اسم علم حقيقيًّا، وهو ما يقبله ويليامسون صراحة. يلتزم ويليامسون (وبحق) بمبدأ «إذا لم يوجد الكيان، فلا وجود للقضية» في الحالات التي تحتوي فيها الجملة ذات الصلة على (ما أسميه) اسم علم حقيقيًّا. يناقش ويليامسون بعد ذلك التصورات التي جمعتها في القسم ١٥ لتقديم وجهة نظري المزدوجة حول إحالة الجملة؛ إما أن تكون القضية التي تعبر عنها جملة من الشكل ⌐ و أ ⌝، حيث «أ» اسم علمي حقيقي، قضية رسلية على مستوى الإحالة، وفي هذه الحالة تحتوي على الكيان «أ»، أو تكون فكرة فريجية على مستوى المضمون، وفي هذه الحالة تحتوي على مضمون يقدم هذا الكيان مباشرة؛ بحيث يعتمد وجود هذا المضمون على وجود الكيان (٢٠٠٢،

الصفحات ٢٤٠–٢٤٢). يعتمد وجود القضية بغض النظر عن المسار الذي نسلكه، على وجود الكيان. ينطبق هذا المبدأ أيضًا، حسب ويليامسون، على الجمل مثل «أ غير موجود»، حيث يكون الاسم «أ» اسم علم حقيقيًّا. ولهذا يعتقد أن البند (٣) صحيح. لكن المشكلة في البند (٣) هي -حسبما قلت- أن فيه لبس في تحديد المجالات. يمكن للمؤيدين لتصور الإمكان تجنب الحجة بالرد، وهو ما قلناه سابقًا، أن «هيوسون» والقضية أن هيوسون غير موجود لا يوجدان في العالم ذاته؛ نظرًا لأن «هيوسون» موجود في العالم الفعلي (@)، فإن القضية أن هيوسون غير موجود موجودة (وكاذبة) في @ ، لكنها قد توجد أيضًا (وتكون صادقة) في عالم لا يوجد «هيوسون» فيه. افترض أن «ع» هو مثل هذا العالم. إذا قصرنا السابق واللاحق للبند (٣)، عند إزالة المؤثر المبدئي المتعلق بالضرورة، على العالم «ع»، سيكون البند، وبالتالي نسخته المعدلة شكليًّا خاطئان. يمكن للمؤيدين للقضايا الفردية تجنب الحجة بالسماح ببعض التباين بين العوالم التي يوجد فيها الكيان والعوالم التي توجد فيها القضايا التي تحتوي على هذا الكيان. على سبيل المثال، يعقل أن توجد القضايا التي تحتوي على كيانات فعلية (كيانات حالية) في عوالم لا توجد فيها هذه الكيانات.[٨٢] ويبقى السؤال مفتوحًا ما إذا أردنا القول أيضًا (وفق ما اقترحه روبرت ستالناكر: ٢٠١٢، الصفحة ٢٨) إنه إذا كان الكيان موجودًا في «ع» ولكنه غير موجود في «@»، فإن هناك قضية فردية تحتوي على هذا الكيان وتصرح بعدم وجوده (وهذه القضية موجودة (وغير صادقة) في «ع») قد توجد أيضًا في «@» (حيث ستكون صادقة). (إذا وجدت مثل هذه القضية في «@»، فمن الواضح أنه لا يمكننا تحديدها).

إلحاقًا بهذه النقطة الأخيرة، من المفيد أن نرى ما يحدث إذا حاولنا تطبيق حجة ويليامسون على كائن موجود في العالم ع ولكنه غير موجود

في العالم @. في هذه الحالة، يصبح (١)، بافتراض أن «هيوسون» يدعي تسمية مثل هذا الكائن، غير قابل للتطبيق مباشرة. إذ سيكون «هيوسون» في هذا التصور، فارغًا، وبما أنه يُفترض أن يكون اسم علم حقيقيًّا ولا تتوفر له إستراتيجية تراجع وصفية، فلن يُعبِّر كلٌّ من المقدم والتالي في الشرط الضمني عن قضية. إذا كان «هيوسون» اسم علم حقيقيًّا، فإن الجملة «هيوسون غير موجود» لا تعبر عن قضية إلا إذا كان هيوسون موجودًا (أي إذا كانت الجملة كاذبة). لذلك، للحصول على معنى (١)، علينا افتراض وجوده. وبذلك نُحَوِّلُ فعليًّا إلى:

- بالضرورة، إذا كان هيوسون موجودًا، فإنه إذا كان هيوسون غير موجود، تكون أن هيوسون غير موجود صادقة.

لكن في هذه الحالة، تفقد الحجة بوضوح أهميتها. ثمة طريقة بديلة لجعل (١) ذات معنى هي تفسيرها بصفتها شرطية احتمالية فعلية:

- بالضرورة، لو لم يكن هيوسون موجودًا، لكانت القضية أن هيوسون غير موجود\ لم يوجد صادقة.

يحمل هذا الآن معنى (بافتراض أن هيوسون موجود)، وهو صادق، ولكنه لا يخدم أغراض ويليامسون، لأنه لا يتصل بالاستنتاج المدهش في السطر ٤.

تناولت حجة ميركس الثالثة الجمل الوجودية السلبية التي قد تكون صادقة، ويمكننا الآن النظر في حالة الجمل الوجودية السلبية التي هي بالفعل صادقة، والتي تُعَدُّ غالبًا العقبة الأكبر لأي نظرية تسعى إلى استيعاب القضايا الفردية. ولقد مهدت لإستراتيجيتي منذ البداية. لا توجد مشكلة مع الأسماء الوصفية: على سبيل المثال، إذا عُدَّ «فولكان» اسمًا لكوكب يُفترض أنه داخل مدار عطارد، فإن الجملة «فولكان غير موجود» تعبر عن قضية صادقة، لكنها ليست فردية، وتأخذ الشكل العام: ¬ لا يوجد فرد س

له الخاصية و ⌝[٨٣]. ينطبق هذا الترميز أيضًا على العبارات التي تصف عدم وجود كيانات متعددة، مثل «التنانين غير موجودة». ولكن في بعض الأحيان قد نحتاج إلى الاستعانة بموارد التكميم من الدرجة العليا أو التجريد على الخصائص. يكتب ساينسبيري: «يمكننا أن نستنتج من حقيقة أن التنانين غير موجودة أنه توجد أشياء غير موجودة، لكن ليس أن هناك تنانين غير موجودة» (٢٠١٨، ص. ٥٩). ومع ذلك، يمكن فهم أي من الجملتين على أنها صادقة أو متناقضة، بناءً على كيفية إزالة اللبس الذي فيها. يمكن أخذها على أنها تعني وجود خاصية (صفة التنانين) غير محققة، أي: توجد خاصية و بحيث لا يوجد فرد س تنطبق عليه هذه الخاصية؛ وهو ما يُعد صادقًا، أو يمكن أخذها على أنها تعني وجود كيانات غير موجودة من نوع معين (تنانين)، وهو تناقض. كيفية صياغة هذا التناقض بطريقة رسمية تُعَدُّ مسألة جدلية، ولكن لأغراضنا الحالية يمكن عدها كالتالي: يوجد ص بحيث لا يوجد س يكون مساويًا لـ ص، وهو ما يتعارض مع مبرهنة في منطق الرتبة الأولى المعياري، التي تنص على أن «لكل ص، يوجد س بحيث س=ص»؛ (∀ص ∃س (س = ص)). يبدو أن مفهوم ساينسبري عن الوجود بسيط جدًّا. حيث يكتب: «من الواضح أن عبارة «التنانين غير موجودة» لا تتضمن التزامًا أنطولوجيا بأي شيء» (المصدر نفسه، ص. ٦١). ولكنها تفعل ذلك. بافتراض أن هذه الجملة ذات معنى (وهي كذلك)، فإنها تلتزم بمفاهيم (وجود) التنين؛ أي النفي والوجود.

ما الذي يمكن قوله بشأن الأسماء العلم الحقيقية ظاهريًّا، ولكنها في الحقيقة أسماء فارغة؟ إذا كان «مامبو جامبو» اسمًا من هذا النوع، فإن الجملة:

٦) مامبو جامبو غير موجود

لا تعبر عن قضية، وهي بلا معنى؛ أي ستكون جملة تتخذ الشكل ⌜ مامبو جامبو هو و ⌝ بلا معنى. لا يمكننا التعبير بمعنى صحيح عما

تحاول الجملة (٦) قوله، ولكنها تفشل، إلا إذا تعاملنا مع «مامبو جامبو» على أنه اسم وصفي، لأن معنى هذه الأسماء لا يعتمد على وجود كائنات تحققها.

على سبيل المثال، إذا بَدَا وكأن «مامبو جامبو» اسمٌ لإله يُعتقد أنه إله الرعد، فإن الجملة (٦) ستعني «الإله الذي يُحدِث الرعد غير موجود»، وستكون بالتالي ذات معنى، بل صادقة، إذا لم يكن هناك مثل هذا الإله. في العادة، إذا أمكننا ذلك، سنعالج جملًا مثل (٦) بهذه الطريقة، بحيث تصبح هذه الحالة مشابهة لمحاكاة حالة «فولكان». فقط إذا أصررنا على أن الاسم «مامبو جامبو» هو اسم علم، فإنه ينبغي عَدُّ الجملة (٦) بلا معنى؛ لكن في الواقع، حسبما أشرت، سنستخدم حقيقة أن الجملة (٦)، في سياق مناسب، ليست بلا معنى لنُظهر أن «مامبو جامبو» ليس اسمًا حقيقيًّا، ولكنه اسم وصفي، وبالتالي، ليس فرديًّا مثل «فولكان»؛ (أي لا يقدم قضية فردية). على حد علمي، يمكن تصنيف جميع الحالات غير الخيالية التي طُرِحت على أنها تثير مشكلة للمنظور الفردي ضمن أحد هذين التصنيفين. غالبًا ما يُستشهد بالأسماء الخيالية على أنها حالات مباشرة لأسماء فارغة، ولكن هذا خطأ، لأنها تثير موجبات خاصة.(٨٤) لن نخوض في تفاصيلها الآن، ولكن يمكن تلخيص ما أعتقد أننا يجب أن نقوله بشأنها كما يلي.

نحتاج أولًا إلى التمييز بين نوعين من الخطاب المرتبط بالأدب: (١) الخطاب في *داخل* العمل الأدبي، و(٢) الخطاب *عن* العمل الأدبي، والذي ينقسم بدوره إلى عدة فئات فرعية.(٨٥) موازيًا لهذا التمييز الأساسي، نجد تمييزًا بين طريقتين تمتلك بهما الشخصيات الأدبية خصائصها:(٨٦) (١) الخصائص التي رمَّزَها المؤلف (صراحةً أو ضمنًا) في الشخصية، مثل صفة قسوة هاملت في تعامله مع أوفيليا؛ و(٢) الخصائص التي تتجسد في الشخصية ضمن العالم الخارجي غير الأدبي، مثل صفة

كون هاملت أحد أكثر الإبداعات الأدبية تأثيرًا في العالم. لنلقِ الآن نظرة على الجملة:

٧) هاملت غير موجود.

إذا افترضنا أن شكسبير جعل أوفيليا تنطق بهذه الجملة، فإن ذلك سيكون حالة من الخطاب من النوع (١)، وستعبر الجملة (٧) كما نطقت بها عن قضية فردية كاذبة؛ ففي العمل الأدبي، تُعد أوفيليا منتجة لاسم «هاملت»، وفي الأدب، يُعد الاسم لها اسم علم حقيقيًّا. في سياق الخطاب من النوع (١)، فإن أي جملة من الشكل «أ غير موجود»، حيث «أ» اسم علم حقيقي ظاهريًّا، تكون إما كاذبة أو بلا معنى، وهو الحال في الحياة الواقعية، بناءً على ما إذا كان لـ«أ» محال إليه أم لا. يمكننا قول الشيء نفسه -أنْ ستكون الجملة (٧) كاذبة- إذا جعلنا أوفيليا تنطق بها في رواية لقصة هاملت (على سبيل المثال، كتبها تشارلز لامب). لنفترض الآن أن الجملة (٧) تُفسر بصفتها خطوة داخل الخطاب من النوع (٢). هنا يمكن أن تعني أيًّا من المعاني التالية:

٨) شخصية هاملت غير موجودة؛

٩) شخصية هاملت ليست حقيقية (واقعية)؛

١٠) لا يوجد شخص له صفات هاملت.

(ربما تكون هناك معانٍ أخرى، ولكنني سأكتفي بهذه الأمثلة الثلاثة). الجملة (٨) هي بيان عن كائن أدبي مجرد، يتألف من جميع الصفات - أو مجموعة مختارة منها؛ حيث يمكننا التمييز بين صفات هاملت الأساسية والعارِضَة - التي رمزَّها شكسبير في شخصيته، وهي جملة كاذبة. الكائنات الأدبية هي مصنوعات ثقافية مجردة، وتوجد بصفتها كائنات حقيقية في العالم الواقعي.[٨٧] تحيل الجملة (٩) إلى هذا الكائن المجرد نفسه، وتقول إن هذا الكائن غير واقعي.[٨٨] يرفض شاول كريبك هذا التفسير للجملة

(٧)، بحجة أنه لا يمكن تعميمه على استعمالات الأسماء غير الأدبية في الجمل الفردية السلبية الوجودية (٢٠١٣، الصفحات ١٤٩–١٥١). صحيح أن هذا التفسير لا يمكن تعميمه، لكنه ليس عيبًا في التحليل؛ فالأدب، حسبما قلنا، هو حالة خاصة. بالفعل، عندما تُفهم الجملة (٩) بصفتها جزء من الخطاب من النوع (٢)، تعبر عن حقيقة ضرورية، لأن - وهذه في الواقع نقطة جيدة تُحسَب لكريبك - من الأساسي لهاملت، تلك الشخصية بالذات، أنه (لاحظ استخدام الضمير المحايد) كائن أدبي[٨٩]، ينتمي على الأقل إلى العمل الأدبي الذي ألفه شكسبير، وربما إلى أعمال أدبية أخرى أيضًا. لا يمكن لأي شخص حقيقي أن يكون هاملت - هاملتُ شكسبير - بغض النظر عن مدى التشابه في الصفات الظاهرية، لأنه ستكون ثمة خاصية أساسية مكونة مفقودة دائمًا، وهي خاصية الأصالة.[٩٠] قارن العبارة (٩) مع الجملة: «نابليون في رواية الحرب والسلام حقيقي (واقعي)»، وهي جملة صادقة.[٩١] أخيرا، تبين الجملة (١٠) إلى أنه لا يوجد كائن غير أدبي له خصائص هاملت، بشرط أننا لا ندرج الطبيعة الأدبية ضمن قائمة الخصائص؛ أي أننا نأخذ في الحُسبان فقط تلك الخصائص (المرمزة) التي يمكن أن يمتلكها شخص حقيقي، ونؤكد أن لا أحد يمتلكها (أو مجموعة فرعية من الخصائص البارزة). تُعَدُّ الجملة (١٠) وفقًا لهذا الفهم ممكنة؛ يُفترض أنها صادقة، لكنها قد تكون كاذبة في ظروف أخرى. ووفقًا لهذا التفسير للجملة (١٠)، فإن «هاملت» اسم وصفي، ونعود مرة أخرى إلى جملة تتخذ الشكل: ¬ لا يوجد فرد س له الخاصية و ⌐، ما نقوله حقًّا هو أنه لا يوجد شيء يجسد الصفات (أو مجموعة مميزة منها) التي توجد في شخصية هاملت.[٩٢]

جادل إيفانز أن من الممكن التنقل بين الخطابات، وأحيانًا داخل جملة واحدة؛ فهو يتخيل مُشَاهِدًا بسيطًا يقفز على خشبة المسرح صارخًا:

«انظروا، ليسا سوزان واللص سوى شخصيتين في مسرحية» (١٩٨٢، ص. ٣٦٩). هنا، يبدو أن المتحدث يبدأ حديثه داخل نطاق الأدب (أي في الوضع (١))، حيث يُستعمل اسم «سوزان» بصفته اسمَ علم حقيقيًّا ضمن نطاق القصة. ومع ذلك، في نهاية الجملة، يبدو أن الاسم يُستخدم بصفته اسمًا وصفيًّا، يُتَحَدَّثُ عنه من خارج الأدب وبشأن القصة؛ يبدو أننا نشهد انتقالًا من «اللعبة إلى الواقع». اعتقد إيفانز أن هذا الانتقال يمكن أن يُقدَّم بالمُشغِّل[*] «حقًّا»، مثلا في « لا يوجد هاملت حقًّا». ولكن هذه الفكرة حمَّالة عراقيل. إذا كان اسم «هاملت» يحيل فقط ضمن نطاق الأدب، وبالتالي لا يحيل (نهائيًّا)، فلن تضمن مجرد إضافة المُشغل «حقًّا» إلى جملة من الشكل ⌐ هاملت هو و ⌝ شروطًا لصدق النتيجة. في الواقع، يشير إيفانز نفسه إلى هذه النقطة فيما يتعلق بالمُشغل «في حالة الأدب يكون...»، وينطبق الأمر على مُشغله «حقًّا» بنفس القدر.[٩٣] وبطريقة مماثلة، لا يمكنك تَحَصُّل معنى، ناهيك عن حقيقة، من عبارة لا معنى لها بمجرد محاولة إخبارنا أنها كذلك دون تفسيرها وفق الارتقاء الدلالي (semantic ascent). لن يكون مفهوما أن نقول ليست «ز!#√*ö٥» صادقة، أو حتى كاذبة، بل هي مجرَّد رموز غير مفهومة.[٩٤]

إن الحل لهذه الإشكالية هو تصور الجمل التي يُضاف إليها المشغِّل المرتبط بالأدب بأنها «رمزية رامسية». بمعنى أن نفهمها وكأن لها أشكالًا ضمنية مثل:

«وردَ في الأدب أن هناك صبي يُدعى «توم جونز»، وهو ... ثم هو ...»، حيث يكون الضمير «هو» متغيرًا مقيَّدًا (bound variable).[٩٥] تُصبح الجملة الناتجة بالتالي تحليلًا لخطاب من النمط (١). إذا تابعنا بهذه الطريقة، فلا حاجة إلى إضافة عامل «حقًّا» حسبما اقترحه إيفانز. ويجب ألا نتبع

(*) مُشغل (operator): أداة لغوية تُضاف إلى العبارة لتعديل معناها أو تحديد نطاق فهمها. (المترجمة)

إيفانز (وديفيد ويجينز)[٩٦] في افتراض أن استعمال عامل «حقًا» أو فكرة الانتقال من اللعبة إلى الواقع ضرورية أو مرغوب فيها في الحالات غير الأدبية. تفكك مثلًا الجملة: «ذلك الرجل الأخضر الصغير غير موجود»، والتي تُقال لشخص (كما في قصة إيفانز)[٩٧] يعتقد أنه يرى رجلًا أخضر صغيرًا، ولكنه يهلوس في الواقع، وصفيًا بطريقة مباشرة للغاية إلى: «الرجل الأخضر الصغير الذي تعتقد أنك تراه غير موجود»، حيث ينتقل الطابع الإشاري لكلمة «ذلك» في الجملة الأولى إلى كلمة «أنت» في الجملة الثانية. بدلاً من «أنت»، يمكن أن يكون لدينا شيء مثل «حديثك» في الجملة الثانية: «الرجل الأخضر الصغير في حديثك غير موجود». تتخذ هذه الجمل التحليلية الشكل العام: ¬ لا يوجد فرد س له الخاصية و ⌐ ، أو أكثر تفصيلًا: ¬ لا يوجد س = الوحيد ص الذي يحقق الخاصية و ⌐ ، حيث «الوحيد» هو عامل الوصف. لا يتعلق الأمر هنا بإنكار وجود كائن يُفترض في نفس الوقت الإحالة إليه، بل بإنكار وجود كائن يحقق أو يشهد على أوصاف وصفية أو تعبيرات وجودية مركبة؛ وتبقى هذه التعبيرات في غياب الكائنات المحققة أو الشاهدة ذات معنى (إحالية)، حسبما رأينا. ليس ثمَّ داعٍ لإدخال أدوات الأدب في هذا السياق، بل لا ينبغي فعل ذلك لأن الأدب هو مؤسسة ثقافية خاصة لها تقاليدها المميزة. يساوي ويجينز بين الافتراض العلمي وصناعة الأدب، لكنهما نشاطين متغايرين تمامًا. في الواقع، يكرر هو هنا خطأ فريجه، الذي اعتقد أنه عندما يحاول المرء الإحالة إلى شيء في العالم الواقعي ويفشل، فإنه يجد نفسه فجأة قد انزلق إلى مزلق الأدب.[٩٨] يصح أن تكون النصوص التي تحيط بكائن غير موجود، ولكن تفترضه العلوم التجريبية غنية بما يكفي لتبرير إيجاد تشابه مع الأدب.[٩٩] يمكننا مثلًا إنشاء نظير لخطاب من النمط (٢)، وخاصة نظائر للحالات (٨)-(١٠) فيما يتعلق بـ «فولكان»، الذي يُنظر إليه على

أنه كوكب أسطوري (الحالتان (٨) و(٩)) أو جامعًا للصفات التي لا تتحقق معًا (الحالة (١٠)). لكن لا يوجد نظير لخطاب من النمط (١) في حالة «فولكان»، لأن وجوده قُدم بِعَدِّه حقيقة وليس خيالًا. ونتيجة لذلك، وعلى عكس الجملة (٧) حسبما افترضنا أن أوفيليا نطقتها، والتي ستكون كاذبة، سيكون العالِم الذي يصرح بـ«فولكان غير موجود» ببساطة محقًّا، وسيكون الرد عليه بـ«لكنه موجود في القصة!» غير مناسب. وهذا يُحدِثُ فرقًا محوريًّا بين العلم والخيال: لا يهتم العلم بـ(مجرد) القصص.

وأخيرًا، يمكننا معالجة مشكلة تقنية تظهر في سياق الادعاءات غير الأدبية المتعلقة بعدم الوجود.[١٠٠] لقد رأينا أن ادعاءات عدم الوجود بالشكل:

(١١) لا يوجد أ

يمكن أن تكون كاذبة، ولكن ليست صادقة إذا كان أ اسم علم حقيقي؛ ستكون (١١) كاذبة إذا كانت أ تحيل إلى شيء موجود؛ ويمكن أن تكون صادقة فقط إذا حُلِّلَتْ أ على أنها وصف ضمني، وبالتالي ليست اسم علم حقيقي. لنفترض الآن أن أ هو اسم علم حقيقي غير أدبي لكيان موجود حاليًّا، ولكنه كائن محتمل الوجود، ما الذي يجب قوله عن مثل هذه الصيغ من (١١) مثل:

(١٢) ~∃س (س = أ)؛ لا يوجد س بحيث إن س = أ،

بافتراض قاعدة الاستنتاج القياسية∃ -الإدخال، فإن (١٢) يؤدي إلى:

(١٣) ∃ص ∃~س (س=ص)؛ يوجد ص بحيث لا يوجد س يكون مساويًا لـص.

تبدو النتيجة مربكة، لأن العبارة (١١) تبدو وكأنها كاذبة فقط احتماليًّا (أي ليست ضرورية الكذب)، ولكن تكون (١٣) في منطق الرتبة الأولى المعياري بالضرورة كاذبة، وهو ما ذكرناه سابقًا؛ مما يؤدي إلى انتهاك صريح لخاصية انتقال الضرورة. عند التعبير عن المسألة باستخدام المصطلحات التي توقعتها مسبقًا، أرى أنه يجب أن نقول ما يلي: بالنظر

إلى أن «أ» هو اسم علم حقيقي يحيل إلى كائن ممكن الوجود أ ، فإن (١٢) كاذبة. والآن، تُعَدُّ الجملة

(١٤) ◊~∃س(س=أ)؛ من الممكن ألا يوجد س بحيث إن س = أ

أيضًا كاذبة إذا كان عامل الإمكانية مقيدًا بعوالم أ-المحددة؛ وإذا لم يكن مقيدًا، فيمكن عدُّ (١٤) صادقة؛ وبالتالي تصبح تمثيلاً رسميًّا للجملة الحقيقية «ربما لم يكن أ موجودًا»، ولكن بما أننا نتعامل مع مجالين مختلفين للخطاب: العالم الفعلي (@) الذي تنتمي إليه أ، ويجب أن يكون @ أحد المجالات إذا كان الاسم له معنى، وعالم آخر (أو عوالم أخرى)، حيث لا يوجد أ، ويجب أن يكون مجال عامل الكمية الوجودية مقيدًا به لكي تصبح (١٤) صادقة. ولكن وفقًا لذلك

(١٥) ◊∃ص~∃س(س=ص)؛ من الممكن أن يوجد ص بحيث لا يوجد س يكون مساويًا له

أيضًا صادقة، لأننا في الواقع نقيد مجالات الخطاب المرتبطة بالظهورين لعامل الكمية الوجودية في (١٥) بعوالم مختلفة. وفقًا لتعبير ويغنز، تشير (١٤) إلى أن خاصية التماثل مع أ قد تكون غير مُحققة. ويزاح التناقض جانبًا لأن ما نقوله هنا، في الواقع، هو أن خاصية التماثل مع كائن معين في العالم @غير مُحققة في عالم آخر(ع).

يمكن أن نخلص إلى نقطتين في ختام هذا الفصل. أولاً، تبرز المعالجة التي قدمتها للعبارات السلبية الوجودية المفردة الطابع الخارجي لموقفي. يكتب كينت باش: «لا يمكن بالتأكيد أن يعتمد تحديد أي قضية تعبر عنها الجملة، أو ما إذا كانت تعبر عن أي شيء أساسًا، على ما إذا كانت صادقة أم لا» (٢٠٠٤، ص. ٢١٤). لكن، حسبما رأينا، تعبر الجملة «لا يوجد أ» عن قضية مفردة فقط إذا كانت كاذبة. يمكن أن تكون الجملة التي يُستَعمل فيها اسم فارغ (وليس مجرد ذكره) صادقة،[١٠١] لكن فقط إذا كان الاسم

وصفيًّا، وفي هذه الحالة، فإن القضية التي تعبر عنها ليست (في هذا السياق) مفردة. وعلى العكس، إذا فشل الاسم تمامًا، فإن الجملة لا تعبر عن قضية نهائيًّا. ثانيًا، ليس ثمَّ داعٍ في هذا النهج، لتبني مذهب مينونغ القائل إن بعض الأشياء لا توجد؛[١٠٢] يمكننا الإبقاء على الرؤية البديهية التي تقول إن كل شيء موجود، وأن «شيئًا» لا يوجد ليس شيئًا أساسًا. وبالمثل، لا توجد حاجة للاعتراف باستخدام خاص لعامل الكمية الوجودية لا يلتزم التزامًا كاملًا بالوجود[١٠٣]، أو للتخلي عن المنطق الكلاسيكي مقابل المنطق الحر.[١٠٤] بالطبع، تفترض عملية استعمال اللغة لغرض التواصل وجود معنى للرموز التي تُستَعمل، وينطبق الشيء نفسه عندما نعتد بالمنطق، وفقا لما ذكرته سابقًا (في القسم ٢١). لكن الآن وحسبما أفسِّر فالمعنى هو في الأصل الإحالة. لذا، ببساطة، تكون الإحالة موجودة في أي سياق يكون فيه المعنى مضمونًا أو مفترضًا. وبالمقابل، إذا زُعِم أن رمز «أ» اسمَ علم حقيقيًّا، ولكنه فشل في الإحالة، فإنه بلا معنى. وبالطبع، ليس من المنطقي استعمال علامات أو أصوات بلا معنى بصفتها أساسًا يُعتَدُّ بها للتعميم الوجودي (existential generalization) أو هدفًا للاستنطاق الكلي (universal instantiation).[١٠٥] يهتم المنطق بالشكل، ولكن بذلك الذي يعبر عن المعنى، وليس الذي يمثل اللامعنى.

المصادر

(١) انظر: كينغ (King) ١٩٩٥، ص. ٥١٦؛ ييسبرسن (Jespersen) ٢٠١٢أ، ص. ٦٢٢؛ باغين (Pagin) ٢٠١٩، ص. ١٥٠١–١٥٠٢.

(٢) انظر: كينغ (King) ١٩٩٥، ص. ٥١٦.

(٣) انظر مثلًا: هورويتش (Horwich) ١٩٩٨ب، ص. ١٢٠.

(٤) حول الرأي القائل بأن القضايا تمثيلية ولها شروط صدق، انظر: كينغ (King) ١٩٩٥، ص. ٥١٧، ٥٢٣؛ ٢٠٠٧، ص. ٨، ٦١؛ ٢٠٠٩، ص. ٢٥٩؛ ٢٠١٤، ص. ٤٧؛ ميريكس (Merricks) ٢٠١٥، ص. ١٢٥؛ إكلوند (Eklund) ٢٠١٩، ص. ١٢٣٧–١٢٣٨.

(٥) قارن: بار-أون وآخرون (Bar-On et al.) ٢٠٠٥، ص. ٣٣٤؛ ستالنكر (Stalnaker) ٢٠١٢، ص. ١١، ١٢٨؛ غارسيا-كاربينتيرو وييسبرسن (García-Carpintero and Jespersen) ٢٠١٩، ص. ١٢١٦–١٢١٧.

(٦) في موضع آخر، أميز بين حاملات المعنى والتمثيلات (غاسكن [Gaskin] ٢٠١٨، ص. ٢٩٠)؛ لكن يمكننا تجاهل هذا التمييز في هذا السياق.

(٧) انظر مثلاً: كينغ (King) ١٩٩٥، ص. ٥٢٥؛ ٢٠٠٩، ص. ٢٦٤–٢٦٥ وهوامشها؛ ٢٠١٤، ص. ٤٧–٥٥؛ ٢٠١٩، ص. ١٣٥٦–١٣٦٠. يُلاحظ أن آراء كينغ قد تغيرت إلى حد ما بمرور السنوات، غير أن ذلك لا يؤثر -في ظني- في ما أطرحه هنا.

(٨) انظر: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٣٤٨–٣٥٠؛ وقارن: بيكل (Pickel) ٢٠١٧، ص. ٤٨٢–٤٨٤ (مع أني أرى أن بيكل يخطئ في تصوير الإشكال الذي يثيره التسلسل الارتدادي ضد كينغ).

(٩) انظر: جونستون (Johnston) ٢٠١١، ص. ٧٠–٧٣؛ ب. سوليفان وجونستون (P. Sullivan and Johnston) ٢٠١٨، ص. ١٦٥–١٦٨.

(١٠) انظر مثلًا: بيكل (Pickel) ٢٠١٩ب، ص. ١٤٢٦–١٤٢٧.

(١١) انظر: باغين (Pagin) ٢٠١٩، ص. ١٥٠١–١٥٠٣.

(١٢) انظر، مثلًا: سالمون (Salmon) ٢٠٠٧، ص. ٦٠؛ ستالنكر (Stalnaker) ٢٠١٠، ص. ٢٤؛ أرمسترونغ وستانلي (Armstrong and Stanley) ٢٠١١، ص. ٢٠٦؛ غليك (Glick) ٢٠١٨، في مواضع متفرقة.

(١٣) انظر، مثلًا: كولينز (Collins) ٢٠١٤، ص. ١٤٦؛ جاغو (Jago) ٢٠١٨، ص. ٢٤٩–٢٥٠.

(١٤) انظر، مثلًا: لويس (Lewis) ١٩٨٦، ص. ٥٣–٥٥، ١٠٤–١٠٦؛ هورفورد (Hurford) ٢٠٠٧، ص. ٨٨؛ هيرش (Hirsch) ٢٠٠٩، ص. ٢٣٤.

(١٥) قارن: شانتس (Schantz) ٢٠١٢، ص. ٢٨٢؛ ياكونا (Iacona) ٢٠١٨، ص. ٥٣–٥٥؛ جاغو (Jago) ٢٠١٨، ص. ٢٤٢–٢٤٥.

(١٦) بار-أون وآخرون (Bar-On et al.) ٢٠٠٥، ص. ٣٢٥.

(١٧) رومفيت (Rumfitt) ٢٠١٤، ص. ٣٤.

(١٨) أيضا: يسبرسن (Jespersen) ٢٠١٠، ص. ٩٧.

(١٩) انظر، بحق: هورويتش (Horwich) ١٩٩٨ب، ص. ١٦٣؛ وعلى خلافه: رومفيت (Rumfitt) ٢٠٠٣ب، ص. ٤٦٢–٤٦٣.

(٢٠) كينغ (King) ٢٠١٣أ، ص. ٧٦٤؛ وقارن: ١٩٩٥، ص. ٥٢٨؛ ٢٠٠٧، ص. ٢٨–٢٩؛ لويس (Lewis) ١٩٨٣، ص. ١٧٦.

(٢١) باغين (Pagin) ٢٠١٩، ص. ١٥٢٢. وتكمن في الخلفية حجة لوليامسون (Williamson) حول العلاقات

العكسية سأناقشها بالتفصيل في الفصل الثامن.

(٢٢) كينغ (King) ١٩٩٦، ص. ٥٠٣؛ ٢٠٠٧، ص. ٩٥؛ ٢٠١٣أ، ص. ٧٧٤؛ يسبرسن (Jespersen) ٢٠١٠، ص. ١٠١.

(٢٣) قارن: كولينز (Collins) ٢٠١٤، ص. ١٥٩.

(٢٤) جاسكن (Gaskin) ١٩٩٧، ص. ١٤٨–١٤٩.

(٢٥) انظر: أندجيلكوفيتش ووليامسون (Andjelkovic and Williamson) ٢٠٠٠، ص. ٢٢٧، ٢٣٦؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٨٣؛ يسبرسن (Jespersen) ٢٠١٠؛ ٢٠١٢أ، ص. ٦٢١؛ ٢٠١٩.

(٢٦) انظر بهذا الخصوص: كينغ (King) ١٩٩٦، ص. ٥٠٣؛ ٢٠١٣أ، ص. ٧٧٣–٧٧٩.

(٢٧) بخصوص المصطلحات، انظر: جاسكن وهيل (Gaskin and Hill) ٢٠١٢، ص. ١٦٧.

(٢٨) ولمزيد من النقاش حول هذه النقطة وأهميتها، انظر: كامبل (Campbell) ١٩٩٤، ص. ٧٤–٧٥؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٣٧٦–٣٧٨.

(٢٩) إيفانز (Evans) ١٩٨٢، ص. ١٨–١٩.

(٣٠) قارن: كينغ (King) ٢٠١٣أ، ص. ٧٧١؛ ٢٠١٤، ص. ٢١٣. في جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٣٠٧–٣٠٩، لمَّحت إلى حل مماثل لمفارقة التحليل، يتضمن أفكارًا متميزة، ولكنها متشابهة حدسيًا. وقد يكون ذلك الاتجاه الصائب فعلًا، في بعض السياقات. ومع ذلك، يبدو لي الآن أن بعض التفاصيل الأخرى في ذلك النقاش كانت خاطئة، لا سيما أنني حينها لم أكن قد أدركت بعد نسبيَّة سياق تمييز الأفكار الفريجية والقضايا الراسِلية، إذ كنت أعمل على افتراض -أراه الآن خاطئًا- بأن لا بد من وجود إجابة مطلقة واحدة عن سؤال: هل الجملتان ⌝أ و ب⌜ و⌝ ب و أ⌜ تحملان المضمون نفسه و/أو الإحالة ذاتها؟

(٣١) قارن: كينغ (King) ٢٠١٤، ص. ٥٨؛ ٢٠١٩، ص. ١٣٦٣.

(٣٢) انظر، مثلًا: جاغو (Jago) ٢٠١٨، ص. ٢٤٥–٢٤٩، ٢٦٨.

(٣٣) كولينز (Collins) ٢٠٠٧؛ ٢٠١١، ص. ١٣٢–١٣٧؛ ٢٠١٤.

(٣٤) جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٤١٠؛ وعلى خلافه: كولينز (Collins) ٢٠٠٧، ص. ٨١.

(٣٥) قارن: ياكونا (Iacona) ٢٠١٨، ص. ٥٨–٦١.

(٣٦) جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ١٠٦–١١٠. حول هذا المبدأ من وجهات نظر متعددة، انظر: رومفيت (Rumfitt) ١٩٩٦، ص. ٧١؛ شيفر (Schiffer) ٢٠٠٣، ص. ٩٢–٩٥؛ ٢٠٠٦، ص. ٢٨٤–٢٨٦؛ هيل (Hale) ٢٠١٣، ص. ٢٥–٢٨؛ كينغ (King) ٢٠٠٧، ص. ١٣٢–١٦٣؛ ٢٠١٤، ص. ٦٤–٧٠، ٢٠٢–٢٠٣؛ سوامز (Soames) ٢٠١٤، ص. ٢٤٠–٢٤١ حاشية ١٥؛ سبيكس (Speaks) ٢٠١٤، ص. ٨٧–٨٨؛ سانتامبروجو (Santambrogio) ٢٠١٥، ص. ٣١١؛ ترومان (Trueman) ٢٠١٥، ص. ١٩٠١–١٩٠٤؛ هوفويبر (Hofweber) ٢٠١٦، ص. ٢٨–٢٩، ٢١٥–٢٢٣.

(٣٧) كولينز (Collins) ٢٠٠٧؛ ٢٠١٤؛ انظر أيضًا: ستانلي (Stanley) ٢٠٠٧، ص. ١١٤؛ هيل ورايت (Hale and Wright) ٢٠١٧، ص. ١٥٩–١٦٠.

(٣٨) قارن: هينزن (Hinzen) ٢٠٠٧ب، ص. ١٤٦–١٤٩؛ بيكرتون (Bickerton) ٢٠١٤، ص. ١٢، ٢٦١–٢٦٢.

(٣٩) جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٩٣، ٤٠٨–٤١١.

(٤٠) انظر، مثلًا: كينن وستابلر (Keenan and Stabler) ٢٠٠٣، ص. ١٦. والنص الكلاسيكي: هايم وكريتزر (Heim and Kratzer) ١٩٩٨.

(٤١) جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٩٧–١٠٠.

(٤٢) أولسون (Olson) ١٩٨٧، ص. ٨١.

(٤٣) لمناقشة هذه النقطة والمراجع الإضافية، انظر: باغين (Pagin) ٢٠١٩، ص. ١٥١٨–١٥٢٠. عادةً ما يرى داميت (Dummett) أن النموذجين الدَّالي والكل-الجزء متنافيان: انظر، مثلًا: ١٩٩١أ، ص. ١٤٤؛ ١٩٩١ج، ص. ١٩٠ (راجع أيضًا: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٩٨–٩٩). قارن أيضًا: فيتجنشتاين (Wittgenstein)، رسالة منطقية فلسفية، فقرة ٥,٢٥١؛ مع أولِه (Ule) ٢٠٠١، ص. ٢٤١–٢٤٥.

(٤٤) انظر أيضًا: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، الفصول ٣ و٤ و٦.

(٤٥) انظر: يسبرسن (Jespersen) ٢٠١٠؛ ٢٠١٩. ويعتمد يسبرسن في عمله على أعمال باڤل تيخي (Pavel Tichý).

(٤٦) سوامز (Soames) ٢٠١٠، ص. ٤١، ٣١؛ انظر أيضًا: سوامز ٢٠١٢، ص. ١٠٤؛ ٢٠١٤، ص. ٢٩–٣٠؛ يسبرسن ٢٠١٢أ، ص. ٦٢٢؛ ٢٠١٢ب، ص. ٢٤١–٢٤٣؛ ٢٠١٩، ص. ١٣٠٩؛ كابلان وتيلمان (Caplan and Tillman) ٢٠١٣، ص. ١١٤؛ كينغ (King) ٢٠١٤، ص. ٤٧؛ هانكس (Hanks) ٢٠١٥، ص. ٤٣، ٥٢–٥٥؛ كيلر (Keller) ٢٠١٥، ص. ١٤٦؛ ميريكس (Merricks) ٢٠١٥، ص. ٩٤، ١٤١، ١٤٣، ١٥٢؛ جاغو (Jago) ٢٠١٨، ص. ٢٤٦ (وقارن ص. ٢٥٠–٢٥١)؛ ساينسبري (Sainsbury) ٢٠١٨، ص. ٤٨–٥٠.

(٤٧) جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ١٤–١٨، ٢٨–٢٩. في مسألة الأسبقية، انظر أيضًا: غارسيا-كاربينتيرو (García-Carpintero) ١٩٩٨، ص. ٤٣؛ ٢٠١١، ص. ٦٨–٦٩؛ هورويتش (Horwich) ١٩٩٨أ، ص. ١٢٩–١٣٥؛ سوامز (Soames) ١٩٩٩، ص. ١٨. ويجادل غارسيا-كاربينتيرو بأسبقية الجمل على القضايا في حمل القيم الصدقية، بناءً على أن الجمل يمكن أن تحوي أسماء لها مضامين دون إحالات، أو تكون مبهمة؛ بخلاف القضايا. لكن بمناقشتي في هذا الفصل والسابق، يتضح أنني أرفض كلا الادعاءين: فكل تعبير ذي معنى له بالضرورة (بالمعنى البدهي) مضمون وإحالة، وموقفي المتسامح في تمييز القضايا يسمح بتمييزها بحيث تطابق تمامًا الإبهام الموجود في جملها العلوية. قارن: كيف (Keefe) ٢٠٠٠، ص. ١٥٧–١٥٨.

(٤٨) برونزو (Bronzo) ٢٠١٧، ص. ١٣٥٦.

(٤٩) قارن: كاندلِش ودامنيانوفيتش (Candlish and Damnjanovic) ٢٠١٨، ص. ٢٦٤؛ جاغو (Jago) ٢٠١٨، ص. ٢٥٠–٢٥١.

(٥٠) جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٤٠٩–٤١٢.

(٥١) بنسراف (Benacerraf) ١٩٨٣ (إعادة نشر لمقال نُشر أول مرة سنة ١٩٦٥). لتطبيق مشكلة بنسراف على القضايا، انظر: شيفر (Schiffer) ٢٠٠٣، ص. ١٦؛ كينغ (King) ٢٠٠٧، ص. ٧–٩، ٤٧، ٦٣–٦٤، ١٢٧–١٣٢؛ يسبرسن (Jespersen) ٢٠١٢أ، ص. ٦٢٢؛ ٢٠١٩، ص. ١٣٠٣–١٣٠٤؛ كابلان وتيلمان (Caplan and Tillman) ٢٠١٣، ص. ١١٣ مع الحاشية ١٥؛ كيلر (Keller) ٢٠١٥، ص. ١٤٥–١٤٦؛ ٢٠١٩، ص. ١٥٣٩–١٥٤١؛ ميريكس (Merricks) ٢٠١٥، ص. ٩٤–٩٥، ١٤١–١٤٢؛ جاغو (Jago) ٢٠١٨، ص. ٢٥٦–٢٥٧؛ باغين (Pagin) ٢٠١٩، ص. ١٥٠٥. مع أنه يرفض حلي لمشكلة الوحدة (٢٠١٢أ، ص. ٦٢٨، حاشية ٢)، أعتقد أن يسبرسن، مثلي، يرى أن وحدة الدالة-الحجة أعمق من وحدة المجموعة؛ ولكنني أتساءل ما إذا كان، في موضع ما (٢٠١٩، ص. ١٣٠٣–١٣٠٤)، يخلط بين هذه النقطة وبين فكرة أن المسائل الاصطلاحية اعتباطية. فمغزى بنسراف لا يتعلق، بطبيعة الحال، بكيفية تمثيل الأعداد اصطلاحيًا، بل بماهيتها الحقيقية.

(٥٢) ماكغي (McGee) ٢٠٠٥، ص. ١٣٧–١٤٠.

(٥٣) انظر: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٩٤–٩٥. يرى هانكس (Hanks) (٢٠١٥، ص. ٨٥) أن رده القضايا إلى أنواع من الأفعال يتهرب من اعتراض بنسراف: فهو، فعليًا، يجرد من تلك التمثيلات القضوية التي ينطبق عليها الاعتراض. على أي حال، يبدو لي أن تقليص هانكس -الذي يفضله أيضًا سوامز (Soames) في أعماله من ٢٠١٤ و٢٠١٦ وغيرها- غير مجدٍ، للأسباب التي ذكرها جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٣٩٠–٣٩٤،

وذكرها كولينز (Collins) ٢٠١٨ جيِّدًا. بل إن هذا الرأي قد فنّده فريجه (Frege) منذ زمن؛ إذ هو مجرد نسخة من النزعة النفسية.

(٥٤) ديديكند (Dedekind) ١٨٨٨، §٧٣. قارن: باتن وولش (Button and Walsh) ٢٠١٨، ص. ٤٤–٤٥، ١٠٨–١٠٩، ١٤٤–١٤٥.

(٥٥) كيلر (Keller) ٢٠١٩، ص. ١٥٤١–١٥٤٢، يناقش هذه المعضلة.

(٥٦) ما إذا كانت علاقة التكافؤ تلك تضمن تناظرًا دقيقًا بين طرفيها هو أمر مستقل لا حاجة إلى الخوض فيه هنا؛ انظر: باتن وولش (Button and Walsh) ٢٠١٨، الفصول ٦–١٠، لنقاش مستفيض.

(٥٧) قارن: رايت (Wright) ١٩٨٣، ص. ١٢٨؛ داميت (Dummett) ١٩٩١ب، ص. ٥٤؛ وايت (White) ٢٠٠٢، ص. ٩٢؛ نودلمان وزالتا (Nodelman and Zalta) ٢٠١٤، ص. ٥٤–٥٨.

(٥٨) وعلى خلاف أوليفر وسمَايلي (Oliver and Smiley)، الذين يلخصان بنسراف بأنه يرى أن الأعداد -مع كونها كائنات- هي «نوع خاص من الكائنات، أي إنها ليست مجموعات» (٢٠٠٦، ص. ١٤٧). لكن، وبغض النظر عن الجانب التفسيري، فإن مسألة «الترميز النوعي» تشير إلى أن الأعداد هي مجموعات أو على الأقل كائنات شبيهة بالمجموعات.

(٥٩) قارن: بليس (Bliss) ٢٠١٣، ص. ٤٠٧.

(٦٠) قارن: فيلد (Field) ٢٠٠١، ص. ٢٦٣، حاشية ٤؛ ماكغي (McGee) ٢٠٠٥، ص. ١٥١.

(٦١) لكن للقضايا صورة منطقية اشتقاقية. وقد رفض ميريكس (Merricks) (٢٠١٥، ص. ٧٨، حاشية ٢٦) فكرة أن يكون للقضايا صورة منطقية حتى بهذا المعنى الاشتقاقي.

(٦٢) انظر في هذا الصدد: ميريكس (Merricks) ٢٠١٥، ص. ٤٠، حاشية ٣، وص. ٧٨–٨١؛ كيلر (Keller) ٢٠١٩، ص. ١٥٣٥–١٥٤٢. ووفقا لما يلاحظه ميريكس، فإن هذا النهج -أي وضع البنية المنطقية في مستوى الجملة (أولًا، كما أضيف أنا)- يؤدي، إلى جانب قيود أخرى، إلى حل مرضٍ لمعضلة كريبكه (Kripke) بشأن بيير/بيتر (٢٠١١، الفصل ٦). إذ إن بيير يعتقد وينكر القضية نفسها (وهي أن لندن جميلة)، بمضامين مختلفة أدخلتها أسماء مختلفة («Londres» و«London»)، لكنه ليس غير منطقي لأن المنطق يعمل أساسًا على مستوى الجملة، وبيير لا يعتقد وينكر الجملة نفسها. ومثل ذلك في حالة بيتر لدى كريبكه، الذي يعتقد وينكر أن بادريفسكي (Paderewski) موهوب. وبيتر لا يرتكب خطأ منطقيًا لأنه لا يعتقد وينكر الجملة نفسها؛ فنحن هنا نميز بين ممارستين مختلفتين لاستخدام اسم «بادريفسكي»، رغم أنهما متطابقتان كتابيًا وصوتيًا. انظر أيضًا: جاسكن (Gaskin) ١٩٩٧، ص. ١٤٨–١٤٩؛ باتش (Bach) ٢٠١٠، ص. ٥٢. وإسناد مضامين مختلفة لـ «London» و«Londres» في حالة بيير ليس مجرد «افتراض اعتباطي» (كابوانو Capuano ٢٠١٥، ص. ١٦٠)، بل هو أسلوب لنمذجة الحقائق.

(٦٣) انظر، مثلًا: تورلاكيس (Tourlakis) ٢٠٠٣، المجلد ٢، ص. ١٤١؛ وبوجه عام: هيل ورايت (Hale and Wright) ٢٠٠٩ب، ص. ٤٦١–٤٦٢.

(٦٤) قارن: هوثرن ومانلي (Hawthorne and Manley) ٢٠١٢، ص. ١٥؛ كيلر (Keller) ٢٠١٥، ص. ١٤٦–١٤٧. و يضعف هذا حجة أرمسترونغ وستانلي (Armstrong and Stanley) (٢٠١١، ص. ٢٢٠) التي ترى أن شرطيّتي المعرفة والمكوّنية لا يتطابقان.

(٦٥) قارن: كينغ (King) ٢٠١٤، ص. ٢١١–٢١٢.

(٦٦) أرمسترونغ وستانلي (Armstrong and Stanley) ٢٠١١، ص. ٢١٢–٢١٣؛ انظر أيضًا: بيكل (Pickel) ٢٠١٩أ، ص. ٣٥١–٣٥٣.

(٦٧) انظر: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٢٢٦–٢٢٨، مع مراجع إضافية، ولا سيما: داوتي وآخرون (Dowty et al.) ١٩٨١.

(٦٨) في الهرمية الفريجية، انظر: داميت (Dummett) ١٩٨١، الفصل ٣؛ رايت (Wright) ١٩٨٣، الفصول ١ و٤؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، الفصل ٤؛ بي. سوليفان (P. Sullivan) ٢٠١٠.

(٦٩) وكذلك في: كينن وستابلر (Keenan and Stabler) ٢٠٠٣، ص. ١٥.

(٧٠) انظر: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٢٣٧؛ بي. سوليفان (P. Sullivan) ٢٠١٠، ص. ١١٢–١١٣؛ كراخت (Kracht) ٢٠١٢، ص. ٥٧–٥٨؛ هوفڤيبر (Hofweber) ٢٠١٦، ص. ١٢٢–١٤٢. غير أن مناقشة هوفڤيبر تهيمن عليها نزعة مضادة للأفلاطونية غير جذابة، تستخلص استنتاجات وجودية شحيحة للغاية انطلاقًا من ظواهر تبديل النمط (type-shifting).

(٧١) وعلى خلاف هوفڤيبر (Hofweber) ٢٠١٦، ص. ٢١٠–٢١٤.

(٧٢) انظر: باتش (Bach) ٢٠٠٦، ص. ٥٣٠.

(٧٣) سورنسن (Sorensen) ٢٠٠٨، ص. ١٠٩.

(٧٤) والأمر كذلك في حالة «لا أحد» (Noperson)، انظر: ميريكس (Merricks) ٢٠١٥، ص. ١٨٠. أما مناقشات سالمون (Salmon) لحالات مشابهة في المقالتين الأولى والثانية من كتابة سنة ٢٠٠٥ (وكذلك ص ٤٧–٤٨ من كتابه ٢٠١٤)، فقد أُفسدت بالدرجة نفسها، بسبب فشله في تمييز بعض الأسماء المحورية بوصفها وصفية (مثل «Newman١»، «Nothan»، «Noman»، «Curly-o»، «Nappy»، «Socrates»، و«Lou»)، وبسبب عدم تمييزه بين الإحالة والتحقق. وتظهر في عمله نزعة (للأسف، شائعة) إلى: (١) افتراض أن كريبكه قد دحض النزعة الوصفية فيما يخص جميع استخدامات الأسماء كلها (قارن: ساينسبري Sainsbury ٢٠١٨، ص. ١٥٨–١٥٩)، و(٢) إغفال التمييز الجوهري بين منتجي الأسماء ومستهلكيها.

(٧٥) قارن: ساينسبري (Sainsbury) ٢٠٠٤، ص. ٣٧٢.

(٧٦) حول هذا التمييز، انظر: آدامز (Adams) ١٩٨١، ص. ٢٢؛ فاين (Fine) ٢٠٠٥، ص. ١٩٤، ٢٠٠–٢٠١؛ إيفيرد (Efird) ٢٠١٠، ص. ١٠٠؛ ستالنكر (Stalnaker) ٢٠١٠، ص. ٢٤–٢٥؛ ٢٠١٢، ص. ٤٧–٤٨، وسائر مواضع الكتاب؛ راسموسن (Rasmussen) ٢٠١٤، ص. ٩٨–٩٩.

(٧٧) انظر: بيرتو (Berto) ٢٠٠٧، ص. ٢٤٨–٢٥٣؛ قارن: جاغو (Jago) ٢٠١٨، ص. ٢٥٩–٢٦١. في جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ٢٩١، لم أكن قد تبنيت بعدُ الفكرة التي أفضلها الآن، وهي المقاربة ذات المستويين لهذه المسائل.

(٧٨) ميريكس (Merricks) ٢٠١٥، ص. ١٨–١٩، ١١٧، ١٦٢–١٦٥.

(٧٩) قارن: هوثرن ومانلي (Hawthorne and Manley) ٢٠١٢، ص. ١٩٠.

(٨٠) انظر، مثلًا: هوفمان (Hoffmann) ٢٠٠٣؛ باتش (Bach) ٢٠٠٦، ص. ٥٣٠؛ ستالنكر (Stalnaker) ٢٠١٠؛ ٢٠١٢، ص. ٢٧–٢٨.

(٨١) ولیامسون (Williamson) ٢٠٠٢؛ ٢٠١٣، ص. ٢٩٥–٢٩٦.

(٨٢) قد تكون «الهِذِّيَّة» (haecceity) العائدة لأي فرد واقعي موجودة بالضرورة؛ لكن لا يترتب على ذلك أن الفرد نفسه موجود بالضرورة. (ولهذا، وأخذًا بالحسبان حجة وليامسون في ٢٠١٣، أرى أننا ينبغي أن نرفض المقدمة الثانية P٢ في ص. ٢٨٨، وP٢a في ص. ٢٨٩). فالهِذِّيَّة الخاصة بهيوسن (Hewson)، مثلًا، موجودة في كل العوالم الممكنة، لكن هيوسن نفسه ليس كذلك، لأنه -على خلاف هِذِّيَّته المجردة- كائن ملموس في جوهره.

(٨٣) قارن: إيفانز (Evans) ١٩٨٢، ص. ٣٥٠–٣٥١.

(٨٤) قارن: توماسون (Thomasson) ١٩٩٩، ص. ٩٣–٩٤.

(٨٥) انظر: كوري (Currie) ١٩٩٠؛ توماسون (Thomasson) ١٩٩٩، ص. ٩٤–٩٥؛ إيفرت (Everett) ٢٠٠٠، ص. ٣٧–٣٨؛ كريبكه (Kripke) ٢٠١١، ص. ٥٨–٦٥؛ ٢٠١٣، مواضع متفرقة، مثل ص. ١٠٠؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠١٣أ، ص. ٥١–٥٧؛ وليامسون (Williamson) ٢٠١٣، ص. ١٥٣.

(٨٦) جرى التمييز هنا بصيغ متعددة: أتبع في ذلك زالتا (Zalta) ١٩٨٨، ص. ١٥–٣٧، ١٠٥–١١٤، ١٢٠–

١٢٣؛ نودلمان وزالتا (Nodelman and Zalta) ٢٠١٤، ص. ٤١–٤٩.

(٨٧) توماسون (Thomasson) ١٩٩٩؛ ويليامسون (Williamson) ٢٠٠٠، ص. ٢٠٣؛ ڤان إنواغن (van Inwagen) ٢٠٠١، ص. ٣٧–٥٦؛ ٢٠١٤، ص. ٩٩–١٠٦؛ كريبكه (Kripke) ٢٠١٣، ص. ٦٩–٨٢؛ قارن: شيفر (Schiffer) ٢٠٠٣، ص. ٥٠–٦١.

(٨٨) توماسون (Thomasson) ١٩٩٩، ص. ١١٢.

(٨٩) كريبكه (Kripke) ١٩٨٠، ص. ١٥٧–١٥٨؛ ٢٠١١، ص. ٥٣، ٥٦–٥٧؛ ٢٠١٣، ص. ٤٣–٥٣؛ توماسون (Thomasson) ١٩٩٩، ص. ٤٥–٤٦؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠١٣أ، ص. ١٩–٢٠.

(٩٠) ضد: بريست (Priest) ٢٠١٦، ص. ١٩٩–٢٠٠.

(٩١) قارن: كريبكه (Kripke) ٢٠١٣، ص. ٢٠–٢١.

(٩٢) انظر: جاسكن (Gaskin) ٢٠١٣أ، ص. ٥٧.

(٩٣) إيفانز (Evans) ١٩٨٢، ص. ٣٦٤–٣٦٥؛ انظر أيضًا: ساينسبري (Sainsbury) ٢٠٠٢، ص. ١٧٤–١٧٥.

(٩٤)تُضعف هذه النقطة طرح كريبكه حول الخطاب الأدبي في ٢٠١٣، ص. ١٥٦–١٦٠، حسبما لاحظ سالمون (Salmon) (٢٠٠٥، ص. ٧٣).

(٩٥) انظر: كوري (Currie) ١٩٩٠، ص. ١٥٠؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠١٣أ، ص. ٥٤.

(٩٦) انظر: ويغنز (Wiggins) ١٩٩٥؛ ١٩٩٩؛ ٢٠٠٣.

(٩٧) انظر: إيفانز (Evans) ١٩٨٢، ص. ٣٢٣، ٣٤٤، ٣٥٢.

(٩٨) انظر في هذا الصدد: ماكدويل (McDowell) ١٩٩٨أ، ص. ٢١٢.

(٩٩) انظر: كابلان (Caplan) ٢٠٠٤؛ سالمون (Salmon) ٢٠٠٥، المقالة الثالثة، وتُقرأ مع: براون (Braun) ٢٠٠٥؛ كريبكه (Kripke) ٢٠١٣، ص. ٩٤–٩٥، ١٤٨.

(١٠٠) انظر، على وجه الخصوص، مقالات ويغنز (Wiggins) المذكورة في الحاشية ٩٦.

(١٠١) على خلاف: يابلو (Yablo) ٢٠١٤، ص. ٨٧.

(١٠٢) انظر، مثلًا: بريست (Priest) ٢٠١٦، في مواضع متفرقة؛ ساينسبري (Sainsbury) ٢٠١٨، ص. ٣١.

(١٠٣) انظر، مثلًا: هوفڤيبر (Hofweber) ٢٠١٦، الفصول ٣ و٤.

(١٠٤) انظر، مثلًا: ساينسبري (Sainsbury) ٢٠١٨، ص. ١٥٦–١٥٧، ومواضع أخرى في أعماله.

(١٠٥) قارن: وليامسون (Williamson) ٢٠٠٣، ص. ٤٢٠.

الفصل السادس

الصدق والكذب والعالم

(27) اللغة والأنطولوجيا

يتضح الآن حسبما آمل، أننا نستطيع ويجب علينا أن نرفع القيد الذي وضعه كل من بوب هيل وكريسبين رايت، المذكور في القسم ٩، على تطبيق الأنطولوجيا الموجَّهة من النحو على الجمل الصادقة فقط. إذْ تُسهِم الجمل الكاذبة في تشكيل فهمنا للوجود، حالها حال الجمل الصادقة. تتكون الجمل الكاذبة، مثلها مثل الجمل الصادقة، من عناصر ذات دلالات لغوية بسيطة ومركبة، ولا بد أن يكون لهذه العناصر وفقًا لمفهوم نهج الدلالة عن الإحالة، محالات إليها. حتى دون ذلك المفهوم، يتضح جليًّا أن المسندات مثلًا تقدم خصائص في الجمل الكاذبة كما في الجمل الصادقة، ولكن مع هذا المفهوم يمكننا توسيع النقطة لتشمل الأسماء. تضمن الجملة ذات المعنى بصيغة ⌐ أ هو و ⌐، مثلًا وجود محالات إليها لمكوناتها ذات الدلالات اللغوية، سواء كانت صادقة أو كاذبة. لذا، يوجد لدينا خاصية «و» وتجلياتها في الواقع (مع الأخذ في الحسبان النظائر المرتبطة بها كما في سلسلة برادلي التراجعية، مع أنه يمكن تجاهل هذه النقطة هنا)[1]، وإذا كان «أ» اسمًا حقيقيًا، فإنه يشير إلى الكائن «أ». وإذا كان «أ» اسمًا وصفيًّا، فإننا ما زلنا نضمن وجود المحال إليه الخاص به، لكن يصبح هذا المحال إليه كيانًا مفاهيميًّا مركبًا يُشار إليه بوصفه الذي يعرِّفه؛ على سبيل المثال ⌐ الـ ز ⌐. ويضمن هذا أيضًا وجود الخاصية «ز» (ووجود عامل الوصف في الواقع أيضا)، ولكن ليس بالضرورة وجود كائن يحقق «ج»، فضلًا عن أن يكون

هذا الكائن فريدًا. (يُضمن وجود ز مثل و، ولكن وفقًا لمقاربتي للمفارقات الدلالية، لا يُضمن أن يكون أي منهما في المستوى الأنطولوجي الأساسي). قد يتساءل البعض عما إذا كان من الضروري لتأكيد وجود الكائنات المادية في نهج مُوجَّه من اللغة أن نستخدم جملًا صادقة تحديدًا. هل نحتاج مثلًا إلى صدق جملة «توجد طاولات»[2] لتأكيد وجود الطاولات؟ حسنًا، بالطبع صدق تلك الجملة ضروري (وكافٍ) لوجود الطاولات، ولكن يمكن تحقيق صدق تلك الجملة بجمل كاذبة، مثل ¬ تلك الطاولة هي و ⌐. إذْ يتطلب وجود الطاولات (وضروري) وجود جمل كاذبة من هذا النوع. لذا، بإمكان كلٌّ من الصدق والكذب توليد الأنطولوجيا.

أشرنا أيضًا في القسم ٩ إلى أن هيل ورايت يقيِّدان السياقات المناسبة لتوليد الأشياء ليس فقط بالجمل الصادقة، ولكن أيضًا بالجمل التي تكون «خُلوًا من أي مفردات معرفية أو احتمالية أو اقتباسية أو أي أشكال أُخَر من المفردات التي تُميَّز بأنها تضعف الوظيفة الإحالية المباشرة» (٢٠٠١، ص. ٨). بعد أن تناولت القيود المتعلقة بالجمل الصادقة بإطناب في الفصول السابقة، لا ضير من التطرق لهذه القيود الإضافية بإيجاز؛ فهي على كلٍ لا تسمن ولا تغني. ليس ثمَّ داعٍ مثلًا لتقييد النهج الموجَّه من اللغة في دراسة الأنطولوجيا بحيث يُفعَّل فقط في سياقات إحالية بيِّنة. يمكننا ببساطة وفقًا لهيل تطبيقه على جملة مثل «اعتقد الإغريق القدماء أن زيوس عاش في جبل أوليمبوس»(٢٠١٣، ص. ١٤). يكفل معنى هذه الجملة أن لجميع كلماتها المكونة لها إحالات، بما فيها «زيوس»؛ لكن لا يمكننا استنتاج نوع الاسم «زيوس» فقط من المعنى الظاهري للجملة. إذا كان اسمًا حقيقيًّا، فهذا يعني أن الإله زيوس موجود؛ ولكن إذا كان اسمًا وصفيًّا وهو الأرجح، فإن ما يوجد هو مفهوم مركب يحدد أي محتوى إحالي عام نربطه بالاسم. يوجَد هذا المفهوم، حتى لو لم يكن هناك شيء يحققه. (لذا يرجح التصور

هنا أنْ يحيل «زيوس» في هذه الجملة إلى مفهوم مركب. ولكن لا يعني هذا بالضرورة أننا يجب أن نحلل الجملة بعدِّها تدعي أن الإغريق القدماء اعتقدوا أن مفهومًا مركبا معينًا كان يسكن أوليمبوس. ومع ذلك، ستزج بنا مناقشة هذه النقطة حتمًا في دوامة التراكيب القصدية[٣](*). لكن تذكَّر من القسم ١٦ أن الوصف المحدد بصيغة ⌐ الـ و ¬ يشير إلى مفهوم مركب، وأن عبارة مثل ⌐ الـ و هي ز ¬ تكون صادقة إذا وفقط إذا لم يكن المحال إليه لـ ⌐ الـ و ¬، بل محققه، هو ز. ينطبق الأمر نفسه على التركيبات القصدية؛ تكون «اعتقد الإغريق القدماء أن ملك الآلهة عاش في جبل أوليمبوس» صادقة فقط إذا كانوا يعتقدون أن محقق الوصف «ملك الآلهة»، وليس المحال إليه له، عاش في أوليمبوس.)

أو لنأخذ حالة الاقتباس مثلًا. يتحدث لويس كارول في قصيدته «Jabber-wocky»(**)، عن كائنات تُسمى «توفز». هل يشعران هايل ورايت بالقلق من أنه ما لم يستثنوا سياقات الاقتباس من نطاق فلسفتهما الفريجية الحديثة، قد يجدان نفسيهما ملزمَيْن بقبول وجود كائنات «توفز»؟ لا ريب أن هذه الجملة الأخيرة عديمة معنى؛ نظرًا لأن كلمة «توف» لا معنى لها؛ ولكن قد يبدو ذلك نفخًا في قربة مخرومة. ومع ذلك، لا مبرر لمثل هذا القلق؛ لا تُعَدُّ كلمة «توف» عديمة معنى، وعندما قلت إن لويس كارول تحدث في قصيدته عن كائنات تُسمى «توفز»، كنت أشير إلى العلامة «توف». لم أحاول الإحالة إلى المحال إليه لتلك العلامة، لأن ذلك سيكون كقبض الريح نظرًا لأن كلمة «توف» لا محال إليه لها لكونها بلا معنى. لكن لا توجد

(*) تشير التراكيب القصدية (Intentional Constructions) في الفلسفة واللغويات إلى التراكيب أو الصيغ اللغوية التي تعبر عن الحالات العقلية مثل الاعتقاد، الرغبة، الأمل، الشك، أو النية. هذه التراكيب غالبًا ما تحتوي على أفعال أو عبارات تعكس ارتباطًا ذهنيًا أو معرفيًا بشيء أو فكرة، بدلاً من الإحالة إلى كيان حقيقي أو موضوع ملموس. (المترجمة)

(**) قصيدة مكتوبة بلغة خيالية مليئة بالكلمات المُخترَعة أو التي لا معنى لها حرفيًا (non-sense verse)، والبنية النحوية لها سليمة تمامًا. (المترجمة)

مشكلة في معنى كلمة «توف» وإحالتها، حيث إنها اسم ذو معنى للعلامة عديمة المعنى «توف». وبالتالي، عندما تُطبَّق المقاربة الموجهة من مبدأ السياق في الأنطولوجيا على الجملة التي نقلتها عن لويس كارول، يُخبرنا بأن «توف» كائن له دلالة في إطار الجملة حتى وإن لم يكن له وجود مادي في الحياة الواقعية. نخلص إلى أنه ينبغي علينا أن نتوخى الحذر وفقا لما تُعلمنا أمثلة «زيوس» و«جابر ووكي» بشأن ما هي المحالات إليها (المزعومة) للكلمات المكونة في هذه السياقات، وأن ندقق في أدوات تغيير الإحالة في اللغة الطبيعية، مثل علامات الاقتباس، إذْ لن تحضَّ هذه السياقات على تقييد المقاربة الموجهة من اللغة في الأنطولوجيا.

لا تُنتج الجمل الصادقة والكاذبة في مستوى الإحالة، المحالات إليها لتعابيرها ذات المعنى فقط، بل أيضًا المحالات إليها لتلك الجمل نفسها، وهي القضايا. يقضُّ طرح القضايا الرسلية الكاذبة في مستوى الإحالة مضجع الفلاسفة المعاصرين في مجال الميتافيزيقيا (وهو ما أثار قلق راسل نفسه بعد فترة من اللامبالاة حيالها حوالي عام ١٩٠٣). يعترض توماس بالدوين مثلًا على أن القضايا الكاذبة، إذا ما أُدرِجتْ في مستوى الإحالة، «تحتاج أن يكون لها جوهرُ الحالات الفعلية، بيد أن ما سيعوزها فقط مسألة الواقعية.»[٤] بمعنى أنه يمكن القول إنه للقضايا الكاذبة في مستوى الإحالة جوهر الحالات الفعلية في حال كانت كيانات مجردة موجودة حقًّا ومكونة من كيانات أخرى (مجردة وملموسة). أما المعنى الذي تفتقر فيه القضايا الكاذبة إلى فعالية الحالات الفعلية فهو ببساطة أنها كاذبة؛ فإذا قمنا بالتمييز بين الحالات المحققة وغير المحققة، فإن القضايا الكاذبة تفتقر إلى «الواقعية» (إذا كان هذا هو المصطلح الصحيح للحالات المحققة، لكنها لا تفتقر إليها كليًّا.[٥] ينبغي حسبما سأناقش لاحقًا (في القسم ٣٠)، تحديد القضايا الصادقة في مستوى الإحالة مع الحقائق؛

ولكن إذا اتبعنا هذا التحديد، فلا يوجد مبرر لاستعمال الوصف الذي يبدو متناقضًا «حقائق كاذبة» لوصف القضايا الكاذبة في مستوى الإحالة[٦]، مع أننا قد نود لو نشير وهو ما فعلتُه إلى «الحالات غير المحققة». تُنتج الجمل الكاذبة، حالها حال الصادقة، قضايا في مستوى الإحالة؛ لأن التصور النظري للإحالة الذي نستعمله محايدٌ تمامًا إزاء القيم الصدقية. تُفهم الجمل الكاذبة، حالها حال الصادقة، في هذا المستوى، ويوجد مستوى الإحالة لنمذجة هذا الفهم.[٧]

يمكن أن يخالجك شعور بعد قراءة الفقرات المقتبسة في القسم ٩، وفي بعض المواطن الأُخَر في أعمال هيل ورايت، أنهما يُعِدَّان المقاربة الموجهة من اللغة في الأنطولوجيا الفيصل في تسوية الأسئلة الأنطولوجية. يُلاحظ مثلًا أن رايت يرى أنه «لا يمكن أن يكون هناك علم فلسفي للأنطولوجيا، ولا محاولة يُعتَدُّ بها لتجاوز تصنيفاتنا للتعابير وليس ثمة بصيص يلوح لرؤية كيف يتشكل بها العالم فعليًا»، ويصرح هيل أنه «إذا... كانت هناك عبارات صادقة تتضمن تعابير تعمل بصفتها أسماء مفردة، فإن هناك كائنات من نوع معين مماثل».[٨] وهما وضعا النقاط على الحروف بهذه التصريحات. لكننا نجد فقرات أُخَر حيث ينكر هذان الفيلسوفان أي نية لإعطاء الأولوية للمقاربة الموجهة من النحو للأنطولوجيا؛ يخبراننا في أحد هذه المواضع، أن هذه الإستراتيجية تولِّد عند تطبيقها على الأعداد مثلا «في أفضل الأحوال حجة افتراضية ظاهرية لأخذ الأعداد بعدِّها من بين الكائنات التي يحتويها العالم» (٢٠٠٣، ص. ٢٥٦).[٩] وهو ما يدعو إلى التفكر مليًّا؛ لماذا هذا التراجع؟ (يذكرنا هذا بمعالجة مايكل داميت للإحالة إلى الكائنات المجردة؛ بعد أن بدأ بنظرة متفائلة إن لم تكن تصادمية حول التداعيات الأنطولوجية لمبدأ السياق وفعاليته ضد الاسمية، لكنه سرعان ما تراجع عن موقفه حسبما رأينا في القسم ١٠). يبيِّنان هيل ورايت (المصدر

السابق) أن مسوغ هذا التراجع الظاهري هو أنهما لطالما شعرا بحاجة مُلِحَّة للتجاوب مع الاسميين ومعارضين آخرين للفريجية الحديثة. ولكن يبدو هذا وكأنه خطأ تصنيفي. ليس الأمر سيَّان؛ فالتعامل مع المعارضين شيء، وهو أمر محمود للغاية؛ وتغيير الآراء شيء آخر وإن كان أيضًا محمودًا، ولكنه يعتمد على التفاصيل. ولا يعني إن احتدَّ النقاش والجدل أن يتنازل المرء عن آرائه.

تكمن المشكلة في المنحى التنازلي في أنه سيجرُّ أي ارتخاء في قوة المقاربة الأنطولوجية الموجهة من مبدأ السياق الويلات على الفريجية الجديدة. ليس ثمة إمكانية لموقف وسطي هنا. فمن اليسير أن نرد على خطوة التراجع التي خطاها هايل ورايت للوراء بقولنا إنه إذا كانت لا تجيب الموجبات اللغوية عن الأسئلة الأنطولوجية إجابةً شافيةً، فلماذا يجب أن تكون ذات صلة أساسا؟ ما الفائدة من ملاحظة أن الأعداد تبدو كأنها تحيل إلى كائنات إذا كان رد الاسمي هو: «نعم، لكن الكائنات المزعومة لديك غير فعالة سببيًّا، لذا، مع الأسف، وبغض النظر عن المظهر النحوي، فإنها ليست كائنات في نهاية المطاف، وليست الإحالة الظاهرة إليها إحالة حقيقية واقعيًّا»؛ إذا سُمح لهذا الرد بأن يكون اعتراضًا وجيهًا؟ إذا أمكن إلغاء فعالية معيار لغوي لتحديد الكائنات بهذه الطريقة، فلماذا نهتم به من الأساس؟ قد يكون من الأفضل أن ننتقل مباشرة إلى فحص الفعالية السببية لأي كائنات مرشحة. وبالتأكيد، عندما يتعلق الأمر بالنهج اللغوي في الأنطولوجيا، يجب أن نختار بين الكل أو اللاشيء؛ إما أن تكون المقاربة الموجهة من اللغة هي الطريقة الوحيدة التي يعتد بها في الأنطولوجيا، أو أن لا تكون لها علاقة بها نهائيًّا. يفضل الاسمي الخيار الأخير؛ بينما يفضل الذين عادوا أدراجهم إلى المنعطف اللغوي الخيار الأول. ولكن يبدو أنه لا يمكن إمساك العصا من المنتصف؛ أي أن يكون للموجبات اللغوية تأثير

جزئي، ولكن غير حاسم في الأسئلة الأنطولوجية.

ليس ثمة داعٍ وفقًا للنسخة الفريجية الحديثة التي أتبناها، لإعداد اختبارات لغوية مستقلة لأسماء العلم (أو المصطلحات المفردة)، كما يفعلان هيل ورايت في محاولتهما المستميتة لإثبات أن الأعدادَ كائنات. يريان (مع التغاضي عن التراجع اللاحق عنها) أنه إذا أمكننا التحقق بطريقة لا تفترض الإجابة مسبقًا (أي دون افتراض خفي بأن الأعداد هي كائنات) أن الرموز العددية هي أسماء حقيقية، سيترتب على ذلك أنها تحيل إلى كائنات شريطة أن تستعمل هذه الأسماء استعمالًا مناسبًا في الجمل (لا سيما أن تظهر في سياقات شفافة ضمن جمل صادقة).[١٠] يُهم جدًّا وفقًا لهيل ورايت أن يُعدَّ التعبير ⌐ عدد الـ و ⌐، وفقًا للاختبارات الداخلية للغة، مصطلحًا مفردًا؛ ووفق معجمي الخاص اسم علم حقيقيًّا، وأن يُعدَّ أيضًا وحدة دلالية بسيطة. إذا استُوفِيَتْ هذه الشروط، يمكن لهذا المصطلح حينئذٍ الإحالة إلى كائن. يستشهدان بعد ذلك بمبدأ هيوم، الذي ينص على أن عدد الـ و يساوي عدد الـ ز فقط إذا كانت الأولى في تطابق واحد لواحد مع الثانية، ويجادلان بأن صحة هذا المبدأ تضمن بالمقاربة الموجهة من النحو للأنطولوجيا أن الأعداد موجودة وأنها كائنات. لكنهما يحتاجان إلى هذه الخطوات فقط لأنهما يريدان إثبات أن الأعداد هي كائنات بالمعنى الضيق لفريجه؛ أي أن الأعداد هي كائنات فريجية، تحتل المستوى الصفري في التسلسل الهرمي الأنطولوجي لفريجه (القسم ٢٥)، بدلًا من أن تكون مفاهيم أو (عمومًا) دوال[١١]؛ وهو أمر لا أعيره أي اهتمام.

لماذا يُعد مهمًّا جدًّا لهيل ورايت أن تكون الجمل التي يُسمح لها بدفع الأنطولوجيا جملًا ذرية؟ يمكن إعادة بناء موقفهما (وفق ما اقترحه جون ماكفارلين) للإجابة عن هذا السؤال على النحو التالي: ابدأ من الملاحظة أن نفي أي جملة كاذبة يكون صادقًا. الآن، إذا سُمِح للمصطلحات المفردة

الموجودة في جملة منفية صادقة وغير ذرية، مع كون الجملة غير ذرية، بأن تدفع الأنطولوجيا، فسيكون عليها أن تفعل الشيء نفسه في الجملة الأساسية الكاذبة، قبل تطبيق النفي (النفي عامل في لغة الموضوع). ولكن حينها، لن يمكن لجملة من الشكل العام «∃س (س = أ)»، حيث «أ» اسم علم حقيقي، أن تكون كاذبة خشية الوقوع في التناقض. ومع ذلك، يرغبان هيل ورايت في ترك مجال لمثل هذه الجمل لتكون كاذبة (بدلًا من أن تكون مجبرة على أن تكون صادقة جراء إحالية «أ»، إذا كانت ذات معنى.[١٢] أما في نهجي، فعلينا ببساطة على النقيض (القسم ٢٦)، قبول أنه لا يمكن أن تكون الجمل بهذه الصيغة كاذبة؛ بافتراض أن «أ» اسم علم حقيقي مزعوم. فهي إما صادقة أو بلا معنى. يمكن لجملة من الشكل العام «∃س (س = أ)» أن تكون ذات معنى وكاذبة، ولكن فقط إذا كانت «أ» (مفسرة على أنها) اسمًا وصفيًّا. الشكل الأساسي لهذه الجملة هو «∃س (س = تص ف ص)»، وهو ذو إحالية كاملة (ككل وفي أجزائه) بغض النظر عن القيم الصدقية. أما التعابير بصيغة ⌐ عدد الـ و ¬، فهي تبدو بالتأكيد مركبة نحويًّا ودلاليًّا؛ تبدو كأوصاف محددة، ليس لأنها تبدأ بأداة تعريف (يمكن أن يفشل هذا الاختبار، خذ مثلا «نهر التيمز»)، ولكن لأن الإحالة والإشباع ينفصلان في حالتها بطريقة تميز الأوصاف، ولكن ليس أسماء العلم الحقيقية (القسم ١٦). لذلك، يُعقل أن تكون مثل هذه التعبيرات غير ذرية.[١٣] (يعتقد أويستين لينبو أن هذه النقطة لا تصب في صالح النهج القائم على التعداد (الكاردينالية) الذي يتبنيانه هيل ورايت لدلالات الأعداد. وهو يرى أن النهج القائم على الترتيب (الأُرْدِنالية) أفضل، استنادًا إلى أن «الأرقام لا تمتلك تركيبة دلالية داخلية» (٢٠١٨، ص. ١٨١). ولكن على العكس، الأعداد هي أسماء وصفية سواء كانت أعدادًا ترتيبية أو كاردينالية؛ فالرقم الترتيبي «٣»، على سبيل المثال، هو اختصار لـ«خ(خ(خ(٠)))»[١٤]، وهو جليًّا وصف محدد وهو الحال مع غير الذرية).

شخصيًّا لا أرى أي أهمية لذرية الجمل أو عدمها، وقدرتها على دفع الأنطولوجيا. ستظهر الأعداد في مكان ما ضمن نطاقنا، لأن الرموز العددية ومسندات الأعداد تظهر في جمل ذات معنى، وبالتالي يجب أن تكون الأعداد كائنات بالمضمون الواسع، أي بمعنى يشمل المفاهيم (الخصائص)، والعمليات، وأنواع أُخَر من الدوال. ولكن ما إذا كانت الأعداد كائنات بالمضمون الضيق لفريجه، أو مفاهيم (دوال) من نوع معين (ربما محددات كميات عدديًّا، وهو خيار نظر فيه فريجه في كتابه «أسس الحساب» ولكنه رفضه (وليس لسبب وجيه)[١٥]، وهو خيار تبنَّاهُ آخرون[١٦]) لكنني أرى على أقل تقدير في هذا السياق، أنها مسألة ذات أهمية ثانوية نسبيًّا. يُعَدُّ وجود الأعداد بصفتها كائنات بالمضمون الواسع مضمونًا فعليًّا بالاستعمال الوصفي للكلمات العددية، كما في الجملة «يوجد خمسة خيول في الحقل»، بصرف النظر عما إذا كانت إعادة صياغة هذه الجملة إلى «عدد الخيول في الحقل خمسة» فهي تنطوي على الإحالة إلى كائن بالمضمون الضيق لفريجه. ما يحظى بنصيب الأسد في هذا السياق برأيي هو أن المنطقية الحديثة (اشتقاق الحساب من المنطق) مع استنادها إلى مبدأ هيوم، تختلف تمامًا عن الفريجية الحديثة (النهج القائم على الدلالة للإجابة عن الأسئلة الأنطولوجية)؛ على أي حال، لا يؤدي الأخير إلى الأول بالضرورة.[١٧]

تفنِّد إستراتيجيتي حجة الاسميين النموذجية ضد هيل ورايت، وهي ما يُعبر عنه بكلمات ماتي إكلوند: «لا توجد أي جملة حسابية ذرية صادقة، لأن المصطلحات الحسابية لا تحيل»؛ أي، لا تحيل إلى كائن بمضمون فريجه الضيق.[١٨] يقلب هذا الأمور رأسًا على عقب، وحسبما رأينا من ناحية ميتافيزيقية أن الصدق والكذب يأتيان أولًا، قبل الإحالة. يشير إكلوند إلى أنه وفقا لهيل ورايت (مع التغاضي عن ميلهما المؤسف للتراجع عن الفريجية الحديثة الصِرفة)، للصدق الأولوية على الإحالة في السياق ذي

الصلة[١٩]؛ وأرى في هذا السياق، أن الصدق مُسَلَّمٌ به، والإحالة فرضية نظرية. ولكنني أردف بلا ريب أنه ليس الصدق هو المسلم به فقط في الموقع الميتافيزيقي الأولي؛ في هذا الموقع الجمل عمومًا مسلم بها، سواء كانت صادقة أو كاذبة. لذلك، أرى بصفتي مثاليًّا لغويًّا أن الصدق والكذب كلاهما يسبقان الإحالة ميتافيزيقيًّا. حتى إذا افترضنا افتراضًا مستحيلًا، أن الجمل الحسابية كلها كاذبة ولكنها لا تزال ذات معنى، فإن التصور الدلالي للإحالة الذي أتبناه يجعل معناها يضمن أن كل المصطلحات ذات الأهمية الدلالية في هذه الجمل تحيل إلى ما أسميه الكائنات بالمضمون الواسع. خذ نقيض ذلك، سيظل الرقم خمسة موجودًا، حتى لو كانت ⌝ هناك خمسة من و ⌜ (ذات معنى ولكن) كاذبة دائمًا. يعقِّب لينبو على رأي هيل ورايت بأن «إذا ظهر مصطلح مفرد في جملة صادقة (ذرية)، فإن هناك كائنًا يحيل إليه المصطلح»، وأن «من الصعب وضع معيار أدنى من هذا للصفة الكيانية (objecthood)» (٢٠١٨، ص. ٨٧). حسنًا، أعتقد أنني بلغت ذلك.

(٢٨) السخاء الأنطولوجي

ولكن قد يتساءل المرء عما إذا كانت إستراتيجيتي، حتى مع الأخذ في الحسبان تهميش الكيانات المتناقضة مثل علاقة عدم التمثيل الذاتي وأشباهها إلى مستوى ثانوي، تُنتج عددًا كبيرًا جدًّا من الكائنات في المستوى الأساسي. لقد أثار إكلوند وآخرون اعتراضًا على الفريجية الحديثة لهيل ورايت فحواه أنَّ في المقاربة الموجهة من النحو للأنطولوجيا غُلُوٌّ، حيث ستنتج كائنات غير معقولة من أنواع مختلفة.[٢٠] إذا كان هذا الاعتراض محقًّا، فإنه سيصيبني في مقتل قبل غيري، لأنني أرى أن جميع الجمل، سواء كانت كاذبة أو صادقة، تُنتج كائنات؛ تُنتج الجمل محالات إليها قضوية وكل المحالات إليها لكل مكوناتها الفرعية ذات الدلالة الدلالية؛ والتي تعد

كائنات بالمضمون الواسع، وكلها جزء من «أثاث العالم»، وإن لم تكن جميعها جزءًا من «الأثاث الأساسي» له. في الواقع، أقبل تهمة الإسراف الأنطولوجي (على أنني أفضل أن أسميه «سخاء»)؛ إذا كان شيء ما محالا إليه لجزء لغوي ذي معنى، فإنه موجود. لكنني أصر أيضًا على أنه، قبل أن نشرع في القلق من أننا مهّدنا طريقًا مختصرًا لإثبات وجود زيوس أو وحش لوخ نس، يجب أن نولي مسألة ماهية المحالات إليها الفعلية للأجزاء اللغوية ذات الصلة اهتمامًا بالغًا، (وخصيصًا) ما إذا كانت أي من العناصر التي تُشبه الأسماء التي نهتم بها أسماء علم حقيقية أم أسماء وصفية. إذا كانت المحالات إليها المعنية مجردة، لا يُعَد السخاء الوجودي مشكلة إذن، على الأقل في ضمان وجود المفاهيم المتسقة في المستوى الأساسي من التسلسل الهرمي الميتافيزيقي ذي المستويين؛ لأن المفاهيم المتسقة تُستحدث إلى الوجود باللغة ذات المعنى وحسب. وهكذا، تبلغ الحجة الأنطولوجية مرامها مثلًا في إثبات وجود مفهوم الإله. لا ضير في حالة الكائنات المجردة في تقبل نهج إكلوند المسمى «الحد الأقصى» والذي يعني أن كل ما يمكن أن يوجد وجودًا متسقًا، فهو موجود بالفعل (الاستدلال من الإمكان إلى الوجود صحيح، خلافًا لما تقرره القاعدة المدرسية)(٢١). ما لا تفعله الحجة الأنطولوجية هو ضمان وجود إله أكثر جوهرية بمعنى شيء أو شخص يتمتع بالخصائص التقليدية، مثل القدرة على التدخل في العالم المادي.

ماذا نقول إذًا عن الكيانات المثيرة للحيرة التي طُرحت ضد مبدأ الحد الأقصى في الأدبيات؟ لنأخذ أولاً «الأعداد المضادة» التي قدمها إكلوند، والتي يعرِّفها على النحو التالي: العدد المضاد هو «كائن مجرد يعتمد وجوده على أي شيء يختاره المرء ويلغي وجود الأعداد» (٢٠٠٦، ص. ١١٢). يستنتج إكلوند أنه إذا كان بالإمكان تعريف الأعداد لتوجد ربما

بمبدأ هيوم أو بأي طريقة أخرى، فلماذا لا يمكن تعريف الأعداد المضادة؟ ولكن لا يمكن لهما أن يوجدا معًا، خشية الانزلاق في مزلق التناقض. حسنًا، لا يمكن أن توجد الأعداد المضادة إلا إذا لم توجد الأعداد، ولكن لا توجد مساحة لهذه الإمكانية. فالأعداد موجودة بالضرورة، سواء ارتأينا أنها كائنات بالمضمون الفريجي الضيق، أو محالات إليها لتعابير محددات الكميات، أو نوع آخر من المفاهيم. لذلك، لا وجود للأعداد المضادة. ليست هناك أي إشكالية في مفهوم العدد المضاد؛ فهو موجود. ولكن لا يترتب على ذلك أنه مُتحقق (أو يمكن أن يكون مُتحققًا).[٢٢] أعيد هنا في الواقع، استعمال التمييز بين التمثيل/الترميز الذي ناقشته في القسم ٢٦. يسهل نسبيًّا استحضار المفاهيم مع أي شيء ترمز إليه إلى الوجود؛ لكن السؤال الذي يطرح نفسه ولا يجيب عنه وجودها المجرد، وهو ما إذا كان لهذه المفاهيم كيانات تمثلها.[٢٣] دعنا نضرب مثالًا آخر مشابه للأعداد المضادة: عِلَّة رفض الهوية الذاتية. أُعرِّف هنا هذا الكائن المجرد على أنه كائن يعتمد وجوده على أي شيء تختاره ويستبعد وجود الهويات الذاتية (بما في ذلك هويته الذاتية بلا شك). يمكن أن يُقبَل مفهوم هذا الكائن فكرةً؛ ولكن لا يخوِّله ذلك لأنْ يتحقق، وهو في الواقع غير قابل للتحقق بالضرورة.

لا ينبغي أن نتوقف عند حقيقة أنه إذا تحققت العديد من المفاهيم، بما فيها مفاهيم العدد والعدد المضاد، فهي تحققها كيانات مجردة بذاتها. وهذا لا يغيِّر شيئًا. يدعونا كل من هيل ورايت للنظر في حالة السوناتا الثالثة والستين للبيانو لهايدن (٢٠٠٩أ، ص. ١٨٥). في الواقع، كتب هايدن فقط اثنتين وستين سوناتا من هذا النوع، لكنه كان بإمكانه كتابة أخرى. الوصف المحدد «السوناتا الثالثة والستون للبيانو لهايدن» هو بالطبع ذو معنى، وبالتالي له دلالة وإحالة؛ إنه يحيل إلى مفهوم جيدٍ تمامًا، مفهوم ربما (كان بالإمكان تحقيقه في عوالم ممكنة أخرى)، لكنه في الواقع لم يتحقق (في

العالم الفعلي). لا يوجد كائن مجرد يُسمى السوناتا الثالثة والستون للبيانو لهايدن، ولكن الكائن المجرد الذي يمثل مفهوم السوناتا الثالثة والستين للبيانو لهايدن بالمقابل، موجودٌ واقعيًّا. يوجد كلا المفهومين: مفهوم العدد ومفهوم العدد المضاد؛ هما متناقضان، ولكن ليس وجود المفاهيم المتناقضة بحد ذاته مشكلة؛ كل مفهوم له نقيضه، ويمكن دمجهما في مفاهيم متناقضة تراكمية. لا بأس مثلًا في مفهوم أن يكون الشيء أحمر وألا يكون أحمر وهو كائن يستحدث إلى الوجود باللغة. لا تستدعي مثل هذه المفاهيم المتناقضة النفي إلى مستوى ثانوي في الأنطولوجيا؛ لأنها لا تحتوي على مفردات دلالية، وبخلاف المفاهيم المتناقضة، ومع أنها غير متسقة بحد ذاتها، إلا أنها لا تفضي إلى تناقض. وينبغي لنا للحفاظ على اتساقها أن ننكر فقط أن هذه المفاهيم المتناقضة تتحقق في الوقت نفسه عندما تكون مقيدة بنفس المعايير.

تساعدنا هذه التأملات في التعامل مع بعض الكائنات التي يُزعم أنها تافهة، والتي يذكرها إكلوند لإظهار ضعف الفريجية الحديثة، مثل «السيارات داخل المرائب» و«س-القلوب- /س-الأكباد» (٢٠٠٦، الصفحات ١٠٢، ١١٢). تُعرف «السيارات داخل المرائب» بأنها مثل السيارات العادية إلا أنها توجد فقط عندما تكون مركونة في المرائب؛ وتُعرف «القلوب-س» بأنها مثل القلوب العادية إلا أنها توجد فقط إذا لم توجد «الأكباد-س»، و«الأكباد-س» تُعرف بأنها مثل الأكباد العادية إلا أنها توجد فقط إذا لم توجد «القلوب-س». لنأخذ السيارات داخل المرائب أولًا. كما هو الحال مع الأعداد المضادة، لا يوجد اعتراض على وجود مفهوم لشيء موجود في مرآب ومشابه تمامًا للسيارة. وهنا، على عكس الأعداد المضادة، لا يوجد سبب لإنكار أن المفهوم متحقق وقد كان كذلك طالما أن السيارات والمرائب موجودة. يمكن للمرء حتى أن يرى استعمالات ممكنة لهذه

الفكرة؛ قد يكون هناك فرق قانوني مثلًا في بعض السياقات؛ ما إذا كانت السيارة مركونة في مرآب أم لا. إذا اكتسب هذا الفرق القانوني أهمية كافية في تعاملاتنا اليومية، يمكن بسهولة تصور اختراع كلمة جديدة، «السيارة داخل المرآب» (incar)؛ مع إعطائها تعريفًا أكثر دقة مما لدينا حتى الآن؛ مثل تحديد ما الذي يُعَدُّ مرآبًا بالضبط، وما الذي يُعَدُّ ركنًا، وما إلى ذلك لتسهيل التعاملات القانونية. ليس الأمر أن السيارات داخل المرائب ستنبثق فجأة إلى الوجود: فهي كانت موجودة بالفعل، حسبما أشرت؛ في الواقع، سَيُمَكِّنُ المصطلح الجديد المناقشات القانونية من الإشارة إلى أوقات سبقت اختراع هذا المصطلح. لكن سيطبق المفهوم الآن مستخدمو اللغة. لكن ليس لدينا حتى الآن استعمال له. على نقيض السيارات داخل المرائب والتي توجد وجودًا ملموسًا، ولكنها لا تحظى باهتمام كبير، ستحظى «الجبال الذهبية» إذا وجدت وجودًا ملموسًا باهتمام أكبر؛ ولكنها لسوء الحظ لا توجد، على الأقل على الأرض على حد علمنا (أو ربما هذا للأفضل). لكن مرة أخرى، يُعَد مفهوم الجبل الذهبي منطقيًّا وصحيحًا، وعلى أنه ليس ثمة أمثلة ملموسة في العالم الفعلي، إلا أننا نعلم (وفق ما قد نقول) أنها توجد وجودًا ملموسًا وبكثرة في عوالم ممكنة أخرى.

فيما يتعلق بـ س-القلوب وس-الأكباد، فقد لاحظت أن العالم مليء بالمفاهيم المتناقضة (كل مفهوم له نقيضه)، لذا لا تشكِّل مجرد حقيقة أن هذه الكيانات لها تعريفات متناقضة أي تحدٍ. ومع ذلك، بينما لدينا أسباب وجيهة للاعتقاد بأن السيارات داخل المرائب موجودة بصفتها كيانات ملموسة - لأن السيارات موجودة بصفتها كيانات ملموسة، وأيضا المرائب، وفي بعض الأحيان تُركَن السيارات في المرائب - ليس لدينا أي سبب للاعتقاد بأن س-القلوب أو س-الأكباد موجودة وجودًا ملموسًا. إذْ يُفترَض أن س-القلوب وس-الأكباد كائنات ملموسة، أيْ سيتطلب افتراض وجود أي

منهما (أو كليهما) وجود سبب مستقل للاعتقاد بوجودهما، كما يجب أن يتناسب وجودهما بطريقة مناسبة مع النظام السببي. لا يُعَدُّ اعتراضًا على س-القلوب وس-الأكباد أن كل نوع من هذه الكيانات يوجد وجودًا ملموسًا فقط إذا لم يوجد النوع الآخر؛ هناك حالات حقيقية حيث يعتمد وجود كائن ملموس معين (أو نوع من الكائنات): س، على عدم وجود كائن آخر: ص. ولكن في مثل هذه الحالات، ليس مجرد عدم وجود ص كافيًا بحد ذاته لإيجاد س؛ بل يجب أن يكون س نتاجًا لعملية سببية مستقلة. تنتج الكائنات الملموسة من تداخل العديد من السلاسل السببية. وفي حالة س-القلوب وس-الأكباد، اللذين يستبعد كل منهما وجود الآخر منطقيًّا، إذا لم تكن هناك أي أسباب سببية تدعو إلى افتراض وجود أي منهما -وهذا غير موجود بالفعل- فلا يوجد سبب لافتراض وجودهما إطلاقًا.

ينص مبدأ هيوم على أن عدد أفراد **و** يساوي عدد أفراد **ز** فقط إذا وُجد تقابل واحد لواحد بين أفراد **و** وأفراد **ز**. ومن الانتقادات التي وجهها ريتشارد هيك لاستخدام مثل هذه المبادئ التجريدية أنها تبدو وكأنها تتيح إنشاء عدد لا نهاية له من الكائنات «غير المفيدة»، مثل ما يسميه «الكائنات الزائفة» (duds)، والتي تُعرف بناءً على مجموعات تكافؤ عشوائية البناء، مثل مجموعة تحتوي على الرقم خمسة، منزلي، القدم الأمامية اليسرى لتبلز، صفة الرحمة، ومدار عطارد (٢٠١١، ص. ٢٠٤). إذا كانت هذه واحدة من مجموعات التكافؤ -وفي الواقع، هي بالفعل كذلك؛ فلا حاجة لإنشائها خصيصًا- التي تُعرف عليها علاقة «زائفة»، فإن صفة الرحمة ومدار عطارد سيتشاركان في نفس الكائن الزائف. ربما كنت تعتقد أنهما لا يشتركان في شيء يُذكر، ولكن يتضح أنهما يتشاركان هذا الكائن الزائف ذاته. وسيكون هناك عدد لا يُحصى من الكائنات «غير المفيدة» الأُخَر التي يتشاركانها مع بعضهما بعضًا ومع كائنات عشوائية غيرها. يخبرنا

هيك (المصدر نفسه) بأن لديه «حدس قوي معقول» بأن مثل هذه الكائنات الزائفة غير موجودة. ولكن، بالتأكيد، ما ينبغي أن نقوله هو أنها موجودة فعليا، لكنها، كما صرَّحنا غير مفيدة. أي ليست هذه الكائنات وخصائصها محل اهتمام للعلم. أو بالأحرى، هذا ما سنفترضه عادةً؛ ولكن من السمات المألوفة الآن للعلم أنك لا تستطيع دائمًا التنبؤ مسبقًا بالاكتشافات التي ستكون مفيدة له وتلك التي لن تكون. سيكون علمًا غريبًا إذا وجد تطبيقًا للكائنات الزائفة؛ كيف يمكن أن يكون العالم على نحو يبرر هذا الافتراض؟ حسنًا، ربما يكون العالم هكذا بالفعل. غالبًا ما تكون العلوم المستحدثة غريبة.[٢٤]

دعني أُضيف من باب الوضوح، أنني لا أرى أي مشكلة في الإقرار بوجود العديد من الكائنات المجردة «السخيفة» (حسبما وُصفت دون إنصاف) التي غالبًا ما يُعتقد أنها تُقوِّض أي سياسة تعتمد السخاء الوجودي؛ هنا أفكر في كائنات مثل «الغاية» و«العائق».[٢٥] وبطبيعة الحال، هذه كائنات ذات نطاق نشاط محدود إلى حدٍ ما. يمكن أن تكون «الغاية» فقط متعلقة بشخص ما أو شيء ما؛ فهي تمثل ما يُفعل شيء ما من أجله؛ والغرض من هذا العمل هو تعزيز مصالح ذلك الشيء أو الشخص، أو إفادته بطريقة ما، أو إفادة الفاعل إفادة غير مباشرة. يمكن فقط أن يُفرض «العائق» على شيء ما، عادةً حدث مخطط له يتطلع المرء إليه، أو شيء مشابه؛ ولكنه يمكن أيضًا أن يُفرض، من حيث المبدأ، على أنواع أخرى من النتائج المقصودة أو المتوقعة (وفق ما هو موضح في الجملة الأولى من هذه الفقرة). ومن ثم، تبدو «الغايات» و«العوائق» كيانات رتيبة وفقا للمنظور أنطولوجي. ولكن، وما المشكلة في ذلك؟ تقوم بعض الكائنات بأدوار مثيرة للاهتمام؛ بينما يمتلك البعض الآخر مجموعة أنشطة محدودة أكثر. وحتى إذا كانت «الغايات» و«العوائق» غير مثيرة للاهتمام أنطولوجيا، فإن لها أهمية كبيرة في حياة البشر؛ الغاية لشخص قريب منك هي أمر ذو اهتمام

شخصي، تمامًا مثل أن يكون هناك عائق (مثل الطقس) يحول دون تجربة الحركلة الرهيبة التي كنت تتطلع إليها. هذه ليست كائنات سخيفة أبدًا. تُعَدُّ شروط هويتها مبهمة، ولكن ينطبق هذا على العديد من الكائنات، وهي ليست مبهمة إبهامًا قطعيًا؛ يختلف فعل شيء ما «لأجل» جاك تمامًا عن فعله «لأجل شخص آخر «جيل»». لا توجد أيضا مشكلة مع التعميم الوجودي. يسعى مارك ساينسبري للسخرية من الاستدلال الذي ينتقل من «لقد فعلت ذلك لأجلها» إلى «لقد فعلت ذلك من أجل شيء يخصها» أو إلى «هناك شيء يخصها فعلت ذلك من أجله» (٢٠١٨، ص. ٣٨)؛ ولكن هذه الاستدلالات صحيحة. إذا شككت في ذلك، استبدل «الغاية» بكلمة مثل «الفائدة» أو «الميزة»: «هناك شيء يخصها فعلت ذلك من أجله، وهو مصلحتها» قد يبدو فَكِهًا، ولكنه منطقي تمامًا؛ وإلا، في الواقع، لما بدا فكهًا؛ وينطبق الأمر نفسه على «الغاية».

وفقًا لنهجي، تشير جميع التعبيرات اللغوية ذات المعنى إلى كائنات، بمعنى واسع؛ وحسبما قال رايت في مقطع اقتُبس في القسم٩: «لا يمكن تقديم تفسير عام أفضل لمفهوم الكائن سوى بمفهومي المصطلح المفرد والإحالة» (١٩٨٣، ص. ٢٤)، إلا أننا يمكننا حذف أي قيد يتعلق بالمصطلحات المفردة، وتوسيع فئة الإحالة لتشمل جميع العناصر ذات الأهمية الدلالية في اللغة، سواء الجملية أو دون الجملية. وهذا يعيدنا إلى الفكرة القائلة بأن الكائنات تنبثق من اللغة. هذه هي أطروحة المثالية اللغوية؛ الأطروحة التي ترى أن العالمَ تنتجه اللغةُ، وأن الكائنات (بالمعنى الواسع) هي موضوعات داخلية للغة، وبالتالي هي في جوهرها معانٍ. (في استعارة مختلفة، يتحدث رايت عن الكائنات أنها «ليست أكثر من ظلال تلقيها بنية خطابنا»، رغم أنه يقتصر هذا الادعاء هناك على «الكائنات المجردة الخالصة»).[٢٦] الأنطولوجيا مدفوعة نظريًّا؛ العالم نفسه هو افتراض نظري، لأنه مكون

من قضايا، وهي افتراضات نظرية. يمكننا عَدُّ المثالية اللغوية بمثابة امتداد لنظرية التحول اللغوي (linguistic turn) حتى نتيجته النهائية؛ وبالتالي، لم يعفُ على التحول اللغوي الزمن، كما يُقال أو يُفهم في كثير من الأحيان.(٢٧) لقد ذكرت أن القضايا هي علامات عبارات في الواقع (in re)؛ يمكن أن نستطرد أن الكائنات هي أسماء في الواقع، وأن الخصائص والمفاهيم هي مسندات في الواقع، وأن الوظائف هي دوال في الواقع، وأن المتغيرات تشير إلى متغيرات في الواقع، وهكذا. وسأناقش في الوقت المناسب (في القسم ٣٠) أن افتراض وجود مستوى أنطولوجي أدنى يحتوي على كيانات تعمل بصفتها صُنَّاع الصدق للقضايا هو افتراض غير متناغم؛ القضايا على مستوى الإحالة هي فعليا في المستوى الأنطولوجي الأكثر أساسية الذي يمكن أن يوجد؛ لا تجعل الحقائق أو حالات الأمور الحاصلة القضايا صادقة؛ بل هي القضايا الصادقة. وفي ضوء ذلك، من الطبيعي أن يُعَرَّفُ العالم بالقضايا على مستوى الإحالة، سواء كانت كاذبة أو صادقة، إذ تنطبق الموجبات التي تدفع إلى افتراض القضايا على مستوى الإحالة بالتساوي على القضايا الصادقة والكاذبة.

(٢٩) المثالية اللغوية والمثالية الترنسندتالية

ينهج جون مكدويل نهج فريجه ويُحدد المعاني ذات البنية القضوية للجمل حصريًّا في مستوى المضمون في التسلسل الهرمي الدلالي؛ حيث لا يحتوي مستوى الإحالة على أي قضايا. ومع ذلك، فهو لا يتبع فريجه في وضع المفاهيم إلى جانب الكائنات في مستوى الإحالة؛ بدلاً من ذلك، يضعها أيضًا في مستوى المضمون.(٢٨) يضعه هذا أمام عقبة عند الإجابة عن السؤال: أين ينبغي أن نضع العالم في التسلسل الهرمي الدلالي؟ إذا عرَّف العالم بمستوى الإحالة، فلن يكون العالم في حد ذاته ذا بنية مفاهيمية،

نظرًا لعدم وجود مفاهيم أو قضايا في ذلك المستوى؛ ومن جهة أخرى، إذا عرَّف العالم بمستوى المضمون، فعلى أن العالم يمكن أن يكون ذا بنية مفاهيمية، إلا أن الكائنات ستُنفى من العالم إلى غموض نومينالي (noume-nal limbo) بصفتها أشياء في ذاتها فقط.(٢٩) يختار مكدويل الخيار الثاني، حيث يُعرِّف العالم بمستوى المضمون الفريجي (١٩٩٦، ص. ١٧٩). في الواقع، هو مضطر لاختيار هذا الطرف من المعضلة، نظرًا لأن مذهبه في التجريبية الحدية، الذي ينص على أنه يجب أن تخضع الأحكام التجريبية للعالم لتقييم صحتها (١٩٩٦)، يُشير إلى أن العالم نفسه ذو بنية مفاهيمية. إذا كانت المفاهيم والقضايا تقع في مستوى المضمون، وليس في مستوى الإحالة، وإذا كان العالم ذا بنية مفاهيمية، فإنه يترتب على ذلك أن العالم نفسه يجب أن يُعَرَّف بمستوى المضمون.

ولكن يتضح أن المثالية الترنسندنتالية الكانطية التي تنبثق عن تحديد الكيانات المفاهيمية والقضوية حصريًّا في مستوى المضمون هي أمر غير مقبول؛ لتجنب ذلك، نحتاج أولًا لتحديد المفاهيم في مستوى الإحالة. عندئذٍ، لن يحتوي مستوى المضمون على المفاهيم بل على معاني تعبيرات المفهوم، وسيُحدد العالم تحديدًا مناسبًا بمستوى الإحالة، الذي يتضمن كلًا من الكائنات والمفاهيم. هذا هو التصور الذي اتبعه فريجه لمستوى الإحالة؛ ولكن، للأسف، لم يمضِ فريجه في تحديد القضايا أو أي نوع من الكيانات ذات البنية القضوية في ذلك المستوى، وكان هذا خطأً فادحًا من جانبه. الحقيقة هي أن مجال الإحالة لدى فريجه ليس بحالة أفضل بكثير منه عند مكدويل. يحتوي مجال الإحالة عند مكدويل فقط على كائنات فريجية، والتي هي في الواقع «الأشياء في ذاتها» (Dinge an sich) وفقًا لكانط. يحتوي مجال الإحالة عند فريجه على ما يعده كائنات وما يسميه مفاهيم. ولكن ليسا هذان النوعان من الكيانات مرتبطين ببنى قضوية مناسبة. يمكننا القول إن

فريجه (مع عكس التسلسل الزمني) يضيف ببساطة المزيد من الكيانات إلى مخزون ماكدويل من العالم النومينالي؛ وبالتأكيد تختلف الكيانات الجديدة في نوعها عن القديمة؛ فهي حسبما -سيخبرنا فريجه- غير مشبعة بدلاً من مشبعة، ولكن من الصعب رؤية كيف تقدم لنا مجرد إضافة مجموعة من الكيانات الجديدة، من أي نوع كان، ما نريده. يتفكك مخزون مجال الإحالة عند فريجه إلى كائنات-في-ذاتها ومفاهيم-في-ذاتها، حسبما يمكننا وصفه بلا تردد، إذ تنفصل هذه الكائنات والمفاهيم عن بعضها بعضًا. وينبغي أن نحدد القضايا في مستوى الإحالة للحصول على عالم من الكائنات المهيكلة بواسطة المفاهيم، على نقيض عالم يحتوي على بعض الكائنات وبعض المفاهيم دون وجود أي شيء يجمعها في وحدات مناسبة؛ أي الكيانات التي توحد الكائنات والمفاهيم في بنى مثل: «أ هو و»، «أ له علاقة ر بـ ب»، وهلم جرًا. لا يحقق مجرد تحديد الكائنات والمفاهيم في مستوى الإحالة الوحدة المطلوبة، بصرف النظر عن مدى حرصنا على تزويد هذه الكيانات بآليات مطابقة مثل «الدبابيس والمقابس.» يجب أن يكون أي عالم يستحق هذا الاسم (أي عالم يصلح لممارسة تأثير منطقي في الأحكام) ذا بنية قضوية، وبالتالي يجب أن يشمل ليس فقط ما يسميه فريجه الكائنات، ولكن أيضًا المفاهيم (تذكر أنني لا أميزها عن الخصائص)، أو الدوال عمومًا، بالإضافة إلى التكوينات المناسبة لهذه المفاهيم في بنى قضوية.

أحد المتطلبات المهمة التي تتضمنها هذه الحجة هو الحاجة إلى ربط كائن معين بمجموعة فرعية خاصة ومميزة من الخصائص، وهي تلك الخصائص التي تجعل ذلك الكائن شيئًا من نوع معين؛ أي الخصائص التي تشكل جوهره. ونحتاج لتلبية هذا المطلب إلى وضع الكائنات والخصائص الموجودة في مستوى الإحالة داخل قضايا أو بنى شبيهة بالقضايا تقع أيضًا في مستوى الإحالة. علاوة على ذلك، يبدو مستحيلًا بمجرد الاعتراف بوجود كيانات ذات بنية قضوية موجودة في مستوى المضمون (وهذا هو ما تمثله

الأفكار الفريجية)، منع التوليد التلقائي لكيانات ذات بنى قضوية موازية توجد في مستوى الإحالة. لأن الطبيعة الكاملة للمعنى هي تقديم المحال إليه (بطريقة ما)، ومفهوم الدلالة (significatio) الذي نعمل به يجعل الانتقال من المضمون إلى الإحالة حتميًّا، نظرًا لأن الإحالة هي المستوى الأساسي للمعنى المطلوب لنمذجة الفهم. يتعارض في هذا السياق، الإصرار على تحديد العالم بالكيانات ذات البنى القضوية في مستوى المضمون بدلاً من مستوى الإحالة مع ما هو في الواقع مطلب علمي لرؤية العالم بأقصى درجات الموضوعية وأقلها انحيازًا.(٣٠)يحاول ماكدويل نفسه تفادي أي اتهام بتبني مثالية ترنسندنتالية غير مقبولة، نتيجة لوضعه العالم في مستوى المضمون، بتذكيرنا بأن المضامين تقدم المحالات إليها الخاصة بها مباشرة وليس بالوصف، بحيث تكون الإحالة، كما لو أنها «مُضَمَّنَة» في المضمون (١٩٩٦، الصفحات ١٧٩–١٨٠). لكن نرد على هذا بأن مطلب الموضوعية القصوى يتطلب تحديد العالم بالكائنات المُضَمَّنَة، وليس بالكائنات المُضَمِّنَة في هذا التصور. ويفرض هذا بدوره -في حال تحييد التهديد المتمثل في المثالية الترنسنتدالية الكانطية فعليًّا- أن تكون الكيانات المُضَمَّنَة ذات بنى قضوية بذاتها وبحقها الخاص، وليس فقط بحكم تضمينها داخل كيانات مُضَمِّنَة ذات بنى قضوية. يبدو لي أن هذه هي أفضل طريقة لمواجهة تحديد ماكدويل للعالم في مستوى المضمون. يدلي بيتر سوليفان باعتراض مختلف على هذا التوجه. يكتب عن ميل ماكدويل إلى مفهوم المضمون الشيئي -النقطة التي تكون فيها المحالات إليها « مُضَمَّنَة في» المضامين الشيئية- بأن «هذا الرد محدود للغاية ليكون مجزيًا؛ إذ لا يكون المفهوم الوصفي للمضمون خاطئًا كليًّا» (٢٠٠٥، ص. ٦٠، الهامش ٦). أوضحت سابقًا (في القسم ١٦) أنَّ ثمة غرابة في المصطلحات هنا؛ عندما نتحدث عن المضامين الشيئية، فإننا نلمح إلى الطريقة التي تقدم بها الأسماء العلم (الحقيقية) والتعبيرات الإشارية المحالات إليها الخاصة بها؛ ولكن حسبما أكدت، تقدم كلمات المفاهيم -وفي الواقع أي تعبيرات لغوية- المحالات

إليها الخاصة بها تقديما مباشرا بنفس القدر. على سبيل المثال، تحيل كلمة «أحمر»، بأكبر قدر من المباشرة، وبالتأكيد بطريقة غير وصفية، إلى خاصية أو مفهوم «الاحمرار»، و«لا» تحيل مباشرة إلى النفي، وهكذا. إذا كنا مستعدين لتبني الواقعية حول «الاحمرار» و«النفي»، فيجب أن نتحدث عن أسماء هذه الكيانات، مثل «أحمر» و«ليس»، بعدِّها حاملةً لمضامين شيئية. وبالتالي، وفق ما قلته سابقًا (المصدر نفسه)، فإن جميع المضامين هي مضامين شيئية، وهي نتيجة تجعل هذا المصطلح الفني زائدًا عن الحاجة. وعليه، عند الرجوع إلى اقتباس سوليفان، فإني أرى أن المفهوم الوصفي للمضمون الفريجي خاطئ كليًّا، على الأقل للتعبيرات الدلالية البسيطة. بمعنى أن الأسماء البسيطة (الكلمات أو المقاطع الصرفية) التي تشمل أسماء الخصائص، والدوال، والعمليات، وغيرها، لا تحمل مضامين وصفية أو إحالات. (بالطبع، تحمل بعض التعبيرات المركبة، وخاصة الأوصاف المحددة وغير المحددة، بالإضافة إلى الأسماء أو التعبيرات اللغوية الأخرى التي تختصر أو تؤدي وظيفة الأوصاف بطريقة ما، مضامين وصفية وإحالات) ولكن لا يبرر ذلك فكرة ماكدويل وإنْ كان صائبًا أن العالم هو كيان على مستوى المضمون بدلاً من مستوى الإحالة. إذا واصلنا الآن تحديد القضايا على أنها كيانات ذات بنى قضوية على مستوى الإحالة (المحالات إليها للجمل الخبرية)، وتعاملنا مع الأفكار الفريجية، التي توجد في مستوى المضمون، على أنها أيضًا ذات بنى قضوية لكنها ليست قضايا بحد ذاتها، فسيتكون العالم من القضايا على مستوى الإحالة، سواء كانت صادقة أو كاذبة.(٣١)

لقد زعمت (في القسم٩) أن مثاليتي اللغوية تختلف عن المثالية الترنسندنتالية الكانطية. ومع ذلك، يجادل فريزر ماكبرايد بأن وجهة نظر مثل تلك التي أطرحها، التي تُفترض فيها اللغة تُشَكِّل الواقع -مع أنه يهاجم حقيقة المذهب الجديد لفريجه الذي يتبناه كل من هيل ورايت، إلا أن القضية تظل هي

نفسها برأيي- ملتزمة بتصور الواقع بصفته «كتلة لا شكل لها» (٢٠١٦، ص. ٩٥)، أي شيئًا موجودا في صورة غير محددة قبل أن تأتي اللغة لتشكله. ولكن ترى أطروحة المثالية اللغوية أن اللغة تشكِّل الواقع أساسًا. ليس ثمة مرحلة زمنية أو منطقية تسبق هذا الصنع؛ لا توجد كتلة غير مشكلة تنتظر، سواء في طابور زمني أو منطقي، لكي تُشَكَّل. الواقع هو ما تصنعه اللغة منه. هذا توجهٌ ترنسندنتالي بمعنى أنه يجب أن نفهم «اللغة» بصفتها كيانًا عامًا، أي حتى للغات الممكنة بالإضافة إلى اللغة الفعلية. إذ يتضح جليًا أن العالم كان موجودًا قبل أن تكون هناك لغات تجريبية، ويرجح أن يكون هناك يومًا ما، بل ومن المؤكد أنه قد يكون هناك مرة أخرى، عالم في غياب اللغات التجريبية. ولكن على أن هذا التوجه ينخرط في هذا الانعطاف الترنسندنتالي، باشتراط التعبير عنه في ضوء اللغات الممكنة بالإضافة إلى اللغات الفعلية، فإنه ليس مثاليًا ترنسندنتاليًّا بمعنى كانطي؛ ليس هناك عالم نومينالي؛ لا توجد أشياء في ذاتها (Dinge an sich). كيف نضمن إذًا استقلالية العالم عنا بالمعنى العادي؛ استقلالية العلم خصوصًا (بمفهومه العام) والرياضيات؟[٣٢] نفعل ذلك بتذكير أنفسنا، حسبما أكدت مرارًا، أن الصدق والكذب ليسا تحت قبضتنا عمومًا. لا نحدد نحن واللغة عمومًا، أي الجمل (وبالتالي أي القضايا) صادقة وأيها كاذبة؛ أي لا يعتمد توزيع القيم الصدقية علينا. هذه هي كل الاستقلالية التي نعوزها، وهي كل ما يجب أن نمتلكه. الجمل هي العنصر الأساسي المُسَلَّم به؛ هي وقيم صدقها، عمومًا، مستقلة عنا؛ وكل شيء آخر مشتق نظريًّا.

لقد دعوت هنا، خلافًا لماكدويل، إلى أن يُحَدَّدَ موقع العالم في مستوى الإحالة داخل التسلسل الهرمي الدلالي عوضًا عن مستوى المضمون. وقد استندت حجتي على افتراض أن العالم يجب أن يكون موجودًا في مكان ما ضمن التسلسل الهرمي الدلالي. بما أنني أعتقد أننا يجب أن نتفق مع

ماكدويل على أن المتحدثين والمفكرين يتحملون مسؤولية في أحكامهم إزاء عالم ذي بنية قضوية، وبما أنني حاججت أيضًا أننا بصفتنا منظرين، نبني لأنفسنا تسلسلًا هرميًّا دلاليًّا يهدف إلى نمذجة فهمنا للجمل، ويتضمن كيانات ذات بنى قضوية سواء في مستوى المضمون (الأفكار الفريجية) أو في مستوى الإحالة (القضايا)، فمن الطبيعي أن نفترض أن العالم الذي نتحمل مسؤوليته يجب أن يكون مطابقًا إما لمستوى المضمون أو لمستوى الإحالة في التسلسل الهرمي الدلالي. أحكمتُ حجتي في هذا القسم لأبين أنه ينبغي علينا اختيار الخيار الأخير من بين هذين الخيارين. عندما ندرك أن العالم الذي يحدد موقعه في مستوى الإحالة يجب أن يُفهم على أنه يتضمن كلًا من القضايا الصادقة والكاذبة (لأن القضايا الصادقة والكاذبة تنتج عن الجمل الصادقة والكاذبة التي تشكل المعطيات) وبالتالي من منظور دلالي بحت، ومن ثم أيضًا (في سياق المثالية اللغوية) من منظور أنطولوجي، ولا يفضِّل أي نوع من القضايا دون الآخر، يضحي من الضروري تقييد مبدأ المسؤولية بحيث ينص على أننا، بصفتنا مطلقي أحكام، نتحمل المسؤولية فقط إزاء القضايا الصادقة في مستوى الإحالة، أي إزاء الحقائق. لماذا يكون الأمر هكذا؟ لماذا ينبغي علينا تفضيل الصدق على الكذب عندما تتعامل الدلالات بحيادية مع هذه الحالات، وماذا يعني لنا أن نفعل ذلك؟ هذه أسئلة مهمة أتناولها في الفصل التالي. أما في بقية هذا الفصل، فأرغب في الإجابة عن سؤالين يرتبطان ارتباطًا مباشرًا أكثر بالمناقشة السابقة:

١) لماذا يجب أن يحدد موقع العالم في مكان ما ضمن التسلسل الهرمي الدلالي؟
٢) ما الذي يدعم التحديد الذي قدمته للتو للحقائق على أنها القضايا الصادقة؟

(٣٠) الصدق والمطابقة وحالات الأمور

هاتان المسألتان هما في الواقع وجهان لعملة واحدة. ربما، في معارضة المثالية اللغوية التي أتخذها، يمكن الادعاء بأن العالم يجب أن يُعَدَّ مكونًا من كيانات يُزعم أنها سابقة ترنسندنتالية للغة. ولأغراض النقاش، ومن أجل تسمية واضحة، سأطلق على هذه الكيانات المزعومة اسم «حالات الأمور الأساسية». ستتجلى الأسبقية المزعومة لحالات الأمور الأساسية للغة فيما يلي؛ يجب تصورها بألا تتطابق مع القضايا الصادقة، بل أنها توجد في مستوى أدنى من مستوى الإحالة -إن جاز التعبير- وبالتالي خارج التسلسل الهرمي الدلالي. هذا الموقف الذي يفترض وجود مثل هذه الكيانات هو ما تدافع عنه تقليديًّا نظرية المطابقة للصدق، التي ترى أن الجمل الصادقة، أو الأفكار الفريجية الصادقة، أو القضايا الراسلية الصادقة -مهما يكن ما تختاره محورًا يحمل الصدق في علاقة المطابقة- هي صادقة بفضل تطابقها مع حالات الأمور التي تُتصور على أنها سابقة ترنسندنتالية للغة. وعندما أقول إن هذه الحالات من الأمور (مُفْتَرَض أنها) سابقة ترنسندنتالية للغة، أعني أنها (مُفْتَرَض أنها) مستقلة جذريًّا عن اللغة، بمعنى أنها لا تعتمد في وجودها حتى على إمكانية وجود اللغة، ناهيك عن وجودها الفعلي. يمكن بالتالي وصف موقف أنصار نظرية المطابقة، الموجه ضد المثالية اللغوية التي أتبناها، بأنه ضربٌ من ضروب الواقعية الترنسندنتالية.

لطالما كانت الإشكالية في نظرية المطابقة للصدق في صعوبة تحديدها بدقة دون الوقوع في تحريف محتواها أو تتفيهه. ما هي حالات الأمور الأساسية التي يُقال إن الجمل الصادقة، أو الأفكار، أو القضايا تتطابق معها، وما طبيعة علاقة المطابقة هذه؟ لنفترض أننا نقول، حسبما يميل منظرو المطابقة الحديثون إلى القول، إن المطابقة هي علاقة صنع الصدق؛ تُطابِق حالات الأمور الأساسية ما يُحيل إليه كلٌّ منها حين تكون صادقة (مهما

كانت هذه بالضبط، وهي مسألة سأناقشها لاحقًا) بمعنى أنها هي ما يجعل تلك المحالات إليه صادقة. عندئذٍ، يعطينا ذلك قيدًا على شكل حالات الأمور الأساسية. خذ الجملة الصادقة «سقراط حكيم». سنفترض للتوضيح -مع أنه افتراض غير معقول (القسم ١٩)، لكنه لا يهم لغرض النقاش الحالي - أن «سقراط» هو اسم علم حقيقي وليس وصفًا محددًا مضمَرًا. يمكننا عندها القول إنه في مستوى الإحالة لدينا الرجل سقراط بعدِّه محالًا إليه للاسم «سقراط»، ومفهوم أو خاصية الحكمة بعدِّها محالًا إليه للمسند «حكيم». ولكن يتضح جليًّا أنه لا الرجل ولا الخاصية يشكلان حالة من الأمور؛ ولا يشكلان صانِعَي صدق معقولين للجملة «سقراط حكيم»، أو لمضمونها ذي البنية القضيوية أو المحال إليه منها ذي البنية القضيوية. وذلك لأن الرجل سقراط، كما هو، وخاصية الحكمة، كما هي، لا يشكلان بنى قضيوية، سواء كانا منفصلين أو مجتمعين، وبالتالي لا يكفيان لجعل القول بأن سقراط حكيم صادقًا.[٣٣] حتى لو أضفنا كليات إضافية، مثل علاقة التحقق، بل وحتى تحقق هذه العلاقة إلى أي درجة، فإن النقطة الأساسية لا تتغير. ليس الرجل سقراط كما هو حتى كافيًا لجعل القول بأن سقراط موجود صادقًا؛ لتحقيق ذلك نحتاج إلى وجود الرجل سقراط.[٣٤]

لذا، إذا كان لابد من وجود صانعي صدق في العالم، حيث يُتصور العالم، وفق ما يتصوره منظرو المطابقة، على أنه موجود في مرحلة أو مستوى يسبق اللغة ميتافيزيقيًّا، يجب أن يكون صانعي الصدق هؤلاء منظمين بطريقة ما تكون كافية لأداء دورهم لكيانات تُعَدُّ بلا ريب وبحكم جوهرها، ذات بنى قضيوية؛ أي للجمل الخبرية أو الأفكار أو القضايا، أيًّا من هذه نختاره ليكون محور العلاقة الحاملة للصدق. ولكن يعني هذا أن حالات الأمور الأساسية هذه التي تصنع الصدق، يجب أن تُظهر هي الأخرى شيئًا يشبه البنية القضيوية. يجب في ضوء الجملة التي نناقشها، أن

يكون لحالة الأمور المطابقة لـ»سقراط حكيم» التي تجعل هذه الجملة (و/أو فكرتها وقضيتها المرتبطة) صادقة بنية وتركيبًا يعكس الكيان الذي يعني أن سقراط حكيم. (ويتبلور هنا سؤال؛ هل يمكن أن توفر السمات بديلًا «أقل تعقيدًا» لمثل هذه الكيانات «الغنية» أنطولوجيا مثل حالة الأمور التي تعني أن سقراط حكيم؟ المشكلة التي تواجه أي إستراتيجية من هذا النوع هي جعل البديل المقترح بديلاً حقيقيًّا، أي تفسير السمات ذات الصلة بطريقة لا تنهار ببساطة في، أو تعتمد على، كيانات ذات الشكل الغني نسبيًّا مثل حالة الأمور التي تعني أن سقراط حكيم).(٣٥) لقد قلت إن الجملة «يوجد سقراط» لا يمكن أن تُصبح صادقة ببساطة بوجود الرجل سقراط كما هو، ولكن يمكن أن تصبح كذلك (وهي هكذا بالفعل) بوجود سقراط. هذا لأن هذا الكيان الأخير يتمتع ببنية قضيوية، على نقيض الرجل سقراط؛ وجود سقراط هو نفسه «أن يوجد سقراط». لذا يجب أن نسأل؛ ما هي الكيانات التي تعني أن «سقراط حكيم» و«يوجد سقراط»، والتي تُتصور على أنها صانعات صدق عامَّة للجملتين «سقراط حكيم» و« يوجد سقراط»، على التوالي، ولأفكارهما وقضاياهما ذات الصلة؟ وارتباطا بذلك؛ ما هي الجمل أو الأفكار أو القضايا (الراسلية) التي يرغب منظرو المطابقة في أن تكون العناصر المتعلقة بالطرف اللغوي لعلاقة المطابقة؟ وتكمن المعضلة التي يواجهها منظرو المطابقة في إيجاد أجوبة لهذه التساؤلات.

لنأخذ أولاً الاقتراح القائل إن حالة الأمور «أن سقراط حكيم» هي صانعة صدق للقضية أن سقراط حكيم.(٣٦) الآن، بالتأكيد هناك حالات أمور مثل «أن سقراط حكيم»؛ نحن نتحدث عن مثل هذه الأمور طوال الوقت. لا تكمن المشكلة في وجود هذه الحالات من الأمور؛ وليس ثمة تحدٍ أيضا -حسبما جادلت في موطن سابق في هذا الكتاب- بشأن وجود القضايا. يكمن جوهر المسألة في علاقة المطابقة التي يُقال إنها قائمة بين حالة الأمور المحققة

والقضية الصادقة. يتضح من الطريقة التي أشرت بها للتو إلى الكيانين المعنيين، لا توجد مسافة لغوية بين الطريقة التي نصف بها حالات الأمور والطريقة التي نُعبر بها عن محتويات القضايا. وهذا يلمح إلى أن حالات الأمور الأساسية عند منظري المطابقة هي في الواقع قضايا. وبالتالي، نظرًا لأن حالات الأمور ذات طبيعة مزدوجة -قد تتحقق أو لا تتحقق- فستكون الحالات المحققة ببساطة هي القضايا الصادقة، والحالات غير المحققة هي القضايا الكاذبة. ولكن عندها لن تكون العلاقة بين حالات الأمور والقضايا ذات الصلة علاقة مطابقة -وهي حسبما لاحظ فريجه[٣٧] تتطلب التمايز بين طرفي العلاقة- بل علاقة هوية. دعني أعيد صياغة الأمر؛ أراد منظرو المطابقة أن تفسر علاقة المطابقة الصدق؛ أرادوا القول إنه بسبب أن القضية أن سقراط حكيم تطابق حالة الأمور المحققة فإنها صادقة. ولكن البَوْنُ بين (مثلًا) القضية الصادقة أن سقراط حكيم وحالة الأمور المحققة «أن سقراط حكيم» يسير ومحدود جدًا ولا يسعف لتوفير أي قوَّة تفسيرية. حقيقةً لا يبدو أن ثمة بون أساسًا. دعونا نسأل: لماذا القضية أن سقراط حكيم صادقة؟ إذا أجبت بأن القضية صادقة لأنها تطابق حالة الأمور المحققة «أن سقراط حكيم»، فسأكون كمن فسَّر الماء بعد الجهد بالماء.[٣٨] في هذا النهج، تتحول المطابقة إلى هوية بصفتها العلاقة التي يجب أن تكون بين قضية وحالة أمور لكي تكون القضية صادقة أو كاذبة؛ تكون القضية صادقة فقط إذا طابقت حالة أمور محققة -أو «حقيقة» للاختصار- وكاذبة إذا لم تكن كذلك.[٣٩] علاوة على ذلك، يجب التخلي عن الطموحات التفسيرية؛ فبينما يصح القول إن القضية صادقة فقط إذا تطابقت مع حقيقة، وكاذبة إذا لم تكن كذلك، يصعب أن نرى أن مثل هذا القول قد أضاف الكثير من الفحوى إلى مفهوم الصدق.[٤٠]

بالطبع، هناك ظروف نتسامح فيها مع عبارات بالصيغة العامة ⌐ أ لأن ب ⌐، حيث توجد هوية مناسبة -ربما حتى هوية للمضمون أو للإحالة أو لكليهما- بين ⌐ أ ⌐ و⌐ ب ⌐. نقول مثلًا أشياء مثل: «هي ابنة عمك\خالك لأن والدها\والدتها شقيق\شقيقة أحد والديك.»[٤١] ولكن يوجد هنا اتصال تعريفي بين الطرف الأيسر والطرف الأيمن، وهو ما لا يحدث في العبارة: «القضية أن سقراط حكيم صادقة لأن حالة الأمور أن سقراط حكيم تتحقق (أو: لأنها حقيقة أن سقراط حكيم).» في الحالة الأخيرة، لا يوجد أي سؤال عن التعريف؛ بل يُفترض أن تقدم هذه الجملة، وفقًا لمنظري المطابقة، تفسيرًا ميتافيزيقيًا. يرى منظرو الهوية أن هذا التفسير غَثٌّ جدًّا بحيث لا يمكن عَدُّه تفسيرًا حقيقيًّا، ويبدو جليًّا أنه يجب أن تكون العلاقة -مهما كانت- بين القضية الصادقة أن سقراط حكيم وحالة الأمور المحققة (الحقيقة) «أن سقراط حكيم» وثيقة للغاية. بالتأكيد، منظرو الهوية محقون في أن العلاقة لا يمكن أن تكون علاقة تفسير ميتافيزيقي (في أي اتجاه)، وتصعب مقاومة التلميح اللغوي الذي يشير إلى أن العلاقة هي علاقة هوية.

لهذا السبب، يُصر منظرو الهوية عادةً على أن موقفهم لا ينبغي أن يُعرَّف من حيث الهوية بين حامل الصدق وصانعه. تعتمد هذه الطريقة في التعبير عن النظرية اعتمادًا مفرطًا على حديث منظري المطابقة.[٤٢] يبدو أن الحديث عن كل من صانعي الصدق وحامليه يُشير إلى أن الأشياء التي يُفترض أنها تصنع الصدق تختلف عن الأشياء التي عُدَّتْ صادقة. ولكن وفقًا لرأي منظري الهوية، لا يوجد صانعو صدق مغايرون لحاملي الصدق، إذا تصوَّرنا الأخيرين على أنهم قضايا؛ ولأن لا شيء يمكن أن يجعل نفسه صادقًا، فإنه يترتب على ذلك أنه لا يوجد صانعو صدق للقضايا نهائيًّا، يوجد فقط حاملو صدق. ويترتب على ذلك أيضًا أنه لا يمكنك درء نظرية الهوية بالإشارة -وهو ما فعله ترينتون ميريكس (٢٠٠٧، ص. ١٨١)- إلى

أن بعض (أو كل) الحقائق تفتقر إلى صانعي صدق؛ طالما أن الحقائق تُعَدُّ قضايا، وهذا هو بالضبط ما يقوله منظرو الهوية أنفسهم. نظرية صناعة الصدق هي في الواقع تمرين على تقسيم مستوى الإحالة إلى نصفين ثم إيجاد تطابق زائف بين النصفين.(٤٣) لنضرب مثالًا جيدًا على هذا التطابق الفارغ وهي ملاحظة ديفيد أرمسترونغ: «ما نلتمسه هو شيء في العالم يضمن أن أ هي و، أي صانع صدق أو أساس أنطولوجي لـ أ حتى تكون و. ما الذي يمكن أن يكون هذا إلا حالة الأمور «أ كونها و»؟ (١٩٩١، ص. ١٩٠).» لذلك يبدو أن «أ كونه و» «يضمن» أن «أ هو و». ولكن -مع أن الأمر كالشمس في رابعة النهار» «أ كونه و» هو الكيان (أيا كان) الذي يعني أن «أ هو و»؛ إذ إن مسوِّغ الخطأ الذي وقع فيه أرمسترونغ هو قواعد اللغة الإنجليزية. يرى منظرو الهوية ببساطة أنهم يرسمون الروابط المفاهيمية التي نرسمها بين مفاهيم القضية، والصدق، والكذب، وحالة الأمور، والحقيقة. تبدو هذه الروابط تَفِهَةً جدًّا عند تفصيلها، لدرجة أن الحديث عن نظرية الهوية قد يبدو مبالغًا فيه.(٤٤)

لننظر الآن في الاقتراح القائل بأن حالات الأمور الواقعية، حسبما يتصورها منظرو المطابقة، تجعل الجمل الخبرية (على عكس القضايا) صادقة.(٤٥) (تنطبق نقاط مشابهة لتلك التي سأذكرها في هذه الفقرة على الحالة التي تُعَدُّ فيها الأطراف على الجانب اللغوي من علاقة المطابقة أفكارًا فريجية). يمكن من جهة قبول هذا الطرح؛ على الأقل، ليس معرضًا لتهديدِ التفاهة من النوع الذي أصاب النسخة السابقة من نظرية المطابقة، لأن حالات الأمور الواقعية مثل «أن سقراط حكيم» مغايرة تمامًا للعناصر اللغوية مثل الجملة «سقراط حكيم». وإلى هنا، ليس هناك ما يمنع من قبول الاقتراح بأن مثل هذه الجمل لها صانعو صدق واقعيون، إذا كان هذا هو تفسير علاقة المطابقة. لكن يمكن التساؤل عن مدى ملاءمة هذا

التفسير. إذ لا يبدو ممكنًا، بدون تفنيده، رسم روابط تفصيلية بين الجمل وأجزاء من العالم. يمكن في نهاية المطاف أن «تتطابق» جمل مختلفة في نفس اللغة أو في لغات مختلفة مع نفس الجزء من العالم، وقد تحتوي هذه الجمل المختلفة على عدد مختلف تمامًا من المكونات. على سبيل المثال، تحتوي الجملة الإنجليزية «There are cows» على ثلاث كلمات؛ فهل يعني ذلك أن هناك ثلاثة أجزاء في العالم تتطابق مع هذه الجملة وتجعلها صادقة؟[٤٦] أما الجملة «Cows exist» فتحتوي على كلمتين فقط، ولكن ألا يريد منظرو المطابقة القول إنها تغدو صادقة بسبب نفس الأجزاء في الواقع؟ وعندما نأخذ لغات أُخَر في الحسبان، لا يبدو أن هناك مسوغًا لتفضيل أي عدد معين من الكلمات والقول بأنه يجب أن تحتوي الجملة التي تتطابق مع الأجزاء ذات الصلة في الواقع على هذا العدد من الكلمات. لماذا لا يمكن أن تكون هناك، من حيث المبدأ، جمل في لغات فعلية أو ممكنة بحيث توجد جملة لأي ≥١ ن، تتألف من ن كلمة وتُعبر عن نفس المعنى الذي تعنيه الجملة الإنجليزية « There are cows»؟ (في الواقع، أليست اللغة الإنجليزية أصلا لغةً كهذه؟ أضف فقط ثم كرر بلا حدود عاملًا فارغًا مثل «حقًا\really»). قد تظن أنه يمكن تعزيز احتمالات النجاح إذا أخذنا الطرف اللغوي في علاقة المطابقة ليكون كيانًا في مستوى الصيغة المنطقية بدلا من أن يكون جملة سطحية. وبالتأكيد، في أطروحتي، فإن الأجزاء المتحركة، إذا جاز التعبير، لتمثيلات الجمل في الصيغة المنطقية؛ أي الأجزاء الدلالية ذات الأهمية، تتطابق مع معانيها، وهذه المعاني هي كيانات واقعية. ومع ذلك، ينطبق هذا على جميع الجمل، الكاذبة والصادقة سيَّان.[٤٧] تكون بهذا المعنى نظرية المطابقة للمعنى سديدة في رأيي -وقد كانت جزءًا لا يتجزأ من هذا الكتاب منذ البداية- لكنها تختلف كثيرًا عن نظرية المطابقة للصدق.[٤٨]

يسعى منظرو المطابقة للوصول إلى تفسير عام للصدق. ولكن على أي أساس يمكن أن نتوقع وجود مثل هذا التفسير العام؟ بالطبع، ستكون هناك تفسيرات خاصة وفردية لصدق العديد من القضايا. تُفسر مثلًا القضية الصادقة «كان هناك حريق في المبنى» بالإشارة إلى وجود مواد قابلة للاشتعال، كمية كافية من الأكسجين، شرارة ناجمة عن التماس كهربائي، وما إلى ذلك. لذلك، سنتمكن بأخذنا حالة بحالة، (في كثير من الأحيان على الأقل) من تفسير مسوغات صدق قضايا معينة. ما أستنكره هنا هو مشروع تقديم تفسير عام للصدق؛ أي تفسير يشرح بعبارات عامة تمامًا، لماذا تكون أي قضية صادقةٍ صادقةً. لا يوجد ما يثير الاهتمام على هذا المستوى العام، ويمكن قوله حول ما يجعل القضية الصادقة صادقة؛ هناك فقط (إذا كان متاحًا) سجل تاريخي مفصل لحالة معينة. لذا، يتبين أن الصدق هو ما يُسمى أحيانًا خاصية «بدائية» أو «جوهرية» للقضايا؛ أي ليست حقيقة القضية الصادقة (بصورة عامة) مسألة علائقية -تتضمن علاقة مع حالة أمور مميزة مثلًا- بل هي جوهرية للقضية نفسها.(٤٩) (قد تكون جوهرية الصدق موقفًا تبناه في بعض المواطن راسل وجورج إدوارد مور)(٥٠). ولتبيين الفكرة أكثر، ليست القضية الصادقة صادقة بفضل شيء أو لسبب، خلافًا لما افتُرِضَ مرارًا وتكرارًا.(٥١)

يجب أن تكون هذه الأطروحة معقدة قليلاً لاستيعاب التمييز بين القضايا البسيطة والقضايا المركبة؛ لأن صدق القضايا المركبة (الجزيئية) يمكن عدُّه فعليًّا مسألة علائقية أو قائمًا على شيء معين؛ فالقضية المركبة الصادقة تكتسب صدقها بفضل معاني (أو في أبسط الحالات حيث تكون الروابط قائمة على الصدق؛ القيم الصدقية فقط) القضايا المكونة لها. افترض مثلًا أن ثمة قضية مركبة من الشكل «أن ب و ج»، حيث «و» هو الرابط الدالي المألوف للصدق. يُعد صدق هذه القضية مسألة علائقية؛ فهو يعتمد على

صدق القضايا المكونة ومعنى «و». ولكن عندما نسأل عن الشيء الذي يجعل القضايا المكونة نفسها صادقة، بافتراض أن تلك القضايا المكونة وجوديًّا بسيطة (وأن الجمل العليا التي تعبر عنها بسيطة دلاليًّا)، فلا توجد إجابة عامة متاحة؛ على الأقل، حسبما رأينا، لا توجد إجابة عامة مشابهة لتلك التي يمكننا تقديمها فيما يتعلق بصدق القضية المركبة. قد نكون بناءً على طبيعة تلك القضايا المكونة، قادرين على تقديم إجابات تفصيلية ومحددة للسؤال عن سبب صدقها؛ ولكن إذا كانت هذه القضايا هي محالات إليها لجمل بسيطة دلاليًّا، فلن يكون هناك شيء ذو طبيعة عامة يمكن قوله في هذا الصدد؛ سيكون صدق القضايا المعنية خاصية غير علائقية وجوهرية لها.(٥٢)

خلصنا الآن إلى أن مستوى الإحالة يحتوي على الكائنات، والخصائص، والتراكيب التي تشكل القضايا، والتي يمكن أن تكون إما صادقة أو كاذبة؛ حيث تكون القضايا الصادقة متطابقة مع حالات الأمور المحققة، والكاذبة مع حالات الأمور غير المحققة، وأن مستوى الإحالة متطابق مع العالم. ارتأينا فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة أنه لا يستساغ تحديد موقع العالم إما عند مستوى المعنى أو خارجه تمامًا، «أسفل» مستوى الإحالة. وهذا يجعل مستوى الإحالة نفسه المرشح الوحيد المعقول ليكون موضع العالم. يتكون العالم من قضايا صادقة وكاذبة؛ لتطويع العبارة الافتتاحية من كتاب رسالة منطقية فلسفية، «العالم هو كل ما يحدث وكل ما لا يحدث أيضًا» إذا أردنا، ونريد، التحدث عن الحقائق بعدِّها مكونات حقيقية للعالم، فإن ذلك يعني أن الحقائق متطابقة مع القضايا الصادقة، وليست أشياء مميزة تجعل تلك القضايا صادقة بطريقة ما. تحل الهوية محل المطابقة بصفتها علاقة بين الحقائق (أو حالات الأمور المحققة) والقضايا الصادقة. تكون القضية صادقة إذا وفقط إذا كانت متطابقة مع حقيقة. القضايا الكاذبة هي

جزء من العالم حالها حال القضايا الصادقة؛ أيْ كلاهما موجود. لكن تتحقق القضايا الصادقة فقط -لتطبيق المصطلحات التي كنت أستخدمها- لكن هذه كما يصفها فيتجنشتاين: «ملاحظة نحوية.» لاحظ أن هذا الاستخدام يختلف عن الاستخدام الاسمي الذي يُسمح فيه للحقائق أن تتحقق، ولكن ليس أن توجد.[٥٣] أما أنا فأرى أن الحقائق موجودة بديهيًّا؛ وأن اللا-حقائق، بمعنى القضايا الكاذبة أو حالات الأمور غير المحققة، موجودة أيضًا. لذا ليس وجود الحقائق أمرًا يستحق الإشادة.

لقد قلت للتو إن القضايا الكاذبة هي جزء من العالم حالها حال القضايا الصادقة. إذًا، ما الذي يميز القضايا الصادقة عن القضايا الكاذبة؟ حسنًا، ليست القضية الكاذبة أساسًا متطابقة مع حقيقة (حالة أمور محققة). يمكننا، حسبما أشرت، التعبير عن هذا تعبيرًا أكثر أهمية بقولنا إن القضية الكاذبة متطابقة مع حالة أمور غير محققة. ولكن ينبغي عدم فهم هذه العبارات على أنها تحمل طموحات تفسيرية؛ قول إن القضية ليست متطابقة مع حالة أمور محققة، أو أنها متطابقة مع حالة أمور غير محققة، هما مجرد طريقتين مختلفتين للتعبير عن كونها كاذبة، ولا تقدم أي نوع من التفسير أو الإيضاح للفرق بين الصدق والكذب، أو بين الحالات المحققة وغير المحققة. مع ذلك، فإن لغة «حالات الأمور غير المحققة» مفيدة لأنها تسلط الضوء على مشكلة في نهجي بأكمله حول العلاقة بين اللغة والعالم. إذا كان العالم لا يتألف من القضايا الصادقة فقط، بل أيضًا من القضايا الكاذبة، وليس فقط من الحالات المحققة، بل أيضًا من الحالات غير المحققة، فما الذي يبرر الأهمية التي نوليها للفرق بين الصدق والكذب؟ لماذا نرتئي أن نفضل الصدق على الكذب في بعض النواحي؟ والأهم: ما الذي نفعله بالضبط عندما نُعطي الصدق الأولوية على الكذب؟ لماذا يهمنا هذا التمييز بين الصدق والكذب؟ ولماذا يوجد هذا التمييز أصلًا؟ تواجه هذه الإشكالية

الجميع، لكنها قد تبدو أكثر حدة في حالتي. إذ لا تتمتع القضايا الصادقة في أطروحتي بأي مكانة ميتافيزيقية مميزة؛ فهي لا تشغل وحدها العالم، ولا تنفي القضايا الكاذبة إلى هامش اللاوجود. لا، بل يتألف العالم من جميع القضايا، الصادقة والكاذبة على حد سواء، تمامًا -على غرار ما قاله راسل (١٩٧٣، ص ٧٥–٧٦) - مثل: بعض الورود بيضاء وبعضها أحمر. ليست الورود البيضاء أفضل من الحمراء، والعكس صحيح؛ إذًا، ما الذي يجعل القضايا الصادقة أفضل من الكاذبة؟ أرى أن بإمكاننا إيجاد أجوبة شافية لهذه الأسئلة بمقارنة الواقعية المضمنة في فكرة المساءلة أمام (القضايا الصادقة في) العالم مع النهج التداولي (pragmatic approach)، الذي يكون الأفراد وفقًا له مسؤولين في أحكامهم ليس أمام العالم، بل أمام أفراد آخرين يصدرون الأحكام. سيكون هذا موضوع الفصل التالي.

المصادر

(١) جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، الفصل السادس.

(٢) انظر: رايو (Rayo) ٢٠١٣، ص. ٣١.

(٣) انظر، مثلًا: بريست (Priest) ٢٠١٦، الفصلان ٣ و٤.

(٤) بولدوين (Baldwin) ١٩٩١، ص. ٤٦؛ قارن: فاين (Fine) ١٩٨٢، ص. ٥٣؛ دود (Dodd) ١٩٩٥، ص. ١٦٣.

(٥) ثمة بعض التشابه بين موقفي وموقف جاغو (Jago) حسبما عرضه في ٢٠١٨، ص. ٢٦٤–٢٦٦، إذا ما أُخذ في الحسبان اختلاف الاصطلاحات. غير أن مناقشة جاغو مؤطَّرة ضمن إطار نظرية صانعي الصدق (truth-maker theory)، وهو إطار سأرفضه لاحقًا (في القسم٣٠).

(٦) أيضا، مثلًا: لينسكي (Linsky) ١٩٩٩، ص. ٤٧؛ وستيفنز (Stevens) ٢٠٠٥، ص. ١٢٩.

(٧) انظر أيضًا: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ١١٠–١١٤، وقد أُستُقي بعض مضمون هذه الفقرة منه. إلا أنني، في الصيغة الواردة في كتاب Unity، وفي مواضع أخرى من ذلك الكتاب، وصفت القضايا بأنها «تقول» شيئًا. وكان ذلك تفاديًا للإيحاء بأنه إذا كانت القضية موحَّدة، أو كانت موجودة في العالم، فلا بد أن تكون صادقة. غير أن استعمال تعبير «تقول» قد يكون مضلِّلًا: إذ قد يُفهَم منه أن القضايا هي وسائل للمعنى، لا المعاني نفسها. (والأفضل قصر هذا التعبير على الجمل واستعمالاتها). لذا، ومنعًا لهذا الإيحاء غير المرغوب فيه (في القسم٢٠)، أسقطت هذا التعبير هنا، وأقترح أن يُفهَم في كتاب Unity كما يلي: أن تقول القضية إن «ق» يعني ببساطة أنها هي القضية التي مضمونها «ق».

(٨) رايت (Wright) ١٩٨٣، ص. ٥٢؛ قارن: ٢٠١٦، ص. ١٨٢؛ هيل (Hale) ٢٠١٠، ص. ٤٠٦.

(٩) قارن: هيل ورايت (Hale and Wright) ٢٠٠١، ص. ٧–١١؛ ترويمان (Trueman) ٢٠١٤، ص. ٢٧٣–٢٧٤.

(١٠) في الواقع، أرى أن الاختبارات التي وضعاها هيل ورايت (وأيضًا داميت) لا تؤدي الغرض منها، أو على الأقل لا تؤديه حسبما هو مقصود: للتفاصيل، انظر: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، الفصل الرابع. أما انتقادات هذه الاختبارات التي تختلف عن انتقاداتي (ولا أتفق معها تمامًا)، فقد عرضها رمفيت (Rumfitt) ٢٠٠٣أ، ص. ١٩٦–٢٠٧.

(١١) هيل ورايت (Hale and Wright) ٢٠٠١، ص. ٧، ٢١، ١٥٣–١٥٤؛ ٢٠٠٩أ، ص. ٢٠٠–٢٠١، ٢٠٨؛ ٢٠٠٩ب، ص. ٤٦١–٤٦٢؛ قارن: فيلد (Field) ١٩٨٩، ص. ١٤٧؛ سوليفان وبوتر (Sullivan and Potter) ١٩٩٧، ص. ١٤٠؛ بولوس (Boolos) ١٩٩٨، ص. ٣٠٦.

(١٢) انظر: ماكفارلين (MacFarlane) ٢٠٠٩، ص. ٤٤٤، ٤٤٧؛ قارن: هيل ورايت ٢٠٠١، ص. ١٤٤؛ رايت ٢٠١٦، ص. ١٨٣؛ انظر أيضًا: هيل ورايت ٢٠٠٩ب، ص. ٤٦٣؛ هيك (Heck) ٢٠١١، ص. ١٨، ١٥٣.

(١٣) انظر: لِنّبو (Linnebo) ٢٠١٨، ص. ١٨٠–١٨١.

(١٤) انظر: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ١٠٠.

(١٥) فريجه (Frege) ١٨٨٤، الفقرتان ٥٥–٥٧؛ قارن: داميت (Dummett) ١٩٩١ب، ص. ٩٩–١١٠.

(١٦) انظر، مثلًا: بوستوك (Bostock) ١٩٧٤؛ انظر أيضًا: هودز (Hodes) ١٩٨٤؛ ١٩٩٠، ص. ٣٥٠؛ هوفڤيبر (Hofweber) ٢٠١٦، ص. ١٢٢–١٥٢؛ بيكاردي (Picardi) ٢٠١٨، ص. ٥٠.

(١٧) ماكبرايد (MacBride) ٢٠٠٣، ص. ١١٥؛ إكلند (Eklund) ٢٠٠٦، ص. ١٠٥.

(١٨) إكلند (Eklund) ٢٠٠٦، ص. ١٠٠؛ قارن: ٢٠١٦، ص. ٨١؛ توماسون (Thomasson) ٢٠١٥، ص. ١٥٤–١٥٥، حاشية ٢٢.

(١٩) إكلند ٢٠٠٦، ص. ١٠٠–١٠١؛ ٢٠٠٩، ص. ٤٠٤–٤٠٥؛ قارن: هيرش (Hirsch) ٢٠٠٩، ص. ٢٤٩–٢٥٢.

(٢٠) إلى جانب مقالات إكلند، انظر، مثلًا: برايس (Price) ٢٠١٠، ص. ٢٧٨–٢٧٩؛ هيك (Heck) ٢٠١١، ص.

٢٠٠–٢٠٦؛ ٢٠١٦، ص. ٥٤–٥٥.

(٢١) إكلند (Eklund) ٢٠٠٦، ص. ١٠٥؛ ٢٠٠٨، ص. ٣٩١–٣٩٢.

(٢٢) هيل (Hale) ٢٠٠١، ص. ٣٤٧–٣٤٨.

(٢٣)وفقًا لاستراتيجية «اللاشيئية» (noneism) التي طرحها بريست (Priest) (٢٠١٦)، فإن أي مجموعة خواص A(x) تُميز كائنًا cAc_AcA يُضمن وجوده وامتلاكه لتلك الخواص في عالمٍ ما، سواء أكان ممكنًا أم مستحيلًا (٢٠١٦، ص. ٨٣–٨٤). ويرى بريست أن هذه الاستراتيجية قريبة من الاستراتيجية التي توظّف التمييز بين التحقيق (exemplification) والترميز (encoding)، وهي الاستراتيجية التي أتبناها هنا بالفعل، لكنها ليست مطابقة لها (المصدر نفسه، ص. ٢٤٧). ولا أجد الفارق بينهما يتعدّى الجانب الاصطلاحي، غير أنني لن أُمعن في هذه المسألة هنا.

(٢٤) يمكن استخدام مبادئ التجريد لإدخال كائنات ليست عديمة الجدوى فقط -مثل «الزائفات» (duds) عند هيك (Heck)- بل أيضًا كائنات تناقضية من نوع ما صممه بولوس (Boolos) ويصفها رايت (Wright) بـ«المزعجات» (nuisances). ويبدو لي أن هذه الكائنات تنهار أمام نمط الاستدلال ذاته الذي استخدمته في حالة «الأعداد-الضدية» (anti-numbers) عند إكلند. ذلك أن إحدى زوجي الكائنات التناقضية «المزعجة»، التي يُزعم تعريفها لتكون موجودة، تفترض ضمنًا استحالة ميتافيزيقية، مثل أن يكون الكون متناهيًا. لكن هذه مسألة واسعة لا يسعني تناولها هنا. لمزيد من النقاش، انظر: هيل ورايت ٢٠٠١، ص. ١١٧–١٥٢، ٢٨٨–٢٩٧؛ هيل ٢٠٠١، ص. ٣٤٤–٣٤٦؛ كوك (Cook) ٢٠١٢؛ رايت ٢٠١٦، خصوصًا ص. ١٨٠–١٨٣؛ لِنّبو (Linnebo) ٢٠١٨، خصوصًا الفصول ٣، ٦، ٨. ولعلاقات مبدأ السياق بالتعريف السياقي، انظر: داميت (Dummett) ١٩٩١ب، خصوصًا ص. ٢٠٤–٢٠٥؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، ص. ١٨٨–١٨٩؛ إيبرت (Ebert) ٢٠١٥، ص. ٢٧–٣١، ٤٧–٤٨.

(٢٥) انظر: كواين (Quine) ١٩٦٠، ص. ٢٤٦–٢٤٨؛ رايت ١٩٨٣، ص. ٢٧–٢٨؛ هورويتش (Horwich) ١٩٩٨أ، ص. ٨٧؛ شيفر (Schiffer) ٢٠٠٣، ص. ٥٠–٦١؛ توماسون (Thomasson) ٢٠١٥، ص. ٢٦٤–٢٦٦؛ ساينسبري (Sainsbury) ٢٠١٨، ص. ٣٨؛ بوتن (Button) ٢٠٢٠.

(٢٦) رايت (Wright) ١٩٩٢، ص. ١٨١–١٨٢. نجد تطبيقات مشابهة (وأيضًا مقيّدة) للاستعارة الظلية (shadow metaphor) لدى د. أرمسترونغ (D. Armstrong) ٢٠٠٦، ص. ٢٣٩؛ وشيفر ٢٠٠٣، ص. ٥٩، ٦٢–٦٣، ٧١–٧٩. قارن: توماسون ٢٠١٥، ص. ١٤٦؛ إيبرت ٢٠١٦، ص. ١٥٤؛ إدواردز (Edwards) ٢٠١٨، ص. ٣٢.

(٢٧) كذلك يرى ويليامسون (Williamson) ٢٠٠٧، ص. ١٠.

(٢٨) ماكدويل (McDowell) ١٩٩٦، ص. ١٠٦–١٠٧؛ قارن: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٦، ص. ١٦٩–١٨٠.

(٢٩) انظر حول هذه النقطة: سوهم وآخرون (.Suhm et al) ٢٠٠٠، ص. ٣٢؛ ب. سوليفان (P. Sullivan) ٢٠٠٥، ص. ٥٩–٦١؛ جاسكن ٢٠٠٦، ص. ١٩٩–٢٠٣.

(٣٠) قارن: ويليامسون ٢٠٠٧، ص. ١٦. أما عن مسألة إمكانية اختزال الكيانات الإحالية أو المضمونية إلى أصناف تكافؤ من العناصر اللغوية، فانظر: جاسكن ٢٠٠٨، ص. ١٠٤–١٠٦؛ ساندو (Sandu) ٢٠١٢، ص. ٢٧٣؛ سانتامبروجيو (Santambrogio) ٢٠١٥، ص. ٢٩٧–٣٠٣. أذهب، حسبما أحاجج في المصدر نفسه، إلى أن مجال المضمون يمكن «لَغننته» -أي إعادة بنائه بأصناف تكافؤ من العناصر اللغوية- بخلاف مجال الإحالة. وإذا صح هذا، فهو يدعم أكثر فكرة التمايز بين مستويي المضمون والإحالة: فالمضمون لا يمكن تمثيله بالإحالة ولا تجاهله ببساطة (حسبما يفعل كثير من كُتّاب نظرية الإحالة).

(٣١) لمزيد من النقاش حول هذه النقطة، انظر: جاسكن ٢٠٠٨، ص. ١١٤–١١٩.

(٣٢) طَرَح ماكبرايد (MacBride) هذا التحدي في ٢٠١٦، ص. ٩٦، ٩٩، ١٠٠–١٠١، ١١١.

(٣٣) قارن: د. أرمسترونغ (D. Armstrong) ١٩٩٧، ص. ١١٥–١١٦؛ دود (Dodd) ٢٠٠٨، ص. ٧؛ هوفقيبر (Hofweber) ٢٠١٦، ص. ٢٨٨.

(٣٤) على خلاف ميريكس (Merricks) ٢٠٠٧، الفصل الأول، وفي مواضع متعددة، منها ص. ٨٢، ١١٧، ١٦٨؛ وأسي (Asay) ٢٠١٣، ص. ٦٣–٦٤؛ وجاغو (Jago) ٢٠١٨، في مواضع متفرقة منها ص. ٧٣، ٨٤، ١٨٥، ٢١٨، ٢٥٠، مع أنه أقر بالنقطة في موضع واحد (ص. ١٦١).

(٣٥) للنقاش، انظر: دود ٢٠٠٨، ص. ٧–٩.

(٣٦) مثلًا: جاغو ٢٠١٨، ص. ٧٢–٧٣، وفي مواضع أخرى.

(٣٧) فريجه (Frege) ١٩١٨–١٩١٩، ص. ٦٠؛ ١٩٧٧، ص. ٣؛ كونِه (Künne) ٢٠٠٣، ص. ٨؛ ميلن (Milne) ٢٠١٠، ص. ٤٦٧–٤٦٨.

(٣٨) قارن: ستروسن (Strawson) ١٩٧١، ص. ١٩٧؛ أنسكومب (Anscombe) ٢٠٠٠، ص. ٨؛ راسموسن (Rasmussen) ٢٠١٤، ص. ٣٩–٤٣. ولمثال على توظيف مبتذل لمفهوم المطابقة في تفسير الصدق، انظر: عزوني (Azzouni) ٢٠١٨، ص. ٤٩٤–٤٩٥.

(٣٩) قارن: هورويتش (Horwich) ١٩٩٨أ، ص. ١٠٦. وانظر بوجه عام حول نظرية الهوية في الصدق: كاندلِش ودامنيانوفيتش (Candlish and Damnjanovic) ٢٠١٨؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠٢٠.

(٤٠) قارن: هورنزبي (Hornsby) ١٩٩٧، ص. ٢؛ دود (Dodd) ٢٠٠٨، ص. ١٣٥.

(٤١) انظر: كونِه (Künne) ٢٠٠٣، ص. ١٥٥.

(٤٢) قارن: كاندلِش (Candlish) ١٩٩٩، ص. ٢٠٠–٢٠١، ٢١٣.

(٤٣) انظر: ماكدويل (McDowell) ١٩٩٨ب، ص. ١٣٧ حاشية ٢١؛ جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٦، ص. ٢٠٣؛ ٢٠٠٨، ص. ١١٩–١٢٧.

(٤٤) ماكدويل (McDowell) ٢٠٠٥، ص. ٨٣؛ ٢٠٠٧، ص. ٣٥٢؛ لكن انظر أيضًا: ديفيد (David) ٢٠٠٢، ص. ١٢٦.

(٤٥) قارن: هورويتش ١٩٩٨أ، ص. ١٠٦–١٠٧.

(٤٦) قارن: نيل (Neale) ٢٠٠١، ص. ١٧٧ (ينقل عن أوستن).

(٤٧) قارن: مَكگِن (McGinn) ٢٠٠١، ص. ١٩٥–١٩٦.

(٤٨) حول نظرية المطابقة في المعنى في رسالة منطقية فلسفية (Tractatus)، انظر: هورويتش ٢٠١٨.

(٤٩) انظر: ماكغراث (McGrath) ١٩٩٧، ص. ٨٤–٨٥؛ كاندلِش ١٩٩٩، ص. ٢٠٧–٢٠٨؛ رايت (Wright) ١٩٩٩، ص. ٢٠٧–٢٠٩.

(٥٠) راسل (Russell) ١٩٧٣، ص. ٧٥؛ ج. إ. مور (G. E. Moore) ١٩٥٣، ص. ٢٦١؛ ١٩٩٣، ص. ٢٠–٢١؛ كارترايت (Cartwright) ١٩٨٧، ص. ٧٢–٧٥؛ أسي (Asay) ٢٠١٣، الفصل ٢؛ جونستون (Johnston) ٢٠١٣، ص. ٣٨٤.

(٥١) انظر، مثلًا: داميت (Dummett) ١٩٧٨، ص. ١٤٦؛ ١٩٩١أ، ص. ٣٢٨؛ ويغنز (Wiggins) ١٩٨٠ب، ص. ٢١١؛ ديفيدسون (Davidson) ١٩٩٠، ص. ٣٠٤؛ ٢٠٠٥ب، ص. ١٦؛ داميت ١٩٩١أ، ص. ٣٣١؛ هورويتش ١٩٩٨أ، ص. ١٠٤؛ رايت ١٩٩٩، ص. ٢٢٣–٢٢٤؛ نيل ٢٠٠١، ص. ١٨٤–١٨٥؛ رمفيت (Rumfitt) ٢٠١٥، ص. ٣١٧–٣١٨. قارن: إدواردز (Edwards) ٢٠١٨، ص. ١٩؛ جاغو (Jago) ٢٠١٨، ص. ٥٤–٥٥، ٧٦.

(٥٢) قارن: لينش (Lynch) ٢٠٠٩، ص. ٨٦–٩١.

(٥٣) حسبما يرى هوفڤيبر (Hofweber) ٢٠١٩، ص. ٧٢٤–٧٢٥.

الفصل السابع

الواقعية والتداولية والمثالية اللغوية

(31) الواقعية والتداولية والتواصل

يرى ريتشارد رورتي أنَّ فكرة المسؤولية أو الإجابة عن (القضايا الصادقة) في العالم، والتي يبقيها جون ماكدويل على أنها جزء من منظوره للتجريبية البسيطة، تقهقرٌ إلى نمط تفكير تسلطي أكل الدهر عليه وشرب. والذي نميل به إلى رفع مكانة العالم إلى مستوى إله علماني يحكم على مخرجات أفكارنا، وهو أسلوب تفكير يشجعنا على «الاعتقاد بأن الفلسفة يمكن أن تحقق لنا ما كنا نعتقد سابقا أن الدين قد يفعله؛ أي إخراجنا تمامًا من حدود اللغة والتاريخ والمحدودية والزجِّ بنا في حضرة الأزلية» (١٩٨٢، ص. ١٨٦). يرى رورتي أن علينا أن نتحرر من هذا التوجُّه الذي يصفه بـ(الصبياني) والذي يتسم بالخضوع لسلطة عليا غير بشرية؛ وأن تحقيق النضج يتطلب منا تبني ديموقراطية معرفية. ويدعونا إلى استبدال فكرة الإجابة عن شيء خارج نطاق البشر، وما يرتبط بها من خطاب الموضوعية، بفكرة التفاعل مع البشر في نشاط الحوار المستمر وتطويع المعتقدات المتبادل.[١] يمضي رورتي إلى حد القول بأننا لا يمكن أن نستوعب خطاب الموضوعية إلا إذا تصورنا عبثيًا الكون «إما على أنه شخص أو أنَّ شخصًا ما خلقه» (١٩٨٩، ص. ٢١).

تُعَدُّ فكرة المسؤولية مفهومًا معياريًّا، والقواعد التي تُشكِّلها تُنظِّم ما يُسميه ماكدويل «فضاء الأسباب» تيمنًا بتسمية ويلفريد سيلارز، وهو الموطن الذي تنتمي إليه التبريرات.[٢] وفقًا لماكدويل (١٩٩٦، ص. ١٥١)، الهدف

من القواعد التي تنظم فضاء الأسباب هو أن اتباعها يُحسِّن من فرصنا لفهمِ العالم فهمًا صحيحًا. أما رورتي، فيرى أن اتباع قواعد البحث يساعدنا على تحقيق توافق بين البشر؛ أو بالأحرى يساعدنا على تحقيق توافق أكبر مما نحن عليه الآن أو مما كنَّا عليه في الأزمنة الغابرة. تُقيَّم جودة هذا التوافق بناءً على معايير داخلية ترتبط بازدهار البشر وتآزرهم، دون إعادة إدخال فكرة المطابقة مع عالم «خارجي». (مرة أخرى، الاستناد إلى ازدهار الإنسان لا يُقصد به إعادة تقديم الموضوعية تقديما خفيًّا؛ بل يعتمد ما يُعَدُّ تحسينًا في هذا السياق على كيفية حكمنا على الأمور. وسأعود إلى هذه النقاط لاحقًا). لا يختلف وفقًا لرورتي تحقيق توافقٍ «أفضل» في المجالات التي يرغب علماء المعرفة التقليديون في استعمال خطاب الموضوعية فيها؛ مثل مجال العلم عمومًا، جوهريًّا عن تحسين تقنيات الحرف اليدوية، أو الانتقال من نمط فني إلى آخر يناسبنا أكثر. يرى أنه يجب أن يُنظَر إلى البحث العلمي على أنه عملية «تطويع وتأقلم، بدلاً من نسخ الواقع(٣)». ويؤكد أنه «لا يوجد اختلاف نوعي يفصل العلوم عن الحرف، أو عن التفكير الأخلاقي، أو عن الفن»، ويحثنا على «التعامل مع المعتقدات الأخلاقية والعلمية على أنها أدوات لتحقيق سعادة إنسانية أكبر، عِوَضَ عدِّها مجرد تمثيلات للطبيعة الجوهرية للواقع».(٤)

يحتدم النقاش بين الواقعيين والتداوليين غالبًا حول افتراض أن العبء يقع على التداوليين في النقاش بشأن ما إذا كنا مساءلين في أحكامنا أمام العالم أم أمام البشر، وأن الموقف الافتراضي هو الواقعية. ولا ريب أن التداولية نفسها تتحمل جزءًا من اللوم في هذا السياق؛ لأنها تُقَدَّمُ بصفتها حركة إصلاحية لعاداتنا الفكرية التقليدية، مما يجعلها تبدو وكأنها ملزمة بتقديم حجتها، بينما تكتفي الواقعية بوصفها عقيدة راسخة، بالانتظار لمعرفة ما سيأتي به التداوليون. ولكن، إذا كان الواقعي هو الشخص الذي

يعتقد أننا مسؤولون في أحكامنا أمام (القضايا الصادقة في) العالم، فمن الطبيعي بالقدر نفسه أن نفترض أن عبء الإثبات في النقاش بين الواقعية والتداولية يقع على عاتق الواقعي؛ ذلك لأن مفهوم «المسؤولية» يرتبط أساسًا بمجال العلاقات الإنسانية؛ يكون الشخص مسؤولاً أمام شخص آخر وفقًا للاستخدام الحرفي للمفهوم. أما فكرة المسؤولية إزاء العالم، فهي تمديد استعاري لهذا المفهوم الأصلي. وبالتالي، يبدو منطقيًّا أن يكون من واجب الواقعي تقديم حجة تدعم هذا الامتداد الاستعاري. هذا التزام أعتقد أنه لا يجب على الواقعي أن يفي به فقط، بل أنه قادر على الوفاء به أيضًا. وسأعرِّج على هذه النقطة لاحقًا في هذا الفصل (في القسم ٣٤.)

ومن جهة أخرى، يتهم الواقعيون التداوليين بوجود لَبْسٍ بشأن طبيعة العالم الذي نكون مسؤولين أمامه في أحكامنا، ويؤكدون أن هذا هو ما يعمي التداوليين عن الاعتراض المباشر على «التحول التداولي». ذلك أنه إذا طُلب منا تفضيل فكرة المسؤولية أمام أقراننا البشر على المسؤولية أمام العالم، فمن البديهي أن يُطرح السؤال: من هم أقراننا؟ وكيف نُحدد هذه الفئة؟ يبدو أنه لا يفي ردٌّ مثل الذي قاله رورتي بالغرض مدليًا بما وصفه برنارد ويليامز (١٩٩٠، ص. ٢٧) بـ«ميله المؤسف لاستعراض قوائم الأسماء العظيمة»، بأن أقراننا هم «الأشخاص الذين قرأوا وتأملوا أفكار أفلاطون، ونيوتن، وكانط، وماركس، وداروين، وفرويد، وديوي، وما إلى ذلك» (١٩٨٢، ص. ١٧٣). فلا يمكننا حتى أن نكون متأكدين أن أقراننا يقتصرون على أفراد من نوعنا الحيواني. فأي كائن، سواء كان من نوعنا أو لا، يمكننا من حيث المبدأ الدخول معه في نقاش عقلاني، يجب أن يكون على الأقل مرشحًا لأن يُعَدَّ ضمن فئة أقراننا بالمعنى المرتبط بهذا السياق، أي الكائنات التي نكون مسؤولين أمامها في أحكامنا. ولكن إذا كان من المعقول أن العضوية في نوعنا الحيواني ليست ضرورية لتأهيل

المرء ليكون قرينًا -ولا ريب أنها ليست كافية أيضًا إذا أُخذت المتطلبات التي وضعها رورتي في العبارة المذكورة (بما فيها الـ»ـما إلى ذلك» التي تثير الفضول، إن لم نقل تُعد هزلية قليلًا) على محمل الجد- فبأي المعايير يُمكننا التعرف على أقراننا؟ لن تكون الإجابة التي قد يقدمها رورتي عن هذا السؤال على الأرجح قائمة من الأسماء، بل إصرارًا على أنه لا توجد معايير محددة لكون الشخص قرينًا، أو على الأقل لا توجد معايير خارجية؛ نحاول نحن ببساطة الدخول في نقاش مع الأشخاص الذين يُحتمل أن يكونوا أقرانًا، وإذا حكمنا على المحاولة بالنجاح، عندها يمكن عَدُّهم قد اجتازوا الاختبار. ومرة أخرى، يجب أن نتمسك لضرورة الاتساق، بأنه يجب أن تُبنَى الأحكام التي نصدرها حول نجاح محاولاتنا أو فشلها للدخول في محادثة مع الأشخاص الذين يُحتمل أن يكونوا محاورين، على أسس منطقية داخلية لخطابنا، وليس بالاستناد إلى معايير خارج هذا الخطاب.

قد يحدِّث الواقعيون أنفسهم بالاعتراض على أن هذه الصورة تقلب الأمور رأسًا على عقب. إذ لا ريب يمكن القول إننا لا نستطيع التعرف على أقراننا بصفتهم أقرانًا -أي لا يمكننا أن ندركهم بعدهم ذواتًا يمكننا الدخول معها في نقاش عقلاني- إلا على أساس ارتباط مشترك وواضح في عالم مشترك. أليس هذا العالم هو الذي يوفر محتوى للنقاش الذي نخضعه للتقييم، والذي نجريه مع من يُحتمل أن يكونوا أقرانًا؟ فبدون هذه النقطة المرجعية المشتركة، ما الذي يمكن أن يوفر لنا ولمن يُفترض أنهم محاورونا موضوعًا مشتركًا للتناظر والنقاش؟ وبدون هذا الارتباط المشترك، كيف يمكننا حتى أن نترجم لغتهم، وبذلك نؤكد لأنفسنا أننا بالفعل نتواصل معهم؟ أليس هذا بالضبط هو جوهر قيد الموقف القضوي الديفيدسوني (في القسم٤)؟ يُعَدُّ أسلوب هجوم الواقعيين هذا على التداوليين نسخة من مأخذٍ على تصور جون لوك للعقل؛ وهي أن هذا التصور يجعل

معرفة كيف يمكن أن تنجح عملية التواصل أمرًا مستعصيًا. فإذا تُصُوِّرَتْ الذوات المُدرِكة في المقام الأول، على أنها محصورة في مسارح خاصة فردية، فكيف يمكنها الانتقال من تلك النقطة لإحداث اتصال مع ذوات أخرى؟ ما الذي سيكون لدى هذه الذوات لتتواصل حوله؟ وكيف ستعرف أنها نجحت في التواصل؟ يبدو أن النقاط المرجعية المشتركة التي يوفرها العالم المشترك فقط هي التي يمكن أن توفر الأساس اللازم لضمان أن التواصل يحدث فعلاً وأننا ندرك أنه قد حدث. يقول هيلس في الحوار الثالث(*) لبركلي، معترضًا على فردية فيلونوس حول العقل: «لكن لا يمكن أن تكون الفكرة نفسها التي في عقلي في عقلك، أو في أي عقل آخر. ألا يتأتى عن ذلك، وفقًا لمبادئك، أنه لا يمكن لشخصين أن يكون لهما الرأي نفسه؟ أليس هذا أمرًا عبثيًّا للغاية؟» (١٩١٠، ص. ٢٨٥). وبالتالي، يبدو أن رؤية لوك تقلب الأمور رأسًا على عقب. وربما يُمكن أخذ نفس المأخذ على رورتي؛ أي أن النقاط المرجعية المشتركة التي يوفرها العالم المشترك فقط هي التي يمكن أن تضمن أننا في نقاش عقلاني مفترض مع أقران محتملين، وأننا نفعل ذلك حقًّا. فبدون هذا الأساس في عالم مشترك، على أي أساس يمكننا أن نفرق بين الشركاء الحقيقيين في الحوار وبين المدعين؟ على المستوى الأساسي، قد يبدو أننا لن تكون لنا وسيلة لترجمة أقوالهم.

يبدو هذا النهج في مهاجمة التداولية للوهلة الأولى مقنعًا، لكن يرجح أن يرد التداولي، وبشيء من العدالة، بأنه ينضوي على مغالطة المصادرة على المطلوب(**). ذلك لأنه يعتمد على الادعاء بأن الفهم المتبادل لا يمكن

(*) يشير إلى الحوار الثالث في كتاب الفيلسوف جورج بيركلي بعنوان «Three Dialogues between Hylas and Philonous» (ثلاثة حوارات بين هيلاس وفيلونوس)، وهو من أشهر أعماله الفلسفية التي نشرها عام ١٧١٣. (المترجمة)

(**) هي مغالطة منطقية وتعني أن نأتيَ بمقدمةٍ في الأصلِ تتضمّنُ المطلوبَ إثباتُه، ثم تستنتجُ منها ما تريدُ أن نستنتجَه. (المترجمة)

أن يتحقق، وأن الترجمة لا يمكن أن تتم، إلا على أساس نقاط مرجعية مشتركة وموضوعية خارجية. لكن سيرفض التداولي ببساطة الاقتراح بأن الفهم والترجمة يحتاجان إلى مثل هذا الدعم. بل يؤكد رورتي وأتباعه أن التواصل في حد ذاته هو الأساس ولا يحتاج إلى دعم ميتافيزيقي خارجي؛ سيدعي التداولي أنه إن كنا نرى أننا نتجاوب مع ميزات عالم مشترك، فهذا لا يعني أنه يمكننا أن نفهم ونترجم بعضنا بعضًا، بل على النقيض تمامًا. بمعنى آخر، تُعَدُّ ظاهرة الفهم المتبادل النقطةَ الأولية والأساسية في الشرح، وسيظهر أي إقحام للميتافيزيقا الموضوعية الخارجية التي يحق لنا قراءتها في خطابنا بأثر رجعي؛ أي أنها ستبرز على أنها نتيجة لاحقة وتكون نظريًّا تابعة للحقائق الموجودة مسبقًا المتعلقة بالقدرة على الترجمة، والتواصل، والفهم المتبادل. تنطوي فكرة رورتي فيما يتعلق بالإحالة، على أنه يكفي «الحديث عن» كيان (سواء كان حقيقيًّا أو خياليًّا) أن «تُتَداول المصطلحات المناسبة تداولًا منتظمًا» (١٩٨٢، ص. ١٣٢). قد يبدو أن وصف «منتظمًا» يكشف عن ثغرة في حجة التداولي يمكن للواقعي أن يستغلها؛ إذ يمكن التساؤل عن معنى أن تُتداول الأسماء تداولًا منتظمًا؟ لكن إذا شعر الواقعي برغبةٍ للادعاء بأن الطريقة الوحيدة للتأكد من أن المحادثات التي تتضمن الأسماء ذات الصلة هي منتظمة -أو منتظمة بما يكفي، أو منتظمة بالطريقة الصحيحة- هي تحديد تطبيق ميتافيزيقا موضوعية تعمل ضمنيًّا في مفهوم النظامية، أي إذا جادل الواقعي بأن الطريقة الوحيدة لضمان هذه النظامية المطلوبة هي توظيف دلالات إحالية للأسماء ذات الصلة للكشف عن كيانات إحالية واقعية مشتركة، فقد يدحض التداوليون هذا بأن هذا الادعاء يتضمن مغالطة المصادرة على المطلوب، لأنه يفترض أنه لن يكون من الممكن بناء معايير داخلية فقط للنظامية. ومرة أخرى، سيرى التداوليون أن ظاهرة الاستخدام المنتظم للأسماء هي النقطة الأولية والأساسية في الشرح،

وسيطبق أي إقحام للميتافيزيقا الموضوعية التي نقرأها في خطابنا بأثر رجعي، وبدلاً من أن تكون أساسية؛ ستكون شيئًا يترتب عنه ويكون نظريًّا لاحقًا للحقائق الموجودة مسبقًا حول الاستخدام المنتظم للأسماء.(٥)

وسيستنتج القارئ أن الموقف الذي دافعت عنه حتى الآن في هذه الدراسة يضعني في صف التداوليين في النقاش الذي استعرضته في الفقرات الأخيرة، على الأقل بهذا القدر؛ بالنظر إلى الطابع النظري لعلاقة الإحالة، وفق ما حاججت في الفصول السابقة، فإن التداولي محق في أنه لا يمكننا تأسيس معنى اللغة على أساس علاقة إحالية مستقلة بين الكلمات والأشياء.(٦) بما أن الإحالة هي علاقة نظرية في جوهرها، تُدرك من منظور ما وراء اللغة، يجب أن تتخذ علاقة التأسيس اتجاهًا معاكسًا. معنى اللغة هو الأساس، ومن ثم تُفتَرَض علاقة الإحالة التي تربط بين العناصر اللغوية والعالم الخارجي لنمذجة المعنى؛ العالم هو نتاج الخطاب ذي الدلالة. هذا لا يعني أننا لا يمكننا نهائيًّا الاستناد إلى فكرة العالم المشترك لفهم المناقشة العقلانية بين الأقران؛ بل يمكننا وسنفعل ذلك بمجرد أن يكون هناك فهم متبادل في مجتمعنا اللغوي وقد بلغ قدرًا معينًا من التطور. ولكن يعضد الفهم المتبادل في الأصل فكرة العالم المشترك، وليس العكس. ليس الاعتراض الحقيقي على نظرية لوك للمعنى أنه يخطئ في تقدير الدور الذي يلعبه العالم المشترك للإحالة، بل أن تصوره يُلزم بفكرة لغة خاصَّة(*) غير قابلة للتشارك، وهي فكرة تتقوض قبل حتى أن نصل إلى مسألة كيفية ارتباط اللغة بالأشياء العامة. بيَّن فيتجنشتاين ذلك بدراسة مفهوم اللغة الخاصَّة الخالصة المصممة للحديث عن الأشياء «الداخلية» بدلاً من «الخارجية»

(*) «A logically private language» هو مصطلح **فلسفي** يشير إلى فكرة **لغة لا يمكن أن يفهمها أو يستخدمها سوى شخص واحد** لأنها ترتبط فقط بتجارب ذلك الشخص الداخلية (مثل المشاعر، الأحاسيس، أو التصورات). هذه اللغة تكون **منفصلة تمامًا عن العالم الخارجي** وغير قابلة للمشاركة أو الفهم من قبل الآخرين. (المترجمة)

-وسيكون هذا أفضل مثال للغوي الخاص- وأوضح أن هذا المفهوم غير منطقي. اللغة هي ظاهرة عامة بطبيعتها؛ لا يمكنك استعمال المنطق لجعلها خاصة.(٧)

أين يزج هذا بقيد الموقف القضوي لديفيدسون الذي استند إليه الواقعيون سابقًا؟ لنتذكر النقاش حول مبدأ كواين/ديفيدسون الذي ينص على أن الترجمة/التفسير الجذري «يبدأ من المنزل» (§١٢). كان اعتراضي على هذا المبدأ أنه يخاطر بحبس الفرد في لغة فردية (تُعَدُّ بدائية)؛ لغة معينة سيختَصُّ بها منطقيًّا في حالتها الأصلية الميتافيزيقية (المفترضة) شخصٌ واحد فقط. سيستحيل في هذه الحالة تمامًا للفرد أن يتحرر من عزلة مفروضة منطقيا عليه ويتواصل مع الآخرين. في الواقع، وهوما أوضحه فيتجنشتاين، لا يمكن لمثل هذه اللغة الخاصة أن تشرع في الوجود أصلاً، حتى لشخص واحد، ناهيك عن مشكلة التواصل مع الآخرين. بالطبع، هاتان زاويتان لنفس المشهد؛ السبب وراء استحالة أن تنطلق لغة خاصة لمتحدث منعزل منطقيًّا هو تحديدًا أنه، إذا حدث ذلك، فلن يمكن حل مشكلة التواصل بعد ذلك. لكن لا يمكن أن تكون في هذه الحالة مرحلة أولى لتأسيس لغة تُعَدُّ، بطريقة ما، على الأقل خاصة، بحيث تؤجل مشكلة التواصل إلى وقت لاحق. كلا، لأن التحدث بلغة هو نشاط جماعي وتواصلي في جوهره. وبالتالي، فإن الموقف الأصلي الميتافيزيقي هو موقف تكون فيه اللغة قائمة بالفعل بوصفها مؤسسة عامة. في هذه المرحلة، لا توجد أي أسئلة تخص التفسير؛ وذلك لأننا ما زلنا فيما أسميته المستوى الأولي من الخطاب، حيث لا توجد مفردات دلالية، وبالتالي لا يمكن طرح أسئلة عن المعنى. يتبنى المتحدثون في هذه المرحلة، منظورًا لغويًّا موضوعيًّا بحتًا -وهذا وصفنا لمنظورهم، وليس وصفًا يمكنهم هم تقديمه- ويعدون لغتهم شفافة؛ فهم ينظرون «عبرها»، كما لو أنها غير مرئية تمامًا لهم، وغير مدركين

لوظيفتها أو حتى وجودها. في هذه المرحلة، هم يتواصلون ببساطة؛ ثمة معنى، حسبما قلت، إن اللغة هي الشيء الوحيد الموجود؛ لأنه لا يميزها متحدثوها بعد عن العالم. تتضمن اللغة جملًا صادقة وكاذبة؛ أعني، جملًا صادقة أو كاذبة فعليا. لكن لم يصل المتحدثون بعد إلى مرحلة الحاجة إلى مصطلحي «الصدق» و«الكذب» (القسم ٦)، اللذان هما مصطلحان نظريان.

ننتقل بعد ذلك من هذه المرحلة الأولية -وتذكر أن المصطلحات الزمنية تُقرأ في المقام الأول قراءة منطقية، مع أنه يُحتَمل أن تكون تسلسلات الأحداث الممثلة دقيقة تاريخيًّا إلى حد ما- إلى مستوى أكثر تطورًا نظريًّا، حيث تتاح المفردات الدلالية الصريحة، إذْ يمكن أن يتبنى المتحدثون منظورًا ميتالغويا إزاء اللغة التي كانوا يتحدثونها حتى الآن، والتي يمكن أن تصبح لهم الآن لغة موضوعية. تظهر في هذه المرحلة، وأنا أناقش، مفاهيم المضمون، والإحالة، والتحقيق، والشهادة، بالإضافة إلى تطبيق مفهومَي الصدق والكذب. وهنا يظهر العالم بوصفه فكرةً نظريةً؛ حيث يتألف العالم من قضايا نظرية مفترضة، تُعَدُّ محالات إليها للجمل، وتتكون هذه القضايا بدورها من موضوعات ومفاهيم مفترضة نظريًا. ويغدو في هذه المرحلة أيضًا التفسير الجذري نشاطًا ممكنًا للمتحدثين، وضروريًّا عندما يواجهون لغات أخرى غير لغتهم. وهنا يضطر المتحدثون لتفسير الآخرين وفقًا لقيد الموقف القضوي لديفيدسون. وحسبما رأينا في (القسم ١٢) وبهذا المعنى أن التفسير الجذري لا يبدأ من المنزل؛ أي أنه ليس له دور في المستوى الأولي من الخطاب. ويُحتَمَل تاريخيًّا أن يكون التصادم مع اللغات الأجنبية هو الذي أجبر على تبني منظور ما وراء لغوي، والذي يمكن بعد ذلك تطبيقه على اللغة الأم للمتحدث. ومع ذلك، يمكن منطقيًّا أن يحدث الأمر بترتيب عكسي، أو يمكن تبني المنظور الميتالغوي للغة الأجنبية واللغة الأم

للمتحدث في آنٍ واحد. يتمكن المتحدثون بصرف النظر عن الطريقة التي يصلون بها إلى موقف تبني منظور ميتالغوي إزاء لغتهم الأم، من المشاركة في التفسير الجذري وتطبيق قيد الموقف القضوي لديفيدسون عند التفاعل مع متحدثين آخرين لهذه اللغة. بل سيضطرون في بعض الأحيان لفعل ذلك. يتلقى الشخص أحيانًا عبارة تبدو بلا معنى، فيسأل نفسه: «ما الذي -بناءً على السياق، ونفسية المتحدث، وما إلى ذلك- يهدف محاوري إلى قوله؟» في هذا النوع من الحالات، يتطلب التواصل مع متحدثين آخرين للغة الأم تطبيق قيد الموقف القضوي لكن من المهم أن نتذكر أن هذا الوضع، حيث يُستخدم أسلوب التفسير الجذري للغة الأم للمتحدث، هو وضع تابِع؛ فهو يعتمد اعتمادًا غير متماثل على وجود لغة أم لا يمكن فيها طرح مثل هذه الأسئلة في الحالة الأصلية الميتافيزيقية لأن المفردات اللازمة لطرحها لم تكن متوفرة بعد. إذ لم يكن التفسير الجذري في هذه المرحلة الأولية الميتافيزيقية (وربما الزمنية)، موجودًا بعد. يتواصل المتحدثون في المرحلة الأولية باستعمال جمل ذات معنى، ولكن لم يكن قد آن الأوان للسؤال عن معنى تلك الجمل، بل ولم تتبلور حتى فكرة أن الجمل ذات معنى. يُعَدُّ هذا السؤال وهذه الفكرة وجهين لعملة نظرية واحدة؛ التي هي الميتالغوية.

(٣٢) التداولية والحقيقة الموضوعية

يتضح أنه إذا أراد الواقعيون أن ينتصروا على التداولية، فإنهم بحاجة إلى البحث عن براهين أخرى للاعتداد بها. أعتقد أنه يمكن الوصول لهذا بالبدء من النقد الشائع الذي يرى أن التداولية تخلط بين بناء التوافق وبين الوصول إلى الحقيقة، في حين أننا في الواقع نميز بين هذين الإنجازين.(٨) بمعنى آخر، بما أننا نُجري هذا التمييز فعلًا، فإن على التداولي أن يُقِرَّ، على الأقل، بالاختلاف بين موقفنا إزاء «ما يعتقده الناس» و«الحقائق».

يتمثل رد رورتي على هذا النقد في قوله إن التداولي يجب أن يعترف بأن أي توافق سائد بين «الممارسين الحاليين» قد يكون قابلًا للمراجعة، لكن هذه المراجعة لن تتم بمقارنة ذلك التوافق مع الكيفية التي تكون عليها الأشياء موضوعيًّا، بل مع الطريقة التي يراها بها «بعض الممارسين الآخرين الأكثر اطلاعًا أو تنويرًا» (٢٠٠٠، ص. ١٢٥). بمعنى آخر، يُفَسَّرُ التمييز اليومي بين «ما يعتقده الناس» و«الحقائق»، والذي اتفقنا على أن التداولي يجب أن يستوعبه بطريقة ما، على أنه تمييز بين «ما يعتقده بعض الناس» و«ما يعتقده الأشخاص الأكثر اطلاعًا». علينا أن نميز، بمصطلحات مقبولة تداوليًّا، بين التوافقات الأفضل والأسوأ. ويُحسب لرورتي أنه أدرك على الأقل ضرورة إجراء هذا التمييز، لأنه لم يتنبه بعض التداوليين لهذه النقطة.(٩) لكن بأي معيار يمكننا أن نحكم بأن بعض التوافقات أكثر اطلاعًا أو تنويرًا من غيرها؟ كما قلنا، ينبغي للتداولي ليحافظ على اتِّساق رأيه أن يُجيب عن هذا السؤال بتقديم موجبات داخلية بحتة ترتبط بالممارسة المعنية. وتظهر هنا مرة أخرى نسخة من اعتراض الواقعي السابق؛ الذي يرى أن إجراء التداولي يبدو أنه يقلب الأمور رأسًا على عقب. ولكن هذه المرة أعتقد أنه يمكننا الدفاع عن الواقعي بطريقة أفضل بتقديم حجة ليست مجرد مصادرة على المطلوب، سواء وفقًا لوجهة نظر التداولي أو وجهة نظري. بالتأكيد، الطريقة الوحيدة لتحديد ما إذا كانت إحدى مجموعات الممارسين أكثر اطلاعًا من الأخرى هي بأن نقرر أنهم أكثر اطلاعًا في شأن معين؛ ويصعب أن نرى كيف يمكن أن تكون هناك معايير «داخلية بحتة» لتحديد كونهم أكثر اطلاعًا. بعبارة أخرى، تحمل فكرة التوافق الأفضل، التي يضطر التداولي إلى الاستناد إليها، في طياتها نزعة موضوعية ضمنيًّا.

لا أعتقد أن من المناسب أن يرد التداوليون بأن هذه المسألة قد انضوت على مغالطة المصادرة على المطلوب. لأننا انتقلنا من مسألة الكينونية

إلى مسألة الصدق. لم نعد نتحدث الآن عن الأولوية النسبية للخطاب ذي المعنى والإحالة لعالم الأشياء، وهو ما يتفق عليه كل من التداولي والمثالي اللغوي. إذ يعتقد كلا الطرفين أن مفهومي الإحالة و الكينونية هما مفهومان نظريان في جوهرهما ومستمدان من فكرة الخطاب ذي المعنى بحد ذاته. وينطبق الشيء نفسه، وفقًا للمثالي اللغوي، على مسند الصدق؛ لكن يقف المثالي فيما يتعلق بوجود الصدق والكذب؛ أي وجود الجمل الصادقة والكاذبة التي تندرج تحت تلك المفاهيم؛ في صفِّ الواقعي في الإصرار على أن هذا الوجود رهن الخطاب ذي المعنى. كان ذلك هو موقفي الابتدائي في هذه الدراسة: يبدأ الخطاب بالجملة، والجملة بطبيعتها قابلة لأن تكون صادقة أو كاذبة؛ الجمل الصادقة والكاذبة مُسَلَّم بها، ويشتق كل شيء آخر منها. يُعد مسندا الصدق والكذب مصطلحين ميتالغويين؛ فعندما يسند الصدق والكذب إلى الجمل يكونان جزءًا من المصطلحات النظرية للمفسر الجذري؛ إذ يُستَعمَل مسند الصدق في النشاط النظري لبناء نظرية للصدق أو للمعنى للغة الموضوع في الميتالغة. وبالتالي لا تحتوي اللغة في الموقف الأولي الميتافيزيقي على مسندي الصدق والكذب، مع أنها تحتوي على جمل صادقة وكاذبة؛ مما يعني أن مفهوم الصدق موجود. لكن يُعَدُّ كل من الصدق والكذب، بمعناهما البدائي خصائص تلتصق بالجمل قبل أن يأتي أي شخص لينظر نظريًّا في مُسنَدي الصدق والكذب أو يعد أن تلك الجمل الصادقة والكاذبة تنتمي إلى لغة الموضوع، وهو ما يبدو أنه متضمن في فكرة التوافق الأفضل أو الأقل اطلاعًا. من المعقول أن تكون فكرة أن تكون أكثر اطلاعًا هي فكرة أن تكون موضوعيًّا أكثر اطلاعًا، بمعنى (وبطريقة مبسطة) الموافقة على الجمل الصادقة بدلاً من الجمل الكاذبة. لذلك، فإن التداولي مدين لنا بتفسير، يُقدم بمصطلحات تداولية بحتة، لما يعنيه أن يكون الممارس أكثر اطلاعًا أو أقل؛ أي أن يوافق على جمل صادقة بدلًا من

جمل كاذبة. يبدو أن التداولي في هذه المرحلة خالي الوفاض إلا من تفسير نسبي غير مقنع. يكتب رورتي:

« لا يعتقد التداولي... أنه يمكن تحديد «الأغراض التي نصنع القواميس والثقافات لتحقيقها» والحكم على القواميس والثقافات بالاستناد إليها. ولكنه يعتقد أنه بعملية المقارنة بين القواميس والثقافات، ننتج طرقًا جديدة وأفضل للحديث والسلوك؛ ليست أفضل بناءً على معيار معروف مسبقًا، ولكن أفضل بمعنى أنها تبدو جليًّا أفضل من سابقاتها».(١٠)

لكن يعني القول بأن طرق الحديث والسلوك الأفضل هي تلك التي تبدو أفضل للممارسين المعنيين مقارنةً بالطرق السابقة؛ إفراغ مفهوم «التوافق الأفضل» من مضمونه. يُفتَرَض أن تبدو أي طرق للحديث والسلوك تتبناها جماعة ما دائمًا أفضل من البُدُل، سواء كانت حقيقية أو متخيلة؛ وهذا بلا ريب هو السبب وراء تبني الجماعة لها. ويكون التغير الثقافي، بحكم التعريف تقريبًا، تحسينًا لا محالة، بصرف النظر عن نقطتَي البدء والانتهاء لذلك التغير. لكن ليس هذا سوى نسبوية بروتاغورية ساذجة وناقضة لذاتها.(١١)

لنأخذ في الحسبان ممارسة تقديم الادعاءات. على أنه يمكننا وصف ما أفعله عندما أقدم ادعاءً، في المقام الأول، بأنه محاولة لتحقيق توافق بين أقراني، إلا أن الاكتفاء بهذا الوصف غير وافٍ؛ لاستيعاب النقطة المعترف بها بأنه قد يكون أي توافق معين عرضة ليراجعه الممارسون الأكثر اطلاعًا؛ وقد يكون، حسبما نقول قبل استعمال النظرية، خاطئًا، يجب علينا تبديل تصورنا لما أفعله عند تقديم الادعاء وفقًا لذلك. أنا لا أحاول تحقيق أي توافق قديم، بل أحاول تحقيق توافق قائم على اطلاع جيد؛ وليس التوافق الأكثر اطلاعًا ببساطة -بل ليس بالضرورة حتى- توافقًا يبدو للمشاركين فيه أنه أكثر اطلاعًا. وعليه، إذا بدأنا بوصف هدف العلم، وهو

ما يحب رورتي فعله، من حيث مفاهيم مثل «العمل على نحو أفضل من البدائل»، أو «التعامل مع المشكلات»، أو «مساعدتنا على التكيف»، فإننا نجد أنفسنا فورًا تحت ضغط لتقديم توضيح أكثر حول نوع الإنجاز الذي تعبر عنه هذه العبارات؛ كيف نعرف متى يكون العلم أفضل من البدائل، أو يتعامل مع المشكلات، أو يساعدنا على التكيف، ومتى يفشل في تحقيق هذه الأمور؟ يُبدِي رورتي ترددًا ملحوظًا في تقديم إجابة لهذه الأسئلة.(١٢) لنفترض أن شخصًا ما ادعى أن العلوم في العصر الأرسطي والعصور الوسطى «كانت أفضل» و«مكنتنا من التكيف بشكل أفضل» مقارنةً بالعلم ما بعد الغاليلي، وبالتالي كان ظهور العلم الحديث خطوة تقهقرية في تطورنا الثقافي والفكري؛ كيف ينبغي لنا أن نرد على هذا المعارض الغامض لإحدى الركائز الأساسية لثقافتنا؟ أي، كيف يقول التداولي إنه ينبغي أن نرد؟ يكمن التحدي في أن رورتي لم يحدد أي طريقة لا تنضوي على مغالطة مصادرة المطلوب (لا تفترض صحة الموقف مسبقًا) لتحديد ما يعنيه «التكيف»، أو لماذا يُرى أن هناك منظور علمي ما «كان أفضل» من منظور آخر. هل يعمل العلم الحديث ويساعدنا على التكيف أفضل من العلوم الغابرة لأنه مكننا من تحقيق تقدم طبي، ورفع مستويات المعيشة، والسفر إلى القمر؟ أم كنا في حال أفضل تحت مظلة أرسطو لأننا في تلك الحالة البدائية لم نكن قادرين على تطوير أسلحة الدمار الشامل أو ضخ ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي للأرض؟ يصعب تصوُّر كيفية حل هذه القضية؛ لأن تسويتها تتطلب الرجوع إلى معايير مستقلة لتحديد ما يُشكل النجاح، وهذه هي المعايير التي تعوزنا.(١٣)

الإجابة الحتمية عن سؤالنا هي أن العلم يُعَدُّ أنه «يعمل» عندما، وفقط عندما، يُصيب كبد الحقيقة؛ هذا هو جوهر «عمله». ولا يعني ذلك بالضرورة القول إن العلم يعمل أو يساعدنا على التكيف لأنه يُصيب كبد الحقيقة. ينكر

رورتي مرارًا وتكرارًا أن هناك أي تفسير يمكن تقديمه هنا.[١٤] يعتقد رورتي أن محاولة تفسير نجاح العلم بربطه بصحة ادعاءاته (أو بعضها) لا يتعدى كونه «إطراءً فارغًا» لتلك الادعاءات.[١٥] الحقيقة أننا نؤيد هذه الادعاءات لأنها تعمل؛ أي أنها تساعدنا على «التعامل» مع المشكلات أو «التكيف» معها. لكن لا يضفي المضي قدمًا والقول بأنها تعمل لأنها صحيحة إلا صبغة موضوعية لا داعي لها لما هو في جوهره أمر نفعي. لكن لاحظتُ أن معضلة رورتي هي أنه لا يقدم أي معيار لفكرة «النفعية»؛ وليس مقبولًا عَدُّ هذا المفهوم مفهومًا ضمنًا في هذا السياق. نحن بحاجة إلى توضيح ما يعنيه أن العلم يساعدنا على «التعامل مع المشكلات» أو «التكيف». ما الذي يُشكل «المشكلة» في هذا السياق؟ وما معنى «التكيف»؟ إذا أردنا تجنب النسبية والحفاظ على التمييز بين التكيف الفعلي والاعتقاد فقط بأن المرء يتكيف، يبدو أن الواقعي وحده هو الذي يستطيع تقديم مخرج من هذا المأزق. «يعمل» العلم الحديث أفضل من السابق بمعنى أن ادعاءاته أكثر صحة من تلك التي سبقته. وليس لأنه أكثر صحة «يعمل» أفضل أو يساعدنا على «التكيف» أفضل -لأن ذلك سيعيدنا إلى إحراج أن نكون ملزمين، لكن غير قادرين، على تقديم معيار مستقل لـ»العمل» أفضل أو «التكيف» أفضل- بل لأن «عمله» أفضل يتمثل في كونه أكثر صحة. أصاب رورتي تمامًا في أنه لا يمكن استعمال الصدق لتفسير نجاح العلم؛ لكن يمكن استعماله لتقديم شرح لما يُشكل هذا النجاح. ونتيجة لاتخاذ هذا الموقف، إذا قلنا إننا نؤيد ادعاءات العلم لأنها تعمل، فإننا في الواقع نقول إننا نؤيدها لأنها صحيحة. ليست صحة هذه الادعاءات هي السبب في أنها تعمل -بل هي حقيقة أنها تعمل- لكنها السبب في أننا نؤيدها.[١٦] حسبنا من نقاش الواقعية والتداولية ما قلناه وسأتوقف عند هذه النقطة. أما فيما يتعلق بما يمكن أن نسميه «التداولية التجريبية»، يبدو أنه عند الواقعي برهانًا

دامغًا. لكنني سأصرِّح فيما يلي أن التداولية قد تظهر من جديد في نسخة «ترنسدنتالية».

(٣٣) دمج الواقعية بالمثالية اللغوية

يتكون العالم وفقًا للمثالي اللغوي من المحتوى الإحالي للغة، وهو بذلك كيان نظري يُفترض لشرح نجاحنا في التواصل وقدرتنا على استخدام اللغة استخدامًا إبداعيًّا. العالم نفسه مكوَّن قضويًّا، وتتألف القضايا التي تكوِّنه من الأشياء بمعناها الواسع. القضايا هي المحالات إليها للجمل الخبرية، والأشياء (مرة أخرى بمعناها الواسع) التي تحتوي عليها القضايا هي المحالات إليها للكلمات الفردية (المورفيمات). تُستخلص الكلمات من الجمل، التي تُعَدُّ وحدات ذات معنى في الخطاب ومسلم بها بديهيًّا، وهي بطبيعتها قابلة لأن تكون صادقة أو كاذبة. تُستخدم الجمل بصفتها قواعد لنوعين من التجريد: تجريد أفقي يُميز مكوناتها اللفظية والمورفولوجية، وتجريد عمودي يُميز مضامينها (الأفكار الفريجية) والمحالات إليها لها (القضايا الرسلية)، بالإضافة إلى معاني مكوناتها الفرعية ذات الدلالة والمحالات إليها لها. يُوصَف هذا الموقف على أنه ضربٌ من المثالية اللغوية، لأنه يقول (وهو ما كررته في صيغ استخدمتها سابقًا) إن العالم قابل للتعبير عنه جوهريًّا في اللغة، وإنه لا يتشكل باستقلالية عن اللغة، وإنه نتيجة ترنسدنتالية للغة، وإنه الهدف الداخلي للغة كلًّا، وإنه مكوَّن من كيانات تُعَدُّ بمعنى ما «معاني»، وإن ما هو موجود يمكن قوله.(١٧) ومع ذلك، فإن الصورة التي قدمتها هي أيضًا واقعية بالمعنى الذي يرى أن الصدق والكذب ليسا مفهومين نظريين، بل هما خاصيتين بدائيتين للجمل وأصليتين. نحن لا نجد عالمًا جاهزًا مُعدًا مسبقًا؛ ذلك شيء تبنيه لنا لغتنا. ولكننا نجد جملًا صادقة وكاذبة جاهزة بالفعل، ولا نحن، ولا لغتنا، نلعب

دورًا تأسيسيًّا (عمومًا) في توزيع القيم الصدقية على الجمل. الجمل موجودة ببساطة؛ وهي مُزودة بقيم صدقية ليست (عمومًا) أمرًا راجعًا لنا. يُستخلص من هذه الحقائق الأساسية كل شيء آخر نظريًّا ويُشتَق منها. وبالنظر إلى عملنا حتى الآن في هذا الفصل، يمكننا إضافة أن مثاليتي اللغوية تتساوق مع واقعية تعارض التداولية في مسألة موضوعية الصدق.

يدعي الواقعي أننا في أحكامنا لا نكون مسؤولين -أو على الأقل ليس قطعيًّا أمام أقراننا، بل أمام العالم. وسيرى المثالي اللغوي أن هذه المسؤولية تكون أمام العالم بعدِّه نتيجة ترنسدنتالية للغة. وهكذا، نجد هنا تفاعلًا تكافليًّا بين الواقعية -الواقعية التي وُضعت لمعارضة التداولية «التجريبية»- والمثالية اللغوية. لا ريب إذا عددنا أن العالم يتألف من القضايا كافةً، الصادقة والكاذبة، حسبما اقترحت، فإن مسؤوليتنا في الأحكام لن تكون أمام العالم كلًّا (القضايا الصادقة والكاذبة عند مستوى الإحالة)، بل فقط أمام الحقائق (القضايا الصادقة عند مستوى الإحالة). حتى هنا، إذا جنحَ الواقعي إلى التوفيق، فسوف يحتاج إلى تعديل الادعاء المجرد بأننا مسؤولون في أحكامنا أمام العالم. لكن لا يغير هذا التعديل الذي يُجرى لاستيعاب المثالية اللغوية جوهر ما هو مميز في الادعاء الواقعي الأصلي بأننا مسؤولون أمام العالم. الادعاء المعدل إذن هو أننا لسنا مسؤولين في الأحكام التجريبية أمام العالم كلًّا؛ بل أمام الحقائق فقط. ويمكن أيضًا صياغة مسؤوليتنا إزاء القضايا الصادقة بعدِّها مسؤولية أمام الحقيقة، التي يمكن توضيحها توضيحًا كافيًا على أنها مسؤولية تجاه الجمل الصادقة. ولتمثيل التزامنا بهذه الطريقة ميزة تبديد أي طابع نظري محتمل في فهمنا للصدق والكذب. لأنني وهو ما أكدته أني أرى أن مفهومي (خاصيتي) الصدق والكذب ليسا حالتين نظريتين، بل هما جزء مما يُعطى بديهيًّا مثلما هي الجمل ذات المعنى نفسها. يمكن أيضًا تمثيل التزامنا إزاء الحقائق على أنه التزام تجاه ما هو صادق عند مستوى الجملة.

لكن لماذا علينا التزامات إزاء ما هو صادق وليس إزاء ما هو كاذب؟ أي شخص، يتَّخذ المثالية اللغوية مثلي، ويعامل الصدق والكذب على أنهما حالتين أساسيتين ميتافيزيقيتين -وبنفس القدر- ملزم بمواجهة هذا السؤال، الذي طرأ في نهاية الفصل السابق. إنها مشكلة قديمة قدم الدهر، أو لنقل مجموعة من المشكلات. لماذا، أو بأي معنى، يكون الصدق أفضل من الكذب؟ لماذا، أو بأي معنى، نقدِّر الصدق أكثر من الكذب؟ ما الذي يميز الصدق عن الكذب فعليًّا؟ إحدى الإجابات المألوفة هنا عن هذا السؤال الأخير هي أن الصدق على نقيض الكذب، قابل للتجريد، وأن هذه القابلية للتجريد هي ما يؤسس الطابع المعياري للصدق، وهي خاصية يفتقر إليها الكذب. تبدو لي هذه الإجابة صحيحة إلى حد بعيد، وقد قبلتها في الماضي حسبما هي تقريبًا.[١٨] أظن الآن أنها بحاجة إلى بعض التشذيب مع ذلك. لكن قبل أن نشرع في ذلك، نحتاج أولا أن نبيِّن الإجابة نفسها.

(٣٤) إزالة التنصيص (Disquotation) والقِيَمِيَّة (Normativity)

حسبما ذُكر في القسم ٨، ينزع مسند الصدق التنصيص؛ أي أنه أداة لإلغاء الارتقاء الدلالي. تنص قاعدة إزالة التنصيص على أنه، مع افتراض التقييد المعتاد بلغة محددة:

(١) س صادقة إذا وفقط إذا ق،

حيث تشير «س» إلى جملة خبرية و«ق» تمثل تلك الجملة نفسها. تذكر الجملة في الجانب الأيسر من (١) ومن ثم تستخدم في الجانب الأيمن. يُقَدِّم (١) الشكل الذي تتخذه مقولات «ت» في نظرية المعنى على طريقة ديفيدسون (المشار إليها في الفصل الثاني)، على أنه في سياق هذه النظرية لا يُفترض أن تكون الجملة المذكورة في الجانب الأيسر هي نفسها التي في الجانب الأيمن. تُشتق النظريات في نظرية المعنى المنهجية من قواعد

أساسية معجمية ونحوية، وإذا كانت النظرية تفسيرية، فإن الجمل الميتالغوية في الجوانب اليمنى لنظرياتها تضمن إعطاء معنى الجمل في لغة الموضوع المذكورة في الجوانب اليسرى.

لكن في الحالة العامة، لن يكون هناك افتراض تطابق بين الجملة في لغة الموضوع والجملة التي تُعطي معناها في الميتالغة؛ قد يكون هناك تطابق وقد لا يكون؛ وليس هذا جوهريًّا ولا يلعب دورًا في النظرية. أما في السياق الحالي، إذْ نتحدث تحديدًا عن إزالة التنصيص، فإنه يُشترط منذ البداية أن تكون الجملة المذكورة في الجانب الأيسر من مثال (١) والجملة المستخدمة في الجانب الأيمن هي الجملة نفسها. يُشْتَقُ أحد الجانبين من الآخر إما بـ الارتقاء الدلالي أو بـ الهبوط الدلالي. هذا هو ما تنطوي عليه إزالة التنصيص مع الحفاظ على المعنى الحرفي (strict disquotation)، حسبما قد يُقال. لكن يمكننا وفقا لما يشير إليه ماكدويل، العمل بمفهوم موسَّع لإزالة التنصيص الذي لا يلزم وفقًا له أن تكون الجملة المستخدمة في الجانب الأيمن من القاعدة هي نفسها الجملة المذكورة في الجانب الأيسر، أو حتى تنتمي إلى اللغة نفسها؛ بل يمكن أن تكون ترجمة لها.(١٩) وهكذا، تشبه الأمثلة من (١) التي تزيل التنصيص بالمعنى الموسع تمامًا الأمثلة من (١) التي تُعَدُّ نظريات «ت» في نظرية الصدق الديفيدسونية. ولكن تُوصِّلَ إلى النوعين من الأمثلة وتُصُوِّرَا بطرق مختلفة؛ ففي سياق ديفيدسوني، عُدَّ افتراض أن الجملة المستخدمة تعطي معنى الجملة المذكورة مصادرة على المطلوب، لأن ذلك بالضبط هو ما كان يجب اشتقاقه؛ أما في هذا السياق، يُعَدُّ الترادف أو حتى التطابق بين الجملتين أمرًا مفروغًا منه. فيما يلي، سآخذ إزالة التنصيص بمعناها الموسع، إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

يتضح جليًّا أن ثمَّ ارتباط وثيق بين إزالة التنصيص والصدق لدرجة أن قاعدة إزالة التنصيص غالبًا ما تُعَدُّ تعريفًا لمسند الصدق[٢٠]، على الأقل فيما أسميه المستوى الثانوي من الخطاب (في القسم ٦) وهو المستوى الذي تُدخَل فيه المفردات الدلالية، ويتمكن المتحدثون فيه من تبني منظور ميتالغوي سواء للغتهم الأم أو لغة أخرى غير مألوفة لهم. القاعدة(١) هي قاعدة تخطيطية، ولكن لنفترض أننا نستبدلها بقاعدة تخطيطية أكثر:

(٢) س هي ز إذا وفقط إذا ق

حيث تمثل «ز» حرف مسند تخطيطي، بينما تُفسر الرموز الأخرى حسبما سَلَفْ. ويُفترض أن ينطبق القيد نفسه على «س» و«ق»؛ أي تمثل «س» اسم الجملة التي تأخذ «ق» مكانها، أو ترجمة لها (بعبارة أخرى، التوجه التارسكي الأصلي الذي عدَّله ديفيدسون (فيما بعد. عندها يكون مضمونًا أنه يمكننا استبدال «ز» استبدالًا وحيدًا بـ«صادقة» أو حسبما يقول ماكدويل:

«إذا كان هناك شرط ضروري وكافٍ لتطبيق مسند ما على أي جملة خبرية في لغة ما بجملة يمكن استخدامها لتحديد محتوى الأفعال القضيوية التي يمكن أن تُؤدى بمجرد نطق الجملة الأصلية، فإن هذا المسند ينطبق تمامًا على الجمل الصادقة في تلك اللغة.»[٢١]

سنحتاج عند هذه النقطة وفي الحين الأنسب، إلى تشذيب المنظور الذي يرى أن الصدق يُفهم بإزالة التنصيص فقط. لكن دعونا نسترسل الآن ونعرض هذا المنظور كما هو.

كيف يُرجَع الارتباط الوثيق بين الصدق وإزالة التنصيص إلى خصائص الصدق القياسية الأخرى؛ مثلًا كونها معيارًا للبحث، أو كونها ما يُحافَظْ عليه في الاستدلالات الصحيحة؟ يرى ماكدويل أن إزالة

التنصيص جزء لا يتجزأ من كلتا هاتين الخاصيتين.(٢٢) يقول ماكدويل فيما يتعلق بصلته بمعيارية الصدق (التي سأصب عليها جام تركيزي هنا):
«تُعَدُّ ضوابط البحث معيارية لعملية البحث فعلًا لأن إزالة التنصيص هو المحكِّم لنتائجها (١٩٩٦، ص. ١٥٠).» يمكن استنباط ما يعنيه بذلك حسبما أعتقد من هذا المقطع:

«لكي تكون جملة معينة صادقة -أي قابلة لإزالة التنصيص عنها- يعني أن تكون قابلة للاستخدام استخدامًا صادقًا ليقدِّم ادعاء فقط لأن... حيث تُكمل الفراغ باستخدام الجملة التي تظهر على الجانب الأيمن من الجملة «ت» التي تقدم الجملة المعنية بنظرية تارسكية تتواءم مع لغتها (الجملة نفسها؛ في الحالة التي يمكننا فيها استغلال الفكرة الأساسية غير الموسعة لإزالة التنصيص). ولا يختلف اثنان أن الصدق بمعناها في هذا السياق معيارية للجمل التي تُقال لتقديم ادعاءات (٢٠٠٠، ص. ١١٦).»

الفكرة هنا هي أنه يمكن عَدُّ البحث ناجحًا إذا وفقط إذا كانت نتائجه (التي تُصاغ في جمل خبرية) قابلة لإزالة التنصيص عنها. وتمثل إزالة التنصيص حقيقةً بمعناها هذا معيارًا لعملية البحث وهو ما يضمن وفقًا لماكدويل، أننا لسنا مسؤولين في أحكامنا أمام أقراننا، أو على الأقل في المقام الأول حسبما يرى التداولي التجريبي، بل أمام العالم:

«لا يتمثل تبرير نطق جملة مثل: «لم يُحَقق الاندماج البارد في المختبرات حتى الآن بعد» (إذا كنتُ مصيبًا وفق الفيزياء) في القدرة على تمرير هذا الادعاء بين شركاء حوار معينين، بل يتمثل -والآن أزيل التنصيص وأطلق حكمًا ضمنيًّا- في أن الاندماج البارد لم يحقق حتى الآن في المختبر» (المصدر نفسه، ص. ١١٧)

لذا، يمكن للواقعي، إذا فُهمت ظاهرة إزالة التنصيص فهمًا صحيحًا، أن يعدها وسيلة للوفاء بالالتزام بتبرير التمديد المجازي لفكرة المسؤولية أمام أقراننا بحيث تشمل الآن المسؤولية أمام العالم.

يمكن تصور آلية هذا التمديد على النحو التالي: يمكن في البداية القول إن مفهوم المسؤولية ينطبق في الأساس على الأشخاص وعلاقاتهم الشخصية، بمعنى أن يكون شخصٌ ما مسؤولًا أمام شخص آخر. يمكن بالتمديد الطبيعي عَدُّ الجمل التي يُنتجها الأشخاص مسؤولة أمام الجمل التي يُنتجها (نفس الأشخاص أو أشخاص آخرون)، ويمكن عَدُّ هذا المطلب المعياري مُلبى إذا كانت هذه الجمل الأخيرة صادقة. لأنها إذا كانت كذلك، يمكننا عندها تطبيق إزالة التنصيص وعليه نرى أنفسنا نتجاوب مباشرة مع (القضايا الصادقة في العالم. يجيبنا هذا إجابة وقتية عن مسألة أهمية الفرق بين الصدق والكذب؛ الصدق قابل يمكن أن يُزالَ به التنصيص، بينما لا يمكن في حالة الكذب حدوث هذا؛ وتتفاعل قابلية إزالة التنصيص للصدق مع معياريتها الخاصة. ومع ذلك، فإن هذه الإجابة يمكن أن تكون أوانية فقط، برأيي لأنها تعمل في المستوى الثانوي، وهو المستوى الذي يصل فيه المتحدثون إلى منظور نظري للغة الموضوع وميتالغوي. يعتمد التفسير الذي نقدمه للفرق بين الصدق والكذب على منظور أعلى، يرتكز على المستوى الثانوي للخطاب. ولكني أتصوَّر حقًا أن الجمل الصادقة والكاذبة موجودة فعليًا في المستوى الأساسي للخطاب، قبل أن يظهر أي تنظير يخصها في الأفقين الزمني والميتافيزيقي. لذا، يجب أن تغدو الإجابة ممكنة عن سؤالنا المتعلق بالفرق بين الصدق والكذب، والمكانة المميزة للأولى، من حيث المستوى الأساسي، أي قبل أن تدخل أي مفردات دلالية (بما في ذلك لغة إزالة التنصيص) في الصُّورة. سأعرِّج على هذه النقطة في القسم ٣٦.

(٣٥) إزالة التنصيص والمثالية اللغوية

يود رورتي لو يتعامل مع «صادق» على أنه مصطلح بدائي[٢٣]، وعلى أنه لا يعترض على العلاقة بين الصدق وإزالة التنصيص، إلا أنه يرى أن هذه العلاقة لا تعدو أكثر من كونها أمرًا تَفِهًا.[٢٤] يعتقد رورتي أساسًا أن قاعدة إزالة التنصيص هي أمر تافهٌ بالمعنى التالي:

(١) لا تأخذنا من أجزاء من اللغة (على الجانب الأيسر) إلى أجزاء من العالم (على الجانب الأيمن)، بل تأخذنا من أجزاء من اللغة إلى أجزاء أخرى (أو نفس الأجزاء) من اللغة. كتب فيتجنشتاين ذات مرة: «لا ينبثق المعنى من اللغة، لأن ما تعنيه الجملة يُعَبَّر عنه بجملة أخرى» (١٩٧٣، القسم٣). («ينبثق من» هنا تعني «غير مرتبط بـ» وليس «نتيجة لـ»). قد يُقال إن رورتي يؤكد أطروحة موازية، مفادها أن «الصدق لا ينبثق من اللغة (أي أنها غير مرتبطة به)، لأن شروط الصدق لجملة ما يُعَبَّر عنها بجملة أخرى (أو بالجملة ذاتها)». وفقًا لهذا النهج، يُعَدُّ التمييز بين الذِكْر والاستخدام، والذي اكتنفته حين وصفت عمل قاعدة إزالة التنصيص، تمييزًا ذا طابعٍ تقني بحت؛ يمكن الاستفادة منه بلا شك في سياقات رسمية معينة، لكنه لا يتضمن فحوى فلسفية جوهرية. لأنني لا أخرج من إطار اللغة عند استخدام جملة مناسبة في الجانب الأيمن من (١)، الذي أُكمِل إكمالًا مناسبًا. على النقيض تمامًا؛ أنا ببساطة أستخدم المزيد من الكلمات لتوضيح شروط الصدق للجملة الأصلية.[٢٥]

يقترح ماكدويل في موطن ما، أن المبدأ «يَصُحُّ أن نطلق على كل الأشياء الحمراء فقط «حمراء»» هو مبدأ بسيط (١٩٩٨ب، ص. ٢٠٤، ٢١٠). ويعلق في موطن آخر، على مقولة لفيتجنشتاين:

«ما يحاول فيتجنشتاين وصفه هو استعمالٌ للغة حيث يستعمل الشخص تعبيرًا ما دون تبريره [ولكن ليس بطريقة خاطئة: جاكسن.][٢٦] قد يبدو هذا

مثارًا للاعتراض؛ فعندما أقول «هذا أخضر»، وفقًا للحالة التي يتصورها، فأنا لدي بالفعل تبرير، وهو أن الشيء المعني أخضر. ولكن كيف يمكنني تبرير استعمال تعبير بمجرد تكراره؟» (١٩٩٨ب، ص. ٢٤٠–٢٤١).

قد يتساءل المرء هنا كيف يُفترض أن يتوافق هذا مع الموقف حول إزالة التنصيص الوارد القسم ٣٤ عن الاندماجات الباردة التي ذُكرت آنفًا، حيث بدا أن إزالة تنصيص جملة ما يُنتج مبررًا أو تبريرًا لتأكيد تلك الجملة. مرة أخرى، في مقدمة المجموعة «الصدق والمعنى» التي حررها ماكدويل بمعية جاريث إيفانز، نجد أنهما يذكران أن نظرية إزالة التنصيص:

(٣) يحقق شيء ما «أصلع» إذا وفقط إذا كان أصلع

«تُبيِّن علاقة قابلة للتعلم بسهولة، وآيلةً للنسيان بسهولة، بين كلمة ومجموعة من الرجال» (١٩٧٦، ص. xi)، وهو أمر يبدو بعيدًا جدًّا عن أن يكون تافهًا، حسبما قد يُعتقد. (ينبغي في ضوء تمييزي بين نهجي «الدلالة» و«الإسناد» في إحالة المسندات، وسياستي التي أدليت بها في تفضيل الأول على الثاني، أن تُفَسَّر العبارة المقتبسة تفسيرًا ملائمًا لتكون مقبولة. لكن يتضِح أن إيفانز وماكدويل لم يكونا مكترِثَيْن بالتفاصيل الدقيقة لإحالة المسندات عند كتابة هذه الجملة، وأعتقد أنه يمكن الافتراض أنه لو أعيدت صياغة ادعائهما ليفترض تفسيرًا لإحالة المسندات يتّسق مع موقفي -أي تفسير يشير فيه المسند إلى مفاهيم أو خصائص، وبالتالي إلى نوايا أو (أفضل) إلى امتدادات فائقة بدلاً من مجرد الامتدادات- لكانا استمرا في الموافقة عليه. عندها سيكون لدينا النتيجة التي تقول إن (٣) تشي بعلاقة قابلة للتعلم بسهولة، وآيلةً للنسيان بسهولة، ليس بين كلمة ومجموعة من الرجال، أي الأصلع منهم، بل بين كلمة وخصيصة أو مفهوم، وهو الصَّلَع). لذا يبدو أن ماكدويل يقول شيئَيْن متغايرَيْن تمامًا عن حالة قاعدة إزالة التنصيص؛ أنها تَفِهَة، وأنها ليست كذلك. نجد تناقضًا مشابهًا (أو على الأقل

ظاهريًا) عند ديفيدسون، الذي يتحدث تارةً عن «تفاهات محايدة لا تغني ولا تسمن من جوع» (وهي صياغة يتشدق بها رورتي)، بينما يؤكد لنا تارةً حسبما نتوقع منه أن «تعريفات الصدق عند تارسكي ليست تَفِهةً.»(٢٧)

ما الذي يمكننا استنتاجه من الاقتراح القائل إن قاعدة إزالة التنصيص تافهة؟ تكمن شكوى رورتي في أن هذه القاعدة لا تأخذنا من أجزاء من اللغة (في الجانب الأيسر منها) إلى أجزاء من العالم (في الجانب الأيمن منها)، بل تأخذنا من بعض أجزاء اللغة إلى أجزاء أخرى (أو إلى نفس الأجزاء) من اللغة. الآن، يَصِحُّ أنه عند إزالة التنصيص سواء بالمعنى الضيِّق أو الموسع، يمكننا منطقيًّا أن نُعَدَّ غير قادرين على الهروب من اللغة؛ لأن التمييز بين الذِكْر والاستخدام هو تمييز بين ذِكْر أجزاء من اللغة واستخداماتها، وليس بين ذكر الكلمات واستخدامات شيء غير لغوي تمامًا مثلًا. وحسبما يلاحظ ماكدويل في المقالة التي كتبها عن فيتجنشتاين، والتي استشهدت بها سابقًا، نحن منخرطون في الجانب الأيمن من نظريات «ت» (١٩٩٨ب، ص. ٢٥٥). لكن لا يعني هذا أننا نفشل عند التقدم من الذِكْر إلى الاستخدام في التقدم من اللغة إلى العالم، بل نبقى عالقين داخل اللغة؛ بل إننا نتقدم إلى شيء هو في الوقت نفسه دنيوي، و لا يزال من ناحية ما داخل اللغة، أو وفقا لتفضيل المثالي اللغوي تسميته، إلى شيء دنيوي ومبني على القضايا في الآن نفسه. عند إزالة التنصيص، نتقدم من اللغة إلى العالم ومن الذِكْر إلى الاستخدام، وهو ما يشير إلى تقارب بين أهداف هذه الأفعال التقدمية. تشير ظاهرة إزالة التنصيص إلى فكرة أن العالم نفسه مبني لغويًّا، أو، بالأحرى أنه مبني قضاياويًا. أقول «بالأحرى»، ولكن ليس هذا التحديد في هذا السياق، تراجعًا حقيقيًّا، لأن القضايا، مع أنها ليست بنودًا لغوية بحد ذاتها، هي محالات إليها للجمل، والجمل هي بنود لغوية.

يمكننا وفقا لأدريان مور إيجاد إشارات معقولة لهذه المثالية؛ أيْ الرأي القائل إنه «لا توجد حدود واضحة للمجال غير اللغوي» في فلسفة فيتجنشتاين الحصرية (٢٠١٩، ص. ٨٥). يُطلق مور على هذا الموقف اسم «المثالية الترنسدنتالية»، لكنني أحتفظ بهذا المصطلح للإشارة إلى نوع المثالية المميز عند كانط (الذي يتضمن مجال الأشياء في ذاتها Dinge an sich)، وأفضل أن أطلق على الموقف قيد النقاش «المثالية اللغوية» (التي لا تتضمن أي مجال نومينالي أبدًا). جادل جوناثان لير في بحث تأسيسي، أن «قدرتنا على إضافة عبارة « هذه هي نيتنا» إلى تمثيلاتنا تتيح لنا «إمكانية دائمة للوعي التأملي (١٩٨٤، ص. ٢٤١).»»، وقرأ أعمال فيتجنشتاين الحصرية على أنه يطور هذا الفكر الكانطي. ولكن، أعتقد وبالنظر إلى المثالية اللغوية (حسبما أسميها) التي يجدها مور (وهو مصيب في ذلك بلا ريب) في أعمال فيتجنشتاين، أنه سيكون أدق أن نفسر فيتجنشتاين على أنه يعتقد بأن ما يُعد «إمكانية دائمة» هو بالأحرى أنه «يصدق أن يُقال في اللغة إن... » يمكن أن تُضاف إلى أي جملة نحن مستعدون لتأكيدها. في الواقع، إذا أكدنا باللغة العربية على سبيل المثال، يمكن أن يأخذ هذا الملحق الشكل التالي: « يصدق أن يُقال باللغة العربية إن...». مع أخذ هذا في الحُسبان، يمكننا أن نستخلص معنى أحد أشهر أقوال فيتجنشتاين فيما يلي:

«كيف أعرف أن هذا اللون هو الأحمر؟ ويكافئه السؤال: «كيف أعرف أن هذا اللون هو الأحمر صدقا؟»، وهو ما يعادل بدوره «كيف أعرف أنه يمكن أن يُقال صدقا باللغة (العربية) إن هذا اللون هو الأحمر؟» يمكن الإجابة عن ذلك بـ: «لقد تعلمتُ العربية.»»»[٢٨]

يمكن الرد على الاعتراض: «لكنك تعرف بتعلم اللغة العربية أن هذا اللون يُطلق عليه اسم «أحمر» وفقا لها، وليس أنه يُطلق عليه هذا الاسم صدقا؛ أي ليس لأنه أحمر فعليًّا!»، بـ«إذا كان يُطلق عليه (بالاتفاق) اسم

«الأحمر» في العربية، إذًا هو أحمر، بالنظر إلى أنني أكتب هذه الكلمات نفسها باللغة العربية. ففي النص الأصلي لفيتجنشتاين يقول: «كيف أعرف أن هذا اللون هو الأحمر؟ قد تكون الإجابة: «لقد تعلمتُ الألمانية»». استبدلت أنسكومب(*) -التي استخدمتْ ترجمتها- كلمة «الألمانية»- عادةً ما يكون ذلك انتهاكًا جسيمًا في الترجمة- وذلك لتتوافق مع الطبيعة الإشارية لنقطة فيتجنشتاين الأساسية. اللون المعني يُسمى «rot» بالألمانية، لكن لا يمكنني الاستمرار في القول إن اللون إذًا هو «rot»، لأنني أكتب باللغة العربية، وعلامة «rot» لها معنى مختلف فيها. نواجه غالبًا في كتابات فيتجنشتاين الأخيرة توصية في سياق الادعاءات الميتافيزيقية المفترضة، باستبدال «هو» بـ «يُسمى (نحن نسميه)»؛ أي التعامل مع الادعاءات الميتافيزيقية الظاهرة على أنها في الواقع ادعاءات نحوية. ولكن إذا كانت عبارة الاستبدال «يُسمى (نحن نسميه)»، عندما تُفهم فهمًا مناسبًا، تعني -وهو الحال بالتأكيد في هذا السياق- «صحيح أننا نسميه...»، يزول الطابع الظاهري للاتفاقية (conventionalism) أو المثالية في التوصية الأولية، ونجد أننا جِيدَ بنا إلى مسار ملتف يعيدنا إلى الواقعية التي بدأنا بها، نظرًا لأن «صحيح أننا نسميه...» يعادل ببساطة «هو».(٢٩) كتب لير: «هكذا نجد الحالة الغريبة للاختفاء التدريجي لـ«نحن»» (١٩٨٤، ص. ٢٣٨). لكن تبقى «الإمكانية الدائمة» لإضافة العبارة «يمكن أن يُقال (صحيحًا) في اللغة إن...» إلى أي شيء نؤكده، قائمة وتشير إلى الحقيقة العميقة للمثالية اللغوية.

نخلص من نقاشنا فيما يتعلق بحالة قاعدة إزالة التنصيص حتى الآن في هذا القسم إلى أن الادعاء بأن القاعدة تافهة والادعاء بأنها غير تافهة

(*) تشير Anscombe إلى جيرترود أنسكومب، الفيلسوفة التي أدت دورًا كبيرًا في نقل أفكار فيتجنشتاين وترجمتها بطريقة تعكس العمق الفلسفي لتلك الأفكار. (المترجمة)

هما ادعاءان يتَّسقانِ مع بعضهما واقعيًّا، وكلاهما صحيح، لا سيما عندما يُقَيَّدان تقييدًا مناسبًا. تبدو القاعدة من جهة وكأنه لا طائل من ورائها، لأنه «لا يوجد تمييز واضح بين ما هو لغوي وغير لغوي»؛ ولا يلغي اعتماد القاعدة على التمييز بين الذِكْر والاستخدام حقيقة أننا ننتقل من جزء من اللغة على الجانب الأيسر إلى جزء آخر (أو نفسه) من اللغة على الجانب الأيمن. ولكن، عند النظر إليها نظرةً إيجابية، يعكس هذا الافتقار الظاهر للمسافة بين الجانبين الأيسر والأيمن من القاعدة حقيقة المثالية اللغوية: تتحدث اللغة عن الواقع، والواقع قابل للتعبير عنه جوهريًّا باللغة؛ وهما وجهان لعملة واحدة. بيد أنَّه من جهة أخرى، تَصُحُّ أيضًا النقطة التي أصر عليها كل من إيفانز وماكدويل في البداية؛ ألا وهي العلاقة بين الكلمة «أحمر» والأشياء الحمراء، والتي يكون صحيحًا بموجبها أن نطلق على كل الأشياء الحمراء وفقط الأشياء الحمراء النعتَ «أحمر»، وهي علاقة ينبغي أن يتعلمها متحدثو اللغة، ويمكن أن تضحي أيضًا طيَّ النسيان. قد يُعترض هنا بأن حقيقة أن العلاقة المذكورة قابلة للتعلم والنسيان لا تبرهن أنها غير تافهة؛ لأنه ولا ريب، قد يُقال إن أي حقيقة تافهة يجب أن تُتعلم ويمكن نسيانها. لكن ثمة فرق. العلاقة بين الكلمة «أحمر» والأشياء الحمراء هي علاقة يجب أن نتدرب عليها خصيصًا، ولا يوحي غيابها في مفردات المتحدث إلا بضعف في إتقان اللغة؛ ولا يشير إلى أي عدم عقلانية من جانب المتحدث. بالمقابل، ليس فهمنا لتكرار منطقي مثل «إما أن تمطر أو لا تمطر» نتاجًا مباشرًا لتدريب مُوَجَّه، بل هو نتيجة ثانوية لتعلم استخدام الكلمات عمومًا؛ ويُعَدُّ رفض المتحدث الموافقة على تلك الجملة -بافتراض أنه تعلم ما يكفي من اللغة لفهمها- أمارَةً من أمارات عدم العقلانية. بمعنى آخر، تُعَدُّ التكرارات المنطقية قابلة للتعلم والنسيان بمعنى مشتق فقط، ولأننا نأخذ هذا الاشتقاق على أنه مسلم به عند تقييم الكفاءة المعرفية

للمتحدث، فإننا نشعر بأننا مخوَّلون لعَدِّ فشل الاعتراف بهذه الحقائق شاهدًا على عدم العقلانية. ولكن العلاقة بين الكلمة «أحمر» والأشياء الحمراء قابلة للتعلم والنسيان بمعنى أساسي (إن جاز القول)، ولهذا السبب ليس من غير العقلاني عدم معرفة دلالة تلك الكلمة؛ ومن ثم، ليس بيان معناها، في سياق تقديم نظرية للمعنى في اللغة، تافهًا. (مرة أخرى، يجب أن «نفصل بين المستويات»)

يتوازى ما قلته هنا عن الطبيعة الثنائية لإزالة التنصيص مع النقاط التي تناولتها في القسم الثامن، حيث أشرت إلى أن مسألة الوضع الموداليي لنظريات على غرار (٣)

و(٤): «الثلج أبيض» إذا وفقط إذا كان الثلج أبيض

تعتمد على مدى إجمال عملية تمييز الكلمات والجمل أو تفصيلها. هنا، كنت أكرر مرارًا، نقطة تناولتها سالفًا، وهي أنه يمكن عَدُّ نظريات شبيهة بـ(٣) و(٤) حالات من المعرفة القبلية الممكنة. تذكر من ذلك النقاش أنه لا ينبغي تفسير القول إن هذه النظريات قابلة للمعرفة قبليًّا على أنه ادعاء بأنها كذلك بمعنى مطلق، أي أنها قابلة للمعرفة قبل معرفة أي شيء إطلاقًا. لا يوجد شيء يمكن معرفته قبليًّا بهذا المعنى؛ دائمًا ما تكون المعرفة القبلية نسبية. يقترح ديفيد تشالمرز أنه يجب أن نميز في حالات الذِكْر، بين العناصر المفردة إملائيًّا وتلك المفردة دلاليًّا. إذا مُيِّزَتْ «الثلج أبيض» إملائيًّا فقط، فلن تكون (٤) قابلة للمعرفة قبليًّا؛ وبمفاهيمي، ليست حتى قابلة للمعرفة قبليًّا نسبيًّا. ولكن إذا مُيِّزَتْ «الثلج أبيض» دلاليًّا، أو حسبما وصفها جون لانغشو أوستين«بلاغيًّا»، فإن تشالمرز يقول إن حقيقة أنها تحمل المعنى الذي في جوهرها تتمتع بوضعية تجعلها قابلة للمعرفة قبليًّا.(٣٠) ومع ذلك، نحتاج إلى إجراء مزيد من التمييزات أكثر مما يقترحه تشالمرز؛ ثمة مرحلة وسطية، تميَّز فيها «الثلج أبيض» تمييزًا نحويًّا، أي

بصفتها جملة صحيحة تركيبيا وذات معنى في اللغة، سواء كانت منطوقة أو مكتوبة، ولكن لا يُدخَل معناها الخاص في عملية التمييز. قد تجد نفسك بصفتكَ دارِسًا للغة أنك تعرف (من مصدرٍ موثوق) أن «الثلج أبيض» هي جملة صحيحة نحويًا، ولكنك مع ذلك لا تعرف بعد ما تعنيه. إذا قسنا ذلك استنادًا إلى عملية التمييز، يمكن القول إن الجملة (٤) ليست قابلة للمعرفة قبليًّا، ولا حتى نسبيًّا، وليست تافهة.[٣١] قارن ذلك بجملة على غرار

(٥) ««الثلج أبيض» صادقة إذا وفقط إذا كان الثلج أبيض» والتي تَنِمُّ عن حقيقة، وتكون قابلة للمعرفة قبليًّا وفقَ التمييز الذي نفترضه. ولكن ليست الجملة قابلة للمعرفة قبليًّا حتميًّا وليست تافهة حتميًّا؛ تحتاج لمعرفة ذلك إلى دراية أن «الثلج أبيض» جملة صحيحة تركيبيا في اللغة (أو في لغة تشبهها كفايةً)، وهو ما يمثل حقيقة تجريبية جوهرية.

ثمةَ لَبْسٌ في الأدبيات حول حالة الجملة (٤) يمكن أن يفضي إلى الفشل في التمييز بينها والجملة (٥).[٣٢] على سبيل المثال، نحتاج إلى التمييز بين حالة الجملة (٤) في ذاتها (in se) والطريقة التي (إن وجدت) توصلنا بها إليها؛ إذا كان كل ما نعرفه هو أن (٤) مثال على قاعدة إزالة التنصيص، فإننا لم نفهمها أو نعرفها حتى الآن بالضرورة؛ في أفضل الأحوال، نعرف (٥). لـ (٤) تفسيرات أكثر تفاهة وأقل، وأكثر قبلية وأقل، اعتمادًا على كيفية تمييز الجملة المذكورة على جانبها الأيسر. ولكن، للتفسير «التافه» بعدٌ فلسفي ضاربٌ في العمق حسبما اقترحته آنفا.

يتبنى هيلاري بوتنام مبدأ التفاهة لأنه يرى أن الواقعية الميتافيزيقية غير المقبولة هي البديل. تمثلت الواقعية الميتافيزيقية في مناقشتي لحجة التبديل (الأقسام ١١-١٣)، في الادعاء بأن هناك علاقة محددة وثابتة (تُعَدُّ عادة علاقة سببية) تربط الكلمات بالأشياء في العالم. وقد اتفقت مع بوتنام في رفض هذا المبدأ، على أساس أولاً أن الإحالة هي علاقة نظرية جوهرًا،

حيث تُحدد الأطراف ذات الصلة من منظور ميتالغوي. وثانيًا، لا يمكن فرض قيود قبلية على الإستراتيجيات المشروعة من منظور ميتالغوي وعددها عند بناء نظرية للمعنى في لغة الموضوع. كانت هذه هي أسس رفضي للواقعية الميتافيزيقية. لكن يبدو أن بوتنام يرى أنه إذا لم يُنظر إلى جمل على غرار (٣) و(٤) على أنها «بديهيات»، فسوف يكون المرء ملزمًا بقبول الواقعية الميتافيزيقية.[٣٣] وهذا غير مرضٍ. هنا أكرر نقطة ثابتة لا يمكن تجاوزها، مع الأخذ في الحُسبان التمييزات التي وضحناها للتو، أن (٣) و(٤) ليستا من البديهيات طالما أن العبارات المقتبسة على جانبيهما الأيسر تُحدد نحويًّا، وليس دلاليًّا؛ فهي حقائق عرضية قابلة للتعلم والنسيان (مع مراعاة النقطة المتعلقة بالإحالة إلى المسند فيما يخص (٣)). لكنها حقائق تُنتج من منظور نظري ميتالغوي. إلى هنا، لا تسجل هذه الجمل حقائق «ثابتة ومحددة» بالمعنى الذي يستخدمه الواقعي الميتافيزيقي والذي قوضته حجة التبديل. الفكرة لدى بوتنام هي أنه إذا عددنا (٣) و(٤) على التوالي على أنهما من المبادئ الأساسية لنظرية المعنى للغة (الإنجليزية) ونظرية «ت» التي تنتجها تلك النظرية، فإنهما ستبقيان صادقتين تحت جميع التفسيرات المتسقة للجوانب اليمنى واليسرى.

الآن، وفق اتفاقنا في النقاش السابق، أصاب بوتنام في تأكيده على أن الميتالغة ليست منفصلة تمامًا عن التفسير، حسبما كان يفترض منتقدوه، بل هي نفسها معرضة للتبديلات في ميتالغة للميتالغة. ومع ذلك، تبقى الحقيقة أن اللغة الموضوع والميتالغة مختلفتان نظريًّا. ويمكن في حالة التماثل أن تكون اللغة التجريبية -الإنجليزية مثلاً- هي لغة الموضوع والميتالغة في الآن نفسه؛ ولكن، أكدت سابقًا (في القسم ١٢)، يلعب كلٌّ منهما دورًا نظريًّا مختلفًا. نجد أنفسنا لهذا السبب غير قادرين على تجنب تسلسل لانهائي للغات؛ تُفَسَّر اللغة الموضوع (أو على الأقل تكون متاحة للتفسير) في

ميتالغة ما، وتُفَسَّر تلك الميتالغة بدورها (أو تكون متاحة للتفسير) في ميتاميتالغة، وهلم جرًا. هذا التسلسل اللانهائي غير مؤذٍ ولا يمكن تجنبه. هو غير مؤذٍ لأنه تسلسل ميتافيزيقي وليس عمليًّا. ولا يمكن تجنبه لأنه لا يمكننا بأي حال أن نصل إلى لغة موضوع تكون هي ذاتها الميتالغة لنفسها.

كتب فيتجنشتاين في كتابه الأزرق: «لنوجِزْ ذلك ونقول إن بيت القصيد أن «كل علامة\رمز قابل للتفسير؛ بيد أنه لا ينبغي أن يكون المعنى قابلاً للتفسير. فهو التفسير النهائي» (١٩٦٩، ص. ٣٤). الحجة هنا هي في جوهرها حجة بالنقض؛ يتضح جليًّا أنه إذا كان معنى العلامة تفسيرًا، فيجب أن يكون هو تفسيرًا نهائيًّا؛ لكن، وبنفس القدر من الوضوح، لا يوجد -ولا يمكن أن يوجد- تفسير نهائي، لأن «كل علامة قابلة للتفسير»، حيث يُقصد بـ «التفسير» استبدال تعبير لغوي بتعبير آخر.[٣٤] يفترض بوتنام واقعيًّا وجود لغة عليا تكون هي ذاتها الميتالغة لنفسها بمعنى أن تندمج الأدوار النظرية للغة الموضوع والميتالغة؛ ستبدو الحقائق إذا عُبِّر عنها مثل الجملتين (٣) و(٤) (فرضًا، وهو أمر مستحيل) في هذه اللغة العليا، أنها حقائق تافهة. يفضي إنكار أنها حقائق تافهة، مع الافتراض أنها تُعبر عن نفسها في هذه اللغة العليا، حسبما يفترض بوتنام في جوهره، الالتزام بوجود ضرب من العلاقة الوطيدة للغاية بين الكلمة والشيء، والجملة وشروط الصدق، وهي السمة المميزة لموقف الواقعي الميتافيزيقي. وبالتأكيد، وفق ما تقصاه فيتجنشتاين لاحقًا، تُعَدُّ فكرة وجود مثل هذه العلاقة الوطيدة للغاية مجرَّد وهم؛ والخلل فيها أنها محاولة لدمج الجوانب المعيارية مع التجريبية، والجوانب المنطقية مع السببية.[٣٥] لكن لم يكن الخطأ الذي أدى إلى هذه الفكرة المسخ أن الجمل مثل (٣) و(٤) تُعبِّر -أو بالأحرى؛ يمكن قراءتها على أنها تُعبِّر- عن حقائق ممكنة، بل في فكرة أن لغة الموضوع يمكن أن تكون هي ذاتها الميتالغة لها؛ أي إمكانية اندماج المنظورين الموضوعي

اللغوي والميتالغوي. وهذه الفكرة التي ينبغي التصدي لها. لا يمكن إيقاف التسلسل اللانهائي للميتالغات؛ يمكن فقط إيقاف اللغة الموضوع التي تكون ميتالغة لذاتها؛ بيد أن ذلك قد يتطلب اندماج المنظورين، الموضوعي اللغوي والميتالغوي، في مرحلة ما، وهو أمر مستحيل.

تُقدِّم المعلومات التي تنقلها نظريات مثل (٤) بمنظور ميتالغوي، وهو منظور يمكن عَدُّه، بالنظر إلى التسلسل اللانهائي للميتالغات، مجرد منظور مؤقت؛ ومع ذلك، فهي -أو يمكن أن تكون، إذا ضبطت إعدادات التمييز ضبطًا صحيحًا لمكونات (٤) اللغوية- معلومات مهمة عن كلمات وجمل معينة، كما يمكن التأكد من ذلك باستبدال حالة التغاير بحالة التماثل التي افترضناها. بهذا المعنى، لا تكون نظريات مثل (٤) تافهة ولا يمكن معرفتها قبليًّا. ولكن يَصُحُّ رأي رورتي من ناحية أنه لا تأخذنا مثل هذه النظريات إلى خارج اللغة، لأنها تنقلنا ببساطة -كما يمكن القول- تنقلنا من اللغة الموضوع إلى الميتالغة. نحن ندرك أننا نُنقل إلى لغة أخرى، وليس إلى شيء غير لغوي تمامًا، لأن ما نُنقل إليه يمكن تفسيره بلغة أخرى في المرحلة التالية من التسلسل، ولا يمكن تفسير أي شيء إلا اللغة. لكن يترتب على ملاحظة أننا لا نستطيع أبدًا الإفلات من قبضة اللغة أنه ليست هذه النظريات غير قادرة على إخبارنا بأي شيء جوهري عن الروابط بين اللغة والعالم؛ بل حقيقة أن العالم نفسه تبنيه اللغة. لا يمكننا الإفلات من اللغة عند الحديث عن العالم، لأن العالم نفسه لا يستطيع ذلك.

يتفق رورتي على أن مبدأ المسؤولية إزاء العالم، بدلاً من المسؤولية إزاء أقراننا، يُلزمنا بنسب بنى لغوية إلى العالم نفسه، لكنه بدلًا من أن يتبنى هذه النتيجة حسبما أعتقد أنه ينبغي علينا -مع افتراض أن البنى اللغوية تُفهم على أنها بنى قضوية- يعدها حجة بالنقض (ردًا على الحجة) لكل المشروع الواقعي. لا يعدو ذلك أكثر من وهم وفقًا لرأيه أن نسقط مثل

هذه البنى على العالم، كما لو أن العالم يتحدث لغته الخاصة.(٣٦) ولكن هناك معنى وجيهًا يمكن القول به إن العالم يتحدث لغته الخاصة؛ كما قلنا للتو، هو يتألف من قضايا، وهي المحالات إليها للجمل الخبرية، وتنتمي هذه الجمل إلى لغات حقيقية (أو افتراضية، لكنها لا تزال ممكنة). نظرًا لأنه، حسبما رأينا أيضًا (في القسمين ٢١-٤)، تكون للقضايا شروط هوية متغيرة؛ وعلى نحو أدق تفتقر إلى الصيغة المنطقية، وهذا يعني أن الشيء نفسه ينطبق على العالم. للعالم بنية قضوية، وليس بنية نحوية.(٣٧) أؤكد مرة أخرى؛ ليس العالم مكوَّنًا حرفيًا من أجزاء من اللغة (إلا بقدر ما تكون اللغة نفسها موضوعًا للإحالة وبالتالي تنتمي إلى العالم)، بل من قضايا؛ ومع ذلك، في كونه مكونًا من قضايا، فهو مكون من أشياء يُحال إليها أساسًا بأجزاء من اللغة. العالم هو، حسبما وصفته آنفًا، المفعول به الداخلي في اللغة.

(٣٦) ما الفرق بين الصدق والكذب؟

أعود هنا إلى الأسئلة التي تركتها مفتوحة في نهاية القسم ٣٤. ما الذي يجب إضافته إلى التفسير بإزالة التنصيص لمسند الصدق لتفسير الحال المميز الذي يحتله الصدق في حياتنا، وحقيقة أن الصدق والكذب هما خاصيتين أساسيتين للجمل، وليسا مجرد افتراضين نظريين؟ لنبدأ بالنقطة التي تشير إلى أن الصدق والكذب، عندما يُتعَامَلُ معهما على أنهما من خصائص الجمل (ويرمز لهما على التوالي بـ «ص» و«ك» للصدق و«ك» للكذب)، مرتبطان ارتباطًا معقولًا بالمبدأ التالي:

(٦) تكون الجملة α كاذبة إذا وفقط إذا كانت الجملة «ليس α» صادقة

$(F\ulcorner \alpha \urcorner \leftrightarrow T\ulcorner \sim\alpha \urcorner)$.(٣٨)

بخلاف:

تكون الجملة «ليس α» صادقة إذا وفقط إذا كانت الجملة α غير صادقة

$(T\ulcorner \sim\alpha \urcorner \leftrightarrow \sim T\ulcorner \alpha \urcorner,)$

والتي لن يكون لها دور في السياق الحالي[٣٩]، تُعتَمد (٦) على نطاق واسع[٤٠]. والآن، بافتراض قاعدة حذف النفي المزدوج (DNE)، تكون (٦) مكافئة لـ

(٧) تكون الجملة «ليس α» كاذبة إذا وفقط إذا كانت الجملة α صادقة.

$(F\ulcorner \sim\alpha \urcorner \leftrightarrow T\ulcorner \alpha \urcorner.)$

وسأضيف هنا من باب التوضيح، رمزًا آخر، ألا وهو «*» والذي يعني «الإثبات» على نقيض «~» التي ترمز للنفي. (على الأقل هذا ما ترمز إليه على حدٍّ قولي، ولكن سنرى لاحقًا). هذه الرموز هي مؤشرات صيغية وليست وظيفية؛ فهي تحمل دلالات دلالية وليست تداولية.[٤١] (خذ مثلًا علامة الاستفهام، التي تعد مؤشرًا دلاليًّا على الصيغة الاستفهامية، والتي تُستخدم تقليديًّا لأداء فعل الكلام المتمثل في طرح سؤال؛ ولكن في سياقات مناسبة قد تُعطى قوة تداولية تجعلها تصريحًا أو أمرًا) وبالتالي يمكننا إعادة كتابة (٦) و(٧) على النحو التالي، على الترتيب:

(٨) تكون الجملة «*α» كاذبة إذا وفقط إذا كانت الجملة «ليس α» صادقة $(F\ulcorner *\alpha \urcorner \leftrightarrow T\ulcorner \sim\alpha \urcorner;)$

(٩) تكون الجملة «ليس α» كاذبة إذا وفقط إذا كانت الجملة «*α» صادقة. $(F\ulcorner \sim\alpha \urcorner \leftrightarrow T\ulcorner *\alpha \urcorner.)$

يتضح أن الجملتين (٨) و(٩) تظلان صادقتين عند إجراء تبديل متزامن بين عبارتي «صادقة»/«كاذبة» و «نجمة»/«ليس». وهذا يعني أنه إذا بدأت بإحدى الجملتين وقمت بتبديل «صادقة» إلى «كاذبة» و«نجمة» إلى «ليس» في الوقت نفسه، فلن يتغير المعنى. أما إذا بدّلت إحدى العبارتين دون الأخرى، فسينتج عن ذلك الانتقال من الجملة (٨) إلى الجملة (٩) أو العكس .لنتذكر الآن

لغة جيفري كينغ الاصطناعية «ن-إنجليزية» التي ذُكرتْ في القسم ٢١، والتي تشبه الإنجليزية إلا أنها تبدِّل بين الإثبات والنفي؛ إذ تعني جملها بالصيغة [أ هي و] أن أ ليست و، وتعني جملها بالصيغة]ليست أ هي و[أن أ هي و. ولتقريبِ الأمر، دعونا ننظم اللغتين الإنجليزية ون-إنجليزية بترجمة «ليست» إلى العلامة «~» وإضافة عامل «*» في توزيع تكميلي معها.

افترض إذن أننا نضع نظرية للمعنى تخص الإنجليزية المنظمة باستخدام الـ ن-إنجليزية المنظمة (أو العكس). ستبدو النظريات المخرجات بالشكل التالي:

« *(الثلج أبيض)» صادقة إذا وفقط إذا كانت ~(الثلج أبيض)؛

«~ (الثلج أبيض)» صادقة إذا وفقط إذا كانت *(الثلج أبيض).

وعطفًا على ذلك، افترض أن بين أيدينا نظرية تفسيرية للمعنى للغة الموضوع التي تنتج نظريات ميتالغوية تتخذ الصيغة التخطيطية العامة التالية:

(٢) س هي ز إذا وفقط إذا ق.

وأخيرًا، افترض أننا نعرف أن الإنجليزية أو الـ ن-إنجليزية تعمل بصفتها لغة موضوع، وبالمثل مع الميتالغة، لكننا لا نعرف أي منهما هي هذه أو تلك. تكون في هذه الحالة، الوضعية غير محددة بين أربع خيارات مختلفة يمكن تلخيصها حسبما يلي:

(١٠) تعمل الإنجليزية (الـ ن-إنجليزية) على أنها لغة موضوع، والإنجليزية (الـ ن-إنجليزية) على أنها ميتالغة، ويعادل المسند ⌐ هي ز ⌐ (من حيث الامتداد) «هي صادقة».

(١١) تعمل الإنجليزية (الـ ن-إنجليزية) على أنها لغة موضوع، و الـ ن-إنجليزية (الإنجليزية) على أنها ميتالغة، ويعادل المسند ⌐ هي ز ⌐ (من حيث الامتداد) «هي كاذبة».

بقيتا في التصور الذي تقصيناه في الفقرة السابقة، كل من (٨) و(٩) ثابتتين عند تبديل متزامن بين صادقة/كاذبة و/~*. وتظل في التصور الحالي، النظرية التفسيرية للمعنى في الإنجليزية (أو في الـ ن-إنجليزية) ثابتة عند تبديل متزامن بين «صادق»/«كاذب» بصفتها بدائل لـ«ز» وبين الإنجليزية/الـ ن-إنجليزية بصفتها ميتالغة. لاحظ أن مسند الصدق في (١٠) هو مسند يزيل التنصيص مع الإبقاء على المعنى الحرفي، بينما مسند الكذب في (١١) هو مسند يزيل التنصيص (بالمعنى الموسَّع).(٤٢) يقول كولين مكجين: «يحقق الصدق إنجازًا أشبه بالمعجزة، حيث يأخذنا من اللغة والتفكير، من جهة، إلى عالم الأشياء والخصائص، من جهة أخرى» (٢٠٠١، ص. ٢٠٢). نعم، ولكن يحقق الكذب الإنجاز نفسه.(٤٣) لذا، لا يمكننا، دون تقديم مزيد من التوضيح، التمييز بين الصدق والكذب بمجرد الادعاء أن «صادق» هو مسند يزيل التنصيص بينما «كاذب» ليس كذلك. يعتمد الأمر على السياق الميتالغوي الأوسع. تبدو (جزء من) نظرية المعنى في حالة تماثل بين الميتالغة ولغة الموضوع (homophonic)، وإذا حدث ذلك، يتعين أن يكون مسند الصدق في هذه الحالة هو المسند الذي يزيل التنصيص مع الإبقاء على المعنى الحرفي. ولكن إذا رُبطت لغة الموضوع والميتالغة ببعضهما كما هو الحال بين الإنجليزية و الـ ن-إنجليزية، يلزم أن نتعامل مع نظريات ت التي تزيل التنصيص فقط بالمعنى الموسَّع، مما يجعل مسند الكذب، من بين المسندين، هو المسند الذي يزيل التنصيص. ويغدو طبيعيًّا حينما نصل إلى هذه النقطة، أن ندلي بأحجيةٍ ملغِزَة على طريقة كريبك: «كيف أعرف إذا كنت أتحدث الإنجليزية أم الـ ن-إنجليزية؟

ناقش فيتجنشتاين في مقطع مهم من كتاب « رسالة منطقية فلسفية»، نسخة من الإشكالية التي تشغلنا حاليًّا؛ هل يمكننا التواصل باستخدام جمل كاذبة حالها حال الصادقة، طالما أننا نعلم أنها مقصودة لتكون كاذبة؟

لا! لأن الجملة تكون صادقة إذا كان ما نؤكده بها يعكس الواقع؛ ولكن إذا كنا نعني بـ «ق» أن ~ق، وإذا كان ما نعنيه هو الواقع، تكون «ق»، وفق التصور الجديد، صادقة وليست كاذبة.

ولكن يهمنا أن «ق» و«~ق» يمكن أن يعبّرا عن الشيء نفسه، لأنه لا يوجد شيء واقعيًّا يتطابق مع الرمز «~». لا يحدد وجود النفي في الجملة معناها (ق= ~~ق).[٤٤]

تحمل الجملتان «ق» و«~ق» معنيين متناقضين، لكنهما يتحدثان عن الواقع نفسه (٤,٠٦٢-٤,٠٦٢١، ترجمة أوجدن، بتصرف).

يشير ماكس بلاك (١٩٦٤، ص. ١٧٩) في تعليقه على كتاب رسالة منطقية فلسفية، إلى أن فيتجنشتاين لا يهتم هنا بحقيقة أن رمز التِلدَّة «~» هو رمز اعتباطي يمكن أن يكون معناه، وفقًا للاتفاق، أي شيء أو لا شيء. نحن نتفق على أنه، حسبما أوضحت (أو على الأقل هذا ما قلت إنني أضطلع بفعله)، يعني «ليس» (النفي). يركز فيتجنشتاين على فكرة هي أنه بسبب إمكانية أن «يختفي» الرمز ~ (في قانون النفي المزدوج)، ولأنه، لوضعها بمصطلحاتي، لا يوجد فرق عملي بين (١٠) و(١١)، فإن ذلك يؤدي إلى الاستنتاج بأن «~» لا يشير إلى كائن، وأنه لا يوجد نفي في الواقع. لم يُصِب فيتجنشتاين حقيقةً بشأن هذا الاستنتاج المفترض؛ لا يمكن الاستنتاج من المقدمات المتفق عليها أنه لا يوجد كائن حقيقي يمثل النفي في الواقع. على الأكثر، يمكن القول إنه إذا كان هناك شيء مثل «النفي الحقيقي»، فهو ليس كائنًا عاديًا مثل الأشياء العادية، بل هو كائن خاص يتمتع بخصائص فريدة، مثل القدرة على «الاختفاء» في بعض السياقات (كما في حالة النفي المزدوج).[٤٥] (أما في حالة الأشياء العادية، فإذا وضعنا طاولتين معًا مثلا فلن تختفيا).

لكن في السياق الحالي، الأمر المهم الذي يجب ملاحظته هو التالي: وُفِّقَ فيتجنشتاين في الإشارة إلى أنه، إذا أخذنا الرمز ~ بمفرده، فلا يمكن إسناد محال إليه محدد له، لأننا لن نعرف ما إذا كان علينا ربطه بالإثبات في الواقع (affirmation in re) أو بالنفي في الواقع (negation in re)، وينطبق الأمر نفسه على الرمز *. (ومن هنا نبعت تحذيراتي بشأن الافتراضات). ليست هذه نقطة إبستمية بل ميتافيزيقية؛ فلا يوجد تحديد ميتافيزيقي حول الكيفية التي ينبغي بها ربط ~ و*، عند مستوى الإحالة، بالإثبات أو النفي في الواقع. يمكننا القول إنه يجب أن يكون هناك احتمالٌ من الاثنين: إما أن يكون * مع الإثبات و ~ مع النفي، أو العكس، ولكن لا يمكن تحديد أي من الاحتمالين هو الصحيح. أصاب فيتجنشتاين حتى هنا، حين قال: «لا يحدد وجود النفي في الجملة بعد معناها.» يمكننا صياغة هذه النقطة بالطريقة التي يقدمها مايكل داميت عندما يناقش لغة يُعرَّف فيها النفي من حيث التكاملية، حيث يكتب:

«لا يعد كون جملة ما في هذه اللغة هي نفي لجملة أخرى خاصية من خصائص معناها، لأن كل جملة في اللغة، بالمعنى المُعرف، هي نفي لجملة أخرى. وبالتالي، لا يوجد تعبير يحدد ظهوره في جملة بصفته شرطًا ضروريًّا أو كافيًا لكي تكون الجملة نفيًا» (١٩٨١، ص. ٣٢٤).

لاحظ أننا لا نُلمِحُ إلى أنه لا يميِّز شيء الإثبات عن النفي؛ إذ يتضح أن هناك عددًا من الأشياء التي تضطلع بذلك. على سبيل المثال، يتكرر الإيجاب مرارًا وتكرارًا دون تغيير، بينما يغيِّر النفي المكرر (الكلاسيكي) الحال؛ الإثبات ذرِّي (كما قد يقول فيتجنشتاين في كتابه رسالة منطقية فلسفية)؛ بينما يضيف النفي تعقيدًا. ولكن هذه الفروقات غير ذات صلة في السياق الحالي؛ السؤال تحديدًا هو أي من الرمزين المتكاملين يمثل الإثبات (بخصائصه المميزة)، وأي منهما يمثل النفي (بخصائصه المميزة). (الحالة

مشابهة لحالة الأعداد التخيلية +i و–i، التي سنتناولها في الفصل التالي).

اتضح لي أنه يمكننا أن نقول إنه إما أن «*» تشير إلى الإثبات في الواقع ويشير «~» إلى النفي في الواقع، أو أن «*» تشير إلى النفي في الواقع ويشير «~» إلى الإثبات في الواقع. بدقة أكبر؛ تعد هذه العبارة الاحتمالية صادقة، ولكن على نحو محدود، مع أنه لا يحمل أي من الخيارين الاحتماليين قيمة صدقية محددة. إذًا، لدينا هنا حالة إضافية من عدم التحديد الميتالغوي للإحالة، بجانب الحالات التي عرَّجنا عليها آنفًا. يمكننا استيعاب هذا الأمر، كما في سابقه، بإدخال «عامل محدد» في لغة الموضوع، يتماشى مع منطق صوري ضعيف، مع الإبقاء على المنطق الكلاسيكي والدلالات لحروف العطف ومحددات الكميات (في القسم ٥). ولكن إذا كان فيتجنشتاين لم يصوِّر تصويرًا دقيقًا النقطة الضرورية بشأن إحالية «~»، وهي أنها بالفعل تحيل تحديدا إما إلى النفي (في الواقع) أو إلى الإثبات (في الواقع)، ولكن ليس تحديدا إلى أحدهما أو الآخر، فإنه يرى فعليًّا (لو وضعنا ذلك بمصطلحاتي) أنه يجب أن يتم تبديل «صادق» و«كاذب»، بصفتها بدائل محتملة لـ«ز» في نظرية للمعنى تقدم نظريات بصيغة أساسية (٢)، بالتزامن مع تبديل «*» و«~» في الميتالغة، والعكس صحيح. افترض أننا أنشأنا نظرية للمعنى وفقًا لخطوط ديفيدسون بصفتها نظرية للصدق تتوافق مع قيد الموقف القضوي، ووفقًا لهذا الإجراء، فسرنا «ز» في (٢)، الذي يحدد صيغة نظرياتها، بصفتها مسند الصدق. يمكننا الآن عكس ثنائية هذا المسند، بتغيير البديل لـ«ز» من «صادق» إلى «كاذب»، إذا -وفقط إذا- بدَّلنا أيضًا «*» و«~» في الميتالغة. لا يود فيتجنشتاين القول حسبما أرتئي أن هذا الإجراء، مع إمكانية فعله، بلا جدوى لأننا نرجع منه بخفي حنين، بل أكثر أهمية أنه لا يميز شيء بين حالة قمنا فيها بهذا الإجراء وحالة لم نفعل فيها. لا يمكن ببساطة تحديد ما إذا كنا قد أجرينا

التبديل أم لا. وبالتالي، يتحقق التصور على طريقة كريبكه فعليًّا؛ لا يمكن تحديد ما إذا كنا نتحدث الإنجليزية أم الـ ن-إنجليزية. لكن ليس عدم التحديد هنا إشكالًا أكبر مما كان عليه في حالة حجة التبديل (ولنفس الأسباب).

كيف يساعدنا هذا في مسألة الفرق بين الصدق والكذب؟ أرى أنه يساعدنا بالطريقة التالية. دعونا نعود خطوة إلى الوراء. لقد رأينا أنه، للوهلة الأولى، يمكننا تفسير أنَّ متحدثي لغة الموضوع يقصدونَ الكذب -وهو إجراء يعادل، في الواقع، تبديل «صادق» و«كاذب» في نظريات نظرية الصدق الديفيدسونية- شريطة أن نبدِّل في الوقت نفسه «*» و«~» في الميتالغة. نجد بعد ذلك أن هذا التكتيك بلا جدوى لأنه واقعيًّا يُفسر أن المتحدثين يقصدون الصدق في نهاية المطاف، باستثناء تبديل «*» و«~». ومع ذلك، بدا أن المناورة المشتركة لها معنى، حتى لو لم تثمر أي فائدة. ولكن، هل يمكننا تفسير أن متحدثي لغة الموضوع يقصدون الكذب فقط؛ أي، هل يمكننا فهمهم دون تبديل «*» و«~» في الميتالغة؟ بل بتطرُّف أكثر، هل يمكننا إعطاء تفسير قطعي عما إذا كانوا يقصدون فعليًّا تأكيد الكذب، ولكننا لا نعلم ذلك؟ أفترض أن السبب وراء عدم تطرُّق فيتجنشتاين لهذين السؤالين صراحة هو أنه يعتقد أن الإجابة السلبية عن كليهما بديهية. فهو يعتقد أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها أن يكون من المنطقي التساؤل عما إذا كان متحدثو لغة الموضوع قد يقصدون الكذب الممنهج، ومع ذلك يمكن فهمهم، هي إذا جمعنا بين هذا الافتراض وافتراض أننا نعرف أنهم يقصدون الكذب، وأدخلنا هذه المعرفة في نشاطنا التفسيري. تُدخَل هذه المعرفة (في الواقع) بتبديل «*» و«~» في الميتالغة. الفكرة إذًا هي أنه يمكننا تفسير أن متحدثي لغة الموضوع يقصدون قول الأكاذيب، ومع ذلك بناء نظرية معنى بأسلوب ديفيدسون لهم، بتغيير «صادق» إلى «كاذب» في نظريات هذه النظرية، ولكن فقط إذا عوضنا عن هذا التغيير بتبديل «*» و«~» في

الميتالغة أيضا. يمكننا بهذه الطريقة، الاستمرار في إنتاج نظريات تزيل التنصيص، وبالتالي تفسيرية. ثم نجد -حسبما ألمح فيتجنشتاين في الواقع- أن المناورة كلها بلا جدوى، أو بالأحرى، وبجوهرية أكبر، أنها غير محددة ما إذا كنا قد قمنا بهذه المناورة أم لا.

على النقيض، لا يبدو هذا الافتراض متينًا أن المتحدثين قد يقصدون تأكيد الأكاذيب الممنهج، ومع ذلك يمكن فهم ذلك، حتى لو لم يكن المفسرون يعلمون أن هذا ما يفعلونه. يعزى ذلك إلى ما أوضحه ديفيدسون مستندًا إلى أفكار فيتجنشتاين اللاحقة. يجب أن يُفترض أن متحدثي لغة الموضوع يقصدون الصدق، بل يجب أن يُفترض أنهم غالبًا على صواب وفقًا للميتالغة، إذا كان من المفترض أن تكون لغتهم قابلة للتفسير. هذا هو تطبيق ما يُعرف بمبدأ «الإحسان» أو Principle of Charity. يقول ديفيدسون:

«الاتفاق واسع النطاق هو المرجعية الوحيدة التي يمكن بها تفسير النزاعات والأخطاء. يتطلب منا أن نرى أن أقوال الآخرين وسلوكياتهم منطقية... أن نجد فيهم قدرًا عاليًا من العقلانية والصدق.»(٤٦)

يُعَدُّ الخلاف بين متحدثي لغة الموضوع ومفسريهم بالضرورة حالة استثنائية. ويعطينا هذا برأيي تفسيرًا للفرق بين الصدق والكذب، بحيث لا يكون هناك نوعان مختلفان من الجمل ونوعان مختلفان من القضايا، صادقة وكاذبة، كما أن الورود البيضاء والحمراء نوعان مختلفان من الورود. الجمل الصادقة لها مكانة مميزة، لأنها -أو بالأحرى، تلك الجمل التي يتفق عليها المُفسِّر والمُفسَّر على أنها صادقة- هي التي تجعل الفهم اللغوي ممكنًا. ليس الأمر أن مبدأ الإحسان مجرَّد نصيحة عملية للمفسِّر الجذري، وليس أنك لن تفهم متحدثي اللغة الموضوع إلا إن جعلتهم يتفقون معك على أي الجمل هي الصادقة، بل الأمر معقود في الجمل التي تمكِّن من إتمام الفهم اللغوي والتي ينبغي أن يتفق عليها الطرفان؛ أي أيها صادقًا.

لا ينطوي هذا التفسير على إيحاء بأن الصدق هو حالة سابقة تُكتشف لاحقًا، وعرضيًّا، لتجعل التواصل ممكنًا. ليس الأمر كذلك؛ بل إن الاتفاق هو الذي يجعل التواصل ممكنًا؛ وهذه نقطة منطقية وليست مما وجدنا عليه أباءنا، ويصبح الصدق بعد ذلك هو المفعول به الداخلي لذلك الاتفاق. ولدينا هنا منعطف «كوبرنيكي»؛ ليس لأن هناك ما يُسمى الصدق يصبح التواصل ممكنًا؛ بل إن ظاهرة التواصل، التي يحكمها مبدأ الإحسان، هي التي تُوجد الصدق.

وحسبما يوحي هذا التعبير الأخير عن الفكرة، يتجاوز الأساس المنطقي الكامن وراء مبدأ الإحسان المنظور الميتافيزيقي للمفسر الجذري إزاء لغة الموضوع (وهي المصطلحات التي استعملتها حتى الآن). يعتمد التواصل على الاتفاق بين المتحدثين حتى على ما أسميته المستوى الأولي من الخطاب، حيث يحدث التواصل وتكون الجمل إما صادقة أو كاذبة فعليًّا، على أننا لم نتقدم بعد إلى منظور نظري لهذا النشاط؛ المنظور الذي تظهر فيه الإحالة والأشياء والقضايا والعالم نفسه. وفي الواقع، يعبر ديفيدسون في الفقرة المقتبسة (متبعًا فيتجنشتاين) عن المبدأ بهذا المنظور الموضوعي اللغوي الصِرْف. وهذا بالطبع مرتبط جزئيًّا بفكرته أن التفسير الجذري «يبدأ في المنزل»، وهي أطروحة رفضتها بالطريقة التي قصدها بها كواين وديفيدسون (في القسمين١٢، ٣١). تذكر أنه، على أن فكرة مسند الصدق هي فكرة نظرية وميتالغوية، ليس مفهوم (أو خاصية) الصدق كذلك، بمعنى أنه تقع الجمل على المستوى الأولي من الخطاب تحت هذا المفهوم، قبل أن يبدأ أي تنظير. لذلك، من المنطقي القول إنه حتى على المستوى الأولي من الخطاب، قبل ظهور الدلالات، يكون الصدق هو المفعول به الداخلي للاتفاق. الاتفاق ضروري للتواصل، وهو الاتفاق -سواء بين متحدثي لغة الموضوع أو بين متحدثي لغة الموضوع ومتحدثي الميتالغة (أو بالأحرى:

بين المنظورين الموضوعي والميتالغوي) - الذي يُدخل التمييز بين الصدق والكذب إلى حيز الوجود. إنها حقيقة منطقية أن المفسرين يجب أن يتفقوا على معظم الأشياء؛ وبالتالي، تنقسم جمل الخطاب إلى فئة الأغلبية التي تشمل تلك الجمل التي يتفق عليها المتحدثون، وفئة أقلية أصغر بكثير تتعلق بالجمل التي يختلفون بشأنها. الصدق، إذًا، هو الحالة التي يسعى إليها المتحدثون، في اتفاق مع بعضهم البعض ومع أي مفسرين جذريين لهم، في أحكامهم، بينما الكذب هو الحالة الأخرى. الاتفاق اللغوي هو ما يجعل الصدق ممكنًا، وهو أيضًا ما يتمخض عنه العالم.

لا يعني هذا أنه ليس من الممكن أن يتفق الناس على الأكاذيب؛ بالطبع يمكنهم ذلك، بل ويفعلون ذلك. الخلاصة هي أن الاتفاق يؤسس للصدق تأسيسًا ترنسدنتاليًّا؛ فهو يُنشئ إمكانية الصدق بعدِّه المفعول به الداخلي لأفعال الاتفاق بين المتواصلين. أما ما إذا كانت الجمل المحددة التي يتفق أو يختلف عليها الناس صادقة أو كاذبة، فلا تُحَدَّد بـ (عدم) اتفاقهم على هذه الجمل، إلا في حالات متطرفة، بل بالاستقصاء العلمي المعتاد. ليس ثمة تناقض بين ما أقوله هنا وما ذكرته سابقًا في القسم (٣٠) من أنه لا يوجد تفسير ميتافيزيقي عام لما يجعل القضايا الصادقة صادقة. تمهِّد ظواهر التواصل والاتفاق للتمييز بين الصدق والكذب، وبالتالي تقدم لنا تفسيرًا فلسفيًّا عامًّا لماهيتي الصدق والكذب. ليس هذا هو نفس نوع التفسير الميتافيزيقي العام الذي رفضته سابقًا، إذْ يهدف ذلك التفسير المرفوض إلى أن يخبرنا -بعبارات عامة- لماذا تكون أي قضية صادقةٍ صادقةً؛ وما زلت أؤكد أنه لا يمكن التحصُّل على تفسير من هذا النوع. هناك سجلات تاريخية فردية، وسرديات تخبرنا لماذا تكون قضية ما صادقة، ولكن لا يوجد شيء ذو طبيعة عامة بحتة يفسر صدق قضية ما على هذا النحو. ومع ذلك، هناك تفسير مجرد لما يتكون منه الفرق بين الصدق والكذب؛

أي ما يعنيه استعمال هذا التمييز. لكن من الضروري لهذا التفسير أن يعمل فقط على مستوى عالٍ من التجريد. فهو لا يخبرنا لماذا هذه القضية صادقة وليست كاذبة؛ لذلك نحتاج إلى الرجوع إلى السجلات التاريخية الفردية.

قد يكون مجديًا الإمعان في الإجابة عن سؤالنا التي قدمها داميت في مناقشة معروفة سبق أن اقتبست منها (١٩٨١، ص. ٣١٦–٣٢٧). يقدم تحليل داميت معالجة تختلف قليلًا عن موقفي. لقد أشرت في بداية هذا القسم إلى أن الإثبات والنفي، اللذين رمزت لهما بـ «*» و «~» (بصرفِ النظر عن الاتجاه)، هما مؤشران مزاجيان وليسا مؤشرين وظيفيين. والحالات التداولية التالية هي أفعال الكلام المتعلقة بالادعاء والإنكار. لنرمز إلى هذه الحالات بـ '↑' و '↓'. لدينا، إذن، ثلاثة أزواج من العمليات/الحالات متاحة للتبديل؛ الصدق والكذب؛ الإثبات والنفي؛ والادعاء والإنكار. افترض أننا، بصفتنا مفسرين ما وراء لغويين، نواجه أقوال لغة الموضوع لجميع الحالات الأربع التالية: ↑*ص، ↓*ص، ↑~ص، ↓~ص. نخلص حتى الآن، وبإيجاز إلى أنه مع تثبيت الإثبات والنفي مثلًا، بتحديد «↑» للادعاء و «↓» للإنكار؛ يمكننا تبديل «*» و «~» مع الاحتفاظ بالثبات النظري للمعنى إذا بدّلنا توزيعات «صادق» و «كاذب» على أنها بدائل لـ «ز» في نظريات المعنى من طراز (٢) في الميتالغة (والعكس بالعكس). يجادل داميت (المرجع نفسه، الصفحات ٣١٩–٣٢١) أنه يمكننا عند التعبير بهذه المصطلحات، تبديل «↑» و «↓» مع «*» و «~» بينما نبقي معنيي «صادق» و «كاذب» ثابتة. ويمكننا إضافة احتمال آخر، وهو تبديل «↑» و «↓» مع توزيعي «صادق» و «كاذب» مع تثبيت معنيي «*» و «~»، تاركين معنى الجملة الإجمالي ثابتًا. نستنتج هنا أن جميع حالات الثبات الثلاثة تعمم كلا من حجة داميت وحجتي. حتى الآن، يبدو كل شيء جيدًا، ولكن يبدو لي أن طرح داميت قد

شابَهُ قصورٌ جوهريٌّ. إذ كتب:

«تصنِّفُ الأعراف التي تحكم معنى تعبيرات اللغة كل جملة إلى واحدة من فئتين. ما هو المبدأ الذي يمكننا به تحديد أي من الفئتين يُعرَّف على أنها فئة الجمل الصادقة؟ يتضح أن المبدأ الوحيد المتاح هو ذلك الذي بموجبه يتجلى استخدام الجمل الإقرارية في محاولة نطق الجمل الصادقة فقط؛ فئة الجمل الصادقة هي الفئة التي يقصد المتحدث باللغة استعمالها استعمالًا إقراريًّا. السبب في أن هذا هو المبدأ الوحيد الممكن الذي يمكن من خلاله التمييز بين فئة الجمل الصادقة وفئة الجمل الكاذبة هو أنه لا توجد إمكانية حقيقية لنشاط لغوي يتكون من محاولة نطق الجمل الكاذبة فقط.»(٤٧)

ما يغيب هنا هو الدور الحاسم الذي يلعبه مبدأ الإحسان. توجد مجموعتان من الجمل وفقًا لتصوُّر داميت: تلك المجموعة التي يسعى المتحدثون إلى تأكيدها ومجموعة للجمل دون تلك؛ ويطلق نعت «صادقة» على الجمل في المجموعة الأولى، ونعت «كاذبة» على الجمل في المجموعة الأخرى. لكن ماذا يفيد هذان النعتان؟ لا يوجد ما يضمن تطابق المجموعتين من الجمل في التركيب، حتى تقريبيًّا، بين متحدث وآخر أو بين مجموعة من المتحدثين وأخرى. يمكن وفقًا للمعيار الداميتي، أن تكون مجموعة الجمل «المؤكدة» المرتبطة بمتحدثين أو مجموعات مختلفة منفصلة جذريًّا. إذن، ماذا يعني أن يؤكد متحدث محدد جملة محددة؟ بالتأكيد ليس أن تلك الجملة صادقة بأي معنى عادي؛ كما أنه لن يخبرنا ما الفرق بين الصدق والكذب. سنعود حينئذٍ إلى مقارنة الورود البيضاء والحمراء.

يتطلب كل من التواصل والتفسير (من الناحية المنطقية) الاتفاق وفقًا للنهج الفتجنشتايني/الدافيدسوني على نقيض ذلك؛ ويصبح الصدق، بدوره، المفعول الداخلي لأفعال الاتفاق. كيف يخبرنا هذا بأكثر مما تخبرنا به حقيقة أن الصدق هو، بطبيعته، هدف التأكيد؟ يخبرنا ذلك بأكثر لأن هناك عدم تماثل جوهري بين مجموعتي الجمل التي يتفق/يختلف بشأنها المتحدثون؛ تكون مجموعة الجمل التي يتفق عليها المتحدثون، سواء مع بعضهم البعض أو مع المفسرين، بالضرورة أكبر بكثير من مجموعة الجمل التي يختلفون بشأنها، وإلا لما أمكنهم التواصل. بينما لم يتمكن داميت من تقديم ضمان لترنسندنتالي بأن المتحدثين سيؤكدون، حتى إلى حد كبير، نفس الأشياء، بل هناك ضمان لترنسندنتالي بأن المتحدثين، في المجمل، سيتفقون على نفس الأشياء. يعتمد التواصل والتفسير على هذا الاتفاق واسع النطاق، وهما ظاهرتان حقيقيتان. وهكذا، لدينا ما يشبه «الفيصل» بين الصدق والكذب؛ ما يميز الصدق عن الكذب هو ارتباطه بالمجموعة الأكبر من الجمل؛ الجمل التي يتفق عليها المتحدثون. ويرتبط الصدق بهذه الجمل بمعنى أنه المفعول الداخلي لأفعال الاتفاق. لا يعني ذلك أن أي شيء يتفق عليه متحدثان أو مجموعتان من المتحدثين هو صادق. بمجرد أن يدخل التمييز بين الصدق والكذب حيز العمل به، فإنه يكتسب حياة ومنطقًا، وفق ما ذكرنا. لكن يجب أن يُفَعَّل في المقام الأول، والظواهر المتعلقة بالتواصل والاتفاق هي ما تحقق ذلك. لا يمهِّد الكذب للتفسير؛ وفي التصور اللغوي الموضوعي فقط، لا يمهّد للتواصل أساسًا. تُعَدُّ هذه التصريحات بديهيات، وليست اكتشافات جوهرية؛ يمهِّدان الصدق والكذب ببساطة للتواصل والتفسير أو لا يمهدان لهما، على التوالي.

(٣٧) الرجوع إلى التداولية

هل تبرر الحُجَّة الترنسندنتالية التداولية؟ لا، لا تبرر ما أطلقتُ عليه سابقًا التداولية التجريبية، والتي تفترض أن الصدق يتمثل فيما نتفق عليه، أو في أفضل توافق (محكوم بمعايير داخلية للممارسة) يمكننا الوصول إليه. يتقوَّض هذا الموقف ليصبح نسبية سطحية كما رأينا. يفضَّل مقارنةً بالتداولية التجريبية تبني الواقعية التي تؤكد أن الصدق موضوعي ومُعطى ببساطة. قد ينفصل حتى ما يُقدَّر له أن يكون متفقًا عليه في نهاية البحث، إذا وُجد شيء من هذا القبيل، عن الصدق. يعني «ما يُقدَّر له أن يكون متفقًا عليه» في هذا السياق ببساطة «ما سيتفق عليه حتميًّا في الحقيقة» ولا يوجد ضمان أن ما يكون ما سيُتَّفق عليه عمليًّا صادقًا، بصرف النظر عن مدة عملية البحث، أو ما إذا كان لها نهاية أم لا. لا يمكن تحقيق ذلك الضمان إلا بإقحامِ العناصر المعيارية بفهم «ما يُقدَّر له أن يكون متفقًا عليه» على أنه «ما ينبغي أن يكون متفقًا عليه». بيد أن هذه خطوة غير مشروعة، إذ لن تكون معيارية «ينبغي» محكومة بمفاهيم مقبولة تداوليًّا؛ بل ستعتمد ضمنيًّا على مفهوم موضوعي للصدق. وينطبق الأمر نفسه على فكرة «التبرير الفائق.»[٤٨] يكون الاعتقاد مبررًا تبريرًا فائقًا فقط إذا كان مبررًا في مرحلة محددة من البحث ولم يدحض في جميع المراحل اللاحقة؛ ومع ذلك، ما لم تُقحَم قيود معيارية موضوعية إقحامًا غير مشروع إلى الطرح، لا يضمن التبرير الفائق الصدق (حتى في المجالات التي نتوقع فيها تطابق الصدق مع القابلية للمعرفة، مثل المجال الأخلاقي).

ولا تبرر الحُجَّة الترنسندنتالية التداولية التي تقول إننا نُقدِّر الصدق لأنه يساعدنا على البقاء أو بلوغ مرامنا. يقدم لنا هربرت جورج ويلز في قصته القصيرة «بلد العميان» ترياقًا شائقًا ضد المساواة البسيطة بين الصدق وما يساعدنا على البقاء. يعيش في هذه القصة جماعة من العميان

في وادٍ منعزل في جبال الأنديز، مقطوعين عن العالم الخارجي. لا يعرف أفراد هذه الجماعة حقيقة الإبصار. ثم يظهر مغامر أجنبي؛ رجل مبصر طبيعي، ويدخل مصادفةً -بالمعنى الحرفي للكلمة- في عالمهم. يعتقد هذا الرجل، الذي يُدعى نونيز، أن كفته سترجح على سكان الوادي لامتلاكه حاسة البصر، بناءً على القول المأثور: «الأعور بين العميان ملك». ولكنه يكتشف أنهم يتفوقون عليه كل مرة، إذ تكيف مجتمع العميان تمامًا مع بيئتهم ويسيطرون عليها سيطرة تامة، لدرجة أن نونيز يجد نفسه عاجزًا عن الهرب من سلطتهم. كان إبصار نونيز لغزًا محيِّرًا لأهل البلد وظنوا أنه مختل عقليًا. يمكننا القول في سياق النقاش الحالي عن التداولية، إن العمى يرمز للكذب ويفيد جماعة العميان؛ فهو يساعدهم على البقاء حسب تصورهم له. ويُجبر نونيز المندهش والمستاء على الاعتراف بضعفه، وسرعان ما يتبين أن الجماعة لن تتسامح مع وجوده بينهم إلا إذا سمح لأطبائهم بإزالة عينيه، والتي حددها علماء العميان على أنها السبب المحتمل لجنونه. يقع إبان ذلك نونيز في حب إحدى فتيات الجماعة وهي ميدينا-ساروتيه الودودة، والتي ستشجعه على الخضوع للجراحة.

تبدو حياة مجتمع العميان في قصة ويلز حالة يُظهر فيها الكذب فعاليته. ولكن قد يردُّ التداولي بأن أفراد مجتمع العميان وفقًا لمنظورهم، يواجهون الحياة ويتأقلمون ويعيشون وفق شروطهم الخاصة، لكن من منظور أوسع للنوع البشري، والذي يمثله في القصة الدخيل نونيز، يتَّضح أن أسلوب حياتهم قائم على كذبة؛ أو بالأحرى، لوضع الأمر بصيغة مقبولة تداوليًّا، أن أسلوب حياتهم غير كافٍ، ولا يؤدي الغرض المنشود. وعلى أن أسلوب حياتهم يؤدي الغرض في الوقت الراهن، بالنظر إلى بيئتهم كما كانت دائمًا وكما هي الآن، فإن هذا النجاح محض مصادفة كما يمكننا أن نقول. تؤدي قدرتهم على العيش بدون بصر الغرض في ظل الظروف الراهنة، لكنها

لا تنجح افتراضيًّا أو في حالات معاكسة، حتى بمعاييرهم هم. تخيل مثلًا لو غزى واديهم جيران مبصرون -ومع أن بلوغ الوادي (والخروج منه) شاقٌ جدًا، إلا أنه ليس مستحيلًا، كما بدا وصول نونيز (ومغادرته في نهاية المطاف)- وأن هؤلاء الغزاة استعبدوا مجتمع العميان ونقلوهم إلى العالم الخارجي ليعملوا لساعات طويلة في ظروف مروعة في مناجم الفضة المحلية. قد يتعرضون لهذا؛ لذا فإن تأقلمهم الظاهر مع مثواهم البيئي قد يكون وبالًا عليهم في المستقبل، وهو مجرد سرابٌ يحسبه الظمآن ماء. يحق التداولي في هذا حقيقة. وقد تبدَّت نقطة ضعفهم الجوهرية ببراعة في وصف ويلز عن تفتُّح براعم حُبِّ ميدينا-ساروتيه لنونيز:

ألَمَّ بنونيز شعور أنه إن استطاع أن يكسب قلبها، فإنه لن يتوانى لحظة للعيش في الوادي حتى يلقى حتفه. كان يترقب حضورها؛ يغتنم الفرص لإسداء خدمات صغيرة لها، وسرعان ما أدرك أنها انتبهت له. وذات مرة وفي تجمعٍ في يومِ إجازة، جلسا جنبًا إلى جنب تحتَ ضوء النجومِ الخافت تلفُّهما موسيقى عذبة. لمست يده يدها وتجرأ على أخذها بين يديه. ضغطت هي الأخرى على يده بخفَّة ورقة. وفي يوم من الأيام، بينما كانا يتناولان طعامهما في الظلام، شعر بيدها تبحث عنه بلطف شديد، وصادف أن توهَّجت النار وبدا له حنو وجهها (١٩٧٥، الصفحات ١٤٠–١٤١).

كانت تلاحظ حضوره؛ وكان ينتبه لها. كانت تحس به؛ وكان يرى رقَّة وجهها. يحجب هذا التوازن السطحي للأفعال بين العاشقين اختلالًا عميقًا في موقفيهما؛ ضعفها واعتمادها عليه، وقوته وتعاليه. يمنحها ويلز أفعال الإدراك الحسي، لكنه لا يمنحها أفعالًا تتعلق بالإبصار تحديدًا؛ فهذه محفوظة لنونيز. كانت تسمع الموسيقى العذبة لكنها لم ترَ ضوء النجوم الخافت. لديها وجه رقيق وجميل؛ لكنه لا يدرك إلا بالعينين. ليس جمالها في حد ذاته آمنًا، بل عاجز، وغير تام.

هذه الحكاية رمزية. تقدم مقارنة بالشكل العام: أ: ب :: ج : د. العميان (أ) لنونيز (ب)، كذلك هو ونحن جميعًا (ج) وإلى؛ ماذا؟ ما هو (د)؟ بالأحرى، كيف يمكننا التأكد من أننا لسنا عميانًا، كما هم العميان في قصة ويلز حرفيًّا؟ لقد قلت إن التكيف الجلي لمجتمع العميان مع مثواهم البيئي كان وبالًا على مستقبلهم، ولكن أي نوع من الأنواع لا ينطبق عليه هذا الوصف، بما في ذلك نوعنا؟ نونيز هو شخصية مسيحية رمزية، ويقترح مجتمع العميان ترويض غرابته المزعجة بالعنف. على عكس المسيح، يترك نونيز الجمل بما حمل؛ يجد مصادفةً -وهو ما بدا مستحيلًا آنفًا- طريقةً لتسلق الجبال والخروج من الوادي. سيعدُّه أولئك الذي خلَّفهم وراءه ميتًا من منظورهم؛ أما وفقًا لشروطه فتلك كانت نجاته. نبقى نحن البشر على قيد الحياة وفقًا لشروطنا؛ على الأقل تمكنًا من ذلك حتى الآن. لكننا في وضع مشابه لمجتمع العميان في قصة ويلز. تخيل أننا وصلنا إلى نقطة (مع صرف النظر عن موجبات ديفيدسون) أدركنا فيها أن معتقداتنا الأساسية عن أنفسنا وعن الكون خاطئة، ولكن يمكننا معرفة الحقيقة؛ أيْ الحقيقة الحقيقية، ولكن فقط لقاء ثمنٍ باهض، وهو هلاك نوعنا كلّه بعد وقت قصير من بلوغ هذا الفهم. ماذا كنا سنفعل؟ اعتقد نيتشه أنه إذا أُتيحت لنا الفرصة، كنا سنفضل معرفة الحقيقة، حتى لو كانت لفترة وجيزة وندفع ثمنها أرواحنا، على الاستمرار في الكذب.[٤٩] ومع ذلك، تبطل هذه التأملات، التي أثارتها قصة ويلز، المساواة بين الحقيقة و«ما يساعدنا على البقاء» أو «ما يؤدي الغرض» أو ما شابه. لا يمكن للمنظور التداولي أن يضمن لنا أنه حتى على المدى البعيد، لن تكون الكذبة، وليست الحقيقة، هي ما «سيؤدي الغرض» و«يساعدنا على البقاء». يترتب على ذلك أنه لا يمكن أن يكون ثمة تطابق بين الحقيقة وما يؤدي الغرض.

ومع ذلك، قد يعترض أحد أنه حتى وإن لم يتطابق الإيمان بالحقيقة مع ما يساعدنا على البقاء، فهما بالتأكيد غير منفصلين. ألا يفضي الإيمان بالحقيقة إلى دعم البقاء؟ أليس هذا هو الحال في مجتمع العميان في قصة ويلز ولنا؟[٥٠] ولكن إذا قبلنا ذلك، فإننا ندخل في دوامة أخرى. لماذا توجد هذه العلاقة؟ لماذا يجب أن يكون هناك أي ارتباط بين الحقيقة والبقاء؟ يخرجنا منظوري الترنسندنتالي من هذه الدوامة. فالحقيقة هي المفعول الداخلي للاتفاق بين المتواصلين وفي التفسير الجذري. يفسِّر المفسرون -في حالة التفسير الجذري- متحدثي لغة الموضوع على أنهم يتفقون معهم في معظم الأمور. وبالتالي، يميل متحدثو لغة الموضوع إلى الإيمان بما هو الحقيقة من وجهة نظر المفسرين. وهذا ما يجعلهم متحدثين ومؤمنين بمعتقدات ما في المقام الأول. ولكن، لا يمكن على الأقل فيما يمكن أن نعدُّه الحالة الأساسية، عَدُّك متحدثًا ومؤمنًا بتلك المعتقدات إلا إذا كنت موجودًا عبر الزمن، وموجودًا بصفتك متحدثًا ومؤمنًا. بمعنى آخر، في الحالة الأساسية، لا يمكن أن تكون مؤمنًا بمعقدٍ ما إلا إذا نجوت، ونجوت بصفتك مؤمنًا به. وإذا هلكت، حسبما نقول، سيبقى ما يشكلك ماديًّا موجودًا؛ قد يقول الأرسطويون إن مادتك تحولت؛ وقد نحدِّث هذه الفكرة بالحديث عن حفظ الطاقة. لكن تعني حقيقة أنه لم يعد هناك ذات متكاملة مؤمنة أننا لا نعتد بهذا النوع من الاستمرار في الوجود (بقاء أجزائي المادية في بعض التكوينات أو غيرها) على أنه «بقاء» لي. لذلك، يميل إيمان متحدثي لغة الموضوع بـ(ما يعدُّه المفسرون) الحقيقة ميلًا ترنسندنتاليًّا إلى مساعدتهم على البقاء؛ يجعلهم هذا الإيمان مؤمنين، والمؤمنون موجودون جوهريًّا بصفتهم مؤمنين عبر الزمن، وهو الشكل المعني بالبقاء. مرة أخرى، لدينا تحول كوبرنيكي: لا «أبقى فقط إذا آمنت بالحقيقة»، ولكن «أؤمن بالحقيقة فقط إذا بقيت».

يُعَدُّ الإيمان بحقيقة ما، وفقًا لنهج ديفيدسون، مشروطًا بضرورة أن يؤمن الفرد، في معظم الحالات، بما يعدُّه زملاؤه المتواصلون أو المفسرون الجذريون صحيحًا. ويُعزى ذلك إلى أن عَدَّ الشخص مؤمنًا يتطلب أن يقدِّم نفسه على أنه مؤمن أمام هؤلاء المتواصلين أو المفسرين، وهو ما يستلزم وجود اتفاق بينه ومحاوريه أو مفسريه حول معظم الأمور. وهكذا، كما سبق وذكرنا، ينبثق التمييز بين الصدق والكذب لأول مرة؛ إذ أن التواصل والتفسير يفترضان وجود اتفاق حول معظم القضايا، مما يؤدي إلى تقسيم الجمل إلى فئة الأغلبية التي تتضمن الجمل المتفق عليها وفئة الأقلية التي تتضمن الجمل محل النِّزاع. لذلك، إذا كنا نحن مفسري متحدثي لغة الموضوع، فإننا نحكم بأنهم على صواب، وفق منظورنا، في معظم الأمور. ولكن، ما الذي يضمن لنا، إن وجد، أننا نحن على صواب في معظم الأمور؟ إحدى الإجابات التي حاول ديفيدسون تقديمها تضمنت مفهوم «المفسر العلَّامة» (١٩٨٤، الصفحات ٢٠٠–٢٠١). الفكرة هنا هي أنه يتضِّح أن من سيتمكن من تفسير البشر هم أشخاص، أو كائنات (زوار فضائيين مثلًا)، يعرفون أكثر منا عن العالم؛ وبالتالي، في نهاية المطاف، يجب أن يكون بإمكان مفسِّرين علامِّين تفسيرنا. سيعدُّنا هؤلاء المفسرين، وبفهمهم لنا، بالضرورة على صواب في معظم الأمور وفقًا لمنظورهم، وبما أن منظورهم صحيح (وفق تعريفهم)، فإن ذلك يعني أننا أيضًا على صواب في معظم الأمور. يُعتقد أحيانًا أن هذه الحجة تتحيز للنتيجة المرجوة (مصادرة على المطلوب)(٥١)، وسيكون الاستناد إليها في السياق الحالي كذلك، حيث تفترض الطريقة التي يستعمل بها مفهوم العلم المطلق مسبقًا وجود مفهوم للصدق مستقل عن الاتفاق وسابقٍ له، إذ يقتضي ذلك أن يصل المفسرون العلامون وصولًا مضمونًا إلى الصدق، وفقًا لتصور ديفيدسون، بصرف النظر عن موجبات التواصل والاتفاق. لذا فهذا ليس خيارًا متاحًا

أمامي. ولكن لأغراض حجتي الحالية، ليس عليَّ أن أتخذ موقفًا بشأن ما إذا كنا نملك أي نوع من الضمان الترنسندنتالي بأننا على صواب في معظم الأمور، أو حتى في أي شيء. وبالمثل، لست ملزمًا في السياق الحالي بالتأكيد على وجود أي ضمان لترنسندنتالي يضمن لنا إمكانية ترجمة أي لغة؛ المهم هنا هو أنه يجب أن يكون بإمكان مستخدمي أي لغة (حتى لو كانوا افتراضيين) تفسيرها -ترجمتها- ولكن ليس بالضرورة أن نكون نحن قادرين على تفسيرها حتى تُعَدُّ لغة.(٥٢) تُرسخ الحجة الترنسندنتالية مفهوم الصدق وتُميزه عن الكذب؛ لكنها لا تضمن أي من المعتقدات هي الصادقة.

يستدعي المثالي اللغوي لديَّ حقيقة التواصل وإمكانية التفسير بصفتهما قاعدتين توأمين لتقديم تفسير لترنسندنتالي للفارق بين الصدق والكذب. ستقدم النظرية التطورية بلا ريب تفسيرًا سببيًّا لمصدر التواصل والتفسير، وبالتالي شرحًا تجريبيًّا لظاهرة الاتفاق؛ لكن لن يكون هذا تفسيرًا ما ورائيًّا. يجب أن نتوخى الحذر كي لا نخلط بين هذين النوعين من التفسيرات. يميل ديفيدسون في بعض كتاباته إلى تفسيرٍ صريح سببيًّا بدلاً من استناد صحة المعتقدات إلى مفهوم «المفسر العلّامة»؛ إذ يرى أن المتواصلين، وكذلك المفسرين وموضوعات تفسيرهم، يتجهون نحو الصدق لأن معتقداتهم تتشكل تشكلًا موثوقًا بسبب بيئتهم، ويتفقون لأن معتقداتهم ناتجة عن نفس البيئة.(٥٣) قد تكون الاستجابة الأولية لهذه الفكرة هي القول إن ديفيدسون محق في أن التفسير الجذري يتطلب تطبيق مبدأ الإحسان، وهو ما يستلزم النظر إلى متحدثي لغة الموضوع على أنهم أفراد مرتبطين سببيًّا ببيئتهم. لكنه مخطئ (حسبما جادلت سابقًا في القسم ١٢) في اعتقاده بأن التفسير الجذري «يبدأ من المنزل»، أي أنه ينطبق على الوضع الاتصالي الأساسي الذي يشترك فيه المتحدثون في لغة غير منظَّرة، لغة لا تُعَدُّ بعد لغةَ موضوع لأنها لم تخضع بعد للتفسير من منظور الميتالغة. لا يُعتَدُّ في هذا المستوى الأساسي بالسببية وليس ثمة أسس للاتفاق بعد. لكن في الواقع، هذه الاستجابة أوهى

مما يمكنني تقديمه. حتى عند النظر في المرحلة النظرية، وهي مرحلة التفسير الجذري حيث يُطبَّق قيد الموقف القضوي، يرتكب ديفيدسون خطأً تصنيفيًّا. فمن ناحية، لدينا تأسيس لترنسندنتالي للصدق بالاتفاق الذي لا أسس له بعد. ومن ناحية أخرى، تسعى العلوم إلى تفسير الاتفاق تجريبيًّا بالبيئة المشتركة. كلا النوعين من التفسير مقبولان؛ ولكنهما مختلفان تمامًا وغير قابلين للدمج. لا يمكنك إلحاق التفسير الأخير بالسابق ثم تطبيق قاعدة «الإزالة» لاستبعاد الوسيط -وهو ظاهرة الاتفاق- لأن ذلك قد يعطينا تفسيرًا سببيًّا مزعومًا للحقيقة، وهو أمر نعلم أنه مستحيل (بسبب عدم قابلية المعياري للاختزال: في القسمين ١٠، ١٣). لا يمكن دمج التفسيرين الترنسندنتالي والتجريبي بغية إيجاد تفسيرٍ موحَّد شامل للواقع.

بناءً على ذلك، ما زلت على اعتقادي بأن التداولية التجريبية فاشلة. فالصدق لا يتمثل في الاتفاق فقط، بحيث لا يكون هناك أي شيء يتجاوز كونه متفقًا عليه (أو متفقًا عليه وفقًا لشرط محدد داخليًّا وغير متحيز). بل يستند التمييز بين الصدق والكذب إلى التواصل والتأويل. تقع العلاقة بين الصدق (والكذب) والاتفاق على مستوى أعمق في هذا التصور مما هو عليه في النسخة التي يقدمها التداولي التجريبي. ليس اكتشاف الحقيقة مسألة النظر حولك ومعرفة من يمكنك أن تجعله يتفق معك؛ بل هو مسألة استقصاء علمي موضوعي، كما يقول الواقعي. ولكن، ينبغي للانخراط في هذا الاستقصاء في المقام الأول، التحدث بلغة، ويجب أن نفهم هذه اللغة وتكون قابلة للتفسير للآخرين. تعتمد هذه الإمكانيات للتواصل والتأويل على قدرتنا على إقناع الآخرين بالاتفاق معنا. وإذا أراد التداولي أن يعود ليقول إن هذا يُبرر النسخة الترنسندنتالية من التداولية، فلن أخوض غمار جدال حول التسمية.

المصادر

(١) تُهيمن هذه الأفكار على كتابات رورتي (Rorty). انظر: ١٩٧٩ و١٩٨٢، في مواضع عديدة؛ ١٩٨٩، لا سيّما الجزء الأول؛ ١٩٩١، خاصة ص. ٢١–٣٤؛ ١٩٩٨أ، ص. ١٣٨–١٥٢؛ ١٩٩٨ب، ص. ١٥–١٨، ٢٩؛ ٢٠٠٦، ص. ٢٤٤. انظر أيضًا: ماكدويل (McDowell) ٢٠٠٠، ص. ١٠٩–١١٠.

(٢) انظر: ماكدويل ١٩٩٦، لا سيّما المحاضرة الأولى.

(٣) رورتي ١٩٨٢، ص. ٨٦. وانظر أيضًا: ص. ١٩١–٢١٠؛ ب. ويليامز (B. Williams) ١٩٩٠، ص. ٢٩.

(٤) رورتي ١٩٨٢، ص. ١٦٣ (قارن ص. ١٥٣)؛ ١٩٩٨ب، ص. ٩٦.

(٥) انظر أيضًا: رورتي ١٩٨٢، ص. ١٣٢.

(٦) قارن: م. ويليامز (M. Williams) ٢٠١٣، ص. ١٢٨–١٢٩.

(٧) انظر: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٦، ص. ١٤٠–١٥٢؛ ٢٠١٣أ، ص. ٢٣٩–٢٥٤؛ ٢٠١٨، ص. ٢٩٦–٢٩٧.

(٨) انظر، مثلاً: ماكدويل ٢٠٠٠، ص. ١١٨–١١٩؛ ب. ويليامز ٢٠٠٢، ص. ١٢٨–١٣١؛ دِتمر (Detmer) ٢٠١٠، ص. ٣٦٩–٣٧٧؛ بلاكبيرن (Blackburn) ٢٠١٣، ص. ٧٢.

(٩) انظر، مثلًا: فيش (Fish) ١٩٨٠، ص. ٢٤٢–٢٤٥.

(١٠) رورتي ١٩٨٢، ص. xxxvii. قارن: المرجع نفسه، ص. ١٤٢؛ ١٩٩٨ب، ص. ٢٨.

(١١) انظر: بوتنام (Putnam) ١٩٩٢، ص. ٧١؛ باتن (Button) ٢٠١٣، الفصل ١٣؛ جاسكن ٢٠١٨، ص. ٢٢٠–٢٢١.

(١٢) قارن: ب. ويليامز ١٩٩٠، ص. ٢٩–٣٠.

(١٣) قارن: براندُم (Brandom) ١٩٩٤، ص. ٢٨٦، ٢٩٠–٢٩١.

(١٤) انظر، مثلًا: رورتي ١٩٨٢، ص. ١٩١–٢١٠.

(١٥) رورتي ١٩٧٩، ص. ١٠. قارن: بوتنام ١٩٨١، ص. ١٣٠.

(١٦) حول العلاقة بين الصدق والتبنّي (endorsement) -وهي علاقة تتوسّطها قاعدة (ت) التي سأنتقل إليها قريبًا- انظر: بوتنام ١٩٧٨، ص. ١٠٣–١٠٧. لكن بوتنام يبدو هنا وكأنه يتجاوز ذلك ليُدافع عن العلاقة التفسيرية بين الصدق و«النجاح» التي أرفضها (اتفاقًا مع رورتي)؛ وكذا بلاكبيرن ٢٠١٣، ص. ٧٣.

(١٧) جاسكن ٢٠١٣أ، ص. ١٤.

(١٨) انظر: جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٦، ص. ٢١٩–٢٢٠؛ ٢٠٠٨، ص. ١١٣.

(١٩) ماكدويل (McDowell) ١٩٩٦، ص. ١٤٨. قارن: كواين (Quine) ١٩٨٦، ص. ١٠–١٣؛ فيلد (Field) ٢٠٠١، ص. ٢٢٢–٢٢٣.

(٢٠) انظر، مثلًا: مَكغِن (McGinn) ٢٠٠١.

(٢١) ماكدويل ١٩٩٨أ، ص. ٧؛ قارن: ساينسبري (Sainsbury) ٢٠٠٢، ص. ٣٩ مع الحاشية ١٠.

(٢٢) ماكدويل ١٩٩٦، ص. ١٤٦–١٥٥؛ ٢٠٠٠، ص. ١١٥–١١٩. قارن: رايت (Wright) ١٩٩٢، ص. ١٦–١٨؛ مَكغِن ٢٠٠١، ص. ٢٠١؛ دود (Dodd) ٢٠٠٨، ص. ١٤٩–١٥٥؛ ٢٠١٣، ص. ٣١٨–٣٢٠.

(٢٣) رورتي (Rorty) ١٩٩١، ص. ١٣٧؛ ٢٠٠٠، ص. ١٢٦.

(٢٤) رورتي ٢٠٠٠، ص. ١٢٦. قارن: ١٩٩١، ص. ١٤٣–١٤٦.

(٢٥) انظر: رورتي ١٩٨٢، ص. ١٥٤؛ ١٩٩١، ص. ١٣٦.

(٢٦) قارن: فتجنشتاين (Wittgenstein)، تحقيقات فلسفية I، فقرة ٢٨٩.

(٢٧) ديفيدسون (Davidson) ١٩٨٤، ص. ٥١؛ ٢٠٠٥ب، ص. ١١. قارن: ١٩٨٤، ص. ٢٥، ١٩٤؛ ١٩٩٠، ص. ٣٠٤؛ بوتنام (Putnam) ١٩٨٣، ص. ٢٤٥–٢٤٦؛ رورتي ١٩٩١، ص. ١٣٧؛ سيلرز (Sellars) ١٩٩٧، ص. ٦٧؛ ب. تايلور (B. Taylor) ٢٠٠٦، ص. ١٤٣.

(٢٨) فتجنشتاين، تحقيقات فلسفية I، فقرة ٣٨١ (ترجمة أنسكوم). في ملحق للمقال المذكور (مور [Moore] ٢٠١٩، ص. ٨٩)، يتراجع عن التأويل المثالي لهذه الفقرة الذي تبناه سابقًا؛ لكنني لا أجد سبب تغييره مقنعًا.

(٢٩) أتناول هذه النقطة بمزيد من التفصيل في: جاسكن ٢٠٠١، ص. ٢١١–٢١٢.

(٣٠) تشالمرز (Chalmers) ٢٠١٢، ص. ٢٨٥. قارن: أوستِن (Austin) ١٩٧٥، ص. ٩٣؛ ديفيز (Davies) ١٩٨١، ص. ٥–٦، ٢٨؛ جاسكن ٢٠٠٨، ص. ١٤.

(٣١) قارن: بار-أون وآخرون (Bar-On et al.) ٢٠٠٥، ص. ٣٢٩–٣٣٤.

(٣٢) انظر حول هذه النقطة: ماكدويل ١٩٩٨أ، ص. ١٨٢.

(٣٣) بوتنام ١٩٧٨، ص. ٣، ٣٢، ١٢٨، ١٣٥–١٣٨.

(٣٤) انظر: فتجنشتاين، تحقيقات فلسفية I، فقرة ٢٠١.

(٣٥) انظر: جاسكن ٢٠٠٦، ص. ١٨٨–١٩٣؛ ٢٠١٤.

(٣٦) توجد مواضع كثيرة يتهكم فيها رورتي من فكرة «لغة العالم» أو ما شابهها. انظر، مثلًا: ١٩٧٩، ص. ٢٩٨–٢٩٩؛ ١٩٨٢، ص. xxvi، ١٤٠، ١٧١، ١٨٥، ١٩١–٢١٠؛ ١٩٨٩، ص. ٣–٢٢؛ ١٩٩٨أ، ص. ٤٠. انظر أيضًا: جاسكن ٢٠٠٦، الفصل السادس.

(٣٧) جاسكن ٢٠٠٦، ص. ٢٢٩؛ ٢٠٠٨، ص. ١١٩.

(٣٨) انظر: بريست (Priest) ١٩٩٩، ص. ١٠٧؛ بيرتو (Berto) ٢٠٠٧، ص. ٦؛ رومفيت (Rumfitt) ٢٠١٥، ص. ١٠–١١.

(٣٩) حول هذا المبدأ، انظر: غرينو (Greenough) ٢٠١٠، ص. ١٢٢–١٢٤.

(٤٠) ومع ذلك، انظر محاولة شارپ (Scharp) ٢٠١٠، ص. ١٣٣–١٣٥ لتعريف الكذب دون افتراض النفي (وأراها محاولة فاشلة).

(٤١) انظر: جاسكن ٢٠٠٨، ص. ٧.

(٤٢) قارن: فيلد ٢٠٠١، ص. ٢٢٣؛ مَكگِن ٢٠٠١، ص. ١٩٩.

(٤٣) انظر: جاسكن ٢٠١٨، ص. ٣٤١–٣٤٧.

(٤٤) تذكَّر أن المعنى في رسالة منطقية فلسفية = شرط الصدق؛ انظر: جونستون (Johnston) ٢٠١١، ص. ٧٢. وقد سبق شاتن (Walter Chatton) فتجنشتاين في هذه النقطة؛ انظر: بورنهولت (Bornholdt) ٢٠١٧، ص. ١٩٨.

(٤٥) انظر: جاسكن ٢٠٠٨، ص. ٢٠٠–٢٠١.

(٤٦) دافيدسون ١٩٨٤، ص. ١٥٣. انظر أيضًا: فتجنشتاين ١٩٧٧، I، فقرتا ٢٤١–٢٤٢؛ ١٩٨٤، ص. ١٥٢ (= حول اليقين، فقرة ١٥٦)؛ دافيدسون ١٩٨٢، ص. ٢٢٠–٢٢٣، ٢٣٦–٢٣٧؛ ١٩٨٤، ص. ١٣٧، ١٥٢–١٥٣، ١٥٩، ١٦٨–١٦٩، ١٩٢، ١٩٦–٢٠١؛ ٢٠٠١أ، لا سيما المقالات ١٠–١٤؛ لويس (Lewis) ١٩٨٣، ص. ١١٢–١١٣؛ ب. ويليامز ١٩٨٥، لا سيما الفصلين ٨ و٩؛ ويليامسون (Williamson) ١٩٨٧–١٩٨٨؛ ليبور ولودفيغ (Lepore and Ludwig) ٢٠٠٥، ص. ١٩٨–٢٠٧؛ غلوير (Glüer) ٢٠٠٦؛ هيرش (Hirsch) ٢٠٠٩، ص. ٢٤٠؛ بريتشارد (Pritchard) ٢٠١١، ص. ٢٧٩؛ باغن (Pagin) ٢٠٠٦؛ ٢٠١٣. يجادل غلوير (٢٠٠٦، ص. ٣٥١)، ضد دافيدسون، بأن مبدأ الإحسان مبدأ تجريبي، لكنني، حسبما أشير في المتن، أرى أن هذا المبدأ لا يُعدّ

نصيحة ودّية للمؤول الراديكالي، بل يُشكِّل شرط إمكانية وجود مضمون دلالي، أو حقيقة، من الأساس (قارن: باغن ٢٠٠٦، ص. ٣٦٢–٣٦٣؛ ٢٠١٣، ص. ٢٣٠).

(٤٧) داميت (Dummett) ١٩٨١، ص. ٣١٩–٣٢٠؛ قارن: ١٩٩١أ، ص. ١٦٥–١٦٦. انظر أيضًا: ويغنز (Wiggins) ١٩٨٠ب، ص. ٢٠٥–٢٠٦؛ لويس ١٩٨٣، ص. ١٦٧؛ غلانزبرغ (Glanzberg) ٢٠٠٣، ص. ١٦٣–١٦٥؛ بريست ٢٠٠٦، ص. ٦٠؛ جاغو (Jago) ٢٠١٨، ص. ٢٥٧.

(٤٨) انظر: لينتش (Lynch) ٢٠٠٩، ص. ٣٦–٤١ (مستندًا إلى فكرة رايت [Wright] حول القابلية الفائقة للتوكيد في عمله لسنة ١٩٩٢)؛ قارن: إدواردز (Edwards) ٢٠١٨، ص. ٩٢.

(٤٩) نيتشه (Nietzsche)، الفجر (Morgenröte)، فقرة ٤٢٩ (١٩٩٩، ص. ٢٦٤–٢٦٥)؛ العلم المرح (Fröhliche Wissenschaft)، فقرة ٣٤٤ (المصدر نفسه، ص. ٥٧٤–٥٧٧).

(٥٠) قارن: ماكغراث (McGrath) ١٩٩٧، ص. ٨٥؛ هورويتش (Horwich) ١٩٩٨أ، ص. ٢٠–٢٣، ٤٤–٤٥، ١٣٩–١٤٠؛ مكگي (McGee) ٢٠٠٥، ص. ١٢٦؛ لينتش ٢٠٠٩، ص. ١٢٠–١٢٧؛ بورغِس وبورغِس (Burgess and Burgess) ٢٠١١، ص. ٧٧–٧٩.

(٥١) انظر، مثلًا: ثورپ (Thorpe) ٢٠١٩، ص. ٣٣٦٠–٣٣٦١ (مع إحالات إضافية).

(٥٢) قارن: جاسكن (Gaskin) ٢٠١٩ب، ص. ١٣٣٦–١٣٣٨.

(٥٣) ديفيدسون (Davidson) ٢٠٠١أ، ص. ١٥١؛ ٢٠٠٥ب، ص. ٣٢٢–٣٢٣؛ قارن: باتن (Button) ٢٠١٣، ص. ١٤٣؛ ثورپ ٢٠١٩، ص. ٣٣٦١–٣٣٦٦.

الفصل الثامن

المثالية اللغوية المشكلات والحلول

(38) مشكلات المثالية اللغوية (1)

اتبعت منهجًا ذا مستويين للإجابة عن سؤال الفرق بين الصدق والكذب (في القسمين ٣٦–٧) (في مواطن أُخَر في هذه الدراسة.) يتحدد التمييز بين الصدق والكذب، على المستوى الأساسي، تحديدًا ترنسندنتاليًّا بالاتفاق اللغوي. لكن، بمجرد أن يُرسى هذا التمييز، لن يتعلق ما يحدد ما إذا كانت جملة معينة صادقة أو كاذبة عمومًا بالاتفاق بين المتحدثين أو الاختلاف، بل يتحدد وفقًا للمعايير العلمية المعتادة. في هذا الفصل الأخير، أعتزم دراسة بعض الإشكالات التي تواجه مذهب المثالية اللغوية بالشكل الذي دافعتُ عنه. سنرى أن إيجاد حلول لبعض هذه الإشكالات سيتطلب تعديلاً على الموقف المعروض حتى الآن. سيتوجب علينا مرة أخرى تبني نهج المستويين؛ للتمييز بين مستوى أولي تنطبق عليه المثالية اللغوية، ومستوى ثانوي لا تنطبق عليه. سيظل هذا بمثابة تبرير للمثالية اللغوية، طالما أن المستوى الذي تفشل في الانطباق عليه يُعدُّ ثانويًّا، ومشتقًّا من مستوى أساسي تنطبق عليه.

أن يكون الشيء شيئًا بالمعنى الواسع، وفق ما ذكرتُ، يعني أن يكون محالًا إليه لتعبير لغوي؛ أي أن يكون محالًا إليه لأي كلمة (وليس بالضرورة لاسم علم نحوي) أو جزء من كلمة، أو تركيب من الكلمات. ما دامت هذه العناصر تحمل دلالةً معنوية في لغة فعلية أو محتملة، فإن الأشياء (بالمعنى الواسع) تُستحدث إلى الوجود بوصفها محالات إليها لهذه التعبيرات. لننظر

الآن إلى التعابير المكتوبة بحروف مائلة في الجملة الأخيرة: «أي كلمة في أي لغة ممكنة». تحدثتُ سابقًا عن التأكيد الأول، عند تبيين الفرق بين موقفي ومذهب هيل ورايت النيوفريجي، الذي يركز تركيزًا ضيقًا على الأسماء العلم والجمل الصادقة؛ لكنني لم أقل شيئًا بعدُ عن التأكيد الثاني. غير أن إدراج اللغات الممكنة، إلى جانب اللغات الفعلية، في هذا التصور أمر بالغ الأهمية، لأن هناك العديد من الأشياء الملموسة والمجردة في الكون التي لم يُحَلْ إليها قط، ولن يحدث ذلك أبدًا، في أي لغة تجريبية.[1] الآن، سيكون عبثيًّا إنكار صفة الكينونية على هذا الأساس، لهذه الأشياء؛ لكن، سيكون خطأً بيِّنًا من جهة أخرى، عَدُّ وجود مثل هذه الأشياء، التي لن يُحال إليها أبدًا عائقًا كبيرًا أمام مذهب المثالية اللغوية. أي أنه سيكون خطأً عَدُّ وجود أشياء لا يُحال إليها بالفعل، لكن يمكن الإحالة إليها، بمثابة أمثلة داحضة للأطروحة التي تقضي بأن الأشياء هي في جوهرها، محالات إليها للتعبيرات اللغوية. لكن تبرز لنا هنا مشكلة؛ ألا توجد أشياء ليست حتى محالات إليها ممكنة لتعبيرات لغوية (فعلية أو ممكنة)؟ لا يمكنني هنا معالجة كل الحالات الإشكالية التي قد يُظَنُّ أنها تندرج تحت هذا الإطار، لكن سأناقش في هذا القسم والقسم التالي، بعضًا من أكثر هذه الحالات أهمية، مصنفة في فئتين:

(أ) حالات عدم التمييز، و(ب) حالات تتعلق بعدم القابلية للتحديد أو بالإبهام.

(أ) (١) التناظر الفيزيائي

ابتكر ماكس بلاك (١٩٥٢) تجربة فكرية شهيرة طلب فيها تخيل كرتين مصنوعتين من الحديد النقي، موضوعتين على بعد ميل من بعضهما بعضًا، في كون خالٍ تمامًا من أي شيء آخر. بافتراض أن هذا التصور منطقي، يبدو أننا لا نستطيع التمييز بين الكرتين من الناحية الإحالية. الآن،

سيكون من المناسب لأغراضنا هنا، وفي بقية هذا الفصل، الاستعانة بالتمييز الثلاثي الذي وضعه في الأصل كواين بين الطرق التي يمكن بها القول إنه يمكن التمييز بين كائنين: يكونان متميزين تميزًا مطلقًا إذا وُجدت صيغة تحتوي على متغير حر واحد تكون صادقة عن أحد الكائنين، ولكن ليست صادقة عن الآخر؛ ويكونان متميزين تميزًا نسبيًّا إذا لم يكونا متميزين مطلقًا، ولكن وُجدت صيغة تحتوي على متغيرين حرَّين تكون صادقة عن الكائنين في ترتيب واحد فقط؛ وأخيرًا، يكون الكائنان متميزين تمييزًا ضعيفًا إذا لم يكونا متميزين لا مطلقًا ولا نسبيًّا، لكن يحمل كل واحد منهما علاقة إزاء الآخر لا يحملها إزاء نفسه.[2] يمكننا بناءً على هذا التمييز القول إن كرتي بلاك مهيأتان ليكونا متميزتين بصورة ضعيفة، لأنهما، مع عدم تمييزهما لا مطلقًا ولا نسبيًّا، تبعد كل واحدة منهما ميلًا عن الأخرى، ولكنها لا تبعد هذا المسافة عن نفسها. إذا كان هذا الوصف دقيقًا للتصور، فقد يساعد في تأكيد انسجام تجربة بلاك الفكرية، لكن لهذا السبب بالذات، تبدو المشكلة الإحالية أكثر حدة؛ فكيف يمكننا الإحالة تحديدًا إلى إحدى الكرتين دون الأخرى؟[3] بالطبع، لن تكون هذه مشكلة إذا اكتشفنا في النهاية أن تصور بلاك غير منطقي، ولكن يبدو مبدئيًّا أن توظيف مفهوم التمييز الضعيف لدى كواين يُقيِّمُ التجربة الفكرية على أسس متينة، مما يجعل المشكلة الإحالية حجر عثرة أمام المثالي اللغوي. يبدو أننا أمام حالة يوجد فيها فعليًّا كائنان متمايزان، لكن لا يمكن تمييزهما من الناحية الإحالية.

(ب) (١) التناظر الرياضي

لنمعن النظر في مسألة تبزغ في فلسفة الرياضيات وقد نُوقِشَتْ على وجه الخصوص في سياق البِنيوية، وهي المذهب الذي يرى أن البُنى تستنفد خصائص الكائنات الرياضية وطبيعتها. تواجه هذه الرؤية مشكلة تبرز من الكائنات غير القابلة للتمييز. وقد عرض جيفري هيلمان هذه

الإشـكالية عرضًـا مناسـبًا:

تثيـر الأماكـن بعدِّهـا أشـياء فـي البنـى السـابقة للواقـع(*) تسـاؤلات حـول هويتهـا ذاتهـا. يبـدو، مـن منظـور بنيـوي، أن العلاقـات داخـل البنيـة وحدهـا يجـب أن تكفـي لتمييـز هـذه الأشـياء، دون الرجـوع إلـى العلاقـات الخارجية أو الثوابت الفردية. ولكـن، يجـب أن تلتزم الأماكـن فـي البنية بمبدأ ليبنتـز لهوية اللامتميزات البنيويـة؛ يجـب أن تُعَـدَّ أيُّ عناصـر تحمـل العلاقـات البنيوية نفسـها تمامًـا مـع عناصـر أخـرى واحـدة وليسـت متعـددة. ولكـن يسـتلزم هـذا مباشـرة أن تكـون البنيـة المعنيـة جامـدة (أي، لا تقبـل أي تحـولات ذاتيـة غيـر تافهـة). فـي حيـن أن هـذا صحيـح لبعـض البنـى الرياضيـة الرئيسـة (مثـل الأعـداد الطبيعيـة، حقـل الأعـداد الحقيقيـة، أجـزاء مـن التسلسـل التراكمـي للمجموعـات، إلـخ)، فـإن البنـى غيـر الجامـدة مـع ذلـك توجَـد بكثـرة فـي الرياضيـات (مثـل الأعـداد المركبـة [تبديـل i و-i]، المجموعـة الإضافيـة للأعـداد الصحيحـة [تبديـل +١ و-١]، الأشـكال الهندسـية ذات التناظـر الانعكاسـي، الفضـاء الإقليـدي ذي البُعد *n*... إلـخ)[٤]

لا يتركـز اهتمامـي هنـا علـى البنيويـة، وإنمـا علـى المشـكلة التـي يبـدو أن الحقائـق التـي لفـت هيلمـان انتباهنـا إليهـا تطرحهـا علـى موقفـي مـن المثالية اللغويـة. لنتقصـى حالـة محـددة مـن بيـن الحـالات التـي أورَدهـا.

مثـلًا؛ العـدد المركـب مـن الشـكل س + ص i هـو، بمعنـى معيـن، غيـر قابـل للتمييـز رياضيًّـا عـن مرافقـه س - ص i. ومـع ذلـك، يمكـن عـدُّ مميزًا بصـورة ضعيفـة؛ نحـن نعلـم ذلـك لأنـه إذا جمعناهمـا معًـا نحصـل علـى ٢(س + ص i)، بينمـا إذا جمعنـا س + ص i إلـى نفسـه نحصـل علـى ٢(س + ص i)، و(س - ص

(*)اسـتعمل الكاتـب « Ante rem structures»؛ وهـو مصطلـح لاتينـي يُشـير إلـى أن البُنيـة الرياضيـة أو المجـردة تُوجـد وجـودًا مسـتقلًا عـن العالـم المـادي أو التجربـة العمليـة. أي تُعَـد هـذه البُنـى كيانـات نظريـة قائمـة بذاتهـا، تُـدرك بالعقـل دون أن تكـون مرتبطـة بالأشـياء المحسوسـة. (المترجمـة)

i) المضاف إلى نفسه يعطي ٢(س - صi)، ولكن، ما لم يكن ص = ٠، فإن ٢(س + صi) لا تساوي ٢س، وبالمثل ٢(س - صi). لذا فإن كلًا من العددين س + صi وس - صi يحققان العلاقة «مضاف إلى... يعطي ٢س» إلى الآخر، ولكن ليس إلى نفسه. تتحدد كل من المشكلة البنيوية والإحالية الآن بحقيقة أنه في أي حالة يكون فيها عدد مركب معين حلًّا لمعادلة، فإن مرافقه يوفر حلًّ جيدًا بنفس القدر. في أبسط الحالات، +i و-i كلاهما حلان للمعادلة:

س^2 = -١

يمكن معرفة ذلك بحساب الجذر التربيعي لـ -١ باستعمال التمثيل القياسي للعدد المركب بصيغة القيمة المطلقة أو الزوايا على أنها: $r(\cos\theta + i\sin\theta)$ بناءً على ذلك، يكون لـ -١ قيمة مطلقة قدرها ١ والحُجَّة π، بحيث:

$$-1 = (1)(\cos\pi + i\sin\pi).$$

بأخذ الجذر التربيعي لطرفي هذه المعادلة، نحصل على:

$$\sqrt{-1} = (\pm1)(\cos\pi + i\sin\pi)\ ½$$

وباستخدام نظرية دي موافر، نستنتج:

$$\sqrt{-1} = \pm\,(\cos ½\pi + i\sin ½\pi).$$

يعادل الطرف الأيمن ±i. هنا، إذًا، في أبسط الحالات، لدينا كائنان يُحال إليهما قياسيًّا باستخدام الاسمين «+i» و «-i»، ولكن يبدو أن ثمَّ إبهام في عدم تحديد الأشياء التي يُحيل إليها كلٌّ منهما. لا يمكن تجاوز هذا الإبهام بمجرد تحديد ذهني غير مبرر.(٥) «انظر، عندما أقول +i فأنا أقصد الجذر التربيعي الموجب لـ -١؛ «نعم، أستطيع أن أرى ذلك: وأي جذر تربيعي هو الموجب؟»(٦)

الوضع أسوأ في الحقيقة؛ هناك كائنات رياضية لا يمكن تمييزها حتى تمييزا ضعيفا.[٧] خُذ البنية البسيطة التالية(*):

ب: ج → أ ← ب،

أو، بالتكافؤ، باستخدام «ع» لتمثيل العلاقة:

ع: ع(أ، ب) & ع(أ، ج).

لا يوجد في هذا الرسم البياني ما يميز بين الكائنين ب و ج؛ ترتبط أ بكل منهما عبر العلاقة ع، وهذا كل ما يمكن قوله. أو فكر في المجموعات الكاردينالية؛ مجموعة من خمسة كائنات قد لا تحتوي على أي خصائص ميتافيزيقية إضافية سوى كونها مجموعة مكونة من كائنات خمسة. نريد أن يكون بإمكاننا أن نقول بالتأكيد إن الكائنات الخمسة متميزة عن بعضها البعض، ولكن لا يوجد شيء يميزها. كيف يمكنني الإحالة إلى كائن واحد من الكائنات الخمسة في المجموعة بدلاً من كائن آخر؟

(ج) (١) التماثل اللغوي

رأينا حالة مشابهة في الفصل السابع للحالة التي شخَّصناها الآن، فيما يتعلق بالمحالَيْنِ إليهما للرمزين ✱ و~. إذا استخدمنا الإنجليزية العادية بدلاً من الـ ن-إنجليزية بهذه الرموز، كانت المشكلة هي تحديد ما إذا كان وجود كلمة «ليس» يحيل إلى النفي وغيابها يحيل إلى الإيجاب، أو العكس. وتتعلق المشكلة أيضا بما إذا كنا نتحدث بلغة إنجليزية عادية أو « الـ ن-إنجليزية». يمكن تقديم تمثيل نحوي بيِّن لهذه المشكلة على مستوى الصيغة المنطقية، إذا تعاملنا مع النفي على أنه عنصر رئيسي تلتصق به العبارات الفعلية، حسبما اقترح بعض النحويين.[٨] في إطار نظرية س-شرطة (في القسم٢)،

(*) في النص العربي، استُعْمِلَتْ «ب» للإشارة إلى S (البنية - structure)، و«ع» للإشارة إلى R (العلاقة - Relation)، بينما تعبر «ع(أ، ب)» عن Rab (العلاقة بين a و b)، و«ع(أ، ج)» عن Rac (العلاقة بين a و c). كما استُبْدلت a, b, c بـ «أ، ب، ج». (المترجمة)

تنتج عبارة النفي -مع تجريدها من موجِبات الزمنِ والاتفاق بغيةَ تبسيطها- الشجرة النحوية التالية على مستوى الصيغة المنطقية:

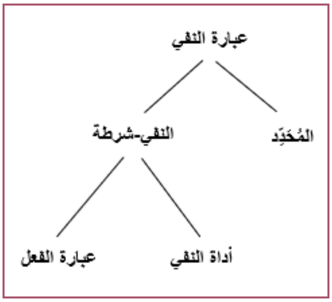

تكون عقدة النفي فارغة في الجمل المثبتة في حالة الجملة بالصيغة:

أ هو و،

وهي مشتركة بين كل من الإنجليزية العادية (إنجليزي) والإنجليزية المعدلة (ن-إنجليزي)، يعطِّل النفي على مستوى الصيغة المنطقية في الإنجليزية العادية، وتفعيله في الإنجليزية المعدلة. أما في حالة:

أ ليس و،

فالأمر يكون بالعكس. يوضح هذا التحليل ما يحدث، لكنه لا يقدم حلًّا للمعضلة الشكية: هل نتحدث الإنجليزية أم الـ ن-إنجليزية؟ لقد قدمتُ إجابة عن هذا السؤال في المناقشة السابقة، ولكن في هذا السياق، لا يزال هناك المزيد مما يجب قوله.

تتجلى حالة أخرى مهمة من التماثل اللغوي، والتي أُلْمِحَ إليها أيضًا في المناقشة السابقة (في القسم٢١)، في العلاقة العكسية. هذه الحالة أكثر دقة بقليل مقارنة بالحالات التي عرَّجنا عليها حتى الآن، وللوصول إلى جوهرها، يجب أن أتناولها بشيء من التفصيل.[٩] نميل نحن ميلاً طبيعيًّا إلى أن نرى بعض العلاقات مُوجَّهة أو انحيازية. مثلاً، تبدو علاقة الحب مختلفة عن أن يكون الشخص محبوبًا: فإذا كان أ يحب ب، فهذا لا يستلزم،

وهو ما يعرفه البشر بتجاربهم المريرة، أن يحب ب أ. وبالمثل، لا يستلزم ذلك أن أ محبوب من ب؛ يبدو إن الصيغتين الأخيرتين «ب يحب أ» و«أ محبوبُ ب» متكافئتان نوعًا ما. وبالرجوع إلى نقطة سابقة (المصدر نفسه)، يمكننا القول إنه يمكن، على الأقل لأغراض معينة وفي بعض السياقات، التعامل معهما على أنهما يحيلان إلى القضية نفسها. يمكن تمييز العلاقتين «يحب» و«محبوب» بصورة ضعيفة؛ حيث تحقق كل منهما الصيغة المفتوحة «تجري س في الاتجاه المعاكس لـ ص» بالنسبة للأخرى، ولكن ليس لنفسها. عمومًا، المعكوس لعلاقة ما ع هو علاقة ع′ بحيث تتحقق ع′ بين كائنين بترتيب محدد إذا وفقط إذا تحققت العلاقة ع بينهما بترتيب معكوس.[١٠]

جادل تيموثي ويليامسون بأن العلاقة في الواقع مطابقة لعكسها[١١]، وإذا كان مصيبا في ذلك، فلن تكون هناك مشكلة عند المثالي اللغوي، لأنه لن تكون هناك حالتان لكائنين متمايزين تعجز اللغة عن التمييز بينهما. لكن سيكون أنسب لي مع الأسف تمكيني من نفي هذا المثال المضاد الظاهري بهذه الطريقة، إلا أنني أعتقد أنه مخطئ. يستند ويليامسون في حجته إلى ما يلي: افترض أن لدينا رمزًا علاقاتيًّا، وليكن «س(أ، ب)»، يظهر في إحدى اللغات، وافترض أيضًا أن فهمنا لهذه اللغة متقدم بما يكفي لنقول إن تفسيرًا يجعل الرمز «س» يحيل إلى العلاقة «ع»، ويُسند حالة الرفع النحوية إلى الموضع الأول للحجة س، وحالة النصب إلى الموضع الثاني، هو تفسير كافٍ تجريبيًّا. في هذه الحالة، سيكون التفسير البديل الذي يجعل الرمز «س» يشير إلى العلاقة «ع′» (العكسية لـ «ع»)، ويُسند حالة الرفع النحوية إلى الموضع الثاني، وحالة الجر (أو الفاعلية) إلى الموضع الأول، بنفس درجة الكفاية التجريبية للتفسير الأول. فكرة ويليامسون (١٩٨٥، ص ٢٥٤-٢٥٥) هي: افترض أننا نحاول تمييز العلاقة من عكسها؛ في هذه الحالة، إذا كان التعبير العلاقاتي المعني، يشير إلى إحدى العلاقتين، فإنه

يشير أيضًا إلى الأخرى (وهذا تطبيق لمبدأ لايبنتز للسبب الكافي). ولكن، لا يمكن أن يشير التعبير العلاقاتي إلى كلتا العلاقتين معًا، وبالتالي لا يشير إلى أي منهما. وهذه النتيجة غير المقبولة؛ إذْ نريد أن نكون قادرين على القول إن التعبير العلاقاتي المعني يشير إلى علاقة محددة، لذا يجب علينا رفض المحاولة الأولية لتمييز العلاقة من عكسها. وارتأى ويليامسون خيارًا بديلًا؛ إذا قلنا إن العلاقة وعكسها مميزتان، لكن لا يوجد تعبير علاقاتي يمكنه الإشارة بوضوح إلى واحدة منهما دون الأخرى، فإن ذلك يعني وفقًا لتفسيره أننا: «لن نعرف أبدًا عما نتحدث، حتى لو كنا نعلم أن ما نقوله صحيح.» ويخلص إلى أنه إذا لم يكن هناك ما يحدد أي علاقة نتحدث عنها، فهذا يعني أن ثمَّ خللٌ في حديثنا عن العلاقات. لكن، بما أنه لا يوجد خلل في حديثنا عن العلاقات، فالتعبيرات العلاقية ليست غير محددة بين العكسين، وبالتالي يتطابق العكسان (المصدر نفسه، ص ٢٥٥-٢٥٦).

وبخلاف هذا، يبدو ممكنًا تمامًا أن يكون الحديث العادي عن العلاقات منظمًا وسليمًا، حتى لو كانت هناك درجة من عدم التحديد، وهي الدرجة التي حددها ويليامسون تحديدًا صحيحًا لكنه يسعى إلى تجنبها. النقطة الجديرة بالملاحظة هنا هي أن عدم التحديد في هذا السياق يتوافق مع وجود درجة من التحديد على مستوى أعلى. ولتوضيح المسألة، لنفترض أن اللغة التي تصورناها تحتوي على الرمز «س أب»، وتحتوي أيضًا على «ص ب أ»، وأن هذين الرمزين يحققان الشرط العادي لكونهما علاقتين عكسيتين. في هذه الحالة، يمكننا القول إما أن:

«س أب» تعني أن «ع(أ، ب)» و«ص ب أ» تعني أن «ع′ (ب، أ)»

أو أن:

«س أب» تعني أن «ع′ (ب، أ)» و«ص ب أ» تعني أن «ع′(أ، ب)».

ذلك أمر محدد، وأيًّا كان الاتجاه الذي تسلكه العلاقة ذات الصلة وعكسها،

فإنهما يظلان متميزين عن بعضهما بعضًا. يحقُّ ويليامسون في هذا التصور في أن هناك عدم تحديد فيما إذا كان «س أب» يعني «ع(أ، ب)» أو «ع′(ب، أ)». لدينا هنا حالة أخرى حيث تكون العبارة المركبة صحيحة تحديدًا، ولكن القيم الصدقية المحددة لا تنطبق على الأجزاء الفردية منها:

«س» تشير تحديدًا إلى ع (وليس إلى ع')،

و«س» تشير تحديدًا إلى ع' (وليس إلى ع)

كلتاهما خاطئتان، لكن:

من المحدد أن تشير«س» إما إلى ع أو إلى ع'.

ولا يبدو أن هناك أي خلل في هذه النتيجة. لذا، بينما يصح أن يقول ويليامسون، أن «ثمن التمييز بين العلاقة وعكسها هو أنه لا يوجد تعبير يمكنه أن يشير تحديدًا إلى أي منهما» (المصدر نفسه، ص ٢٥٥)، ومع أنه يصح أيضًا أن هناك حالة يكون فيها المتحدثون عن العلاقات لا يعرفون بالضبط عن أي العلاقات يتحدثون، فإن هذا لا يعني برأيي أن ثمة خطأ جوهريًا في حديثنا عن العلاقات. لا أرى مسوِّغًا يدفعنا إلى رفض فكرة أن الحديث عن العلاقات منظم وسليم، حتى لو كان غير محدد تمامًا في تحديد العلاقة نفسها.

نخلص هنا إلى أننا لا نستطيع التحدث بصورة محددة عن علاقة ما مقابل عكسها. وحسبما قلتُ سابقًا، سيكون ذلك مناسبًا للمثالي اللغوي إذا ترتب على ذلك، كما يعتقد ويليامسون، أننا مضطرون إلى عدِّ العلاقة مطابقة لعكسها، لأن ذلك سيعني عدم وجود مشكلة في الإحالة المرجعية. لكن لا يترتب هذا بالضرورة على ما سبق. ما يبدو أنه يترتب عليه هو أن هناك إحساسًا معينًا بأن اللغة تفتقر إلى قدرة كنا قد نتوقع توقعًا سابقًا للتنظير، أن تمتلكها؛ وهي القدرة التي ربما كان المثالي اللغوي يأمل أن تكون موجودة. خذ على سبيل المثال علاقة الحب وعكسها، أي أن يكون

الشخص محبوبًا. هاتان العلاقتان كيانان متميزان في الواقع، ولكن يبدو أنه من الصعب الإحالة إلى إحداهما تحديدا مقابل الأخرى. (وينطبق هذا جليًّا على النقاش كله الذي أطرحه هنا) أليس هذا عائقًا أما المثالية اللغوية؟

(٣٩) مشكلات المثالية اللغوية (٢)

(ب)(١) اللاتحديديَّة الرياضية

للغةِ موارد أساسية محدودة. لديها تحديدًا عدد محدود من الأسماء. وبما أن اللغة تتسم بالتكرارية، فإنها قادرة على توليد عدد لا نهائي معدود من الأوصاف والجمل. لكن تبدو هذه الموارد غير كافية إطلاقًا أمام الامتدادات اللامحدودة للرياضيات عبر اللانهائيات المتعددة. يمكن تعريف المجموعات المنتهية وبعض المجموعات غير المنتهية، لكن ثمة عدد لا يُحصى من المجموعات غير المنتهية التي لا يمكن تعريفها، وبالتالي (يُعقَلُ افتراض ذلك) لا يمكن تسميتها أو وصفها. لنتحَصَّل على مثال جيِّد لذلك؛ قد تجادل بأن مبرهنة كانتور تفضي إلى أنه لا يمكن أن يكون لكل عدد حقيقي اسم في اللغة الإنجليزية، أو في أي لغة يمكن أن يتقنها البشر فعليًّا. ولكن، يمكن أن يكون أي كائن جزءًا من قضية، لذا يجب أن يكون هناك من القضايا أكثر مما يوجد من الجمل. يقول سكوت سومز:

«لكل عدد حقيقي من الأعداد غير المعدودة، هناك قضية تنص على أنه أكبر من أو يساوي الصفر. وإذا كانت كل جملة عبارة عن سلسلة محدودة من الكلمات مأخوذة من مفردات محدودة، فإن عدد القضايا يتجاوز اللانهاية المعدودة من الجمل المتاحة للتعبير عنها؛ أي أن هناك حقائق لا يمكن التعبير عنها لغويًّا.»(١٢)

بناءً على ذلك، يبدو أن وجهة نظر ديفيدسون الطبيعية التي تفترض أن كل الحقائق -أي جميع القضايا الصادقة- يجب أن تكون قابلة للتعبير عنها بالجمل في لغة ما(١٣)، غير سديدة.

(ب)(٢) اللاتحديديَّة الفيزيائية

ربما يوجد ما يسميه ويليامسون «الكائنات المراوغة». هذه كائنات «لا يمكن، من حيث المبدأ، التفكير فيها بصورة منفردة»:

«على أنه يمكننا التفكير فيها جماعيًّا -مثل أن نشير إليها على أنها كائنات مراوغة- إلا أن ذلك لا يعني تمييز أي منها تمييزًا منفردًا في الفكر. هل يمكننا أن نكون متأكدين من أن الأجسام المادية العادية لا تتكون من غيوم من جسيمات دون ذرية فائقة الصغر وغير قابلة للتحديد؟ قد نتمكن من معرفتها بتأثيرها الجماعي، في حين نعجز عن التفكير في أي منها على حدة،»[١٤]

ونعجز أيضا عن الإحالة إلى أي منها بصورة منفردة، لذا، يبدو أن هذه المسألة تمثل تحديًا جديدًا أمام المثالي اللغوي.

(ب)(٣) اللاتحديديَّة الإمكانية

قد تحتوي القضايا المفردة على كائنات ملموسة (القسم ٢٥)، ولكن يُنظر عادةً إلى الكائنات الملموسة على أنها كائنات عرضية الوجود؛ فقد لا تكون الكائنات الملموسة الموجودة وُجدت، وكان من الممكن أن توجد كائنات ملموسة غير موجودة حاليًّا. أما الكائنات الممكنة فقط، والقضايا التي تحتويها، فلا وجود لها ولا يمكن أن تكون مواضيع إحالة في العالم الفعلي؛ وهذا ما سيقوله القائلون بالعرضية على أقل تقدير. ومثلما رأينا (المصدر نفسه)، لا يتمخض عن المحاولات التي ترمي إلى ابتكار أسماء لمثل هذه الكائنات (مثل «نومان») سوى أسماء وصفية، وليست أسماء حقيقية. لا تشكِّل الأسماء الوصفية التي تُعَدُّ «أعلامًا» -أي التي تنطبق على كائن وحيد- تحديًا للمثالي اللغوي، حتى لو لم يكن من الممكن عمليًّا، أن تحل محلها بأسماء حقيقية. لنفترض، على سبيل المثال، أن الأدلة التاريخية أظهرت أن شخصًا واحدًا فقط اخترع السَّحَّاب، ولكن أصبح من المستحيل

عمليًّا علينا معرفة من كان ذلك الشخص، بحيث لا يمكننا تحسين الاسم الذي اقترحه غاريث إيفانز «يوليوس». ومع ذلك، كنا لنعلم أن الإحالة الحقيقية إلى ذلك الشخص، والتفكير المفرد عنه، كانا ممكنين في الماضي، وأن الأشخاص المحيطين بيوليوس آنذاك كانوا يتمتعون بمثل هذه الوسائل للوصول إليه. إلا أن الأمور تبدو أقل وضوحًا عندما ننتقل إلى ما يسمى بالأوصاف المعينة غير الصحيحة، مثل وصف كواين: «الرجل السمين الممكن في ذلك المدخل» (١٩٨٠ب، ص ٤). الآن، لن يرى القائلون بالعرضية أن هذا يشكل مشكلة حقيقية للمثالية اللغوية، لأنهم يرون، حسبما قلنا، أن الكائنات والقضايا الممكنة فقط لا وجود لها (فعليًّا)، ومن المنطقي أن المثالي اللغوي غير ملزم بابتكار أسماء لأشياء لا وجود لها (فعليًّا). لكن يبدو أن ثمة مشكلة من منظور القائلين بالضرورة؛ وذلك لأنهم ومع أنهم يتفقون عادةً مع القائلين بالإمكانية على أنه لا توجد مجرد كائنات ممكنة -أي كائنات ممكنة، ولكنها غير موجودة فعليًّا[١٥]- إلا أنهم يعتقدون بوجود كائنات ملموسة ممكنة فقط. هذه كائنات يُفترض أنها ممكنة، ولكنها ليست ملموسة فعليًّا؛ إذ سيقول القائل بالضرورة إن هذه الكائنات موجودة بصفتها كائنات ملموسة في بعض العوالم الممكنة غير الفعلية، لكنها مجردة في عوالم أخرى، بما فيها العالم الفعلي. (يمكن عدُّها الصورة المعاكسة لكائنات مثل سقراط، الذي يُعد كائنًا ملموسًا في بعض العوالم الممكنة، بما في ذلك العالم الفعلي، ولكنه وفقًا للقائلين بالضرورة مجرد في عوالم أخرى) تكمن الصعوبة التي يواجهها المثالي اللغوي إذن في أننا لا نعرف (على الأقل عمومًا) ماهية هذه الكائنات التي هي مجردة فعليًّا، ولكن يمكن أن تكون ملموسة، وبالتالي لا يمكننا الإحالة إليها بصورة منفردة.

ما مدى جدية هذه المشكلة؟ لننظر أولًا في «السكاكين الممكنة» لويليامسون (٢٠٠٠، ص ٢٠١): وهي سكاكين ممكنة، ولكن غير فعلية،

تتكون من مقابض فعلية ونصال فعلية مرتبة بطرق غير فعلية. بصفتها كائنات ممكنة، لا تبدو هذه السكاكين إشكالية؛ فإذا كان لدي سكينتا جيب، يمكنني بالتأكيد تصور عالم ممكن تُستبدل فيه نصالهما (أو مقابضهما) ببعضها بعضًا. ويُعْقَل افتراض أن هذه الكائنات لا تولد مشكلة للمثالي اللغوي، حتى بافتراض الضرورية، لأننا سنسمي هذه الكائنات أسماء وصفية، وسيكون الوصف المحدد المرتبط بها صحيحًا (أو غير خاطئ في جوهره)، نظرًا لأنه يمكننا الإحالة إلى الأجزاء التي تتكون منها هذه السكاكين الممكنة. لذا، لا توجد صعوبة في الحديث عن كائنات ممكنة تتكون من أجزاء ملموسة فعلية. ولكن ماذا عن الاتجاه المعاكس؛ أي الكائنات الفعلية التي تتكون من أجزاء يمكن أن تكون ملموسة، ولكنها ليست كذلك فعليًّا، كما هو الحال مع الكائنات التي هي مجردة فعليًّا ولكن يمكن أن تكون ملموسة؟ يعيدنا هذا إلى «الرجل السمين الممكن في ذلك المدخل». قد يبدو هنا أن الأسماء والأوصاف لا تكفي لتحدد فردًا فريدًا. يمكن طبعًا للمثالي اللغوي أن يرد على ذلك برفض الضرورية (وقد يرغب المرء في ذلك لأسباب مستقلة)، ولكن ليس هذا مخرجًا جيدًا، ليس لأنه سيكون بمثابة «رهينة للمصير» فقط -إذ قد يتبين أن الضرورية صحيحة- ولكن أيضًا لأن المثالية اللغوية تعمل على مستوى مختلف تمامًا من التجريد والتفاعل الميتافيزيقي مقارنةً بالنقاش بين الضرورية والإمكانية، بحيث لا يُتوقع أن تكون لها استثمارات جوهرية في أي نتيجة بعينها لهذا النقاش. لا تنجم أي من الضرورية أو الإمكانية عن المثالية اللغوية؛ لذا سيكون من غير المنهجي والارتجالي إلحاق أحد هذين الموقفين بها؛ بل ينبغي أن تظل بعيدة عن هذا النقاش. ولكن يعني هذا أن المثالي اللغوي بحاجة إلى تقديم تفسير دامغ بشأن الكائنات التي هي مجردة فعليًّا ولكن يمكن أن تكون ملموسة.

(٤٠) الحلول (١)

أتناول هذه الصعوبات نيابة عن المثالي اللغوي على النحو التالي. أبدأ بـ (أ)(١). تتمثل إحدى المشكلات في تصور بلاك فيما إذا كان متسقًا فعليًّا. يُزعم أن لدينا كرتين، ولكن ما الذي يثبت أننا نمتلك كرتين حقًّا بدلاً من مثلًا كرة واحدة في فضاء منحنٍ بشدة؟ حسنًا، هناك احتمال واحد؛ يفترض أن تكون الكرتان كائنان ماديان موجودان في فضاء مادي، وهذا يعني أن لهما مثلًا خصائص جاذبية. لذلك، فإن إدخال جسيم اختباري إدخالًا غير متماثل في فضائهما سيؤثر فيهما وستؤثر فيه الكرتين تأثيرا مختلفا.(١٦) لقد حاججتُ في مواطن أُخَر(١٧) بأن هذه الحقيقة كافية لضمان أن تصور بلاك لا يمثل مشكلة لمبدأ هوية غير المتمايزات (وهو السياق الذي نوقش فيه عادةً)؛ تضمن إمكانية إدخال كائن مادي ثالث إدخالًا غير متماثل في فضاء الكرتين أننا في الواقع أمام كرتين متميزتين نوعيًّا. وإذا لم يكن من الممكن -وليس ممكنًا منطقيًّا- إدخال مثل هذا الكائن، سيكون وصف بلاك لتصوره في النهاية غير متسق، على الأقل بصفته تمثيلًا للفضاء الحقيقي (على عكس العالم الخيالي؛ انظر الفقرة التالية)، وبالتالي فإننا لا نملك سوى كرة واحدة على الأكثر.

ومع أن هذه الإستراتيجية تحل إشكالية مبدأ هوية غير المتمايزات، إلا أنها لا تحل مشكلة الإحالة؛ فمع أننا نعلم أن الجسيم الاختباري، على سبيل المثال، أقرب إلى إحدى الكرتين من الأخرى، مما يثبت أن لدينا بالفعل كرتين وليس مجرد كرة واحدة، فإننا لا نستطيع تحديد أي كرة هو الأقرب إليها. لا تزال الحالة متناظرة، لأنه لا يمكن تمييز التصور الذي يكون فيه الجسيم إلى يسار الكرة اليسرى عن التصور الذي يكون فيه إلى يمين الكرة اليمنى. لكن يشير هذا الوصف البسيط إلى حل لمشكلة الإحالة. لا يكون لمصطلحي «يسار» و«يمين» معنى إلا إذا أدخلنا مراقب إلى تصور

بـلاك دون ملاحظتنـا، بـل فـي الواقـع، بإدخـال مراقـب غيـر متماثـل؛ كمـا سـيكون الحـال مـع الإنسـان. ولكـن إذا دخـل مثـل هـذا المراقـب إلـى فضـاء بـلاك، فلـن تكـون هنـاك صعوبـة؛ بحيـث يمكـن تمييـز الكرتيـن والإحالـة إليهمـا علـى نحـو مختلـف.

مـن ناحيـة أخـرى، إذا أصـر بـلاك علـى أن هـذا غيـر ممكـن -علـى أسـاس أننـا يُفتَـرضُ أن نتخيـل أن التصـور الـذي وضعـه هـو الكـون بأكملـه- فـإن رد المثالـي اللغـوي بسـيط؛ ليـس تصـور بـلاك هـو الكـون. يحـق لـه طبعًـا، كمـا لأي شـخص آخـر، أن يتخيـل كونًـا يحتـوي علـى كرتيـن مـن الحديـد ولا شـيء غيـر ذلـك. هـذا بالضبـط مـا نفعلـه فـي الأدب مثـلا(١٨). ولكـن لا يوجـد أي التـزام للمثالـي اللغـوي، أو حتـى المدافـع عن مبـدأ هويـة غيـر المتمايـزات، بـأن يكـون علـى صـواب فيمـا يتعلـق بعالـم متخيـل. يتضـح أنـه يمكنـك إنشـاء عالـم متخيـل بـأي طريقـة تريدهـا، وإذا كنـت ترغـب فـي بنائـه بحيـث يحتـوي علـى كائنـات لا يمكـن تمييزهـا عـن بعضهـا البعـض، أو كائنـات لا يمكـن تسـميتها، أو لجعلـه يجسـد أي عنصـر آخـر غريـب مـن الخيـال فـي ذهنـك، فأنـت حُـرٌّ تمامًـا فـي ذلـك. بنـاءً علـى ذلـك، لا يمثـل فـي كلتـا الحالتيـن تصـور بـلاك مشـكلة للمثالـي اللغـوي.

فـي البدايـة، قـد يبـدو أن ردًّا مشـابهًا يمكـن أن يكـون فعـالًا مـع (أ)(٢). ربمـا يمكننـا التفكيـر فـي الرسـم البيانـي (س) بعـدِّه مجـرد تركيـب خيالـي ندرسـه رياضيًّـا. ففـي أي حالـة تجريبيـة، حيـث يرتبـط جسـمان ماديـان بطريقـة متماثلـة بجسـم ثالـث، سـتكون هنـاك طـرق عديـدة لتمييـز هذيـن الجسـمين، وسـيكون ممكنًـا -علـى الأقـل مـن حيـث المبـدأ- الإحالـة إلـى كل منهمـا علـى نحـو تفاضلـي، علـى أن إمكانيـة ذلـك عمليًّـا سـتعتمد علـى قدرتنـا علـى الوصـول إلـى المعلومـات ذات الصلـة. يمكـن القـول إن (س) هـو ببسـاطة تجريـد مـن أي وضـع تجريبـي مماثـل، تُـزال فيـه الضوضـاء حتـى يتمكـن الرياضيـون مـن التركيـز

على ما يهمهم. ومن المؤكد أن المثالي اللغوي ليس ملزمًا بأن يكون على صواب بشأن حالة مجردة؛ فمن حق المرء أن يُجَرِّد -وفي حالة (س) يبدو أن هذا ما يحدث فعليًّا- بعيدًا عن تلك السمات التي تميز بين الكيانات المختلفة في المواقف التجريبية، والتي تُمكن من الإحالة التفاضلية. لكن، ماذا عن البنى التي لا يمكن ببساطة عَدُّها مجرد تجريدات من ترتيبات تجريبية؟ وماذا عن الأعداد المركبة المرافقة وغيرها من الظواهر التي تُطرح عادةً بصفتها تحديات للبنيوية؟ في هذه النقطة، أعتقد أن المثالي اللغوي لديه أسلوبان مختلفان تمامًا للإجابة، ويشكل كل منهما بديلًا ممكنًا. سأستعين لتوصيفهما بمناقشة تيم بوتون للمشكلة التي تطرحها التماثلات الذاتية (Automorphisms) أمام البنيوية (٢٠٠٦).(١٩)

في هذه المناقشة، يميز بوتون بين مستوى أساسي ومستوى مشتق في البنية الرياضية.(٢٠) عند المستوى الأساسي، تُطبَّق حسبما يقول واقعية صارمة. على هذا المستوى، يقبل بوتون كائنات قابلة للتمييز بصورة ضعيفة مثل + i و–i، لكنه لا يقبل «كائنات» مثل ب وج في الرسم البياني (س). يطلق على هذه الكيانات الأخيرة «غير المتميزة»، وبحسب التعريف، فإن غير المتميِّزات لا يمكن تمييزها حتى بصورة ضعيفة، ناهيك عن التمييز النسبي أو المطلق. ستكون قابلة للتمييز بصورة ضعيفة إذا سُمح لنا أن نحتزم ب «الهُوِيَّات الفريدة» (Haecceities) الأساسية في تفريدها. عندها، ستكون العلاقة «... مرتبطة ترابطًا مميزًا ... بـ أ' محققة من قبل كل من ب وج وفقًا للآخر، ولكن ليس وفقًا لنفسه. بيد أنه في الواقع طبعًا ما أن تُقَرَّ الهويَّات الفريدة الأساسية، ستصبح ب وج بلا ريب قابلة للتمييز بصورة مطلقة، بما أن ب وليس ج ستحقق «... = ب» وج وليس ب ستحقق «...=ج». لكن لا يسمح بوتون بأن تكون الهوية علاقة أولية على المستوى الأساسي، لذلك لا تُقْبَل الهُوِيَّات الفريدة البدائية هناك. ليست برأيي البُنى

التي تبدو غير متميزة مؤهلة لأن تكون بُنى أساسية، بل تُعادُ إلى مستوى ثانوي أو مشتق. في هذا المستوى الثانوي، ليست الماورائية الحاكمة هي الواقعية، بل الإقصائية؛ حيث يمكن اختزال البُنى المشتقة إلى مصطلحات أساسية، وتُختَزل في هذه العملية غير المتميزات إلى متميزات. على سبيل المثال، تُختَزَل المجموعة الكاردينالية المكونة من خمسة كائنات إلى مجموعة ترتيبية مكونة من خمسة كائنات. والأفضل من ذلك، يمكن عَدُّ المجموعة الكاردينالية من خمسة كائنات (على المستوى المشتق) على أنها تجريد من المجموعة الترتيبية المقابلة (على المستوى الأساسي)، أي أنها جُرِّدتْ من جميع البُنى التي تجسد المجموعة الترتيبية المقابلة.[٢١] وبالمثل، تُعَامَل (س) على أنها تجريد من وضع أكثر أساسية تكون فيه الكائنات المكونة قابلة للتمييز، كما أشرت سابقًا إلى إمكانية ذلك. في الواقع، ما يميز المستوى الأساسي عن المستوى المشتق هو، حسبما ذكرنا، أن الهوية على المستوى الأساسي لا يمكن أن تكون أولية ببساطة، في حين أنه يمكن افتراضها على المستوى المشتق. على المستوى المشتق، يمكننا ببساطة افتراض الهوية، إذا اخترنا ذلك، دون الحاجة إلى أساس نوعي. ولكن على المستوى الأساسي، إذا كان يُفتَرَضُ أن يُعَد كائنان متميزين فعليًّا عن بعضهما، فلا بد أن يكون هناك شيء نوعي يميز بينهما؛ أي شيء لا يكون مجرد افتراض اعتباطي، بل نتيجة لاختلاف جوهري بينهما. وكما ذكرت، مع أنه يمكن افتراض الهوية ببساطة على المستوى المشتق، إلا أنه على المستوى الأساسي، لا يبدو هذا الافتراض كافيًا.

بناءً على هذا النهج، بينما يُسمح لمبدأ هوية غير المتمايزات بالفشل على المستوى المشتق، فإنه يظل قائمًا على المستوى الأساسي. وكما أشرنا سابقًا، فإن الكائنات التي لا تتمتع إلا بالتمييز الضعيف لا تزال تُعَد متميزة بذاتها ويمكن أن تكون منتمية انتماءً كليًّا إلى المستوى الأساسي. على سبيل

المثال، يسمح بوتون بعَدِّ حقل الأعداد المركبة والمجموعة الإضافية للأعداد الصحيحة بُنًى أساسية، لأنها تتيح التمييز الضعيف بين الكائنات المرافقة (Conjugate Objects). إذا رأى أحدهم أن التمييز الضعيف غير كافٍ للحفاظ على نسخة جديرة بالاهتمام من مبدأ هوية غير المتمايزات، ستنطوي الإستراتيجية الواضحة، مع الالتزام بتقسيم المستويات الذي طرحه بوتون، على إرجاع حقل الأعداد المركبة والمجموعة الإضافية للأعداد الصحيحة إلى المستوى الثانوي أو المشتق. لكن لا يسبب هذا الإرجاع حسبما أرى، أي مشكلة، حيث لا يوجد أي تحدٍ في تطبيق الإقصائية (Eliminativism) على هذه البُنى. يُعاد تمثيل العدد المركب س + ص i على أنه زوج من الأعداد الحقيقية، بحيث تصبح القيم+i و i– على الشكل التالي: (١،٠) و(٠، -١) وهلم جرًّا، وفقًا للمخطط المألوف لتمثيل المستوى المركب ضمن (ℜ٢)(*) وهذه الكائنات قابلة للتمييز لأن ℜ٢ هو بنية جامدة. لا يفضِّل الجميع هذا النهج(٢٢)، لكنه يعد ممارسة معيارية إلى حد كبير، حيث يُدْخَلُ حقل الأعداد المركبة بصفته مجموعة من العمليات على أزواج من الأعداد الحقيقية قبل فترة طويلة من ذكر الكيانات المبهمة مثل الجذرين التربيعيين للعدد –١وبمجرد أن يُذْكَرَا، يكون كل الإبهام قد زال فعلًا.(٢٣) يمكن أيضًا التعامل مع المجموعة الإضافية للأعداد الصحيحة على أنها تجريد من الحقل الضربي للأعداد الصحيحة، والذي يعد بنية جامدة. وفي النهاية، يمكن إدراج جميع البُنى الرياضية داخل التسلسل التراكمي للمجموعات النقية، وهو أيضًا بنية جامدة.(٢٤) هذه إحدى الإستراتيجيات المتاحة أمام المثالي اللغوي لحلِّ الإشكالية (أ)(٢)، مع وجود إستراتيجيات فرعية بديلة تعتمد على ما إذا كان التمييز الضعيف مقبولًا على المستوى الأساسي أم لا.

(*) $\mathfrak{R}^2$ **أو المستوى الإقليدي ثنائي الأبعاد:** هو الفضاء الذي يتكون من جميع الأزواج المرتبة من الأعداد الحقيقية (س، ص)، ويُستخدم في تمثيل الأعداد المركبة هندسيًا وفي التحليل الرياضي. (المترجمة)

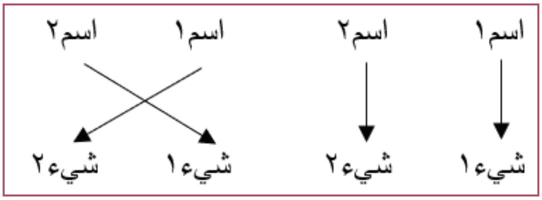

ثمةُ حلٌ آخر بديل لمشكلتنا، ويستند إلى ملاحظة أن المواقف التي نناقشها غالبًا ما تضللنا جراء توقعات خاطئة تنبع من فهمنا لكيفية عمل الهويات التجريبية.[٢٥] ففي الحالة التجريبية، إذا كان لدينا شيآن واسمان، وكل ما نعرفه هو أن هذين الاسمين يرتبطان بطريقة ما بهذين الشيئين، فسيبدو أن هناك طريقتين متميزتين يمكن بهما مطابقة الأسماء مع الأجسام كما يلي:

وقد تكون هناك (إذا كنت مستهلكًا للأسماء لا منتجًا لها (القسم١٩))، دراسة تجريبية تُجرى لمعرفة الاتجاه الصحيح للمطابقة. على سبيل المثال، لنفترض أنك التقيت بشخصين في حفلة لكنك لم تتمكن من تذكر اسميهما؛ ثم عرفتهما لاحقًا، لكن دون أن تعلم أي اسم يخص أي فرد. في هذه الحالة، ما زلت بحاجة إلى معرفة ذلك، ويوجد في البداية احتمالان. قد تخدعنا هذه الظاهرة الشائعة لنعتقد أن النمط نفسه ينطبق في جميع الحالات التي تتبع هذا النموذج العام. هناك جسمان، وهما الجذران التربيعيان للعدد –١، واسمان هما 'i+' و'i–'، وقد يبدو أن هناك مهمة جوهرية تتمثل في معرفة أي من الاسمين يتطابق مع أي من الجسمين. وعندما نكتشف أنه لا توجد إمكانية لتنفيذ هذه المهمة، قد نرى في ذلك تحدٍ لنظرية المثالية اللغوية، استنادًا إلى أننا نواجه سؤالًا ينبغي للمثالي اللغوي أن يجيب عنه، لكنه لا يفعل ذلك. ولكن ستكون هذه ردة فعل خاطئة؛ فباعث عدم إمكانية تنفيذ هذه المهمة هو أنه لا توجد مثل هذه المهمة من الأساس.[٢٦] ووفقا لما قلناه عند طرح المشكلة، فإن الاتجاه الذي تتطابق فيه الأسماء هو أمر

غير محدد ميتافيزيقيا.[٢٧] ليس الأمر أن هناك شيئًا ينبغي للغة أن تفعله لكنها لا تستطيع؛ فليس لدينا مشكلة تواجه المثالي اللغوي، بل ثمة لا تحديد في طبيعة الأشياء.

بالعودة إلى مصطلحات هذه المناقشة بأكملها، تذكر أنه وفقًا للمثالي اللغوي، لا يوجد في الوضع الميتافيزيقي الأولي سوى الجمل. تُستخلص الكلمات من الجمل، ثم تنبثق الأشياء منها؛ أي أنها تُستنتج من الكلمات بعدِّها محالات إليها لها. هذه الأشياء هي أشياء بالمعنى الواسع، تمامًا كما أن الكلمات التي تحيل إليها هي أسماء بالمعنى الواسع. فكل من الأسماء والأشياء افتراضات نظرية، والأشياء التي تحيل إليها الأسماء هي في الواقع مجرد أسماء في ذاتها. ولكن بينما، في الحالة التجريبية العادية، يمكن أن تكون هناك طريقتان يتطابق بهما شيئان مع اسمين، فإنه في حالة '$i+$' و '$i-$' (إذا التزمنا بهذا المثال، مع أن النقطة عامة)، لا يوجد سوى طريقة واحدة.[٢٨] السؤال الذي يطرح نفسه في المواقف الفيزيائية العادية، حيث يكون لدينا اسمان وشيآن، ويتوجب علينا معرفة كيف تتطابق الأسماء مع الأشياء، لا يظهر في حالة '$i+$' و '$i-$' ببساطة. وهذا لا يعني أن '$i+$' و '$i-$' ليسا كائنين -فلماذا يجب أن يكون عدد الطرق التي يمكن بها مطابقة الأسماء مع المحالات إليها المحتملة عاملاً حاسمًا في تحديد ما إذا كانا كائنين أم لا؟ - بل يعني فقط أنهما يختلفان في هذا الجانب عن الأشياء الفيزيائية. (وعلى أي حال، يبدو أنهما يختلفان، على الأقل عن الأجسام الفيزيائية الملموسة.)[٢٩] مرة أخرى، لا تُوجَد في حالة مجموعة كاردينالية مكونة من كائنات خمسة خُصِّصَ لها أسماء خمسة سوى طريقة واحدة وليس ٥ طرق لتسمية تلك الكائنات. فإذا قدَّمتُ مسألة رياضية بعبارة «لتكن أ، ب، ج، د، هـ خمس نقاط متميزة متساوية التباعد على محيط دائرة نصف قطرها r...»، فسيكون من سوء الفهم أن يقاطعني طالب قائلًا: «أنت

تتحدث عن خمس نقاط هي أ، ب، ج، د، هـ، لكن كيف نعرف أي نقطة منها تحمل الاسم ‹أ›؟». كتب غراهام بريست:

«بالطبع، لدينا الآن الأسماء التي تميز بين العددين المركبين '$i+$' و'$i-$'، لكن لم يكن الأمر كذلك دائمًا. في مرحلة ما، لا بد أن أحدًا من الرياضيين أو لجنة منهم قد اختاروا أحد هذين الكائنين اختيارًا عشوائيًّا وأطلقوا عليه اسم '$i+$'. يبدو أن أفعال النية الخالصة يمكن أن تكون ذات تأثير قوي للغاية.»[٣٠]

ولكن كيف تمكن هؤلاء الرياضيون من فعل ذلك؟ لن تقودهم أفعال النية الخالصة إلى أبعد مما قد توصلك إليه إذا، على سبيل المثال، أشرتُ إلى صندوق مغلق ومعتم يحتوي على كرتي تنس متطابقتين تمامًا ثم طلبتُ منك أن توجه تفكيرك نحو إحداهما بعينها.[٣١] («لديك حرية الاختيار؛ اختر ما تشاء»، أردفُ بكل كرم.)

هل «$i+$» و«$i-$» في الواقع اسمي علم؟ يرتئي ريتشارد بيتيغرو (٢٠٠٨) أننا ينبغي أن نتعامل مع «i» على أنه متغير يتراوح بين الأعداد المركبة، مع الاشتراط بأن $i^2=-1$ حسنًا، بالطبع لهذه المعادلة حلّان، كما رأينا سابقًا في (القسم ٣٨).[٣٢] فإذا كان «i» مجرد متغير، فلماذا نحتاج إلى متغير آخر، وهو «$i-$»؟ لكننا نحتاجه فعليا، فنحن نحتاج لتحليل المركب إلى متغيرين متميزين (إذا كانا متغيرين فعلًا)، يتراوحان بين كائنين فقط، مع اشتراط ألا يكونا مجرد حلين لمعادلة س^2=-١، بل أن يكون لهما محالان إليهما متغايرين دائمًا. إذا كنت تود أن تعد «$i+$» و«$i-$» متغيرين يخضعان لهذه القيود، فافعل ذلك، لكنني لا أرى فرقًا جوهريًّا بين هذا القول وبين عدِّهما اسما علم يحيلان إلى كائنات رياضية -حيث إن لكل منهما دور مميز حسبما وُصِف. (وتذكر أن نهجي يفترض أن المتغيرات لها محالات إليها أساسًا، لذا لا تتضح فائدة إعادة الوصف بهذه الطريقة). تخيل موقفًا فيه

توأمان متطابقان، حسبما نقول (أي متشابهان نوعيًّا وليس عدديًّا)، وهناك كلمتان: «تويبدلدم» و«تويبدلدي»، بحيث يمكن تعيين هذين الاسمين لهذين التوأمين فقط، دون أن يكون هناك تحديد قاطع لأي اسم ينتمي لأي منهما. الشرط الوحيد هو أن كل تعيين يجب أن يخصص اسمًا مختلفًا لكل كائن. أنت بحاجة إلى اسمين لأنهما في الواقع شخصان مختلفان، حتى تتمكن من التعبير عن الجملة التالية مثلاً: «أرى أن تويبدلدم وتويبدلدي تشاجرا مجددًا؛ دائمًا ما يتنازعان على لعبة الخشخيشة، هذان الصغيران الشقيان!». لكن يمكنك استخدام أي من الاسمين لكلا التوأمين بالتبادل، طالما أنك تلتزم بالشرط المذكور آنفًا. عندما تقول «أحضر تويبدلدم»، فإن ذلك يعني ببساطة «أحضر أحد التوأمين؛ أيهما سيكون مناسبًا». مرة أخرى، يمكنك عَدُّ هذه التسميات متغيرات مقيدة إذا رغبت في ذلك، لكن تعني هذه القيود عمليًّا التعامل معها بصفتها نوع من الأسماء. وبهذا المنطق، يمكنك أيضًا القول إن جميع أسماء العلم العادية ليست سوى متغيرات مقيدة بنطاق أحادي العنصر! (سأعود إلى هذه النقطة في القسم التالي).

يُعَدُّ الحل للإشكالية التي ناقشناها للتو بديلاً عن الحل الأول، لأنك إذا تبنيت الأول، على الأقل في النسخة التي تدمج البُنى غير الجامدة داخل بُنى جامدة، فستقول إننا نستطيع التمييز بشكل محدد بين، على سبيل المثال، «$+i$» و«$-i$»، استنادًا إلى أن الأول هو الزوج المرتب من الأعداد الحقيقية (٠،١)، بينما الآخر هو الزوج (٠،-١) وأننا نربط الأسماء بهذين الكائنين المتميزين نظريًّا بطريقة ثابتة ومحددة، حيث إنهما يُميزان بامتلاكهما خصائص جوهرية مختلفة. وبالمثل، ستقول إننا قادرون على تمييز ب و ج في المخطط (س)، بشرط أن نفترض أن (س) هو تجريد من بنية أكثر أساسية تكون فيها ب و ج مرتبطتين بعلاقات مختلفة مع كائنات أخرى؛ وهي العلاقات التي نتجاهلها هنا عمدًا. لكن لا يستدعي الحل البديل الذي

كنا نناقشه، مع أنه يستفيد من التمييز بين لغة الموضوع والميتالغة، تمييز بوتون بين المستويات الأساسية والمشتقة. بل يعترض على رأيه القائل إن الهوية لا يمكن عدها أولية، وتسمح للرياضي بأن يفترض ببساطة أن ب وج في (س) هما كائنان متميزان.(٣٣) في الواقع، ليست تسمية العقد في (س) ذات أهمية في هذه المسألة. فإذا قلت، على سبيل المثال: «لنأخذ مخططًا به عقدتان غير مسميتين ولا توجد بينهما أي حواف»، فقد حددتَ بنية مجردة صحيحة تمامًا، تتكون في حد ذاتها من كائنين غير متميزين، وهما:

لن أحكم أي النهجين هو الأفضل في الحالة الرياضية؛ فوفقًا لما يهمنا الآن، ليس ثمَّ فرق. ولكن، حتى لو تبين أن النهج الأول فاق الثاني، لم تكن الإشارة إلى الأسلوب البديل غير ذات صلة، لأنني، حسب نقاشي الحالي، أرى أنه الحل الوحيد الممكن في حالة(أ)(٣) ، أي في سياق التناظرات اللغوية؛ إذ لا يوجد نظير للرد الأول في هذا السياق.

لا تماثل العلاقة نظيرها العكسي حسبما رأينا، ولكن لا يوجد سؤال حقيقي حول الكيفية التي تحكم بها المبادئ اللغوية تعيين المحالات إليها للكائنات (العلاقات). ليس الأمر أننا نواجه سؤالًا لا يمكننا الإجابة عنه، بل إنه ليس ثمَّ سؤال من هذا النوع رأسًا. وذكرت سالفًا، ليست المسألة هنا مشكلة للمثالي اللغوي، بل هي عدم تحديد متأصل في طبيعة الأشياء. بخلاف ذلك، هناك إستراتيجيتان ميتالغويتان متساويتان يمكن استخدامهما لتعيين المحالَين إليهما لكل من ع وع'، بحيث يمثل كل اسم العلاقة العكسية للآخر؛ ولكننا رأينا في نقاشات سابقة أن عدم التحديد الإحالي موجود مسبقًا على المستوى الميتالغوي، وأن هذه الالتباسات الميتالغوية لا تقوض تحديد المعنى على مستوى لغة الموضوع. تمتد في الواقع الثنائيات التي لاحظناها (في القسمين ٣٦–٧) في حالات التأكيد والإنكار، الصدق والكذب، والإثبات

والنفي، إلى نطاق أوسع بكثير؛ حيث إن أعضاء الأزواج المترافقة مثل & و∀، ∨ و∃، □ و◇، وكذلك التفاضل الفوقي والتفاضل التحتي (القسم ٦)، كلها قابلة للاستبدال ثنائيًّا باستخدام أداة النفي. أما السؤال عما إذا كنا نتحدث الإنجليزية أو «الـ ن-إنجليزية»، فقد رأينا أن الأمر غير محدد. ولكن لا يخلق عدم التحديد هذا معضلة شكّية، لأنه يتوافق مع تحديد على مستوى أعلى، وهو ما يكفي لضمان نجاح التواصل؛ يكفي أن تكون الجملة: «إما أننا نتحدث الإنجليزية أو الـ ن-إنجليزية» صادقة بصورة محددة؛ ولا يلزم أن يكون كل من الاحتمالين المتناقضين له قيمة صدقية محددة (مع أن لهما برأيي قيم صدقية واضحة، انظر القسم ٥). هذه ببساطة مجموعة من أشكال عدم التحديد الميتافيزيقي (من بين أمور أخرى)[٣٤]، لذلك، ليس باعثًا على الدهشة ألا تحل المثالية اللغوية هذه المشكلة، إذْ سيكون حلها أمرًا غير معهود ومريبًا، بينما يُقْبَل تمامًا أن تكون الكائنات التي يمكن تمييزها تجريبيًا غير قابلة للتمييز نظريًّا. فعلى سبيل المثال، في (س)، الكائنان ب وج متميزان تجريبيًّا، لكن من الناحية النظرية، لا يوجد فرق جوهري بينهما، تمامًا كما أن كون الجملة «أ هو ب» صحيحة و«أ ليس ب» خاطئة هو نتيجة لموقف ميتافيزيقي، وليس العكس.[٣٥] يجب أن نكون واضحين بأن اللغة هي التي توجه الميتافيزيقيا، وليس العكس. ومرة أخرى لا يُعزَى ذلك إلى أن الكائنين لهما هويتان متفردتان مختلفتان يمكننا تمييزهما والإحالة إليهما تفاضليًّا؛ بل لأننا نعطيهما اسمين مختلفين مع الفهم بأن هذين الاسمين ليسا إحاليين، ليصبح للكائنين المقابلين هويتان متفردتان متميزتان. عند فهم هذا فهمًا صحيحًا، تُثْبت حالات التناظر اللغوي صحة المثالية اللغوية.[٣٦]

(٤١) الحلول (٢)

بالانتقال إلى (ب)(١)–(٣)، يبدو لي أنه سواء التجأنا إلى حل المستويين في (أ)(٢) أم لا، يجب أن يعتمد المثالي اللغوي نهج المستويين في هذه المرحلة. في حالة (ب)(١)، قد نعتقد في البداية أن مثل هذا النهج غير ضروري، وأن التحدي المطروح لا أساس له. إذ لا يدعي المثالي اللغوي مثلا أنه يمكن تسمية جميع الأعداد الحقيقية في وقت واحد داخل لغة محددة، لأنه لو كان هذا هو الادعاء، لأصبحت مشكلة التفاوت في الكاردينالية بين المجال واللغة ذات أهمية؛ حيث إن المجال (أي مجموعة الأعداد الحقيقية) غير قابل للعد، في حين أن اللغة تمتلك عددًا محدودًا أو قابلًا للعد من المفردات. يتَّضح أن الادعاء ليس أن هناك لغة فعلية أو ممكنة يمكنها إطلاق أسماء على جميع الكائنات في العالم، سواء كانت ملموسة أو مجردة، في وقت واحد، بل إنه يمكن تسمية أي كائن داخل لغة تمتلك موارد لغوية كافية، حتى لو كانت قابلة للعد فقط، عندما تستدعي الحاجة تسميته.[٣٧] ولكن يتبيَّن جليًّا أن هذا الرد لا يجدي إلا بِقَدَر في مواجهة المشكلة المطروحة في (ب)(١)؛ إذ ليست المشكلة فقط أنه لا يوجد حد علوي متناهٍ لعملية توليد الكائنات المجردة، بل إن العديد من هذه الكائنات (وفقًا لفهم غير صارم ولكن بديهي، أي الغالبية العظمى منها) معقدة للغاية، أو حتى مُنشأة بطريقة عشوائية جدًّا، بحيث لا تستطيع أي لغة، أيًّا كانت، أن تحددها تحديدًا فرديًّا ودقيقًا، وتعطيها أسماء محددة بوضوح.[٣٨]

قد يُقترح أن هذه النقطة تحتاج إلى تعديل دقيق على النحو التالي:[٣٩] لا يمكن ربما وصف المجموعات الهائلة والعشوائية بالكامل بصورة فريدة، ولكن يمكن بالتأكيد تسميتها. ففي نهاية المطاف، يمكن للمتغيرات أن تشمل كل ما هو موجود، والمتغير هو نوع من الأسماء. (ألا أستخدم هنا متغيرًا يشمل جميع المجموعات؟!)، ومع ذلك، يبدو لي أن الاستفادة من التمييز

بين الأسماء العلم والأوصاف المحددة بهذه الطريقة ليست خيارًا مقبولًا للمثالي اللغوي. إذ ليست المشكلة فقط أن علاقة الإسناد، التي يُربَط بها كائن بمتغير، تختلف عن علاقة التسمية، التي يسمى بها كائن أو يحدد وربطه بتعبير لغوي. ألمَحتُ في مناقشتي السابقة عن حالة «i+» و«i−»، قد يكون من الممكن إيجاد تقارب بين الأسماء والمتغيرات، أو العكس، شريطة إجراء التعديلات المناسبة في مواضع أخرى. لكن المشكلة الأساسية في هذا الاقتراح هي التالي: يجب وفقًا لموقف المثالي اللغوي -أو على الأقل وفقًا للموقف الذي يسعى المثالي اللغوي إلى تبنيه، مع أننا بدأنا نلاحظ أن هذا المذهب لا يمكن الدفاع عنه بصورته النقية تمامًا- أن يكون كل شيء قابلًا للتسمية والوصف، بحيث لا يمكن تسمية كل شيء وحسب، بل أيضًا تمييزه تمييزًا فريدًا بالوصف، وذلك في لغة ما. أما ما إذا كانت هذه القدرة على الوصف (describability) متضمنة بالفعل في القدرة على التسمية (nameability)، أو أنها شرط إضافي مستقل، فهو أمر يمكن تنحيته جانبًا هنا. على أي حال، يريد المثالي اللغوي تحقيق الأمرين معًا؛ أن يكون كل شيء قابلًا للتسمية، وقابلًا للوصف الفريد أيضًا.

يكمن حل هذه المشكلة حسبما أرى مرة أخرى في التمييز بين مستوى وجودي أساسي ومستوى مشتق، حيث توجد الأشياء غير القابلة للتسمية والوصف في المستوى المشتق. في الواقع، لا يحتاج المستوى الأساسي إلا إلى المجموعة الخالية والموارد المعتادة لنظرية المجموعات؛ فبمجرد توفر هذه العناصر، والتي يمكن تسميتها ووصفها جميعًا، ينبثق منها كل شيء آخر، بما في ذلك كل ما يوجد في المستوى المشتق. نجد هنا أن الفرع يتجاوز الأصل، حيث يصل المستوى المشتق إلى مجالات غير القابل للتسمية وغير القابل للوصف. فاللغة تُنتج كل شيء، ولكنها تفعل ذلك على مراحل؛ وبينما لا تستطيع إبداعاتها المبكرة تجاوز إمكانياتها التعبيرية،

فإن إبداعاتها المتأخرة يمكنها ذلك.[٤٠] وفقا للمثالية اللغوية، تتجلى النقطة الحاسمة في أن المستوى المشتق هو في الواقع مشتق فعلًا؛ أي أنه يعتمد اعتمادًا غير متماثل على المستوى الأساسي. لدينا هنا بنية توليدية هرمية، بحيث أن المثالية اللغوية، رغم أنها لا تصح في المستوى المشتق، فإنها تظل صحيحة في المستوى الأساسي، الذي يعتمد عليه المستوى المشتق. لذا، لا يتعلق الأمر بمجرد عزل الكائنات التي تبدو غير متوافقة مع المثالية اللغوية ووضعها في فئة «البقية غير المهمة». بل على النقيض، تعتمد هذه الكائنات غير المتسقة في وجودها على كائنات أساسية يمكن تسميتها ووصفها.

أفترضُ هنا أن الكلمات والجمل خطية. (بكلمة «خطية» أعني في الواقع أنها أحادية البعد؛ إيْ مع أن اللغات المكتوبة تمتلك نظام كتابة ثنائي الأبعاد، إلا أن هذه خاصية عرضية طوِّرت لتناسبنا، إذ يمكن اختزال البعدين في بعد واحد، كما هو الحال في شفرة مورس). وأفترض أيضا، وسومز (القسم ٣٩)، أن اللغات تمتلك مفردات محدودة، وأن الكلمات والجمل لا يمكن إلا أن تكون ذات طول محدود. وبالطبع، إذا خففنا أيًّا من هذه الافتراضات، ستتوسع إمكانيات التعبير تبعًا لذلك. كنت أعتقد سابقًا أنه ينبغي أن تستغل المثالية اللغوية فكرة توسيع الموارد التعبيرية[٤١]، لكنني أرى الآن أنه يجب توخِّي الحذر في حال تبني مثل هذه الإستراتيجية. ذلك لأن هذا ينطوي على مخاطرة جعل أطروحة المثالية اللغوية بلا معنى أو تتفيهها. وسيحدث هذا التأثير غير المرغوب فيه إذا سمحنا، مثلًا، بأن تكون الأشياء عمومًا هي أسماؤها الخاصة (التسمية الذاتية - autonymy)، وهو أمرٌ غير نادر في السياقات الرسمية أو شبه الرسمية.[٤٢] وقد يكون ذلك إصلاحًا تقنيًّا مقبولًا[٤٣]، لكنه يكاد يكون غير قابل للتطبيق في سياق نحاول فيه معالجة الميتافيزيقيا الأساسية. (في الواقع، عندما يستشهد بالتسمية الذاتية، فإن ما

يحدث غالبًا هو أنه يسمح للرموز بتسمية نفسها، وليس أن الكائنات بوجه عام يُسمح لها بذلك. ليس ما يُغفَل لأغراض التبسيط هو التمييز العام بين الشيء والاسم، بل على وجه التحديد التمييز بين الاسم واسم ذلك الاسم). لا يمكن أن تكون المثالية اللغوية ذات أهمية وتأثير إلا إذا كان تصورها للغة متماشيًا، أو على الأقل قريبًا، من فهمنا العادي لطبيعة اللغات التجريبية.(٤٤) قد يفكر المرء حقًّا في إستراتيجية اعتماد المستويين في هذه المسائل أيضًا. في هذه الحالة، يمكننا الإصرار على أنه في المستوى الأساسي، يجب أن تكون الأسماء مستمدة من مجموعة محدودة، وأن تكون الأسماء والجمل ذات طول محدود، وأن تُمنع التسمية الذاتية؛ لكن في المستوى المشتق، يمكن التخفف من هذه القيود. لكن يعادل القول مثلا إنه في المستوى المشتق يمكن أن تكون الأشياء هي أسماؤها الخاصة، بأنه في ذلك المستوى، يمكن أن تكون الكائنات بلا أسماء إطلاقًا.

إن التقييد الذي دافعت عنه للتو بشأن ما يمكن عَدُّهُ لغة يضع نوعًا من التحققية الديفيدسونية (Davidsonian verificationism) على طاولة النقاش.(٤٥) ومع ذلك، فليست هذه تحققية تجريبية بدائية. تمامًا كما لا توجد صعوبة في فهم القيود التجريبية المفروضة على قدرتنا على التحقق من حقائق يمكننا مع ذلك تصورها على أنها حقائق سليمة تمامًا -سواء كانت متعلقة بالماضي البعيد، أو بأجزاء نائية من الكون، أو بهياكل مجردة معقدة للغاية بحيث لا يمكننا استيعابها- يمكننا أيضا تصور وجود لغات لا يمكننا التعرف عليها بصفتها لغات لأسباب تجريبية مختلفة، أي أنها لغات لا يمكننا ترجمتها. لكن هناك حدود حازمة لفكرة أن هناك لغة لا يمكننا حتى من حيث المبدأ ترجمتها. («حتى من حيث المبدأ» تعني هنا، حتى لو وسَّعنا قدراتنا بطرق يمكن تصورها تجريبيًّا). ما الذي يُصَيِّر مثل هذا النظام لغة أصلًا؟ نجد أنفسنا هنا مضطرين للإدلاء بضرب من ضروب مركزية

الإنسان الترنسندنتالية (transcendental anthropocentrism). يمكننا فهم أن هناك حقائق لا تستطيع النحل إدراكها (إضافة إلى الحقائق التي يمكنها إدراكها)، ولكن الاستدلال بأن هناك حقائق لا يمكننا نحن البشر إدراكها بنفس الطريقة يتعثر جراء عدم التماثل الجوهري بيننا وبين النحل. نحن نمتلك مفهوم الحقيقة ، وليس النحل. إنه مفهوم ابتكرناه نحن، وتنتجه لغتنا. لكي يُعاد التماثل بيننا وبين النحل، سيكون علينا افتراض وجود حقائق لا يمكننا فهمها لكن يمكن لكائنات خارقة (superbeings) إدراكها. لكن هذا غير ممكن، لأن «حقائق» تلك الكائنات يجب أن تكون محكومة بمفهومها الخاص عن الحقيقة، وليس بمفهومنا نحن. ولكن لا يمكن أن يحدث هذا أبدًا، والسبب ببساطة هو أنه إذا لم تكن «حقائق» تلك الكائنات الخارقة هي أيضًا حقائق وفقًا لمفهومنا، فإنها لن تكون «حقائق» قطعًا. نحن الذين نحدد القواعد المفاهيمية؛ في النهاية، نحن من اخترع مفهوم «المفهوم» نفسه. هناك حدود، نحن من وضعناها، لما يمكن عَدُّه مفهومًا. وبالمثل، هناك حدود لما يمكن عَدُّه لغة، وهذه الحدود نحن الذين نحددها أيضًا. يمكننا استيعاب الحقائق التي تبدو غير واضحة لنا بسبب حدودنا التجريبية. ويمكننا أيضًا استيعاب حقائق غير واضحة لنا بالضرورة لأنها تتجاوز موارد لغتنا، أو أي لغة ذات أساس محدود. ولكن يشكِّل هذا التنازل الأخير ضغطًا على مفهوم «الحقيقة» نفسه. لقد ارتأيت أن هذا التنازل ينجح فقط لأن هذه الحقائق غير القابلة لوصفنا أو تسميتنا هي في الواقع بنى مكونة من كائنات وعمليات يمكننا نحن تسميتها ووصفها. يكبر الفرع ويتجاوز الأصل، لكنه يظل متصلًا به.(٤٦)

نَخْلُصُ إذًا إلى أنه لكي تكون المثالية اللغوية مذهبًا ذا قيمة حقيقية وأهمية جوهرية، يجب أن تدَّعي، بشكل من الأشكال، أن كل شيء يمكن تسميته ووصفه باستخدام الكلمات والجمل في لغةٍ إما أن يكون متطابقًا مع لغتنا

العادية أو على الأقل شكلًا يمكن التعرف عليه أو امتدادًا لها. ولكن تتميز لغتنا العادية بأنها تمتلك معجمًا محدودًا وقواعد نحوية محدودة، وجملها ذات طول محدود، ولا تسمح للكائنات بتسمية نفسها. توجد هذه الخصائص لأسباب وجيهة؛ تُعزَى قيود المحدودية إلى كوننا كائنات محدودة القدرات، والإصرار على التغاير الاسمي (heteronymy) إلى أنه ليس للكائنات، حسبما رأينا في (القسمين ٩،١)، عمومًا خصائص نحوية، بينما يجب أن تكون للأسماء. الآن، إذا اقتضينا السماح، في ظل ظروف محددة أو عند مستوى محدد من الخطاب، بتخفيف هذه القيود؛ إما، حسبما اقترحتُ، بالسماح للمستوى الثانوي بأن يحتوي على كائنات لا أسماء لها ولا يمكن وصفها، أو بالمبالغة في تصورنا لمفهومي التسمية والوصف بحيث يمكن لهذه الكائنات، في نهاية المطاف، أن تكون قابلة للتسمية والوصف ضمن لغة فائقة (superlanguage)، ومع ذلك، ينبغي الإصرار على أن هذا المستوى المخفف من الخطاب هو مستوى ثانوي؛ أي أنه يعتمد اعتمادًا غير متماثل على وجود مستوى أساسي تطبق فيه المثالية اللغوية تطبيقًا صريحًا ومباشرًا، ودون افتراض مثالية مواردنا اللغوية. سيظل مثل هذا التصور القائم على المستويين في رأيي، متوافقًا بدرجة كافية مع روح المثالية اللغوية ليُعَدَّ نسخة من هذا المذهب، وذلك بسبب البنية الهرمية التي يفترضها هذا التصور. (لاحظ أن هذه الإستراتيجية لا تبرر الاسمية (nominalism) بأي شكل من الأشكال، فالمستوى الأساسي يحتوي على كائنات بمعناها الواسع، أي جميع أنواع الكائنات، بما في ذلك المجموعات، والكليات، والقضايا، وما إلى ذلك؛ أي جميع الكيانات التي عادةً ما تعدها الاسمية أوهامًا فلسفية). بدمج هذا مع حلنا الأول للمشكلة (ب)(١)، يمكننا القول إن المستوى الأساسي يتألف حصرًا من كائنات يمكن تسميتها ووصفها، وذلك في إطار لغة تتطابق مع اللغة البشرية العادية أو قريبة

منها قريبًا يمكن التعرف عليه. أما في المستوى الثانوي، فيمكن تخفيف هذه القيود، وفقًا لأي من الطريقتين المذكورتين أعلاه. ولكن، مع ذلك، تبقى المثالية اللغوية مُصانَةً في الإطار العام، إذ يعتمد المستوى الثانوي اعتمادًا غير متماثل على المستوى الأساسي.

هل تعني التخفيفات المقبولة في المستوى الثانوي أنه يمكن أن توجد حقائق غير قابلة للقول؟ يعتمد هذا على كيفية تعريف عدم القابلية للقول، لكن الإجابة البسيطة والواضحة عن هذا السؤال هي «نعم». وفقًا لتصوري، يمكن أن تكون هناك حقائق -أي قضايا صادقة-في المستوى الثانوي غير قابلة للقول من طرفنا، أو من طرف أي كائنات أخرى تمتلك قدرات ولغة تُعد امتدادًا معقولًا لقدراتنا ولغتنا. إذا كنت تسعى إلى المثالية المطلقة للكائنات واللغات بحيث لا يتبقى أي مجال لعدم القابلية للقول، يمكنك فعل ذلك، حسبما وافقت آنفًا، لكنه سيكون انتصارًا واهمًا؛ إذ سوف تحتاج حينها إلى افتراض كائنات ذاتية التسمية، وعوامل بقدرات لا نهائية غير محدودة، وغير ذلك من الأمور غير المألوفة. يدافع أدريان مور عما يمكن أن أسميه شكلًا خالصًا من المثالية اللغوية، حيث يمكن التعبير عن أي حقيقة داخل اللغة (٢٠١٩، ص ٢١٢–٢١٣). لا يستعمل مور تمييزي بين المستويين الأساسي والثانوي، ولست متأكدًا تمامًا من استيعابي لمنهجه، لكن إذا كانت الفكرة، كما يبدو، أنه يمكن التعبير عن أي حقيقة بوسيلة تمثيلية (المصدر نفسه، ص ٢١٣) -جملةً أو ما شابه ذلك- ويمكننا التعرف عليها بوصفها كذلك، فإنني لا أرى أن هذا الطرح موفَّق. أقصى ما يمكنني قوله هو أنه في المستوى الأساسي، يمكننا التعبير عن أي حقيقة بلغتنا التي نتعرف عليها بوصفها كذلك، لكن في المستوى الثانوي، قد ينهار هذا الارتباط. (ولكن المستوى الثانوي هو، حسبما يُفترض، ثانوي فعلًا، لذا يظل جوهر المثالية اللغوية مُصانًا، حسبما ذكرتُ سالفًا). الآن، يُعَدُّ هذا جزءًا من

الموقف الميتافيزيقي لمور، وهو أنه -مع أنه لا توجد حقائق يتعذر التعبير عنها- إلا أن هناك أشياء يتعذر التعبير عنها؛ فثمة قدرات مثلا، كـ«معرفة كيفية استعمال مفهوم الخُضْرة» (المصدر نفسه، ص. ٢١٥)، تُعَدُّ أشياء يتعذر التعبير عنها.(٤٧) بيد أني أرى ما يراه فريجه، أن المفاهيم كيانات على مستوى الإحالة تُستوعب، ولا تُمارس؛ ولا أرى أي شيء غير قابل للقول في القدرة على التمييز بين الأشياء الخضراء وغير الخضراء، وهو ما أعتقد أن هذه القدرة تعنيه في جوهرها. بالطبع، قد يمتلك كائن معين (أو آلة) هذه القدرة دون أن يكون قادرًا على صياغة ما ينطوي عليه ممارستها لفظيًّا، لكن يمكننا نحن التعبير عما تنطوي عليه هذه الممارسة.(٤٨) في الحقيقة وبكل بساطة، لقد فعلت ذلك للتو. في المستوى الأساسي، يمكن تسمية كل شيء ووصفه. هذا لا يعني، بالطبع، أن كل شيء يمكن التحدث عنه عند هذا المستوى؛ فقط يمكن التحدث عن العناصر اللغوية. يقول مور: «إن القول بأن الجسيمات دون الذرية غير قابلة للقول هو إما غير منطقي أو تافه» (المصدر نفسه، ص ٢١٤؛ راجع أيضًا ص ٢٤٩) حسنًا، لا يُعَد غير منطقيًّا بالتأكيد القول إن الجسيمات دون الذرية غير قابلة للقول. لقد قلنا ذلك للتو، وأنت فهمت ما قلناه. والآن، تأمل القياس المنطقي(*) التالي:

يمكن التعبير عن العناصر اللغوية فقط؛

ليست الجسيمات دون الذرية عناصر لغوية؛

إذن: لا يمكن التعبير عن الجسيمات دون الذرية.

الحجة صحيحة، لذا لا يمكن أن يكون الاستنتاج بلا معنى.(٤٩) والاستنتاج، على الأرجح، صحيح (مع أن كونه خاطئًا سيكون كافيًا لأغراض الحجة التي قدمتها للتو)، وفي رأيي، هو صحيح وغير تافه. مع أن القول إنه لا يمكن التعبير عن الجسيمات دون الذرية غير صويب، إلا أنني أعتقد،

(*) قَوْل مُرَكَّب مِن قَضَايَا إِذَا سُلِّم بِها لَزِم عَنْها لِذَاتِها قَوْل آخَر. (المترجمة)

لأسباب لن أخوض فيها هنا، ولكنني حاولت تفصيلها في مواطن أخر، أنه خطأ فلسفي عميق.(٥٠)

أنتقل أخيرًا إلى (ب)(٢) و(ب)(٣). ليست الكائنات الفيزيائية المراوغة مجرد تجريد أو بناء مشتق من شيء أكثر أساسية ميتافيزيقيا، لكنها مع ذلك تُعد ذات مرتبة ثانوية ميتافيزيقيا؛ إذْ يعتمد وجودها على وجود السحابة المفترضة، وتعتمد هذه بدورها وجوديًّا على قدرة اللغة على الإحالة إليها. قد تحتوي هذه السحابة على عدد غير قابل للعد من الكائنات (ربما لا يمكننا استبعاد هذا الاحتمال المسبق)(٥١)، لذلك قد نحتاج إلى الجمع بين الحلول المقترحة لـ (ب)(١) و(ب)(٢) ويرتبط النقاش عن (أ)(٢) أيضًا بـ (ب)(٢)؛ فإذا وجدنا أنفسنا مضطرين لافتراض وجود مثل هذه الكائنات غير القابلة للتمييز، فسيرتبط دورها في التفسير الفيزيائي بتعددها وتميُّزها، وليس بأي تمايز إضافي في خصائصها الفردية. في هذه الحالة، ستشبه النقاط الخمس المتمايزة والمتباعدة بالتساوي على محيط دائرة كما ناقشنا سابقًا (في القسم٤٠)، والتي أُلحقت بها الأسماء الخمسة إلحاقًا اعتباطيًا. النقطة الأساسية هناك هي أنه يُسمح لنا ببساطة بأن نقرر أن أسماء هذه الكائنات ذات الصلة ستكون «أ»، «ب»، «ج»، وهكذا، ولا يمكن الاعتراض منطقيًّا بالسؤال: «كيف تعرف أي اسم يشير إلى أي كائن؟». الجواب بسيط: تشير«أ» إلى أ، و«ب» إلى ب، وهلم جرًّا، وهذا هو كل ما في الأمر؛ وليس التصور الذي يُفترض فيه أن تشير«أ» إلى ب، و«ب» إلى ج، وما إلى ذلك، مختلفًا في جوهره. الكائنات هي أسماء في ذاتها (in re)، وفي هذه الحالات، هذا هو كل ما يمكن قوله. أما في حالة الكائنات الفيزيائية الكبيرة مثل الطاولات والكراسي، فإننا عادةً ما نفترض أن هناك المزيد مما يمكن قوله عن الفروقات بين كائن وآخر. وبالطبع، يجب وضع هذه النقطة في سياق الدرس المستفاد من حجة التبديل، والتي تفيد بأن علاقة التسمية نفسها يمكن أن تخضع للتبديل، شريطة أن تستوفي شروطًا معينة

يسهل تحقيقها.[٥٢] تظل القيم الصدقية ثابتة عبر عمليات التبديل، مما يعيدنا إلى نقطة البداية؛ الجُمل ذات المعنى والتي لها قيم صدقية هي المعطى الأساسي، وكل ما عدا ذلك مجرد افتراض نظري. أما فيما يخص(ب (٣)، يهِبُّ النهج القائم على المستويين مجددًا لإنقاذنا؛ حيث نصر ببساطة على أنه، إذا تبين أن رأي الضروريِّ (necessitist) القائل بوجود كائنات ممكنة الوجود بصفتها كائنات مادية لكنها مجردة فعليًّا صحيح، فإن هذه الكائنات - التي لا يمكن، على الأقل عمومًا، أن تُسمى بصورة حقيقية أو تُوصف وصفًا فريدًا - يجب أن تُنزَل إلى المستوى الثانوي. فهي مقتطعة من خطابنا العادي، بما في ذلك خطابنا المعياري العادي، والذي ينطبق في المقام الأول على الكائنات التي يمكن تسميتها.

لا تختلف في المستوى الأساسي، أطروحة أن الكائنات قابلة للتسمية في أثرها عما جاء به كواين «أن تكون هو أن تكون قيمة لمتغير مقيد[٥٣]»؛ أي أنه لا يمكن في المستوى الأساسي لشيء أن يكون قيمة لمتغير مقيد إلا إذا كان من الممكن تسميته. أفترض هنا نوعًا من التخفيف في عداء كواين للتكميم من الرتبة العليا؛ أرى أنه يمكن استبدال أي عنصر لغوي ذي أهمية دلالية -بما في ذلك اللواحق والوحدات الصرفية الأخرى وعلامات الترقيم، والمسندات والعوامل من أي مستوى في التسلسل الهرمي اللغوي الفريجي- بمتغير، بحيث يصبح شعار كواين والمثالي اللغوي متطابقين في الأثر، على الأقل في المستوى الأساسي. يمكننا التكميم فقط على المستوى المشتق -أي السماح بمتغيرات متراوحة- على كائنات لا يمكننا تسميتها.[٥٤] يجب ملاحظة أنه، في جميع الحالات الثلاث التي قُدِّمت في (ب)(١)–(٣)، لا يُطعَن في صحة حقيقة أن الكائنات غير القابلة للتسمية لها وضع مشتق ميتافيزيقيا؛ فهي جزء من «أثاث العالم» تمامًا حالها حال الكائنات القابلة للتسمية؛ يفرق فقط هو أنها تستند ميتافيزيقيا إلى الكائنات القابلة للتسمية.

(٤٢) الخاتمة

استهللت في الفصل الثالث مناقشتي حول الإحالة والأنطولوجيا بقول: «نظرًا لأن الإحالة هي مفهوم نظري في جوهره، فإن الأنطولوجيا التي ترتبط بها، هي مفهوم نظري أيضًا». واتفقتُ مع كريسبين رايت على أنه «لا يوجد تفسير عام أفضل لمفهوم الكائن أكثر من تقديمه من حيث مفهومي المصطلح المفرد والإحالة» (١٩٨٣، ص ٢٤؛ باستثناء أنني كنتُ سأستبدل بتعبيره «المصطلح المفرد» «عنصرًا لغويًا ذا أهمية دلالية». لكن يمكن للمرء أن يتخيل معترضًا يرى، مع إقراره بأن مفهوم الإحالة نظري في جوهره، أن ذلك لا يستتبع أن يكون مفهوم الكائن أيضًا نظريًّا أو مرتبطًا جوهريًّا بمفهوم الإحالة. أو ربما، قد يُقال إن هناك التزاما باتجاه واحد، من مفهوم الإحالة إلى مفهوم الكينونية؛ بحيث تكون الكائنات في جوهرها هي ما نحصل عليه في طرف العالم من علاقة الإحالة؛ لكن لا يستلزم ذلك أن تكون جميع الكائنات (ممكنة) أطرافًا لعلاقة الإحالة. بالطبع، وأقررتُ في هذا الفصل على أنه ليست كل الكائنات (ممكنة) محالًا إليه لعناصر اللغة، لكنني صنَّفتُ هذه الكائنات غير القابلة للتسمية ضمن مستوى وجودي ثانوي أو مشتق. والسؤال الذي يطرحه المعترض هنا هو: ما الذريعة عمومًا لهذه الخطوة؟ أي، مع أنه قد يُتَّفَق على أن بعض الكائنات غير القابلة للتسمية (مثل المجموعات النقية العشوائية الهائلة) هي بنى مشتقة من كائنات وعمليات قابلة للتسمية والوصف، وبالتالي فإن موضعها الصحيح هو المستوى الثانوي، فما الذي يكفل لنا أن تكون جميع الكائنات غير القابلة للتسمية والوصف هي كذلك فعلًا؟ بعبارة أخرى، لماذا لا يمكن أن تكون هناك كائنات عصية على الإدراك حتى على المستوى الأساسي أو الأولي؟

مسوِّغ ذلك هو الآتي. لنفترض، وفقًا للاعتراض، أن هناك بعض الكائنات غير القابلة للتسمية على المستوى الأساسي. يتضح جليًّا أنه يجب أن تشكل هذه الكائنات، حالها حال غيرها، ما يمكن أن نطلق عليه، على

نحو غير دقيق، جزءًا من الواقع. وهذا مجرد تعبير آخر للقول إنه لابد أن هناك كيفية يكون عليها حال هذه الكائنات؛ أي يجب أن يكون لهذه الكائنات طبيعة محددة. لابد أن تمتلك بعض الخصائص؛ الأساسية على الأقل، وربما العرضية أيضًا. أما الكائنات المراوغة في المستوى الثانوي، فهي تمتلك أيضًا مثل هذه الخصائص، بل وقد تمتلك خصائص مميزة فرديًّا، رغم أنني سمحت بوجود كائنات غير قابلة للتمييز في ذلك المستوى. ولكن في المستوى الأساسي، يحق لنا أن نفترض أن جميع الكائنات تمتلك خصائص مميزة فرديًّا تمكنها، على الأقل من حيث المبدأ، من أن تُمَيَّز تمييزا فرديًّا؛ أي أن تُسَمَّى وتوصَف تفاضليًّا. يحق لنا افتراض ذلك لأن الطريقة الأساسية التي نفهم بها مفهوم الكائن، سواء كان ماديًّا أو مجردًا، هي بتفاعلنا معه في حياتنا. (وهنا، مجددًا، تفَعَّلُ نسخة من مركزية الإنسان الترنسندنتالية). الكائنات التي نتفاعل معها، سواء كانت مادية أو مجردة، هي تلك التي يمكننا، أو يمكننا من حيث المبدأ -أي إذا توفر لدينا الوقت الكافي، والذكاء، والقدرة الذهنية، وقوة الحوسبة، وما إلى ذلك- أن نميزها لغويًّا. بمجرد أن يكون هذا التصور للكائن قيد العمل، يمكننا حينها أن نكون متساهلين بما يكفي لتوسيع مفهوم الكينونية بحيث يشمل كيانات لم تعد قابلة للإحالة في لغتنا، أو حتى في أي لغة نهائيًّا. لكن، إذا قدمنا هذا التنازل، فسيكون ذلك بمثابة تفضلٌ وسخاء من جانبنا، مما يشكل امتدادًا حقيقيًّا للمفهوم الأصلي. كل ما يمكن أن يكون صادقًا عن العالم يستمد أصله حتميًّا من ممارساتنا اللغوية. قد يكون هناك معنى يمكننا به القول إننا مضطرون إلى إجراء هذا التوسيع، بحيث يكون هذا «السخاء» فرضًا علينا؛ لا أدري يقينًا إن كان الأمر كذلك، ولن أتناول هذه المسألة هنا. ولكن على أي حال، حتى لو كان الأمر مفروضًا علينا، يظل عدم التماثل قائمًا، وهذا هو جوهر المسألة.

ما خَلُصْتُ إليه في هذا الكتاب هو التالي؛ التواصل باستعمال جملٍ

خبرية صادقة وكاذبة هو الأمر المفروغ منه. هذه هي المرحلة الأولية المنطقية والميتافيزيقية، والتي تسبق أي تنظير في بناء عالمنا. يعتمد على هذه المرحلة الأولية، اعتمادًا غير متماثل، مستوى آخر تحدث فيه عدة أمور. أولًا، تدخل النظرية الدلالية في المشهد. نميّز لغة الموضوع عن الميتالغة. ثم يُكَرَّرُ هذا التمييز لتشكيل تسلسل هرمي غير نهائي من الميتا-لغات. عند هذه المرحلة الثانوية، تنشأ المفارقات الدلالية نتيجة لتدخل المفردات الدلالية. (ليس التسلسل الهرمي للغات وفقًا لتارسكي محصنًا ضد المفارقات). بمجرد دخول النظرية الدلالية إلى الإطار، فإنها تدعونا، نحن المنظرين، إلى افتراض كائنات (بجميع أنواعها) على أنها محالات إليها للتعبيرات اللغوية (بجميع أنواعها)، بما في ذلك افتراض القضايا على أنها محالات إليها للجمل الخبرية المعطاة. تنقسم هذه الكائنات إلى مادية ومجردة، حيث تنضوي الأخيرة على الخصائص، والعلاقات، والدوال، والعمليات، وكل ما يمكن أن تذكره (حرفيًّا)؛ بل قد تكون الكائنات المادية نفسها كائنات مجردة من نوع خاص. تتحد هذه الكائنات لتكوين القضايا، التي تشكل بدورها العالم، وهو نفسه بناء نظري. وبمجرد أن نكون قد افترضنا محالات إليها قضوية للجمل الخبرية المعطاة، إلى جانب محالات إليها كينونية (بالمعنى الواسع) لمكوناتها الدلالية غير الجملية، فقد تسمح لنا النظرية -وخاصة الرياضية والفيزيائية- أو حتى تجبرنا على افتراض كائنات أخرى؛ لم تعد تنطبق عليها المثالية اللغوية، بوصفها المبدأ الحاكم القائل إن الكائن هو في جوهره معنى -أي محال إليه لتعبير لغوي فعلي أو ممكن-. يمكن دمج هذه الكائنات الإضافية فيما بينها، ومع الكائنات الأصلية، في قضايا صادقة وكاذبة، وهي تشكل مكونات للعالم حالها حال القضايا الأخرى، لكنها ليست محالات إليها لجمل، لأن اللغة لا تمتلك الموارد الكافية لتوليد جمل تحيل إليها.

يوجد، إذًا، تسلسل هرمي ميتافيزيقي؛ لدينا مستوى أساسي أو أولي، يتألف من جمل خبرية صادقة وكاذبة، ومستوى ثانوي أو مشتق يعتمد اعتمادًا غير متماثل على المستوى الأساسي، ويشمل كل ما عداه. تنص المثالية اللغوية على أنه يمكن تسمية كل شيء ووصفه باللغة البشرية، أو بشيء يمكن التعرف عليه على أنه قريب منها. ليس هذا المذهب صائبًا قطعًا، لكنها صائبٌ مبدئيًّا، إن جاز لي التعبير. يعني صوابه المبدئي أن الكائنات الأولية -أي المحالات إليها القضوية المفترضة للجمل الخبرية المعطاة، إلى جانب المحالات إليها الكينونية (بالمعنى الواسع) لمكوناتها غير الجملية ذات الأهمية الدلالية- كلها قابلة للتسمية والوصف. بمجرد أن تُفتَرَض هذه الكائنات البسيطة (نسبيًّا)، يمكنها أن تتحد لتشكِّل كائنات معقدة (نسبيًّا) غير قابلة للتسمية والوصف؛ ولكن هذه الكيانات الأخيرة مشتقة جليًّا من الكائنات الأولية. وبالتالي، فقط عند مرحلة مشتقة أو ثانوية يمكن للأنطولوجيا أن تتحرر من أغلال اللغة؛ فما هو موجود يعتمد، في جوهره، على ما يمكننا الحديث عنه. واللغة التي يمكن للأنطولوجيا أن تتحرر منها في نهاية المطاف هي اللغة البشرية، أو ما يمكن التعرف عليه على أنه قريب منها. بعبارة أخرى، يعتمد العالم -الذي يبدو في ظاهره مستقلًا تمامًا عنَّا- في وجوده ذاته، في جوهره، على وجود اللغة البشرية؛ أي ليس إلا على منتج عرضي للتطور. يعتمد البشر ولغتهم، من حيث الواقع التجريبي، على وجود العالم. بيد أن العالم يعتمد اعتمادًا ترنسندنتاليًّا، في وجوده على وجود اللغة، التي ليست سوى اختراع بشري. وهذه الخُلاصة مذهلة حسبما ألمَحتُ إليها في الفصل الثالث.

المصادر

(١) انظر: هيل (Hale) ٢٠١٣، ص. ٢٠؛ قارن: شيفر (Schiffer) ٢٠٠٣، ص. ٦٦–٦٧، ٧١.

(٢) كواين (Quine) ١٩٨١أ، ص. ١٢٩–١٣٣؛ ولمناقشة مفيدة، انظر: ليديمان وآخرون (Ladyman et al.) ٢٠١٢.

(٣) آدامز (Adams) ١٩٨١، ص. ١٣–١٤؛ قارن: جاغو (Jago) ٢٠١٨، ص. ٢٣٥.

(٤) هِلمن (Hellman) ٢٠٠٥، ص. ٥٤٤. وقد نوقشت المشكلة على نطاق واسع، انظر مثلاً: براندوم (Brandom) ١٩٩٦؛ بورغِس (Burgess) ١٩٩٩، ص. ٢٨٧–٢٨٨؛ فيلد (Field) ٢٠٠١، ص. ٢٦٩–٢٧٤؛ كيرانن (Keränen) ٢٠٠١، ص. ٣١٥–٣٢٣؛ ماكبرايد (MacBride) ٢٠٠٥، ص. ٥٨١–٥٨٢؛ ٢٠٠٦، ص. ٦٤؛ شابيرو (Shapiro) ٢٠٠٦ب، ص. ١٣١–١٣٢؛ ٢٠٠٨، ص. ٢٨٦؛ تشالمرز (Chalmers) ٢٠١٢، ص. ٣٥٤–٣٥٥؛ لينبو وبيتيغرو (Linnebo and Pettigrew) ٢٠١٤؛ نودلمان وزالتا (Nodelman and Zalta) ٢٠١٤، ص. ٦٦.

(٥) حسبما يفترض بريست (Priest): ٢٠١٦، ص. ١٤٢، ٢١٢.

(٦) انظر: بوتون ووالش (Button and Walsh) ٢٠١٨، ص. ٣٦٨.

(٧) مانثانو (Manzano) ١٩٩٦، ص. ٥٥؛ كيرانن ٢٠٠١، ص. ٣٢١؛ كتلاند (Ketland) ٢٠٠٦، ص. ٣٠٩–٣١١؛ بوتون (But-ton) ٢٠٠٦، ص. ٢١٨–٢١٩؛ ليتغِب (Leitgeb) ٢٠٠٧؛ شابيرو ٢٠٠٨، ص. ٢٨٧.

(٨) انظر، مثلاً: هيغمان (Haegeman) ١٩٩٥، ص. ٢٨–٢٩ وما يليها؛ رادفورد (Radford) ٢٠٠٤، ص. ١٧٠–١٧٣؛ كارني (Carnie) ٢٠١٣، ص. ٢٩٦.

(٩) أستند هنا إلى جاسكن وهيل (Gaskin and Hill) ٢٠١٢، ص. ١٨٢–١٨٤، مع بعض التعديل.

(١٠) انظر: فاين (Fine) ٢٠٠٠، ص. ٣.

(١١) وليمسُن (Williamson) ١٩٨٥. وللأصول الفريجية والراسلية للفكرة، انظر: سَليفان (P. Sullivan) ٢٠١٠، ص. ٩٩ مع الحاشية ١٣.

(١٢) سومز (Soames) ١٩٩٩، ص. ١٩؛ قارن: تاي (Tye) ١٩٨٢، ص. ٥٣؛ كواين ١٩٨٦، ص. ٩٣؛ شنايدر (Schnieder) ٢٠١٠، ص. ٣٧١ حاشية ٦؛ هورستن (Horsten) ٢٠١١، ص. ٧٣–٧٤؛ هوففيبر (Hofweber) ٢٠١٦، ص. ٢٤١–٢٤٣؛ سيمونز (Simmons) ٢٠١٨، ص. ٦٣، ٨٧.

(١٣) غلوك (Glock) ٢٠٠٣، ص. ١٢٥–١٢٦.

(١٤) وليمسُن ٢٠٠٧، ص. ١٦–١٧؛ قارن: ١٩٩٤، ص. ٢٦٢؛ ١٩٩٨ب، ص. ٢٦٧–٢٦٨؛ فاين ١٩٩٧، ص. ١٣٥.

(١٥) وليمسُن ٢٠١٣، ص. ٢٦٨؛ قارن: هيل ٢٠١٣، ص. ٢٢١.

(١٦) انظر بهذا الصدد: هوي (Hoy) ١٩٨٤.

(١٧) جاسكن (Gaskin) ٢٠١٦؛ قارن: بريست ٢٠١٤، ص. ٢٣.

(١٨) حول العلاقة بين تصور بلاك والأدب، انظر: كروس (Cross) ١٩٩٥.

(١٩) ستكون مقالة سنة ٢٠٠٦ مرجعًا نافعًا لنقاشي، لكن على القارئ أن يلاحظ أن المؤلف نفسه لم يعد يتبنى مضمونها كاملًا: انظر: بوتون (Button) ٢٠١٣، ص. ٢١١ حاشية ٨؛ باتن ووالش ٢٠١٨، ص. ٣٧٠ حاشية ١٩. (وأشكر تيم بوتون على مراسلته المفيدة حول هذه النقطة).

(٢٠) قُدِّمت مقترحات مشابهة في: كيرانن ٢٠٠١، ص. ٣٢٨ حاشية ٢٧؛ ٢٠٠٦، ص. ١٦٠–١٦١؛ بارسونز (Parsons) ٢٠٠٤، ص. ٦٩؛ شابيرو ٢٠٠٦ج، ص. ١٦٩.

(٢١) قارن: شابيرو ١٩٩٧، ص. ١١٦؛ ٢٠٠٦ب، ص. ١٣٧؛ ٢٠٠٦ج، ص. ١٦٩.

(٢٢) انظر، مثلًا: شابيرو ٢٠٠٨، ص. ٢٨٧، ٢٩٥.

(٢٣) انظر، مثلًا: أندريسكو وأندريكا (Andreescu and Andrica) ٢٠١٤؛ قارن: مانكوسو (Mancosu) ٢٠١٦، ص. ٣٦.

(٢٤) قارن: لينبو (Linnebo) ٢٠١٨، ص. ٢٥.

(٢٥) طورا نودلمان وزالتا (Nodelman and Zalta) ٢٠١٤، ص. ٦٩–٧٣، خطًّا فكريًّا مماثلًا.

(٢٦) قارن: ليتغِب (Leitgeb) ٢٠٠٧، ص. ١٣٣–١٣٤؛ شابيرو (Shapiro) ٢٠٠٨، ص. ٢٩٥–٢٩٦ حاشية ٦.

(٢٧) فيلد (Field) ٢٠٠١، ص. ٢٧٢–٢٧٣.

(٢٨) قارن: ستالنكر (Stalnaker) ٢٠١٢، ص. ١٨–١٩.

(٢٩) انظر بهذا الصدد: ليتغِب وليديمان (Leitgeb and Ladyman) ٢٠٠٨، ص. ٣٩٥–٣٩٦.

(٣٠) بريست (Priest) ٢٠١٦، ص. ١٤٢؛ قارن: لينبو وبيتيغرو (Linnebo and Pettigrew) ٢٠١٤، ص. ٢٨٢–٢٨٣.

(٣١) قارن: إيفانز (Evans) ١٩٨٢، ص. ٨٩–٩٠.

(٣٢) قارن: شابيرو ٢٠٠٨، ص. ٢٨٧.

(٣٣) انظر: بوتون وولش (Button and Walsh) ٢٠١٨، ص. ٣٧٠–٣٧٤.

(٣٤) قارن: لينبو ٢٠١٨، ص. ٩٢–٩٣.

(٣٥) كما في: ليتغِب وليديمان ٢٠٠٨، ص. ٣٩٣–٣٩٦.

(٣٦) قارن: بوتون وولش ٢٠١٨، ص. ٣٦٦–٣٦٩.

(٣٧) قارن: غيتش (Geach) ١٩٦٢، ص. ١٦٠؛ داميت (Dummett) ١٩٨١، ص. ٥٢٩؛ هوغلي وسايوارد (Hugly and Sayward) ١٩٩٤؛ لافين (Lavine) ٢٠٠٠، ص. ١٥–١٦؛ بولوس وآخرون (Boolos et al.) ٢٠٠٢، ص. ١١٧؛ هوفقير (Hof-weber) ٢٠١٧، ص. ١٣٤، ١٥٩–١٦٠؛ بوتون وولش ٢٠١٨، ص. ١٨–١٩؛ ساينسبري (Sainsbury) ٢٠١٨، ص. ٥٨–٥٩.

(٣٨) انظر: شابيرو ٢٠٠٨، ص. ٢٩١.

(٣٩) كما في: لافين ٢٠٠٠، ص. ٢٠–٢٦. وله أيضًا حجة مثيرة للاهتمام (ص. ١٨–٢٠) مفادها أن الأعداد الحقيقية يمكن تمييزها تمييزًا فريدًا بوصفها ثوابت فيزيائية تحقق شروطًا معينة. ومع ذلك، لا أرى أن هذه الحجة قابلة للتعميم على مجموعات اعتباطية في التسلسل التراكمي.

(٤٠) قارن: بريست ٢٠٠٦، ص. ٤٧.

(٤١) في جاسكن (Gaskin) ٢٠٠٨، §٥، اتبعتُ لانغندوين وبوستال (Langendoen and Postal) اللذين يرفضان فرضية النهايَة (١٩٨٤، ص. ٤٣).

(٤٢) انظر، مثلًا: لويس (Lewis) ١٩٨٦، ص. ١٤٥–١٤٦؛ بيل (Beall) ٢٠٠٩، ص. ١٢، ١٩، ٧٠؛ قارن: هودجز (Hodges) ٢٠٠١، ص. ٣٦.

(٤٣) مع ذلك، انظر: تورلاكيس (Tourlakis) ٢٠٠٣، المجلد ٢، ص. ١١١–١١٢ حاشية، لتحفظات في هذا الصدد.

(٤٤) قارن: هوغلي وسايوارد ١٩٨٣؛ بوتون وولش ٢٠١٨، ص. ١٧–١٨.

(٤٥) انظر: جاسكن ٢٠١٩ب، ص. ١٣٣٣–١٣٤١، وإن كان يبدو لي الآن أن بعض التفاصيل هناك غير دقيقة.

(٤٦) في الفصل العاشر من عمله لسنة ٢٠١٦ (وانظر أيضًا ما كتبه في ٢٠١٧ و٢٠١٩)، يطوّر هوفقير (Hofweber) موقفًا يسميه «المثالية التصورية»، وهو قريب من مثاليتي اللغوية في بعض الوجوه، لكنه يخلو من التمييز بين المستويين الذي أعتمده الآن، ويصاحبه عدد من الأعباء الزائدة وغير المرغوبة، التي علّقتُ على بعضها تعقيبًا في هذا البحث.

(٤٧) انظر أيضًا: أ. مور (A. Moore) ١٩٩٧، وخصوصًا الفصل الثامن.

(٤٨) قارن: جاسكن ٢٠٠٦، الفصل الرابع.

(٤٩) جاسكن ٢٠٠٨، ص. ٢٥٠–٢٥٤.

(٥٠) جاسكن ٢٠١٨، الفصول ٥ و٦، وخصوصًا ص. ٢٨٦–٣٠١، ٣٢٢–٣٣٢، ٣٤١–٣٤٧.

(٥١) قارن: سايدر (Sider) ٢٠٠٩، ص. ٢٥١.

(٥٢) يجادل فيلد (Field) (٢٠٠١، ص. ٢٣٥–٢٣٨)، في سياق المعنى التاريخي لكلمة «الكتلة»، بأن ظاهرة لا تعيّن الإحالة أكثر انتشارًا مما كان يُظن سابقًا؛ والواقع أن حجة التبديل تضمن مسبقًا أن الظاهرة شاملة. فلا مصطلح مستثنى؛ بما في ذلك «الإحالة» نفسها: فيلد، المصدر نفسه، ص. ٢٥٩–٢٦٣؛ ماكغي (McGee) ٢٠٠٥، ص. ١٣٣–١٣٤.

(٥٣) انظر: كواين (Quine) ١٩٨٠ب، ص. ١٥؛ قارن: غلوك ٢٠٠٣، ص. ٤٥؛ سلمون (Salmon) ٢٠٠٥، ص. ١١–١٣؛ باتن ٢٠١٣، ص. ١٢؛ بيكاردي (Picardi) ٢٠١٨، ص. ٤٧؛ ساينسبري ٢٠١٨، ص. ٣١.

(٥٤) انظر بهذا الصدد: كواين ١٩٩٢، ص. ٢٨؛ وليمسُن (Williamson) ٢٠٠٠، ص. ٢٠٧؛ ٢٠٠٣، ص. ٤٢٠؛ كينغ (King) ٢٠١٤، ص. ٥٦؛ هوفقير ٢٠١٦، ص. ٢٢٨–٢٣٨.

تم بحمد الله

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
GCC Centre for Translation, Arabisation and Promotion of Arabic

CTAPA@GCCSG.ORG | (+٩٦٨) ٢٤٩٦٨٨٥٩
@CTAPA_GCC | (+٩٦٨) ٢٤٦٧٥٥٠

ص.ب: ٥٣٩، الرمز البريدي: ١١٨، مسقط، سلطنة عُمان